



جمهورية مصر العربية

مَجْلَدُ الْقَبْضِ

المكتب الفني

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية
ومن دائرة الأحوال الشخصية

السنة الثلاثون

العدد الثالث

من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٧٩

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي

١٩٨٠

جلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٩

يوثامة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، عضوية السادة المستشارين :
صلاح الدين يونس ، محمد وجدى عبد الحميد ، ألنى بقطر جينى ومحمد عل هادى ،

(٣٣٦)

الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٤٨ القضائية :
نقض . " إيداع الأوراق " .

وجوب إيداع الطامن صورة مطابقة للأصل من الحكم المطعون فيه وقت تقديم صحيفة الطعن
م ٢٥٥ مرافعات . لا يفتى من ذلك تقديم الطامن . — هذه الصورة في طعن آخر طلب منه للطعن
المعرض .

يجب وفقا للسادة ٢٥٥ من قانون المرافعات — بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣
لسنة ١٩٧٣ أن يودع الطامن قلم كتاب محكمة النقض في ذات وقت تقديم
صحيفة الطعن " صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلقة
من هذا الحكم إن كانت قد أعلنت . . . فإن لم تودع هذه الأوراق وقت
تقديم الصحيفة حكم بطلان الطامن " . إذ كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعة
لم تودع قلم كتاب المحكمة حتى ذات وقت تقديم صحيفة الطعن المائل صورة
رسمية من الحكم الصادر بتاريخ ١٥/٦/١٩٧٧ فإن الطعن في هذا الحكم يكون
باطلا ، ولا يمنع من ذلك أن تكون الطاعة في قدمت صورة رسمية من الحكم
المذكور في طعن آخر مرفوع معها طلبت منه لهذا الطعن إذ أن لكل طعن
كيانه وأرضاعه . ولما كانت الطاعة لم توجه أسبابا إلى الحكم الصادر بتاريخ
٣٠/١٠/١٩٧٨ على ما يوجبه نص الفقرة الثانية من المادة ٢٥٣ من قانون
المرافعات ، فإنه يتعين الحكم بطلان الطامن برمته .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقروء والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١١٢٨ سنة ١٩٧٤ عمال كلى جنوب القاهرة ضد الطاعنة طالبا الحكم بوضعه على الفئة الثانية اعتبارا من ١٩٦٤/٦/٣٠ مع ما يترتب على ذلك من آثار وقال بيانا لها أنه التحق بالعمل لدى شركة النيل للتأمين بتاريخ ١٩٦١/٢/١ التى أدمجت فى الشركة الطاعنة ، وأنه نظرا لان له مدة خدمة وخبرة سابقة فى أعمال التأمين فقد أسندت اليه الطاعنة الإشراف على رئاسة أقام التأمين البحرى والحريق والسطو إلى تاريخ ١٩٦٣/١١/١٥ حين ندمته للعمل ببلجنة تأمين القطن الشعر حتى آخر سبتمبر سنة ١٩٧١ وأن الطاعنة عادت وظيفته بوظيفة بالفئة الخامسة فى ١٩٦٤/٦/٣٠ رغم استحقاقه لوظيفة رئيس قسم بالفئة الثانية أو الثالثة بتاريخ ١٩٧٥/١/١٤ حكمت المحكمة بنسب مكتب الخبراء للقيام بالمأمورية الميمنة بمنطوق الحكم . وبتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٢ - وبعد أن قدم الخبير تقريره - عادت فحكمت برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٥٣ سنة ٩٤ ق القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/٦/١٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإحقية المطعون ضده التسكين بالفئة الثالثة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ وإعادة الأوراق إلى الخبير لاحتساب الفروق المالية بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٣٠ عادت المحكمة - وبعد أن قدم الخبير تقريره - فحكمت بإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٢٦٩٤ جنبا و ٤٤٥ م . طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدست النيابة مذكرة دفعت فيها ببطلان الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

ومن حيث إن مبنى دفع النيابة أن أسباب الطعن وأن تضمنت تجريحا للحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٧٧/٦/١٥ إلا أن الطاعنة لم تودع وقت تقديم الصحيفة صورة رسمية من هذا الحكم ، كما أن الطعن وجه إلى الحكم الصادر

بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٢٠ ولم تتضمن صحيفته أسبابا موجهة لهذا الحكم الأخير .
ومن حيث إن هذا الدفع في محله — ذلك أنه وفقا للمادة ٢٥٥ من قانون
المرافعات — بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ — يجب على الطامن
أن يودع قلم كتاب محكمة النقض في ذات وقت تقديم صحيفة الطعن " صورة
من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعانة من هذا الحكم إن كانت
قد أعلنت .. فإن لم تودع هذه الأوراق وقت تقديم الصحيفة حكم ببطلان
الطعن " ، وإذ كان ذلك وكان للثابت أن الطامنة لم تودع قلم كتاب المحكمة في
ذات وقت تقديم صحيفة الطعن المائل صورة رسمية من الحكم الصادر بتاريخ
١٩٧٧/٦/١٥ فإن الطعن في هذا يكون باطلا، ولا يمنع من ذلك أن تكون الطامنة
قد قدمت صورة رسمية من الحكم المذكور في طعن آخر مرفوع منها عند طلبت ضمه
لهذا الطعن إذ أن لكل طعن كيانه وأرضاعه ولما كانت الطامنة لم توجه أسبابا
إلى الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٣٠ على ما يوجبها نص الفقرة الثانية من
المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات فإنه يتعين الحكم ببطلان الطعن برمته .

جلسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار الدكتور محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : صلاح الدين يونس ، محمد وجدي عبد الصمد ، أنى بتطرح بشى وصلاح الدين
سيد العظم .

(٣٣٧)

الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٧ القضائية :

إعلان . « الإعلان فى الوطن الأصل » . وكالة .

حصول الاعلان فى الوطن الأصل للعلن إليه مخاطبا مع وكيله . منازعة المعلن إليه فى صحة
هذه الوكالة . غير جائز . حلة ذلك .

إذ كان الحكم قد استخلص من ورقة الاعلان أنه تم فى الوطن الأصل
للطاعن مخاطبا مع وكيله وهو ما يكفى لمل قضاائه فى هذا الخصوص حتى
ولو ادعى الطاعن بعدم صحة هذه الوكالة لأن المحضر — وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة . (١) غير مكلف بالتحقق من صحة من يتقدم إليه
لاستلام الاعلان ممن ورد بيانهم فى المادة العاشرة من قانون المرافعات
طالما أن هذا الشخص قد خوطب فى موطنه ، ومن ثم فإن ما استورد إليه
الحكم بعد ذلك من انتفاء مصداقية المحامى فى التوقيع بالاستلام يكون تزييدا
ويكون النعى عليه — أيا كان وجه الرأى فيه — غير مستج .

(١) نقض ١٢/١١/١٩٧٢ بمجموعة المكاتب الفنى لسنة ٢٤ ص ١٠٧٠ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى ٢١١ لسنة ١٩٧٧ تجارى الزقازيق الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بطلب الحكم بإلغاء قرار لجنة طعن ضرائب الزقازيق الصادر فى ١٩٧٢/٧/٢٢ ، وقال بيانا لذلك أن مأمورية ضرائب ههنا قدرت صافى أرباحه من نشاطه فى تجارة الحلوى عن كل سنة من السنوات من سنة ١٩٦٥ حتى سنة ١٩٦٨ بمبلغ ٦٠٠ جنيه وأخطرتة بذلك ، وإذ طعن فى هذا التقدير أمام لجنة الطعن التى أيدت تقديرات المأمورية فقد أقام دعواه بطلباته السابقة بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٩ حكمت المحكمة بتأييد القرار المطعون فيه - استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥ لسنة ١٨ ق - المنصورة (مأمورية الزقازيق) . وبتاريخ ١٩٧٧/١/١٥ حكمت المحكمة بسقوط حق الطاعن فى الطعن بالاستئناف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أيدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعن بالأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بسقوط حقه فى الطعن بالاستئناف على أنه أعلن بالحكم المستأنف فى موطنه الأصلى بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٩ ولم يرفع استئنافه عن ذلك الحكم إلا فى ١٩٧٥/٩/٢٠ فى حين أن الثابت من دفاع المطعون ضدها فى مذكرتها شرحا للدفع المقدم منها بالسقوط أنه اتخذ له محلا مختارا

بصحيفة الطعن مكتب الأستاذ المحامي مما مفاده أنها أعلنت الحكم في موطنه المختار رغم إنهاء توكيله للمحامي المذكور بصدد الحكم الابتدائي بما يجعله إعلاناً باطلاً .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول لوروده على غير الأساس الصحيح الذي يقوم عليه الحكم المطعون فيه ويكفي لحل قضائه ، ذلك أن المحكمة أقامت قضائها بسقوط حق الطاعن في الاستئناف — في حدود سلطتها التقديرية — على أن المطعون ضدها لم تعلنه بالحكم المستأنف في موطنه المختار وإنما في موطنه الأصلي وفق ما ثبت لها من ورقة الإعلان ، وإن الاستئناف رفع بعد الميعاد ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم بخالفة الثابت بالأوراق استناداً إلى ما ورد بدفاع المطعون ضدها في مذكرتها .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إنه رد على الدفع بسقوط الحق في الاستئناف بأنه لا يصح إعلانه بمكتب محاميه الذي أنهى وكالته ، وأن التوكيل ٢٧٨ لسنة ١٩٦٣ هام أبو كبير غير صحيح ولم يصدر منه للمحامي مستلم الإعلان ولكن الحكم المطعون فيه رد على دفاعه رداً غير سائن حين قرر أنه لا توجد مصلحة للمحامي مستلم الإعلان في استلام ورقة الإعلان حالة كونه ليس وكيلاً وكان يتعين على المحكمة أن تكلف المطعون ضدها بتقديم التوكيل المدعى به .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن الحكم استخلص من ورقة الإعلان أنه تم في الموطن الأصلي للطاعن مخاطباً مع وكيله وهو ما يكفي لحل قضائه في هذا الخصوص حتى ولو ادعى الطاعن بعدم صحة هذه الوكالة لأن المحضر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — غير مكلف بالتحقق من صحة من يتقدم إليه لاستلام الإعلان ممن ورد بيانهم في المادة العاشرة من قانون المرافعات طالما أن هذا الشخص قد خوطب في موطنه ، ومن ثم فإن ما استورد إليه الحكم بعد ذلك من انتفاء مصلحة المحامي التوقيع بالاستلام يكون زيباً ويكون النعي عليه — أياً كان وجه الرأي فيه — غير منتج .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
صلاح الدين يونس ، محمد وجدي عبد الصمد ، ألقي بقطر جيفي ومحمد علي هاشم .

(٣٣٨)

الطعن رقم ١٢٣٨ لسنة ٨ القضائية :

تأمينات اجتماعية . تعويض .

حق المؤمن عليه في التعويض قبل هيئة التأمينات الاجتماعية عن التأخير في صرف مستحقاته . م ٩٥ من ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، نشوؤه من تاريخ استيفائه للمستندات المؤيدة للصرف . تقديم المستندات إلى المحكمة . القضاء بالتعويض من تاريخ صدور الحكم . لاخطأ .

مفاد نص المادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن حق المؤمن عليه في التعويض عن التأخير في صرف مستحقاته عند خروجه نهائياً عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا ينشأ إلا بعد استيفائه المستندات المؤيدة للصرف ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى بالتعويض من تاريخ صدوره تأسيساً على أن الطاعن (العامل) لم يقدم للطعون ضدها (هيئة التأمينات الاجتماعية) المستندات التي تثبت حقه وإنما قدمها لدى نظر الدعوى أمام المحكمة الابتدائية فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٨٦١ سنة ١٩٦٩ الحيزة الابتدائية ضد المطعون ضدها وشركة النصر للهندسة والتبريد طالبا إلزامهما متضامتين بأن تدفعا له مبلغ ٨ ج و ٤٠٠ م وإلزام المطعون ضدها بأن تدفع له مبلغ ٨٣ جنيها و ٢٥٩ مليا قيمة تعويض الدفعة الواحدة ومبلغ ٤٧٥ جنيها فوائدا لتأخير عن عدم أداء هذا التعويض ، وقال بيانا لذلك أنه التحق بالعمل محاميا لدى الشركة بتاريخ ١٩٦٤/٧/١ بأجر بلغ ٢١ جنيها و ٥٠٠ مليا شهريا وانتهى عمله لديها باستقالته في ١٩٦٧/٦/١٥ وبإشراء العمل لحساب نفسه وخرج عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية ولأنه كان مشتركا لدى المطعون ضدها فلانها تلتزم بأن تؤدي له تعويض الدفعة الواحدة وفوائده . وبتاريخ ١٩٧٢/١/٨ حكمت المحكمة بنسب مكتب الخبراء لأداء المهمة المبينة بمنطوق الحكم . وبتاريخ ١٩٧٥/١/٧ — وبعد أن قدم الخبير تقريره — حادت فحكت بسقوط حقه في إقامة الدعوى بالتقادم . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٩٣ سنة ٩٢ ق . وبتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بالتقادم ، وإعادة الأوراق إلى مكتب الخبراء لأداء المهمة المبينة بمنطوق الحكم . بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٦ — وبعد أن قدم الخبير تقريره — عادت فحكت بإلزام المطعون ضدها بأن تدفع الطاعن مبلغ ٨٣ ج و ٢٥٩ م وفوائده بواقع ١ / . يوميا من تاريخ الحكم في السداد . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينمى بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه قد قضى بالفوائد من تاريخ صدره في حين أنه كان يتعين أن يحكم بها من تاريخ إعلان صحيفة الدعوى الذي تحقق به علم المطعون ضدها بتاريخ خروجه نهائيا من نطاق تطبيق

قانون التأمينات الاجتماعية واستحقاق تعويض الدفعة الواحدة الذي يتأدى عن التراخي في صرفه أعمال الجزء المالي المقرر في المادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية .

ومن حيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن المادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه " على الهيئة أن تتخذ من الوسائل ما يكفل تقدير المعاشات والتعويضات وصرفها خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقديم المؤمن عليه طلبا بذلك مشفوعا بكافة المستندات المطلوبة فإذا تأخر صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد المقررة لها التزمت الهيئة بناء على طلب صاحب الشأن بدفعها مضاعفا إليها ١ / من قيمتها عن كل يوم يتأخر فيه صرف تلك المبالغ وذلك من تاريخ استيفاء المؤمن عليه أو المستحقين منه المستندات المطلوبة " مما مفاده أن حق المؤمن عليه في التعويض عن التأخير في صرف مستحقاته عند خروجه نهائيا عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا ينشأ إلا بعد استيفائه المستندات المؤيدة للصرف ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر وقضى بالتعويض من تاريخ صدوره تأميسا على أن الطاعن لم يقدم للطعون ضدها المستندات التي تثبت حقه وإنما قدمها لدى نظر الدعوى أمام المحكمة الابتدائية فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار مصطفى الفقى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المحتشرون : دكتور سيد عبد المجيد ، عامر المرافى ، محمد فتح الله وسيد
محمد الباقى .

(٣٣٩)

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٦ فى القضائية :

(١) محكمة الموضوع . إفلاس .

دعوى الإفلاس . تقرير مدى جدية المنازعة فى الدين وحالة للوقوف عن الدفع . هو
عما تستدل به محكمة الموضوع .

(٢) إثبات " العدول عن إجراء الإثبات " .

عدول المحكمة عما أمرت به من إجراءات الإثبات لوجود أوراق فى الدعوى كإثبات تكوين
عقيدتها . عدم بيانها صراحة أسباب هذا العدول . لا خطأ . حلة ذلك .
١ - تقدير مدى جدية المنازعة فى الدين المرفوع بشأنه دعوى الإفلاس وحالة
الوقوف عن الدفع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من المسائل التى
يترك الفصل فيها لمحكمة الموضوع بلامعقب عليها متى أقامت قضاءها على أسباب
صائغة تكفى لحمله .

٢ - مؤدى نص المادة التاسعة من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٧١ أن
حكم الإثبات لا يجوز قوة الأمر المقضى طالما قد خلت أسبابه من حسم مسألة
أولية متنازع عليها بين الخصوم وصدر بالبناء عليها حكم الإثبات ، ومن ثم يجوز
للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات إذا ما حدث فى أوراق
الدعوى ما يبنى لتكوين عقيدتها للفصل فى موضوع النزاع كما لا آلا تأخذ
بنتيجة الإجراء بعد تنفيذه ، والمشرع وإن تطلب فى النص المشار إليه بيان أسباب

العدول عن إجراء الإثبات في محضر الجلسة ، وبيان أسباب عدم الأخذ نتيجة إجراء الإثبات - الذى تنفذ - في أسباب الحكم ، إلا أنه لم يرتب جزاء معيناً على مخالفة ذلك ، فجاء النص في هذا الشأن تنظيمياً ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها لحسم النزاع دون حاجة إلى تنفيذ حكم الاستجواب ، وكان هذا منها عدولاً ضمنياً عن تنفيذه ، فلا يعيب الحكم عدم الإفصاح صراحة في محضر الجلسة أو في مدوناته عن أسباب هذا العدول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ إفلاس الإسكندرية على الطاعن طالبا الحكم بإشهار إفلاسه لتوقفه عن سداد ديونه التجارية البالغ مجموعها ١٢٥٣ ج و ٤٥١ م مثبت بعضها في سبع مستندات إذنية مؤرخة في ١٧/١٢/١٩٧١ قيمة كل منها ١٥٠٠ ج استحق سدادها خلال شهرى يناير وفبراير سنة ١٩٧٢ وفي سندن آخرين مستحق السداد في ١٠ ، ١٥ ، ٣/١٩٧٢ قيمتهما ١٩٩ ج و ٦٠٠ م مظاهرين له من الطاعن والباقي وقدره ٥٤٥ ج و ٧٥١ م قيمة رصيد مفتوح مدين . وبتاريخ ١٩٧٣/١/٢٧ قضت محكمة الإسكندرية الابتدائية برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٢ لسنة ٣٩ ق تجارى ، وبتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٨ قضت محكمة استئناف الإسكندرية باستجواب الخصوم في بعض نقاط أوضحتها بهذا الحكم ، ثم قضت بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٥ بإلغاء الحكم المستأنف وإشهار إفلاس المستأنف ضده (الطاعن) . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن بني على سببين ينعي الطاعن بأولهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بإشهار إفلاس الطاعن على أنه توقف عن دفع ديون غير متنازع عليها استحق سدادها للمطعون ضده ومجموعها ١١١٨٦ ج و ٧٥ م ، في حين أنه ثابت بالأوراق أنه نازع أمام محكمة أول درجة في تلك الديون منازعة جدية فانكر مدبونيته برصيد الحساب المفتوح وقدم سند شحن خاص ببضائع مرتجعة إلى المطعون ضده قيمتها ٧٩٨٧ ج و ٨٥١ م وأكد استحقاقه لفروق أسعار قدرها ٢٧٩١ ج و ٤٢٥ م وأوضح أن تظهير للسندين الإذنيين الصادرين من ... يعتبر تظهيراً توكليلاً لتخلف بعض البيانات الشكلية الواجب توافرها في التظهير الناقل للملكية ، كما نعى على السند الإذني البالغ قيمته ٥٠٠ ج والمقدم أمام محكمة الاستئناف بأنه وقع على بياض تحت سيطرة المطعون ضده وهو تاجر كبير ، وأنه لاوجه للاحتجاج بما ورد من إجابته على محاضر عدم الدفع المحررة عن خمس سندات إذنية فقط بأن سيدفع مستقبلاً فإن تاريخ هذه الإجابة سابق على إعادة البضائع . ولما كان يشترط في التوقف عن الدفع الذي يبيح إشهار الإفلاس أن يكون نتيجة عجز عن الدفع أو مماثلة لنتيجة نزاع جدي في الدين فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإشهار إفلاسه (الطاعن) رغم منازعته جدية في ديون المطعون ضده فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا الذم في غير محله ذلك أن تقدير مدى جدية المنازعة في الدين المرفوع بشأنه دهوى الإفلاس وحالة الوقوف عن الدفع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو من المسائل التي يترك الفصل فيها لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكفي لحمله ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لمنازعة الطاعن في دين المطعون ضده واضطراب مركزه المالي بقوله " ... إن المستأنف ضده بصفته (الطاعن) مدين للمستأنف (المطعون ضده) بمبلغ ١٠٥٠٠ ج قيمة سبع سندات إذنية كل منها بمبلغ ١٥٠٠ ج المقدم بشأنها طلب الحكم بشهر الإفلاس والمستحقة السداد في ١/٣١ و ٢/٥ و ٢/١٠ و ٢/١٥ و ٢/٢٠ و ٢/٢٥ و ٢/٢٩ و ١٩٧٢/٢/٢٩ وكذا

مبلغ ١٨٦ ج و ٧٥ م قيمة السنتين المحولين منه لصالح المستأنف ضد
 الأول بمبلغ ٦٨ ج و ٤٧٠ م والثاني بمبلغ ١١٥ ج و ٨٠٠ م
 والمستحقين السداد في ٣/١٠ ، ٣/٢٥ / ١٩٧٢ بالإضافة إلى مصاريف
 بروتستات عدم الدفع المحررة من المستأنف عليه بموجب هذه المستندات ،
 ومن جهة أخرى فإن السند المؤرخ ١٩/٣/ ١٩٧٢ والمستحق السداد
 في ٣٠/٤/ ١٩٧٢ وهو أحد السنتين الصادر بهما أمر الأداء رقم ٩١
 سنة ٧٢ تجارى كلى اسكندرية قد استحق قبل تقديم عريضة هذه
 الدعوى في ١٠/٥/ ١٩٧٢ أى أن جملة الديون المستحقة للمستأنف قبل
 المستأنف عليه والسابقة على رفع الدعوى بلغت ١٠٥٠٠ ج + ١٨٦ ج ٧٥ م +
 ٥٠٠ ج = ١١٨٦ ج و ٧٥ م بخلاف المصاريف ، ولم يقدم المستأنف عليه
 ثمنه ما يفيد الوفاء بهذه الديون . أما من كشف البضاعة المرتجعة
 المقال بها فأنها لا تحمل أى دليل يفيد استلام المستأنف لها أو قبوله
 استردادها ، ولا يفيد ذلك بوليصة الشحن المقدمة من المستأنف عليه إذ أنها
 لا تعدو أوراقا محررة بين المستأنف عليه والشركة الناقلة وليس أدل على ذلك
 من أن المستأنف حلف انيمين الحاسمة التى وجهها إليه المستأنف عليه أثناء نظر
 الدعوى رقم ٢١٦١ سنة ٧٢ تجارى كلى اسكندرية بأنه لم يتسلم بضاعة مرتجعة
 من المستأنف عليه تزيد قيمتها على الألف جنيه وهى ذات البضاعة المقال
 بإرجاعها من المستأنف عليه للمستأنف فى الدعوى الماثلة فضلا عن ذلك فقد
 أجاب المستأنف عليه على بروتستات عدم الدفع جميعها بأنه سيدفع فيما بعد
 وبعضها معلن إليه فى تاريخ لاحق للتاريخ المقال بإرجاع البضاعة إليه
 وهو ٢٣/٢/ ١٩٧٢ وهذه الإجابة يستفاد منها انشغال ذمة المستأنف عليه
 بالمبالغ المبينة بتلك المستندات ولو أنه قام برد بضاعة إلى المستأنف
 لما تردد فى إبداء ذلك أمام المحضر عند إعلانه هذه البروتستات وتقديم
 ما فيه استلام المستأنف للبضاعة المرتجعة ، ولكنه لم يفعل الأمر الذى تستبين
 منه المحكمة عدم جدية منازعته فى هذا الصدد وليس أدل على أن المستأنف عليه
 قد أصبح فى مركز مالى مضطرب وضائفة مستحكة يترهزع معها إثمائه
 مما يعرض حقوق دائنيه للخطر مما ثبت من محضر الحجز التنفيذى الموقع ضده

بتاريخ ٢٧/٣/١٩٧٥ تنفيذ الأمر الأداء رقم ٩١ لسنة ٧٢ تجارى كلى اسكندرية من أنه تصرف بالبيع فى محله التجارى لمن يدعى بموجب عقد بيع ثابت التاريخ فى ٢٠/٣/١٩٧٥ يضاف إلى ما تقدم أن المستأنف عليه لم يقدم ثمة دليل على وجود اتفاق بينه وبين المستأنف يترتب عليه استحقاقه لفروق أسعار بأكثر مما احتسبه له المستأنف ومن ثم تلقت المحكمة مما قرره المستأنف عليه فى هذا الخصوص ... "وكان هذا الذى أورده الحكم المطعون فيه يكفى لحمل قضائه فيما انتهى إليه من عدم جدية المنازعة فى دين المطعون ضده ، ووقوع الطامن فى مركز مالى مضطرب وضائقة مالية مستحكمة يترزعزع معها ائتمانه مما يعرض حقوق دائنيه للخطر فإن النعى بهذا السبب على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون ، وفى بيان ذلك يقول الطامن إن محكمة الاستئناف قضت بجلسة ٢٨/٢/١٩٧٤ باستجواب الخصوم فى بعض نقاط الدعوى وأنه حضر الجلسات التى تأجلت الدعوى بيد أن المطعون ضده تخلف عن حضورها فأصدرت المحكمة الحكم المطعون فيه دون أن تنفيذ حكم الاستجواب ودون بيان سبب عدولها عن تنفيذه كما تقضى بذلك المادة التاسعة من قانون الاثبات هذا فضلا عن إغفال الحكم للدلالة المستفادة من تعمد المطعون ضده التخلف عن حضور جلسات الاستجواب وهى فساد ادعاءاته ، بجاء الحكم المطعون فيه مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير حديد ، ذلك أن النص فى المادة التاسعة من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أن " للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الاثبات بشرط أن تبين أسباب العدول بالمحضر ويجوز لها ألا تأخذ بنتيجة الإجراء بشرط أن تبين أسباب ذلك فى حكمها " ، يدل على أن حكم الاثبات لا يجوز قوة الأمر المفضى طالما قد خلت أسبابه من حتم مسألة أولية متنازع عليها بين الخصوم وصدر بالبناء عليها حكم الاثبات ، ومن ثم يجوز للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الاثبات إذا ما وجدت فى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل فى موضوع النزاع كما لها ألا تأخذ بنتيجة

الإجراء بعد تنفيذه والمشرع وأن تطلب في النص المشار إليه بيان أسباب العدول عن إجراء الإثبات في محضر الجلسة ، وبيان أسباب عدم الأخذ بنتيجة إجراء الإثبات الذي تنفذ في أسباب الحكم ، إلا أنه لم يرتب جزاء معيناً على مخالفة ذلك ، بخلاف النص في هذا الشأن تنظيمياً ، لما كان ذلك وكان اليقين من مدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها لحسم النزاع دون حاجة إلى تنفيذ حكم الاستجواب ، وكان هذا منها عدولاً ضمنياً عن تنفيذه فلا يعيب الحكم عدم الإفصاح صراحة في محضر الجلسة أو في مدوناته عن أسباب هذا العدول ، لما كان ذلك وكان تقدير القرائن أمر تستقل به محكمة الموضوع ولم تر محكمة الاستئناف في تخلف المطعون ضده ما يدل على فساد ادعاءاته فإن النعي على الحكم المطعون فيه لإغفال هذه القرينة وعدم الأخذ بها يعتبر مجادلة موضوعية في سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدلائل تتحصر عنها رقابة محكمة النقض ويكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٩

رئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، عضوية السادة المستشارين :
صلاح الدين بونس ، محمد ويحى عبد الصمد ، لطفى بقطر حبشى ومحمد علي هاشم .

(٣٤٠)

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٤٩ القضائية :

(١) استئناف . إعلان . بطلان .

الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف تأصيلاً على بطلان إعلانها . عدم التمسك باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . رفض المحكمة للدفع ببطلان الصحيفة . لا خطأ . هذه . ذلك . بطلان الإعلان أمر خارج من الصحيفة ذاتها . الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لا يتعلق بالنظام العام .

(٢) عمل . تعويض .

العاملون بالجهات النائية استحقاقهم لميزة السفر على نفقة الشركة هم ومائلاتهم . ناطه . قوامهم بالسفر فعلا القضاء . بمقابل تقدي ائذاً السفر كتعويض رغم عدم سفرهم باعتبار هذا المقابل ميزة عبئية تلحق بالأجر . خطأ .

١ - إذ كان البين من صحيفة الاستئناف أنها استوفت البيانات التي نصت عليها المادتان ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون المرافعات وأنها أودعت قلم الكتاب في الميعاد المحدد في القانون وكان التمسك ببطلان إعلانها أمراً خارجاً عن الصحيفة ذاتها ، ولم تدفع الطاعنة أمام محكمة الاستئناف باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانها إعلاناً صحيحاً بصحيفته في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها قلم الكتاب ، وكان هذا الدفع لا يتعلق بالنظام العام ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

٢ - النص في المادة ٤٤ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المرفقة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن أحكام لائحة بدل السفر

ومصاريف الانتقال للمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها على أنه "يرخص للعاملين بالجهات النائية التي تحدد بقرار من مجلس إدارة المؤسسة بالسفر على نفقة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية هم وعائلاتهم ذهابا وإيابا من الجهة التي يعملون بها إلى الجهة التي يختارونها أربع مرات سنويا". يدل على أن مناط استحقاق العامل لهذه الميزة هو سفره أو عائلته فعلا ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بمقابل نقدي لتذاكر السفر كتعويض باعتبار هذا المقابل ميزة عينية تلحق بالأجر وتأخذ حكمه فيستحقها المطعون ضدهم رغم عدم سفرهم فعلا ، فإنه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٥ عمال صوهاج الابتدائية ضد الطاعنة — الشركة الشرقية للدخان — انتهوا فيها إلى طلب الحكم بالزامها بأن تدفع لكل منهم وأفراد عائلته قيمة أجرة أربع تذاكر سفر بالسكك الحديدية من عمله إلى القاهرة وبالعكس سنويا اعتبارا من ١٩٦٧/١٢/٩ إلى ١٩٧٦/٦/٣٠ ، وقالوا بيانا لها أن لائحة بدل السفر المرفقة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ والمعمول بها من ١٩٦٧/١٢/٩ ، أعطت الحق للعاملين بالجهات النائية التي تحدد بقرار من مجلس إدارة المؤسسة في السفر على نفقة الشركة التي يعملون بها هم وأفراد عائلاتهم ذهابا وإيابا من الجهة التي يعملون بها إلى الجهة التي يختارونها أربع مرات سنويا ، وإذ منعت الطاعنة عنهم حقهم في الانتفاع بهذه الميزة فقد أقاموا دعواهم بطلباتهم المتقدمة ، وبتاريخ ١٩٧٦/٤/٢٤ حكمت المحكمة بنسب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء

المهمة المبينة بمنطوق الحكم، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١٩٧٨/١/١٩ برفض الدعوى . استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠ سنة ٥٣ ق أسبوط (مأمورية - وهاج) بصحيفة أودعت قلم الكتاب في ١٩٧٨/٢/١٥ ، وبتاريخ ١٩٧٨/١٢/٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبالزام الطاعنة بأن تؤدي إلى كل من المطعون ضدهم وفقا لحالته الاجتهادية قيمة أربع تذاكر بالسكك الحديدية من مقر عمله إلى القاهرة وبالعكس اعتبارا من أول عام ١٩٧٥ إلى آخر يونيو سنة ١٩٧٦ . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها نقض الحكم ، ومرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها . ومن حيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنمي الطاعنة بأولها على الحكم المطعون فيه مخالفة القماون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم رفض الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف إستنادا إلى أن إعلان رئيس مجلس الإدارة ثم مقر إدارة الشركة مخاطبا مع الموظف المختص وفقا للفقرة الأخيرة من المادة ١٣ من قانون المرافعات التي تجيز للحضر في حالة عدم وجود المراد إعلانه تسليم الصورة إلى ينوب عنه دون التحقق من صفته ، وأن الطاعنة وقد حضرت بناء على هذا الاعلان فقد تحققت الغاية من الإجراء ، في حين أن الشارع أوجب في المادة ٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، استثناء من الأحكام المقررة في قانون المرافعات ، تسليم صحيفة الطعن لرئيس مجلس الإدارة ومقتضى هذا بطلان تلك الصحيفة إذا لم تسلم لرئيس مجلس الإدارة بطلانا لا يزول بالحضور .

ومن حيث إن هذا النعى غير صديد ، ذلك أنه أما كان البين من صحيفة الاستئناف أنها استوفت البيانات التي نصت عليها المادتان ٢٣٠ ، ٢٣ من قانون المرافعات ، وأنها أودعت قلم الكتاب في الميعاد المحدد في القانون ، وكان التمسك ببطلان إعلانها أمرأ خارجا عن الصحيفة ذاتها ، ولم تدفع الطاعنة أمام محكمة الاستئناف باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانها إعلانا صحيبا بصحيفته في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها قلم الكتاب ، وكان هذا الدفع لا يتعلق بالنظام العام ، فإن

الحكم المطعون فيه إذ قضى برنض الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه . لما كان ذلك ، النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

ومن حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم قضى بإلزامها بأن تدفع لكل من المطعون ضدهم وأفراد عائلته المبلغ المقتضى به استنادا إلى أنه تعويض يقدر بالقيمة النقدية لتذاكر السفر التي لم يحصل المطعون ضدهم عليها وأنها بهذه المثابة تعتبر ميزة مبنية تلتحق بالأجر وتأخذ حكمه ، في حين أنه يلزم للحكم بالتعويض توافر الضرر ولم يدع أى من المطعون ضدهم وقوع ضرره ولم يقدم ما يدل على أنه تكبد مصاريف سفر هو أو عائلته إلى أية جهة .

ومن حيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن النص في المادة ٤٤ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المرفقة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٦٥٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن أحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للتؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها على أنه : " يرخص للعاملين بالجهات التابعة التي تحدد بقرار من مجلس إدارة المؤسسة بالسفر على نفقة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية هم وعائلاتهم ذهابا وإيابا من الجهة التي يعملون بها إلى الجهة التي يختارونها أربع مرات سنويا . يدل على أن مناط استحقاق العامل لهذه الميزة هو سفره وعائلته فعلا وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بمقابل تقدي لتذاكر السفر كتعويض باعتبار هذا المقابل ميزة مبنية تلتحق بالأجر وتأخذ حكمه فيستحقها المطعون ضدهم رغم عدم سفرهم فعلا ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

ومن حيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين تأييد الحكم المستأنف .

جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حافظ رفقي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
يوسف أبوزيد ، مصطفى صالح سليم ، درويش عبد المجيد وعزت حنورة .

(٣٤١)

الطعن رقم ١٣٣٠ لسنة ٨ القضائية :

(٢٤١) حجز . " حجز ما للدين لدى الغير " .

- (١) إمتناع الجهات المشار إليها في المادة ٣٤٠ مرافعات عن إعطاء الشهادة التي تقوم مقام التقرير بما في القيمة . أثره . توقيع الجزاءات المنصوص عليها في المادة ٣٤٣ مرافعات .
- (٢) طلب إلزام المصلحة الحكومية بالمبلغ المحجوز من أجله لعدم تقديمها للشهادة التي تقوم مقام التقرير بما في القيمة في المواد القانونية . جواز تفاديها هذا الجزاء بتقديم الشهادة قبل نفل باب المرافعة في الاستئناف .

١ - مفاد نصوص المواد ٣٣٩ و ٣٤٠ و ١/٣٤٣ من قانون المرافعات أن المشرع رأى بالنظر إلى كثرة المحجوز تحت يد المصالح الحكومية أن يجنبها مشقة التوجه إلى أقلام الكتاب للتقرير في كل مرة يتوقع فيها حجز تحت يدها ، وما يستتبعه ذلك من ضياع وقت موظفيها بين هذه الأقلام فأعفى تلك المصالح من إتباع إجراءات التقرير المينة في المادة ٣٣٩ مرافعات مكتفيا بإلزامها بإعطاء الحاجز شهادة تتضمن البيانات الواجب ذكرها في التقرير متى طلب منها ذلك ونص المشرع في المادة ٣٤٠ مرافعات على أن هذه الشهادة تقوم مقام التقرير ، بمعنى أنها من ناحية تغني الجهات الحكومية المحجوز لديها عن هذا التقرير ، ومن ناحية أخرى فإنه يترتب على إمتناع هذه الجهات من إعطاء الشهادة بعد طلبها ما يترتب على الامتناع عند التقرير من جزاءات نصت عليها المادة ٣٤٣ مرافعات ، وبذلك يكون المشرع قد وفق بين مصلحة الجهات الحكومية ومصلحة الحاجز ، وإذا التزم الحكم المأطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون فيما ذهب إليه مخالفا للقانون .

٢ - إذ كان الثابت من الصورة الرسمية لحافظة المستندات المقدمة من الحكومة أمام محكمة الاستئناف أنها تتضمن شهادة تقوم مقام التقرير بما في الذمة مؤرخة ١٩٧٤/١٢/١٤ ويبين من الاطلاع على هذه الشهادة المقدمة ضمن مستندات الطعن أنها تفيد عدم انشغال ذمة الطاعن الثاني المحجوز تحت يده بأى دين للمحجوز عليها . لما كان ذلك وكان من حق المصلحة الحكومية إذ هي تخلفت عن تقديم الشهادة في الميعاد أن الحكم عليها بالزامها بالمبلغ المحجوز من أجله بتقديم الشهادة إلى وقت إقنال باب المرافعة أمام محكمة الدرجة الثانية فإن الطاعنين يكونان قد قررا بما في الذمة على الوجه الذى يتطلبه القانون ، ويكون الحكم المطعون فيه - إذ انفت عن تلك الشهادة رغم تقديمها لمحكمة الاستئناف قاضيا بالزام الطاعنين بالدين المحجوز من أجله قد عاره البطلان للقصور في التسبب والإخلال بدفاع جوهرى^(١) .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن مورث المطعون ضدهم أقام الدوى رقم ٨٧ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى دمنهور بطلب الحكم بإلزام الطاعنين بأن يؤدوا له مبلغ ٥٨٧٧ ج و ٩٢٥ م ، وقال بيانا لها أنه سبق أن استصدر أمر الأداء رقم ٨٧ سنة ١٩٧٢ كلى دمنهور بإلزام وولده بأن يؤدوا له المبلغ المذكور حيث أوقع به حجرا تنفيذيا تحت يد الطاعن الثانى بتاريخ ١٩٧٢/٧/٣٠ وكلفه بالتقرير بما في ذمته خلال خمسة عشر يوما من تاريخ توقيع الحجز بيد أنه لم يقرر لفصل الحاجز على شهادة تفيد عدم التقرير بها في الذمة

(١) نقض ١٩٦٧/٦/٢٩ بمجموعة المكاتب الفنى - السنة ١٨ ص ١٤٣٥

أو ايداع أية مبالغ حتى ١٩٧٣/٤/٥ وأقام الدعوى للحكم بالطلبات تأميسا على المادة ٣٤٣ مرافعات . وبتاريخ ١٩٧٣/٥/٩ قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى قاضى التنفيذ حيث قيدت برقم ٥٢٩ سنة ١٩٧٤ وقضى فيها بتاريخ ١٩٧٤/١/٢٦ بالطلبات ، فاستأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية (مأمورية دمنهور) بالاستئناف المقيد برقم ٣١٠ سنة ٣٠ ق طالبين إلغاءه ورفض الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧٨/٥/١٥ قضت محكمة استئناف الاسكندرية بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقد مدت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ومرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيا .

وحيث إن الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه بالسبب الثانى الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولان أن الجزر وقع تحت يد مصلحة حكومية توجب المادة ٣٤٠ مرافعات عليهما أن تعطى الحائز بناء على طلبه شهادة تقوم مقام التقرير بما فى الذمة ، ومن ثم فإن الجزاء المنصوص عليه فى المادة ٣٤٣ من القانون المذكور المترتب على عدم التقرير بما فى الذمة والمرتبط به من جواز الحكم على المحجوز لديه بدين الدائن لا يسرى عليهما ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون مخطئا فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن النص فى المادة ٢٣٩ من قانون المرافعات على أنه " وإذا لم يحصل الإيداع طبقا للمادتين ٣٠٢ و ٣٠٣ وجب على المحجوز لديه أن يقرر بما فى ذمته فى قلم كتاب محكمة المواد الجزئية التابع هو لها خلال الخمسة عشر يوما التالية لإعلانه بالجزر .. " والمادة ٣٤٠ من هذا القانون على أنه " إذا كان الجزر تحت يد إحدى المصالح الحكومية أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة والشركات والجمعيات التابعة لها وجب أن تعطى الحائز بناء على طلبه شهادة تقوم مقام التقرير " والمادة ٣٤٣ فى فقرتها الأولى على أنه " إذا لم يقرر المحجوز لديه بما فى ذمته على الوجه وفى الميعاد المبين فى المادة

٣٣٩ .. جاز الحكم عليه للدائن الذى حصل على سند تنفيذى بدينه بالمباغ المحجوز من أجله .. " مفاده أن المشرع رأى بالنظر إلى كثرة المحجوزات تحت يد المصالح الحكومية أن يجنبها مشقة التوجه إلى أقلام الكتاب للتقرير فى كل مرة يتوقع فيها حجز تحت يدها وما يستتبعه ذلك من ضياع وقت موظفيها بين هذه الأقسام فأعفى تلك المصالح من اتباع إجراءات التقرير المبينة فى المادة ٣٣٩ مكفيا بالزامها بإعطاء الحاجز شهادة تتضمن البيانات الواجب ذكرها فى التقرير متى طلب منها ذلك ، ونص المشرع فى المادة ٣٤٠ على أن هذه الشهادة تقوم مقام التقرير ، بمعنى أنها من ناحية تعفى الجهات الحكومية المحجوز لديها من هذا التقرير ، ومن ناحية أخرى فإنه يترتب على امتناع هذه الجهات عن إعطاء الشهادة بعد طلبها ما يترتب على الامتناع عن التقرير من جزاءات نصت عليها المادة ٣٤٣ ، وبذلك يكون المشرع قد وفق بين مصلحة الجهات الحكومية ومصلحة الحاجز ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا التفسير فإنه لا يكون فيما انتهى إليه مخالفا للقانون ويكون هذا النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاهنين ينعين على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث القصور فى التسبيب والإخلال بحقوق الدفاع . وفى بيان ذلك يقولان أنهما تقدمتا لمحكمة الموضوع بشهادة تقوم مقام التقرير بما فى الذمة لكنها التفتت عنها ولم تعمل أثرها ، بينما المقرر أنه يتمتع توقيع الجزاء إذا قام المحجوز لديه بالتقرير بما فى الذمة وأو بعد رفع الدعوى وإلى حين قفل باب المرافعة فى الاستئناف ، بحسبان أن المشرع يشترط لتوقيع الجزاء الأصرار على الامتناع عن التقرير ويكون الحكم - وقد خالف هذا النظر - قد شابه قصور وإخلال بدفاع جوهرى بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله إذ الثابت من الصورة الرسمية لحافظة المستندات المقدمة من الحكومة أمام محكمة الاستئناف أنها تتضمن شهادة تقوم مقام التقرير بما فى الذمة مؤرخة ١٤/١٢/١٩٧٤ ، ويبين من الاطلاع على هذه الشهادة المقدمة ضمن مستندات الطعن أنها تفيد عدم انشغال ذمة الطاعن الثانى المحجوز تحت يده ، بأى دين للمحجوز عليهما - لما كان ذلك ، وكان من حق المصلحة الحكومية إذ

هي تخلفت عن تقديم الشهادة في الميعاد أن تتفادى الحكم عليها بالزامها بالمبلغ المحجوز من أجله بتقديم الشهادة إلى وقت إقفال باب المرافعة أمام محكمة الدرجة الثانية فإن الطاعنين يكونان قد قررا بما في الذمة على اللوجة الذي يتطلبه القانون ، ويكون الحكم المطعون فيه — إذ التفت من تلك الشهادة رغم تقديمها أمام محكمة الاستئناف قاضيا بالزام الطاعنين بالدين المحجوز من أجله — قد عاره البطلان للقصور في التسبيب والإخلال بدفاع جوهرى بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

وحيث إنه تأسيسا على ما تقدم يتعين القضاء فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدوى .

جلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال هواس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : صلاح الدين يونس ، محمد وجدى عبد الصمد ، ألفى بقطر حبنى ،
وصلاح الدين عبد العظيم .

(٣٤٢)

الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) ضرائب . " خريبة الأكرات " . إصلاح زراعى .

(١) تصرفات المورث إلى أحد ورثته خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة . عدم حاجة
مصلحة للضرائب . لا تصرف إليه لإثبات دفع المقابل بدعوى مستقلة .

(٢) تصرف المورث إلى أفراد أسرته في الأطنان الزراعية الزائدة على . . فدانا نفاذا
للقانون ٥٠ لسنة ١٩٦٩ خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة . عدم دخوله في نطاق
التصرفات التي لا تحتاج بها مصلحة للضرائب في المادة ٤ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . تصرف
المورث في القدر الزائد . عدم حاجة مصلحة الضرائب به .

١ - مفاد نص المادة الرابعة من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ - بفرض
رسم الأيلولة على الأكرات - بعد تعديلها بالقانون ٢١٧ لسنة ١٩٥١ -
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة " - أن الشارع اتخذ من الخمس سنوات
" فترة ريبه " بحيث لا تحتاج مصلحة الضرائب بالهبات وسائر التصرفات
الصادرة من المورث إلى شخص أصبح وارثا خلالها بسبب من أسباب الارث
كان متواترا وقت صدورها ، غير أنه أجاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر
إلى القضاء لإثبات جدية التصرف وأنه تم بعوض حتى يرد إليه رسم الأيلولة
المحصل منه .

٢ - مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الصادر بتعيين حد أقصى للملكية الأميرة والفرد في الأراضي الزراعية وما في حكمها والمقرة الأولى من المادة الرابعة منه أن تصرف المالك إلى أفراد أسرته في الأطيان الزراعية الزائدة على الخمسين فدانا - على الوجه المتقدم وفي هذا النطاق - هو أمر ندب إليه الشارع لاعتبارات قدرها رعاية منه لئلا يذرى الأمر وتمييزا لهم من غيرهم سواء كان التصرف بموضع أو بغير موضع ، ومثل هذا التصرف لا ترد عليه مظنة الغش والنحيل على أحكام القانون التي قام عليها نص المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ وافترضها طالما أن القانون هو الذي رخص فيه وندب إليه ، ويتأدى من ذلك أن التصرف في القدر الزائد على الخمسين فدانا هو وحده الذي لا يدخل في نطاق التصرفات المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، وبالتالي لا يخضع للضريبة أما ما جاوز ما يدخل في الخمسين فدانا فإن تصرف المورث فيه يكون خارجا عن نطاق الرخصة الممنولة له في المادة الرابعة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، وإذا كان هذا التصرف قد تم خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة ، فإنه يخضع لحكم المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ومن ثم يخضع للضريبة إذ لا تحتاج به مصلحة الضرائب حتى يثبت الورثة بدفع المقابل بدعوى مستقلة أمام المحكمة المختصة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واستبعد من عناصر التركة الخاضعة للضريبة أطيانا ضمن الخمسين فدانا المملوكة للمورث تصرف فيها بالبيع لزوجته خلال فترة الرتبة ولم يقصر الاستبعاد على المساحة التي تجاوز الخمسين فدانا المصرح له بالاحتفاظ بها ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

(١) نقض ١٩٧٢/١١/٢٩ مجموعة المكاتب الفنى لسنة ٢٣ ص ١٢٩٥ .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن مأمورية ضرائب ديروط قدرت حصة تركة المرحوم الشيخ المتوفى بتاريخ ١٩٦٦/١١/٢٤ بمبلغ ٣١١٠٠ جنيه ، وإذ اترض الورثة — المطعون ضدهم — وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٧١ ٢/١١ بتخفيض التقدير إلى مبلغ ٢٦٣٦٦ جنيها و ٥٢٩ م ، فقد أقاموا الدعوى رقم ٣٩ سنة ١٩٧١ تجارى أسيوط الابتدائية طعنا في هذا القرار ، وبتاريخ ١٩٧٦/١/٢٥ حكمت المحكمة بنسب مكتب الخبراء لتحديد قيمة سائر التركة ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وبتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٧ — حكمت بتعديل قرار اللجنة إلى مبلغ ١٠٢٩٤ جنيها و ٥٢٧ مليا . استأنفت مصلحة الضرائب — الطاعنة — هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠ لسنة ٥٢ ق أسيوط ، وبتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٠ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها نقضه وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

ومن حيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه باستبعاد ١٨ ف و ١٢ ط و ٢٥ م من عناصر التركة على أن — المورث تصرف فيها بالبيع لزوجه ونفقا لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ فلا تخضع لضريبة التركات وأن تم البيع في فترة الرتبة ، في حين أن هذا القانون حدد ملكية الفرد بخمسين فدانا كحد أقصى وخصص له في التصرف فيما زاد على ذلك ، وإذا تصرف المورث في القدر الزائد بالإضافة إلى قدر يدخل في الخمسين فدانا فإنه يكون قد تجاوز ما وخص له القانون فيه ويتعين لذلك إخضاعه للضريبة تطبيقا لنص المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ لحصول التصرف في فترة الرتبة .

ومن حيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن النص في المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥١ على أن "يستحق رسم الإيلولة على الهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث

خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة إلى شخص أصبح وارثا له بسبب من أسباب الإرث كان متوافرا وقت حصول التصرف أو الهبة سواء تعلقت تلك الهبات والتصرفات بأموال منقولة أو ثابتة وصدرت إلى الشخص المذكور بالذات أو بالواسطة ، على أنه إذا كان التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر للقضاء لكي يقيم الدليل على دفع المقابل وفي هذه الحالة يرد إليه رسم الإيلولة المحصل منه " يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الشارع إنما أخذ من الخمس سنوات "فترة ريبة" بحيث لا تحتاج مصلحة الضرائب بالهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث إلى شخص أصبح وارثا خلالها بسبب من أسباب الإرث كان متوافرا وقت صدورهما ، غير أنه أجاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر إلى القضاء لإثبات جدية التصرف وأنه تم بعوض حتى يرد إليه رسم الإيلولة المحصل منه ، وإذا كان ذلك وكان الثابت في الأوراق أن مورث المطعون ضدهم كان يمتلك ۵۸ ف و ۲۰ ط و ۱۵ م تصرف بالبيع منها لزوجته في ۱۸ ف و ۱۲ ط و ۲۲ م بمقد مؤرخ ۱۹۶۹/۱۰/۱۵ بعد العمل بالقانون رقم ۵۰ لسنة ۱۹۶۹ ثم توفي بتاريخ ۱۹۶۹/۱۱/۲۴ ، وكان النص في المادة الأولى من هذا القانون الصادر بتعيين حدا أقصى للملكية الأسرة والفرد في الأراضي الزراعية وما في حكمها على أن "لا يجوز لأى فرد أن يمتلك من الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي البور والصحراوية أكثر من خمسين فدانا . كما لا يجوز أن تزيد على مائة فدان من تلك الأراضي جملة ما تمتلكه الأسرة وذلك مع مراعاة حكم الفقرة السابقة " . وفي الفقرة الأولى من المادة الرابعة منه على أن "يجوز لأفراد الأسرة التي تجاوز ملكيتها أو ملكية أحد أفرادها الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة الأولى أن يوفقوا أوضاعهم في نطاق ملكية المائة فدان التي يجوز للأسرة تملكها بالطريقة التي يرتضونها بموجب تصرفات ثابتة التاريخ خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون ، وعلى ألا تزيد ملكية أى فرد منهم على الخمسين فدانا " . يدل على أن تصرف المساك إلى أفراد أسرته في الأقطان الزراعية الزائدة على الخمسين فدانا - على الوجه المتقدم وفي هذا النطاق - هو أمر تدب إليه للشارع لاعتبارات قدرها رعاية منه لئلا يذوق الأمر وتمييزا لهم عن غيرهم ،

سواء كان التصرف بعوض أو بغير عوض ، ومثل هذا التصرف لا ترد عليه مظنة الغش والتحيل على أحكام القانون التي قام عليها نص المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ واقرضها طالما أن القانون هو الذي رخص فيه وندب إليه ، ويتأدى من ذلك أن التصرف في القدر الزائد على الخمسين فدانا هو وحده الذي لا يدخل في نطاق التصرفات المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، وهو القدر ٨ ف و ٢٠ ط و ١٥ س ، وبالتالي لا يخضع للضريبة أما ما جاوزه مما يدخل في الخمسين فدانا فإن تصرف المورث فيه يكون خارجا عن نطاق الرخصة المخولة له في المادة الرابعة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، وإذا كان هذا التصرف قد تم خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة ، فإنه يخضع لحكم المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ سالفة البيان ومن ثم يخضع للضريبة إذا لا حاجة به مصلحة الضرائب حتى يثبت الورث دفع المقابل بدعوى مستقلة أمام المحكمة المختصة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واستبعد من عناصر التركة الخاضعة للضريبة أطيانا ضمن الخمسين فدانا المملوكة للمورث تصرف فيها بالبيع لزوجته خلال فترة الرتبة ولم يقصر الاستبعاد على المساحة التي تجاوز الخمسين فدانا المصرح له بالاحتفاظ بها ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

جلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
صلاح الدين بوش ، محمد وجدى عبد الحميد ، أنى بقطر حبشى ومحمد على هاشم .

(٣ ٤ ٣)

الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٤٥ القضائية :

(١) دهوى . حكم . " الطعن فى الحكم " .

الطلب الذى تعرض المحكمة للفصل فيه صراحة أو ضمنا . عدم جواز إعادة عرضه على ذات المحكمة . طريق الاعتراض عليه هو الطعن فى الحكم .

(٢ ، ٣ ، ٤) تأمينات اجتماعية . تعويض . قانون .

(٢) صحيفة الدعوى الموجهة لهيئة التأمينات الاجتماعية لطلبية . مستحقات العامل لمحقق بها معنى لطلب الكتابى للهيئة .

(٣) حق المؤمن عاقبه فى التعويض قبل هيئة التأمينات الاجتماعية عند الأخير فى صرف مستحقة . نشوؤه بعد استيفائه المستندات المزیدة للصرف .

(٤) المطالبة بالتعويض عن تأخر هيئة التأمينات فى صرف مستحقات العامل قبل صدور قانون التأمين الاجتهادى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . القضاء بالتعويض بعد العمل بهذا القانون من تاريخ صدور الحكم وحتى الانتهاء . وجوب عدم تجاوز التعويض أصل المستحقات .

١ - النص فى المادة ١٩٣ من قانون المرافعات على أنه " إذا أوفلت المحكمة الحكم فى بعض الطلبات الموضوعية . جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بصحيفة للحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه " . مؤداه أن الطلب الذى تعرض المحكمة للفصل فيه صراحة أو ضمنا . لا يجوز إعادة عرضه على ذات المحكمة بطريق الاعتراض عليه هو الطعن فى الحكم . لما كان ذلك ، وكان المطعون ضده الأول قد طلب بصحيفة افتتاح الدعوى الحكم على الطاعنة والمطعون ضدها الثانية بمبلغ الادخار كما طلب الحكم له على الطاعنة بتعويض

الدفعه الواحدة وما يترتب قانونا على التأخير في أدائه ، فدفعت المطعون ضدها الثانية بسقوط حق المطعون ضده الأول بالتقادم وأجابتها المحكمة إلى هذا الطلب وواجهت في الأسباب طلي المطعون ضده الأول معا وفصلت فيهما قبل خصومه جميعا وانتهت إلى أن الدعوى برمتها قد سقط الحق فيها بالتقادم . وكان الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها قبل الحكم فيها وفي نطاق مرفع عنه الاستئناف ، فانه وقد أقام المطعون ضده الاستئناف عن الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى التي استنفدت ولايتها بالحكم في كل الطلبات ، فإن الحكم المطعون فيه وقد فصل في انطابين معا لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه وتاويله .

۲ — إعلان الهيئة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة^(۱) — بصحيفة دعوى المطالبة بالمستحقات خلال المدة المحددة يتحقق به معنى الطلب الكتابي الذي قصده الشارع في المادة ۹۵ من القانون رقم ۶۳ لسنة ۱۹۶۴ بحيث تستطيع الهيئة بعد مطالبتها بتلك الصحيفة أن تراجع مستندات الطلب وأن تعرفها وديا أن ثبت الحق فيها ما يفتي من الاستمرار في التقاضي .

۳ — حق المؤمن عليه في التعويض عن التأخير في صرف مستحقاته عن خروجه نهائيا عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ۶۳ لسنة ۱۹۶۴ لا ينشأ إلا بعد استيفائه المستندات المؤيدة للصرف .

۴ — القانون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة^(۲) — يطبق بوجه عام على الوقائع والمراكز القانونية التي تتم في الفترة بين تاريخ العمل به وإلغائه فيسمى القانون الجديد بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه . لما كان ذلك وكانت المادة ۱۴۱ من القانون رقم ۷۹ لسنة ۱۹۷۵ باصدار قانون التأمين الاجتماعي المعمول به في ۱/۹/۱۹۷۵ تنص في فقرتها الثالثة على أنه " فإذا تأخر صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد المقررة لها إلترمت الهيئة المختصة بناء على طلب صاحب الشأن بدفعها مضافا إليها ۱٪ من قيمتها عن كل شهر يتأخر

(۱) نقض ۱۹۷۴/۱۲/۷ مجموعة المكتب الفني السنة ۲۵ ص ۳۶۱ .

(۲) نقض ۱۹۷۵/۶/۲۶ مجموعة المكتب الفني السنة ۲۶ ص ۶۸ .

فيه الصرف عن الميعاد المحدد بما لا يجاوز أصل المستحقات وذلك من تاريخ استيفاء المؤمن عليه أو المستفيدين المستندات المطلوبة منهم " وكانت الطاعنة قد انفردت بالطعن في الحكم وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٥ وقضى للطعون ضده الأول بتعويض الدفعة الواحدة وفوائده بواقع ١. / عن كل يوم من تاريخ صدوره حتى السداد ولم يطبق المادة ١٤١ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الواجبة التطبيق فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٨٦١ سنة ١٩٦٩ الجبزة الابتدائية ضد الطاعنة والمطعون ضدها الثانية طالبا الزامهما منضامتين بأن تدفعا له مبلغ ٨ ج و ٤٠٠ م وإلزام الطاعنة بأن تدفع له مبلغ ٨٣ ج و ٢٥٩ م قيمة تعويض الدفعة الواحدة ومبلغ ٤٧٥ ج فوائد التأخير عن حدم أداء هذا التعويض ، وقال بيانا لذلك أنه التحق بالعمل محاميا لدى المطعون ضدها الثانية بتاريخ ١٩٦٤/٧/١ بأجر بمبلغ ٢١ ج و ٥٠٠ م وانتهى عمله لديها باستقالته في ١٩٦٧/٦/١٥ وكانت المطعون ضدها الثانية تقطع منه قيمة الإدخار الاجباري . وكان مؤمنا عليه لدى الطاعنة ، ومن ثم فإنه يستحق مبلغ الادخار الاجباري ، كما أنه وقد باشر العمل لحساب نفسه وخرج بذلك عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية فإن الطاعنة تلتزم بأن تؤدي له تعويض الدفعة الواحدة لأنها لم تصرفه له في المولية القانونية التي انتهت في ١٩٧٨/٧/١٨ فإنها تلتزم من هذا التاريخ بفوائده التي نص عليها القانون بواقع ١. / عن كل يوم وبتاريخ ١٩٧٢/١/٨ حكمت المحكمة بتدب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المهمة الميمنة

بمنطوق الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٧ - وبعد أن قدم الخبير تقريره - عادت فحكت بسقوط حقه في إقامة الدعوى بالتقادم . استأنف المطعون ضده الاول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٩٣ سنة ٩٢ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بالتقادم وبالزام الطاعنة والمطعون ضدها الثانية بدفع مبلغ ٨ ج و ٦٠٠ م للمطعون ضده الاول ، وإعادة الأوراق إلى مكتب الخبراء لأداء المهمة الميمنة بمنطوق الحكم . وبتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٦ ، وبعد أن قدم الخبير تقريره - عادت فحكت بالزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده الاول مبلغ ٨٣ ج و ٢٥٩ م ، وفوائده بواقع ١ /٠ يوميا من تاريخ الحكم إلى تاريخ السداد . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها نقض الحكم نقضا جزئيا فيما قضى به من فوائد - وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيها .

من حيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الاول من سبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك تقول أن المطعون ضده الاول ضمن صحيفة دعواه طلبين أو لمبا مبلغ الادخار وهو موجه إلى الطاعنة والمطعون ضدها الثانية ، وثانيهما هو طلب تعويض الدفعة الواحدة وفوائده موجه إلى الطاعنة وحدها ، وإذا دفعت الشركة المطعون ضدها الثانية الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى بالتقادم وأخذت المحكمة بهذا الدفع فإن هذا القضاء لا ينصرف إلا إلى طلب مبلغ الادخار الموجه إلى المطعون ضدها الثانية دون طلب تعويض الدفعة الواحدة الموجه للطاعنة ، لأنه لا يستفاد من الدفع إلا من أبدأه وتمسك به ولأنه لا إرتباط بين الطلبين ، ويكون الحكم الابتدائي قد أغفل الفصل في طلب تعويض الدفعة الواحدة وفوائده بما كان يتعين معه الرجوع لمحكمة الدرجة الأولى للفصل فيه تطبيقا لنص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات وما كان يجوز لمحكمة الاستئناف أن تفصل فيه .

ومن حيث إن هذا النعى مردود بأن النص في المادة ١٩٣ من قانون المرافعات على أنه " إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لمصاحب

الشان أن يعلن خصمه بصحيفة للمضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه « مؤداه أن هذا الطلب الذي تتعرض المحكمة للفصل فيه صراحة أو ضمنا لا يجوز إعادة عرضه على ذات المحكمة فطريق الاعتراض عليه هو للطعن في الحكم ، لما كان ذلك وكان المطعون ضده الأول قد طلب بصحيفة افتتاح الدعوى الحكم له على الطاعة والمطعون ضدها الثانية بمبلغ الإدخار كما طلب الحكم له على الطاعة بتعويض الدفعة الواحدة وما يترتب قانونا على التأخير في أدائه ، فدفعت المطعون ضدها الثانية بسقوط حق المطعون ضده الأول بالتقدم واجابتها المحكمة إلى هذا الطلب وأقامت قضاءها على أنه " يتبين للحكمة أن المدعى كان قد التحق بالعمل بالشركة المدعى عليها الثالثة بتاريخ ١٩٦٤/٧/١ وترك العمل بها باستقالته في ١٩٦٧/٦/١٤ حسبما يبين من أوراق الدعوى ومن تقرير الخبير المنتدب . وأنه أقام الدعوى للطالبة بمستحققاته في ١٩٦٩/٢/١٨ أي بعد مضي أكثر من عام لم يقم فيه المدعى بمطالبة أي من المدعى عليهم بمستحققاته قبلهم فإن دعوى المدعى بالمطالبة بمستحققاته التي نشأت من فترة التعاقد بالعمل لدى الشركة المدعى عليها الثالثة يكون قد سقط بالتقدم ، وكانت هذه الأسباب قد واجهت طلي المطعون ضده الأول معا وفصلت فيهما قبل خصومه جميعا وانتهت إلى أن الدعوى برمتها قد سقط الحق فيها بالتقدم ، وكان الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها قبل الحكم فيها وفي نطاق ما رفع عنه الاستئناف فإنه وقد أقام المطعون ضده استئنافا في الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى التي استنفدت ولايتها بالحكم في كل الطلبات فإن الحكم المطعون فيه وقد فصل في الطلبين معا لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه وتأويله .

ومن حيث إن حاصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ذلك أن المادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا تلزم الهيئة بصرف تعويض الدفعة الواحدة إلا إذا قدم المؤمن عليه طلبا بذلك مشفوعا بكافة المستندات التي حددها قرار وزير العمل رقم ١٨٣ سنة ١٩٦٤ وهي الاستمارة رقم ٩ تأمينات وما يثبت خروج المؤمن عليه نهائيا عن نطاق تطبيق القانون ، فلا يسرى التعويض

الإضافي المنصوص عليه في المادة ٩٥ المذكورة بواقع ١٪ إلا بعد استيفاء تلك المستندات ولأن المطعون ضده لم يقدم المستندات سالفة الذكر فإن الهيئة لا تلتزم بأداء التعويض عن التأخير ، وما كان يجوز للحكم المطعون فيه أن يلزمها بأدائه .

ومن حيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن إعلان الهيئة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بصحيفة دعوى المطالبة بالمستحقات خلال المدة المحددة يتحقق به معنى الطلب الكتابي الذي قصده الشارع في المادة ٩٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بحيث تستطيع الهيئة بعد مطالبتها بتلك الصحيفة أن تراجع مستحقات الطالب وأن تصرفها وديا — أن ثبت الحق فيها — بما يقع من الاستمرار في التقاضي وأن حق المؤمن عليه في التعويض عن التأخير في صرف مستحقاته عند خروجه نهائيا عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا ينشأ إلا بعد استيفائه المستندات المؤيدة للصرف ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته أن "الثبت من المستنديين المتقدمين من المستأنف (المطعون ضده الأول) في حافظته المتقدمين إلى محكمة أول درجة .. أنه استقال من عمله بالشركة المستأنف عليها الثالثة في ١٥/٦/١٩٧٦ وأنه اشتغل بالمحاماة في مكتبه الخاص .. فيعد من الخارجين عن نطاق تطبيق القانون .. فيستحق مبلغ ٨٣ ج و ٢٥٩ م الذي أظهره الخبير في تقريره الذي تطمئن إليه المحكمة .. ولما كان ذلك وكان إعلان صحيفة الدعوى إلى الهيئة المستأنف عليها (الطاعنة) قد تحقق به معنى الطلب الكتابي الذي قصده المشرع .. وكان المستندات في الدعوى من المستأنف كافيين لتقدير التعويض المقضى به ومن ثم فإن المحكمة ترى القضاء للمستأنف قبل الهيئة المستأنف عليها بالجزاء المشار إليه اعتبارا من تاريخ الحكم الذي حدد نهائيا مبلغ التعويض .. " فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

ومن حيث أن الطاعنة تنعى بالوجه الثالث على الحكم مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك نقول ان الحكم المطعون فيه قضى للمطعون ضده الأول

بتعويض قدره ١٪ من تاريخ صدوره في ٢٦/٤/١٩٧٨ وعن كل يوم يتأخر فيه
الصرف عملاً بنص المادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤
في حين أنه كان يتعين — أعمالاً للأثر الفوري للقانون رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ —
تطبيق المادة ١٤١ منه التي تقضى بأن التعويض البالغ قدره ١٪ يحكم به
عن كل شهر يتأخر فيه الصرف. وحددت له حداً أقصى لا يجاوز أصل
المستحقات .

ومن حيث إن هذا النعي في محله ذلك أن القانون — وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة — يطبق بوجه عام على الوقائع والمراكز القانونية التي تتم في الفترة
بين تاريخ العمل به والغائه فيسرى القانون الجديد بأثر مباشر على الوقائع والمراكز
القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه ، لما كان ذلك وكانت المادة ١٤١ من القانون
رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي — المعمول به في ١/٩/١٩٧٥ —
تنص في فقرتها الثالثة على أنه ” فإذا تأخر صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد
المقررة لها التزمت الهيئة المختصة ببناء على طلب صاحب الشأن بدفعها ومضافاً إليها
١٪ من قيمتها عن كل شهر يتأخر فيه الصرف عن الميعاد المحدد بما لا يجاوز
أصل المستحقات وذلك من تاريخ استيفاء المؤمن عليه أو المستفيدين المستندات
المطلوبة منهم “ وكانت الطاعنة قد انفردت بالطعن في الحكم وكان الحكم
المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٦/٤/١٩٧٨ وقضى للمطعون ضده الأول بتعويض
الدفعة الواحدة وفوائد بواقع ١٪ عن كل يوم من تاريخ صدوره حتى السداد
ولم يطبق المادة ١٤١ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ الواجبة
التطبيق فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا
الخصوص .

ومن حيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما وتقدم يتعين تعديل الحكم
المطعون فيه إلى إلزام الطاعنة بأن تؤدي للمطعون ضده الأول التعويض عن
التأخير في أداء مبلغ ٨٣ جنيهاً و ٢٥٩ ملياً بواقع ١٪ عن كل شهر وبما لا يجاوز
أصل المستحقات .

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار الدكتور حافظ وفقى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمدى الخولى ، يوسف أبوزيد ، درويش عبد المجيد ومزت حنوره .

(٣ ٤ ٤)

للطعن رقم ٨٨٠ لسنة ٦ ٤ القضائية :

١ — إثبات " الاستجواب " . دعوى .

استجواب الخصوم ؛ ماهيته . عدم اعتباره وسيلة للتحقق من صحة الادعاء بوفاء
أحد الخصوم .

٢ — بيع " صحة ونفاذ عقد البيع " . ملكية .

دعوى المشتري بصحة ونفاذ عقد البيع . ماهيتها . إجابة المشتري الى طلبه . قرطه . أن
يكون انتقال الملكية اليه وتسجيل الحكم الذى صدر فى الدعوى ممكنين .

١ — استجواب الخصوم طريق من طرق تحقيق الدعوى شرع لاستجلاء بعض
مناصرووقائع المنازعة المرددة فى الخصومة توصلنا الى معرفة وجه الحق فيها
وليس وسيلة للتحقق من صحة الادعاء بوفاء أحد الخصوم ، ولما كانت محكمة الموضوع
غير ملزمة بالرد على دفاع لم يقدم الخصم دليله ، فإنه لا يترتب على تلك المحكمة
إن هى أعرضت عن طلب استجواب الخصوم المتدخلين بغية التحقق من أمر
وفاتهم ، وإذ كانت الطاهاتان لم تطرحا على المحكمة دليلا يؤيد القول بأن هؤلاء
الخصوم قد توقفوا قبل انعقاد الخصومة فلا على الحكم المطعون فيه من إن
التفت عن هذا الدفاع العارى من الدليل .

٢ — دعوى صحة ونفاذ عقد البيع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة —
دعوى استحقاق مآلا يقصد بها تنفيذ التزامات البائع التى من شأنها نقل الملكية
الى المشتري تنفيذا عينيا والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد فى

نقل الملكية فيتعين عند الفصل فيها بحث ما عسى أن يثار من منازعات بشأن ملكية البائع للبيع كله أو بعضه ولا يجاب المشتري إلى طلبه إلا إذا كان انتقال الملكية إليه وتسجيل الحكم الذي يصدر في الدعوى ممكنين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعنتين أقامتا الدعوى رقم ٧٩٤ لسنة ١٩٦٣ مدنى على الجيزة اختصمتا فيها مورث المطعون ضد هما الأولين بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ في أول مارس سنة ١٩٦٢ والمتضمن بيع هذا المورث لهما أرضا زراعية مساحتها ثلاثة وعشرون فدانا لقاء ثمن مقداره ثلاثة وعشرون ألف جنيه وإلزامه تسليمهما الأرض المبيعة — وأثناء سير الخصومة أمام محكمة أول درجة مثل وكيل عن باقى المطعون ضدهم طالبا قبول تدخلهم في الدعوى ليقتضى برفضها استنادا إلى أنهم يمتلكون أرض الزراع وأن بيعا لم يصدر من مورثهم إلى البائع للطاعنتين سواء بعقد عرفى أو عقد مسجل ، وأنهم سبق أن أبلغوا النيابة العامة ضده وزوجى الطاعنتين تزويرهم عقدا مؤرخا في ١٩٢٣/١١/١٢ نسب صدوره إلى مورثهم وقد ثبت تزويره في تحقيقات الجناية التى أجريت عن هذه الواقعة وبتاريخ ٢٥ من يونيو سنة ١٩٦٤ قضت المحكمة بقبول التدخل ورفض الدعوى . استأنفت الطاعنتان هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبتين بإلغاء وإلغائها بطلباتهما وقيد استئنافهما برقم ٥٨٩ لسنة ٨١ ق وبتاريخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ، ثم بتاريخ ٨ من يونيو سنة ١٩٧٦ قضت في الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى عدم قبول الدعوى . طعنات الطاعنتان في هذا الحكم بطريق

التقضى وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة المشورة فراء أنى جدير بالنظر وحدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على أسباب ثلاثة ، تنعى الطاعنتان بالسببين الأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق ، وتقولان فى بيان ذلك أن دفاعهما أمام محكمة الاستئناف أركز على المنازعة فى صحة التوكيلات الصادرة إلى وكيل المتدخلين وكذلك الأوراق المقدمة منه والمندوبة إلى سلطات الدولة الأجنبية التى ينتمى إلى جنسيتها هؤلاء المتدخلين وذلك بما تحقق لديهما من أن أيا منهم لم يكن على قيد الحياة منذ بدء التدخل أمام محكمة الدرجة الأولى وطلبتا من المحكمة على النحو الثابت بمحضر الجلسة والدفاع المكتوب الأمر بإحضار أولئك الخصوم المتدخلين واستجوابهم للتحقق من أمر وفاتهم وإذ كان الحكم قد التفت من طلب الاستجواب ولم يعن بتحقيق وتحيص دفاعهما مجترئا فى الرد عليه قوله أن الطاعنتين لم تطعنا على التوكيلين الذين حضر بمقتضاها محامى المتدخلين بسبب وفاتهم فإنه يكون بالإضافة إلى إخلاله بحق الدفاع وقصوره فى التسبيب معيبا بمخالفة الثابت بالأوراق بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك بأنه لما كان استجواب الخصوم طريقا من طرق تحقيق الدوى شرع لاستجلاء بعض عناصر ووقائع المنازعة المرددة فى الخصومة توصلا إلى معرفة وجه الحق فيها وليس وسيلة للتحقق من صحة الادعاء ب وفاة أحد الخصوم ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على دفاع لم يقدم الخصم دليلا ، لما كان ذلك فإنه لا تريب على تلك المحكمة أن هى أعرضت عن طلب استجواب الخصوم المتدخلين بغية التحقق من أمر وفاتهم ، وإذ كانت الطاعنتان لم تطرحا على المحكمة دليلا يؤيد القول بأن هؤلاء الخصوم قد توفوا قبل انعقاد الخصومة فلا على الحكم المطعون فيه أن التفت من هذا الدفاع العارى من الدليل ، ومن ثم يكون النعى عليه بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إن الطاعتين تتعبدان على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث مخالفته القانون والخطأ في تطبيقه إذ عرض في قضائه لبحث ملكية البائع لها وقضى بعدم قبول الدعوى لعدم توافر دليل ثبوت هذه الملكية في حين أن هذا البائع قد أقر بصدور البيع منه فكان متعينا على المحكمة أن تقضى بصحة ونفاذ العقد باعتباره عقدا صحيحا متجا لآثاره القانونية بين عاقدين ولا يؤثر هذا القضاء في أدهاء المحصوم المتدخلين الذين لا يحتاجون بهذا العقد ويكون لهم حق الاعتراض على الحكم أن نفذ على ما يدعون من العقار المبيع أنه ملك لهم .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك بأن دعوى صحة ونفاذ عقد البيع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — دعوى استحقاق مالا يقصد بها تنفيذ التزامات البائع التي من شأنها نقل ملكية المبيع إلى المشتري تنفيذا عينيا والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية فيتمتع عند الفصل فيها بحث ما عسى أن يثار من منازعات بشأن ملكية البائع للبيع كله أو بعضه ولا يجاب المشتري إلى طلبه إلا إذا كان انتقال الملكية إليه وتسجيل الحكم الذي يصدر في الدعوى ممكنين ، لما كان ذلك فإن الحكم إذ التزم في قضائه هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ويكون النعي عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد صديق للعصار نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
حسن النسر ، سيد عبد الباقي ، منير عبد المجيد ودرويش عبد المجيد .

(٣٤٥)

الطعن رقم ١ لسنة ٣ القضائية :

(١) اختصاص . حكم . " الطعن في الحكم " .

المحكمة الإدارية العليا . اعتبارها بمثابة محكمة الدرجة الثانية بالنسبة لمحكمة القضاء الإداري .
هذه ذلك .

(٢) حكم . " حجية الحكم " . قوة الأمر المقضي .

حجية الحكم . ثبوتها لكل حكم قضائي صادر من جهة ذات ولاية واركان قابلا للطعن فيه .
رفع استئناف من هذا الحكم . أثره . ونف الحجة بصفة مؤقتة . عدم تقيد الحكم به طالما
لم تقض المحكمة الاستئنافية بتأييده .

١ — من المقرر أنه ليس لمحكمة القضاء الإداري فيما تنظره من دعاوى تدخل
في ولايتها القضائية سلطة قطعية في فهم الواقع أو الموضوع تقصر عنها سلطة
المحكمة الإدارية العليا عند نظر الطعن أمامها ، ذلك أن رقابة محكمة القضاء الإداري
على القرارات الإدارية رقابة قانونية تسلطها عليها لتعرف مدى مشروعيتها
من حيث مطابقتها وعدم مطابقتها للقانون ، وهذا بدوره هو عن الموضوع
الذي ستتناوله المحكمة الإدارية العليا عند رقابتها القانونية لأحكام القضاء الإداري ،
مما يجعل المحكمة الإدارية العليا بمثابة محكمة الدرجة الثانية بالنسبة لمحكمة
القضاء الإداري .

٢ — الأصل أن لكل حكم قضائي صادر من جهة ذات ولاية حجية الشيء
المحكوم فيه من يوم صدوره ولو كان قابلا للطعن فيه ، وهذه الحجية تمنع الخصوم
من رفع دعوى جديدة بادعاءات تناقض ما قضى به هذا الحكم ولا يجوز معها

للمحكمة التي أصدرته ولا لمحكمة غيرها أن تعيد النظر فيما قضى به إذا تمسك الخصم الآخر بحجته إلا إذا كانت هي المحكمة التي يحصل النظم إليها منه بأحدى طروق الطعن القانونية غير أن هذه الحجية مؤقتة تنقضي بمجرد رفع استئناف عن هذا الحكم وتظل موقوفة إلى أن يقضى في الاستئناف فإذا نأيد الحكم عادت إليه حجته، وإذا ألغى الحكم زالت عنه هذه الحجية . ويترب على وقف حجية الحكم نتيجة لرفع الاستئناف عنه أن المحكمة التي يرفع إليها نزاع فصل فيه هذا الحكم لا تنقيد بهذه الحجية طالما لم يقض برفض الاستئناف قبل أن يصدر حكمها في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن حكم القضاء الإداري في الدعوى رقم ٢٨٧٥ سنة ١٩ ق قد صدر من جهة ذات ولاية ، ومن ثم يكون له في الأصل حجية أمام القضاء العادي ، إلا أنه وقد طعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا بالطعن رقم ٥٥٤ ص ١٤ عليا، فإن حجته تكون موقوفة لا تنقيد بها المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه طالما أنه لم يقض برفض هذا الطعن قبل أن يصدر حكمها في الدعوى وإذا اعتد الحكم المطعون فيه بهذه الحجية الموقوفة لحكم القضاء الإداري وانتهى إلى قبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

حيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (الطاعن) أقام الدعوى رقم ٥٩٨٧ لسنة ١٩٦٦ مسدنى القاهرة الابتدائية بطلب الحكم الزام المطعون عليه بأن يؤدي له مبلغ ٤٧٠٥ جنيه و ٧٤ مليا والفوائد ، وقال بيانا للدعوى . أن المطعون عليه كان يعمل أمينا لمخازنه ، وإذا أخل بواجبات وظيفته مخالفا

(١) نقض ١٨/٤/١٩٦٨ بمجموعة المكاتب "نقضى" لسنة ١٩ ص ٢٩٥ .

بذلك أحكام لائحة المخازن والمشتريات ولائحة المناقصات والمزايدات، كما أهمل في المحافظة على عهده، فقد أبلغ ضده النيابة الإدارية التي خلصت إلى مساءلته إداريا . ومجازاته بنخص خمسة عشر يوما من راتبه . وقد شكلت لجنة انتهت إلى تقرير قيمة العجز والتلف في عهده بالمبالغ موضوع المطالبة وإذا كان المطعون عليه مسئولا عن خطئه الشخصي ويلزم بتعويضه طبقا للمادة ١٦٣ مدني ، فقد أقام الدعوى بطلبائه سائفة البيان ، وبعد أن أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن خطأ المطعون عليه وإهماله في المحافظة على عهده وتنفيذ الحكم بسماع شهود الطرفين ، نذبت خيرا فيها انتهى إلى أن صافي العجز في عهدة المطعون عليه هو ١٢٤ جنيه و ٩٨٢ مليا بعد امتبعاد قيمة الأدوات الكهربائية التالفة . دفع المطعون عليه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، واستند في ذلك إلى حكم صادر من محكمة القضاء الإداري في القضية ٢٨٧٥ سنة ١٩٧٩ ق بجلسته ١٢/١٣/١٩٦٧ والذي قضى بالزام الطاعن بأن يرد للمطعون عليه ما يكون قد حصله من قيمة الأدوات الكهربائية التي ثبت أنه غير مسئول من تلفها . وبتاريخ ١٩٧١/١/٣٠ قضت المحكمة أولا : بقبول الدفع وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ٩٨٧٥ س ١٩ قضاء إداري بالنسبة لمبلغ ٤٧٠٥ جنيه و ٧٤ مليا ثانيا : الزام المطعون عليه بأن يدفع للطاعن مبلغ ١٢٤ جنيه و ٩٨٢ مليا . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٩٦ س ٨٨ ق مدني القاهرة وبتاريخ ١٩٧٢/١١/٢٠ - حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ، عرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة المشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وحددت جلسة لنظره ، وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد، ينحى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٨٧٥ س ١٩ قضاء إداري . وأن كان قد حاز حجية الأمر المقضي ، إلا أنه لم يحز قوة الأمر المقضي باعتبار أنه محل طعن أمام المحكمة الإدارية العليا في طعن رقم ٥٥٤ س ١٤ عليا ، وهي تعتبر بالنسبة له محكمة الدرجة الثانية ، وأنه لما كانت

حجية الأحكام تقف بمجرد الطعن عليها بالاستئناف ، فإن الحكم المطعون فيه إذا تقييد بحجيته يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النقيض في عمله ، ذلك أنه لما كان من المقرر أنه ليس لمحكمة القضاء الإداري فيما تظهر من دعاوى تدخل في ولايتها القضائية سلطة قطعية في فهم الواقع أو الموضوع تزعمر عنها سلطة المحكمة الإدارية العليا عند نظار الطعن أمامها ، ذلك أن رقابة محكمة القضاء الإداري — على القرارات الإدارية هي رقابة قانونية تسلطها عليها لتعرف مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها وعدم مطابقتها للقانون ، وهذا بدوره هو عين الموضوع الذي ستتناوله المحكمة الإدارية العليا عند رقابتها القانونية لأحكام القضاء الإداري ، مما يجعل المحكمة الإدارية العليا بمثابة محكمة الدرجة الثانية بالنسبة لمحكمة القضاء الإداري ، ومن ثم ، فإن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٨٧٥ من ١٩ قضاء إداري لم يكن قد صار نهائيا إلى أن صدر الحكم المطعون فيه ، لأن الطاعنة كانت قد طعنت فيه أمام المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٥٥٤ من ١٤ عليا ، ولما كان الأصل أن لكل حكم قضائي صادر من جهة ذات ولاية حجية الشيء المحكوم فيه من يوم صدوره ، ولو كان قابلا للطعن فيه ، وهذه الحجية تمنع الخصوم من رفع دعوى جديدة بادعاءات تناقض ما قضى به هذا الحكم ولا يجوز معها للمحكمة التي أصدرته ولا لمحكمة غيرها أن تعيد النظر فيما قضى به إذا تمسك الخصم الآخر بحجيته إلا إذا كانت هي المحكمة التي يحصل التظالم إليها منه بأحدى طرق الطعن القانونية غير أن هذه الحجية مؤقتة تقف بمجرد رفع استئناف من هذا الحكم وتظل موقوفة إلى أن يقضى في الاستئناف ، فإذا تأيد الحكم عادت إليه حجيته ، ويترتب على وقف حجية الحكم نتيجة لرفع الاستئناف منه ، أن المحكمة التي يرفع إليها نزاع فصل فيه هذا الحكم لا تتقيد بهذه الحجية طالما لم يقض برفض الاستئناف قبل أن يصدر حكمها في الدعوى . لنا كان ذلك ، وكان الثابت أن حكم القضاء الإداري و

الدعوى رقم ٢٨٧٥ سنة ١٩ ق قد صدر من جهة ذات ولاية ، ومن ثم يكون له في الأصل حجية أمام القضاء العادى إلا أنه وقد طعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا بالطعن رقم ٥٥٤ س ١٤ عليا، فان حجيته تكون موقفه لاتنفيد بها المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه طالما أنه لم يقض برفض هذا الطعن قبل أن يصدر حكمها فى الدعوى، وإذا تقييد الحكم المطعون فيه بهذه الحجية الموقوفة لحكم القضاء الادارى ، وانتهى إلى قبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٩

رئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : صلاح الدين يونس ، محمد وجدي عبد الصمد ، محمد علي هانم
وصلاح الدين عبد العظيم .

(٣٤٦)

الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٤٤ القضائية :

ضرائب "ضريبه أرباح المهن غير التجارية" . حكم "حجية الحكم" . قوة
الأمر المقضى .

الافضاء نهائيا بخضوع نشاط الممول لضريبة مانع للخصوم من مناقشة هذه المسألة في أية دعوى
أخرى من سنوات تالية . لاتناقض في ذلك مع مبدأ استقلال السنوات الضريبية .

إذ يبين من مخيفة الاستئناف أن الطاعنة أشارت فيها إلى أن الحكم الصادر
في الاستئناف رقم ... سبق أن قضى بخضوع معهد المطعون ضده للضريبة
على أرباح المهن غير التجارية في السنوات ١٩٦٠ إلى ١٩٦٣ ، فإن هذا الحكم الحائز
قوة الأمر المقضى يكون حجة في هذا الخصوص ومانعا للخصوم في الدعوى التي
صدر فيها - الطاعنة والمطعون ضده من العودة إلى مناقشة هذه المسألة في أية
دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ، وتقضى المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها
طبقا لنص المادتين ١٠١ من قانون الإثبات و ١١٦ من قانون المرافعات
الحاليين ، ولا يمنع من ذلك أن يكون الحكم صادرا عن سنوات سابقة على سنة
النزاع في الدعوى المطروحة ، لأن نطاق مبدأ استقلال السنوات الضريبية
لا يمتد إلى جانب الأرباح والتكاليف التي تتحقق على مدار السنة بحيث لا تمتد
إلى غيرها من السنين السابقة أو اللاحقة عليها إلا فيما نص عليه القانون استثناء ،
كما لا يمنع منه عدم دفع الطاعنة صراحة بحجية ذلك الحكم طالما أن هذه الحجية
بانت تتعلق بالنظام العام على ما سلف بيانه ، وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه
قد خالف هذا النظر وقضى بعدم خضوع معهد المطعون ضده للضريبة ودرن

أن بحث حجبة الحكم السابق مع ما اثبتتها من تأثير على النتيجة التي انتهى اليها ،
فانه يكون مشربا بالقصور الذي يبطله ويوجب نقضه (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومسمع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل في أن مأمورية ضرائب العطارين قدرت أرباح المطعون ضده من معهد
دوبر للرفص في كل من سنتي ١٩٦٥ و ١٩٦٦ بمبلغ ٧٦٨ جنيهًا وفي الفترة من
١/١/١٩٦٧ إلى ٨/٦/١٩٦٧ - تاريخ توقفه عن مزاولة نشاطه بمبلغ ٣٢٠ ج
وإذ أعرض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في
٢٧/١١/١٩٦٨ باعفائه من الضريبة وبإلغاء الربط ، فقد أقامت مصلحة
الضرائب الدعوى رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٩ تجارى كلى الاسكندرية طعنا في هذا
القرار ، وبتاريخ ٢٢/١٢/١٩٦٩ حكمت المحكمة بتأييد القرار المطعون
فيه . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٥ لسنة ٢٨ ق
الاسكندرية ، وبتاريخ ٢٨/٢/١٩٧٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف .
طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأيت فيها
رفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسته لظنه
وفيها التزمت النيابة رأيها .

ومن حيث إن الطعن يقوم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم
المطعون فيه البطلان ومخالفة القانون ، وفي بيان ذلك نقول أنها أشارت في
صحيفة الاستئناف إلى الحكم رقم ٣٠٥ سنة ٢٣ ق الاسكندرية الصادر بتاريخ
٢٨/١٢/١٩٦٨ بينها وبين المطعون ضده وقد قضى بعدم تمتع المعهد محل النزاع

(١) - نقض ٧٧/١٢/٢٧ مجموعة المكاتب الفنى السنة ٢٨ من ١٨٩٦ .

ونقض ٧٨/٣/٢١ مجموعة المكاتب الفنى السنة ٢٩ من ٨٢٩ .

بالإعفاء المنصوص عليه في المادة ١/٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، بيد أن المحكمة حجبت نفسها من بحث حجة ذلك الحكم برقم تعلقها بالنظام العام وقضت على خلافه .

ومن حيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أنه لما كان يبين من صحيفة الاستئناف أن الطاعة أشارت فيها إلى أن الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٢٨ في الاستئناف رقم ٣٠٥ سنة ٢٣ ق الاسكندرية سبق أن قضى بخضوع معهد المطعون ضده للضريبة على أرباح المهن غير التجارية في السنوات من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٣ ، فإن هذا الحكم الحائز قوة الأمر المقضى يكون حجة في هذا الخصوص ومانعا للتصوم في الدعوى التي صدر فيها — الطاعة والمطعون ضده من العودة إلى مناقشة هذه المسألة في أية دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ، ونقض المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها طبقا لنص المادتين ١٠١ من قانون الإثبات و ١١٦ من قانون المرافعات الحاليين ، ولا يمنع من ذلك أن يكون الحكم صادرا عن سنوات سابقة على سنة النزاع في الدعوى المطروحة ، لأن نطاق مبدأ استقلال السنوات الضريبية لا يتعدى جانب الأرباح والتكاليف التي تتحقق على مدار السنة بحيث لا تمتد إلى غيرها من السنين السابقة أو اللاحقة عليها إلا فيما نص عليه القانون استثناء ، كما لا يمنع منه عدم دفع الطاعة صراحة بحجية ذلك الحكم طالما أن هذه الحجية باتت تتعلق بالنظام العام على ما سلف بيانه ، وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم خضوع معهد المطعون ضده للضريبة ودون أن يبحث حجة الحكم السابق مع ما لثبوتها من تأثير على النتيجة التي انتهى إليها ، فإنه يكون مشوبا بالقصور الذي يبطله ويوجب نقضه .

جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار د . مصطفى كبره نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
مجد حب الله ، حسن البكري ، أحمد ضياء عبد الرازق عبد والدكتور جمال الدين محمود .

(٣٤٧)

الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٥ القضائية :

(٢٤١) تأمينات اجتماعية . مقالوه . نقض .

(١) النزاع : المقال وحده دون مالك للبناء بأداء الاشتراكات من العمال الى هيئة التأمينات الاجتماعية ولو لم يخطر بها اسم المقال وعنوانه . عدم الاخطار لا يسقط حق المالك في إثبات قيام مقال بالعمال .

(٢) المنازعة بشأن حجبة العقود التي قدمها مالك البناء لإثبات أنه عهد بإقامة البناء الى مقالين . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١) المقال وحده هو الملزم بأداء الاشتراكات بالنسبة للعمال الذين استخدمهم لتنفيذ العمل باعتباره هو رب العمل الحقيقي دون صاحب العمل الطرف الآخر في عقد المقالة وفي حالة عدم قيام الأخير بإخطار هيئة التأمينات الاجتماعية باسم المقال وعنوانه يكون للهيئة مطالبة بالتعويض إن كان له مقتضى خلافا للمقال الأصلي الذي جعله المشرع متضامنا مع المقال من الباطن في الوفاء بالالتزامات المقررة في قانون التأمينات الاجتماعية فلا تسقط واقعة عدم الإخطار حق مالك العقار في إثبات أنه عهد بتنفيذ العمل إلى أحد المقالين .

(٢) إذ كانت الهيئة الطاعنة لم تجادل أمام محكمة الدرجة الأولى أو المحكمة الاستئنافية في حجبة العقود التي قدمتها المطعون ضدها (مالكة العقار) للتدليل بها على أنها عهدت بإقامة البناء إلى مقالين متعددين - وكان الدفاع الذي تتحدى به الهيئة في هذا الشأن يعد سببا جديدا - لا يجوز إيدأؤه لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حرت ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع : — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر
أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٣١٦٣
سنة ٧٢ كلى الاسكندرية ضد الهيئة الطاعنة وطالبت فيها الحكم ببراءة ذمتها
من مبلغ ٥٦٥ ج أخطرتها الهيئة الطاعنة بسدادها إليها . وقالت بيانا لذلك أنها
أقامت البناء الموضح بعريضة الدعوى والصادر بشأنه الترخيص ٦٨/٧٥٦
الاسكندرية وعهدت بأعمال البناء إلى مقاولين متعددين بمقتضى عقود ولم تكن
رب عمل حتى تلزم قبل الهيئة الطاعنة بسداد الاشتراكات التي أخطرتها الهيئة
بسدادها إليها — وبتاريخ ١٩٧٤/١/٣٠ قضت المحكمة بعدم أحقية الطاعنة
في مطالبة المطعون ضدها بالاشتراكات عن الترخيص بالبناء رقم ٦٨/٧٥٦
الاسكندرية وبراءة ذمتها من مبلغ ٥٦٥ ج موضوع المطالبة المؤرخة ١٩٧٢/١٠/٧
وقد استأنفت الهيئة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٨٥ سنة ٣٠ ق
الاسكندرية وبتاريخ ١٩٧٥/١/١٩ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم
المستأنف . طعنت الهيئة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة
العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن . وعرض الطعن على غرفة المشورة فرأته
جديرا بالنظر وتحدثت جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٧ لنظر الطعن وفيها التزمت النيابة
للعامة رأيها .

وحيث ان حاصل وجه الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون وتأويله وذلك
من وجهين أولهما أن نص المادة ١٨ من القانون ٦٣/٦٤ قد أوجب على صاحب
العمل إذا عهد بتنفيذ العمل إلى مقاول أن يخطر هيئة التأمينات الاجتماعية
باسم المقاول وعنوانه قبل بدء العمل بثلاثة أيام على الأقل . وهو نص آمر

حدد به المشرع الوسيلة التي يستطيع بها صاحب العمل أن يتخلص من التزامه بأداء الاشتراكات للهيئة الطاعنة فإذا لم يقوم صاحب العمل باتباع ذلك الطريق سقط حقه في إثبات أنه عهد بالعمل إلى مقاول والتزم بأداء الاشتراكات المستحقة لهيئة التأمينات باعتباره رب عمل استخدم عمالاً تحت إشرافه دون أن يشترط خبرته أو درايته بنوع العمل — كما ذهب إلى ذلك خطأ الحكم المطعون فيه والوجه الثاني للخطأ في تطبيق القانون أن الحكم المطعون فيه خالف أحكام القانون المتعلقة بالإثبات إذ أخذ بحجية الأوراق العرفية التي قدمتها المطعون ضدها لإثبات أنها مهدت بأعمال البناء إلى مقاولين متعددين مما ينفي علاقة عمال البناء بالمطعون ضدها — مع أن الطاعنة لا تؤخذ بحجية هذه الأوراق العرفية التي لا تلزم سوى أطرافها وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن سبب الطعن مردود في وجهه الأول بأن المادة ١٨ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ٦٤ قد نصت على أنه " إذا عهد بتنفيذ العمل لمقاول وجب على صاحب العمل إخطار هيئة التأمينات باسم المقاول وعنوانه قبل تاريخ البدء في العمل بثلاثة أيام على الأقل ويلتزم المقاول به - إذا الإخطار بالنسبة للمقاول من الباطن ويكون المقاول الأصلي والمقاول من الباطن متضامنين في الوفاء بالالتزامات المقررة في هذا القانون " مما يدل على أن المقاول وحده هو الملتزم بأداء الاشتراكات بالنسبة للعمال الذين استخدمهم لتنفيذ العمل باعتباره هو رب العمل الحقيقي دون صاحب العمل الطرف الآخر في عقد المقاول وفي حالة عدم قيام الأخير بإخطار هيئة التأمينات الاجتماعية باسم المقاول وعنوانه يكون للهيئة الحق في مطالبة بالتعويض إن كان له مقتضى خلافاً للمقاول الأصلي الذي جعله المشرع متضامناً مع المقاول من الباطن في الوفاء بالالتزامات المقررة في قانون التأمينات الاجتماعية فلا تسقط وافعة عدم الإخطار بحق مالك البناء في إثبات أنه عهد بتنفيذ العمل إلى أحد المقاولين وإذا التزم الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى إلى براءة ذمة

المطعون ضدها من المبلغ المطالب به استنادا إلى أنها مهدت بأعمال البناء إلى مقاولين ولم تستخدم بشأنها عمالا خاضعين لإدارتها وإشرافها فإنه لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إن الوجه الآخر من سلب الطعن مردود بأنه لما كان يبين من الحكم الابتدائي أو الحكم المطعون فيه أن الهيئة الطاعنة لم تجادل أمام محكمة الدرجة الأولى أو المحكمة الاستئنافية في حجية العقود التي قدمتها المطعون ضدها للتدليل بها على أنها مهدت بإقامة البناء إلى مقاولين متعددين — وكان الدفاع الذي تتحدى به الهيئة في هذا الشأن يعد سببا جديدا — لا يجوز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جاسمة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار الدكتور ابراهيم هل صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمود حسن رمضان ، عبد العزيز عبد العاطي ، حسن مهران عمار وراج
لطفي جمعة .

(٣٤٨)

الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٦ القضائية :

تزوير . نقض " السبب الجديد " .

الادعاء أمام محكمة النقض لأول مرة بتزوير العقد السابق تقديمه لمحكمة الموضوع ، غير مقبول .
هذه ذك .

(٢) نقض . " السبب المفترق للدليل " . نظام عام .

(٢) التزام الطاعن بتقديم الدليل على ما يتمكن به من أوجه الطعن في المواعيد
المحددة قانونا .

(٣) تمسك الطاعن بأسباب جديدة لم يوردها وصحيفة الطعن بالنقض . شرطه . أن تكون
متعلقة بالنظام العام ولا يخالفها واقع .

(٤) دعوى . " وقف الدعوى " . حكم .

وقف الدعوى المدنية حتى يفصل في الدعوى الجنائية . شرطه . عدم التزام المحكمة بوقف
الدعوى متى استندت في قضائها لأسباب لا تتعلق بالواقعة الجنائية .

الطعن بطريق النقض لا ينقل الدعوى إلى محكمة النقض محالنها التي كانت عليها
قبل صدور الحكم المطعون فيه ويطرح عليها الخصومة بكامل عناصرها كما هو
للشأن في الاستئناف وإنما يقتصر ما يطرح على هذه المحكمة على المواقف التي
ينبغي بها الطاعن على الحكم المطعون فيه وفي حدود الأسباب التي يوردها

في صحيفة طعنه وفي نطاق ما يجيز القانون إثارته أمام محكمة النقض من ذلك ، مما يتأتى معه القول بعدم جواز التمسك أمامها بوجه من أوجه الدفاع لم يسبق إبدائه أمام محكمة الموضوع ما لم يكن متعلقا بالنظام العام بشروطه ، لما كان ذلك وكان ما أورده الطاعن في تقرير الادعاء بالتزوير أمام محكمة النقض لا يعدو جدلا موضوعيا في صحة دلائل سبق تقديمه في الدعوى وغير متعلق بالنظام العام . فإنه يكون غير مقبول .

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الشارع عد من الاجراءات الجوهرية في الطعن بطريق النقض أن يناط بالخصوم أنفسهم تقديم الدلائل على ما يتمسكوا به من أوجه الطعن في المواعيد التي حددها القانون - وإذ لم يقدم الطاعن صورة رسمية من محضر جلسة التحقيق - كما لم يقدم ما يثبت تمسكه أمام محكمة الاستئناف بما يثيره حون صحة إدلائه بحكم الإثبات حتى تستطيع هذه المحكمة التحقق من صحة ما ينهاه على الحكم فإن نعيه يصبح حاريا عن دليله .

٣ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط للتمسك أمامها بأسباب لم يوردها الطاعن في صحيفة طعنه ان تكون متعلقة بالنظام العام وألا يناطها واقع مما يجب طرحه على محكمة الموضوع .

٤ - مناط وقف الدعوى المدنية انتظارا للفصل في الدعوى الجنائية هو أن تكون الدعوى الجنائية لازمة للفصل في الحق المدعى به فإذا قام لدى المحكمة من الأسباب الأخرى ما ينفي للفصل في الدعوى دون توقف على مسألة جنائية فلا عليها إن هي فصلت في الدعوى دون التفات إلى الواقعة الجنائية ومن ثم لا تكون محكمة الموضوع بقضائها في الدعوى قد خالفت قاعدة من قواعد النظام العام عملا بالمادة ٣/٢٥٣ مرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٦٩٠ سنة ١٩٧٤ مدنى
على الجيزة ضد الطاعن والمطعون عليها الثانية بطلب الحكم بإخلاصهما من
الشقة المبينة بصحيفة الدعوى وقال في بيان ذلك أن الطاعن استأجر منه تلك الشقة
بعقد ايجار مؤرخ ١٩٦٢/١٢/٢١ وعلى الرغم من نص العقد على حظر تنازله عنها
فقد نزل عنها إلى مطلقته المطعون عليها الثانية ومن ثم أقام عليها دعواه
بالإخلاء إعمالاً لحكم المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن
ايجار الأماكن . حكمت المحكمة برفض الدعوى فاستأنف المطعون عليه الأول هذا
الحكم بالاستئناف رقم ١٤٣٤ سنة ٩٢ ق للقاهرة . أحالت محكمة الاستئناف
الدعوى إلى التحقيق وليقدم المطعون عليه الأول صورة من اقرار التنازل عن
الشقة ولتقدم المطعون عليها الثانية أصل إظهار طلاقها من الطاعن وأصل وثيقة
زواجهما من آخر . وبتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٣ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف
وبإخلاء الطاعن والمطعون عليها الثانية من عين النزاع . طعن الطاعن فى هذا
الحكم بطريق النقض وادعى فى ١٩٧٦/٤/٨ بتزوير عقد ايجار الشقة محل النزاع
والمقدم من المطعون عليه الأول وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى
بعدم قبول الادعاء بالتزوير ورفض الطعن . وبجلسة ١٩٧٩/٦/٩ قدم الطاعن
مذكرة ضمنها ثلاثة أسباب جديدة بالإضافة إلى أسباب طعنه وقدمت النيابة
العامة مذكرة تسكيلية برأيها انتهت فيها إلى عدم قبول هذه الأسباب لعدم
تعلقها بالنظام العام .

وحيث انه بالنسبة للادعاء بالتزوير الذى قرر به الطاعن فى قلم كتاب هذه
المحكمة فى ١٩٧٦/٤/٨ على عقد ايجار شقة النزاع بمقولة أن العقد مصطنع بكامله
وأن التوقيع المنسوب إلى الطاعن مزور عليه وإن كلمة (أولاده) التى كانت
واردة فى العقد الصحيح قد محيت — فانه لما كان الطعن بطريق النقض
لا ينقل الدعوى إلى محكمة النقض بحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم
المطعون فيه وي طرح عليها الخصومة بكامل عناصرها — كما هو الشأن

في الاستئناف — وإنما يقتصر ما يطرح على هذه المحكمة على المواضع التي ينعي بها الطاعن على الحكم المطعون فيه وفي حدود الأسباب التي يوردها في صحيفة طعنه وفي نطاق ما يجيز القانون اثارته أمام محكمة النقض من ذلك ، مما يتأتى معه القول بعدم جواز التمسك أمامها بوجه من أوجه الدفاع لم يسبق ابدائه أمام محكمة الموضوع مالم يكن متعلقا بالنظام العام بشروطه ، لما كان ذلك وكان ما أورده الطاعن في تقرير الادعاء بالتزوير لا يعدو جدلا موضوعيا في صحة دليل سبق تقديمه في الدعوى وغير متعلق بالنظام العام فإنه يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعن أقام طعنه على ثلاثة أسباب ينعي بأولها على الحكم المطعون فيه بطلانا في الاجراءات أثر في الحكم ، وقال في بيان ذلك أن محاضر جلسات محكمة الاستئناف جاءت خلوا من أية اشارة إلى أسباب عدول المحكمة من تنفيذ حكم التحقيق الذي أصدرته مع تعلق حقه بهذا الحكم وحضوره بجماعة ١٩٧٥/١١/١٧ المحددة للتحقيق وعدم طلبه احالة الدعوى للرافعة ودون انتهاء الأجل المحدد لانتهاء التحقيق فيه ، وعلى الرغم من ذلك قال الحكم المطعون فيه بعدم حضوره هو أو شهوده وقضت بسقوط حقه في الاستشهاد بشهود وقد جر هذا البطلان في الاجراءات إلى خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون إذ لم تحقق المحكمة من صحة اعلانه بمنطوق حكم الاثبات .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الشارع عد من الاجراءات الجوهرية في الطعن بطريق النقض ، أن يناط بالخصوم أنفسهم تقديم الداول على ما يتمسكون به من أوجه الطعن في المواعيد التي حددها القانون ، وإذ لم يقدم الطاعن وفق طعنه صورة رسمية من محضر جلسة التحقيق في ١٩٧٥/١١/١٧ ، كما لم يقدم ما يثبت تمسكه أمام محكمة الاستئناف بما يشير حول صحة اعلانه بحكم الاثبات ، حتى تستطيع هذه المحكمة التحقق من صحة ما ينعاه على الحكم المطعون فيه ، فإن قوله في هذا الخصوص يصبح حاريا من دليله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم قد أخطأ إذ لم يجمع في التفسير بين عبارات التنازل والتوكيل معا لاتحادهما تاريخا وموضوعا وأطرافا ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى أن هذا التوكيل ومستندات ايداع المطعون عليها الثانية اجرة العين المؤجرة لحساب المطعون عليه الأول نفاذا للتوكيل لا تقدر في حقيقة التنازل ووضعه ووضع التنفيذ ، فإنه يكون قد شاب فساد في الاستدلال إذ التفسير الصحيح لنصوص التنازل من غير النزاع أنها لمصلحة الولدين حتى لو ثبتت إقامة أيهما خارجها ، لذلك أغفل الحكم المطعون فيه بحث ما قدمه الطاعن من مستندات .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول بأنه لمحكمة الموضوع — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — سلطة تفسير العقود والشروط المحتاف عليها بما تراه أوفى بمقصود العاقدين ، مستعينة في ذلك بظروف الدعوى وملابساتها ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كان تفسيرها يحتمل عبارات هذه الشروط ولا خروج فيه عن المعنى الظاهر لها — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته " أن الثابت من محضر التصديق رقم ٢٢٨ مأمورية الظاهر ... أنه أجرى بتاريخ ١٩٧٤/٧/٧ متضمنا لإقرار الطاعن بتنازله عن الشقة موضوع النزاع إلى مطبقته المطعون عليها الثانية كما شمل التنازل عن التليفون الموجود بالعين وجاء بالإقرار أنه ليس لأقرأة منقولات أو مستلزمات شخصية بتلك العين مع الترخيص للتنازل لها بالإقامة بالعين واستعمالها وانتهى الإقرار بتوقيعه ، ومفاد ذلك الإقرار أنه قد تضمن النص صراحة على تنازل المستأجر عن العين المؤجرة موضوع النزاع إلى مطبقته المتنازل إليها — المطعون عليها الثانية — وأنه قد سلم العين المؤجرة إليها خالية من جميع منقولاته وممتلكاته الشخصية ، وإن هذا الإقرار قد جرى بعد مدة تزيد على العشرة أشهر من طلاقها طلاقا بائنا بدينونة كبرى من طلاقها وبعد أن غدت أجنبية عنه بذلك الطلاق بل إنها تزوجت بآخر من مدة سابقة على هذا التنازل تزيد على الثمانية أشهر ولم ينكر الطاعن ذلك الإقرار المصدق عليه ولم يطعن عليه بأي مطعن ... وأنه

بالنسبة للتوكيل الرسمي المصدق عليه بتاريخ ١٩٧٤/٧/٧ والصادر من الطاعن إلى معالفته المطعون عليها الثانية ، فإنه قد تضمن توكيلها فيما رأى الوكيل توكيل مطعته فيه ... لما كان ذلك ، وكان ما استخلصه الحكم المطعون فيه تحمله عبارات التنازل والتوكيل ولا خروج فيه من المعنى الظاهر لها ، فإن النعى عليه بهذا الشق يكون على غير أساس . والنعى فى شقه الثانى مردود بأن لمحكمة الموضوع السلطة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وفى تقدير ما يقدم لها من أدلة وبحث المستندات المقدمة لها وموازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما يطعن وجدانها إلى ترجيحها منها واستخلاص ما ترى أنه هو واقع الدعوى ، فلا أثر بعلها فى الأخذ بأى دليل تكون قد اقتنعت به ما دام هذا الدليل من طرق الإثبات القانونية ، وحسبها أن تبين الحقيقة التى اقتنعت بها وأن تقيم قضائها على أسباب سائغة تكفى لحمله دون أن يكون لمحكمة النقض رقابة عليها فى ذلك ، لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع ليست بحاجة إلى التحدث عن كل ما يقدم فى الدعوى من وجوه الدفاع ، إذ هى متى أقامت الحقيقة الواقعية التى استخلصتها على ما يقيمها ، فإنها ليست ملزمة بأن تتعقب كل حجة للمتهم وترد عليها استقلالاً لأن قيام هذه الحقيقة فيه الرد الضمنى المسقط لكل حجة تنالها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للمستندات التى قدمها الطاعن وانتهى إلى القول بأنها لا تقطع فى الدلالة على استمرار الطاعن فى الإقامة بالعين . موضوع النزاع على الرغم من تنازله عنها فى ١٩٧٤/٧/٧ ولا تعتبر حتى مجرد قرينة على عدم تنقيذ ذلك التنازل من جانب المنازل " — وإذ كان ذلك من الحكم سائغا وكافيا لحمل قضائه فإن النعى عليه بهذا السبب يكون فى غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الأول من السبب الثانى إلى الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقلل الإشارة إلى كلمة " أولاد المستأجر " الواردة فى عقد الايجار تديانا للغرض من استعمال العين المؤجرة وهو أن تكون سكنا خاصا له ولأسرته المكونة من زوجته وأولاده على الرغم مما لهم من حقوق مباشرة قبل المؤجر باعتبارهم مستأجرين أصليين من وقت

إبرام العقد في سنة ١٩٦٢ وقول صدور القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٩ الذي اعتبرهم كذلك ولو لم يرد لهم ذكر في العقد .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن عقد الإيجار المبرم بين الطاعن والمطعون عليه الأول منصوص فيه على أن الغرض من الإيجار هو سكناه هو وزوجته دون إشارة إلى أولاده ، ولما كان الطاعن لم يدع أمام محكمة الموضوع بترؤس هذا العقد فيما يقول به من احتوائه على كلمة "أولاده" فإنه لا يقبل منه إثارة هذا النعي أمام محكمة النقض ويكون مما ينمى على الحكم المطعون فيه من القصور في تحصيل الواقع في الدعوى في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثاني من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم قد أهمل أعمال أثر الأقرار القضائي الذي صدر من المطعون عليه الأول بمجلسة التحقيق الذي أجرته محكمة الاستئناف في ١٧/١١/١٩٧٥ والذي أقر فيه بأن الطاعن لم يترك عين النزاع .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الطاعن لم يقدم محضر جلسة ١٧/١١/١٩٧٥ ومن ثم يكون عارياً عن الدليل ، وبالتالي غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثالث من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم قد أهمل بحث محل إقامة ولدى الطاعن في الفترة السابقة على تاريخ تحويلهما إلى مدار مافوسينا واتخذ من مجرد التحويل إليها — دليلاً على أنه ترك من الولدين للسكن ، في حين أن الترك هو الترك الاختياري .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه قد استخلص بالأسباب الموضوعية التي أوردها — أن الطاعن وولديه قد تركوا العين المؤجرة وأنه تنازل

عنها إلى مطلقته المطعون عليها الثانية ، وإذ كان ما استخلصه الحكم له أصله الثابت بالأوراق وسائفا وكانيا للرد على ما يشتره الطاعن من دفاع في هذا الشأن ، فإن النعى عليه بما جاء بهذا الوجه يكون جدلا موضوعيا لا تقبل إثارتة أمام هذه المحكمة .

وحيث إن مؤدى الأسباب الجديدة التي أوردتها الطاعن وإلى المذكرة المقدمة منه أمام هذه المحكمة ، هو وقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم ومخالفة القانون فولا منه أن المطعون عليه الأول أقام دعواه على سببين حاصل أولهما أن الطاعن والمطعون عليها الثانية وأولادهما قد تركوا عين النزاع بعد تنازل الطاعن عنها إلى المطعون عليها الثانية ، والآخر أن الشقة بقيت في يد الطاعن بعد ذلك الحين بدليل استعماله لها استعمالا مخالفا لشروط الإيجار المعقولة وضارة بمصلحة المؤجر مما يقوم معه تناقض يتماهى به سبب الدعوى وبطلانها بطلانا متعلقا بالنظام العام ، وأنه لا يغير من ذلك اقتصار الحكم المطعون فيه على الاستناد في قضائه بالإخلاء إلى التنازل عن العين موضوع النزاع دون بحث السبب الآخر وهو إساءة استعمال العين . هذا إلى مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وفساده في الاستدلال باتخاذ من إقامة الطاعن في مدينة أخرى بحكم عمله دليلا على تركه العين في حين أن هذه الإقامة مفروضة عليه بحكم القانون ومن ثم متعلقة بالنظام العام ، وأخيرا وقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم ذلك أنه وقد استند المطعون عليه الأول في طلب الإخلاء إلى إساءة الطاعن استعمال العين المؤجرة بسماحه الاعتداء على المطعون عليه الأول فيها وكان هذا السبب ينطوى على جريمة فقد كان على المحكمة وقف دعوى الإخلاء إلى حين الفصل في الدعوى الجنائية وإذ لم تفعل فإنها تكون قد خالفت قاعدة من قواعد النظام العام .

وحيث إن هذه الأسباب غير مقبولة ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه بشرط قبول أسباب لم يوردها الطاعن في صحيفة طعنه أن تكون متعلقة بالنظام العام ولا يخالطها واقع مما يجب طرحه على محكمة الموضوع — لما كان ذلك وكان ما ينهه الطاعن بالسبب الأول منها من تناقض بين سببي الدعوى أمرا موضوعيا لا تعلق له بالنظام العام . وكان السبب الثاني من الأسباب الجديدة

لا يعدو مجادلة في مدى سلامة استخلاص المحكمة لواقعة ترك بين النزاع فإنه يكون بدوره غير متعلق بالنظام العام ، وكذلك فإنه بالنسبة للسبب الثالث وبغض النظر من عدم استناد الحكم المطعون فيه في قضائه إلى إساءة استعمال العين المؤجرة فإن مناط وقف الدعوى المدنية انتظارا للفصل في الدعوى الجنائية هو أن تكون الواقعة الجنائية لازمة للفصل في الحق المدعى به ، فإذا قام لدى المحكمة من الأسباب الأخرى ما يكفي للفصل في الدعوى دون توقف على مسألة جنائية ، فلا عليها أن هي فصلت في الدعوى دون التفات إلى الواقعة الجنائية — ومن ثم لا تكون محكمة الموضوع بقضائها في الدعوى قد خالفت قاعدة من قواعد النظام العام وتكون الأسباب الجديدة برمتها غير جائزة القبول عملاً بنص المادة ٣/٥٣ من قانون المرافعات .

لما تقدم يتعين رفض الطعن برمته .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد فاضل المرجوفى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : أحمد شيبه الحمد ، أحمد شوق الملهجي ، أحمد صبرى أحمد وفهسي
عوض سعد .

(٣٤٩)

الطعن رقم ٩١٢ لسنة ٤٤ القضائية :

(١ ، ٢ ، ٣) عمل . " اتهام العامل " . تعويض . استئناف .
تقادم .

(١) طلب العامل إلزام رب العمل بالتعويض لانتهاكه له كيدا . سبب الدعوى ، العمل
غير المشروع وليس مقد العمل .

(٢) الأحكام الصادرة في دعاوى التعويض المرفوعة بالأوضاع الواردة بالمادة ٧٥
من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ميعاد استئنافها : إثنية أيام .

(٣) اتهام العامل وتقديمه لعاكمة اجنانية . لا يصاح سببا لوقف تقادم دعواه بطلب
الأجر والمكافأة .

١ - الأجر ومكافأة نهاية الخدمة والتعويض عن الفصل التعسفى -
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - جميعها طلبات ناشئة عن سبب قانونى
واحد هو عقد العمل وطلب التعويض عن الاتهام الكيدى يستند إلى سبب
مغاير هو العمل غير المشروع ، فتقدر قيمة الدعوى به وفقا للمادة ٣٨ من
قانون المرافعات باعتبار قيمته وحده ، كما أن تقديرها فى الاستئناف يخضع
لذات الأساس طبقا للمادة ٢٢٣ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك .
وكذا اثبات أن قيمة طاب التعويض عن الاتهام الكيدى هو ٢٠٠ ج م
فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز استئناف الحكم الصادر فى خصص

هذا الطلب استنادا إلى صدوره اتبائيا طبقا للمادة ٤٧ من قانون المرافعات لعدم تجاوز قيمته مائتين وخمسين جنيا ، فانه لا يكون قد خالف القانون .

٢ — ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وهو عشرة أيام — وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة (١) يسرى على الأحكام التي تصدر في دعاوى التعويض التي ترفع بالتزام الأوضاع الواردة بهذه المادة ، سواء قضت هذه الأحكام بإجابة هذه الدعاوى أو برفضها . ولما كانت دعوى التعويض الحالية قد رفعت بالتزام هذه الأوضاع فإن ميعاد استئناف الحكم الابتدائي الصادر فيها يكون عشرة أيام من تاريخ صدوره وفقا للمادة ٧٥ المشار إليها .

٣ — جرى قضاء هذه المحكمة (٢) على أن اتهام العامل وتقديمه للمحاكمة بشأن هذا الاتهام وقيد الدعوى الجنائية قبله لا يعتبر مانعا يتعذر معه رفع دعواه بطلب الأجر والمكافأة وبالتالي لا يصلح سببا لوقف مدة سقوطها بالتقادم وفقا للقواعد العامة في القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن تقدم بشكوى إلى مكتب العمل ، قال فيها أنه كان

(١) قض ١٩٧٢/٣/١١ و ١٩٧٢/١٢/٢٣ مجموعة المكاتب الفنى السنة ٢٣

ص ٢٩١ و ص ٤٥٦ .

(٢) قض ١٩٧٧ / ١٢ / ٢١ مجموعة المكاتب للفنى السنة ٢٨

ص ١٩٢٥ .

يعمل حارسا لمهارة المطعون ضده ومحصلا لها بأجر شهري مقداره ٨ ج ،
وقام المطعون ضده في ١٠/١٠/١٩٦٨ بفصله من عمله بعد أن اتهمه بتبديد ٢٥ ج
وضبط من هذا الاتهام محضر اللجنة رقم ٤٩٥٤ سنة ١٩٦٨ السيدة زينب
وحكم فيها بادائه ابتدائيا ثم ألغى الحكم وقضى ببراءته استئنافيا في القضية
رقم ٩١٥ سنة ١٩٦٩ جنح مستأنف جنوب القاهرة ، إلا أن المطعون ضده
رفض إعادته إلى العمل . وإذ لم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع وديا
فقد أحال الأوراق إلى محكمة شئون العمال الجزئية بالقاهرة وقيدت الدعوى
بجدولها برقم ١٣٢٥ سنة ١٩٧٠ عمال جزئي . وبتاريخ ١٧/٦/١٩٧٠
قضت المحكمة بوقف قرار فصل الطاعن وبالزام المطعون ضده بأن يؤدي إليه
أجره بواقع ٣ ج و ٢٥٠ م شهريا اعتبارا من تاريخ فصله وتحديد جلسة ١٩٧٠/٧/٢
لنظر الطلبات الموضوعية . وبموجب صحيفة معلنة للمطعون ضده في
١٩٧١/٧/٣٠ طلب الطاعن الحكم بالزام المطعون ضده بأن يدفع له مبالغ ٢٤٤ ج
قيمة أجره المتأخر ومكافأة مدة الخدمة . وبصحيفة معلنة للمطعون ضده في
١٩٧٢/٤/٥ عدل الطاعن طلباته إلى إلزام المطعون ضده بأن يدفع له مبلغ ٦٠٢
جنيه منه مبلغ ٢٤٤ ج قيمة أجره ومكافأة مدة الخدمة ومبلغ ١٦٨ جنيه
قيمة الأجر الذي استجد له ومبلغ ٢٠٠ جنيه تعويضا عن فصله بلا مبرر واتهامه
كيدا بالتبديد . وبتاريخ ١٩٧٢/٣/٢ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى محكمة
جنوب القاهرة الابتدائية لاختصاصها قيميا بنظرها فقيدت بجدولها برقم ٧٨١
سنة ١٩٧٢ عمال كلي . وبتاريخ ١٩٧٢/١٠/٢٨ قضت المحكمة بسقوط حق
الطاعن في رفع الدعوى بالتقادم . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف
القاهرة وقيد استئنافه برقم ٤٤٧١ سنة ٨٦ ق . وبتاريخ ١٩٧٤/٦/٨ قضت
المحكمة بعدم جواز الاستئناف بالنسبة لطلب التعويض عن الاتهام الكيدي ،
وبسقوط حق الطاعن في الاستئناف بالنسبة لطلب التعويض عن الفصل
النعسفي ، وبقبول الاستئناف شكلا وبرفضه . ووضوحا وبتأييد الحكم المستأنف
بالنسبة لباقي الطلبات . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت
النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة
المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٧٩/١٠/١٤ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان السبب الاول يقول أن طلب التعويض عن الاتهام تكيدى مرتبط ارتباطا وثيقا لا يقبل التجزئة بباقي طلباته ، خاصة طلب تعويض عن الفصل بلا مبرر فقد استند المطعون ضده في فصله إلى هذا الاتهام كيدى ، ومن ثم يتعين تقدير قيمة الدعوى بالطلبات جملة باعتبارها ناشئة عن سبب قانونى واحد ، وإذ خالف الحكم ذلك وجرى في قضائه على أن طلب تعويض عن الاتهام الكيدى يستقل عن باقي الطلبات ويقدر بقدره ورنب على ذلك عدم جواز استئناف الحكم الصادر في شأنه ، فإنه يكون قد خالف لقانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لئن كان الأجر ومكافأة نهاية الخدمة التعويض عن الفصل التعسفى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — جميعها طلبات ناشئة من سبب قانونى واحد هو عقد العمل ، فإن طلب التعويض عن الاتهام الكيدى إنما يستند إلى سبب مغاير هو العمل غير المشروع ، فتقدر قيمة الدعوى به وفقا للمادة ۳۸ من قانون المرافعات باعتبار قيمته وحده ، كما أن تقديرها في الاستئناف يخضع لذات الأساس طبقا للمادة ۲۲۳ من قانون المرافعات . لما كان ذلك وكان الثابت أن قيمة طلب التعويض عن الاتهام تكيدى هي ۲۰۰ ج ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز استئناف الحكم الصادر في خصوص هذا الطلب استنادا إلى صدوره انتهايا طبقا للمادة ۴۷ من القانون .

وحيث إن حاصل السبب الثانى للطاعن أن الحكم المطعون فيه قضى بسقوط حق الطاعن في الاستئناف بالنسبة إلى طلب التعويض عن الفصل التعسفى استنادا إلى أن ميعاد استئنافه هو عشرة أيام طبقا للمادة ۷۵ من قانون العمل رقم ۹۱ لسنة ۱۹۵۹ ، وإذ كان ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في هذه المادة مقصورا على الأحكام التى تصدر في دعاوى التعويض التى ترفع بالتزام الأوضاع الواردة فيها وما عداها باق على أصله ويكون ميعاد استئنافه طبقا للقواعد العامة ، مما مؤداه أن ميعاد الاستئناف هذا لا يسرى إلا بالنسبة للأحكام التى تصدر في

دعوى التعويض التالية للحكم الصادر بوقف تنفيذ قرار الفصل ، أما تلك التي لم يصدر فيها حكم يقضى بالتعويض فلا يسرى عليها نص المادة المذكورة ، وكان حكم محكمة أول درجة لم يقض بالتعويض وإنما قضى بسقوط حق الطاعة في المطالبة بالتعويض بالتقادم الحولي فإن ميعاد استئنائه يكون أربعين يوما ، فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى غير صديد ، ذلك أن ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وهو عشرة أيام — وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — يسرى على الأحكام التي تصدر في دعوى التعويض التي ترفع بالتزام الأوضاع الواردة بهذه المادة ، سواء قضت هذه الأحكام بإجابة هذه الدعوى أو برفضها . ولما كانت دعوى التعويض الحالية قد رفعت بالتزام هذه الأوضاع فإن ميعاد استئناف الحكم الابتدائي الصادر فيها بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٢٨ يكون عشرة أيام من تاريخ صدوره وفقا للمادة ٧٥ المشار إليها . لما كان ما تقدم وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن صحيفة الاستئناف أودعت فلم الكتاب في ١٩٧٢/١١/٣٠ بعد فوات هذا الميعاد ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط حق الطاعن في استئناف الحكم الصادر في خصوص طلب التعويض لا يكون قد خالف القانون ، ويضحي النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث للطعن أن اتهام الطاعن بالتبديد وتقديمه للمحاكمة الجنائية تعتبر مانعا يتعذر معه على الطاعن رفع الدعوى بطلب حقوقه العمالية ، وسببا لوقف سريان التقادم ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتأييد حكم محكمة أول درجة بشأن سقوط حقه في الأجر والمكافأة بالتقادم الحولي على الرغم من إقامة الدعوى في ١٩٧١/٧/٣٠ قبل مضي سنة على تاريخ الحكم ببراءته من تهمة التبديد في ١٩٦٩/١٠/٨ فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه لما كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن الطاعن فصل من عمله لدى المطعون ضده في ٢٥/١٠/١٩٦٨ ولم يعلن المطعون ضده بطلب الأجر والمكافأة إلا في ٣٠/٧/١٩٧١ ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن اتهام العامل وتقديمه للمحاكمة بشأن هذا الاتهام وقيام الدعوى الجنائية قبله لا يعتبر مانعا يتعذر معه رفع دعواه بطلب الأجر والمكافأة وبالتالي لا يصلح سببا لوقف مدة سقوطها بالتقادم وفقا للقواعد العامة في القانون ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر وأيد قضاء الحكم الابتدائي بسقوط هذا الطاب بالتقادم وفقا لاسادة ١/٦٩٨ من القانون المدني ، يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب لا أساس له .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
صلاح الدين يونس ، محمد وجدى عبد الصمد ، ألقى بقطر حبشى ومحمد على حادىم .

(٣٥٠)

الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٢٤ القضائية :

(١) نقض " إجراءات الطعن " . بطلان .

(١) رفع الطعن بالنقض بتقرير على خلاف ما تقضى به المادة ٢٥٣ مرافعات
من رفعة بصحيفة . لا بطلان . علة ذلك .

(٢ ، ٣) إعلان " الإعلان لجهة الإدارة " . بطلان . نقض .

(٢) التزام المحضر بتوجيه إخطار للعلن إليه خلال ٢٤ ساعة عند تسليمه صورة الإعلان
لجهة الإدارة . امتداد هذا الميعاد إلى أول يوم عمل إذا ما صادف عطلة رسمية .

(٣) التمسك ببطلان إجراءات الإعلان ، استنادا لسبب جديد لم يسبق إثارتة أمام محكمة
الموضوع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة للنقض .

١ - الدفع ببطلان الطعن لرفعه بتقرير مردود بأنه يبين من ورقة الطعن
أنه رفع بصحيفة أودعت قلم كتاب محكمة النقض وفق ما تقضى به المادة ٢٥٣
من قانون المرافعات ولم يرفع بتقرير ، فضلا عن أن العبارة هي بتوافر البيانات
التي يتطلبها القانون في ورقة الطعن بحيث لا تثير على اللطاعن إن هو أودع قلم
الكتاب تقريراً توافرت فيه تلك البيانات لأن الغاية من هذا الإجراء تكون قد
تحققت ، الأمر الذى يكون معه الدفع ببطلان الطعن لرفعه بغير الطريق القانونى
فى غير محله .

٢ - تنص الفقرة الثانية من المادة ١١ من قانون المرافعات على أنه "وعلى المحضر خلال أربع وعشرين ساعة أن يوجه إلى المعلن إليه في موطنه الأصلي أو المختار كتابا مسجلا يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة" وهذا الميعاد يمتد إذا صادف اليوم عطلة رسمية إلى أول يوم عمل بعدها طبقا لنص المادة ١٨ من القانون المذكور. وإذا كان يوما ٧ ، ٨/٥/١٩٧١ عطلة رسمية ، فإن ميعاد الاخطار يمتد إلى اليوم الذي يليها وهو يوم ٩/٥/١٩٧١ الذي حصل الاخطار فيه ويكون الإعلان قد تم صحيحا في الميعاد المحدد في القانون .

٣ - ادعاء المطعون ضده بأن الاخطار بتسليم صورة إعلان صحيفة الاستئناف لجهة الإدارة - باطل لعدم اشتغال الكتاب المسجل على موطنه ، وأنه لم يتسلمه ، وهو ما أثاره بمذكرة المقدمة ردا على سحب الطعن وتأييد بالشهادتين الصادرتين من هيئة البريد وقلم محضري المحكمة والمقدمتين لمحكمة النقض ، مردود بأن بطلان إجراءات الاعلان لا يتعلق بالنظام العام فلا يجوز للمطعون ضده أن يتحدى بهذا الدفاع الذي يخالفه واقع لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

ومن حيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٣٣ سنة ١٩٧٠ عمال كلى بها على الشركة الطاعنة طالبا بالحكم بتسوية حالته على الفئة الثالثة وصرف الفروق المالية المترتبة على ذلك اعتبارا من ١٥/٨/١٩٦٨ واحتياطيا بأحققيته للفئة الخامسة اعتبارا من ١/٧/١٩٦٤ وصرف الفروق المالية وما يستجد منها والفوائد القانونية . وبتاريخ ٣١/٣/١٩٧١ حكمت المحكمة بأحققيته للفئة الخامسة اعتبارا من ١٦/٨/١٩٦٨ ولزام الشركة الطاعنة بأن تؤدي إليه مبلغ ٢٤٢ ج و ٥٠٠ م . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٧ سنة ٥ ق طنطا

كما أقام المطعون ضده عنه الاستئناف الفرعى رقم ٦٩ سنة ٥ ق ، وبجلسة ١٩٧٢/٢/١٤ دفع المطعون ضده باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانه إعلانا صحيفيا خلال ثلاثة أشهر من تقديم صحيفته إلى قلم الكتاب ، وبتاريخ ١٩٧٢/٥/١٦ حكمت المحكمة فى الاستئناف الأصل بقبول هذا الدفع وباعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، وفى الاستئناف الفرعى بعدم قبوله . طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ودفع المطعون ضده بىطلان الطعن ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الدفع وبنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

ومن حيث إن مبنى الدفع بىطلان الطعن أنه رفع بتقرير بينما كان يتعين أن يرفع بصحيفة تودع قلم الكتاب .

ومن حيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أنه يبين من ورقة الطعن أنه رفع بصحيفة أودعت قلم كتاب محكمة النقض وفق ما قضى به المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات ولم يرفع بتقرير ، هذا فضلا عن أن العبرة هى بتوافر البيانات التى يتطلبها القانون فى ورقة الطعن بحيث لا تريب على الطامن أن هو أودع قلم الكتاب تقريراً توافرت فيه تلك البيانات لأن الغاية من هذا الإجراء تكون قد تحققت ، الأمر الذى يكون معه الدفع بىطلان الطعن لرفعه بغير الطريق القانونى فى غير محله .

ومن حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الطعن يقوم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك نقول أن الحكم أقام قضاءه باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانه المطعون ضده بصحيفته خلال ثلاثة أشهر من تقديمها إلى قلم الكتاب على أن الإعلان الذى تم خلال هذا الميعاد باطل لحصول الاخطار بعد أكثر من أربع وعشرين ساعة من تسليم صورة الإعلان لجهة الإدارة ، فى حين أن هذه الصورة سلمت لجهة الإدارة يوم الخميس ١٩٧١/٥/٦ وأرسل الاخطار يوم ١٩٧١/٥/٩ وهو أول يوم عمل بعد تسليم

الصورة اذ كان يوما ۷ و ۱۹۷۱/۵/۸ عطلة رسمية ، فيكون الاعلان قد تم صحيحا خلال الميعاد المحدد في القانون .

ومن حيث ان هذا التعمي صحيح ، ذلك انه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه ان الطاعنة اودعت صحيفة الاستئناف قلم الكتاب في ۱۹۷۱/۵/۲ وأعلنتها إلى المطعون ضده في موطنه الأصلي في ۱۹۷۱/۵/۲ ، واذا امتنعت زوجته من استلام صورة الاعلان فقد سلمها المحضر في اليوم ذاته إلى جهة الادارة وأثبت في محضره انه أخطر المطعون ضده بذلك في ۱۹۷۱/۵/۹ ، لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة ۱۱ من قانون المرافعات تنص على انه "وعلى المحضر خلال أربع وعشرين ساعة أن يوجه إلى المعلن اليه في موطنه الأصلي أو المختار كتابا مسجلا يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الادارة ، وكان هذا الميعاد يمتد إذا صادف اليوم عطلة رسمية إلى أول يوم عمل بعدها طبقا لنص المادة ۱۸ من القانون المذكور ، وكان يوما ۷ ، ۱۹۷۱/۵/۸ عطلة رسمية ، فان ميعاد الاخطار يمتد إلى اليوم الذي يليها وهو يوم ۱۹۷۱/۵/۹ الذي حصل الاخطار فيه و يكون الاعلان قد تم صحيحا في الميعاد المحدد في القانون ويكون الاستئناف بالتالي قد استوفى أوضاعه الشكلية ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن تأسيسا على بطلان اعلان صحيفته لعدم اخطار المطعون ضده بتسليم صورتها لجهة الادارة خلال أربع وعشرين ساعة من تسليمها ، فانه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه ولا يغير من ذلك ان يكون الاخطار باطلا لعدم اشمال الكتاب المسجل على موطن المطعون ضده أو انه لم يتسلمه ، وهو ما أثاره المطعون ضده بمذكرته المقدمة ودا على سبب الطعن وتأيد بالشهادتين الصادرتين من هيئة البريد وفلم محضري محكمة الزيتون والمقدمتين لهذه المحكمة ، ذلك أن بطلان اجراءات الاعلان لا يتعلق بالنظام العام فلا يجوز للطعون ضده أن يتعدى بهذا الدفاع الذي يناظره واقع لأول مرة أمام محكمة النقض .

جلسة ٢٧ من نوفمبر ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار عز الدين الحسني نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد فاروق راتب ، مصطفى قوطام ، عبد الحميد المنفلوطي وجمال الدين أنسي .

(٣٥١)

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٥ القضائية :

دعوى . « المحصوم فيها » شفعة . صورية .

بيع مشرى العقار المشفوع فيه إلى مشتر ثان قبل تسجيل الرغبة في الشفعة . اختصام الشفيع له
في الدعوى وإثبات صورية عقده . أثره . إغفاء للشفيع من توجيه طلب الشفعة إليه .

مفاد نص المادة ٩٣٨ من القانون المدني أنه إذا صدر من مشرى العقار المشفوع فيه بيع لمشترا آخر قبل أن تعلن أية رغبة في الأخذ بالشفعة أو قبل أن يتم تسجيل هذه الرغبة فإنه يسرى في حق الشفيع ، ولا يجوز الأخذ بالشفعة إلا من المشتري الثاني وبالشروط التي اشترى بها ، إلا أن ذلك مشروط بالألا يكون البيع الثاني صوريا ، فإذا ادعى الشفيع صوريته وأفلح في إثبات ذلك اعتبر البيع الصادر من المالك للمشتري الأول قائما وهو الذي يعتد به في الشفعة دون البيع الثاني الذي لا وجود له بما يغني الشفيع من توجيه طلب الشفعة إلى المشتري الثاني ، على أنه يجب أن يتم إثبات الصورية في مواجهة المشتري الثاني لأنه هو صاحب الشأن الأول في نفي الصورية وإثبات جدية عقده ليكون الحكم الذي يصدر بشأن عقده حجة له أو عليه . إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن عدم توجيه إجراءات طلب الشفعة في الميعاد للمشتري الثاني يترتب عليه عدم قبول الدعوى ولو كان البيع الصادر إليه صوريا وحجب الحكم بذلك نفسه عن الفصل في صورية العقد الصادر إلى المطعون طبه الأخير والتي لو ثبتت ما كان ثمة ما يدعو الشفيع إلى توجيه طلب الشفعة إليه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل في أن الطاعن أقام ضد المطعون عليهم هذا الأخير الدعوى رقم ٦٦٠
لسنة ١٩٦٧ مدنى كلى المنصورة بطلب الحكم بأحقته في أخذ المنزل الموضح
بالصحيفة بالشفعة وتسليمه إليه مقابل الثمن المودع ومقداره ١٦٥٠ ج تأسيسا
على أنه يجاور هذا المنزل من حدين وأثناء نظر الدعوى أدخل المشتريان المطعون
عليه الأخير بمقولة أنه اشترى منهما العقار المشفوع فيه بمقدار ابتدأى مؤرخ
في ١٩٦٧/٥/٢٨ وأنذر الشفيع بذلك في ١٩٦٧/٦/٢٧ قبل تسجيل إعلان الرغبة
في الشفعة ، ودفعاً بعدم قبول الدعوى لإغفال اختصاص المشتري الجديد . رد
الطاعن بأن مقد للبيع الصادر إلى المطعون عليه الأخير صوري صورية مطلقة .
وبعد أن أحالت محكمة أول درجة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى الصورية
المدعاة وسمعت أقوال شهود الطارين قضت في ١٩٧١/٢/٢٥ بصورية عقد
الحكم المدخل ثم قضت بتاريخ ١٩٧١/٥/٣١ للطاعن بطالباته . إستأنف المطعون
عليهما الأولان الحكم بالامتناف رقم ٤٣٢ سنة ٢٥ والمنصورة وفي ١٩٧٤/١٢/٢١
قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى . طعن الطاعن في هذا
الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن .
وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحدثت جلسة لنظره ، وفيها التزمت
النيابة برأيها .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون
فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بعدم
قبول الدعوى على أنه كان يتعين على الطاعن أن يوجه طلب الشفعة إلى المطعون

عليه الأخير — المشتري الثاني — في الميعاد القانوني طالما أنه أنذر بمحصول البيع إليه قبل تسجيل إعلان الرغبة في الشفعة حتى ولو تمسك الشفيع بصورية هذا البيع ، لأن دعوى الشفعة لا تكون مقبولة إلا إذا دارت الخصومة فيها بين جميع أطرافها مهما تعددوا ، وهو من الحكم فهم خاطيء لمداول المادة ٩٣٨ من القانون المدني حجة من الفصل فيما تمسك به الطاعن وأثبتته وقضت به محكمة أول درجة من صورية عقد التحصم المدخل الصورية المطلقة ، ومن مقتضى ثبوتها أن يصبح هذا العقد والعدم سواء ولا يكون له وجود في القانون وبالتالي لم يكن هناك محل لتوجيه إجراءات الشفعة إلى المطعون عليه الأخير لأنه يشترط لذلك أن يكون عقد المشتري الثاني عقدا حقيقيا يحل فيه الشفيع محله وليس عقدا وهميا لا وجود له ولا يترتب أي أثر .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه وإن كان مفاد نص المادة ٩٣٨ من القانون المدني أنه إذا صدر من مشتري العتار المشفوع فيه بيع لمشتري ثان قبل أن تعلن أية رغبة في الأخذ بالشفعة أو قبل أن يتم تسجيل هذه الرغبة فإنه يسرى في حق الشفيع ، ولا يجوز الأخذ بالشفعة إلا من المشتري الثاني وبالشروط التي اشترى بها ، إلا أن ذلك مشروط بالألا يكون البيع الثاني صوريا ، فإذا ادعى الشفيع صوريته وألح في إثبات ذلك اعتبر البيع الصادر من المالك للمشتري الأول قائما وهو الذي يعتد به في الشفعة دون البيع الثاني الذي لا وجود له ، بما يعني الشفيع عن توجيه طلب الشفعة إلى المشتري الثاني حل أنه يجب أن يتم إثبات الصورية في مواجهة المشتري الثاني لأنه هو صاحب الشأن الأول في نفي الصورية وإثبات جدية عقده ليكون الحكم الذي يصدر بشأن عقده حجة له أو عليه . إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن عدم توجيه إجراءات طلب الشفعة في الميعاد إلى المشتري الثاني يترتب عليه عدم قبول الدعوى ولو كان البيع الصادر إليه صوريا ، وحجب الحكم بذلك نفسه من الفصل في صورية العقد الصادر إلى المطعون عليه الأخير والتي لو ثبتت ما كان ثمة ما يدعوا الشفيع إلى توجيه طلب الشفعة إليه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار عز الدين الحسيني نائب رئيس المحكمة ، ومضوية للسادة المستشارين :
 محمد فاروق راتب ، مصطفى قرطام ، جلال الدين أننى واحمد كمال سام .

(٣٥٢)

الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٦ القضائية :

(١) دعوى " التدخل فى الدعوى " . حكم . صلح .

التدخل المجبور . أثره . صيرورة التدخل طرفا فى الخصومة . الحكم الصادر فيها حجة له
 وعليه ولو حسم النزاع صلحا بين الخصوم الأصليين .

(٢) حيازة " دعوى منع التعرض " . دعوى " قبول الدعوى " .

تنفيذ الحكم الصادر بتسليم العين . لا يعتبر تعرضا للحكم عليه فى حيازته . أثره . عدم
 قبول دعوى منع التعرض المرفوعة منه .

١ - يترتب على الحكم الصادر بقبول التدخل من يطالب الحكم لنفسه بطلب
 مرتبط بالدعوى أو بـ يصبح التدخل طرفا فى الدعوى الأصلية ويكون الحكم
 الصادر فيها حجة له وعليه ولو حسم النزاع صلحا ، إذ لم يكن اعتماد الصلح
 لإثارة القضاء برفض طلبات هذا الخصم المتدخل . ولما كان الطاعن الأول
 قد تدخل تدخل هجوميا فى الدعويين مدعىا ملكية الأرض موضوع الدعويين
 ومنازعا فى التسليم قضى فيهما برفض طلباته وبإثبات الصلح المبرم بين طرفي
 الخصومة فى الدعوى الأولى وفى الثانية بصحة وتفاذ عقد البيع المبرم بين طرفي
 الخصومة مع تسليم العين محل النزاع للطعون عليه ، فان الحكم الصادر
 فى الدعويين يحوز قوة الشيء المقضى به بالنسبة للخصوم الحقيقيين فى الدعويين
 ومن بينهم الطاعن الأول .

٢ — يشترط لقبول دعوى منع الترض أن يكون المدعى عليه قد تعرض للمدعى في وضع يده ، ولا يعتبر تسليم العين المتنازع عليها تنفيذا للحكم الصادر بذلك ضد واضع اليد تعرضا له . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه برفض دعوى منع الترض المقامة من الطاعن الأول إلى أن تنفذ الحكم الصادر ضده في الدعويين رقمي .. لا يعد تعرضا لهذا الطاعن في وضع يده ، فان الحكم لا يكون بذلك قد بني على أسباب متعاقبة بأصل الحق وإنما نفى من الدعوى توافر أحد شروط قبولها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن الطاعنين أقاموا ضد المطعون عليه الدعوى رقم ٤٧٢ سنة ١٩٧٣ مدني كلي أسيوط ، وطلبوا فيها الحكم بمنع تعرضه لهم في الأرض البالغ مساحتها ٤٣٣ مترا مربعا الميينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى . وقالوا بيانا لدعواهم أنهم وضعون اليد على هذه الأرض منذ أن اشتروها من آخرين في سنة ١٩٥٩ حسبما ثبت من تقرير الخبير المقدم في الدعويين رقمي ٩٥٣ سنة ١٩٦٦ ، ٢٠١ ، سنة ١٩٦٧ مدني جزئي ديروط اللتين سبق رفعهما من المطعون عليه ضد البائعين له وقضى فيهما بإثبات التعاقد والتسليم من أرض شائمة في الأرض محل النزاع وإذ تحرو نتيجة لذلك محضر تسام بتاريخ ١٩/٣/١٩٧٣ ضد البائعين مما يعتبر تعرضا للطاعنين في وضع يدهم على الأرض ، فقد أقاموا الدعوى بطلباتهم . وفي ١٣/٣/١٩٧٤ حكمت المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى الوقائع الميينة بمنطوق حكمها ، وبعد سماع أقوال شهود العارفين حكمت في ٣٠/٤/١٩٧٥ للدعين بطلباتهم . استأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط ، وقيد استئنافه برقم ٣٣٩ سنة ٥٠ ق . وبتاريخ ٢٢/٤/١٩٧٦ قضت المحكمة بالغاء

الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فخدمت جلسة لنظره ، وفيها اصرت النيابة على رأيها .

وحيث أن الطعن أقيم على سببين حاصل الشق الأول من السبب الأول والشق الأول من السبب الثاني مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان أن الحكم المطعون فيه اعتد بالحكم الصادر في الدعويين رقمي ٩٥٧ سنة ١٩٦٦ و ٢٠١ سنة ١٩٦٧ مدني ديروط وجعل التسليم المقضي به في هذا الحكم لازما في حق الطاعنين ، حال أن تدخل الطاعن الأول في الدعوى رقم ٩٥٣ سنة ١٩٦٦ مدني ديروط لا يجعل القضاء بالتسليم حجة عليه لأنه لم يكن موجهها ضده ، بل أن التسليم كان بناء على صلح لم يكن الطاعن المذکور طرفا فيه — هذا إلى أن الحكم المطعون فيه إذ رفض دعوى منع التعرض المقامة من الطاعن الأول استنادا إلى حجية الحكم الصادر في الدعويين المذکورين ، يكون قد أقام قضاءه على أسباب متعلقة بأصل حق الملكية ومن ثم جمع بين دعوى الملك ودعوى وضع اليد ، وهو ما لا يجوز

وحيث أن هذا النعي مردود ، ذلك أنه يترتب على الحكم الصادر بقبول التدخل ممن يطلب الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى أن يصبح المداخل طرفا في الدعوى الأصلية ويكون الحكم الصادر فيها حجة له وعليه ، ولو حسم النزاع صلحا ، إذ لم يكن اعتماد الصلح إلا تمسرة القضاء برفض طلبات هذا الخصم المداخل . ولما كان الطاعن الأول قد تدخل تدخلات هجوميا في الدعويين رقمي ٩٥٣ سنة ١٩٦٦ ، ٢٠١ سنة ١٩٦٧ مدني ديروط مدعي ملكية الأرض موضوع الدعويين ومنزما في التسليم وقضى فيهما بقبول تدخله ورفض طلباته وبإثبات الصلح المبرم بين طرفي الخصومة في الدعوى الأولى وفي الثانية بصحة وتعاذ فقد تبين المبرم بين طرفي الخصومة ، مع تسليم العين محل النزاع للطعون عليه ، فإن الحكم الصادر في الدعويين يحوز قوة الشيء المقضي به بالنسبة للخصوم الحقيقيين في الدعويين ومن بينهم الطاعن الأول . وإذا يشترط لقبول دعوى منع التعرض

أن يكون المدعى عليه قد تعرض للدعى في وضع يده ، ولا يعتبر تسليم العين المتنازع عليها تنفيذا للحكم الصادر بذلك ضد واضع اليد تعرضا له . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه برفض دعوى منع التعرض المقامة من الطاعن الأول إلى أن تنفذ الحكم الصادر ضده في الدعويين رقمي ٩٥٣ سنة ١٩٦٦ ، ٢٠١ سنة ١٩٩٧ مدني ديروط لا يعد تعرضا لهذا الطاعن في وضع يده ، وإن الحكم لا يكون بذلك قد بني على أسباب متعلقة بأصل الحق ، وإنما نفى عن الدعوى توافر أحد شروط قبولها ، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بخلفه القانون الخطأ في تطبيقه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينمون بالشق الثاني من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من وجهين (الأول) أنه خطأ في تحميل عبارة الطاعن الأول في الشكوى الإدارية رقم ٣٢٧٥ سنة ١٩٦٨ ديروط معان لانحليها فهي لا تنمض دليلا على تأييد وجهة نظر الحكم من اعتباره مقرا بتسليم الأرض أو أن حيازته لها غير مقترنة بنية الملك (والثاني) أن الحكم خطأ بأن جعل من تدخل الطاعن المذكور في الدعويين ٩٥٣ سنة ١٩٦٦ ، ٢٠١ سنة ١٩٦٧ مدني ديروط وماورد على لسانه في الشكوى المشار إليها ساريا في حق باقي الطاعنين .

وحيث إن النعى في وجهه الأول مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن الأول على دعائين كل منهما مستقلة عن الأخرى ، الأولى أن تسليم الأرض تنفيذا للحكم الصادر ضد الطاعن المذكور لا يعتبر تعرضا له في وضع يده على الأرض محل النزاع ، والثانية استفاء نية الملك لديه ، وإذا تكفي الدعامة الأولى وحدها لحمل قضاء الحكم ، فإن تعييه في الدعامة الأخرى - أيا كان وجه الرأي فيه - يكون غير منتج . ولا جدوى منه . والنعى في الوجه الثاني غير صحيح ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يجعل من تدخل الطاعن الأول في الدعويين ٩٥٣ سنة ١٩٦٦ ، ٢٠١ سنة ١٩٦٧ مدني ديروط ساريا في حق باقي الطاعنين ، كما لم يتخذ الحكم من أقواله في الشكوى الإدارية دليلا عليهم ، وإنما نفى حيازتهم لأرض النزاع بالأدلة الأخرى التي أوردها .

وحيث إن حاصل الشق الثاني من السبب الثاني الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق ، ذلك أن الحكم المطعون فيه نفى حيازة الطاعنين عدا الأول للأرض موضوع النزاع ، مع أن الثابت من عقد شرائهم ومما أثبتته الخبير المنتدب في الدعويين ٩٥٣ سنة ١٩٦٦ ، ٢٠١ سنة ١٩٦٧ مدني ديروط ومن تحقيقات للشكوى الإدارية رقم ٢٣٧٥ سنة ١٩٦٨ ديروط ومن أقوال الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة أن الأرض في وضع يد جميع الطاعنين .

وحيث إن النعي مردود ذلك أن لفاضي الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى ، وفي بحث الدلائل والمستندات المقدمة له تقديماً صحيحاً وموازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما يطمئن إليه منها ، دون رقابة عليه لمحكمة النقض في ذلك متى أقام قضاءه على أسباب تكفي لحمله ، وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه نفى حيازة الطاعنين عدا الأول للأرض محل النزاع استناداً إلى أن الطاعن الأول هو الذي تدخل وحده في الدعويين ٩٥٣ سنة ١٩٦٦ ، ٢٠١ سنة ١٩٦٧ مدني ديروط وقدم فيهما شهادة صادرة من رجال الإدارة تفيد أن الأرض في حيازته وحده وأن الخبير المنتدب في الدعويين خلاص في تقريره إلى أن الأرض في وضع يد الطاعن الأول دون إشارة إلى وضع يد باقي الطاعنين عليها ، وأن الثابت من عقدي شراء الأرض أنها صادرة للطاعن الأول منفرداً ، ولما كانت هذه الأسباب التي أوردها الحكم تكفي لحمل النتيجة التي انتهى إليها ، فإن ما يثيره الطاعنين في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلاً في تقرير المحكمة للدلة ، مما لا يجوز إبداءه أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من نوفمبر ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار مز الدين الحسني نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد فاروق راتب ، مصطفى قوطام ، عبد الحميد المنفلوطي وأحمد
كمال سالم .

(٣٥٣)

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٧ القضائية :

(٢٤١) اثبات " مبدأ الثبوت بالكتابة " .

(١) تقديم الخصم لورقة كدليل في الدعوى . حق المحكمة من تلقاء نفسها في اعتبارها
مبدأ ثبوت بالكتابة ولو لم يتمك من قدامها بذلك .

(٢) اعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة . شرطه .

(٣) دعوى " تكليف الدعوى " .

اللتزام محكمة الموضوع بتكليف الدعوى بتكليفها القانوني الصحيح .

١ - متى قدم الخصم ورقة في الدعوى فإنه يكون متمسكا بما لهذه الورقة
من قوة في الاثبات ، فإذا تبين لمحكمة الموضوع من الورقة وجود مبدأ ثبوت
بالكتابة فلها - إعمالا للرخصة المخولة لها بالمادة ١٨٩ من قانون المرافعات
السابق - المقابلة للسادة ٧٠ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - أن
تأمر من تلقاء نفسها بالاثبات بشهادة الشهود متى رأت في ذلك فائدة للحقيقة .
٢ - لا يتطلب القانون بيانات معينة في الورقة لاعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة
ويكفي أن تكون صادرة من الخصم أو يحتاج عليه بها وأن تجعل التصرف المدعى
به قريب الاحتمال .

٣ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع ملزمة بإعطاء الدعوى
وصفها الحق وتكليفها القانوني الصحيح .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٧٤٠ سنة ١٩٧٤ مدنى كلى
الجيزة ضد الطاعن لالزامه بمبلغ ١٦٤٩ جنيه و ٧٨٠ مليا ، وقال بيانا لها أن
المدعى عليه اتفق معه على أن يبيع قطعة أرض زراعية مساحتها ١ ف و ٩ ط و ١ س
واقضى منه عربونا على دفعتين ، أولاها بمبلغ ٥٢٣ جنيه بموجب إيصال مؤرخ
١٩٦٧/١/١٩ ، والثانية بمبلغ ٢٩ جنيه و ٨٦٠ مليا بموجب إيصال مؤرخ
١٩٦٧/٢/٢١ ، فیر أن المدعى عليه باع ذات الأرض مرة أخرى إلى من يدعى
... .. بعقد مسجل برقم ٤٧٨٤ فى ١٩٦٩/١١/١٦ ، ولحاجة المدعى
ليها فقد اشتراها من الآخر بعقد مسجل برقم ٣٠٧٨ فى ١٩٧٣/٨/٢٩ صادرة
ولشقيقه ، وإذا يحق للمدعى استرداد ضعف العربون الذى دفعه
مضافا اليه مبلغ ٥٠٠ جنيه على سبيل التعويض ومبلغ ٤٤ جنيه و ٦٠ مليا فوائده
من تاريخ العدول ، فقد أقام الدعوى بطلبه . وفى ١٩٧٥/٢/٢٧ حكمت المحكمة
بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى أن المبلغ المبين بالإيصالين المؤرخين
١/١٩ و ١٩٦٧/٢/٢١ دفع من ثمن الأرض الموضحة بصحيفة الدعوى . وبعد
سماع شهود الطرفين حكمت فى ١٩٧٥/١١/٢ بالزام المدعى بمبلغ ٦٥٢ ج و ٨٩٠ م
استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة ، وقيد الاستئناف
برقم ٣٧٤٠ سنة ٩٦ ق . وبتاريخ ١٩٧٧/٢/١٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم
المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة
مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة .
فحددت جلسة لنظره وقبها التزمت النيابة رأيا .

وحيث ان الطعن اقيم على سبعة اسباب ، ينمى الطاعن بالثلاثة الاولى منها على الحكم المطعون فيه الخطا في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول ان محكمة اول درجة اعتبرت الايصالين المؤرخين ۱/۱۹ و ۱۹۶۷/۲/۲۱ والمقدمين من المطعون عليه مبدءا ثبوت بالكتابة وقضت من تلقاء نفسها باحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المطعون عليه ان المبلغ المبين بهما هو جزء من ثمن الأطيان الموضحة بصحيفة الدعوى . وقد اعترض الطاعن على تنفيذ حكم التحقيق وطلب العدول عنه ودفع بعدم جواز الاثبات بشهادة الشهود وتمسك بأن وجود مبدء الثبوت بالكتابة مقرر لمصلحة المكلف بالاثبات ولم يكن يجيز للحكمة ان تقضى من تلقاء نفسها بالاحالة الى التحقيق مادام المطعون عليه لم يطالب ذلك ولم يدع وجود هذا المبدء وقد افصح الطالب للحكمة عن سبب اعتلامه المبلغ الثوارى بالايصالين بأنه من ثمن أطيان باعها أخيه الى المطعون عليه بعقد مسجل فى ۱۹۶۸/۷/۸ ، وتمسك بأن هذين الايصالين لا يصلحان مبدءا ثبوت بالكتابة لأنه يجب فى الورقة لتعتبر كذلك ان تدل بذاتها على الحق المراد اثباته وأن تجعله مرجح الحصول . واذ رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفاع استنادا الى أنه يجوز للحكمة من تلقاء نفسها أن تأمر بالاثبات بشهادة الشهود فى الأحوال الى يجوز فيها القانون ذلك ، واستخلص من الايصالين رغم خلوهما من بيان العين المبيعة والتمن المتفق عليه ، توافق مبدء الثبوت بالكتابة ، وأباح المطعون عليه اثبات التعاقد المدعى به بشهادة الشهود وأن يثبت بذات الطريق عكس ماورد بعقد البيع المسجل المشار اليه ، فان الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه الفساد فى الاستدلال . هذا إلا أن محكمة الموضوع لم تستجب لطلب الطاعن ضم الدعوى رقم ۱۵۷۸ سنة ۱۹۲۲ مدنى كلى طنطا والى يتضح منها صحة دفاعه فى خصوص سبب تحرير الايصالين ، وهو ما يعيب حكمها بالاخلال بحق الدفاع .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك أنه متى قدم الخصم ورقة فى الدعوى فانه يكون متمسكا بما لهذه الورقة من قوة فى الاثبات ، فاذا إستبان لمحكمة الموضوع من الورقة وجود مبدء ثبوت بالكتابة فالها إعمالا للرخصة المنحولة لها بالمادة ۱۸۹

من قانون المرافعات السابق - المقابلة لـ ٧٠ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ان تأمر من تلقاء نفسها بالاثبات بشهادة الشهود متى رأت في ذلك فائدة للحقيقة . وإذا لا يتطلب القانون بيانات معينة في الورقة لاعتبارها مبدأً ثبوت بالكتابة ويكفي أن تكون صادرة من المحكم الذي يخرج عليه بها وأن تجعل التصرف المدعى به قريب الاحتمال . وإذا يبين من الحكم الابتدائي - المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه - أنه استند في اعتبار الايصالين المؤرخين ١/١٩ و ٢١/٢/١٩٦٧ مبدأً ثبوت بالكتابة إلى أهمها صادران من الطاعن وموقعان منه وأن الثابت بالايصال الأول استلام الطاعن من المطعون عليه مبلغ ٥٢٣ ج من ثمن أظان اشتراها بحوض بناحية والثاني بمبلغ ٢٩ جنيه و ٨٩٠ ملياً من ثمن أظيان اشتراها المطعون عليه بناحية وأن من شأن ماورد بهذين الايصالين جعل التصرف المراد إثباته قريب الاحتمال ، ولما كان هذا الذي أقيم عليه الحكم هو استخلاص سائح ، وكان تقدير مبدأ الثبوت بالكتابة هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع متى أقام قضاءً على أسباب سائغة . ولما كانت محكمة الموضوع قد استخلصت في حدود سلطتها أن المبلغ الوارد بالايصالين الصادرين من الطاعن مثبت الصلة عن عقد البيع المسجل في ٨/٧/١٩٦٨ والصادر من أخيه إلى المطعون عليه مما لا محل له أصلاً للنعي على الحكم بأنه أجاز إثبات مكس ما أثبت به - هذا العقد بشهادة الشهود . ولما كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالاستجابة لطلب ضم قضايا أخرى متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لاقتناؤها بالفصل فيها : لما كان ذلك فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الخامس الفساد في الاستدلال ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي رغم أن استخلاصه لأقوال الشهود يخالف الواقع .

وحيث إنه لما كان الطاعن لم يبين في صحيفة الطعن مواطن النعي على أقوال الشهود وكيف استخلص الحكم منها خلاف الواقع ، فإن النعي بهذا السبب يكون مجهلاً وغير مقبول .

وحيث إن حاصل السببين السادس والسابع المقصور في التسبيب ، ذلك أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه والمطعون عليه يعمل كل منهما لحساب باقي أخوته ، وأن المبالغ المبين بالايصالين المقدمين من المطعون عليه دفع من ثمن أطيان أخرى بأمرها أخوه .. إلى المطعون عليه بعد تحرير الايصالين ، وقد استدل الطاعن على صحة هذا الدفاع بعقدي بيع مسجلين أولهما صادر من أخيه المذكور إلى المطعون عليه والثاني صادر من ... إلى المطعون عليه وأخيه ، كما قدم الطاعن سند الوكالة الرسمي الصادر له من أخيه . وإذا أقل الحكم المطعون فيه التحدث عن هذا المستند ، واكتفى في الرد على دفاع الطاعن بأن العقد الأول صادر للمطعون عليه من آخر مع أن البائع أخ الطاعن ، فإنه يكون مشوباً بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - أنه بعد أن استعرض وقائع الدعوى ودفاع الطرفين وما قدمه كل منهما من مستندات ، حصل أقوال شهود الطرفين وصرح باطمئنانه إلى أقوال شهود المطعون عليه - وهو ما لم يكن محل نفي مقبول من الطاعن - واستخلص من الايصالين الصادرين من الطاعن وأقوال شهود الطرفين ، أن المبلغ الوارد بالايصالين هو جزء من ثمن الأطيان الموضحة بصحيفة الدعوى والتي بأمرها الطاعن إلى المطعون عليه ببيعاً باتاً ، ولما كان هذا الذي أقيم عليه الحكم يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإنه لا يكون عليه أن هو لم يتبع الطاعن في شتى وجوه دفاعه والرد عليها ، إذ في قيام الحقيقة التي اقتنع بها ، الرد ضمنى المسقط لكل تلك الأوجه ، ويكون النعى على الحكم بالقصور في التسبيب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الرابع مخالفة الثابت بالأوراق والخطأ في تكيف الدعوى ذلك أن المطعون عليه أكد في صحيفة الدعوى أن المبلغ الذي تسلمه منه الطاعن بموجب الايصالين المؤرخين ١٩/١ ، ١٩٦٧/٢/٢١ ، هو عربون البيع ، وطلب رد ضعفه لعدول الطاعن عن العقد ، إلا أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن العقد الذي أبرم هو بيع بات ، وإذا فسح بسبب استحالة تنفيذ

الطاعن لالتزامه بنقل الملكية إلى المطعمون عليه فيجب إعادة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل التعاقد ، وهو ما يعيب الحكم بخالفة الثابت بالأوراق والخطأ في تكييف الدعوى .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع ملزمة باعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح ، وإذا حصل الحكم المطعمون فيه — بما له من سلطة في فهم الواقع — أن المبلغ الذي قبضه الطاعن هو بعض الثمن الذي انعقد به البيع بآنا ، وأن دعوى المطعمون عليه هي مطالبة برد هذا المبلغ كأثر من آثار فسخ عقد البيع بسبب استعالة قيام البائع (الطاعن) بتنفيذ التزامه بنقل الملكية إلى المشتري (المطعمون عليه) ، فإن النعي على الحكم بخالفة الثابت في الأوراق والخطأ في تكييف الدعوى يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٩

رئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : صلاح الدين موسى ، محمد وجدي عبد الصمد ، ألفي بقطر حبشي وهدى
على هادى .

(٣٥٤)

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٧ القضائية :

(١) تأميمات اجتماعية . تقادم . " تقادم مسقط " . قانون .

تقديم العامل طالبا بتموية مستحقائه قبل مريان أحكام للقانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ عليه .
اثره . لا محل لأعمال مواعيد السقوط الواردة بالمادة ١٠٠ منه . وجوب تطبيق أحكام
القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ .

(٢) تأميمات اجتماعية . عمل .

تنفيذ القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ . لا يحل بما يكون قائما عند العمل به من نظم خاصة
للتأمين والادخار والمعاشات التي ترتب للمالك امتيازات تكميلية .

١ — النص في المواد الرابعة والخامسة والسابعة من القرار بقانون رقم ٩٢
لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأميمات الاجتماعية يدل على أن استمرار العمل
بالقانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن إنشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار —
على المؤسسات والجهات على أن يصدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
بتطبيق القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ عليها أو تنقضى سنتان على العمل
بهذا القانون . وإذا كان طلب تسوية حالة المطعون ضده الأول قد قدم
في ١٩٥٩/٩/٣ قبل صدور قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بتطبيق
هذا القانون الأخير على البنك الأهلي اليوناني وقبل انقضاء سنتين على العمل به ،
فإن القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ يكون هو الواجب التطبيق ، وقد خلا
هذا القانون من مواعيد السقوط التي نصت عليها المادة ١٠٠ من القانون

رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإن النعى عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

٢ - للنص في الفقرة الثانية من السادة الثانية والعشرين من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ - بشأن إنشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار - لا يخل بما يكون قائما وقت العمل به من صناديق ادخار وأنظمة تأمين أو معاشات أشاها أصحاب الأعمال ترتب للعامل امتيازات تكميلية بالاضافة إلى الالتزام بمكافأة نهاية الخدمة وما تقرره لهم أحكام هذا القانون ، وتظل تلك الصناديق والأنظمة خاضعة للوائح التي تحكمها . وإذا كان ذلك . وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه قضى للطعون ضده الأول بما يستحقه ، طبقا لنظام التأمين والمعاش المؤرخ ١٩٥٦/٩/١٧ الصادر من البنك الأهلي اليوناني - المطعون ضده والثاني - لصالح موظفيه وعماله والذي لم تدع الطاعنة أنه خلا من تلك الحقوق ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

ومن حيث إن الطاعنة لم توجه أسبابا في طعنها للطعون ضده الثاني ومن ثم يكون الطعن بالنسبة له غير مقبول .

ومن حيث إن الطعن بالنسبة للطعون ضده الأول استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٥٦٦٢

لسنة ١٩٦٩ التي قـبـلت بـعد ذـلك برقم ٩٢٨ لسنة ١٩٧١ عمال شمال القاهرة الابتدائية على المطعون ضدهما بصحيفة أودعت فلم كتاب المحكمة في ١٠/١١/١٩٦٩ طالبا الحكم في مواجهة المطعون ضده الثاني - بالزام الطاعة بأن تدفع له مبلغ ١٣٩ ج و ٢٧٣ م جنيا مكافأة ومبلغ ٣ ج و ٩٧٨ م معاشا شهريا اعتبارا من ٣/٩/١٩٥٩ وقال بيانا لها أنه التحق بالعمل لدى البنك المطعون ضده الثاني في أول مارس سنة ١٩٥١ وبلغ مرتبه لشمري ١٣ ج و ٧٢٥ م ، وبتاريخ ٣٠/٤/١٩٥٥ استـدعى مقدمة العسكرية وبعد أن أتمها قدم للبنك طلبا في ٣/٩/١٩٥٩ لتسوية حالته بسبب مرض عينيه وفقده البصر فقدا كليا ، وإذ لم يجب فقد أقام ضده الدعوى رقم ٣٨٩ لسنة ١٩٦١ عمال القاهرة الابتدائية طلب فيها الحكم بالزامه بأن يدفع له قـبـعة المكافأة عن مدة خدمته مقابل اشتراكات البنك عنـد والمكافأة الإضافية ومقابل المعجز الكلى والتعويض وذلك استنادا إلى اتفاقية الصلح المبرمة بين البنك وموظفيه في ١٧/٩/١٩٥٦ ، وفي ٢٩/١١/١٩٦٤ - حكمت المحكمة بسقوط الدعوى بالتقادم فاستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧٤٤ سنة ٨١ ق القاهرة وفي ١٥/٦/١٩٦٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبندب مكتب الخبراء لبيان ما يستحقه المطعون ضده الأول طبقا لعقد الصلح المبرم بين البنك وموظفيه وعماله في ١٧/٩/١٩٥٦ ، ثم قدم الخبير تقريره متضمنا أن المطعون ضده الأول يستحق قبل البنك ١٣٩ ج و ٢٧٣ م من المدة السابقة واللاحقة على ٣١/٣/١٩٥٦ بالإضافة إلى مبلغ ٣٩٧٨ ر جنيا معاشا شهريا مقابل المعجز الكلى اعتبارا من ٣/٩/١٩٥٩ . وفي ٥/٣/١٩٦٩ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمكافأة والمعاش لرفعها على غير ذي صفة بعد أن أصبحت الطاعة هي المسئولة عنهما . وأثر ذلك أقام المطعون ضده الأول دعواه الحالية بطلباته المتقدمة . دفعت الطاعة بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان وبسقوط حق المطعون ضده الأول في دفعها بالتقادم ، وفي ٨/٣/١٩٧٢ حكمت المحكمة بالزام الطاعة - في مواجهة المطعون ضده الثاني - بأن تدفع للمطعون ضده الأول مبلغ ١٣٩ ج و ٢٧٣ م جنيا مكافأة إضافية ومقابل اشتراكات ومبلغ ٣٩٧٨ ر جنيا معاشا شهريا مقابل المعجز الكلى اعتبارا من ٣/٩/١٩٥٩ . استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٧٩ سنة ٨٩ ق

القاهرة كما استأنفه المطعون ضده الثانى بالاستئناف رقم ١٣٩٠ سنة ٨٩ ق القاهرة . فى ١٧/٦/١٩٧٥ حكمت المحكمة بوقف تنفيذ الحكم المستأنف مؤقتا وبإعادة الاستئنافين للرافعة لضم القضية رقم ٣٨٩ لسنة ١٩٦١ عمال القاهرة الابتدائية واستئنافها رقم ١٧٤٤ سنة ٨١ ق القاهرة . وفى ١٧/١/١٩٧٧ حكمت فى الاستئنافين بتأييد الحكم المستأنف . طعنتم الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، ومرض الطعن على المحكمة فى فرقة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

ومن حيث إن الطعن بنى على سببين : تنعى الطاعنة بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله وذلك من وجهين : حاصل أولهما أن الحكم الابتدائى المؤيد لأصحابه بالحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدعين بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان وبسقوط حق المطعون ضده الأول فى رفعها بالتقادم على أن هذا الأخير قدم طلبه بتسوية حالته فى ٣/٩/١٩٥٩ أى فى تاريخ سابق على سريان القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ فلا يصح أن يؤخذ بميعاد المطالبة والتقادم المنصوص عليهما فيه ، فى حين أن هذا القانون هو الواجب التطبيق على واقعة النزاع إذ رفعت الدعوى فى ظل فتكون غير مقبولة لرفعها بعد خمس سنوات من ثبوت فقد المطعون ضده الأول بصره وذلك عملا بنص المادة ١٠٠ من هذا القانون .

ومن حيث إن هذا النعى غير مديد ، ذلك أن النص فى المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية على أن : " تلغى القوانين والأحكام التالية للقانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآثر الادخار للعمال الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن عقد العمل الفردى و " ، وفى المادة الخامسة على أن : " تتقل حقوق والتزامات كل من صندوق التأمين والادخار المنشان بمقتضى أحكام القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ وصندوق .. إلى

مؤسسة التأميمات الاجتماعية المنشأة بموجب أحكام القانون المرافق . " وفي المادة السابعة على أن . " ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .. وبمعل به .. اعتبارا من أول الشهر التالي لانقضاء ثلاثة أشهر على نشره ويكون تطبيقه تدريجيا بالنسبة للمؤسسات والجهات التي يصدر بتعيينها تباعا قرارات من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل على أن يتم سريانه على جميع أنحاء الجمهورية خلال سنتين على الأكثر . وإلى أن يتم تطبيق أحكام هذا القانون يستمر العمل بأحكام القوانين والقرارات المانعة . " ، يدل على استمرار العمل بالقانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه على المؤسسات والجهات إلى أن يصدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بتطبيق القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ عليها أو تنقضي سنتان على العمل بهذا القانون . وإذا كان طلب تسوية حالة المطاعم ضده الأول قد قدم في ١٩٥٩/٩/٣ قبل صدور قرار وزير للشؤون الاجتماعية والعمل بتطبيق هذا القانون الأخير على البنك الأهلي اليوناني وقبل انقضاء سنتين على العمل به ، فإن القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ هو الواجب التطبيق ، وقد خلا هذا القانون من مواعيد المسقوط التي نصت عليها المادة ١٠٠ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإن النعي عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

ومن حيث إن حاصل الوجه الثاني مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قضى بإلزامها بأن ترفع للمطعون ضده الأول مكافأة ومعاشا شهريا مقابل العجز الكلي اعتبارا من ١٩٥٩/٦/٣ ، في حين أن خدمة المطعون ضده الأول لدى البنك قد انتهت قبل سريان أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وفي ظل أحكام القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ فتحددت بذلك حقوقه طبقا لأحكام القانون الأخير الذي حصر حقوق العامل في التعويض والمال المدحرو لم يرد به ذكر للمكافأة ولا للعاش .

ومن حيث أن النعي بهذا الوجه في غير محله ، ذلك أن النص في الفقرة الثانية من المادة الثانية والعشرين من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ على أنه :

ويجوز لأصحاب الأعمال فضلا عن اشتراكهم في هذين الصنفين أن ينشئوا صناديق إيداع أو نظاما للتأمين أو المعاشات ترتب للعمال امتيازات تكميلية بالإضافة إلى ما يتقرر لهم تطبيقا لأحكام هذا القانون كما لا يترتب على تنفيذ هذا القانون الإخلال بالصناديق والأنظمة التي قد تكون قائمة وقت العمل به والتي ترتب للعمال امتيازات تكميلية بالإضافة إلى الالتزام بمكافأة نهاية الخدمة . وتظل تلك الصناديق والأنظمة خاضعة للوائح التي تحكمها . ، بل على أن تنفيذ القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٥ لا يخل بما يكون قائما وقت العمل به من صناديق إيداع وأنظمة تأمين أو معاشات أنشأها أصحاب الأعمال ترتب للعمال امتيازات تكميلية بالإضافة إلى الالتزام بمكافأة نهاية الخدمة وما تقرره لهم أحكام هذا القانون ، وتظل تلك الصناديق والأنظمة خاضعة للوائح التي تحكمها . وإذا كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه قضى للطعون ضده الأول بما يستحقه طبقا لنظام التأمين والمعاش المؤرخ ١٧/٩/١٩٥٦ الصادر من البنك الأهلي اليوناني — المطعون ضده الثاني — لصالح موظفيه وعماله والذي لم تدع الطاعنة أنه خلا من تلك الحقوق ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ، ويكون النعمى عليه بهذا الوجه على غير أساس .

ومن حيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ، وفي بيان ذلك نقول أن الحكم استند في قضائه بالمكافأة والمعاش إلى أن القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الذي حل محله القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد نص على إنشاء هيئة التأمينات الاجتماعية وعلى أنها أصبحت مسؤولة عن المكافأة والمعاش حتى بالنسبة لمن لم يترك عنه صاحب العمل في التأمين ، في حين أن هذه الأسباب فاصرة من بيان الأساس القانوني . لاستحقاق المطعون ضده الأول للبالغ المقضى بها سواء أكانت مكافأة أم معاشا .

ومن حيث إن النعمى بهذا السبب مردود بما سبق الرد به على الوجه الثاني من السبب الأول من أن الحكم المطعون فيه قد قضى للطعون ضده الأول بالمكافأة والمعاش تأسيسا على ما تضمنه نظام التأمين والمعاش الذي وضعه البنك لعماله وموظفيه ، ومن ثم يكون النعمى بهذا السبب على غير أساس .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٩

- برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
- صلاح الدين بونس ، محمد وجدي عبد الصمد ، ألفي بقطر حبشي وملاح الدين عبد العظيم .

(٣٥٥)

الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٧٧ القضائية :

ضرائب . « ضريبة الأرباح التجارية والصناعية » . تأميم . قانون .

تأميم بعض المنشآت بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٤ بأثر رجعي من تاريخ العمل بالقانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ . أثره . عدم مشرعية صاحب النشأة من الضريبة المستحقة من تاريخ العمل بالقانون الأخير .

النص في المادتين الأولى والتاسعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت والمادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ يدل على أن الشارع أراد بالقانون الأول تأميم بعض الشركات التي أوردتها بالجدول المرفق به ونقل ملكيتها للدولة ، ثم أضاف شركات أخرى بمقتضى القانون الثاني نص على أن يكون تأميمها بأثر رجعي من تاريخ العمل بالقانون الأول في ٢٠/٧/١٩٦١ وذلك لما تبين — وعلى ما يبين من المذكرة الإيضاحية للقانون الثاني — من أن كثيرا من الشركات والمنشآت المشار إليها قد تصرفت في بعض موجوداتها من العدد والآلات بالبيع والرهن وما إلى ذلك منذ صدور القوانين الاشتراكية ، وهو ما يتأدى منه أن الطامع لم يكن مالكاً لأية حصة في المنشآتين المؤتممتين بعد ٢٠/٧/١٩٦١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ومن ثم لا يستحق ربحاً في فترة التراجع وبالتالي لا يسأل عن الضريبة في الفترة المذكورة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق ومماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر الاوراق — تتحصل فى أن مأمورية ضرائب المنصورة قدوت صافى ارباح الطاعن من منشأته للمقارلات فى المدة من ۱/۲/۱۹۶۲ حتى ۳۱/۱۲/۱۹۶۲ بمبلغ ۴۹۲۹۰ ج ، وفى سنة ۱۹۶۳ بمبلغ ۷۷۸۴۴ ج والمدة من ۱/۱/۱۹۶۴ حتى ۳۰/۶/۱۹۶۴ بمبلغ ۴۱۵۵۰ ج ، ولما اعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ۱۲/۱/۱۹۷۰ بتخفيض ارباحه فى المدة من ۱/۲/۱۹۶۲ حتى ۳۱/۱۲/۱۹۶۲ إلى مبلغ ۴۰۳۰۵ ج وفى سنة ۱۹۶۳ إلى مبلغ ۶۰۳۱۷ ج وفى المدة من ۱/۱/۱۹۶۴ حتى ۳۰/۶/۱۹۶۴ إلى مبلغ ۶۷۰۸ ج ، وقد أقام الدعوى رقم ۱۳۲ لسنة ۱۹۷۰ ضرائب المنصورة الابتدائية طعنا فى هذا القرار طالبا الحكم بالغائه لعدم مسئوليته من الضرائب على الأرباح المقدرة عن المدد سالفة الذكر استنادا إلى أن نشاطه التجارى توقف تماما اعتبارا من ۲۰/۷/۱۹۶۱ تاريخ تأميم شركته ومنشأته التي أدمجت فى شركة الشرق العامة للمقاولات . وبتاريخ ۶/۱۲/۱۹۷۲ حكمت المحكمة بتأييد القرار المطعون فيه . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ۴ لسنة ۲۶ ق . وبتاريخ ۵/۵/۱۹۷۴ حكمت المحكمة بتدب خير لأداء المأمورية المبينة بمنطوق الحكم وقطعت فى أسباب حكمها بأن شركة الطاعن لم يتم تأميمها إلا من تاريخ نشر القرار بقانون رقم ۵۲ لسنة ۱۹۶۴ بالجريدة الرسمية فى ۹/۳/۱۹۶۴ ، وبتاريخ ۵/۵/۱۹۷۷ وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف لاعتبار ارباح الطاعن فى الفترة من ۱/۲/۱۹۶۲

إلى ١٩٦٢/١٢/٣١ بمبلغ ١٦٨٢٨ ج وستة ١٩٦٣ مبلغ ٣٥٨٦٤ ج ، وفي الفترة من ١٩٦٤/١/١ إلى ١٩٦٤/٣/٩ مبلغ ٤٦٤٢ ج طعن الطاعن في هذين الحكمين بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة انظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكمين المظنون فيهما مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكمين أقاما غضاءهما بالزامه بالضريبة المستحقة على المنشأتين في المدة من ١٩٦٢/٢/١ حتى ١٩٦٤/٦/٣ على أن الجدول المرفق بالقرار الجمهوري بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الصادر بتأميم بعض الشركات والمنشآت جاء خلوا من ذكر منشأته وإلى لم يرد ذكرها إلا في الجدول المرفق بالقرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ مما مفاده أن منشأته لم يتم تأميمها حتى تاريخ نشر القرار بقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ بالجريدة الرسمية في ١٩٦٤/٣/٩ في حين أنه وإن كانت منشأته لم يرد ذكرها إلا في الجدول المرفق بالقرار بقانون الأخير إلا أنه عملا بالمادة الخامسة من القانون المذكور فإن تأميمها لا يوجب رجوعه إلى تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ والتالي لا يكون مسئولاً عن الضريبة في فترة النزاع .

وحيث إن هذا النفي في محله ، ذلك أن النص في المادة الأولى من القانون رقم ١١٧ لسنة ٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت على أن : " كما تؤمم شركات والمنشآت الميينة في الجدول المرافق لهذا القانون وتؤول ملكيتها للدولة " وفي مادته التاسعة على أن " يعمل به من تاريخ نشره " وفي المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ على أن " يضاف إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ٦١ المشار إليه الشركات والمنشآت الميينة بالجدول المرافق لهذا القانون " وفي مادته الخامسة على أن " ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه " يدل على أن الشارع أراد بالقانون الأول تأميم بعض الشركات التي أوردها بالجدول المرفق به ونقل ملكيتها للدولة ، ثم أضاف شركات أخرى بمقتضى القانون الثاني نص على أن

يكون تأميمها بأثر رجعي من تاريخ العمل بالقانون الأول في ١٩٦١/٧/٢٠ . ذلك لما تبين — وعلى ما بين من المذكرة الإيضاحية القانون الثاني من أن كثيرا من الشركات والمنشآت المشار إليها قد تصرفت في بعض موجوداتها من العدد والآلات بالبيع والرهن وما إلى ذلك منذ صدور القوانين الاشتراكية ، وهو ما يتأدى منه أن الطاعن لم يكن مالكا لأية حصة في المنشأتين المؤتممتين بعد ١٩٦١/٧/٢٠ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ومن ثم لا يستحق ربحا في فترة النزاع وبالتالي لا يسأل من الضريبة في الفترة المذكورة ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٤/٥/٥ قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن الطاعن مسئول من الضريبة في فترة النزاع فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه ، وإذا كان الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٥/٥ مؤسسا على ذلك الحكم فيتمين نقضه أيضا .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم فيتمين القضاء في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وقرار لجنة الطعن وتقديرات المأبورية وعدم مسؤولية الطاعن من الضريبة عن الأرباح المقدرة في فترة النزاع .

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار عز الدين الحسني نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : مصطفى قوطام ، عبد الحميد المنفلوطي ، جلال الدين أنس وأحمد
كمال سالم .

(٣٥٦)

الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٧٧ القضائية :

إثبات . " عبء الإثبات " . " ميعاد الطعن " . تقضى .

ميعاد الطعن في الحكم . الأصل فيه أن يبدأ من تاريخ صدوره . الاستثناء من
تاريخ إعلانه . م ٢١٣ مرافعات . عدم تقديم الطعن بالنقض إنما يفيد توافر إحدى الحالات
المستثناة . أثره .

رجوب احتساب الميعاد من تاريخ صدور الحكم .

نص المادة ٢١٣ من قانون المرافعات على أن " يبدأ الطعن في الحكم
من تاريخ صدوره ما لم ينص القانون على غير ذلك . ويبدأ هذا الميعاد
من تاريخ إعلان الحكم إلى المحكوم عليه في الأحوال التي يكون فيها قد تخلف
عن الحضور في جميع الجلسات المحددة . لنظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه ،
وكذلك إذا تخلف المحكوم عليه عن الحضور وعن تقديم مذكرة في جميع
الجلسات التالية لتعجيل الدعوى بعد وقف السير فيها لأي سبب من الأسباب " .
يدل على أن المشرع جعل الأصل مريان مواعيد الطعن في الأحكام من تاريخ
صدورها ، واستثنى من هذا الأصل الحالات المبينة في المادة المذكورة
على سبيل الحصر ، والتي قدر فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة وإجراءاتها
والحكم الصادر فيها ، لجعل مواعيد الطعن في الأحكام لا يسرى إلا من
تاريخ إعلانها . ولما كان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن
" المستأنف عليهم " — ومنهم الطاعن — قدموا مذكرة بدفاعهم ، وكان

الطاعن رغم استناده في اقتراح ميعاد الطعن بالنقض إلى عدم إعلانه بتعجيل الدعوى إعلاناً صحيحاً وعدم حضوره جميع الجلسات التي نظرت فيها الاستئناف ، إلا أنه لم يقدم لمحكمة النقض الدليل على توافر إحدى الحالات المستثناة والتي يبدأ منها ميعاد الطعن من تاريخ إعلان الحكم ، فإن ميعاد الطعن يبدأ من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، وإذ صدر الحكم في ١٩٧٧/١/٥ ولم يرفع الطعن إلا في ١٩٧٧/٧/٣٠ ، فإنه يكون غير مقبول لرفعه بعد الميعاد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن مورث الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٢ مدني على سوهاج ضد المطعون عليه الأخير مورث المطعون عليهم السبعة الأول للحكم بتهيت ملكيته لمساحة ٢٠١٢ متر مربعاً المبنية بصحيفة الدعوى . وفي ١٩٦٢/٤/٢٤ حكمت المحكمة بتهيت ملكية المدعى لمساحة ١٩٦٥٢ م ٢ . استأنف مورث المطعون عليهم السبعة الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣١ سنة ٣٧ ق مدني سوهاج ، وفي ١٩٦٨/١/٩ قضت محكمة الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف وتهيت ملكية المدعى إلى مساحة قراط واحد ، ١٤ و ٣ سهماً . فطعن في الحكم بطريق النقض ، وقيد الطعن برقم ١٢٠ سنة ٢٨ ق ، وفي ١٩٧٣/٤/١٢ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى على محكمة استئناف أسيوط . جدد المطعون عليهم السبعة الأول السير في الدعوى ، وفي ١٩٧٧/١/٥ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بصحيفة أودعت قلم كتب المحكمة بتاريخ ١٩٧٧/٧/٣٠ . وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها

بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة لحدوث جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رايها .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أن النص في المادة ٢١٣ من قانون المرافعات على أن " يبدأ الطعن في الحكم من تاريخ صدوره ما لم ينص القانون على غير ذلك . ويبدأ هذا الميعاد من تاريخ إعلان الحكم إلى المحكوم عليه في الأحوال التي يكون فيها قد تخلف عن الحضور في جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه وكذلك إذا تخلف المحكوم عليه عن الحضور وعن تقديم مذكرة في جميع الجلسات التالية لتعجيل الدعوى بعد وقف السير فيها لأي سبب من الأسباب " يدل على أن المشرع جعل الأصل سريان مواعيد الطعن في الأحكام من تاريخ صدورها ، واستثنى من هذا الأصل الحالات المبينة في المادة المذكورة على سبيل الحصر ، والتي قدر فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة وإجراءاتها والحكم الصادر فيها ، فجعل مواعيد الطعن في الأحكام لا يسرى إلا من تاريخ إعلانها ولما كان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن " المستأنف عليهم " ومنهم الطاعن - قدموا مذكرة بدفاعهم ، وكان الطاعن رغم استناده في انفتاح ميعاد الطعن بالنقض إلى عدم إعلانه بتعجيل الدعوى لإعلانا صحيحا وعدم حضوره بجميع الجلسات التي نظر فيها الاستئناف ، إلا أنه لم يقدم لمحكمة النقض الدليل على توافر إحدى الحالات المستثناة والتي يبدأ فيها ميعاد الطعن من تاريخ إعلان الحكم فإن ميعاد الطعن يبدأ من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه . وإذا صدر الحكم في ١٩٧٧/١/٥ ولم يرفع الطعن إلا في ١٩٧٧/٧/٣٠ ، فلازمه يكون غير مقبول لرفعه بعد الميعاد .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار مصطفى كال سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
 حليم عبد الله سليم ، محمد عبد العزيز الجندى ، محمد زغلول عبد الحميد زهلول ؛ رد . منصور
 محمد وجيه .

(٣٥٧)

الط ن رقم ٢٩٦ لسنة ٤٩ القضائية :

أحوال شخصية . دعوى " الخصوم فيها " . ملكية . نيابة عامة وصية .

دعوى تثبيت ملكية . فصل المحكمة في المناقشة بشأن صفة الخصوم كورثة وصية
 للوصية الصادرة من المورث . مسائل متعلقة بالأحوال الشخصية . عدم تدخل النيابة
 في الدعوى . أثره . بطلان الحكم .

إعمالاً لنص المادة الأولى من القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن بعض
 الإجراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف والمادة ٣/٨٨ من قانون
 المرافعات — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — كلما كانت القضية تتعلق
 بالأحوال الشخصية ، مما تختص بنظرها المحاكم الابتدائية طبقاً للقانون ٤٦٢
 لسنة ١٩٥٩ الخاص بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية فإن تدخل النيابة العامة يكون
 واجباً عند نظر النزاع وإلا كان الحكم الصادر فيه باطلاً يستوى في ذلك أن
 تكون الدعوى أصلاً من دعاوى الأحوال الشخصية التي تختص بها المحاكم الابتدائية
 أو أن تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية أثرت فيها مسألة تتعلق بالأحوال
 الشخصية ، ولئن كانت الدعوى الراهنة مدنية بطلب تثبيت ملكية إلا أن البين
 من الحكم المطعون فيه أن نزاعاً دار بين الطرفين حول إلام للورثة وصفة المطعون
 ضدهم كورثة وصية الوصية الصادر من المورث وهي من المسائل التي تتعلق
 بالأحوال الشخصية ناقشها الحكم وفصل فيها مما كان يتعين فيه أن تدخل

(١) نذكر جلسة ١٩٧٢/١٢/٦ مجموعة المكتب الفني لسنة ١٣ ص ٣٢٤ .

النيابة العامة في دعوى لإبداء رأيها فيها حتى ولو كانت منظورة أمام الدائرة المدنية ، وإذا كان الثابت أنها لم تتدخل إلى أن صدر الحكم المطعون فيه ، فإن هذا الحكم يكون باطلا بما يوجب نقضه لهذا السبب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى ٦٠٧٧ سنة ١٩٧٣ مدني كلي شمال القاهرة بطنب الحكم بتثبيت ملكيتهم للعقار المبين بصحيفة الدعوى وكف منازعة الطاعنين تأسيسا على أن هذا العقار قد آل إليهم بطريق الميراث عن المرحوم الأمير ... ، غير أن الطاعنين ينازعونهم في الملكية بمقولة أنها انتقلت إلى حكومة الجمهورية العربية اليمنية بناء على قرار مصادرة فأقاموا هذه الدعوى بالطلبات السابقة ، وقدموا ضمن مستنداتهم إلام وراثية صادرة من المحكمة الشرعية بالملكة العربية السعودية ، دفع الطاعنون بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وطعنوا بالتزوير على إلام الوراثة وقدموا صورة رسمية من المحكمة الشرعية بصنعاء لوصية منسوبة صدرها إلى ... بجميع أملاكه وأمواله ليت المالك — قضت المحكمة في ١٢/٥/١٩٧٥ بعدم قبول الادعاء بالتزوير ثم حكمت في ٢٩/١١/١٩٧٧ برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وبثبوت ملكية المطعون ضدهم للعقار محل النزاع ، واستندت في قضائها إلى إلام الوراثة وصند ملكية المورث وإلى أن الطاعنين لم يقدموا أصل الوصية ولم يثبت صدور حكم بصحتها وإجب التنفيذ في مصر ، استأنف الطاعنون هذا الحكم بالإستئناف ١٧ سنة ٦٥ قضائية طالبن الغاء والحكم أصليا بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة واحتياطيا برفضها ،

وبتاريخ ١٧/١٢/١٩٧٨ - حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها اقرت النيابة رأيها .

وحيث ان مما ينهض الطاعنون بالوجه الأول من السبب الأول بطلان الحكم المطعون فيه لعدم تدخل النيابة العامة في الدعوى مع قيام النزاع حول تعيين الورثة اذ يجب وفقا للمادة الأولى من القانون ٦٢٨ سنة ١٩٥٥ تدخل النيابة في الدعوى المتعلقة بالاحوال الشخصية التي تختص بها المحاكم الابتدائية بمنقضى القانون ٦٢٤ سنة ١٩٥٥ وإلا كان الحكم باطلا وذلك سواء كانت الدعوى أصلا من دعاوى الاحوال الشخصية أم أثرت فيها مسألة تتعلق بالاحوال الشخصية ورغم ما أثبت في الدعوى من نزاع حول أصل استحقاق الإرث وتعيين الورثة والجهة المختصة بذلك وثبوت الورثة للطعون ضدهم فان النيابة العامة لم تتدخل في الدعوى ويكون الحكم الصادر فيها باطلا بطلانا مطلقا بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى صحيح ، ذلك انه اعمالا لنص المادة الأولى من القانون ٦٢٨ سنة ١٩٥٥ بشأن بعض الإجراءات في قضايا الاحوال الشخصية والوقف والمادة ٣/٨٨ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضائه هذه المحكمة - كلما كانت القضية تتعلق بالاحوال الشخصية مما تختص بنظرها المحاكم الابتدائية طبقا للقانون ٦٢٤ سنة ١٩٥٥ الخاص بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية فان تدخل النيابة العامة يكون واجبا عند نظر النزاع وإلا كان الحكم الصادر فيه باطلا يستوى في ذلك أن تكون الدعوى أصلا من دعاوى الاحوال الشخصية التي تختص بها المحاكم الابتدائية أو أن تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية

وأثيرت فيها مسألة تتعلق بالأحوال الشخصية ، ولئن كانت الدعوى الراحنة مدنية بطلب تثبيت ملكية إلا أن البين من الحكم المطعون فيه أن نزاعا دار بين الطرفين حول أعلام للوراثة وصفة المطعون ضدهم كورثة وصحة الوصية الصادرة من المسورث وهى من المسائل التى تتعلق بالأحوال الشخصية ناقشها الحكم وفصل فيها مما كان يتمين معه أن تتدخل النيابة العامة فى الدعوى لإبداء رأيها حتى ولو كانت منظورة أمام الدائرة المدنية ، وإذ كان الثابت أنها لم تتدخل إلى أن صدر الحكم المطعون فيه ، فإن هذا الحكم يكون باطلا بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حافظ وفق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
 يوسف أبو زيد ، مصطفى كمال سليم ، درويش عبد المجيد وعزت حنورة .

(٣٥٨)

الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٦ قضائية :

(١) عقد " تكليف العقد " محكمة الموضوع . نقض .

تكليف العقد . لمحكمة النقض مراعاة محكمة الموضوع في ذلك .

(٢) التزام " سبب الالتزام " . بطلان . تركه . نظام هام . هبة .

الهبة الصادرة من والد لولده . تغبتها تاملًا مسبقًا في تركته . . أثره . بطلان
 التصرف بطلانًا متعلنا بالنظام العام . اعتباره سببًا غير مشروع هو الباعث الدفع إلى
 التبرع في العقد .

(٣) التزام . " السبب غير المشروع " . عقد .

السبب غير المشروع البطل للعقد . وجوب أن يكون معلوما لتعاقد الآخر أو في
 امتطائه أن يله . م ١٣٦ مدني .

١ - العبرة في تكليف العقد والتعرف على حقيقة مرماه هو بما حواه
 من نصوص . ومحكمة النقض مراقبة محكمة الموضوع في هذا التكليف .

٢ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد نهج في تكليف العقد محل الداعي
 تكييفًا صحيحًا ولم يخرج في تفسيره عما تختمله نصوصه فلقد امتنح من
 عباراته الظاهرة أن تصرف الأب المطعون ضده لابنة الطامن في حق الانتفاع
 بالأرض الزراعية التي سلمها إياه كان بغير عوض مما يعتبر من التصرف تبرعا
 أي هبة وقد وقعت الهبة باطلة لعدم مشروعيتها سببها المخالف للنظام العام

بانصرافه إلى تعامل في تركة مستقبلية، وكان من المقرر أن تعيين الورثة وأنصبتهم وانتقال الحقوق في التركات بطريق التوريث لمن لهم الحق فيها شرعا مما يتعلق بالنظام العام وتحريم التعامل في التركات المستقبلية بأي نتيجة لهذا الأصل فلا يجوز قبل وفاة إنسان الاتفاق على شيء بمس بحق الإرث وإلا كان الاتفاق باطلا، وكان الحكم قد استدل على قيام ذلك السبب غير المشروع — وهو الباعث الدافع إلى التبرع — بما ورد في الإنفاق من بيان صريح يفصح عن أن ما تسلمه الابن الطامن — أرض زراعية يمثل مقدار نصيبه ميراثا عن أبيه الذي لم يزل على قيد الحياة ومن اشتراط على هذا الابن بعدم المطالبة بميراث أرض أخرى من بعد وفاة الأب، وهو ما يمد استدلالا سائغا له مأخذه الصحيح من واقع ما أثبت بالاتفاق الذي انعقد بين الطرفين، فإن الحكم يكون قد التزم صحيح القانون في تفسير الاتفاق وتكييف التصرف الثابت به الذي لحقه البطلان.

٣ — السبب غير المشروع الذي من شأنه أن يبطل العقد وفقا لحكم المادة ١٣٦ من القانون المدني يجب أن يكون معلوما للتعامل الآخر فإذا لم يكن على علم به أو ليس في استطاعته أن يعلمه فلا يعتد بعدم المشروعية.

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٣٩٩ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى بنى سوييف مختصما الطامن وشارحا دعواه بقوله أنه بمقتضى اتفاق مؤرخ في ١٥ من أبريل سنة ١٩٦٦ سلم أبوه الطامن أرضا زراعية يمتلكها مساحتها ثمانية أفدنة لكي يستغلها ويستفيع بريةها ووجه إياه في هذا الاتفاق بأن

يبيعه هذه الأرض التي تسلمها شريطة ألا يكون له نصيب بالإرث الشرعي فيما يحافظه من أرض زراعية ولا يحق له طالب نهي من الميراث من بعد وفاته ، وأنه إذ كان هذا الاتفاق باطلا لمخالفته النظام العام فقد أُنذر ولده الطامن أن يرد له الأرض التي تسلمها تنفيذاً له فأبى ، الأمر الذي أُلجأ لرفع دعواه ابتغاء الحكم بطرده من هذه الأرض وتسليمها إليه . وبتاريخ ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ قضت المحكمة برضى الدعوى . فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف بني موف طالباً الغاء وانقضاء بطاياه وقيد الاستئناف برقم ١٠٣ لسنة ١٣ ق ، وبتاريخ ٢ من مايو سنة ١٩٧٦ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف ويطرد الطامن من الأطنان الموصحة المحدود والمعلم بصحيفة الدعوى والاتفاق المؤرخ في ١٥ من أبريل سنة ١٩٦٦ وتسليمها للطعون ضده . طعن الطامن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برضى الطامن ، ومرض الطامن لدى المحكمة في غرفة مشورة فأرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطامن نى لدى أسباب ثلاثة حائل أولها النهي على الحكم المطعون فيه بالقصور والفساد في الاستدلال والخطأ في الاستناد والتناقض ، وفي بيان ذلك يقول الطامن أن الحكم المطعون فيه جاء قاصداً من إيراد الأسباب التي تسوغ قضاءه وتفسير الاتفاق محل النزاع وتكييفه بأنه عقد هبة لحق الانتفاع بالأرض الزراعية في حين أن عبارات الاتفاق تكشف عن قيام بيع حال ومنجز لمنفعة هذه الأرض ، وشاب الحكم فساد في استدلاله بأن الهبة باطلة لعدم مشروعيتها سببها بطلان انصراف الاتفاق إلى تصرف في تركة مستقبلية ، والحكم أيضاً على الرض من أنه أصبح على الاتفاق وصف الهبة فقد الحقه ببيع حقوق في تركة أنسان على قيد الحياة مع أنه من غير الحائز أن يجتمع للتصرف وضمان وصف الهبة ووصف البيع مما يعم الحكم بالتناقض فضلاً عن القصور في التسييب والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النهى مردود ذلك بأنه لما كان البين من الاتفاق المحرر في ١٥ من أبريل سنة ١٩٦٦ أنه تضمن النص على أن المطعون ضده سلم أبنة الطاعن ثمانية أفدانة من الأرض الزراعية التي يملكها كي يستغلها لنفسه على وجه الاستمرار مع التزام الأب بسداد جميع الديون للعائلة بها ومن بعد سداد الديون تعهد أن يبيع لولده الطاعن هذه الأرض على ألا يكون لهذا الأخير ثمت نصيب في ميراث أبية المطعون ضده المخلف من أرض زراعية ، وأعقبت ذلك في الاتفاق إثبات عبارة " وحيث إن ما نسلم إليه ، ووجب هذه الشروط هو مقدار نصيبه في الميراث فقط يكون له الحق في الميراث في النخيل " ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد عرض في فضائه لتكييف هذا الاتفاق فأورد بأسبابه أن تصرف المطعون ضده في حق الانتفاع بالأطيان التي تسلمها أبنة الطاعن بغير عوض فيكون التصرف عقدياً وهذا العقد كسائر العقود يذبح أن يقوم على سبب مشروع وهذا السبب هو الباعث الدافع للواهب إلى التبرع ، ومضى الحكم في تقريراته قائلاً " وحيث إن العقود يجب أن تفسر حسب مقصود العاقدین منها وكان المستخلص من العقد موضوع الدعوى أن المستأنف لم يهب أبنة المستأنف ضده حق الانتفاع بالأطيان موضوع النزاع لجرد أنها هبة صادرة من والد لولده بل أن الباعث الدافع على هذا التبرع هو ما أفصح عنه من أن هذا التسليم أساساً أن ما سلم هو مقدار نصيب المستأنف ضده في الميراث وأنه لا يحق لهذا الأخير المطالبة بميراث أرض أخرى بعد وفاة والده ، ولما كان هذا الباعث الذي دفع المستأنف إلى هبة حق الانتفاع بالأطيان إلى أبنة المستأنف باعناً باطلاً لمخالفته للنظام العام إذ هو ينصرف إلى التصرف في تركة مستقبله فإن هذا العقد يكون باطلاً بطلاناً مطلقاً " لما كان ذلك وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة في تفسير العقد وتفهم نية المتعاقدين لاستنباط حقيقة الواقع منها دون رقابة لمحكمة النقض عليها مادام لضاوئها في ذلك يقوم على أسباب سائغة وطالما لم تخرج في تفسيرها للعقد واستظهار نية المتعاقدين عن المعنى الظاهر لعباراته وكانت العبرة في تكييف العقد والتعرف على حقيقة مرماه هو بما حواه من نصوص ومحكمة النقض مراقبة محكمة الموضوع في هذا التكييف وكان الحكم المطعون فيه نرجح في تكييف العقد على التداعي تكييفاً صحيحاً ولم يخرج في تفسيره

عما تحتملة نهوضه فلقد استخلص من عباراته الظاهرة أن تصرف الأب المطعون
ضده لأينه الطاعن في حق الانتفاع بالأرض الزراعية التي سلمها إياه كان غير
موض مما يعتبر معه التصرف تبرعا أي هبة وقد وقعت الهبة باطلة لعدم مشروعية
سببها المخالف للنظام العام بالتبرع إلى تعامل في تركة مستقبلية ، وكان من المقرر
أن تعيين الورثة وانصبتهم وانتقال الحقوق في التركات بطريق التوريث لمن لهم
الحق فيها شرعا مما يتعلق بالنظام العام وتحريم التعامل في التركات المستقبلية
يأتي نتيجة لهذا الأصل فلا يجوز قبل وفاة انسان الاتفاق على شيء يحس بحق
الإرث وإلا كان الاتفاق باطلا ، وكان الحكم قد استدل على قيام ذلك السبب
غير المشروع — وهو لإحداث الدافع إلى التبرع — بما ورد في الاتفاق من بيان
صريح يفصح عن أن ما تسلمه الابن الطاعن من أرض زراعية يمثل مقدار
نصيبه ميراثا عن أبيه الذي لم يزل على قيد الحياة من اشتراط على هذا الابن بعدم
المطالبة بميراث أرض أخرى من بعد وفاة الأب ، وهو ما يعد استدلالا سائغا به
مأخذه الصحيح من واقع ما أثبت بالاتفاق الذي انعقد بين الطرفين ، فإن الحكم
يكون قد أترم صحيح القانون في تفسير الاتفاق وتكييف التصرف الثابت به
الذي لحقه البطلان وقام قضاءه على أسباب سائغة تكفي لحمله ولها أصلها الثابت
بالأوراق . أما ما ينعاه الطاعن على الحكم من تناقض بقوله أنه بعد أن كيف
الاتفاق بأنه عقد هبة خاع عليه وصف البيع فهو غير صحيح ذلك بأن الحكم
لم يورد في تقريراته سوى أن الاتفاق يتضمن تصرفا تبرعيا هو عقد هبة لحق
الانتفاع بالأرض الزراعية التي سلمت للطاعن ولم يسبغ على هذا التصرف وصف
البيع بل إبان في مقام الحديث عن البطلان الذي أصاب عقد الهبة أن الباعث
الذي دفع الواهب إلى تبرعه ينصرف إلى تعامل في تركة مستقبلية لما كان ذلك
فإن نهي الطاعن بالسبب الأول يكون على غير أساس .

وحيث أن حامل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه اعتبره قصور آخر في التسبب ومخالفة للقانون ذلك أن من المقرر في القانون أنه إذا كان الباعث الذي دفع أحد المتعاقدين إلى التعاقد غير مشروع ولم يكن المتعاقد الأخير يعلم بهذا الباعث وليس في استطاعته أن يعلم به فلا يعتد به يكون العقد صحيحاً قائماً على الإرادة الظاهرة ، وإذا كان الحكم قد أفهل بيان علم الطاعن بسبب التعاقد الذي وصفه بعدم المشروعية فإنه يكون معيباً بالقصور ومخالفة للقانون .

وحيث إن هذا النعي غير صديد ذلك أنه وأن كان السبب غير المشروع الذي من شأنه أن يبطل العقد وفقاً لحكم المادة ١٣٦ من القانون المدني يجب أن يكون معلوماً للمتعاقد الآخر فإذا لم يكن على علم به أو ليس في استطاعته أن يعلمه فلا يعتد بعدم المشروعية ، إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد استقى بيان السبب غير المشروع من واقع الاتفاق الذي أبرم بين الطرفين بما انطوى عليه من إثبات عبارة ظاهرة تكشف بوضوح في دلالتها على ما اتفق عليه الطرفين من مساس بحق الإرث التي تتصل قواعده بالنظام العام لما ورد به من نص على أن الأطيان المسلمة إلى الطاعن هي مقدار نصيبه في ميراث الأرض الزراعية التي سيخلفها الأب المطعون ضده ومن اشتراط على الأبن الطاعن بعدم المطالبة بحقه في إرث الأرض خلاف ما تسلمه ، لما كان ذلك فإن ما أورده الحكم في هذا الصدد يعد بياناً كافياً لدليل كاشف عن أن السبب غير المشروع كان معلوماً من الطرفين متفقاً عليه فيما بينهما مما يكون معه النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعي السبب الثالث على الحكم المطعون فيه البطلان لإخلاله بحق الدفاع قائلاً في بيان ذلك أنه تمسك في دفاعه لدى محكمة الموضوع بأن التكييف الصحيح للاتفاق محل النزاع أنه عقد بيع متكامل الأركان وأن الثمن يتمثل في التزامه أي الطاعن — بسداد جميع الديون المستحقة على الأطيان من ماله وأن بطلان شرط عدم المطالبة بالميراث مستقبلاً لا يؤثر في صحة ونفاذ الالتزامات الأخرى وأيدة عقد البيع ولكن الحكم المطعون فيه أفهل إيراد هذا الدفاع ولم يعن بهته ونحييه فأصابه حوار البطلان بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك بأنه متى أقامت محكمة الموضوع قضاءها على أسباب تسوغه فلا تكون بعد ملزمة بأن تورد كل الحجج التي يدلى بها الخصوم وتفصيلات دفاعهم وترد عايمها استقلالاً لأن في قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها للتعليل الضمني المسقط لكل حجة تخالفها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى تكييف الاتفاق مثار الخلاف بأنه عقد هبة وقعت باطلّة لعدم مشروعية سببها وكان تكييفه لهذا الاتفاق صحيحاً مجبواً على أسباب ماثلة على نحو ما سلف بيانه في مقام الرد على السبب الأول ، فإن في ذلك ما يتضمن رداً على ما أثاره الطاعن في دفاعه من تكييف العقد بأنه بيع ، هذا إلى أن قول الطاعن في دفاعه بأن الثمن يتمثل في التزامه هو بسداد الديون المستحقة على الأرض المسالمة اليه يتجافى مع الثبوت بالاتفاق من أن هذا الالتزام يقع على هاتفي الأب المطعون ضده الذي سلمه هذه الأرض فلا تريب إذن على محكمة الموضوع أن هي انتهت عن ذلك الدفاع الذي يناقض حقيقة ثابتة بالأوراق ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث انه لما تقدم يـتمـيـن القـضـاء بـرفـض الطـاعـن .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حافظ رفق ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوة السادة المستشارين :
 نجرى الخول ، يوسف أبو زيد ، درويش عبد المجيد ومصطفى صالح حليم .

(٣٥٩)

الطعن رقم ١١٠٦ لسنة ٤٧ القضائية :

استئناف . " أثره " . تزوير .

رفض محكمة أول درجة الادعاء بالتزوير . استئناف الحكم المنهى للخصومة . يستتبع طرح
 الادعاء بالتزوير على المحكمة الاستئنافية . قصاؤها برد وبطلان لورقة المطعون فيها . لاخطأ .
 م ١/٢٢٩ مرافعات .

من المقرر وفقا للسادة ١/٢٢٩ من قانون المرافعات أن استئناف الحكم المنهى
 للخصومة يستتبع حتما استئناف جميع الاحكام التي سبق صدورها في القضية
 ما لم تكن قد قبلت صراحة ، ومن مقتضى ذلك النص أن يكون الحكم الصادر
 من محكمة أول درجة والقاضي بقبول الادعاء بالتزوير شكلا ورفضه موضوعا -
 مطروحا على المحكمة الاستئنافية عند استئناف الحكم المنهى للخصومة ، ولما كان
 الثابت أن طلبات المطعون ضده الختامية في الاستئناف هي إلغاء الحكم المستأنف
 بكافة أجزائه وإلغاء الجزأين التحفظي ، وإذ دار النزاع بين طرفي الخصومة حول
 صحة سند الدهوى في دعوى المطالبة - وهو الإيصال المنسوب صدوره إلى
 المطعون ضده - فإن لازم ذلك أن يكون ادعاء المطعون ضده بتزوير ذلك
 الإيصال مطروحا على المحكمة الاستئنافية ، وعليها أن تقول كلمتها فيه وهي
 إذ قضت برد وبطلان سند المديونية المذكور فاتها لا يكون قد قضت بما
 لم يطلب الخصوم ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون
 قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أنه بتاريخ ۱۹۷۳/۲/۲۴ استصدر الطاعن من السيد رئيس محكمة جنوب القاهرة الابتدائية الأمر رقم ۲۱ سنة ۱۹۷۳ بتوقيع الججز التحفظى على منقولات المطعون ضده وفاء لمبلغ ۵۰۰۰ جنيه قيمة دينه الثابت بالإيصال المؤرخ فى ۱۹۷۰/۲/۲۸ ، وتنفذ ذلك الأمر بتوقيع الججز التحفظى ، ثم تقدم الطاعن بطلب آخر لصدور الأمر بالزام المطعون ضده بمبلغ الدين آنف الذكر وصحة الججز التحفظى الموقع ، غير أن السيد رئيس المحكمة رفض إصدار الأمر وحدد جلسة لنظر الموضوع قيدت بالدعوى رقم ۱۰۳۷ سنة ۱۹۷۳ مدنى كلى جنوب القاهرة وكان المطعون ضده قد أظلم من أمر الججز التحفظى وقيد بالدعوى رقم ۹۶۱ سنة ۱۹۷۳ مدنى كلى جنوب القاهرة ، وأدعى بتزوير سند المديونية وبعد أن أمرت المحكمة بضم الدعويين قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بجلاسة ۱۹۷۳/۵/۱۷ بقبول الادعاء بالتزوير شكلا ورفضه موضوعا وتغريم المطعون ضده خمسة وعشرون جنيها ، ثم قضت بجلاسة ۱۹۷۳/۶/۲۱ بالزام المطعون ضده بأن يؤدي إلى الطاعن مبلغ ۵۰۰ جنيه وبصحة أمر الججز التحفظى وتثبته . طعن المطعون ضده فى هذا الحكم بالاستئناف رقم ۵۴۸۲ سنة ۹۰ ق ، وبعد أن نذبت المحكمة خيرا فى الدعوى ، قضت محكمة استئناف القاهرة بجلاسة ۱۹۷۷/۲/۱۰ بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الادعاء بتزوير الإيصال المؤرخ فى ۱۹۷۰/۱۲/۲۸ والمنسوب صدوره من المطعون ضده والحكم برده وبطلانه ، ثم قضت بجلاسة ۱۹۷۷/۵/۱۴ بإلغاء الحكم المستأنف ، والحكم فى موضوع النزاع رقم ۹۶۱ سنة ۱۹۷۳ مدنى كلى جنوب القاهرة بإلغاء أمر الججز التحفظى رقم ۲۱ سنة ۱۹۷۳ وإلغاء الججز

التحفظى الذى توقع تنفيذا له ، وفى موضوع الدعوى ١٠٣٧ لسنة ١٩٧٣ مدنى
كلى جنوب القاهرة برفضها . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت
النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على
المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بأولها على الحكم المطعون
فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله ، وفى بيان ذلك يقول أنه من
المقرر طبقا لنص المادة ٣٣٢ من قانون المرافعات أن الاستئناف ينقل الدعوى
بمحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه
الاستئناف فقط ، ومؤدى ذلك أن لا يطرح على محكمة ثانى درجة من الطعنات
إلا مريض على محكمة الدرجة الأولى إلا ما فصلت فيه هذه المحكمة ورفع عنه
الاستئناف — وإذ قضى الحكم المطعون فيه الصادر بجلسته ١٠/٢/١٩٧٧ بإلغاء
الحكم برفض الادعاء بتزوير الإيصال المؤرخ فى ٢٨/١٢/١٩٧٠ ورد وبطلان
ذلك الإيصال ، كما قضى بجلسته ١٤/٥/١٩٧٧ فى موضوع الدعوى رقم ١٠٣٧
سنة ١٩٧٣ مدنى جنوب القاهرة برفضها ، وكانت الطعنات الختامية للطعون
ضده قد تحددت أمام المحكمة الاستئنافية بطلب إلغاء الحكم المستأنف وإلغاء الحجز
التحفظى المنظم منه رقم ٣١ سنة ١٩٧٣ ، فإنه يكون قد قضى خلاف تلك
الطلبات الختامية أى بما لم يطلبه الخصوم ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد
خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أنه من المقرر وفقا للمادة ١/٢٢٩
من قانون المرافعات أن استئناف الحكم المنهى للخصومة يستتبع حتما استئناف جميع
الأحكام التى سبق صدورها فى القضية ما لم تكن قد قبلت صراحة ، ومن
مقتضى ذلك النص أن يكون الحكم الصادر من محكمة أول درجة بجلسته
١٧/٥/١٩٧٣ والقاضى بقبول الادعاء بالتزوير شكلا ورفضه موضوعا —
والذى صدر قبل الحكم المنهى للخصومة من تلك المحكمة مطروحا على المحكمة
الاستئنافية عند استئناف الحكم المنهى للخصومة ، وكان الثابت أن طلبات
المطعون ضده الختامية فى الاستئناف رقم ٥٤٨٢ سنة ٩٠ ق هى إلغاء الحكم

المستأنف بكافة أجزائه وإلغاء الجزأين المتعلقين ، وإذا دار النزاع بين طرفي الخصومة حول صحة سند الدعوى في دعوى المطالبة — وهو الإيصال المؤرخ في ١٩٧٠/١٢/٢٨ المنسوب صدوره إلى المطعون ضده — فإن لازم ذلك أن يكون أدعاء المطعون ضده بتزوير ذلك الإيصال مطروحا على المحكمة الاستئنافية ، وعليها أن تقول كلمتها فيه ، وهي إذ قضت برد وبطلان سند المديونية المذكور فإنها لا تكون قد قضت بما لم يطلبه الخصوم ، وإذا أتم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه السببين الثاني والثالث الفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك في دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية بأن المطعون ضده أقر بصحة التوقيع المنسوب له على السند المؤرخ ١٩٧٠/١٢/٨ في كل من محاضر جلسات محكمة أول درجة وصحيفة التظلم رقم ٩٦١ سنة ١٩٧٣ بدنى كل جنوب القاهرة ، ومذكرة شواهد التزوير ، وإذا ذهب الحكم المطعون فيه ردا على هذا الدفاع بأنه غير صحيح ويخالف الثابت بالأوراق لأن كل ما صدر من المطعون ضده في هذا الشأن ، إنما كان منصبا على الطريقة التي تم بها التزوير ، فضلا عن أن بحث الحكم الاستئنافي بصحة توقيع المطعون ضده على السند سالف الذكر رغم ما ثبت بالأوراق من إقرار المطعون ضده لصحة هذا التوقيع فإن الحكم المطعون فيه يكون مشويا الفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي بسببه مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه انصدر بجلسته ١٩٧٧/٢/١٠ قد أورد بأسبابه " .. وحيث إن ما صافه المستأنف ضده (الطاعن) في الشواهد الثالث والرابع والخامس من شواهد التزوير من قول بأن المستأنف (المطعون ضده) قد أقر بصحة التوقيع المنسوب على الإقرار المؤرخ ١٩٧٠/١٢/٢٨ — المطعون فيه وذلك في محاضر جلسات محكمة أول درجة وفي صحيفة التظلم المقام منه عن أمر الجزوفى جميع مراحل التقاضى — هذا القول غير صحيح ويخالف الثابت في الأوراق وكل ما صدر من المستأنف في هذا الخصوص

إنما كان منصبا على الطريقة التي تم بها التزوير وكل ما يتطلبه منه القانون هو تحديد مواطن التزوير في الورقة المطعون عليها وشواهد ذلك التزوير والطريق إلى إثباته — وقد قام بهذا الذي أوجبه عليه القانون على النحو الذي فصله الحكم السابق صدوره من هذه المحكمة بحلته ١٣/٤/١٩٧٤ على ما سلف البيان والذي أمر بإجراء التحقيق بواسطة أهل الخبرة ومضاهاة التوقيع لوارد بالا إيصال المؤرخ ١٩٧٠/١٢/٢٨ المنسوب للمستأنف (المطعون ضده) على توقيعاته الصحيحة بورقة استكتابة وعلى أوراق المضاهاة لبيان أن كان ذلك التوقيع بنقطة أم كان مزور عليه — وأو كان مبدعية المستأنف ضده (الطاعن) من إقرار المستأنف (المطعون ضده) بصحة توقيعه على السند المذكور صحيحا لما كان هناك محل لتكليف الخبير المنتدب بإجراء تلك المضاهاة ولا اكتفت المحكمة بتحقيق الشق الآخر من حكمها “ ، وإذا كان ما أورده الحكم المطعون فيه لا يخرج عما أثاره المطعون ضده في الادعاء بتزوير السند المؤرخ ١٩٧٠/١٢/٢٨ حسبما جاء بصحيفة التظلم رقم ٩٦١ سنة ١٩٧٣ مدني كلى جنوب القاهرة وصحيفة إعلانات شواهد التزوير والذي انحصر في أن الإيصال مزور عليه بأحد طريقتين أما صلبا وتوقيعا أو أن صاحب الإيصال وبياناته قد زورت بعد الحصول على توقيعه مباغتة ، وإذا أضيف إلى ذلك أن الطاعن لم يقدم أمام هذه المحكمة الدليل على ما تمسك به في طاعنه من أن المطعون ضده أنر بصحة توقيعه على السند بحضور جلسات محكمة أول درجة بما يضحى معه أنه في هذه الخصوصية عار من الدليل ، فإنه لا على الحكم المطعون فيه إذا خلاص سائغا إلى القول بأن المطعون ضده حدد الطرق التي تم بها تزوير السند ، كما لا عليه أيضا أن ندب خبيرا لإجراء المضاهاة بين توقيع المطعون ضده وبين التوقيع الثابت على السند ، وهو إذ فعل ذلك فإنه لم يخرج عن تحقيق إحدى طرق التزوير التي قال بها المطعون ضده وهو أنه مزور عليه صلبا وتوقيعا ويكون النفي على الحكم المطعون فيه بخالفة الثابت في الأوراق والفساد في الاستدلال على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور معاذي كيرة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد حسب الله ، حسن البكري ، أحمد ضياء عبد الرازق عهد والدكتور
جمال الدين محمود .

(٣٦٠)

الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٥٥ القضائية :

(١) حكم . " الطعن في الحكم " . دعوى . " الطالبات " .

القضاء برفض الطلب الأصلي للدعي وإجابته إلى طلبه الاحتياطي . لا يعد نفاذ له بكل إجابته
طاعته على الحكم . جاز .

(٢ و ٣) تأمينات اجتماعية .

(٢) استمرار العامل في عمله بعد بلوغه سن التقاعد بقاءه يستكمل مدة الاشتراك الموجبة
لاستحقاق المعاش . وجوب إقناع العامل عن رغبته في ذلك .

(٣) حق العامل في المعاش أو تعويض المدة الواحدة . إنشاء القانون وليس عقد العمل .
نزول العامل عن حقه في الاستمرار في العمل بعد سن التقاعد تنارلاً بأمر من الحقوق
الفاشنة عن العقد .

١ - المادة ٢١١ من قانون المرافعات نصت على أنه " لا يجوز الطعن
في الأحكام إلا من المحكوم عليه ، ولا يجوز ممن قبل الحكم أو ممن قضى له بكل
طلباته ما لم ينص القانون على غير ذلك " . ومؤدى ذلك أنه إذا رفعت الدعوى
بطلب أصلي وطلب احتياطي فرفضت المحكمة الطلب الأصلي وقضت بالطلب
الاحتياطي فإنها لا تكون قد قضت للدعي بكل طلباته ويجوز له الطعن
على حكمها .

٢ - النص في المادة ١/٦ من مواد إصدار قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - قبل تعديله بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ - على أن " يكون المؤمن عليه الحق في الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد من السنين متى كان قادرا على أدائه إذا كان من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الفعلية الموجبة لاستحقاق في المعاش ، ولا يسرى حكم هذه الفقرة بعد آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ " . بل على أن استمرار المؤمن عليه في عمله منوط بانصاحه عن رغبته في ذلك بقصد استكمال مدد الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش . ولما كان الثابت في الدعوى أن الطاعن لم يفصح عن هذه الرغبة استمالا للحق المقرر له على الطاعنة السالفة الذكر ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى برفض الدعوى ، فإن النهي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

٣ - من المقرر أن منشأ حق العامل في المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة ليس هو عقد العمل بل قانون التأمينات الاجتماعية الذي رتب هذا الحق ونظم أحكامه ، ومن ثم فإن نزول العامل عن حقه في الاستمرار في العمل لاستكمال مدد الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش وإثارة صرف تعويض الدفعة الواحدة لا يتضمن مصالحة أو إبراء في حكم الفقرة الثالثة من المادة السادسة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٠٨٣ لسنة ١٩٧٢ عمال كلى القاهرة طاب فيها الحكم بالزام الهيئة المطعون ضدها الأولى في مواجهة الشركة المطعون ضدها الثانية وأخرى بأن تؤدي له معاشا شهريا قدره خمسون جنيها اعتبارا من ١٩٦٧/٦/١٩ وقال بيانا للدوى - أنه عمل في ١٠/١٠/١٩٥٨ مديرا

لشركة الوكيل التجارية بمرتب سنوي ١٢٠٠ جنيه ، وفي ١٩٦٢/٤/٢١ عين رئيسا لمجلس إدارة شركة الاسكندرية لتجارة الأقطان والتي أدمجت فيها الشركة الأولى ، وفي سنة ١٩٦٥ عين رئيسا لمجلس إدارة الشركة المطعون ضدها الثانية بعد إدماج شركة الاسكندرية لتجارة الأقطان بها ، حتى عين في ١٩٦٧/٦/١٩ رئيسا آخر لها ، وأن كلا من شركة الوكيل التجارية والشركتين الدائمتين لم يدفع أقساط التأمين عن مرتبه في الفترة من ١٩٥٨/١٠/١ حتى ١٩٦٢/٤/١٠ مع أنه يحق له طبقا للمادة ١/٦ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الاستمرار في العمل بعد سن الستين لاستكمال مدة الاشتراك الفعلية الموجبة لاستحقاق المعاش ، وبتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٦ قضت محكمة أول درجة بنقض مكتب الخبراء لأداء المأمورية المبينة بأسباب حكمها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٥ برفض الدعوى . استأنف الطاعن الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنائه برقم ١٤٨١ لسنة ٩٠ ق وبتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٢ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبالزام الهيئة المطعون ضدها الأولى بأن تؤدي للطاعن مبلغ ٩٠٠ جنيه . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم قبول الطعن بالنسبة للشركة المطعون ضدها الثانية ورفضه بالنسبة للهيئة المطعون ضدها الأولى ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة المشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الهيئة المطعون ضدها الأولى دفعت بعدم جواز الطعن تأسيسا على أن الحكم المطعون فيه قضى للطاعن بطلباته الاحتياطية التي أبدتها أمام محكمة الاستئناف ، وهي فرق تعويض الدفعة الواحدة وانضم الهيئة أن تؤدي له قيمة باقي مستحققاته ، وإذا جابه الحكم إلى كل طلباته الاحتياطية فإنه لا تكون له مصلحة في رفع هذا الطعن .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أن المادة ١١١ من قانون المرافعات نصت على أنه " لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه ولا يجوز ممن قبل الحكم أو ممن قضى له بكل طلباته ما لم ينص القانون على غير ذلك ، ومؤدى

ذلك أنه وإذا رفعت الدعوى بطلب أصلي وطلب احتياطي فرفضت المحكمة الطلب الأصلي ورفضت بالطلب الاحتياطي فإنها لا تكون قد قضت للدعي بكل طلباته ويجوز له الطعن على حكمها ، لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الحكم المطعون فيه رفض القضاء للطاعن بطلباته الأصلية وهي إلزام هيئة التأمينات بأن تؤدي له معاشا شهريا اعتبارا من ١٩٦٧/٦/١٩ وقضى له بطلباته الاحتياطية فإنه لا يكون قد حكم له بكل طلباته ، ويكون طعنا جائزا .

وحيث إن الدفع المبدى من النيابة العامة بعدم قبول الطعن بالنسبة للشركة المطعون ضدها الثانية صحيح ، ذلك أنه لما كان الثابت أن الطاعن لم يوجه إلى الشركة طلبات ما ، وكانت أسباب الطعن غير متعلقة بها ، فإنه لا تكون له مصلحة في اختصاصها ، ويكون الطعن غير مقبول بالنسبة لها .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للهيئة المطعون ضدها الأولى .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن في السببين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك يقول أن الفقرة الأولى من المادة السادسة من مواد إصدار قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ خوات العامل حق الاستمرار في العمل بعد سن الستين لحين استكمال المسدة الموجبة لاستحقاق المعاش أو حتى ١٩٧٦/١٢/٣١ أيها أقرب وخلت من أي نص يلزم العامل بالتقدم بطلب الاستمرار في العمل ومن ثم فإن الحكم يكون قد أسأ الزاما على المؤمن عليه لم يقرره النص ، ورتب على عدم تقدمه بهذا الطلب ضياع حقه في الاستمرار في العمل لاستكمال المدة الموجبة للمعاش .

وحيث إن هذا النقص مردود ، ذلك أن النص في المادة ١/٦ من مواد إصدار قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قبل تعديله بالقانون لسنة ١٩٦٩ - على أن يكون المؤمن عليه الحق في الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادرا على أدائه إذا كان من شأن ذلك

استكمال مدد الاشتراك الفعلية الموجبة للاستحقاق في المعاش ، ولا يسرى حكم هذه الفقرة بعد آخر ديسمبر ١٩٧١ ، يدل على أن استمرار المؤمن عليه في عمله بنوط بإفصاحه عن رغبته في ذلك بقصد استكمال مدد الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش ، ولما كان الثابت في الدعوى أن الطاعن لم يفصح عن هذه الرغبة استعمالاً للحق المقرز له في المادة السالفة الذكر ، وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا المنظر وقضى برفض الدعوى فإن النمي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في الدسبب ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم رتب على قيامه بصرف تعويض الدفعة الواحدة انتهاء عقد عمله مع أن توقيعه على طلب صرف ذلك التعويض وقع باطلاً إذ خالف حكم المادة ٦ من قانون العمل والتي تخص في فقرتها الأخيرة على أن " يقم باطلاً كل مصالحه أو إبراء من الحقوق الناشئة من عقد العمل خلال سريانه أو خلال شهر من تاريخ انتهائه وأن الحكم لم يرد على هذا الدفاع الجوهرى والذي كان سيتغير به وجه الرأى فى الدعوى وهو ما يعيب الحكم بالقصور .

وحيث إن هذا النمي مردود ، ذلك أنه لما كان من المقرر أن ملشأ حق العامل فى المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة ايس هو عقد العمل بل قانون التأمينات الاجتماعية الذى رتب هذا الحق ونظم أحكامه ومن ثم فإن زول العامل من حقه فى الاستمرار فى العمل لاستكمال مدد الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش وإثاره صرف تعويض الدفعة الواحدة لا يتضمن مصالحه أو إبراء فى حكم الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، لما كان ذلك فإن دفاع الطاعن فى هذا الشأن لا يقوم على أساس قانونى صحيح ، فإذا أغفل الحكم المطعون فيه الرد عليه ، فإنه لا يكون قد شابه فى هذا الخصوص قصور يعيبه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس .

جلسة ١ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار الدكتور مصطفى كبره نائب رئيس المحكمة ، وعصوية السادة
المستشارين : محمد حبيب الله ، حسن البكري ، أحمد ضياء عبد الرازق ، السيد
والدكتور جمال الدين محمود .

(٣٦١)

الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٨ القضائية :

(٢٤١) تأمينات إجتماعية . قانون .

(١) تأخير هيئة التأمينات الاجتماعية في صرف مستحقات العامل بعد علمها في تقديم
المستندات . أثره . التزامها بأداء ١٪ من قيمة المستحقات عن كل يوم تأخير
وارجارو ذلك قيمة المستحقات . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

(٢) إلزام هيئة التأمينات بأداء ١٪ من قيمة مستحقات العامل من كل شهر
تأخير في صرفها . وجوب ألا يجاوز ذلك أصل المستحقات . ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥
تجاوز التعويض أصل المستحقات عند نفاذ هذا القانون . أثره ، عدم أحقية العامل
في تقاض التعويض عن الفترة اللاحقة لنفاذه .

١ - مفاد نص المادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون
رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن المشرع قدر - على ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية
لهذه المادة - ما تنطوي عليه مبرة صرف المعاشات والتعويضات لمستحقها
من أهمية بالغة في تحقيق الهدف الذي تغيته من نظام التأمينات الاجتماعية
بما يلزم أن تتخذ الهيئة من الوسائل ما يكفل تقديرها وصرفها خلال أربعة
أسابيع على الأكثر من تاريخ تقديم المؤمن عليه طلباً بذلك ، شفوياً بكافة
المستندات المطلوبة منه ، إذا تأخر صرف المستحقات عن الموعد المقرر استحق
المؤمن عليه أو المستحقون عنه ١٪ من قيمة المستحقات عن كل يوم يتأخر فيه
الصرف وتتحمل بها الهيئة ، فأوجب المشرع بذلك أداء المعاشات والتعويضات

المستحقينها خلال الميعاد الذي حدده بالمادة ٩٥ المشار إليها ووضع الضابط الذي يكفل تحقيق الهدف المذكور بالنص في ذات المادة على جزاء مالي يرتبه التأخير في صرف تلك المستحقات قدره بواقع ١٪ من قيمتها عن كل يوم يتأخر فيه الوفاء بها وأطلق مدة استحقاق هذه النسبة فلم يحددها بأيام معينة في نطاق فترة مريان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، والقول بأن مجموع تلك النسبة ينبغي ألا يتجاوز قيمة المعاش أو التعويض المقرر فيه تخصيص لعدم نص المادة ٩٥ بغير تخصيص . لما كان ذلك وإذا ألزم المحكم المطعون فيه هذا النظر - فيما يتعلق بنطاق نفاذ القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فإن النص عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

٢ - المادة ١٤١ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه " على الهيئة المختصة أن تتخذ من الوسائل ما يكفل تقدير المداشات أو التعويضات وصرفها خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقديم المؤمن عليه أو المستحقين عنه طلبا بذلك مشفوها بكافة المستندات المطلوبة ، فإذا أئخر صرف المبالغ المستحقة عن المراجعة المقررة لها للهيئة المختصة بناء على طلب صاحب الشأن بدفعها مضاف إليها ١٪ من قيمتها عن كل شهر يتأخر فيه الصرف عن الميعاد المحدد بما لا يتجاوز قيمة أصل المستحقات وذلك من تاريخ استيفاء المؤمن عليه أو المستفيدين المستندات المطلوبة منهم " ، ومؤدى تلك الفقرة أنه لا يجوز للأؤمن عليهم أو المستحقين منهم - إعمالا للأثر المباشر للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٥ الذي يسرى منذ أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ اقتضاء نسبة الـ ١٪ المشار إليها متى بلغ مجموعها المستحق لهم ما يعادل أصل مستحقاتهم . لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن المعونة المحكوم بها للأطعون ضده الأول بصفتها مقدارها ٢٧ جنيه وأن الجزاء الحالي المستحق له بواقع ١٪ يزما من هذا المبلغ منذ ٣٠/٦/١٩٧٤ حتى ٣١/٨/١٩٧٥ يتجاوز قيمة هذه المعونة لأنه يبلغ ١٥٨ جنيه و ٣٦٠ مليا فإنه يضحى فاقد الحق في اقتضاها

اعتباراً من تاريخ نفاذ القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه في أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ ، فإذا قضى له الحكم المطعون فيه بهذا الجزاء المالى عن المدة من ١٩٧٤/٦/٣٠ حتى السداد ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومممع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون ضده بصفته ولياً طبيعياً على ولده القاصر أقام الدعوى رقم ٢١٩ سنة ١٩٧٥ عمال كلى طنطا بطلب إلزام الهيئة الطاعنة أن تؤدى له مبالغ ٣٧ جنبها قيمة المعونة طوال فترة علاج هذا الولد وغرامة تأخرية من ذلك المبلغ . وكان بياناً لدهواه أن ولده القاصر ... الذى يعمل لدى ... سقط تحت عجلات القطار وهو في طريقة الطبيعى لعمله فبترت ساقه اليسرى مما يشكل عجزاً جزئياً مستديماً ولذلك فقد رفع الدعوى بطلباته سالفة البيان بتاريخ ١٧ من يناير سنة ١٩٧٧ حكمت المحكمة بإلزام الهيئة الطاعنة أن تدفع للمطعون ضده بصفته مبالغ ٣٧ جنبها قيمة المعونة بفائدة ١٪ من ١٩٧٤/٦/٣٠ مع النفاذ العجل بغير كفالة . استأنفت الهيئة الطاعنة هذا الحكم باستئنافها المقيد برقم ٣٢ سنة ٢٧ ق مدنى أمام محكمة استئناف طنطا ، فقضت في ٢٣ من مارس سنة ١٩٧٧ بتأييد الحكم الممنأف فيما قضى به من إلزام الهيئة أن تؤدى للمطعون ضده بصفته مبالغ ٣٧ جنبها قيمة المعونة بفائدة ١٪ من ١٩٧٤/٦/٣٠ حتى السداد . طعننت الهيئة في هذا الحكم في خصوص الـ ١٪ المحكوم بها . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه للوجه الثانى من سبب الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة ، فحسدت لنظره جلسة ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٩ ، وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد من وجهين . تنعى الهيئة الطاعنة بالوجه الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله . وتقول في بيان ذلك أن الحكم ألزم الهيئة بفائدة مقدارها ١٪ من مبلغ المعونة المقرضى به من ١٩٧٤/٦/٣٠ حتى السداد عن كل يوم يتأخر فيه الصرف فتكون جملة الفوائد حتى تاريخ النطق بالحكم قد تجاوزت ضعف هذه المعونة في حين أن المبلغ الإضافي عن التأخير في الصرف المقرر بالمادة ٩٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ يعد فائدة لرأس المال يخضع لأحكام المادة ٢٣٢ من القانون المدني التي توجب ألا يزيد مجموعها عن قيمة رأس المال .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن النص في المادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادرة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أنه " على الهيئة أن تتخذ من الوسائل ما يكفل تقدير المعاشات والتعويضات وصرفها خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقديم المؤمن عليه طلباً بذلك مشفوعاً بكافة المستندات المطلوبة منه . فإذا تأخر صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد المقررة لها ألزمت الهيئة بناء على طلب صاحب الشأن بدفعها مضاعفاً لها ١٪ من قيمتها عن كل يوم يتأخر فيه صرف تلك المبالغ وذلك من تاريخ استيفاء المؤمن عليه أو المستحقين عنه المستندات المطلوبة منه " مفاده أن المشرع قدر - على أنصحت عنه المذكرة الإيضاحية لهذه المادة - ما تنطوي عليه سرعة صرف المعاشات والتعويضات لمستحقها من أهمية بالغة في تحقيق الهدف الذي تغياه من نظام التأمينات الاجتماعية مما يستلزم أن تتخذ الهيئة من الوسائل ما يكفل تقديرها وصرفها خلال أربعة أسابيع على الأكثر من تاريخ تقديم المؤمن عليه طلباً بذلك مشفوعاً بكافة المستندات المطلوبة منه فإذا تأخر صرف المستحقات عن الموعد المقرر استحق المؤمن عليه أو المستحقون عنه ١٪ من قيمة المستحقات عن كل يوم يتأخر فيه الصرف وتحمل بها الهيئة ، فأوجب المشرع بذلك أداء المعاشات والتعويضات لمستحقها خلال المعيار الذي حدده بالمادة ٩٥ المشار إليها ووضع الضابط الذي يكفل تحقيق الهدف المذكور بالنص في ذات المادة على جزاء مالي يرتبه التأخير في صرف تلك المستحقات قدره بواقع ١٪ من قيمتها عن كل يوم يتأخر فيه الوفاء بها وأطلق مدة استحقاق هذه النسبة فلم يحددها

بإياد معينة في نطاق فترة مريان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، والقول بأن مجموع تلك النسبة ينبغي ألا يجاوز قيمة الماش أو التمريض المقرر فيه تخصيص لعموم نص المادة ٩٥ بغير تخصيص . لما كان ذلك وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فيما يتعلق بنطاق نفاذ القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — فإن النعي عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن الهيئة الطعنة تسمى بالوجه الثاني من سبب الطعن على الحكم المصطنع فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله . وتقول بيانا لذلك أن الحكم لم يعمل بالآثر الفوري لمادة ١٤١ من قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ التي تحظر زيادة الفوائد من رأس المال وذلك بالنسبة للفوائد التي استحققت منذ تاريخ العمل بهذا القانون في أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ .

وحيث إن هذا النعي صديد ، ذلك أن المشرع استحدث في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قاعدة أوردها في المادة ١٤١ التي تنص على أنه "على الهيئة المختصة أن تتخذ من الوسائل ما يكفل تنفيذ المماشات أو التمريضات وصرفها خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقديم المؤمن عليه أو المستحقين عنه طلبا بذلك مشفوعا بكافة المستندات المطلوبة ، فإذا تأخر صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد المقررة لها ألزمت الهيئة المختصة بناء على طلب صاحب الشأن بدفعها مضافا إليها ١ ٪ من قيمتها عن كل شهر يتأخر فيه الصرف عن الميعاد المحدد بما لا يجاوز قيمة أصل المستحقات وذلك من تاريخ استيفاء المؤمن عليه أو المستفيدين المستندات المطلوبة منهم ، ومؤدى تلك القاعدة أنه لا يجوز للمؤمن عليهم أو المستحقين منهم — إعمالا للآثر المباشر للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذي يسرى منذ أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ — اقتضاء نسبة الـ ١ ٪ المشار إليها متى بلغ مجموعها المستحق لهم ما يعادل أصل مستحقاتهم . لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن المعونة المحكوم بها للأطعون صدد الأول بصفته مقدارها ٢٧ جنيه وأن الجزء المالي المستحق له بواقع ١ ٪ يوميا من هذا المبلغ منذ ١٩٧٤/٦/٣٠ حتى ١٩٧٥/٨/٣١ يجاوز قيمة هذه المعونة لأنه مبلغ ١٥٨ ج و ٢٦٠ م ، فإنه ينبغي نقض الحق في اقتضاها

اعتباراً من تاريخ نفاذ القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه في أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ وإذ قضى له الحكم المطعون فيه بهذا الجزاء المالي عن المدة من ١٩٧٤/٦/٣٠ حتى السداد ، فإنه يكون قد خالف القانون وخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه و لما تقدم يمين القضاء بتعديل الحكم المستأنف فيما يتعلق بالجزاء المالي المكون به وإلزام الهيئة الطاعنة أن تؤدي للطعون ضده بصفته ١ .٪ يومياً من قيمة المعونة موضوعة ومقدارها ٣٧ ج من المسدة من ١٩٧٤/٦/٣٠ حتى ١٩٧٥/٨/٣١ ورفض ما عدا ذلك من الطلبات في هذا الشأن .

جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار الدكتور معافى كيرة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد حسب الله ، حسن البكري ، أحمد ضياء ، عبد الرزاق عبيد ،
والدكتور جمال الدين محمود .

(٣٦٢)

الطعن رقم ١١٧٩ لسنة ٤٨ القضائية :

(٣٠٢٠١) تأييدات اجتماعية . محكمة الموضوع .

(١) طلب صرف المعاش أو التعويض . عدم وجوب تقديم هيئة التأييدات مع
الاستمارة " ٩ " المشار إليها بقرار وزير العمل . جواز تقديم الطلب مستويا ذات
بمانات الاستمارة .

(٢) تقدير كفاية المستندات المطلوبة لهيئة للتأييدات لتقدير المعاش أو التعويض من سلطة
قاض الموضوع .

(٣) تأييد هيئة التأييدات الاجتماعية في صرف مستحقات العامل بعد طلبها وتقديم المستندات
أثره . إلزامها بأداء ١٪ من قيمة المستحقات من كل يوم تأخير ولو جاوز ذلك أصل
المستحقات ، في ٦٢ سنة ١٩٦٤ .

١ - نص المشرع هل أن تكون الاستمارة رقم ٩ من بين المستندات
المطلوب تقديمها مع طلب صرف المعاش أو التعويض تيسيرا للإجراءات
لم يتفيا من هذه الاستمارة أن تكون إجراء شكليا بحتا ، فتمت ثبت إخطار
الهيئة العامة لتأييدات الاجتماعية بالبيانات التي تتضمنها الاستمارة والكفاية
بتقدير المعاش أو التعويض بما يتحقق به علم الهيئة فانه ينتج أثره .

٢ - تقدير كفاية المستندات المطلوبة لتقدير المعاش أو التعويض من
مسائل الواقع التي يستقل بتحصيلها قاض الموضوع بغير رقابة عليه من محكمة
النقض متى قامت على أسباب مدعفة .

٣ - مفاد نص المادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية للصادرة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن المشرع على ما أفصحته هذه المذكرة الايضاحية لهذه المادة - قدر ما تنطوى عليه سرعة صرف المعاشات والتعويضات لمستحقيها من أهمية بالغة في تحقيق الهدف الذي تفياه من أحكام التأمينات الاجتماعية لا يستلزم أن تتخذ الهيئة من الوسائل ما يكفل تقديرها وصرفها خلال أربعة أسابيع على الأكثر من تاريخ تقديم المؤمن عليه طلبا بذلك مشفوعا بكافة المستندات المطلوبة منه ، فإذا تأخر صرف المستحقات عن الموعد المقرر استحق المؤمن عليه أو المستحقون منه ١٪ من قيمة المستحقات من كل يوم يتأخر فيه الصرف وتحمل به الهيئة ، فأوجب المشرع بذلك أداء المعاشات والتعويضات لمستحقيها خلال الميعاد القصير الذي حدده بالمادة ٩٥ المشار إليها ووضع الضابط الذي يكفل تحقيق الهدف المذكور بالنص في ذات المادة على جزاء مالي يرتبه الأخير في صرف تلك المستحقات قدره بواقع ١٪ من قيمتها عن كل يوم يتأخر فيه الوفاء بها وأطلق مدة استحقاق هذه النسبة فلم يحددها بأيام معينة - في نطاق فترة مريان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، والقول بأن مجموع تلك النسبة ينبغي ألا يتجاوز قيمة المعاش أو التعويض المقرر فيه تخصيص لعدم نص المادة ٩٥ المتوه عنها بغير تخصيص . لما كان ذلك ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر . فيما يتعلق بنطاق تطبيق القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فإن النعي عليه - بخالفه المادة ٢٢٢ من القانون المدني التي توجب عدم زيادة مجموع الفوائد من قيمة رأس المال - يكون على غير أساس .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٢٨٠ سنة ١٩٧٥ عمال كلى الاسكندرية التى انتهى فيه إلى طلب إلزام الهيئة الطاعنة أن تدفع له ١ ٪ يومياً من فرق تعويض الدفعة الواحدة المستحقة له ومقداره ٣٩ ج و ٥٤٧ م وذلك عن المدة من ١٩٧٣/٤/٢٥ حتى تمام السداد وقال بيانا للدعوى أنه عمل لدى شركة منذ ١٩٦٢/١٢/١ حتى ١٩٦٣/٥/٣٠ ثم لدى شركة من ١٩٦٣/٧/١٣ حتى ١٩٧٣/١١/٢١ وفى هذا التاريخ الأخير خرج من نطاق قانون التأمينات الاجتماعية فاستحق تعويض الدفعة الواحدة الذى لم تقم الهيئة بصرفه كاملاً إذ لم تضمنه التعويض المستحق عن مدة عمله لدى الشركة الأولى بقيمته ٣٩ ج و ٥٤٧ م وأصرت على عدم صرفه إليه رغم أنه قدم إليها فى ١٩٧٤/٢/٢٤ طلب إعادة تسوية هذا التعويض وصرف الفرق ثم صرفته له بعد أن رفع دعواه ولذلك فإنه يقصرها على الطلبات سالفة البيان . وبتاريخ ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم باستئنافه المقيد برقم ٥٩٣ سنة ٣٢ ق مدنى أمام محكمة استئناف الاسكندرية ، فقضت فى ١٩ من أبريل سنة ١٩٧٨ بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الهيئة الطاعنة أن تؤدى للمطعون ضده غرامة تأخير بواقع ١ ٪ يومياً من المبالغ المستحقة ومقداره ٣٩ ج و ٥٤٧ م ابتداء من ١٩٧٤/٣/٢٤ حتى ١٩٧٥/٨/٣١ ورفض ما عدا ذلك من الطلبات طعنات الهيئة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت لنظره جلسة ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٩ ، وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد من وجهين . تمنى الهيئة الطاعنة بالوجه الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله والفساد فى الاستدلال . وتقول بيانا لذلك أن الحكم قضى للمطعون ضده بقيمة ال ١ ٪ من تعويض الدفعة الواحدة المستحقة له عن فترة عمله لدى شركة رغم أنه قدم إلى الهيئة فى ١٩٧٤/٢/٢٤ طلب صرف هذا التعويض بغير أن يرفق به الاستمارة رقم ٩ تأمينات عن هذه

الفترة وهي المستند المشار إليه في المادة ١٥ من القرار الوزاري رقم ٩٨٣ لسنة ١٩٦٤ ، في حين أن النسبة سالفة الذكر لا تسري إلا بعد مضي أربعة أسابيع على تقديم هذا الطلب مرفقا به تلك الاستمارة وذلك طبقا للمادة ٩٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن النص في المادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أنه (على الهيئة أن تتخذ من الوسائل ما يكفل تقدير المعاشات أو التعويضات وصرفها خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقديم المؤمن عليه طلبا بذلك مشفوعا بكافة المستندات المطلوبة منه . فإذا تأخر صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد المقررة لها للترتت الهيئة بناء على طلب صاحب الشأن بدفعها مضافا إليها ١ ٪ من قيمتها عن كل يوم يتأخر فيه صرف تلك المبالغ وذلك من تاريخ استيفاء المؤمن عليه أو المستحقين هذه المستندات المطلوبة منه .. - ويحدد وزير العمل بقرار منه بناء على اقتراح مجلس الإدارة المستندات المطلوبة من كل من المؤمن عليه وصاحب العمل في كل حالة والنص في المادة ١٥ من قرار وزير العمل رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن الأحكام التي تتبع في صرف المعاشات والتعويضات ومبالغ التأمين الإضافية على أن تحدد المستندات المطلوبة في حالة استحقاق التعويض وفقا لما يأتي - ٣ - الاستمارة رقم ٩ المرفق نموذجها مستوفاة والنص في هذه الاستمارة على أنها تقدم من المؤمن عليه متضمنة لإسمه وعنوانه وإسم صاحب العمل ورقم التأمين ونوع المستحقات المطلوبة سبب وتأريخ ترك الخدمة مفاده أن المشرع إذ نص على أن تكون الاستمارة رقم ٩ من بين المستندات المطلوب تقديمها مع طلب صرف المعاش أو التعويض تيسيرا للإجراءات لم يتفيا من هذه الاستمارة أن تكون إجراء شكليا بحتا ، فبقي ثبت إخطار الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالبيانات التي تتضمنها الاستمارة والكفيلة بتقدير المعاش أو التعويض بما يتحقق به علم الهيئة فإنه ينتج أثره ، ولما كانت الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده أرحل إلى الهيئة الطاعنة خطابه المؤرخ ٢٤ من فبراير سنة ١٩٧٤ الذي أوضح فيه رقم التأمين الخاص به وبشركة وأخطرها أنها لم تصرف له تعويض الدفعة

الواحدة من مدة خدمته بهذه الشركة ، فإن هذا الخطاب يرتب أثره القانوني لما كان ذلك وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وكان تقدير كفاية المستندات المطلوبة لتقدير المعاش أو التعويض من مسائل الواقع التي يستقل بتحصيها قاضي الموضوع بغير رقابة عليه من محكمة النقض متى أقامه على أسباب سائفة ، فإن النعي على الحكم بهذا الوجه يكون في غير محله .

وحيث إن الهيئة الطاعنة تنعى بالوجه الثاني من سبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله . وتقول في بيان ذلك أن الحكم ألزم الهيئة أن تؤدي للطعون ضده ١ ٪ يوميا من تعويض الدفعة الواحدة المستحق له ومقداره ٣٩ ج و ٥٤٧ م من المدة من ١٩٧٤/٣/٢٤ حتى ١٩٧٥/٨/٣١ فيكون مجموع النسبة المحكوم فيها قد جاوز خمسة أمثال أصل مبلغ التعويض ، في حين أن هذه النسبة المقررة بالمادة ٩٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تعد فائدة لرأس المال تخضع لأحكام المادة ٢٣٢ من القانون المدني التي توجب ألا يزيد مجموعها من قيمة رأس المال .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أنه (على الهيئة أن تتخذ من الوسائل ما يكفل تقدير المعاشات والتعويضات وصرفها خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقديم المؤمن عليه طلبا بذلك مشفوعا بكافة المستندات المطلوبة منه . فإذا تأخر صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد المقررة لها التزمت الهيئة بناء على طلب صاحب الشأن بدفعها مضافا إليها ١ ٪ من قيمتها من كل يوم يتأخر فيه صرف تلك المبالغ وذلك من تاريخ استيفاء المؤمن عليه أو المستحقين منه المستندات المطلوبة منه مفاده أن المشرع — على ما أفصحته منه المذكرة الإيضاحية لهذه المادة قدر ما تطوى عليه سرعة صرف المعاشات والتعويضات المستحقة من أهمية بالغة في تحقيق الهدف الذي تغياه من نظام التأمينات الاجتماعية مما يستلزم أن تتخذ الهيئة من الوسائل ما يكفل تقديرها وصرفها خلال أربعة أسابيع على الأكثر من تاريخ تقديم المؤمن عليه طلبا بذلك مشفوعا بكافة المستندات المطلوبة منه فإذا تأخر صرف المستحقات عن المواعيد المقرر استحق المؤمن

عليه أو المستحقون عنه ١٪ من قيمة المستحقات عن كل يوم يتأخر فيه الصرف وتتحمل بها الهيئة، فأوجب المشرع بذلك أداء المعاشات والتعويضات لمستحقيها خلال الميعاد القصير الذي حددته المادة ٩٥ المشار إليها ووضع الضابط الذي يكفل تحقيق الهدف المذكور بالنص في ذات المادة على جزاء مالي يرتبه التأخير في صرف تلك المستحقات قدره بواقع ١٪ من قيمتها عن كل يوم يتأخر فيه الوفاء بها وأطلق مدة استحقاق هذه النسبة فلم يحددها بأيام معينة — في نطاق فترة سريان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤، وأقول بأن مجموع تلك النسبة ينبغي ألا يجاوز قيمة المعاش أو التعويض المقرر فيه تخصيص لعموم نص المادة ٩٥ المنوه عنها بغير مخصص. لما كان ذلك، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فيما يتعلق بنطاق القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — فإن النعي عليه به — هذا الوجه يكون من غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم ، يترتب رفض الطعن .

جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار عدلي مصطفى بغدادى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين ، دكتور إبراهيم على صالح ، عبد العزيز عبد الحامى ، حسن عثمان عمار وراج
لطفى جمعة .

(٣٦٣)

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٩٠ القضائية :

(٢٠١) إيجار . " إيجار الأماكن " .

(١) تعبير المستأجر عن إرادته فى التخل من العين المؤجرة . جواز أن يكون
صرحاً أو ضمناً . لا تترتب على المستأجر إن هو لم ينتفع بالعين فعلاً ما دام قائماً
بأداء الأجرة .

(٢) قيام المستأجر بالأصل بتأجير العين المؤجرة له من الباطن بموافقة المؤجر .
لا يعد تخلياً عن إقامته فيها ، والمستأجر الحق فى تركها لمن يقيم معه من أولاده .

١ - تعبير المستأجر عن إرادته فى التخل عن إجارة العين المؤجرة . كما قد يكون
صرحاً أو ضمناً بأن يتخذ موقفاً لا تدع ظروف الحال شكاً فى دلالة على
انصراف قصده إلى إحداث هذا الأثر القانونى من واجب المؤجر تمكين
المستأجر من الانتفاع بالشئ المؤجر إلا أنه لا تترتب على المستأجر إن هو
لم ينتفع به فعلاً ما دام قائماً بأداء أجرته .

٢ - التأجير من الباطن فقد يؤجر المستأجر بموجبه منفعة الشئ المؤجر
المخولة له بوصفه مستأجراً إلى آخر مقابل أجرة يحصل عليها منه فإن الإيجار
من الباطن يعتبر صورة من صور انتفاع المستأجر بالأصل بالشئ المؤجر .
ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإخلاء الشقة مشار النزاع ورفض
دعوى الطاعنة الثالثة - بتحرير عقد إيجار لها من ذات العين - على
أساس تأجير الشقة من الباطن وإقامة المستأجر وأولاده فى شقة أخرى يعتبر

تخليا عن الإقامة فيها ويمتنع معه عليه تركها إلى أحد أولاده بعد انتهاء ذلك التأجير وهو نظر في القانون خاطيء إذ ليس في التأجير من الباطن أو عدم العودة إلى الإقامة الفعلية في العين المؤجرة إثر انتهائه ما يصح اعتباره تخليا عنها منها لعقد إيجارها ويكون من حق المستأنف تركها لمن يقيم معه من أولاده ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٣٣٩ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى الجيزة ضد الطاعنين الأول والثاني للحكم بإخلائهما من العين المبينة بصحيفة الدعوى وقال بيانا لذلك أن أولها المستأجر منه تلك العين لسكناء بعقد مؤرخ ١٩٦٢/٧/٢٣ ولكنه تنازل عنها إلى للطاعن الثاني بالمخالفة لعقد الإيجار فأقام عليهما دعواه . وإقامت الطاعنة الثالثة — ابنه الطاعن الأول وزوجة الثانية — الدعوى رقم ٣١٨ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى الجيزة ضد المطعون عليه بطلب الحكم بالزامه بأن يحرر لها عقد إيجار عن تلك العين قولا منها بأنها كانت تقيم فيها مع أبيها منذ استجاره لها ومن ثم تعتبر مستأجرة أصلية لها . أمرت المحكمة الابتدائية بضم هذه الدعوى إلى الدعوى الأولى للارتباط وليصدر فيها حكم واحد ثم قضت برفض الدعوى الأولى وبالزام المطعون عليه بأن يحرر للطاعنة الثالثة عقد إيجار عن عين النزاع . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٠٩٣ سنة ٩٥ قضائية القاهرة . وبتاريخ ١٩٧٩/١/٢٨ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبإخلاء الطاعنين من العين ورفض دعوى الطاعنة الثالثة .

طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبليت فيها الرأي بنقض الحكم .

وحيث إن مما ينمى الطاعنون على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم اعتبر أن مجرد قيام الطاعن الأول بتأجير العين موضوع النزاع مفروشة تركا لها ورتب على ذلك اعتباره هو وابنته الطاعنة الثالثة غير مقيمين بها عنه تركه لها لتقيم فيها مع زوجها الطاعن الثانى مما يمتنع من تطبيق حكم المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، في حين أن اجارة العين مفروشة باذن المؤجر ومبارحة المستأجر لها خلال ذلك لا أثر له على امتداد الاجارة الأصلية ، بل أن تلك الاجارة المأذون بها والملزمة للتأجير إنما هي تأكيد لاستمرار حيازة المستأجر الأصلى والمقيمين معه من أفراد أسرته للعين المؤجرة ، وإذا كان الطاعن الأول لم ينقطع عن الإقامة وابنته الطاعنة الثالثة في عين النزاع ولم يتركها إلا بمناسبة زواج هذه الابنة فإنها تستفيد من حكم المادة ٢١ آنفة الذكر ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه ذلك ، فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه وأن كان تعبير المستأجر عن إرادته في التخلل عن اجارة العين المؤجرة كما قد يكون صريحا ، يصح أن يكون ضمنيا بأن يتخذ موقفا لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالة على انصراف قصده إلى إحداث هذا الأثر القانونى ، كما أنه وأن كان من واجب المؤجر تمكين المستأجر من الاستفاد بالشئ المؤجر ، إلا أنه لا تريب على المستأجر إن هو لم ينتفع به فعلا ما دام قائما بأداء أجرته . وكان التأجير من الباطن عقدا يؤجر المستأجر بموجبه منفعة الشئ المؤجر المنحولة له بوصفه مستأجرا إلى آخر مقابل أجره يحصل عليها منه ، فإن الإيجار من الباطن يعتبر صورة من صور انتفاع المستأجر الأصلي بالشئ المؤجر ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإخلاء الشقة مشار النزاع ورفض دعوى الطاعنة الثالثة على أن الطاعن الأول اتفق مع المطعون عليه على تأجيرها مفروشة فترة من الزمن انتهت سنة ١٩٧٤ وأقام الطاعن الأول وأولاده في شقة أخرى حتى استقدم الطاعن الأول منقولات ابنته الطاعنة الثالثة

زوجة الطامن الثاني ، إلى شقة النزاع وأن الطامن الأول لم يكن هو وابنته الطامنة الثالثة في هذه الشقة وقت أن تركها لابنته وتخل من تأجيرها مفروشة ومن ثم فلا ينطبق عليها حكم المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون بذلك قد اعتبر تأجير الشقة من الباطن وإقامة المستأجر وأولاده في شقة أخرى تخليا عن الإقامة فيها يمتنع معه عليه ، تركها إلى أحد أولاده بعد انتهاء ذلك التأجير ، وهو نظر في القانون خاطيء ، إذ ليس في التأجير من الباطن أو عدم مودة المستأجر للإقامة الفعلية في العين المؤجرة أثر انتهاء ما يصح اعتباره تخليا عنها منها لعقد إيجارها ، ويكون من حق المستأجر تركها لمن يقيم معه من أولاده ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

ولما كان موضوع الدعوى صالحا للفصل فيه وكان البين مما سلف عدم استناد دعوى المطعون عليه إلى أساس من القانون ، فإن ذلك يستوجب الحكم برفضها كما أنه لما كانت دعوى الطامنة الثالثة قائمة على أساس صحيح فإنه يتعين الحكم لها بطلباتها فيها وإذا انتهى الحكم المستأنف إلى القضاء بذلك للأسباب السائغة التي قام عليها وإلى تأخذ بها هذه المحكمة فإنه لذلك يتعين رفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف .

جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

بإضافة السيد المستشار محمد فاضل المرجوفى نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
أحمد شية الحمد ، أحمد شوقى المليجى ، أحمد صبرى أحمد وفهمى عوض مسعد .

(٣٦٤)

الطعن رقم ٨٤٩ لسنة ٤٤ القضائية :

استئناف . " نصاب الاستئناف " . دعوى . " قيمة الدعوى " .

دعوى للعامل أمام المحكمة الابتدائية بطالب الحكم بمبلغ جنمه واحد شهرين علاوة اجتماعية وما يترتب على ذلك من آثار . طالب غير قابل لتقدير قيمته . جواز استئناف الحكم الصادر منها . لا يغير من ذلك تعديل طلباته إلى الحكم له بمبلغ ٥٩ جنيه الذى أظهره الخبير . حلة ذلك .

طلب الطاعن الحكم له بمبلغ ٥٠٠ م شهريا باعتباره علاوة اجتماعية مستحقة له من مولوده الأول فى ١٩٦٦/٣/٢٦ وبمبلغ مماثل ، علاوة اجتماعية عن مولوده الثانى فى ١٩٦٩/١٢/١ وما يترتب على ذلك من آثار ، هو طالب لا يقبل التقدير بحسب القواعد المنصوص عليها فى المواد من ٣٦ إلى ٤٠ من قانون المرافعات ، فتعتبر زائدة على ما تبين ونحسب جنيتها كنص المادة ٤١ منه وبالتالي فإن الحكم الصادر بشأنه لا يعتبر داخلا فى النصاب الانتهاى للمحكمة الابتدائية ويجوز استئنافه أخذا بنص المادة ٤٧ من ذات القانون . وإذ كان من الثابت أن المطعون ضدها قد نازعت فى تقبل استحقاق الطاعن لمبلغ ٥٩ ج و ٥٤٩ م الذى أظهره الخبير المنتدب أمام محكمة أول درجة وطلبت رفض الدعوى تأسيسا على أن أحكام القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٩ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للؤسسات العامة وألفت ما كانت تنص عليه لانتحتها الداخلية من منح علاوات اجتماعية فى أحوال عيبتها ، وكان مفاد نص المادة ٤ من قانون المرافعات أنه إذا كان المطلوب جزءا من الحق وكان الحق كله متنازعا فيه ولم يكن الجزء باقيا منه فيكون التقدير باعتبار قيمة الحق بأكمله فإن طلبات الطاعن

الأخيرة أمام محكمة أول درجة هي أيضا غير مقدرة القيمة وفقا لنص
المادة ٤١ المشار إليها وبالتالي فإن الحكم الصادر في الدعوى يكون — وعلى
ما سبق بيانه — جائزا استئنافه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة ، وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٦١٢ سنة ١٩٧١ عمال كلى
جنوب القاهرة على المطعون ضدها الجمعية التعاونية للبتروول وطلب الحكم
بأحقية علاوة اجتماعية عن مولوده الأول وقدرها ٥٠٠ م شهريا اعتباريا
من ١٩٦٦/٣/٢٦ وأخرى مماثلة عن مولوده الثاني اعتبارا من ١٩٦٩/١٢/٢
مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقال بيانا لما أنه من العاملين بالجمعية المطعون
ضدها ومن فئة المتزوجين وأنجب ولدين الأول في ١٧٦٦/٣/٢٦ والثاني
في ١٩٦٩/١٢/٢ وأنه طبقا لنص المادة ٧٥ من اللائحة الداخلية للجمعية فإنه يستحق
علاوة اجتماعية بواقع ٥٠٠ م شهريا عن كل ولد ، وإذ رفضت المطعون ضدها
منحه ما يستحقه من علاوة فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان . وبتاريخ
١٩٧٢/٣/٢١ قضت المحكمة بنسب مكتب الخبراء الحكوميين لأداء المأمورية
الموضحة بمنطوق الحكم المشار إليه . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت
بتاريخ ١٩٧٣/٤/١٠ بإلزام المطعون ضدها بأن تدفع للطاعن مبلغ ٦٢ ج و ٤٠٠ م
وبأن تضيق إلى أجره جنيا شهريا اعتبارا من ١٩٧٣/٤/١ استأنفت الجمعية
المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٠٦٥ سنة ٩٠ ق القاهرة ودفع
الطاعن بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب . وفي ١٩٧٤/٥/٢٧ قضت المحكمة
برفض الدفع المبدى وبإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في
هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض

الطعن ، ومرض الطعن على غرفة المشورة فحدثت لنظره جلسة ۱۴/۱۰/۱۹۷۰ وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطاعن ينهى بسبب طعنه على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون . وفي بيان ذلك يقول أن الحكم رفض الدفع بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب قولا منه بأن الطالب موضوع الدعوى غير قابل للتقدير وأن قيمته تعتبر زائدة على مائتين وخمسين جنيها ، وأنه لما كان الطاعن قد طلب الحكم بأحقية لعلاوة اجتماعية قدرها ۵۰۰ م لمولوده الأول اعتبارا من ۲۶/۳/۱۹۶۶ ولعلاوة مماثلة لمولوده الثاني اعتبارا من ۲/۱۲/۱۹۶۹ مع ما يترتب على ذلك من آثار ثم عدل طلباته في مذكرته الختامية إلى طلب الحكم له بالمبلغ الذي أظهره الخبير وقدره ۵۹ ج و ۵۴۹ م وبإضافة مبلغ جنيه واحد إلى أجره الشهري اعتبارا من ۱/۱/۱۹۷۳ فإن قيمة الدعوى تكون داخله في النصاب الانتهائي لمحكمة أول درجة وإذا جاز الحكم المطعون فيه نظر الاستئناف المرفوع عنها وقضى في موضوعها برفضها رغم امتناع ذلك عليه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه لما كان طلب الطاعن الحكم له بمبلغ ۵۰۰ م شهريا باعتباره علاوة اجتماعية مستحقة له عن مولوده الأول في ۲۶/۳/۱۹۶۶ وبمبلغ مماثل ، علاوة اجتماعية عن مولوده الثاني في ۲/۱۲/۱۹۶۹ وبما يترتب على ذلك من آثار ، هو طالب لا يقبل التقدير بحسب القواعد المنصوص عليها في المواد من ۳۶ إلى ۴۰ من قانون المرافعات ، فتعتبر قيمته زائدة على مائتين وخمسين جنيها كنص المادة ۴۱ منه وبالتالي فإن الحكم الصادر بشأنه لا يعتبر داخلا في النصاب الانتهائي لمحكمة الابتدائية ويجوز استئنافه أخذا بنص المادة ۴۷ من ذات القانون . وإذا كان من الثابت أن المطعون ضدها قد نازعت في أصل استحقاق الطاعن لمبلغ ۵۹ ج و ۵۴۹ م الذي أظهره الخبير المنتدب أمام محكمة أول درجة ، وطالبت رفض الدعوى تأسيسا على أن أحكام القرار الجمهوري رقم ۳۵۴۶ سنة ۱۹۶۲ بشأن لائحة العاملين بالشركات التابعة للوحدات العامة قد ألغت ما كانت تنص عليه لائحتها الداخلية من منح علاوات اجتماعية في أحوال معينة ، وكان مفاد نص المادة ۴۰ من قانون

المراعات أنه إذا كان المطلوب جزءا من الحق وكان الحق كله متنازعا فيه ولم يكن الجزء المطلوب باقيا منه فيكون التقدير باعتبار قيمة الحق بأكمله فإن طلبات الطامنين الأخيرة أمام محكمة أول درجة هي أيضا غير مقدرة القيمة وفقا لنص المادة ١٤ المشار إليها وبالتالي فإن الحكم الصادر في الدعوى يكون — وعلى ما سبق بيانه — جائزا استثنافه لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى برفض ذلك الدفع فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النفي عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار مصطفى الفقى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المتشاورين : دكتور محمد عبد المجيد ، هاشم المرافى ، محمد فتح الله
ودكتور أحمد حسنى .

(٣٦٥)

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٧٧ القضائية :

(١) حكم . " بيانات الحكم " . بطلان .

البيانات الواجب تضمينها بالحكم . إغفال إثبات تاريخ إصدار الحكم . لا بطلان . م ١٧٨
مرافعات .

(٢) نقل بحرى . جمارك .

وصف البضاعة بأنها مما تشحن صبا أو فى طرود . أمر راجع إلى طريقة الشحن لا إلى نوع
البضاعة . مثال بشأن الرسوم الجمركية المستحقة على رحالة أخشاب .

١ - لأنه وإن كانت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات قد أوجبت تضمين
الحكم ببيانات معينة من بينها تاريخ إصداره ، إلا أن هذه المادة - كما يبين
من فقرتها الثالثة . لم ترتب البطلان إلا على القصور فى أسباب الحكم الواقعية
والنقص أو الخطأ الجسيم فى أسماء الخصوم وصفاتهم وكذا عدم بيان أسماء
القضاة الذين أصدروا الحكم ، ومؤدى ذلك أن إغفال إثبات تاريخ الحكم
لا يترتب عليه بطلانه .

٢ - من المقرر أن وصف البضاعة بأنها مما تشحن منفردة " صبا " أو فى
طرود إنما يرجع إلى طريقة شحنها لا إلى نوعها ، فكما يجوز شحن السوائل صبا
يجوز شحنها فى طرود وكذلك المواد الصلبة كما تشحن فى طرود يجوز شحنها صبا ،

وهو ما أفصح عنه المشرع في المادة ٣٧ من قانون الجمارك المشار إليه من أن البضائع الصب هي البضائع المنفرطة أى التى تشحن سائبة en vrac فى السفينة دون أن يحتوى أى محتوى مثل الصناديق أو البالات أو الأحولة سواء كانت مواد سائبة أو مواد صلبة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من أوراق الدعوى أن حالة الأخشاب قد تم شحنها على السفينة ألواحاً منفردة وغير مخرومة و انتهى إلى إعمال حكم المادة ٣٧ من قانون الجمارك وقرار مدير هام الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ فى شأن إفادة تلك الرسالة بنسبة السماح المقررة للمعجز وقدرها ٥ ٪ فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن مصلحة الجمارك (الطاعنة) أقامت الدعوى رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٤ م تجارى كلى اسكندرية على المطعون ضدها بصفتها طالبة إلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٩٠٦ جنيه و ٩٥٠ مليم وفوائده وقالت فى بيان دعواها أنه بتاريخ ١٨/١١/١٩٧٢ م وصلت إلى ميناء الاسكندرية السفينة " يامال " ولدى تفريغ تحفتها من الأخشاب تبين وجود عجز قدره ٣١٧٣ أوح خشب ، وإذ عجز الربان عن تبرير هذا النقص فقد أقام المشرع قرينة على أنه صار تهريبه إلى داخل البلاد ونص فى المادة ١١٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ على التزام الربان بسداد الرسوم الجمركية المستحقة على هذا المعجز ، وأزاء امتناعه عن الوفاء بتلك الرسوم فقد أقامت الطاعنة دعواها الحالية للطالبة بها . وبتاريخ ٣١/٥/١٩٧٥ م قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٣٠ لسنة ٣١ ق تجارى الاسكندرية وبتاريخ

۱۹۷۶/۱۱/۷ م قضت محكمة استئناف الاسكندرية برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة حددت جلسة انظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بأولهما على الحكم المطعون فيه بإبطالان تأسيسا على خلوه من تاريخ إصداره وهو أحد البيانات الجوهرية التي أوجبتها المادة ۱۷۸ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه وإن كانت المادة ۱۷۸ من قانون المرافعات قد أوجبت تضمين الحكم ببيانات معيبة من بينها تاريخ إصداره ، إلا أن هذه المادة - كما بين من فقرتها الثالثة - لم ترتب الإبطالان إلا على القصور في أسباب الحكم الواقعية والنقض أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم ، ومؤدى ذلك أن إغفال إثبات تاريخ لا يترتب عليه بطلانه ، ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وفي بيان ذلك نقول أن الحكم المطعون فيه قد ساير الحكم الابتدائي وأقام قضاءه على اعتبار ألواح الخشب موضوع التداعى قد شحنت منفردة " صبا " غير محزومة ولا معبأة في طرود وأعمل في شأنها نص المادة ۳۷ من قانون الجمارك رقم ۶۶ لسنة ۱۹۶۳ وقرار مدير عام الجمارك رقم ۴ لسنة ۱۹۶۳ م وأجرى عليها نسبة الإعفاء المقررة وقدرها ۵ % ، في حين أن ألواح الخشب يتم شحنها بالعدد ولا تشحن منفردة لأن البضاعة هي التي لا يمكن حملها وتكون عرضة للزيادة أو النقصان نتيجة عوامل طبيعية كالرطوبة أو الجفاف وعمليات الشحن والتفريغ ولذلك قرر لها المشرع نسبة سماح في المعجز لمواجهة هذه العوامل الطبيعية ، وإذا كان النقص في ألواح الخشب يعتبر نقصا حاديا لا يدخل للعوامل الطبيعية أو عمليات الشحن والتفريغ في حدوده فإنه لا تسرى في

شأنه نسبة الأقفاء المقررة للهجز بل يخضع لنص المادة ۳۸ من قانون الجمارك المشار إليه فيسأل الربان عنه ما لم يقدم سببا مؤيدا بالمستندات الحديدية ببرر هذا النقص ، ولما كانت المطعون ضدها لم تبرر النقص بمستندات جدية لأنها تكون مسئولة عن الرسوم الجمركية عن هذا النقص ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر الواح الخشب المشحونة بضاعة منفردة (صبا) وأعمل في شأنها قرار مدير عام الجمارك رقم ۴ لسنة ۱۹۶۳ م الذي حدد نسبة سماح من النقص قدرها ۵ ٪ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير صديد ، ذلك أن وصف البضاعة بأنها مما تشحن منفردة " صبا " أو في طرود إنما يرجع إلى طريقة شحنها لا إلى تنوعها ، فكما يجوز شحن السوائل صبا يجوز شحنها في طرود وكذلك المواد الصلبة كما تشحن في طرود يجوز شحنها صبا ، وهو ما أفصح عنه المشرع في المادة ۳۷ من قانون الجمارك المشار إليه من أن البضائع الصب هي البضائع المنفرطة أي التي تشحن سائبة en vrac في السفينة دون أن يحتويها أي محتوى مثل الصناديق أو البالات أو الأجوالة سواء كانت مواد سائلة أو مواد صلبة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من أوراق الدعوى أن رسالة الاخشاب قد تم شحنها على السفينة ألواحاً منفردة وغير محزومة وانتهى إلى إعمال حكم المادة ۳۷ من قانون الجمارك وقرار مدير عام الجمارك رقم ۴ لسنة ۱۹۶۳ م في شأن إفادة تلك الرسالة بنسبة السماح المقررة للهجز وقدرها ۵ ٪ فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ويكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

بإدارة السيد المستشار مصطفى لافقى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
دكتور محمد عبد المجيد ، عامر المراغى ، محمد فتح الله ومحمد عبد الباقى .

(٣٦٦)

الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) نقض . " الاختصاص فى الطعن " .

تضمن الدعوى طلبا بشطب التاشيرات والتسجيلات الخاصة بالعلامة التجارية . اختصاص
المثل لمصلحة التسجيل التجارى . اعتباره خصما حقيقيا فيها . اختصاصه فى الطعن بالنقض .
مصحح .

(٢) حراسة . " حراسة عامة " . بيع . عقد .

عقد البيع الصادر من الحراسة العامة من العين محل الحراسة . لا يعتبر عقدا إداريا . تعرض
الحكم لبحث قرار لجنة التقييم المشككة باتفاق الطرفين . لا خطأ . اختصاص المحكم ولائيا
بقدر الدعوى .

١ - البين من مدونات الحكم المطعون فيه ، أن طلبات المطعون ضدها
الأولى تضمنت طلب الحكم بشطب كافة التاشيرات والتسجيلات التى أجرتها
الشركة الطاعنة فى شأن موضوع النزاع ، وقد أجابها إلى هذا الطلب الحكم
الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه . وكان المطعون ضده الثانى قد اختصم
فى الدعوى بصفته ممثلا لمصلحة التسجيل التجارى التى تتبعها مراقبة للعلامات
التجارية ، والى قامت أصلا بإجراء التاشيرات والتسجيلات الخاصة بالعلامة
التجارية موضوع النزاع ، فإن طلب شطب تلك التاشيرات والتسجيلات لا يكون
موجها لحسب ضد الطاعنة بل يعتبر موجها أيضا إلى المطعون ضده الثانى بصفته
المنوط به تنفيذ هذا الشطب بما يجمعه خصما حقيقيا فى الدعوى ويتوافر لدى
الطاعنة مصلحة فى اختصاصه فى هذا الطعن .

٢ - إذ كان عقد البيع قد صدر من الحراسة العامة بصفتها نائبة عن المطعون ضدها الأولى فإنه لا يعتبر عقدا إداريا بل هو عقد من عقود القانون الخاص تختص جهة القضاء العادي بنظر المنازعات المتناظرة به ، ولا يغير من هذا النظر أن الفصل في الدعوى يقتضى التعرض بالبحث في قرار لجنة تقييم المصنع المباع ومحاضر أعمالها . ذلك أن تشكيل تلك اللجنة لم يتم بالتطبيق لأحكام قوانين التأميم بل شكلت باتفاق المتعاقدين لتحديد ثمن المصنع المبيع ، ومن ثم فإن قرارها لا يعتبر قرارا إداريا بل وسيلة لتحديد ثمن مبيع في عقد بيع خاص ، وإذا ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الشركة المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى على الشركة الطاعنة والمطعون ضده الثانى بصفتها ، طالبة الحكم بثبوت ملكيتها للعلامة التجارية رقم ٤٧٠٧ ، ومنع تعرض الطاعنة لها ، وإلزامها بالامتناع عن استعمالها ، وشطب كافة التاشيرات والتسجيلات التى أجريت بشأنها . وقالت بيانا لدعواها أنه بموجب عقد مودع في السجل التجارى برقم ٧٨٨ في ١١/٧/١٩٤٣ م تكونت شركة تضامن بين ... وأخيه ... بغرض تجارة الدخان والسجائر بجميع أنواعها ، وقد انضم إلى الشركة شركاء آخرون وأصبح عنوانها واسمها التجارى وأقامت الشركة مصنعا لإنتاج الدخان في عقار مملوك لها بمدينة أبو تيج أطلقت عليه اسم مصنع ... ، واتخذت لمنتجاتها علامة تجارية مميزة قيدت برقم ٤٧٠٧ (فئة ٢٤) واستكملت إجراءات شهرها باسمها في ٧/٨/١٩٥٠ م ثم جددت تسجيلها لمدة عشر سنوات تبدأ من ١٩٧٠/١٢/٢٨ م وأشهر هذا التجديد في ١٩٧١/٦/٧ م بالعدد رقم ٣٥٨ من جريدة العلامات التجارية وفي خلال هذه المدة صدر القرار الجمهورى

رقم ٣٤٠٥ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦٥ م يفرض الحراسة على أموال كل من الشريكين المتضامنين وعائلتهما دون الشركة . وبأدلت الحراسة على أثره في أول نوفمبر ١٩٦٥ م ببيع مصنع ... بابو تيج للشركة الطاعنة ونص في عقد البيع على أن هذا البيع يشمل جميع أصول وخصوم المنشأة المبيعة من عقار ومنقول مقابل ثمن يتم تحديده بمعرفة لجنة اتفق الطرفان على تشكيلها . واستلمت الطاعنة جميع موجودات المنشأة المبيعة بموجب محضر تسليم . ورخ ١٢/١١/١٩٦٥ م مثل فيه مندوب عن كل من الطرفين . وقد فوجئت الشركة المطعون ضدها الأولى بالطاعنة تستصدر أسرا بالتخلف على متعلقاتها التي تحمل العلامة التجارية رقم ٤٧٠٧ ونشرت في جريدة العلامات التجارية بالعدد ٣٩١ الصادر في ٤ مارس ١٩٧٣ م ما يفيد انتقال تلك العلامة إليها وذلك على خلاف الحقيقة . فاضطرت المطعون ضدها الأولى إلى إقامة دعواها الحالية بطلباتها السابقة . دفعت الطاعنة بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى تأميدا على أن ما تضمنته عريضة الدعوى يعتبر طعنا في قرار التقييم ، وليس مجرد تعيين المالك الحقيقي للعلامة التجارية رقم ٤٧٠٧ - وبتاريخ ١١/١/١٩٧٥ م قضت محكمة الجيزة الابتدائية برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي وباختصاصها ، ونذب مكتب خبرا وزارة العدل لبيان ما إذا كانت الشركة الطاعنة والشركة المطعون ضدها قد استعملت كل منهما العلامة ، وبداية الاستعمال ومدة ذلك ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ٢٧/٢/١٩٧٥ بثبوت ملكية الشركة المطعون ضدها الأولى للعلامة التجارية رقم ٤٧٠٧ وبمنع تعرض الطاعنة لها فيها . وإلزامها بالامتناع عن استعمالها مع عمو كافة التأشيريات والتسجيلات التي أجرت في شأن العلامة - استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨١ لسنة ٩٣ ق تجارى ، وبتاريخ ٢٨/٥/١٩٧٧ م قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وأودع المطعون ضده الثاني بصفته مذكرة بتاريخ ٩/٨/١٩٧٧ م دفع فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة له ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للمطعون ضده الثاني بصفته وقبوله بالنسبة للمطعون ضدها الأولى ورفضه موضوعا . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون ضده الثانى بصفته بعدم قبول الطعن بالنسبة له أنه لم توجه إليه طلبات فى الدعوى ، ولم يقض بشىء له أو عليه ، وأن المنازعة فى الدعوى تدور فى حقيقتها بين المطعون ضدها الأولى والطاعنة ، ومن ثم فإنه لا يعتبر خصما حقيقيا يسوغ اختصاصه فى هذا الطعن .

وحيث إن هذا الدفع فى غير محله ، ذلك أن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن طلبات المطعون ضدها الأولى تضمنت طلب الحكم بشطب كافة التأشيرات والتسجيلات التى أجرتها الشركة الطاعنة فى شأن العلامة موضوع النزاع ، وقد أجابها إلى هذا الطلب الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه . وكان المطعون ضده الثانى قد اختتم فى الدعوى بصفته ممثلا لمصاحبة التسجيل النجارية التى تتبعها مراقبة العلامات التجارية ، والتى قامت أصلا بإجراء التأشيرات والتسجيلات الخاصة بالعلامة التجارية موضوع النزاع ، فان طاب شطب تلك التأشيرات والتسجيلات لا يكون موجها فحسب ضد الطاعنة بل يعتبر موجها أيضا إلى المطعون ضده الثانى بصفته المنوط به تنفيذ هذا الشطب بما يجعله خصما حقيقيا فى الدعوى ويتوافر لدى الطاعنة مصاحبة فى اختصاصه فى هذا الطعن ، ويكون الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة له فى غير محله ويتعين رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أفيم على أسباب ثلاثة تنمى الطاعنة بأولها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك نقول أن الحكم اخطأ فى رفضه للدفع بعدم الاختصاص الولائى ، ذلك أنه وإن كان صحيحا أن عقد البيع الذى باشرته الحراسة العامة نيابة عن ذوى الشأن لا يعتبر عقدا إداريا ، إلا أن القرارات التى تصدر تنفيذا له تعتبر قرارات إدارية من الناحية الموضوعية ، ومثل هذه القرارات هى التى استهدفها المشرع بنص الفقرة الخامسة من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ م وجعل الاختصاص بالفائها معقودا للمحاكم الإدارية دون غيرها . وإذا تناول الحكم المطعون فيه بحث قرار لجنة التقييم ومحاضر أعمالها للأصل فى طلبات المطعون ضدها الأولى ، فإن الدعوى تكون

منطوية في الحقيقة على طعن في قرار التقييم الإداري تنحصر عند ولاية القضاء العادي ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن اليمين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الخلاف بين الطرفين نازح حول ما إذا كان عقد البيع المؤرخ ١٩٦٥/١١/١١ م والصادر من الحراسة العامة ببيع الطاعنة مصنع الاستقلال بأبوتيج قد شمل العلامة التجارية موضوع التداعي أم لم يشملها ، ولما كان عقد البيع المشار إليه قد صدر من الحراسة العامة بصفتها بائنة من المطعون ضدها الأولى فإنه لا يعتبر عقدا إداريا بل هو عقد من عقود القانون الخاص تختص جهة القضاء العادي بنظر المنازعات المتعلقة به ، ولا يغير من هذا النظر أن الفصل في الدعوى يقتضي التعرض بالبحث في قرار لجنة تقييم المصنع المباع ومحاضر أعمالها . ذلك أن تشكيل تلك اللجنة لم يتم بالتطبيق لأحكام قوانين التأميم بل شكايات باتفاق المتعاقدين لتعديد ثمن المصنع المبيع ، ومن ثم فإن قرارها لا يعتبر قرارا إداريا بل وسيلة لتعديد ثمن مبيع في عقد بيع خاص ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسببين الثاني والثالث أن الحكم المطعون فيه قد شابه الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن الأصل أن بيع المحل التجاري يشمل العلامة التجارية ما لم ينص على غير ذلك صراحة ، وقد خلت نصوص عقد البيع ومحاضر أعمال لجنة التقييم وقرارها من النص الصريح على استبعاد العلامة التجارية وبذلك فقد انتقلت ملكيتها للشركة الطاعنة بمجرد الاتفاق بموجب العقد المؤرخ ١٩٦٥/١١/١ - الصادر بشأنه قرار لجنة التقييم دون حاجة إلى التسجيل ، ولا يغير من ذلك ما قامت به الشركة المطعون ضدها الأولى بإجرائة من تعديل في اسم العلامة التجارية ومن تجديد تسجيلها لأن هذا التغيير والتجديد قد تم بعد تاريخ بيع المصنع وأبلولة ملكية العلامة التجارية إلى الشركة الطاعنة بفترة طويلة فلا يسلبها حقا آل إليها .

وأنها تمسكت بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف إلا أنها أطرحت دفاعها وأكتفت بإقامة قضائها في نص الحكم المطعون فيه على أن طالب ممثل الطائفة أمام لجنة التقييم النزول بقيمة المطبوعات التي تحمل العلامة أو استبعادها يفيد أن اتفاقاً تم بين الطائفة والمطعون ضدها الأولى على استبعاد العلامة التجارية من هذا البيع مع أن هذا الجسد كان في شأن تقدير قيمة المطبوعات التي تحمل العلامة وليس في شأن شمول البيع لتلك العلامة أو استبعادها من عناصره ، وقد أغفل الحكم تحييص دفاع الطائفة الجوهرى والرد عليه بفناء مشوباً بالقصور في التسيب فضلاً عن الفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا للنقض في غير محله ذلك أن تفسير العقود والشروط — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تستقل به محكمة الموضوع ما دام قضاؤها يقوم على أسباب سائغة ، وطالما أنها لم تخرج في تفسيرها للعقد واستظهار نية الطرفين عن المعنى الظاهر لها ، ولما كان البين من أسباب الحكم الابتدائي التي حصلها الحكم المطعون فيه واخذ بها أنه أقام قضاءه على أن عقد البيع المؤرخ أول نوفمبر ۱۹۶۵ م لم يشمل بيع العلامة التجارية لمصنع الاستقلال على ما استخلصه من بنود العقد وقرارات لجنة التقييم التي يعتبرها جزئاً متمماً للعقد إذ جاء في مدوناته : .. لما كان البين من بنود هذا العقد وقرار لجنة التقييم أن نية المتعاقدين لم تتصرف إلى بيع العلامة التجارية فحسب بل إلى بيع أى من المقومات المعنوية لمصنع الاستقلال يدل على ذلك ” (أ) الكتاب الموجه من مدير إدارة البحث بالحراسة العامة إلى الشركة المدعى عليها الأولى (الطائفة) رداً على كتابها الرقم ۷۰۴۳ المؤرخ ۱۲/۲۱/۱۹۶۹ م وتقرر فيه الحراسة بأن عقد البيع المبرم بتاريخ أول نوفمبر ۱۹۶۵ م المتضمن بيع مصنع الاستقلال إلى الشركة المدعى عليها الأولى (الطائفة) يتضمن الأصول المادية للمصنع فقط دون الأصول المعنوية . (ب) كشف بيان الأصول والخصوم الخاصة بالمصنع التي تم إبلاغها إلى الشركة المدعى عليها الأولى (الطائفة) بموجب الكتاب رقم ۷۵۹۵۰ في ۱۲/۴/۱۹۶۶ م وفقاً للتقييم المعتمد من الحارس العام في ۱۶/۱۱/۱۹۶۶ م (ج) تقرير لجنة تقييم أصول وخصوم مصنع الدخان . (د) الشهادة الرسمية الصادرة من الحراسة العامة على أموال الخاضعين للأمر رقم ۱۸/۱/۱۹۶۱ م

تقيد أن قرار التقييم لمصنع الاستقلال الذي تم بيعه للشركة المدعى عليها (الطاعنة) بموجب العقد المؤرخ أول نوفمبر ۱۹۶۵ لم يتضمن العلامة التجارية محل النزاع رقم ۴۷۰۷ (فئة ۳۴) (هـ) محضر اجتماع التقييم المؤرخ ۱۹۶۶/۷/۳ ثابت فيه اعتراض مندوب الشركة المدعى عليها (الطاعنة) على تقدير المطبوعات بمبلغ ۱۲۵۲ ج و ۸۳۰ م بمقولة أنها غير لازمة لأنها لا تنوى الاستمرار في إنتاج التجارة التي تحمل المطبوعات علاماتها مما حدا باللجنة إلى قبول اعتراضه ونقص قيمتها إلى مبلغ ۲۵۰ جنيتها (و) خطاب السيد المستشار القانوني لجهاز التصفية إلى المراقبة العامة بوزارة المالية والاقتصاد في ۱۹۷۳/۹/۵ من أن البيع لم يشمل العناصر المعنوية التي تشمل على المطبوعات التي تحمل العلامة والأسم التجارية للمصنع المبيع (ز) استمرار العلامة موضوع التداعى مسجلة باسم الشركة المدعية (المطعون ضدها الأولى) منذ نهاية ديسمبر ۱۹۴۰ حتى ۱۹۷۲/۱۲/۲۴ وهو تاريخ طلب الشركة المدعى عليها (الطاعنة) تسجيل العلامة باسمها على تعديل غير جوهري فيها أي ظلت مستعملة لها بعد البيع الحاصل في أول نوفمبر ۱۹۶۵ (ج) عدم تسجيل المدعى عليها الأولى (الطاعنة) العلامة باسمها ، وحتى ما قدم منها في ۱۹۳۲/۱۲/۲۴ وشهر كان طلبا بنقل ملكية العلامة وليس طلبا للتسجيل . “ وكانت هذه الأسباب سائغة ولا خروج فيها عن المعنى الظاهر لشروط عقد البيع المؤرخ أول نوفمبر ۱۹۶۵ وقرار التقييم الملحق به وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه وتكفي لحمل قضائه فان النعي عليه بالفساد في الاستدلال والقصور في التسيب يكون على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ٤ وعضوية السادة المستشارين :
 صلاح الدين بونس ٥ محمد وجدى عبدالصمد ٤ محمد حل هادى ٤ صلاح الدين عبدالعظيم ٥

(٣٦٧)

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٤٦ القضائية :

ضرائب . " ضريبة الأرباح التجارية " . إفلاس .

عدم التبليغ عن توقف المنشأة وعدم تقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة
فى الميعاد القانونى . أثره . التزام الممول بدفع الضريبة عن سنة كاملة . لا دبرة بأسباب
التوقف ودواعيه . م ٥٨ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . مثال بشأن إفلاس التاجر .

نصت المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى الفقرة الأولى منها
على أنه " إذا وفقت المنشأة عن العمل الذى تؤدى الضريبة على أرباحه
وقونا كلياً أو جزئياً تحصل الضريبة على الأرباح لغاية التاريخ الذى وقف فيه
العمل " وفى فقرتها الثانية على أنه " لأجل الانتفاع بهذا الحكم يجب على
الممول فى بحر ستين يوماً من التاريخ الذى وقف فيه العمل أن يبلغ ذلك إلى
مصلحة الضرائب وأن يقدم إليها الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة
وإلا التزم بدفع الضريبة عن سنة كاملة " . فانها بذلك تكون قد جعلت من الفقرة
الثانية شرطاً أوفيداً للانتفاع بالحكم الوارد فى الفقرة الأولى هو وجوب التبليغ
عن توقف المنشأة وتقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة فى ميعاد
ستين يوماً من تاريخ التوقف صيانة لحقوق الخزانة العامة وحتى تتمكن مصلحة
الضرائب من معرفة العمل على تسوية الضريبة وضمان تحصيلها فى أوقات المناسب ،
ورتبته على تخلفه نوعاً من الجزاء المالى مناعه عدم التبليغ وعدم تقديم الوثائق
والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة فى الميعاد القانونى ، ومعياره التزام الممول بدفع
الضريبة عن سنة كاملة بصرف النظر عن أسباب التوقف ودواعيه وهى منقطعة

العلة بواقعة التبليغ ، وإذا كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا
النظر وجرى في قضائه على أن حكم إشهار الإفلاس يعتبر حجة على الكفاية وبمباشرة
حجز على أموال المفاخر وإن توقف منشأته عن العمل بسبب بيع وكيل الدائنين لها
لا يدخل تحت مدلول التوقف المنصوص عليه في المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ ، فإنه يكون قد خالف القانون (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق -
تتصل في أن مأمورية ضرائب روض الفرج قدرت صافي أرباح المطعون
ضده من نشاطه في تجارة الفاكهة في سنة ١٩٥٦ بمبلغ ٧٥٣٠ جنيتها ، وإذا اعترض
أحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وأصدرت قرارها بتاريخ ١٥/٧/١٩٦٤ بتأييد
تقدير المأمورية ، فقد أقام الدعوى رقم ١٦٨٥ سنة ١٩٦٦ بجاري كلى -
القاهرة التي قيدت بعد ذلك برقم ٢٤٣٣ سنة ١٩٧١ جنوب القاهرة بالطعن في
هذا القرار ، وبتاريخ ١٩٦٨/٥/٦ حكمت المحكمة بتدبير خير لأداء المهمة
المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وبتاريخ ١٨/٥/١٩٧٢
حكمت بتعديل قرار اللجنة إلى مبلغ ١١٢ ج و ٥٠٠ م تأسيسا على ماورد بتقرير
الخبير من صدور حكم بإشهار إفلاس المطعون ضده بتاريخ ٢٢/٢/١٩٥٤ في
الدعوى رقم ١٥٥ سنة ١٩٥٣ بإفلاس القاهرة وأن وكيل الدائنين قام بتأجير
المنشأة للغير في سنة ١٩٥٥ واقع خمسة وأربعين جنيتها شهر ياشم باعها بالازاد في
١٧/٣/١٩٥٦ ، فتكون إيرادات المطعون ضده في سنة ١٩٥٦ مقصورة على

(١) انظر دهم ٧٠ لسنة ٣٩ جلد ٢٦/٢/١٩٧٥ بمجموعة المسكنه الفنى السنة ٢٦
ص ٤٩٥ .

قيمة الأجرة من ١/١/١٩٥٦ إلى ١٧/٣/١٩٥٦ . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٥ سنة ٩١ ق القاهرة وكان من بين ما تمسكت به في صحيفة الاستئناف وجوب إلزام المطعون ضده بالضريبة عن سنة ١٩٥٦ بأكملها لعدم إخطاره بالتوقف عن مزاولته نشاطه تطبيقاً لنص المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وبتاريخ ٢١/١٢/١٩٧٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طأنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها نقضه ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة انظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

ومن حيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه لم يلزم المطعون ضده بالضريبة من سنة ١٩٥٦ بأكملها رغم عدم إخطار مصلحة الضرائب عن توقف المنشأة عن العمل تطبيقاً لنص المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على سند من القول بعدم انطباق هذه المادة لأن المطعون ضده أشهر الإفلاس بحكم قضائي له حجية مطلقة ، فمعتبر حجة على الكافة حتى بالنسبة لمن لم يكن طرفاً في دعوى الإفلاس ، وهو منه مخالف للفقرة للقانون وخطأ في تطبيقه ذلك أن المادة ٥٨ صافقة المذكور تبت الجزاء بالالتزام بالضريبة عن سنة كاملة على عدم الإخطار عن التوقف أي كانت أسبابه ودواعيه .

ومن حيث إن هذا النعي في عمله ، ذلك أنه وقد نصت المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في الفقرة الأولى منها على أنه "إذا وقفت المنشأة عن العمل الذي تؤدي الضريبة على أرباحه وقفاً كلياً أو جزئياً تحصل الضريبة على الأرباح لغاية التاريخ الذي وقف فيه العمل" وفي فقرتها الثانية على أنه لأجل الانتفاع بهذا الحكم يجب على الممول في بحرستين يوماً من التاريخ الذي وقف فيه العمل أن يبلغ ذلك إلى مصلحة الضرائب وأن يقدم إليها الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة وإلا التزم بدفع الضريبة عن سنة كاملة" فإنها بذلك تكون قد جعلت من الفقرة الثانية شرطاً أو قيداً للانتفاع بالحكم الوارد في الفقرة الأولى هو وجوب التبليغ عن توقف المنشأة وتقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة في ميعاد ستين يوماً من تاريخ التوقف صيانة لحقوق الخزنة

العامه وحتى تتمكن مصلحة الضرائب من معرفة العمل على تسوية الضريبة وضمان
تحصيلها في الوقت المناسب ورتبت على تخلفه نوعا من الجزاء المالى مناطة بعدم
التبليغ وعدم تقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة في الميعاد القانوني ،
ومعياره التزام الممول بدفع الضريبة عن سنة كاملة بصرف النظر عن أسباب
التوقف ودواعيه وهي :مقطعة الصلة بواقعة التبليغ ، وإذ كان ذلك وكان الحكم
المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن حكم إتهام الإفلاس
يعتبر حجة على الكافة وبمثابة حجز على أموال المفايس وأن توقف منشأته من
العمل بسبب بيع وكيل الدائنين لها لا يدخل تحت مدلول التوقف المخصوص
عليه في المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فانه يكون قد خالف
القانون بما يوجب نقضه .

ومن حيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يمين إلزام المطعون
ضده بالضريبة عن سنة ١٩٥٦ بأحكامها على أساس أن صافي ربحه فيها مبلغ ٤٠٠
جنيها .

جاسئة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ٤ عضوية السادة المستشارين ٤
صلاح الدين يونس ٤ محمد وحيدى عبد السميد ٤ ومحمد على هادى ٤ وصلاح الدين عبد العظيم ٤

(٣٦٨)

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) ضرائب ٠ "الطعن الضريبي" ٠ وكالة ٠

حضر المحاسبين والمراجعين المقيدة أسماءهم بالسجل أمام لجنة الطعن الضريبي ٠ عدم وجوب
تقديم توكيل موثق عنهم وكلهم ٠ ق ١٢٣ لسنة ١٩٥١

(٢) ضرائب ٠ "الطعن الضريبي" محكمة الموضوع ٠ وكالة ٠

استخلاص قيام الوكالة بالخصومة أمام لجنة الطعن الضريبي من صطة محكمة الموضوع ٠

١ - أجازت المادة ٢٦ مكرر من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥١ الخاص
بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة والمضافة بالقانون ٣٩٢ لسنة ١٩٥٥ أن يحضر
أمام لجان الطعن الأشخاص المقيدة أسماءهم بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين
ولم تشترط لحضورهم أن يقدموا توكيلا موثقا طبقا لقانون المحاماة ٠

٢ - لمحكمة الموضوع أن تستخلص في حدود سلطتها التقديرية من المستندات
المقدمة في الدعوى ومن القرائن وظروف الأحوال قيام الوكالة بالخصومة أمام
لجنة الطعن ٠

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة ٠

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية ٠

ومن حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن - تحصل في أن مأمورية الضرائب قدرت أرباح الطاعن الخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية في السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٥ ، وإذا اترض وكيله وأحيل النزاع إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٦٤/١٠/٢١ برفضه فقد أقام الطاعن الدعوى رقم ١٤٢٧ لسنة ١٩٦٥ ضرائب القاهرة الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبا الحكم بطلانه ، وبتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٥ حكمت المحكمة بتأييد القرار المطعون فيه . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٧٥ سنة ٨٤ ق. القاهرة . وبتاريخ ١٩٧٦/١١/١٢ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق المقصر وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه ، الإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول أنه طلب من محكمة الاستئناف ضم محضر مناقشة المحاسب المؤرخ في ١٩٦٣/٣/١٢ الذي أوضح فيه المحاسب المذكور أنه ليس وكيلاً من الطاعن وقد أمرت المحكمة بضمه ثم عدلت عن ذلك ولم تجمع مصلحة الضرائب الصورة العرفية لمحضر المناقشة المذكور الذي قدمه .

ومن حيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة رفضت طلب الطاعن ضم محضر المناقشة استناداً إلى أنها سبق أن صرحت له بتقديم صورة رسمية من هذا المحضر فلم يفعل رغم تداول الدعوى في الجلسات أكثر من مرة لهذا السبب . واستخلصت قيام الوكالة بينه وبين المحاسب المذكور من حضور هذا الأخير عنه أمام لجنة الطعن قبل وبعد تاريخ المحضر فإن هذا الذي ذكرته يبرر عدولها عن ضم المحضر أو تقديم صورة رسمية منه مادام قد وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها . لما كان ذلك ، فإن محضر المناقشة المذكور وأيا كان الثابت فيه - لا يكون ثمة جدوى من ضمه أو تقديم صورة رسمية منه ويكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم اعتبر المحاسب وكلا عنه أمام لجنة الطعن ولم يقدم المحاسب عند وكالته كما تقضى به المادتان ٧٢ و ٧٣ من قانون المرافعات والمادة ٨٩ من قانون المحاماة واستند الحكم في قيام الوكالة إلى سبق صدور توكيل منه للمحاسب المذكور في سنة ١٩٤٧ كما أنه لم يقدم هذا التوكيل لتبين منه المحكمة حدوده في حين أن على مصلحة الضرائب تقديم الدليل على قيام الوكالة في النزاع الحالي فضلا عن أنه قدم شهادة رسمية تثبت أن التوكيل المدون في محضر جلسة لجنة الطعن لا يخصه وكان يتعين على محكمة الاستئناف ضم ملف الطعن المودع به التوكيل الصادر منه إلى المحاسب في سنة ١٩٤٧ تحقيقا لدفاعه في هذا الشأن كما أن الحكم نسب إليه أنه تناقض في دفاعه بمقولة أنه خلط بين البطلان في الإجراءات أمام لجنة الطعن وبطلان إعلان قرار اللجنة مع أنه لاتناقض بين الأمرين .

ومن حيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المادة ٢٦ مكرر من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ الخاص بإزالة مهنة المحاسبة والمراجعة والمضافة بالقانون رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٥٥ قد أجازت أن يحضر أمام لجان الطعن الأشخاص المقيدة أسمائهم بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين ولم تشترط لحضورهم أن يقدموا توكيلا موثقا طبقا لقانون المحاماة . لما كان ذلك ، وكانت لمحكمة الموضوع أن تستخلص في حدود سلطتها التقديرية ومن المستندات المقدمة في الدعوى ومن القرائن وظروف الأحوال قيام الوكالة بالخصومة أمام لجنة الطعن وإذ حصلت محكمة الاستئناف تحصيلها سائغا في حكمها المطعون فيه على ما يبين من الرد على السبب الأول أن المحاسب قد حضر أمام هذه اللجنة نيابة عن الطاعن فلا معقب عليها من محكمة النقض . وإذ كان ذلك ، وكانت هذه الدعامة كافية وحدها لحمل الحكم ذاته لا يعيبه ما عساه أن يكون قد وقع فيه من خطأ فيما نسبته إلى الطاعن من تناقض في دفاعه ومن ثم يكون هذا النعى على غير أساس .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد للبابجوري نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
 إبراهيم هادي ، محمد طه منجر ، إبراهيم فراج وصبيح وزق .

(٣٦٩)

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٥ القضائية :

(١ و ٢) حكم . " الأحكام الجائز الطعن فيها " . إيجار . " إيجار
 الأما كن " .

(١) الأحكام المصادرة أثناء سير الدوى ولا تنهى بها الخصومة كلها . عدم جواز
 للطعن فيها استقلالا عن الحكم المنهى للخصومة . الاستثناء . الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى .
 م ٢١٢ مرافعات .

(٢) الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى والتي يجوز الطعن فيها استقلالا . م ٢١٢ مرافعات .
 ماهيتها . الأحكام المفردة لحق دون التزام الخصم بأداء معين يقبل التنفيذ الجبرى . لا نعد كذلك .
 مثال في إيجار الأما كن .

١ - يؤدى نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات أن المشرع وضع
 قاعدة عامة مقتضاها منع الطعن على استقلال فى الأحكام التى تصدر أثناء
 سير الدوى ولا تنهى بها الخصومة كلها فلا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن
 فى الحكم المنهى للخصومة كلها ولم يستثن من ذلك إلا بعض الأحكام التى
 أجاز الطعن فيها على استقلال دون انتظار للفصل فى الخصومة بأكلها
 ومن بينها الأحكام التى تصدر فى شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ
 الجبرى ورائده فى ذلك أن القابلية للتنفيذ - وعلى ما أوضحت منه
 المذكرة الإيضاحية - تذهب للمحكوم له مصلحة جديدة فى الطعن فيه على استقلال
 وحتى يتسنى طلب رفع نفاذه .

٢ - يقصد بالأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى فى معنى المادة ٢١٢ مالفة الإشارة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - هى التى تصدر فى طلب موضوعى لأحد الخصوم وأن تكون قابلة للتنفيذ جبراً سواء بحكم القواعد العامة أو بمقتضى قواعد النفاذ المعجل فتخرج من عدادها الأحكام التى تقتصر على مجرد تقرير حق دون إلزام أى من الخصمين بأداء عمل معين يقبل التنفيذ الجبرى بحيث إذا نكل عن أدائه تدخلت الدولة لإضفاء الحماية القانونية عليه من طريق التنفيذ بوسائل القوة الجبرية ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعديل الحكم الابتدائى الذى اقتصر فى قضائه على تحديد أجره الأساسى لعين النزاع وفقاً للقواعد المقررة بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ مع نذب خير لبيان ما طرأ على هذه الأجرة من تعديلات بمقتضى قوانين إيجار الأماكن اللاحقة اعتباراً من بدء التعاقد فإنه لا يكون قد أنهى الخصومة فى الدعوى وإنما بين الأساس الذى يمكن أن يبنى عليه القضاء فيما تطلبه الطاعنة من تخفيض الأجرة المتعاقد عليها إلى حد معين اعتباراً من تاريخ التعاقد وهو الطلب الذى ما يزال مطروحاً أمام المحكمة للفصل فيه ، كما أنه لا ينطوى على إلزام لأى من الخصمين بأداء عمل معين لصالح المحكوم له بما لا يعتبر معه من قبيل الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى والتى يجوز الطعن فيها على استقلالها لما كان ما تقدم ، فإن الدفع - المبدى من النيابة - بعدم جواز الطعن يكون فى محله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه ومائر أوراق الطعن - تحصل فى أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٤٢٠ لسنة ١٩٧١ مدنى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية قبل المطعون ضده بطلب تخفيض

(١) نقض ١٧/٥/١٩٧٨ مجموعة المكاتب الفنى لسنة ٢٩ ص .

الأجرة السنوية لاشقة استئجارها منه إلى مبلغ ٢٥٠ جنيا اعتبارا من بدء التعاقد ، وقالت شرحا لها أنها بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٢/٦/١ استأجرت من المطعون ضده الشقة الكائنة بالدور الثالث بالعقار رقم ١٤ بشارع ... الاسكندرية لقاء أجرة سنوية قدرها ٣٤١ جنيا ، وإذ علمت أن أجرة القانونية ٢٥٠ جنيا فقد أقامت الدعوى ، تقدم المطعون ضده بطلب عارض بتحديد الأجرة بمبلغ ٢٨٤ جنيا وبتاريخ ١٠/١٩٧٣ حكمت المحكمة أولا بتحديد أجرة عين النزاع في ٣١/١٢/١٩٦١ بمبلغ ٢٢٥ جنيا ثانيا وقبل الفصل باقي الطلبات بنسب الخبير المهندس صاحب الدور لبيان أجرة عين النزاع اعتبارا من ١٠/١٩٦١ وما طرأ عليها من تطورات وفقا لقوانين تحديد الأجرة الصادرة منذ هذا التاريخ استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠١ لسنة ٢٩ ق الاسكندرية طالبا إلغاء وتحديد الأجرة في ٣١/١٢/١٩٧١ بمبلغ ٤٠٠ جنيه كما استأنفته الطاعنة بالاستئناف رقم ٣٣٥ لسنة ٢٩ ق الاسكندرية طالبة تعديله والحكم بطلباتها ، وبعد ضم الاستئناف حكمت محكمة الاستئناف في ١٧/٥/١٩٧٥ بإلغاء الحكم المستأنف وتحديد أجرة شقة النزاع في ٣١/١٢/١٩٦١ بمبلغ ٣٨٢ ج . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة برأيها ودعت بعدم جواز الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فوأتته جديرا بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة أن الحكم المطعون فيه وإن فصل في تحديد أجرة شقة النزاع في ٣١/١٢/١٩٦١ وهو الشق الذي رفع منه الاستئناف إلا أن الخصومة إذ لم تنته أمام محكمة أول درجة ولا تزال مرودة أمامها للفصل في باقي الطلبات التي نذبت لفحصها خيرا فإنه لا يجوز الطعن فيه على استقلال وفقا لنص المادة ٢٠٢ من قانون المرافعات .

وحيث إن الدفع في محله ، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مؤدى نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات أن المشرع وضع قاعدة عامة مقتضاها منع الطعن على استقلال في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها فلا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم المنهى

للمصومة كلها ولم يستثن من ذلك إلا بعض الأحكام التي أجاز الطعن فيها على استقلال دون انتظار للفصل في المصومة بأكملها ومن بينها الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري ورائده في ذلك أن القابلية للتنفيذ — وعلى ما أفصححت عنه المذكرة الإيضاحية — تنشئ للمحكوم له مصالحة جديدة في الطعن فيه على استقلال وحتى يتسنى طلب وقف نفاذه. لما كان ذلك وكان يقصد بالأحكام القابلة للتنفيذ الجبري في معنى المادة ٢١٢ سالف الإشارة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هي التي تصدر في طلب موضوعي لأحد المصوم وأن تكون قابلة للتنفيذ جبراً سواء بحكم القواعد العامة أو بمقتضى قواعد النفاذ المعجل فتخرج من عدادها الأحكام التي تقتصر على مجرد تقرير حق دون الزام أي من المصومين بأداء عمل معين يقبل التنفيذ الجبري بحيث إذا نكل عن أدائه تدخلت الدولة لاضفاء الحماية القانونية عليه عن طريق التنفيذ بوسائل القوة الجبرية ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتعديل الحكم الابتدائي الذي اقتصر في قضائه على تحديد أجرة الأساس لعين النزاع وفقاً للقواعد المقررة بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ مع نذب خير لبيان ما طرأ على هذه الأجرة من تعديلات بمقتضى قوانين البحار الأما كن اللاحقة اعتباراً من بدء التعاقد فإنه لا يكون قد أنهى المصومة في الدعوى وإنما بين الأساس الذي يمكن أن يبنى عليه القضاء فيما تطلبه الطاعنة من تخفيض الأجرة المتعاقد عليها إلى حد معين اعتباراً من تاريخ التعاقد وهو للطلاب الذي ما يزال مطروحاً أمام المحكمة للفصل فيه ، كما أنه لا ينطوى على إلزام لأي من المصومين بأداء عمل معين لصالح المحكوم له بما لا يعتبر معه من قبيل الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري والتي يجوز الطعن فيها على استقلال . لما كان ما تقدم ، فإن الدفع بعدم جواز الطعن يكون في محله .

جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار أحمد سابق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
 محمد الباجوري ، وإبراهيم هاشم ، إبراهيم فراج وصبحي رزق .

(٣٧٠)

الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٤٨ القضائية :

(١ - ٣) إيجار . " إيجار الأماكن " . قانون .

(١) خلو التشريع الاستثنائي لإيجار الأماكن من تنظيم حالة معينة . وجوب الرجوع إلى القواعد العامة في القانون المدني ولو كان العقد ممتدا بقوة القانون .

(٢) وفاة مستأجر العقار الطيبة في ظل القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . عدم جواز تطبيق حكم المادة ٢١ منه بشأن امتداد عقود المساكن لصالح المستفيدين منه . وجوب الرجوع للقواعد العامة في القانون المدني .

(٣) عقود إيجار الأماكن بسبب حرقه المستأجر . إتمامها بوفاته منوط برغبة ورثته إذا كانت ممارسة المهنة تعود منفعتها عليه وحده . حق ورثة المستأجر والمؤجر في إتمام العقد متى كانت المنفعة تعود عليهما معا .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة^(١) أن المشرع نظم الأحكام العامة لعقد الإيجار في القانون المدني ، وهي واجبة التطبيق في الأصل على ما يبرم في ظلها من عقود ، ما لم يرد في تشريعات إيجار الأماكن الاستثنائية نص خاص آخر يتعارض وأحكامها فإذا خلا التشريع الاستثنائي من تنظيم حالة معينة تعين الرجوع فيها إلى أحكام القانون المدني باعتبارها القواعد العامة الأساسية حتى لو كانت المدة المتعاقد عليها قد انتهت وأصبح العقد ممتدا بقوة القانون الاستثنائي .

(١) نقض ٢٧ / ١٢ / ١٩٧٨ مجموعة المكتب الفني — السنة ٢٩ ص

٢ - إذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن مورث الطاعنين مستأجر العين محل النزاع لاستعمالها عيادة طبية ثم توفي في ظل سريان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ولما كانت المادة ٢١ منه حددت المستفيدين من لامتداد القانون عند وفاة المستأجر فيما يتعلق بعقود إيجار المساكن دون سواها إنه لا يجوز تطبيق حكمها على عقد الإيجار محل النزاع وإنما يسرى عليه حكم التواحد العامة .

٣ - مؤدى المادتين ٦٠١ و ٦٠٢ من القانون المدني - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - أن المشرع جعل القاعدة العامة أن موت مورث أحد المتعاقدين في عقد الإيجار لا ينييه بل تنتقل الحقوق والالتزامات الناشئة عنه إلى ورثة أخذاً بأن الأصل في العقود المالية أنها لا تبرم عادة لاعتبارات شخصية ، استثنى من ذلك عقد الإيجار المعقود بسبب حرفة المستأجر أو مهنته فإنه أخذاً بما دلت عليه المذكرة الإيضاحية للمادة ٦٠١ من القانون المدني لا ينتهي بمجرد وفاة المستأجر وإنما يجوز لورثة هذا المستأجر وحدهم طلب إنهاء العقد إذا كانت ممارسة المستأجر لمهنته أو حرفته بالعين المؤجرة تعود منفعتها عليه وحده كما يجوز لهم وللأجير طلب إنجائه إذا كانت المنفعة الناتجة عن ممارسة المستأجر لمهنته أو حرفته بالعين المؤجرة تعود عليه وعلى المؤجر معاً . لما كان ذلك وكانت ممارسة مورث الطاعنين لمهنته بالعين المؤجرة تعود فائدتها عليه وحده فلا يكون مؤجراً أو ورثته طلب الإخلاء لانتهاء عقد الإيجار بوفاة المستأجر المذكور . يكون الحكم إذ قضى بانتهاء العقد والإخلاء من العين المؤجرة كعيادة طبية مخطئاً في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما بين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ١٦٩٣ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد الطاعنين بطلب الحكم بانتهاء عقد الإيجار المؤرخ في ١٩٥٢/١/٨ وقالوا مشرحا لما أنهم أجروا لمورث الطاعنين شقة بالعقار رقم ١ بشارع قعم عابدين بالقاهرة لاستعمالها عيادة طبية بعقد مؤرخ في ١٩٥٢/٦/٨ ، وإذ أبرم هذا التعاقد بسبب مهنة المستأجر ، فإن من حقهم إعمالا للمادة ٦٠٩ من القانون المدنى طلب إنهاء العقد ، بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢٤ حكمت المحكمة بانتهاء عقد الإيجار ، استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦٢٤ لسنة ٩٤ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الراى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة انظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينهض الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، في بيان ذلك يقولون أن الحكم بنى قضاءه بانتهاء عقد الإيجار على سند من أن مورثهم استأجر عين النزاع لاستعمالها عيادة طبية ، وأن وفاته تنهى عقد الإيجار ، ورتب على ذلك أن للطعون عليهم المؤجرين الحق في التمسك بهذا الأتداء ، في حين أن مؤدى المادة ٦٠١ من القانون المدنى أنه إذا كان الإيجار معقود بسبب مهنة المستأجر فانه لا تنتهى بوفاة المستأجر بقوة القانون ، بل تنتقل الحقوق والالتزامات الناشئة عنه إلى ورثته ، ولا يجوز لغيرهم طلب إنهائه . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى شديد ، ذلك أن — للمقرر في قضاء هذه المحكمة — أن المشرع نظم الأحكام العامة لعقد الإيجار في القانون المدنى ، وهى واجبة التطبيق في الأصل على ما يبرم في ظلها من عقود ، عالم يرد في تشريعات إيجار الأما كن الاستثنائية نص خاص آخر يتعارض وأحكامها ، فاذا خلا التشريع الاستثنائي من تنظيم حالة معينة تولى الرجوع فيها إلى أحكام القانون المدنى

باعتبارها القواعد الأساسية حتى لو كانت المدة المتعاقد عليها قد انتهت وأصبح العقد ممتدا بقوة القانون الاستثنائي ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات المحكم المظنون فيه أن مورت الطاعنين استأجر العين محل النزاع لاستعمالها عبادة طبية ثم توفي في ظل سريان القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ ، وإذا كانت المادة حددت المستفيدين من الإمتداد القانوني عند وفاة المستأجر فيما يتعلق بعقود إيجار المساكن دون سواها ، فإنه لا يجوز تطبيق حكم القواعد العامة ، لما كان ما تقدم وكان محل النزاع وإنما يسرى عليه حكم القواعد العامة ، لما كان ما تقدم وكان مؤدى المادتين ٦٠١ ، ٦٠٢ من القانون المدني — وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — أن المشرع جعل القاعدة العامة أن موت مورت أحد المتعاقدين في عقد إيجار لا ينهي بل تنتقل الحقوق والالتزامات الناشئة عنه إلى الورثة أخذاً بأن الأصل في العقود المالية أنها لا تبرم عادة لاعتبارات شخصية ، وأستثنى من ذلك عقد الإيجار المعقود بسبب حرفة المستأجر أو مهنته فإنه أخذاً بما دلت عليه المذكرة الإيضاحية للمادة ٦٠١ من القانون المدني لا ينتهي بمجرد وفاة المستأجر وإنما يجوز لورثة هذا المستأجر وحدهم طلب إبطال العقد إذا كانت ممارسة المستأجر لمهنته أو حرفته بالعين المؤجرة تعود منفعتها عليه وحده كما يجوز لهم وللأجير طلب إبطاله إذا كانت المنفعة الناجمة عن ممارسة المستأجر لمهنته أو حرفته بالعين المؤجرة تعود عليه وعلى المؤجر معاً ، لما كان ذلك وكانت ممارسة مورت الطاعنين لمهنته بالعين المؤجرة تعود فائدتها عليه وحده فلا يكون للأجير أو ورثته طلب الإخلاء لانتهاء عقد الإيجار بوفاة المستأجر المذكور ويكون الحكم إذ نقض بانتهاء العقد والإخلاء — مخطئاً في تطبيق القانون متعين للنقض .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم ، ولما كانت الأوراق قاطعة الدلالة في أن عقد الإيجار مثار الخلاف أبرم بسبب مهنة مورت الطاعنين وتعود الفائدة من تنفيذه على المورت المذكور وحده فإن الحق في طلب إنهائه يقتصر على ورثته دون المؤجر ، فإنه يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حافظ رفق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 هدى الخولى ، و يوسف أبو زيد ، ومصطفى صالح سليم ، ودويش عبد المجيد .

(٣٧١)

الطعن رقم ٥٨٨ لسنة ٤٤ القضائية :

(٢٤١) رسوم . " رسوم الشهر العقاري " . حكم " الطعن فيه " .

(١) أمر تقدير الرسوم التكميلية المستحقة للشهر العقاري ، وجوب رفع النظم مع
 تقرير في قلم كتاب المحكمة الابتدائية في حالة الأحوال ، لا محل للخبرة بين المنازعة
 في مقدار الرسوم أو في أساس الإلزام .

(٢) الحكم الصادر في النظم في أمر تقدير الرسوم التكميلية المستحقة للشهر
 العقاري ، عدم قابلية الطعن منه ، فصل في المنازعة بشأن تقدير الرسم ، فصله في منازعات
 أخرى ، خضوعه للقواعد العامة في الطعن .

١ - النص في المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم
 التوثيق والشهر على أنه " في الأحوال التي يستحق فيها رسوم تكميلية يصدر أمين
 المكتب المختص أمر تقدير تلك الرسوم ، ويعلم هذا الأمر إلى أولى الشأن
 بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو على يد أحد محضري المحكمة ويجوز
 لذوى الشأن - في غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها
 في المادة ٢١ منه - التظلم من أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الإعلان
 وإلا أصبح الأمر نهائياً ، ويكون تنفيذه بطريق المجز الإدارى ، ويحصل
 التظلم أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب ، ويرفع التظلم
 إلى رئيس المحكمة الابتدائية المكان بدأرتها المكتب الذى أصدر الأمر ،
 ويكون حكمها غير قابل للطعن " قد ورد عاماً مطلقاً دون تخصيص ، ينص
 على التظلم من أمر التقدير مما مفاده أن المشرع قصد بذلك إلى أن يكون رفع
 التظلم من الأمر الصادر بتقدير الرسوم التكميلية بهذا الطريق الاحتشائي -

إما أمام المحضر عند الإعلان أو بتقرير في قلم الكتاب - أيا كانت طبيعة المنازعة - سواء انصبت هذه المنازعة على مقدار الرسوم المقدرة أم تناولت أساس الالتزام بهذه الرسوم وذلك تبسيطا للإجراءات على ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية ، ولا محل للقياس على حالة المعارضة في الرسوم القضائية ، ذلك أن النص في المادة ١٧ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورد مخصصا ينص على المعارضة في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر مما مفاده أن طريق المعارضة الذي وسمته المادة ١٧ المشار إليه قاصر على حالة المنازعة في مقدار الرسوم القضائية المقررة ، أما المنازعة في أساس الالتزام بهذه الرسوم فترفع بطريق الإجراءات العادية المنصوص عليها في قانون المرافعات لرفع الدعاوى ، وهو ما أفضحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون ٩٠ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه .

٢ - المقرر وفقا لنص المادة ٢٦ من القانون ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر أن الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية يكون غير قابل للطعن إلا أنه - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة (١) - لا يكون ذلك إلا إذا فصل في منازعة في تقدير هذه الرسوم ، أما إذا فصل فيما يشور من منازعات أخرى فإنه يخضع من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة في قانون المرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الجمعية التعاونية لبناء المساكن للهندسين الجامعيين باءت إلى

(١) نقض ١٩٧٩/٤/١٧ مجموعة المكتب الفني لسنة ٢٠ ص ٠

المطعمون ضده من نفسه وبصفته وليا طبيعيا على ابنه القاصر حصة قدرها ٤ ط عن نفسه و ٢٠ ط بصفته بقطعة الأرض الميمنة بالعقد المسجل رقم ٣٢٦ سنة ١٩٦٧ شهر عقارى القاهرة وتم تحصيل الرسوم المستحقة على أساس أن العقد تعارضى يخضع لأحكام القانون ١٢٨ سنة ١٩٥٧ ، ثم تبين للكتب أن ابن المطعمون ضده ليس مضموا بالجمعية فاستصدر بتاريخ ١٩٦٧/١/٢٦ الأمر رقم ١٣٢٩ من أمين الشهر العقارى بالقاهرة بتقدير مبلغ ٤٢١ ج و ٩٣٠ م كرسوم تكميلية عن الحصة الخاصة بالقاصر . و بتاريخ ١٩٧١/١٢/٣٠ أعلن الأمر إلى المطعمون ضده انتظام منه بتقرير أودع فلم كتاب محكمة جنوب القاهرة فى ١/١/١٩٧٢ وقيد برقم ١٤ لسنة ١٩٧٢ مدنى كلى القاهرة طالبا الحكم بقبول التظلم شكلا وفى الموضوع بإلغاء الأمر المتظلم منه واعتباره كأن لم يكن استنادا إلى أن ابن المطعمون ضده قد قبل مضموا بالجمعية التعاونية بناء على قرار مجلس إدارتها . و بتاريخ ١٩٧٢/٦/١١ قضت محكمة أول درجة بقبول التظلم شكلا وقبل الفصل فى الموضوع باستجواب المطعمون ضده . ثم فى ١٩٧٣/١/٢١ قضت فى الموضوع بإلغاء الأمر . امتثأت الطاعنان هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٢٠٤ لسنة ٩٠ ق القاهرة طالبن إلغاء وعدم قبول التظلم لرفعه بغير الطريق القانونى ، واحتياطيا برفضه ، و بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٥ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أيدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فجددت جلسته لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينحى به الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسييب ، وفى بيان ذلك يقولان إن الحكم أضح فى تحصيله لأسباب الاستئناف أنهما تمسكا بعدم قبول التظلم لرفعه بغير الطريق القانونى لإقامته بتقرير فى قلم الكتاب دون سلوك الطريق المعتاد لرفع الدعاوى

مع أن المنازعة تدور حول أساس الالتزام بالرسوم الصادر بها الأمر مما كان يتعين معه القضاء بعدم قبول التظلم ، وإذ التفت الحكم عن الرد على هذا الدفع وخالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وشابه القصور بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان النص في المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر على أنه " في الأحوال التي يستحق فيها رسوم تكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر تقدير بتلك الرسوم ، ويعلن هذا الأمر إلى ذوي الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو على يد أحد محضري المحكمة ، ويجوز لذوي الشأن - في غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها في المادة ٢١ منه التظلم من أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الإعلان وإلا أصبح الأمر نهائيا ويكون تنفيذه بطريق المجزأ الإداري . ويحصل التظلم أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب ، ويرفع التظلم إلى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذي أصدر الأمر ، ويكون حكمها غير قابل للطعن " قد ورد عاما مطلقا دون تخصيص ، ينص على التظلم من أمر التقدير مما مفاده أن المشرع قصد بذلك إلى أن يكون رفع التظلم من الأمر الصادر بتقرير الرسوم التكميلية بهذا الطريق الاستثنائي إما أمام المحضر عند الإعلان أو بتقرير في قلم الكتاب - أيا كانت طبيعة المنازعة ومواء انصبت هذه المنازعة على مقدار الرسوم المقدرة أم تناولت أساس الالتزام بهذه الرسوم وذلك تبسيطا للإجراءات على ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية ، ولا محل للقياس على حالة المعارضة في الرسوم القضائية ، ذلك أن النص في المادة ١٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورد مخصصا ينص على المعارضة في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر بما مفاده أن طريق المعارضة الذي رسمته المادة ١٧ المشار إليها قاصر على حالة المنازعة

في مقدار الرسوم القضائية المقدرة ، أما المنازعة على أساس الالتزام بهذه الرسوم
 ترفع بطريق الإجراءات العادية المنصوص عليها في قانون المرافعات لرفع
 الدعاوى ، وهو ما فصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤
 المشار إليه ، وأنه وإن كان المقرر ونفا لنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠
 لسنة ١٩٦٤ أن الحكم الصادر في النظم من أمر تقدير الرسوم التكميلية يكون
 غير قابل للطعن إلا أنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يكون كذلك
 إلا إذا فصل في منازعة في تقدير هذه الرسوم ، أما إذا فصل فيما ينشأ من منازعات
 أخرى فإنه يخضع من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة في قانون المرافعات .
 لما كان ذلك ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فيما انتهى إليه من قضاء
 فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ولا عليه إن التفت عن الرد على الدفع بعدم
 القبول لافتقاره إلى السند القانوني .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جاسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حافظ رفق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد الخولي ، يوسف أبو زيد ، مصطفى صالح سليم وعزت حنورة .

(٣٧٢)

الطعن رقم ١٣ ، لسنة ٦ ، القضائية :

(١) بطلان . دعوى . نيابة عامة .

لإبطال للناسىء من عدم إخبار النيابة العامة بالدعوى الخاصة بالقصر . نسي . عدم جواز
للتحدى به لأول مرة أمام محكمة للنقض .

(٢) تقادم . دعوى . ” الدعوى البوليصية ” .

الدفع بسقوط دعوى عدم تقاضا للتصرف بالتقادم الثلاثى . م ٢٤٣ مدنى . وجوب إثبات
الدافع مسلم الدائن بسبب عدم تقاضا للتصرف وتاريخ عليه . لا يكتفى لإثبات عليه
بحصول التصرف .

(٣) الترام . ” تضامن ” . دعوى . ” الدعوى البوليصية ” .
كفالة .

الدفع بالتجريد . مقصور على العلاقة بين اداين ولا يكفىل غير المتضامن عند الشروع
فى التنفيذ على أمواله . دعوى عدم تقاضا للتصرف لا محل فيها لأعمال أحكام
هذا الدفع .

(٤) دعوى ” المصروفات ” .

مصروفات الدعوى وجوب أن تفصل فيها المحكمة من تلقاء نفسها عند إصدارها الحكم
المنهى لخصومة .

١ — عدم اخبار النيابة العامة بالدعوى الخاصة بالقصر وفقا للمادة ٩٢ من قانون المرافعات يعتبر من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الحكم ، إلا أن هذا البطلان من النوع النسبي مما لا يجوز معه لغير القصر أو من يقوم مقامهم التمسك به ولا يجوز التعدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ — مفاد نص المادة ٣٤٣ من القانون المدني أن الدعوى البوابية تسقط بأقصر المدتين : الأولى ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ علم الدائن بسبب عدم نفاذ التصرف في حقه لأن الدائن قد يعلم بالتصرف ولا يعلم بما يسببه من إضرار للمدين أو بما ينطوي عليه من خسر إذا كان من المعاوضات . والثانية خمس عشرة سنة من الوقت الذي صدر فيه التصرف ومن ثم فإنه على من يتمسك بالتقادم الثلاثي المشار إليه أن يبين علم الدائن بسبب عدم نفاذ التصرف وتاريخ هذا العلم لتبدأ منه مدة ذلك التقادم .

٣ — التجريد وخصه تحول الكفيل غير المتضامن الحق في أن يمنع التنفيذ على أمواله ونفاه للمدين المكفول إلا بعد فشل الدائن في استيفاء حقه جبرا من المدين . ومن ثم فإن التجريد لا يكون إلا في العلاقة بين الدائن والكفيل وبصدد شروع الدائن في التنفيذ على أموال الكفيل ولا يثبت للكفيل المتضامن أما في دعوى عدم نفاذ التصرف التي يقيمها الدائن على مدينه وعلى من تصرف إليهم هذا المدين حسب الدائن — على ما تقضى به المادة ٢٢٩ من القانون المدني — أن يثبت مقدار ما في ذمة مدينه من ديون وحينئذ يكون على المدين المتصرف نفسه أن يثبت أن له ما لا يساوي قيمة الديون أو يزيد عليها . ويجوز ذلك للتصرف إليهم أيضا . ولا يعتبر ذلك منهم دفعا بالتجريد وإنما هو إثبات لتخلف أحد شروط الدعوى المذكورة وهو تسبب التصرف في إضرار المتصرف أو في زيادة إضراره .

٤ — القضاء في مصاريف الدعوى لا يستند إلى طلبات الخصوم بصدد ما وإنما تفصل فيها المحكمة من تلقاء نفسها عند إصدارها الحكم النهائي للتصومة وطبقا للقواعد التي نصت عليها المواد ١٨٤ وما بعدها من قانون المرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

حيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل فى أن للبنك المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٨
مدنى كلى المنصورة على الطاعنين والمطعون ضدهما الثانى والثالثة بطلب الحكم
فى مواجهة المطعون ضده الرابع بعدم نفاذ التصرف الصادر من المطعون ضده
الثانى للطاعنين الأربعة الأول والمطعون ضدها الثالثة بعقد الصلح المؤرخ
١٩٦٤/١٠/٣١ الذى الحق بحضور الجلسة فى الدعوى رقم ١٤٧٣ سنة ١٩٦١ مبيت
عمر ، ومع ما يترتب على ذلك من عدم نفاذ التصرف الصادر من الطاعنين الأربعة
الأول والمطعون عليها الثالثة إلى الطاعنة الخامسة بصفتها والمسجل برقم ٢٨٢٠
فى ١٩٦٥/٦/٢٤ المنصورة ، والعقد الصادر من المطعون ضده الثانى إلى الطاعنة
الخامسة عن نفقها وبصفتها والمسجل بتاريخ ١٩٦٥/٦/١٩ برقم ٢٧٤٤ المنصورة ،
فى حق البنك المطعون ضده الأول ، وقال شرحا لدعواه أنه استصدر حكما
استثنائيا بالزام المطعون ضده الثانى بأن يدفع له مبلغ ٣٢٢٣٢ ج و ٧٤٤ م
وفوائد هذا المبلغ بواقع ٧٪ سنويا من ١٩٦٣/١١/٣٠ إلا أنه فوجئ بصدر
التصرفين المذكورين من المطعون ضده الثانى بهدف نقل ملكية جميع أملاكه
العقارية إلى أولاده حتى لا يتمكن البنك المطعون ضده الأول من التمسك عليها
وذلك بأن سخر اخوته ووالدته - الطاعنين الأربعة الأول والمطعون ضدها
الثالثة - فى اقامة الدعوى رقم ١٤٧٣ سنة ١٩٦٤ مدنى مبيت عمر ضده للحكم
بتثبيت ملكيتهم لمعظم العقارات المكلفة باسمه برغم أنها كانت لوالده وآلت
اليهم بطريق الميراث ولكنها كلفت خطأ باسمه وحده لكونه الولد الأكبر للمورث
وبالجلسة الأولى لتلك الدعوى انتهت بعقد صلح الحق بحضور الجلسة اقر فيه
المطعون ضده الثانى بملكية الطاعنين الأربعة الأول والمطعون ضدها الثالثة الذين

قاموا بدورهم ببيع تلك العقارات جميعا إلى أولاده عن طريق والدتهم الطاعنة الخامسة بصفتها قابلة للشراء عنهم ومتبرعة لهم بالثمن ، وهو التصرف المشهر برقم ٢٨٢٠ في ١٩٦٥/٦/٢٤ وأن المطعون ضده الثانى تصرف أيضا فى المنزل الذى بقى له إلى زوجته الخامسة بصفتها قابلة للشراء عن أولادها وذلك بالعقد المشهر برقم ٢٧٤٤ فى ١٩٦٥/٦/١٩ وأن هذه التصرفات تمت بطريق التواطؤ والغش بين طرفيها الذين يعلمون بأنها تؤدي إلى اعسار المتصرف اضراارا بالبنك الدائن . وبعد أن أحالت محكمة أول درجة الدعوى إلى التحقيق وسمعت الشهود قضت بتاريخ ١٩٧٤/٢/٧ للمطعون ضده الأول بطلان استئناف الطاعنون ذلك الحكم بالاستئناف رقم ١٣٠ سنة ٢٦ ق المنصورة فلقى فيه بالتأييد . بتاريخ ١٩٧٦/٣/٤ طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الرابع ورفضه بالنسبة للباقيين . وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة العامة رأيا .

وحيث انه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يكفى فيمن يختصم فى الطعن أن يكون طرفا فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يجب أن يكون له مصلحة فى الدفاع عن ذلك الحكم حين صدوره . ولما كان المطعون ضده الرابع — أمين الشهر العقارى — قد اختصم فى مراحل الدعوى السابقة ليصدر الحكم فى مواجهته ولم يحكم له أو عليه بشئ فان الطعن يكون غير مقبول بالنسبة له .

وحيث إن الطعن بالنسبة للمطعون ضدهم هذا الرابع قد استوفى أوضاعه

الشكلية .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ينهى الطاعنون بأولها على الحكم المطعون فيه بالإعلان وفى بيان ذلك يقولون أن المادة ٩٢ من قانون المرافعات توجب على قلم الكتاب أخبار النيابة كتابة بمجرد قيد الدعوى فى جميع الأحوال التى ينص فيها القانون على تدخل النيابة العامة . وأن محكمة الاستئناف أمرت بجلسة ١٩٧٤/٥/٥ بإخطار النيابة بوجود قصر فى الدعوى ولكن هذا القرار

وحيث إن هذا النعي الأخير مقبول ذلك أنه وإن كان عدم إخبار النيابة العامة بالدعوى الخاصة بالقصر وفقا للمادة ٩٢ من قانون المرافعات يعتبر من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الحكم ، إلا أن هذا البطلان من النوع النسبي مما لا يجوز معه لغزير القصر أو من يقوم مقامهم التمسك به ولا يجوز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض . وإذا خلت أوراق الطعن بما يثبت سبق التمسك بذلك البطلان أمام محكمة الموضوع فإنه لا تجوز إثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في فهم الواقع ومخالفة الثابت في الأوراق . وفي بيان ذلك يقولون أن البنك المطعون ضده الأول حينما وجه الدعوى الابتدائية إلى الطاعن السادس بصفته وليا طبيعيا على أولاده ومن بينهم .. و .. و .. و .. و .. تمسك بأن بناته المذكورات لسن قاصرات مستندا في ذلك إلى عقود البيع محل الدعاى ودفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة له تأسيسا على أنه لا صفة له في تمثيلهن . إلا أن محكمة أول درجة رفضت هذا الدفع على سند من القول بأن المدعى حينما جدد الدعوى من الموقوف . للجلسة ١٩٧٢/١٠/١٢ اختصم كلام من .. و .. و .. و .. وهم القصر الذين بلغوا سن الرشد أثناء سير الدعوى وبذلك تكون الخصومة قد استأنفت سيرها بالنسبة لهم بصفته الشخصية وهو ما ينطوى على خطأ في فهم الواقع ومخالفة الثابت في الأوراق إذ أخطأ الحكم في تحديد من هذاهم الطاعن السادس بصفته بهذا الدفع وأن الحكم المطعون فيه أيد ذلك القضاء لأسبابه وأضاف أن الطاعن السادس اختصم بصفته وليا طبيعيا على أولاده ولم ينازع في صفته وبذلك يكون تمثيله صحيحا إذ انتقلت نيابته القانونية إلى نيابة اتفاقية بموافقتهم الضمنية على استمراره في تمثيلهم وأن هذه الإضافة أيضا تخالف الثابت في أوراق الدعوى . ذلك أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم تمثيل من حددتهم بالدفع لبلوغهم سن الرشد .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الطاعن السادس لم يقدم ما يثبت أنه أثار دعوا بعدم القبول أمام محكمة أول درجة وإنما الذي أثار ذلك الدفع كانت الطاعنة الخامسة اعتراضا منها على اختصاصها بوصفها قابلة للشراء من أولادها فضلا عن أنها لا تمثلهم وهذا الدفع هو الذي رفضته محكمة أول درجة أما الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة بالنسبة للطاعن السادس بصفته وائيا طبيعيا على بنائه ... و ... و ... فقد أبداه (المذكور) في صحيفة الاستئناف وفي مذكرته أمام محكمة ثاني درجة - المقدم صورتينهما الرسميتين - ولم يركن في إثبات بلوغ بنائه المذكورات من الرشد سوى إلى أنهم سبق أن اشترين عقار النزاع بأشخاصهن في العقد محل الدعوى . ولما كان مجرد قيام أى شخص بالشراء لنفسه بنفسه وتوقيع العقد بهذه الصفة لا يدل بذاته على وجه اللزوم أنه بالغ من الرشد فعلا أو أهل للتعاقد . فمن ثم يكون الدفع ببلوغ المذكورات من الرشد قد ظل مفتقرا إلى الدليل حتى صدور الحكم المطعون فيه . ولما كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على أى دفع أو دفاع لم يقيم عليه دليل وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى فى أسبابه إلى رفض ذلك الدفع فإنه يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة ولا يعيبه بعد ذلك أن يكون قد أخطأ فى بعض التقريرات الواقعية التى لا يتأثر بها قضاؤه وبالتالى فإن المعى عليه فى هذه التقريرات بأنها بنيت على خطأ فى فهم الواقع أو مخالفة الثابت فى الأوراق يكون غير منتج .

وحيث إن الطاعنين ينعمون بالوجه الأول من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون والقصور فى التسيب وفى بيان ذلك يقولون أنهم دفعوا بسقوط دعوى عدم نفاذ التصرف بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ علم البنك بسبب عدم نفاذ التصرف عملا بالمادة ٢٤٣ من القانون المدنى تأسيسا على أن البنك علم بسبب عدم نفاذ التصرف فى ١٩٦٥/١١/٢٢ حين قدم لمأمورية الشهر العقارى بميت غمر طلبا باستبعاد العقارات التى كان يطلب اتخاذ الإجراءات عليها ضد الطاعن السادس وكذلك فى ١٩٦٦/٤/٢٧ حين طلب استخراج صور رسمية من العقود المطعون عليها وسلمت إليه هذه الصور فى ١٩٦٦/٥/١٦ فى حين رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع تأسيسا على أن البنك أقام دعواه قبل مضي ثلاث سنوات على إثهار التصرف وعلمه به فيكون قد نأى دعواه عن السقوط .

وذلك دون أن يناقش الحكم التواريخ التي تمسك بها الطاعنون والمستندات التي أيدوا بها هذه التواريخ وبذلك يكون قد خالف القانون وشابه القصور بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النفي غير مديد ذلك أن نص المادة ٢٤٣ من القانون المدني على أن " تسقط بالتقادم دعوى عدم نفاذ التصرف بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه الدائن بسبب عدم نفاذ التصرف وتسقط في جميع الأحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من الوقت الذي صدر فيه التصرف المطعون فيه " مفاده أن الدعوى البوليصة تسقط باقصر المديتين : الأولى ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ علم الدائن بسبب عدم نفاذ التصرف في حقه لأن الدائن قد يعلم بالتصرف ولا يعلم بما يسببه من أعسار للمدين أو بما ينطوي عليه من غش إذا كان من المعارضات . والثانية خمس عشرة سنة من الوقت الذي صدر فيه التصرف ومن ثم فإنه على من يتمسك بالتقادم الثلاثي المشار إليه أن يثبت علم الدائن بسبب عدم نفاذ التصرف وتاريخ هذا العلم لتبدأ منه مدة ذلك التقادم . ولما كان الطاعنون قد ركنوا في إثبات علم البنك الدائن بسبب عدم نفاذ التصرفات إلى الطلب الذي قدمه إلى مأمورية الشهر العقاري وإلى استخراج حوارة رسمية من عقود هذه التصرفات دون أن يبين الطاعنون وجه استدلالهم من ذلك على علم البنك الدائن بأن تلك التصرفات سببت أعسار للمدين وأنها انطوت على غش . وكان ما قام به البنك إن دل على مجرد علمه بحصول التصرفات فإنه لا يدل بذاته على أنها تؤدي إلى أعسار للمدين وأنها انطوت على غش وإذا تخلف الطاعنون عن تقديم الدليل على علم البنك المطعون ضده الأول بسبب عدم نفاذ التصرف على الوجه المشار إليه وتاريخ هذا العلم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بالتقادم يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النفي عليه بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالوجه الثاني أن الطاعنين الخامسة والسادس بصفته كما قد دفعا في صحيفة الاستئناف وفي مذكرتيها أمام محكمة ثاني درجة بوجوب تجريد المدين الأصلي وضامنه المطعون ضده الثاني وأنهما قدما الدليل على ملأه المدين الأصلي ويساره لكن الحكم المطعون فيه

رفض هذا الدفع بقالة أن حق التجريد لا يقوم إلا بالنسبة للكفيل العادي أما الكفيل المتضامن فلا يجوز له الدفع بالتجريد عملاً بالمادة ٧٩٣ من القانون المدني في حين أن الدعوى البوليصة إنما هي دعوى تكليفية لا تعطى للدائن إلا بعد أن يجرد المدين ، أى بعد أن يثبت أن ليس للمدين مال ظاهر يمكن التنفيذ عليه غير الحق الذي تصرف فيه بما يعيب الحكم بالقصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن التجريد رخصة تخول الكفيل غير المتضامن الحق في أن يمنع التنفيذ على أمواله هو وفاء للمدين المكفول إلا بعد فشل الدائن في استيفاء حقه جبراً من المدين . ومن ثم فإن التجريد لا يكون إلا في العلاقة بين الدائن والكفيل وبصدور الدائن في التنفيذ على أموال الكفيل ولا يثبت للكفيل المتضامن أما في دعوى عدم نقاذ التصرف التي يقيمها الدائن على مدينه وعلى من تصرف إليهم هذا المدين فحسب الدائن — على ما نقض به المادة ٢٣٩ من القانون المدني — أن يثبت مقدار ما في ذمة مدينه من ديون وحيث أن يكون على المدين المتصرف نفسه أن يثبت أن له مالا يساوي قيمة الديون أو يزيد عليها . ويجوز ذلك للتصرف إليهم أيضاً . ولا يعتبر ذلك منهم دفعا بالتجريد وإنما هو إثبات لتخلف أحد شروط الدعوى المذكورة وهو تسبب التصرف في ائسار المتصرف أو في زيادة ائساره . ولما كان المطعون ضده الثاني كفيلاً متضامناً مع المدين الأصلي للبنك وقد حصل البنك على حكم بالزامه بالمدين فقد اضحى بدوره مديناً للبنك وإذا تصرف في أمواله محل الدعوى البوليصة ولم يثبت الطاعنان الخامسة والسادس بصفته — وهما من المتصرف إليهم — أن للتصرف مالا يساوي قيمة الديون أو يزيد عليها وكان لا يحق لهم الدفع بتجريد المدين الأصلي الذي كفله من تلقوا منه التصرفات موضوع الدعوى فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض ذلك الدفع يكون قد التزم بصحح القانون يكون النعي عليه بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالوجه الثالث أن الطاعنين الأربعة الأول دفعوا الدعوى بأنهم ما يكون أصلا للعقارات محل عقد الصالح الموثق في الدعوى رقم ١٤٧٣ سنة ١٩٦٤ ميت غمر ملكية أساسها الميراث عن مورثهم المرحوم ولم ينشئ عقد الصالح هذه الملكية وإنما قروها ومن ثم فلا يعتبرون متصرفا إليهم في الدعوى البوليصية . وأنهم ساندوا دفاعهم بما ثبت في إجراءات مصلحة الشهر العقاري بصدد بحث الملكية من أن أصل الملكية المورث ناشئة عن عقد وصية صادر له من جده ثابت التاريخ رسميا بحكمة المنصورة المختلطة برقم ٢٧٧٥ سنة ١٩٨٧ وسبق الاعتداد به كاستندات تملك في عقود مسجلة قبل العمل بقانون الشهر العقاري . وأنهم طلبوا من محكمتي الموضوع تحقيق هذه الملكية ولكن الحكم المطعون فيه النفى عن هذا الدفاع بما يعيبه بالقصور ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن ما قدمه الطاعنون في هذا الطعن من أوراق قد خلت جميعا من دليل على أنهم أثاروا أمام قضاء الموضوع أن عند ملكية مورثهم هو عقد وصية ثابت التاريخ وماخوذه في عقود مسجلة قبل العمل بقانون الشهر العقاري وإنما أطلقوا القول بأن الملكية آلت إليهم ميراثا عن والدهم وركنوا في إثبات ذلك إلى أهل الخبرة . وإذ كان تعيين الخبراء من الرخص المخولة لقاضي الموضوع وله وحده تقدير لزوم أو عدم الاستعانة بهم . وكانت محكمة أول درجة بحكمها المؤرخ ١٩٧٢/١١/١٦ قد أتاحت الفرصة لتحقيق دفاع الطاعنين المذكورين المشار إليه بقضائهما بإحالة الدعوى إلى التحقيق كي يثبتوا أن تصرف المطعون ضده الثاني لم لم يقصد به الإضرار بالبنك الدائن . وهو ما يتيح لهم إثبات عدم ملكية المتصرف أصلا لما تصرف فيه بما تنفي به مضارة البنك الدائن . وإذا تم تحقيق ذلك أمام محكمة أول درجة ، فإنه لأعلى محكمة ثاني درجة عدم أجابتهما طالب نذب خيرا كتفاء منها بما استخلصته محكمة أول درجة من تحقيق بشهادة الشهود في هذا الخصوص .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالوجه الرابع على الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه أورد أسماء شهودهم الخمسة وحاصل أقوالهم ولكنه لم يحصها وأكتفى بالقول بأن المحكمة لا تطعن لأقوال الشهود ، الأمر الذي يجعله قاصر البيان بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن تقدير أقوال الشهود والاطمئنان إليها كلها أو بعضها هو مما تستقل به محكمة الموضوع حسبما يطعن إليه وجدانها دون أن تكون ملزمة ببيان أسباب هذا الترجيح ولا معتب عليها في ذلك .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالوجه الخامس أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه القصور إذ قضى بالزام الطاعنين المصروفات ومقابل انعاب المحاماة في حين لم يطلب رافع الدعوى (المطعون ضده الأول) سوى إلزام المطعون ضده الثاني بها .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن القضاء في مصاريف الدعوى لا يستند إلى طيات الخصوم بعددها وإنما تفصل فيها المحكمة من تلقاء نفسها عند إصدارها الحكم المنهي للخصومة وطبقا للقواعد التي نصت عليها المواد ١٨٤ وما بعدها من قانون المرافعات . وإذ حل كل من الحكمين الابتدائي والاستئنافي إلزام الطاعنين المصروفات بنحسراتهم الدعوى وأخفاقهم في الطعن بالاستئناف استنادا إلى المادة ١٨٤ مرافعات فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حافظ رفق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمدي الخول ، يوسف أبو زيد ، مصطفى كمال سليم ودرويش عبد المجيد .

(٣٧٣)

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٦ القضائية :

(٢٤١) مسئولية . " المسئولية التقصيرية " .

(١) مسئولية المتبوع . تخلفها كلما كان فعل التابع قد وقع أثناء تأدية وظيفته أو كلما استغل وظيفته أو ساعدته على ذلك وسواء كان الفعل لمصلحة المتبوع أو من باعث شخصي يعلم المتبوع أو بغير علمه .

(٢) مسئولية المتبوع عن خطأ تابعه . لا يمنع من تخلفها تعذر تعيين التابع .

(٣) حكم . " حجية الحكم " . قوة الأمر المقضي .

(٣) الأوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق . لا تسكتسب أية حجة أمام القضاء المدني للمحكمة أن تقضى بتوافق الدلائل على وقوع الجريمة أو نسبتها لفاعليها على خلاف القرارات . المذكورة .

١ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - أن المشرع بصدد تحديده نطاق مسئولية المتبوع وفقاً لحكم المادة ١٧٤ من القانون المدني لم يقصد قصر المسئولية على خطأ التابع وهو يؤدي عملاً من أعمال وظيفته وبسببها بل تتحقق المسئولية كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة أو كلما استغل هذه الوظيفة أو ساعدته هذه الوظيفة على اتیان فعله غير المشروع أو هيأت له بأي طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء ارتكب لمصلحة المتبوع أو من باعث شخصي وسواء أكان الباعث الذي دفعه إليه متصلاً بالوظيفة أو لا علاقة له بها وسواء وقع الخطأ بعلم المتبوع أو بغير علمه .

(١) تقض ١٨/٣/١٩٧٦ بحزمة المكنب الفني لسنة ٢٧ ص ٧٩٥ .

٢ - مسئولية المتبوع تحقق ولو لم يعين تابعه الذي وقع منه الفعل خير المشروع إذ يكفي في مساءلة المتبوع أن يثبت وقوع خطأ من تابع له ولو أعتذر تعيينه من بين تابعيه (١) .

٣ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (٢) - أن الحكم الجنائي هو الذي يقيد القضاء المدني فيما يتصل بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها وهذه الحجية لا تثبت إلا للأحكام الفاصلة في موضوع الدعوى الجنائية دون غيرها من الأوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق لأن هذه القرارات لا تفصل في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة وإنما تفصل في توافر أو عدم توافر الظروف التي تجعل الدعوى صالحة لأحالتها إلى المحكمة للفصل في موضوعها، ومن ثم فلا تكتسب هذه القرارات أية حجية أمام القضاء المدني ويكون له أن يقضي بتوافر الدليل على وقوع الجريمة أو نسبتها إلى فاعلها على خلاف القرار الصادر من سلطة التحقيق، لما كان ذلك . فإن قرار النيابة العامة بعدم وجود وجبة لاقامة الدعوى الجنائية الصادر في الجنائية موضوع الفعل غير المشروع المؤسس عليه طلب التعويض لا يكون له ثمة حجة أمام القضاء المدني أيا ما كان خوي هذا القرار والأسباب التي بني عليها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٦ مدني كلي بالجيزة مختصمين الشركة الطاعنة بطلب الحكم بالزامها أن تؤدي لهم مبلغ عشرة آلاف جنيه تعويضاً عما حاق بهم من أضرار نتيجة مقتل أبيهم أثناء أداء عملهم

(٢) نقض ١٩٤٣/١١/٢٢ ص ٦٢٦ بند ٧٤ مجموعة ٢٥ حاماً .

(١) نقض ١٩٧٦/١/٢٧ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٧ ص ٣٠٧ .

بمصنع الشركة الطاعنة . وبتاريخ ٢١ من يونية سنة ١٩٧٢ قضت المحكمة بأحالة
الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضدهم بكافة طرق الإثبات أن أباهم قد قتل
باعتداء وقع عليه من أحد تابعي الشركة الطاعنة فلاحقهم الضرر من جراء هذا
الحادث وأجازت للشركة الطاعنة نفى ذلك بذات الطرق ، وبعد أن باشرت
المحكمة تحقيقا سمعت فيه شهود الطرفين قضت بتاريخ ٢١ من مارس سنة ١٩٧٣
برفض الدعوى . استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة
طالبين إلغاء والقضاء لهم بطلباتهم ، وقيد الاستئناف برقم ٣٥٢٥ لسنة ٩٠ ق ،
وبتاريخ ٢٧ من مايو سنة ١٩٧٦ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام
الشركة الطاعنة أن تؤدي للمطعون ضدهم مبلغ ألف وخمسمائة جنيه يقدم بينهم
بالتساوي . طعنوا الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت
النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة
في غرفة المشورة رأيت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت
النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على أسباب ثلاثة تنعى الطاعنة بأولها على الحكم المطعون
فيه للقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وتقول بياناً لذلك أن تطبيق
نص المادة ١٧٤ من القانون المدني يتطلب ارتكاب التابع خطأ وأن يكون
الخطأ قد وقع أثناء تأديته وظيفته أو بسببها ، فعلاقة الوظيفة بالخطأ في مفهوم
هذا النص لا تقوم على مجرد أن الوظيفة ساعدت على وقوع الخطأ أو هيأت
الفرصة لارتكابه بل هي أكثر من ذلك فهي ضرورية لامكان وقوع الخطأ
ولولاها لما استطاع التابع أن يأتي الفعل غير المشروع ولذا يسأل التابع وحده
دون المتبوع إذا ارتكب التابع الخطأ بدافع شخصي ، وإذا كان الحكم المطعون فيه
قد أقام قضاءه على أساس من تحقق مسؤولية المتبوع دون أن يورد الدليل القاطع
الذي يثبت أن جريمة القتل اقترنها حامل معين أو عمال معينون تابعون للشركة
وأن الجريمة وقعت في حالة تأدية التابع لوظيفة أو بسببها على نحو ما سلف ،
بل إن قضاءه في هذا الصدد على قول مرسل متجرد من دليل يسانده فإنه يكون
معيبا بالقصور مشوبا بالفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا الذمى مردود ذلك أنه من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع يصدد تحديده نطاق مسئولية المتبوع وفقاً لحكم المادة ١٧٤ من القانون المدني لم يقصد قصر المسئولية على خطأ التابع وهو يؤدي عملاً من أعمال وظيفته أو بسببها بل لتحقيق المسئولية كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأديته الوظيفة أو كلما استغل الوظيفة أو ساعدته هذه الوظيفة على إتيان فعله غير المشروع أو هيات له نأى طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء ارتكبه لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي وسواء كان الباعث الذي دفعه إليه متصلاً بالوظيفة أو لا علاقة له بها وسواء وقع الخطأ بعلم المتبوع أو بغير علمه وكان من المقرر أيضاً أن مسئولية المتبوع تتحقق ولو لم يعين تابعه الذي وقع منه الفعل غير المشروع إذ يكفي في مساءلة المتبوع أن يثبت وقوع خطأ من تابع له ولو تعذر تعيينه من بين تابعيه . وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد الأدلة والقرائن التي اتخذها قواماً لقضائه وأصبح عن المصدر الذي استقاه منه ، فأبان أن جريمة قتل مورث المظنون ضدهم ارتكبت داخل فناء مصنع الشركة الطامنة وأطرح دفاع الطامنة بأن الحادث وقع خارج المصنع وألقت الجثة داخله مستدلاً على ذلك بأقوال حارس الشركة التي أدلى بها في تحقيقات النيابة وما أسفرت عنه المعاينة ، ثم أورد الحكم في تقريراته ” وحيث إن الثابت من التحقيقات أن العاملين في فرز الحردة وهم .. و .. و .. كانوا يباشرون عملهم بداخل حوش الخردة بجوار الباب الغربي في صباح يوم الحادث ٢٧/٤/١٩٦١ في الوقت الذي شيعد فيه الحصى عليه متجهاً إلى الناحية الغربية داخل حوش الخردة وهم الذين ورد ذكرهم في محضر تحريات المباحث أنهم .. قد ارتكبوا الحادث وأن كانت التحقيقات لم تسفر عن دليل يوصل لاتهمهم إلا أن جماع أقوال المسئولين في الشركة وعلى الأخص شاهدي الشركة أمام محكمة أول درجة وهما .. رئيس الإدارة ، والحسابات بالمصنع و .. الموظف بالشركة غير مصرح لأحد غير عمال الشركة بالدخول إلى فناء الخردة سالف الذكر بغير تصريح ورافق ويثبت اسمه بدفتر البوابة وهو أمر لا يحدث إلا مراراً أو ثلاثة في السنة للمقاولين الذين يطلبون معاينة الخردة ، أما الشاحن والتفريغ فإنه يتم بواسطة فاطرات الشركة بعاملها .. وقد قرر الشاهد الثاني من شهود الشركة

أمام محكمة أول درجة أنه لا يذكرو شيئا عن وجود آخرين أو وجود سائق القطار في يوم الحادث — هذا بالإضافة إلى أنه لم يرد في تحقيقات الشرطة أو النيابة أية إشارة إلى وجود أى عنصر غريب عن عمال الشركة بداخل حوش الخردة يوم الحادث الأمر الذى يقطع بأن الحادث وقع من بعض أو أحد العاملين بالشركة وهم وحدهم الذين كشفت التحقيقات عن توفر الدافع لديهم لقتل المجنى عليه لما عرف عن الأخير من شدة تدينه وتمسكه بالفضيلة وحرصه على صالح الشركة ودأبه على ضبط المخالفين والسارقين منهم والتبليغ عنهم للجهات المختصة بالشركة ولا يقدح في ذلك أن التحقيقات لم تسفر عن التوصل لمعرفة الفاعل أو الفاعلين من بين هؤلاء العمال ..” لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع السلطة في بحث ما يقدم لها من الدلائل والمستندات وفي موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما تطمئن إليه كما لها السلطة في تقدير أقوال الشهود والأخذ بأقوال بعضهم دون البعض الآخر واستخلاص ما يقتنع به وجدانها وتراه متفقا مع واقع الدعوى ولا رقابة لمحكمة النقض في ذلك متى كان استخلاصها سائغا له أصله الثابت بالأوراق، وكانت الأدلة والدلائل التى ساقها الحكم المطعون فيه سائغة ومستمدة من التحقيقات التى أجرتها النيابة العامة عن الحادث ومن أقوال الشاهدين اللذين أدليا بشهادتهما أمام محكمة أول درجة، وهى من شأنها مجتمعة أن تؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليها من أن حادث مقتل مورث المطعون ضدهم وقع داخل فناء مصنع الشركة الطاعنة ومن فعل أحد أو بعض العاملين بها، وكان يكفى في القانون على هدى ما سلف — لقيام مسئولية الشركة الطاعنة عن التعويض — أن يثبت الحكم المطعون فيه وقوع الجريمة من عامل بها ولو لم يعرف بشخصه وتعيينه من بين تابعيها وتحقق المساءلة ولو كان الباعث على القتل — كما أفصح الحكم — شخصا وليس لمصلحة المتبوع طالما كانت الوظيفة هى التى ساعدت التابع أو هيأت له إتيان فعله، ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة من نعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الإخلال بحقوقها في الدفاع وبياناً لذلك تقول أن الدعوى ظلت تؤجل أمام محكمة الاستئناف عدة جلسات أهم المفردات وإذ ضمت بجلاسة ١٠ من مايو سنة ١٩٧٦ فقد طلبت التأجيل للاطلاع ما يما إلا أن المحكمة النفقت عن هذا الطلب وقررت حجز الدعوى للحكم وحددت للنطق به جلاسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٧٦ وأذنت بتقديم مذكرات بطريق الإيداع ودون تصريح منها بالاطلاع مما يمد إخلالا بالحقوق في الدفاع . بطلا للحكم ومستوجبا نقضه .

وحيث إن النعي بهذا السبب غير مقبول ذلك أنه لما كانت الشركة الطاعنة لم تقدم الدليل على ما تمسكت به أمام محكمة الاستئناف من طلب للتأجيل للاطلاع على المفردات أثر ضمها وعند حجز الدعوى للحكم والتفات المحكمة عن الاحتجاجة لهذه الطلبات فإن زعمها يكون مفتقرا إلى الدليل ومن ثم غير مقبول .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثالث أن النيابة العامة بمد أن اتهمت من تحقيق حادث مورث المطعون ضدهم في الجناية رقم ٧٧ لسنة ١٩٦١ البدرشين أصدرت قرارا - صار نهائيا - بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم معرفة الفاعل ، وإذا كان هذا القرار قد أثبت أن الفاعل الذي اقترف الحادث غير معلوم فإن مفاده انتفاء تعيينه من بين تابعي الشركة الطاعنة مما كان متعيينا على الحكم المطعون فيه الالتزام بقوة الأمر المفضى لقرار النيابة وإذا جاء قضاؤه متناقضا له فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أنه من المفروض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الحكم الجنائي هو الذي يقيد القضاء المدني فيما يتصل بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها وهذه الحجية لا تثبت إلا لأحكام الفاصلة في موضوع الدعوى الجنائية دون غيرها من الأوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق لأن هذه القرارات لا تفصل في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة وإنما تفصل في توافر أو عدم توافر الظروف التي تجعل الدعوى صالحة لإحالتها إلى المحكمة للفصل في موضوعها ، ومن ثم فلا تكتسب هذه القرارات أية حجية أمام القضاء

المدنى وىكون له أن يقضى بتوافر الدليل على وقوع الجريمة أو نسبتها إلى فاعلها على خلاف القرار الصادر من سلطة التحقيق ، لما كان ذلك فإن قرار النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية الصادر فى الجناية موضوع الفعل غير المشروع المؤسس عليه طلب التعويض لا يكون له ثمة حجبة أمام القضاء المدنى أيا ما كان يحوى هذا القرار والأسباب التى بنى عليها ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب فى غير محله •

ولما تقدم يتعين رفض الطعن •

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار عدلي مصطفى بغدادى نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة
المستشارين ؛ محمود حسن رمضان ؛ عبد العزيز عبد العاطى ؛ وحسن هيثم عمار وراج
لطفى جمعه .

(٣٧٤)

الطعن رقم ١١٣٠ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) حكم . " حجية الحكم " . تزوير .

لاكتساب أسباب الحكم حجة الأمر المقضى . مناهة . الأسباب الزائدة . لا تحوز حجة
حال الحكم فى التزوير .

(٢) استئناف . حكم . " الطعن فيه " . تزوير .

الحكم الصادر فى دعوى التزوير لا يفرغ . عدم جواز الطعن فيه استقلالا قبل الحكم المنهى
للمصومة . حلة ذلك . م ٢١٢ مرافعات .

(٣) استئناف . " نطاق " . تزوير .

استئناف الحكم المنسوخ لغيره . أنه . الإدعاء بالتزوير أمام محكمة أول درجة ودفع
الخصم بشأنه اعتباره مطروحا على المحكمة الاستئنافية طالما لم يثبت انتشاره عند صراحة أو ضمنا .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن أسباب الحكم لا تحوز حجة إلا إذا
كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا لمنطوقه ولازمة للنتيجة التى انتهى إليها وتكون مع
منطوقه وحده لا تقبل التجزئة ، ولما كان الثابت من مدونات الحكم الصادر
من محكمة الدرجة الأولى أنه قضى بـرد وبطلان عقد الإيجار بالنسبة لعبارة ...
الواردة فيه مع تحديد جاسة لنظر الموضوع . فإن مؤدى هذا أن الحكم المذكور
وهو لم يفصل فى موضوع الدعوى أو يناوله بأى قضاء - لا يحوز حجة إلا بالنسبة
لما فصل فيه . وهو قاصر على ما ورد بمنطوقه - من رد وبطلان تلك العبارة

لواردة بعقد الإيجار وما ارتبط به وثيقا من الأسباب اللازمة لتلك النتيجة
نتى انتهى إليها دون ماعدا ذلك مما يكون الحكم قد أورده في أسبابه من تقارير
متعلقة بموضوع الدعوى إذ لا يعد ذلك أن يكون تزييدا من المحكمة لا تحوز
أسبابها حجية الأمر المقضى .

٢ - المقرر وفقا للحكم المادة ٢١٢ من قانون المرافعات . أنه لا يجوز الطعن
في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنهى بها الخصومة إلا بعد صدور
الحكم المهني للخصومة كلها ، وكان المقصود بالخصومة التي ينظر إلى انتهائها
في هذا الصدد . وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي الخصومة الأصلية المنعقدة
بين الطرفين لا تلك التي تثار عرضا بشأن مسألة فرعية متعلقة بالإثبات
في الدعوى . وكان الإدعاء بالتزوير كطلب عارض في الدعوى لا يعدو في حقيقته
أن يكون دفاعا موضوعيا منعبا على مستندات الدعوى ، فإن الحكم الصادر في
هذا الإدعاء من محكمة الدرجة الأولى يكون غير قابل للطعن فيه استقلالا .

٣ - المقرر في قضاء النقض أنه يترتب على الاستئناف نقل الدعوى إلى محكمة
الاستئناف بما سبق أن أبداه المستأنف عليه أمام محكمة الدرجة الأولى من دفع
وأوجه دفاع وتعتبر هذه وتلك مطروحة أمام محكمة الاستئناف للفصل فيها بمجرد
رفع الاستئناف حتى ما كان منها قد صدر برفضه حكم مستقل من محكمة الدرجة
الأولى وأعفاء من استئنافه صدور الحكم في الدعوى لمصلحته . ويكون على
المحكمة أن تفصل فيه إلا إذا تنازل المستأنف عليه عن التمسك بشيء منه صراحة
أو ضمنا ، لما كان ما تقدم وكانت أوراق الطعن قد خات من القول بتنازل المطعون
عليه عن التمسك بالعقد المدعى بتزويره . ومن ثم يكون الإدعاء بالتزوير المبدى
عليه من المستأنف أمام محكمة الدرجة الأولى ودفاع المستأنف عليه بشأنه
مطروحا على المحكمة الاستئنافية بمجرد رفع الاستئناف ويكون عليها بالتالى أن
تفصل فيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٣٦٥ سنة ١٩٧١ مدنى كلى ومنهوز ضد الطاعنين للحكم بإخلاصهما من العين المؤجرة لهما والمبينة بصحيفة الدعوى قولا منه بأنهما أساءا استعمالهما بأن أزالا نصف الحائط الذى يفصلهما عن المحل المجاور لهما والمؤجر منه للطاعن الاول مما أحدث تشققات بالمبنى تهدده بالسقوط . قضى بنسب خبير فى الدعوى وبعد أن قدم تقريره حكمت المحكمة برفضها . استأنف المطعون عليه الحكم بالاستئناف رقم ٢٥٦ سنة ٣٢ ق اسكندرية . وكان المطعون عليه قد أقام أيضا الدعوى رقم ١٢٦٨ سنة ١٩٧٢ مدنى كلى ومنهوز ضد الطاعن الاول للحكم بإخلاصه من المحل رقم ٧ بالعقار المبين بصحيفة الدعوى والمؤجر إليه بموجب عقد لإيجار مؤرخ ١٩٥٩/١/١ وذلك لتخلفه عن سداد أجرة عن المدة من ١٩٧٠/١/١ حتى ١٩٧٢/٨/١ أدعى الطاعن الاول بتزوير العقد المذكور بالنسبة لما ورد به من رقم المحل المؤجر . قضت المحكمة فى ١٩٧٤/٢/٢٤ برد وبطلان هذه العبارة من العقد ، وبتاريخ ١٩٧٦/٤/٢٥ حكمت فى الموضوع بالإخلاء . استأنف الطاعن الاول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦٨ سنة ٣٢ ق اسكندرية ثم قررت محكمة الاستئناف ضم الاستئناف رقم ٢٦٨ سنة ٣٢ ق اسكندرية ليصدر فيها حكم واحد وبتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٢ قضت المحكمة أولا : — فى الاستئناف رقم ٢٦٨ سنة ٣٢ ق بإلغاء الحكم المستأنف الصادر فى الادعاء بالتزوير وبعدم قبول ذلك الادعاء وفى الموضوع بتأييد الحكم المستأنف ثانيا : فى الاستئناف رقم ٢٥٦ سنة ٣٢ ق بإلغاء الحكم المستأنف وبإخلاء الطاعنين . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى بعدم قبول الطعن من الطاعن الثانى فى الحكم رقم ٢٦٨ سنة ٣٢ ق وبرفض الطعن فيما جاوز ذلك .

وحيث إنه لما كان الثابت من صحيفة الطعن أنه مرفوع من الطاعنين عن الحكم الصادر من محكمة استئناف الاسكندرية في الاستئناف المنضمين رقمي ٢٥٦ ، ٢٦٨ سنة ق ، وكان المقرر في قضاء النقض أن ضم الاستئنافين والحكم فيهما معا لا ينفي مالكل منهما من استقلال عن الآخر ، وكان البين من الحكم في الاستئناف رقم ٢٦٨ سنة ٣٢ ق أن الخصومة فيه منحصرة فيما بين الطاعن الاول والمطعون عليه ، وكان الطعن غير جائز إلا من المحكوم عليه فإن الطعن المرفوع من الطاعن الثاني عن الحكم رقم ٢٦٨ سنة ٣٢ ق — وهو خارج عن نطاق الخصومة فيه يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن المقام من الطاعنين — فيما جاوز ما سلف — قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينعي الطاعن الأول — بالوجهين الأول والثاني من السبب الأول — على الحكم رقم ٢٦٨ سنة ٣٢ ق المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم الابتدائي رقم ١٢٦٨ سنة ١٩٧٢ كلى دمنهور القاضي باخلائه من العين المدعى بتأجيرها إليه بموجب عقد الإيجار المؤرخ ١/١/١٩٥٩ — قد وقع باطلا لصدوره على خلاف حكم نهائي سابق عليه في نفس النزاع — وهو القاضي برد وبطلان عقد الإيجار — والذي قطع أيضا في أسبابه المشكلة لمنطوقه بأن الدعوى على غير أساس من الواقع ، وهو ما كان يستوجب من المحكمة الابتدائية التقيد به عند الفصل في الموضوع فتقضى برفض الدعوى إلا أنها خرجت عليه وقضت على خلافه بالإخلاء فوقع قضاؤها بذلك معيبا بالبطلان ، وإذا أيد الحكم المطعون فيه هذا القضاء معتقفا ذات أسبابه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، هذا إلى خطأ الحكم المطعون فيه كذلك في قضائه بإلغاء الحكم الصادر من محكمة الدرجة الاولى في ٢٤/٢/١٩٧٤ برد وبطلان عقد الإيجار وبعد قبول الادعاء بالتزوير — رغم تحصن ذلك القضاء وحيروته نهائيا بعدم استئنائه من المطعون عليه بما كان يستوجب الالتزام بحججه وعدم المساس به .

وحيث إن النعي بالوجه الأول مردود، ذلك أن المقرر في — قضاء هذه المحكمة — أن

أسباب الحكم لا تحوز حجية إلا إذا كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمنطوقه ولازمة للنتيجة التي انتهى إليها وتكون مع منطوقه وحده لا تقبل التجزئة . ولما كان الثابت من مدونات الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى في ١٤/٢/١٩٧٤ أنه قضى برد وبطلان عقد الإيجار المؤرخ ١/١/١٩٥٩ بالنسبة لعبارة " الدكان رقم ٧ " الواردة فيه مع تحديد جلسة لنظر الموضوع تأسيساً على ما أستخلصه من الأوراق من أن الدكان المذكور مؤجر لغر الطاعن الأول ومن خلو عقد الإيجار المقدم من هذا الأخير من تلك العبارة التي يبين للمعين المجردة أنها أضيفت بالعقد المقدم من المطعون عليه بمداخدا كن ، فإن مؤدى هذا الحكم المذكور — وهو لم يفصل في موضوع الدعوى أو يناوله بأي قضاء — لا يحوز حجية إلا بالنسبة لما فصل فيه — وهو قاصر على ما ورد بمنطوقه — من رد بطلان تلك العبارة الواردة بعقد الإيجار ، وما ارتبط به ارتباطاً وثيقاً من الأسباب اللازمة لتلك النتيجة التي انتهى إليها دون ما عدا ذلك مما يكون الحكم قد أورده في أسبابه من قرارات متعلقة بموضوع الدعوى ، ومنها ما أشار إليه الطاعن الأول بسبب النعي من قول الحكم بأن الدعوى على غير أساس من الواقع . إذ لا يعدو ذلك أن يكون تزييداً من المحكمة لا تحوز أسبابها فيه حجية الأمر المقضى . لما كان ذلك وكان المقرر أن الحكم برد وبطلان الورقة لا يمنع من القضاء لمن تمسك بها بطلبائه استناداً إلى أدلة أخرى ، وكان الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى في موضوع الدعوى بجملة ٢٥/٤/١٩٧٦ قد قضى بإخلاء الطاعن الأول من العين المؤجرة استناداً إلى ما أورده سائفاً على ذلك من أدلة أخرى — دون ما قضى عنيه وينأى به عن عيب البطلان ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم المستأنف في قضائه بالإخلاء استناداً لأسبابه ولما أضافه من أسباب أخرى فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعي عليه بهذا الوجه على غير أساس . والنعي بالوجه الثاني مردود ، ذلك أنه لما كان المقرر وفقاً لحكم المادة ٣١٢ من قانون المرافعات أنه لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها ، وكان المقصود بالخصومة التي ينظر إلى انتهائها في هذا الصدد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هي الخصومة الأصلية المنعقدة بين الطرفين

لا تلك التي تثار عرضا بشأن مسألة فرعية متعلقة بالإيجاب في الدعوى ، وكان الادعاء بالتزوير كطلب مارض في الدعوى لا يمسدو في حقيقة أن يكون دفاعا موضوعيا منصبا على مستندات الدعوى ، فإن الحكم الصادر في هذا الادعاء من محكمة الدرجة الأولى بجلسة ١٩٧٤/٢/٢٤ يكون في رقب للطن فيه استقلالاً . لما كان ذلك وكان المقرر في قضاء النقض أنه يترتب على الاستئناف نقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بما سبق أن أبداه المستأنف عليه أمام محكمة الدرجة الأولى من دفع وأوجه دفاع وتعتبر هذه وتلك مطروحة أمام محكمة الاستئناف للفصل فيها بمجرد رفع الاستئناف حتى ما كان منها قد صدر برفضه حكم مستقل من محكمة الدرجة الأولى وأعفاء من استئنافه صدور الحكم في الدعوى لمصلحته — ويكون على المحكمة أن تفصل فيه إلا إذا تنازل المستأنف عليه من التمسك بشيء منه صراحة أو ضمناً ، لما كان ما تقدم وكانت أوراق الطعن قد خلت من القول بتنازل المطعون عليه عن التمسك بالعقد المدعى بتزويره ، ومن ثم يكون الادعاء بالتزوير المبدى عليه من المستأنف أمام محكمة الدرجة الأولى — ودفاع المستأنف عليه بشأنه — مطروحا على المحكمة الاستئنافية — بمجرد رفع الاستئناف — ويكون عليها بالتالي أن تفصل فيه — وإذا تناول الحكم المطعون فيه هذا الادعاء وتعرض لقضاء محكمة الدرجة الأولى بشأنه وقضى بالغائه وبعدم قبول الادعاء بالتزوير للأسباب السائغة التي أوردها على ذلك فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ويكون النعى عليه بهذا الوجه في غير محله .

وحيث إن الطعن الأول ينمى بالوجهين الثاني والثالث من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه رقم ٢٦٨ سنة ٣١ ق — الاخلال بحق الدفاع والقصور في التسيب وفساد الاستدلال — وفي بيان ذلك يقول أن محكمة الاستئناف لم تستجب لما طلبه من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات عدم استجوابه المحل رقم ٧ موضوع التداعى وصولاً لنفي قيامه بالتغيير المدعى به وهي واقعة جوهرية ومؤثرة في النزاع ولها أصل بالأوراق ، هذا إلى أن الحكم الابتدائي رقم ١٩٦٨ سنة ١٩٧٢ كلى دمنهور استند في قضائه إلى ما حصله من الاطلاع على الدعوى

رقم ٣٦٥ سنة ١٩٧١ كلى دمنهور المحجوزة للحكم معه رغم أن هذا الاطلاع تم من المحكمة و فيية الطاعن ودون سماع دفاعه في شأنه وإذا بدأ الحكم المطعون فيه هذا القضاء مقتنعا بأسبابه فإنه يكون معيبا مثله بالبطلان .

وحيث إن النعى بالوجه الثانى مردود ، ذلك أنه لما كان المقرر فى قضاء انقضى أن محكمة الموضوع غير ملزمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق متى توافر لديها من العناصر ما يكفى للفصل فيها ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه استخلص من تقرير الخبير المقدم فى الدعوى أن العين موضوع التداعى التى يستأجرها الطاعن الأول من المطعون عليه بموجب عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٩/١/١ هى تلك التى تجاور العين الأخرى التى يستأجرها مع الطاعن الثانى بذات العقار بموجب عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٦/١/١ وأنهما قاما بأدماجهما معا بإزالة الحائط الفاصل بينهما حتى يكونا مينا واحدة ويبدو على خلاف الحقيقة والواقع أنها محل عقد إيجار ١٩٥٦ توصلنا إلى الاغلات من أجرة عين النزاع ، وانتهى الحكم من ذلك إلى قيام العلاقة الإيجارية من هذه العين بين الطاعن الأول والمطعون عليه بموجب عقد ١٩٥٩ وعدم انقضائها بثبوت شغلها واستمرار انتفاعه بها هو وأخيه مع العين الأخرى بعد ادماجهما ، وإذا اتخذ الحكم من تقرير الخبير فى هذا الصدد أساسا لقضائه وكان ما أورده فى ذلك سائعا وكافيا لحمله فإن النعى عليه بالاخلاق بحق الدفاع والقصور فى التسبب وفساد الاستدلال يكون على غير أساس . هذا والنعى بالوجه الثالث غير مقبول ، ذلك أنه لما كان سبب النعى — ودوسبب واقعى — موجهها إلى الحكم الابتدائى ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه خلوا عما يشير إلى تمسك الطاعن بهذا لدى محكمة الاستئناف ، كما أنه لم يقدم وفق طعنه الدليل على ما يغير ذلك ، فإنه يكون سببا جديدا ولا يجوز من ثم إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالوجه الثالث من السبب الأول وبالوجه الأول من السبب الثانى — على الحكم المطعون فيه رقم ٢٥٦ سنة ٣٢ ق الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب ، وفى بيان ذلك يقولان أن الحكم استند

في قضائه بإخلاء الطاعنين من العين المؤجرة إلى ما قرره من أنهما أحدثا بها تغييرا يخالف شروط الإيجار المعقولة وذلك بالرغم من انتفاء الضرر من ذلك للتغير على النحو الذي أورده الخبير بتقريره والذي استند إليه الحكم الابتدائي في قضائه برفض الدعوى ، وأنه لما كان التغير الموجب للإخلاء يشترط أن ينشأ عنه ضرر للمؤجر أو بالعين المؤجرة فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالإخلاء على خلاف ذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون. هذا إلى أن ما أورده الحكم من أن التغير المدعى به يضر بمصلحة المالك ويخالف شروط الإيجار المعقولة — ليس له سند في الأوراق بل ويتناقض مع ثبوت المستندات الرسمية المقدمة في الدعوى وما سجله تقرير الخبير من أن هذا التغير لا يخالف شروط الإيجار المعقولة ولا يضر بالعقار وهو ما يعيب الحكم بالقصور وفساد الاستدلال .

وحيث إن هذا النقص في شقبة مردود ، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء النقص أن لمحكمة الموضوع السلطة في تقدير عمل الخبير وفي الموازنة بين الأدلة التي تقدم في الدعوى والأخذ بما تطمئن إليه منها وأطراح ما عداها مادامت تقيم قضائها على أسباب سائنة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد بمذونات في هذا الصدد قوله " إن الثابت بالدعوى أن المستأنف عليهما لم يستعمل العين المؤجرة حسب ما أهدت له وعلى ما توجبه المادة ٥٧٩ مدني — بأن أزالا حائطها الشرقي الفاصل بينها وبين العين المؤجرة التي ينصب عليها عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٩/١/١ وإدماجهما معا إدماجا أضر بمصلحة المؤجر لهما من وجهين أو لهما أنه إدماج أدى إلى أن يستفيد المستأنف عليه الثاني — الطاعن الثاني — من العين المجاورة وهو غير مستأجر لها وثانيهما أنه إدماج اقترن بالخسائر المالية التي حاقبت به — المستأنف المطعون عليه — بسبب اتخاذ المستأنف عليه الأول وسيلة للإفلات من الوفاء بالأجرة المستحقة قبله من العين المؤجرة له

وما تكبده في سبيل ذلك من مشاق التقاضي وخاصة بالنظر إلى موقفه في الدعوى
 ١٢٦٨ سنة ١٩٧٢ ... كمدعى عليه في الأدهاء بتزوير عقد الإيجار ... “
 وإذا كان ذلك وكان استخلاص ثبوت الضرر أو نفيه من مسائل الواقع التي
 يستقل بها قاضي الموضوع مادام الدليل الذي أخذه به سائفاً ، وكان هذا الذي
 قال به الحكم المطعون فيه يقوم على استخلاص مقبول ويكفي لحمل قضائه فان
 النعمى عليه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب وفساد الاستدلال يكون
 على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن برمته .

جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

رئاسة السيد المستشار مصطفى الفقى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : دكتور محمد عبد المجيد ، دكتور المراهى ، دكتور فتح الله
ودكتور أحمد حنفى .

(٣٧٥)

الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٥ هـ القضائية :

(١) عقد . " تكيف العقد " . محكمة الموضوع .

تكييف العقد وإزالة حكم للقانون عليها . خضوعه لرقابة محكمة النقض . استخلاص محكمة
الموضوع لنية المتعاقدين . وجوب أن يكون سائغا .

(٢) مقالة . عقد . " فسخ العقد " .

عقد المقابلة . ماهيته . اتفاق الطرفين على فسخ العقد لاخلال المتناول بتنفيذ التزامه .
آثره . وجوب رد ما تسلمه من رب العمل بسبب عقد المقابلة .

(٣) إثبات . " الإقرار القضائى " .

تقدير كون الأفعال المنسوبة للنهزم . تعتبر إقرارا قضائيا من عدمه . خضوعه لرقابة
محكمة النقض .

(٤) أوراق تجارية . " الشيك " .

إصدار الشيك . لا يعد وفاء ميراثا لدية للساحب . عدم إقتضاء إلتزامه إلا بصرف
المسحوب عليه لقيمة الشيك لاستيفاده .

١ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تكيف العقود وإزالة حكم
القانون عليها يخضع لرقابة محكمة النقض ، وأنه وإن كان لمحكمة الموضوع

استخلاص نية المتعاقدين وما انعقد اتفاقهما عليه ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون هذا الاستخلاص سائغا ولا يخالف الثابت بالأوراق ولا خروج فيه على المعنى الظاهر للعقد .

٢ - عرفت المادة ٦٤٦ من القانون المدني المفاولة بأنها عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئا أو أن يؤدي عملا لقاء أجر يتعهد به المتعاقد الآخر . وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ، ومن سائر أوراق الطعن أن المطعون ضده تعافد مع الشركة الطاعنة على القيام بأعمال التجارة الخاصة بالتوسع في مبنى إدارة الشركة بطنطا لقاء مبلغ وأن الطاعنة استصدرت ترخيصا باسمها لشراء الأخشاب اللازمة لأعمال التجارة المتعاقد عليها ، وسلمت المطعون ضده شيكا مسحوبا لصالح الشركة التجارية استلم بمقتضاه أخشابا قيمتها وقامت شركة الأخشاب ببيع باقي قيمة الشيك لحساب الشركة الطاعنة ، فإن التكييف القانوني للعقد المبرم بين الطرفين أنه عقد مفاولة . ولما كان الثابت أن المطعون ضده لم يقوم بتنفيذ الأعمال التي التزم بها بموجب عقد المفاولة المشار إليه رغم استلامه الأخشاب اللازمة لتلك الأعمال ، وأن الطرفين اتفقا على نسخ العقد ، فإنه يترتب على هذا التماسخ إعادة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها ، وحق للشركة الطاعنة أن تسترد الأخشاب التي تسلمها المطعون ضده بسبب عقد المفاولة وتقاذا له ، لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر الصحيح في القانون وكيف للعلاقة بين الطرفين بأنها عقد قرض أقرضت الشركة الطاعنة بموجبه المطعون ضده ثمن الأخشاب التي نزلت له عن ملكيتها مقابل قيمة الشيك الذي حرره لصالحها بمبلغ رغم عدم وجود رصيد له ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد جانبه التوفيق في إصباغ التكييف القانوني الصحيح على العقد المبرم بين الطرفين ، وخالف المعنى الظاهر للعقد فيما استخلصه من نية المتعاقدين وما انعقد اتفاقهما عليه .

٣ - تقدير كون الأقوال المنسوبة للخصم تعتبر إقراراً قضائياً أو لا تعتبر كذلك هو من المسائل القانونية التي تدخل تحت رقابة محكمة النقض . وإذ قام دفاع المطعون ضده أمام محكمة الموضوع على أنه حرر الشيك كأداة إلتزام فإن ذلك يعد منه إقراراً قضائياً بأن هذا الشيك لم يحور ثمنه للأخشاب التي تسلمها فلا يسوغ إهداره .

٤ - للشيك وإن اعتبر في الأصل أداة وفاء إلا أن مجرد سحب الشيك لا يعتبر وفاء مدناً لذمة صاحبه ولا ينقضي التزامه إلا بقيام المسحوب عليه بصرف قيمة الشيك للمستفيد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٣٢٥ لسنة ٧١ تجارى كلى طنطا طالبا الحكم ببراءة ذمته من مبلغ ٦٠٠ جنيه قيمة الشيك المؤرخ ١٩٧٠/٨/٥ المسحوب منه على بنك مصرف فروع طنطا لصالح الشركة الطاعنة ، وقال ببياناً لذلك أنه تعاقد مع الشركة الطاعنة على القيام بأعمال النجارة الخاصة بالتوسع في مبنى إدارة الشركة بطنطا لقاء مبلغ ١٩٣٦ جنياً ، وسدد مبلغ ٩٢ ج و ٨٠٠ م تأميناً متفقاً عليه ، وسلمته الشركة بتاريخ ١٩٧٠/٨/٥ تصريحاً بصرف كسبة من الأخشاب اللازمة للعملية من الشركة التجارية للأخشاب بالاسكندرية ، وشيكاً بمبلغ جنيه ٦٠٠ ج مسجوباً منها لأمر شركة الأخشاب المذكورة ثمناً لما يسلم إليه من أخشاب ، وفي ذات الوقت استوفته على شيك بنفس القيمة لحسابها . وإذ ذهب الخلف بينهما ولم تسمح له الطاعنة بمباشرة العمل ، وحماته مسؤولية عدم التنفيذ فقد أذرها بتاريخ ١٩٧٠/١٠/٢٣ لتحديد موقفها إما بالتنفيذ أو الفسخ مع حفظ حقه في التعويض ، ولكنها أقامت عليه اللجنة رقم ٥٧ لسنة ٧١ قسم

ثان طنطا بالطريق المباشر لاصداره شيكا بدون رصيد ، فأقام دعواه بطلباته السابقة تأسيسا على أن الشيك الذي صحبه لصالح الطاعة لا يمثل مديونية حقيقية وإنما كان أداة ائتمان . بتاريخ ۱۳/۶/۱۹۷۱ استصدرت الشركة الطاعة من رئيس محكمة طنطا الابتدائية الأمر رقم ۱۲۳ لسنة ۷۱ بتوقيع الحجز التحفظي الاستحقاق على الأخشاب التي تسلمها المطعون ضده من شركة الأخشاب والبالغ قيمتها ۵۳۳ ج و ۸۹۹ م ، ولدى تنفيذ الأمر في ۱۷/۶/۱۹۷۱ أثبت المحضر أنه لم يجد تلك الأخشاب فنقدت الطاعة بطالب لاستصدار أمر بالزام المطعون ضده بدفع ثمن هذه الأخشاب نقدا فرفض الطالب وتحددت جلسة لنظر الموضوع أمام المحكمة في الدعوى رقم ۱۹۵۰ لسنة ۱۹۷۱ تجارى كلى طنطا حيث عدلت الطاعة طلباتها بالنسبة لقيمة الأخشاب المطلوب ردها إلى ۵۳۵ ج و ۳۶۰ م كما أقام المطعون ضده الدعوى رقم ۲۷۹۸ لسنة ۷۱ تجارى كلى طنطا بطالب إلزام الشركة الطاعة بتقديم كشف حساب من الأعمال التي قام بتنفيذها ، وما يستحقه منها بعد خصم قيمة الأخشاب التي تم تصنيعها وتركيبها ، وقضت المحكمة في ۳۰/۶/۱۹۷۲ بنذب مكتب خبراء وزارة العدل لبيان الأعمال التي قام بتنفيذها ، وتصفية الحساب بين الطرفين ، وبيان ما يستحقه قبل الشركة للطاعة . وبعد أن قدم الخبير تقريره أصدرت المحكمة قرارا بضم الدعوى الثلاث ليصدر فيما حكم واحد ، ثم قضت بتاريخ ۳۱/۱۲/۱۹۷۲ برفض الدعوى رقم ۲۷۹۸ لسنة ۱۹۷۱ وفي موضوع الدعوى رقم ۱۹۵۰ لسنة بالزام ۷۱ المطعون ضده بأن يؤدي للشركة الطاعة الأخشاب المبينة بالعريضة وصفا وقيمة عينا خالية من التلف ، أو دفع قيمتها نقدا وقدرها ۵۳۵ ج و ۳۶۰ م مع النفاذ المعجل وحددت جلسة لنظر الدعوى رقم ۳۲۵ لسنة ۷۱ لمناقشة الخصوم في بعض نقاطها ، استأنف المطعون ضده هذا الحكم برقم ۵ لسنة ۲۴ ق و بتاريخ ۱۰/۲/۱۹۷۵ قضت محكمة استئناف طنطا برفض الطعن وتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للدعوى رقم ۲۷۹۸ لسنة ۷۱ تجارى كلى طنطا ، وبالنسبة للدعوى رقم ۱۹۵۰ لسنة ۷۱ . نقاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعننت الشركة الطاعة بطريق النقض في الحكم الصادر في الدعوى الأخيرة ، وأودع المطعون ضده مذكرة

دفع فيها ببطلان الطعن لعدم اشتغال صحيفته على تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إنه عن الدفع المبدى من المطعون ضده ببطلان الطعن لعدم اشتغال صحيفته على تاريخ صدور الحكم المطعون فيه فهو على غير أساس ذلك أن البين من صحيفة الطعن أنها تضمنت في صدرها ما يفيد أنها خاصة بأسباب الطعن في الحكم رقم ٥ لسنة ٢٤ ق الصادر من محكمة استئناف طنطا بجلسة ١٠ فبراير سنة ١٩٧٥ ومن ثم يكون أساس الدفع غير صحيح ويتعين رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك نقول أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذا اعتبر المطعون ضده هو المالك للأخشاب وأن الشركة الطاعنة أقرضته بمبلغ ٦٠٠ جنيه ليسدد منها ثمن هذه الأخشاب ، وحصلت منه على شيك بهذا المبلغ ، وبذلك تكون قد تنازلت له عن ملكيتها للأخشاب ، ولا يغير من ذلك كون الشيك بدون رصيد . وهذا الذي قرره الحكم غير صحيح في القانون ذلك أن محكمة الموضوع وأن كان لها أن تعطى الدعوى تكييفها القانوني الصحيح فهي مقيدة بالوقائع المطروحة عليها ، ولا تملك تغيير سبب الدعوى ، وإذا كان الثابت أن الشركة التجارية للأخشاب قيدت لحساب الطاعنة بمبلغ ٦٤ ج و ٦٤٠ م وسلمت المطعون ضده أخشابا ثمنها ٥٣٥ ج و ٣٦٠ م مدفوعه من قيمة الشيك الذي تسلمه الأخير من الطاعنة ، وكان الشيك التأميني الذي وقعه للطاعنة تباع قيمته ٦٠٠ جنيه فإنه لا يسوغ القول بأن الشركة الطاعنة أقرضته بمبلغ ٥٣٥ ج و ٣٦٠ م لقاء رده بمبلغ ٦٠٠ ج خصوصا وأنها شركة قطاع عام لا تملك حق إقراض الأموال العامة . كما أن الحكم المطعون فيه إذا قرر أن الطاعنة تنازلت عن ملكيتها للأخشاب للمطعون ضده لقاء الثمن الوارد بالشيك رغم عدم وجود رصيد لهذا الشيك تكون قد خالف القانون لأن ذمة صاحب الشيك لا تبرأ إلا بصرف

المستفيد لقيمتة وهو ما لم يحدث في خصوص الشيك المشار اليه . كما يكون الحكم قد أهدر الأقرار القضائي الصادر من المطعون ضده بأن الشيك الذي حرره لصالح الطاعنة كان تأمينا لها . يضاف إلى ذلك أنه وقد سلم الطرفان بفسخ عقد المقاول المبرم بينهما فإن ذلك يستتبع عودة ملكية الأخشاب للشركة الطاعنة لأن شراءها كان نفاذا لهذه المقاول ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه كل ذلك فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا ألغى سديد ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تكليف العقود وإنزال حكم القانون عليها يخضع لرقابة محكمة النقض ، وأنه وإن كان لمحكمة الموضوع استخلاص نية المتعاقدين ، وما انعقد اتفاقهما عليه ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون هذا الاستخلاص سائغا ولا يخالف الثابت بالأوراق ولا خروج فيه على المعنى الظاهر للعقد وكانت المادة ٦٤٦ من القانون المدني قد عرفت المقاول بأنها عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئا أو أن يؤدي عملا لقاء أجرية تعهد به المتعاقد الآخر ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ، ومن سائر أوراق الطعن أن المطعون ضده تعاقد مع الشركة الطاعنة على القيام بأعمال النجارة الخاصة بالتوسع في مبنى إدارة الشركة بطنطا لقاء مبلغ ١٩٣٦ جنيها وأن الطاعنة استصدرت ترخيصا باسمها لشراء الأخشاب اللازمة لأعمال النجارة المتعاقد عليها ، وسلمت للمطعون ضده شيكا مسجوبا لصالح الشركة التجارية للأخشاب استلم بمقتضاه أخشابا قيمتها ٥٣٣ ج و ٨٩٦ م وقامت شركة الأخشاب بقيد باقي قيمة الشيك لحساب الشركة الطاعنة فإن التكييف القانوني للتعاقد المبرم بين الطرفين أنه عقد مقاول . ولما كان الثابت أن المطعون ضده لم يقوم بتنفيذ الأعمال التي التزم بها ، بموجب عقد المقاول المشار إليه رغم استلامه الأخشاب اللازمة لتلك الأعمال ، وأن الطرفين انقضا على فسخ العقد ، فإنه يترتب على هذا التماسخ إعادة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها ، وحق للشركة الطاعنة أن تسترد الأخشاب التي تسلمها المطعون ضده بسبب عقد المقاول ونفاذ له ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر الصحيح في القانون وكيف العلاقة بين الطرفين بأنها عقد قرض أقرضت الشركة الطاعنة بموجبه المطعون ضده ثمن الأخشاب التي نزلت له عن ملكيتها

مقابل قيمة الشيك الذي حرره لصالحها بمبلغ ٦٠٠ جنيه رغم عدم وجود رصيد له ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد جانبه التوفيق في اصباغ التكيف القانوني الصحيح على العقد المبرم بين الطرفين ، وخالف المعنى الظاهر للعقد فيما استخلصه من نية المتعاقدين وما انعقد اتفاقهما عليه ، هذا فضلا عن مخالفته للقانون وخطئه في تطبيقه إذ أصدر ما قرره المطعون ضده أثناء نظر هذا النزاع أمام محكمة الموضوع من أن الشيك الذي أصدره لصالح الشركة الطاعنة كان تأمينا لتنفيذ التزاماته في العقد ، ولذا طالب ببراءة ذمته من قيمته بعد أن تفاسخ الطرفان عن هذا العقد ، ذلك أن تقدير كون الأقوال المنسوبة للنصم تعتبر اقرارا قضائيا أو لا تعتبر كذلك هو من المسائل القانونية التي تدخل تحت رقابة محكمة النقض . وإذا قام دفاع المطعون ضده أمام محكمة الموضوع على أنه حرر الشيك كأداة ائتمان فإن ذلك يعد منه اقرارا قضائيا بأن هذا الشيك لم يحرر تمنا للاخشاب التي تسلمها فلا يسوغ اصداره . كما أخطأ الحكم المطعون فيه فيما ذهب اليه من أن الشركة الطاعنة قد تنازعت للمطعون ضده عن ملكية الأخشاب التي تسلمها لقاء الثمن الذي حرره شيكاً لها ، ولو اتضح أنه بغير رصيد ، ذلك أن الشيك وإن اعتبر في الأصل أداة وفاء إلا أن مجرد سحب الشيك لا يعتبر وفاء مبرئاً لذمة صاحبه ولا ينقضي التزامه إلا بقيام المسحوب عليه بصرف قيمة الشيك للاستفيد . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٠ من ديسمبر ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار مصطفى الفقي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة المستشارين :
 دكتور سعيد عبد الماجد ، هاشم الراعي ، محمد فتح الله وسعيد عبد الباقي .

(٣٧٦)

الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٦ القضائية :

(١) حجز . ” حجز ما للمدين لدى الغير ” .

سقوط الحجز تحت يد إحدى المصالح الحكومية . ٥٧٤ / ١ مرافعات سابق . أثره .
 عدم قبول دعوى الحائز بطيب إلزامها شخصيا بالدين المحجوز من أجله .

(٢) دفع . ” ادفع الشكلى ، والدفع الموضوعى ” . حجز .

الدفع الشكلى والدفع الموضوعى . مادية كل منهما . الدفع بسقوط الحجز فى دعوى الحائز
 بإلزام المحجوز لديه شخصيا بالدين . دفع موضوعى . جواز إيداعه فى أية حالة كانت
 عليها الدعوى .

١ — مؤدى نص المادتين ١/٥٧٤ ، ١/٥٦٦ من قانون المرافعات السابق
 يدل على أن الحجز الموقف تحت يد إحدى المصالح الحكومية يسقط ويعتبر كأن لم يكن
 بانقضاء ثلاث سنوات على إعلانه للمصلحة المحجوز لديها ما لم يعلنها الدائن
 الحائز برغبته فى امتية الحجز وتجديده ، ويترتب على سقوط الحجز واعتباره
 كأن لم يكن زوال كافة الآثار المترتبة عليه ومنها واجب التقرير بما فى الذمة
 المنصوص عليه فى المادة ٥٦١ من القانون المشار إليه ، فإذا زال عن المصلحة
 المحجوز لديها واجب التقرير بما فى الذمة فإنه يسقط عنها أى إخلال
 سابق بهذا الواجب لأن الفروع يزول بزوال الأصل ومن ثم ينحصر عن الدائن
 الحائز حق مطالبة المصلحة الحكومية المحجوز لديها شخصيا بالدين المحجوز
 من أجله .

٢ - لما كان مناط التفرقة بين الدفع الشكلى والدفع الموضوعى أن أولهما يوجه إلى صحة الخصومة والاجراءات المكونة لها بغية إنهاء الخصومة دون الفصل فى موضوع الحق المطالب به ، أو تأخير الفصل فيه ، أما الدفع الموضوعى فهو الذى يوجه إلى الحق موضوع الدعوى بهدف الحصول على حكم برفضها كليا أو جزئيا ، وكان الدفع المبدئى من المطعون ضدها - المصلحة الحكومية - بسقوط الحجز الموقع تحت يدها لعدم إعلائها من الحجز برغبته فى استبقاء الحجز وتجديده خلال المدة المشار إليها واعتبار الحجز كأن لم يكن - هذا الدفع - لا ينصب على صحة الخصومة أو أحد اجراءاتها بل هدفت المطعون ضدها من وراء التمسك به إلى رفض طلب الطاعنين إلزامها بالدين المحجوز من أجله بمقولة إخلالها بواجب التقرير بما فى الذمة على النحو وفى الميعاد المبين فى القانون . ومن ثم فإن هذا الدفع يعتبر دفعا موضوعيا يسوغ إبدائه فى أية حالة تكون عليها الدعوى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن يستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن مورث الطاعنين أقام الدعوى رقم ٨٠٦ لسنة ١٩٧٤ لتنفيذ ما بهين على وزارة الصناعة المطعون ضدها ، طالبا الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبالغ ١٩٥٠٤ ج و ٨٩٣ قيمة الدين المحجوز به تحت يدها استنادا إلى عدم التقرير على الوجه الذى يتطلبه القانون - بما فى ذمتها لشركة الملح والتعدين الأهلية المحجوز عليها نقادا للحجز الذى أوقعه تحت يدها بإعلانها به بتاريخ ١٦/٨/١٩٦٠ استيفاء لدينه المحكوم له به قبل الشركة المحجوز عليها بالحكم رقم ٣٥١ سنة ١٩٥١ تجارى كلى الاسكندرية ، ورغم القضاء بتفريغه فى الدعوى

رقم ۳۴۴ سنه ۱۹۶۱ لعدم قيامه بهذا التقرير وبتاريخ ۳۱ / ۱ / ۱۹۷۴ حکم قاضي التنفيذ بحكمة عابدين الحزنية برفض الدعوى . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ۵۱۰۰ سنه ۹۱ ق . وبتاريخ ۱۹ / ۱۰ / ۱۹۷۶ قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييده . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة بغرفة المشورة حددت جلسة انظاره وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن النعمي أفيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعنون بأولها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى أن استمرار الحجز قائما بشرط لتطبيق المادة ۳۴۳ من قانون المرافعات حالة أن نص هذه المادة — شأنه شأن نص المادة ۵۶۶ من قانون المرافعات السابق — قد جاء خلوا من ذلك القيد إذ لم يستلزم المشرع لتوقيع جزاء الزام المحجوز لديه بالدين المحجوز من أجله سوى شروط ثلاثة أولها : الحصول على سند تنفيذي . وثانيها : طلب الدائن توقيع الجزاء برفع دعوى الإلزام . وثالثها : أن يكون المحجوز لديه قد ارتكب أحد الأمور المنصوص عليها في المادة المشار إليها ، فضلا عن أن دعوى الإلزام إنما تمثل مرحلة مستقلة ولاحقة على توقيع الجزاء وقاصرة على علاقة الدائن المحجوز لديه الذي خل بواجب التقرير بما في ذمته على الوجه وفي الميعاد المبين في القانون ، ومن ثم فإنه لا يشترط لتوقيع جزاء الإلزام أن يظل الحجز قائما ومستمرا ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه . يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعمي غير سديد ذلك أن النص في المادة ۱/۵۷۴ من قانون المرافعات السابق — الذي وقع الحجز في ظله — على أن الحجز الواقع تحت يد إحدى المصالح الحكومية لا يكون له أثر إلا لمدة ثلاث سنوات من تاريخ إعلانه ما لم يعلن الحاجز المحجوز لديه في هذه المدة بامتياز الحجز . فإن لم يحصل هذا الإعلان أو لم يحصل تجديده كل ثلاث سنوات اعتبر الحجز كأن لم يكن مهما كانت الإجراءات أو الاتفاقات أو الأحكام التي تكون قد تمت أو صدرت في شأنه . والنص في المادة ۱/۵۶۶ من القانون المشار إليه على أنه " إذ أصر

المحجوز لديه على الامتناع عن التقرير رغم تكليفه به أو قرر غير الحقيقة أو أخفى الأوراق الواجب عليه إيداعها لتأييد التقرير ، جاز الحكم عليه للدائن الذى حصل على سند تنفيذى بدينه بالمبلغ المحجوز من أجله . يدل على أن الحجز الموقع تحت يد إحدى المصالح الحكومية يسقط ويعتبر كأن لم يكن بانقضاء ثلاث سنوات على إعلانه للمصلحة المحجوز لديها ما لم يعلنها الدائن الحاجز برغبته فى استبقاء الحجز وتجديده ، ويترتب على سقوط الحجز واعتباره كأن لم يكن زوال كافة الآثار المترتبة عليه ومنها واجب التقرير بما فى الذمة المنصوص عليه فى المادة ٥٦١ من القانون المشار إليه ، فإذا زال عن المصلحة المحجوز لديها واجب التقرير بما فى الذمة فإنه يسقط عنها أى إخلال سابق بهذا الواجب لأن الفرع يزول بزوال الأصل ومن ثم ينحصر عن الدائن الحاجز حتى مطالبة المصلحة الحكومية المحجوز لديها شخصيا بالدين المحجوز من أجله ، لما كان ذلك وكان الحجز موضوع التداعى قد وقع تحت يد وزارة الصناعة المطعمون صدقهم بتاريخ ١٩٦٠/٨/١٦ وخات أوراق الدعوى مما يدل على أن مورث الطاعنين (الحاجز) قد أعلن رغبته فى استبقاء الحجز وتجديده قبل مضي ثلاث سنوات من تاريخ إعلانه للمطعمون ضدها فإن الحجز يكون قد سقط واعتبر كأن لم يكن فزال عن كاهل الوزارة المطعمون ضدها (المحجوز لديها) واجب التقرير بما فى الذمة وسقط جزاء الإلزام لشخصى عن إخلالها به ، وإذا التزم الحكم المطعمون فيه هذا النظر الصحيح فى القانون فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل للنعى بالسبب الثانى أن الحكم المطعمون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول الطاعنون " أنهم تمسكوا بأن الدفع بسقوط الحجز يتعلق بالاجراءات فيسقط الحق فيه بعدم إبدائه قبل أى دفاع موضوعى أو أى دفع بعدم القبول ، وبعدم إبدائه مع غيره من الدفوع الشككية ، ولما كانت المطعمون ضدها قد دفعت بعدم قبول للدعوى قبل الدفع بسقوط إجراءات الحجز ، ولم تبد هذا الدفع مع دفعها بعدم اختصاص المحكمة بحايل فإن حقها فى التمسك به يكون قد سقط أعمالا لنص المادة ١٠٨ من قانون المرافعات إلا أن الحكم المطعمون فيه قد كيف

الدفع بسقوط إجراءات الحجز بأنه دفع موضوعي ورتب على ذلك عدم سقوطه وجواز إبدائه في أية حالة تكون عليها الدعوى ، بخفاء معيبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه لما كان مناط التفرقة بين الدفع الشكلي والدفع الموضوعي أن أولهما يوجه إلى صحة الخصومة والإجراءات المكونة لها بغية إنهاء الخصومة دون الفصل في موضوع الحق المطالب به ، أو تأخير الفصل فيه ، أما الدفع الموضوعي فهو الذي يوجه إلى الحق موضوع الدعوى بهدف الحصول على حكم برفضها كلياً أو جزئياً ، وكان الدفع المبدئي من المطعون ضدها بسقوط الحجز الموقع تحت يدها لعدم إعلانها من الحجز برغبته في استبقاء الحجز وتجديده خلال المدة المشار إليها واعتبار الحجز كأن لم يكن — هذا الدفع — لا ينصب على صحة الخصومة أو أحد إجراءاتها بل هدفت المطعون ضدها من وراء التمسك به إلى رفض طلب الطاعنين إلزامها بالدين المحجوز من أجله بمقولة إخلالها بواجب التقرير بما في الذمة على النحو وفي الميعاد المبين في القانون ، ومن ثم فإن هذا الدفع يعتبر دفعا موضوعيا يسوغ إبدائه في أية حالة تكون عليها الدعوى وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر الصحيح في القانون فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن مبني النعي بالسبب الثالث أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه القصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأن أساس دعوى الإلزام الشخصي منفصل عن الحجز وإجراءاته إذ هي تركز على مسئولية المحجوز لديها الذاتية عما ارتكبته من غش وإخلال بواجب التقرير بما في الذمة الأمر الذي ثبت وحمم بالحكم الصادر بتاريخ ١٧/١٢/١٩٦١ في الدعوى ٣٤٤ لسنة ٦١ الدرب الأحمر القاضي بتغريم المطعون ضدها ٤٠ جنيتها وكان الحجز مازال قائماً وقتئذ ومن ثم فإن استمرار قيام الحجز بعد ذلك يعد نافلاً ويستوى مع عدم قيامه ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يجابه هذا

الدفاع الجوهرى إلا بما قرره من سقوط الحجز ، وهذا منه لا ينهض ردا كافيا على دفاعه ولا مبررا لقضائه برفض الدعوى ، الأمر الذى يعيب الحكم بالقصور فى التسبب فضلا عن مخالفة القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا الزمى فى غير محله ذلك أنه لما كانت محكمة الموضوع غير مكلفة بأن تورد فى حكمها كل حجج المصوم وأن تقوم بالرد استقلالا على كل حجة طالما أنها أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكفى للحللة ، وكان البين من الرجوع إلى مدونات الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنين بالزام المطعون ضدها شخصا بدينهم المحجوز به تحت يدها لإخلالها بواجب التقرير بما فى الذمة على أن المادة ۳۴۳ من قانون المرافعات الحالى - الذى أقيمت الدعوى فى ظله - وأن لم تنص إلا على ثلاثة شروط لدعوى الإلزام الشخصى أولها : أن يكون الدائن الحاجز قد تحصل على سند تنفيذى . وثانيها : أن يطلب الدائن الحاجز توقيع جزاء الإلزام . وثالثها : أن يتخلف المحجوز لديه من التقرير بما فى ذمته على الوجه وفى الميعاد المبين فى القانون أو أن يقرر غير الحقيقة أو أن يخفى الأوراق الواجب إيداعها مع التقرير ، إلا أن لمنطق وطبيعة الأمور توجب أن تحقق شرط آخر وهو وجوب أن يكون الحجز قائما منتجا لآثاره ، وكان ما أورده الحكم صحيح فى القانون كما يبين من أسباب الرد على التسبب الأول من هذا الطعن ويكفى لحمل قضائه ويتضمن الرد الضمنى على دفاع الطاعنين بأن دعوى الإلزام الشخصى مستقلة عن الحجز وإجراءاته فإن الزمى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والقصور فى التسبب يكون فى غير محله .

وحيث إنه لما تقدم بتمن رفض الطعن .

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد صدق المصاير نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
ابراهيم فوده ، محمد طه منجور ، حسن للنسر ومخير عبد المجيد .

(٣٧٧)

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤ القضائية :

(١) استئناف " الاستئناف الفرعى " .

الاستئناف الفرعى . ماهيته . زواله بزوال الاستئناف الاصلى . عدم وجوب
ارتباط الاستئنافين فى موضوعهما .

(٢) نقض . استئناف .

الحكم الصادر برفض الاستئنافين الاصلى والفرعى . الطعن فيه بالنقض فى احدهما .
آثره . التعرف بحكم النقض الى موضوع الاستئناف المطعون فيه دون الآخر مالم
تسكن المسألة محل النقض أساسا للاستئناف الآخر أو غير قابلة للجزئية .

١ - الأصل أنه يجوز للاستئناف عليه الذى قبل الحكم الابتدائى ، وفوت
على نفسه الطعن فيه أن يرفع قبل اقفال باب المرافعة استئنافا فرعيا يتبع
الاستئناف الاصلى ويحول زواله ، باعتبار أن قبوله للحكم معلق على شرط أن
يكون مقولا من للطرف الآخر ، وأن ذلك لا يترتب عليه بالضرورة ارتباط
الاستئناف الفرعى بالاستئناف الاصلى فى موضوعه ، وإنما يكون له كيانه المستقل
وطلبه المنفصل شأنه فى ذلك شأن أى استئناف آخر .

٢ - إذا صدر الحكم برفض موضوع الاستئنافين - الاصلى والفرعى -
وطعن فيه أحد الطرفين دون الآخر بطريق النقض . فإنه لا يفيد من الطعن
إلا رافعه ولا يتناول النقض مهما تكن صيغة الحكم انصا دربه إلا موضوع
الاستئناف المطعون فيه ، مالم تكن المسألة التى نقض الحكم بسببها أساسا
للموضوع الآخر أو غير قابلة للجزئية ..

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومسمع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ۳۹۳ سنة ۱۹۶۱ م دى الزقازيق الابتدائية ضد وزارة الري (الطاعنة) ومفتش دى محافظة الشرقية بصحيفة معانة في ۱۹۶۱/۴/۹ يطلب فيها الحكم بالزامهما بأن يدفعوا مبالغ ۶۲۶ ج و ۵۱۰ م ، وقال ممرحا لدعواه أن الطاعنة ومفتش دى الشرقية استوليا سنة ۱۹۶۰ على أرض زراعية يملكها مساحتها ۱ ف و ۹ ط و ادخلها في مشروع ترعة الشرقية العمومية بغير اتباع إجراءات نزع الملكية مما يستحق منه تعويضا ، وأنه إذ يقدر ثمن الأرض المستولى عليها والتعويض الذى يستحقه بالمبالغ المطالب به فقد أقام الدعوى بالطلبات سالفة البيان .

دفعت الطاعنة بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذى يرسمه القانون رقم ۵۷۷ سنة ۱۹۵۴ بشأن نزع ملكية العقارات للنفعة العامة بأن أقامها المطعون عليه مباشرة أمام القضاء وقبل أن تكون مصلحة المساحة قد انتهت من إجراءات نزع الملكية المشار إليها بذلك القانون . كما دفعت بعدم قبول الدعوى لانعدام المصلحة تأسيسا على أنه في ۱۹۶۱/۴/۲۹ أثناء نظر الدعوى — صدر قرار وزيرى بنزع ملكية أرض النزاع للنفعة العامة ، وقد أخطر المطعون عليه بالتعويض الذى قدر ثمنها للأرض التى نزع ملكيتها . فطعن فيه أمام لجنة الفصل فى المعارضات . وبتاريخ ۱۹۶۲/۲/۱۷ حكمت المحكمة بنسب مكتب خبراء وزارة العدل لاداء المأورية الموضحة به . وقد انتهى فى تقريره إلى أنه في ۱۹۶۱/۴/۲۹ صدر قرار نزع ملكية أرض النزاع للنفعة العامة . وأن مساحة الأطنان التى تداخلت فى المشروع رقم ۱۱۹۷ دى واعتبرت من المنافع العامة هى مقدار ۱ ف و ۵ ط و ۱ ص . وبتاريخ ۱۹۶۲/۱۱/۱ حكمت المحكمة برفض المدعين بعدم قبول الدعوى وبقبولها وبالزام الطاعنة ومفتش دى الشرقية بأن يدفعوا للمطعون عليه مبالغ ۲۱۶ ج و ۶۶۶ م

باعتبار أن هذا المبلغ يمثل التعويض المستحق عن مساحة ١٣ ط ، ورفضت طلب التعويض عن مساحة ١٦ ط و ١٥ م التي كانت تشغلها المسقى الخاصة وتحولت إلى مسقى عامة . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٥٥ سنة ٥ ق المنصورة . كما استأنفه المطعون عليه باستئناف مقابل . ومحكمة الاستئناف قضت في ١٩٦٣/١١/٦ بقبول الاستئنافين شكلا وبرفضهما وتأيد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، ولقد طعنها برقم ٣٤ سنة ٣ ق ١٠ وفي ١٩٦٧/٥/٢٣ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه وحكمت في موضوع الاستئناف رقم ٢٥٥ سنة ٥ ق بإلغاء الحكم المستأنف وقبول الدفع وعدم قبول الدعوى تأسيسا على أنه كان ينبغي على المطعون عليه أن يسلك طريق الطعن أمام اللجنة المختصة دون الالتجاء إلى طريق الدعوى المبتدأة . وإذا كان النزاع السابق مطروحا على القضاء فقد قضت لجنة الفصل في المعارضات بتاريخ ١٩٦٣/٩/١٩ بوقف السير في الطعن المرفوع أمامها من الطاعن حتى يفصل في الاستئناف . وبعد قضاء النقض عجل المطعون عليه الطعن أمام اللجنة ، وبتاريخ ١٩٦٨/٢/٥ قضت اللجنة بتأييد تقدير الحكومة . فأقام المطعون عليه الدعوى رقم ١٦٧ سنة ١٩٦٨ مدنى الزقازيق الابتدائية طعنا في قرار لجنة الفصل في المعارضات ، وقال فيه أن الطاعنة استولت على مساحة ١ ف و ٥ ط و ١٥ م من ملكه لمشروع تحويل المسمى . وطالب تعديل ثمن الفدان من ٣٥ ج إلى ٤٠٠ ج . وفى ١٩٦٩/١٢/١٧ حكمت المحكمة بتعديل تقدير الحكومة لثمن الأرض موضوع الطعن ، واعتبار الثمن ٤٨٤ ج و ٢٨ م بواقع الفدان ٤٠٠ ج . طعن الطاعنة في هذا الحكم الأخير بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بعدم جواز الطعن وبعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فأرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن المظعن أقيم على سبب واحد ، حاصله أن الحكم المظعون فيه صدر على خلاف حكم آخر ، سبق أنه صدر بين الخصوم ، وحاز قوة الأمر المقضى . وهو الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٩٣ سنة ١٩٦١ مدنى الزقازيق الابتدائية الذى تأيد في الاستئناف رقم ٢٥٥ سنة ٥ ق المنصورة فيما يتعلق برفض طلب

وتحولت إلى مسقى عامة ، ذلك أن المطعون عليه لم يطمئن على هذا الحكم بأى طريق من طرق الطعن ، فأصبح حائزا لقوة الأمر المقضى . وإذا كانت الطامنة قد طمئت بطريق النقض في الحكم الاستثنائي رقم ٢٥٥ سنة ٥ ق المنصورة فإن نطاق طمئنها ينحصر فيما قضى به ضدها من إلزامها بدفع مبلغ ٢١٦ ج و ٦٦٦ م تعويضا عن مساحة الـ ١٣ ط ، ومع ذلك فإن الحكم المطعون فيه قد تجاهل ما للحكم المشار إليه من قوة الأمر المقضى وعاد من جديد إلى الفصل في ذات النزاع بين نفس الخصوم ، فقضى بأن المساحة التي تدخلت في المشروع هي ١ ف و ٥ ط و ١ س وان ثمنها ٤٨٤ ج و ٢٨ م . بواقع الفدان ٤٠٠ ج . ويعنى ذلك أنه قضى بتعويض عن مساحة الـ ١٦ ط ١ س على خلاف ما قضى به الحكم السابق نهائيا بعدم أحقية المطعون عليه في الحصول على أى تعويض منها بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الطعن غير جائز . ذلك أنه وإن كان الأصل أنه يجوز للاستئناف عليه التدي قبل الحكم الابتدائي وفوت على نفسه الطعن فيه أن يرفع قبل إقفان باب الرافعة استثنائا فرعيا يتبع الاستئناف الأصلي ويزول بزواله . باعتبار أن قبوله للحكم معلق على شرط أن يكون مقبولا من الطرف الآخر ، وأن ذلك لا يترتب عليه بالضرورة ارتباط الاستئناف الفرعى بالاستئناف الأصلي في موضوعه . وإنما يكون له كيانه المستقل وطلبه المتفصل ، شأنه في ذلك شأن أى استئناف آخر . فإذا صدر الحكم برفض موضوع الاستئناف وطعن فيه أحد الطرفين دون الآخر بطريق النقض . فإنه لا يفيد من الطعن إلا رافعه ولا يتناول النقض مهما تكن صيغة الحكم الصادر به إلا موضوع الاستئناف المطعون فيه ، ولا يمتد إلى موضوع الاستئناف الآخر ، ما لم تكن المسألة التي نقض الحكم بسببها أساسا للوضوع الآخر أو غير قابلة للتجزئة . وإذا كان ثابت في الدعوى أن الطامنة أقامت استئنافا أصليا ردت فيه دفعها بعدم قبول الدعوى السابق إبدائه فيها أمام محكمة أول درجة لعدم اتخاذ الطريق الذي رسمه القانون ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للنفعة العامة ، ولعدم توافر مصلحة في رفعها ، وإقام المطعون عليه من جانبه استئنافا فرعيا بطلب تعديل الحكم المستأنف والحكم له بالمبايع الذي قدره الحبير المنتدب في الدعوى عن المساحة

المنزوعة كلها ، وكانت محكمة الاستئناف قد أصدرت حكما بقبول الاستئنافين شكلا و برفضهما موضوعا وتأيد الحكم المستأنف ، وطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض متمسكة بدفعها بعدم قبول الدعوى ولم يطعن المطعون عليه .
 وصدر الحكم بنقضه على أساس قبول الدفع المبدى من الطاعنة بعدم قبول الدعوى ابتداء لعدم سلوك الطريق القانوني لرفعها وبعدم قبول الدعوى ، فإن حكم محكمة النقض في الطعن رقم ٣ سنة ٣٤ ق يكون قد فصل في مسألة أساسية أولية الفصل فيها لازم قبل الفصل في موضوع الدعوى ، وهي تتعلق بقبول الدعوى أمام المحكمة مما يترتب عليه إلغاء الأحكام والأعمال اللاحقة له من فصل في موضوعها سواء لصالح الطاعن أو لصالح المطعون عليه ، مما يكون معه الحكم السابق قد زال وزالت منه قوة الأمر المفضى . ومتى كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه صادرا انتهايا من محكمة ابتدائية ولم يثبت صدوره على خلاف حكم سابق حاز قوة الأمر المفضى فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز .

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صدق الدصار نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم فوده ، محمد طه منجر ، حسن النسر ومخير عبد المجيد .

(٣٧٨)

الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٣ القضاية :

(١) دعوى " انعقاد الخصومة " . إعلان .

انعقاد الخصومة . شرطه . إعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى إعلانا صحيفيا . تخلف هذا للشرط . أثره . زوال الخصومة كأثر المطالبة القضائية (١) .

(٢) دعوى " شطب الدعوى " .

إعلان الخصوم بتعجيل السير في الدعوى بعد شطبها . وجوب إتمامه خلال الميعاد المخصوص عليه في المادة ٨٢ مرافعات . لا يثنى عن ذلك تقديم صحيفة التجديد إلى قلم الكتاب خلال هذا الأجل . مله ذلك (٢) .

١ — إذ نصت المادة ١/٦٣ من قانون المرافعات على أن " ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك " . فإن مفادها أنه وإن كان يلزم لإجراء المطالبة القضائية إيداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة وهو ما يترتب عليه — كأثر إجرائي — بدء الخصومة إلا أن إعلان صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه ، يبقى كما كان في ظل قانون المرافعات السابق إجراء لا زما لا انعقاد الخصومة بين طرفيها تحقيقا لمبدأ المواجهة بين الخصوم ويكون وجود الخصومة الذي بدأ بإيداع صحيفة الدعوى

(١) نقض ١٩٧٧/٥/٣٠ بمجموعة المكتب الفني السنة ٢٨ ص

> ١٩٧٧/٦/٢٧ > > > العدد ٢٨ ص

(٢) نقض ١٩٧٤/٥/٢٧ بمجموعة المكتب الفني السنة ٢٥ ص ٩٥٢ .

فلم الكتاب معلقا على شرط إعلانها إلى المدعى عليه إعلانا صحيحا فان تخلف هذا الشرط حتى صدور الحكم زالت الخصومة كآثر للطالبة القضائية ، ذلك أن الخصومة إنما وجدت لتسير حتى تحقق الغاية منها بالفصل في الدعوى .

٢ - الشطب إجراء لا علاقة له ببدء الخصومة وإنما يلحق الخصومة أثناء سيرها فيبطلها من جدول القضايا المتداولة أمام المحكمة . وتجديدها من الشطب إنما يعيدها لمسيرها الأول وهو لا يكون إلا بانعقادها من جديد بين طرفيها تحقيقا لمبدأ المواجهة بين الخصوم وهو لا يكون إلا بإعلان أسوة بالدعوى التي لا تنمقدها الخصومة بمسدها إلا بإعلان الصحيح . ولما كان ذلك فإن المادة ٨٢ من قانون المرافعات إذ نصت على أن تجديد الدعوى يكون بطلب السير فيها خلال الميعاد الذي حدته نقضات على أن طلب السير في الدعوى من جديد لا يكون إلا بانعقاد الخصومة ، ولا يكون انعقادها إلا بطريق الإعلان تحقيقا لمبدأ المواجهة بين الخصوم ، ولا يكفي مجرد تقديم صحيفة تجديد الدعوى من الشطب إلى قلم الكتاب لأن ذلك قصر على صحيفة الدعوى أو الطعن باعتبار أن الخصومة فيها تبدأ بهذا الإجراء وتحتاج للإعلان لتبدأ سيرها وصولا للحكم في الدعوى ، وإذا تعين الإعلان فانه يجب أن يتم في الميعاد الذي حدده القانون أخذا بحكم المادة الخامسة من قانون المرافعات التي تنص بأنه إذا نص القانون على ميعاد حتى لاتخاذ إجراء يحصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد سرعيا إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن وفي حدود ما يتطلبه الفصل فيه — تحصل في أن المطعون عليهما الأول والثانية

أقاما الدعوى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٠ مدنى المنصورة الابتدائية ضد المرحوم
 وورث الطاعنين والمطعون ضده الثالث ؛ طالبين الحكم باستحقاقهما للأطيان
 الزراعية المبينة بالصحيفة والبالغ مساحتها ٨ ف و ١٥ ط و ٨ س بناحية
 أخطاب مركز أجا ومحو التسجيلات الموقعة عليها وبطلان إجراءات
 التنفيذ المنخذه عليها فى الدعوى رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ بيوع المنصورة الابتدائية .
 وبتاريخ ١٩٧٦/١/٢٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون عليهما
 الاول والثانية هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٣ لسنة ١٩ ق المنصورة . وبجلسة
 ١٩٧١/١٠/٥ تخاف المستأنفان فتمرت المحكمة شطب الاستئناف . جدد
 المستأنفان بصحيفة قدمت لقلم كتاب المحكمة فى ١٩٧١/١١/٣٠ وأعلنت
 فى ١٩٧١/١٢/٢٧ ودفع الطاعنون باعتبار الاستئناف كان لم يكن عملا بالمادة ٨٢
 من قانون المرافعات لبقائه مشطوبا مدة ستين يوما دون أن يطلب أحد
 الخصوم السير فيه . وفى ١٩٧٢/٣/٥ حكمت المحكمة برفض الدفع ، ثم عادت
 فحكمت بتاريخ ١٩٧٣/٢/٤ فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف
 وباستحقاق المطعون عليهما الاول والثانية للأطيان مائة البان . طعن
 الطاعنون على الحكمين الصادرين فى ١٩٧٢/٣/٥ و ١٩٧٣/٣/٤ بطريق النقض
 وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم . عرض الطعن على
 هذه الدائرة فى غرفة مشورة فأرت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره فيها
 التزم النيابة رأيا .

وحيث إن مما يزمه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون
 وفى بيان ذلك يقولون أن الاستئناف تقرر شطبه فى ١٩٧١/١٠/٥ ولم يتم المطعون
 عليهما الاول والثانية — المستأنفان — بتجديده من الشطب إلا بالإعلان الحاصل
 فى ١٩٧١/١٢/٢٧ بمعنى أن الاستئناف ظل مشطوبا أكثر من ستين يوما ولم
 يطلب أحد الخصوم السير فيه مما يعتبر كأن لم يكن أخذا بالمادة ٨٢ من
 قانون المرافعات . وإذا ذهب الحكم المطعون فيه إلى أن صحيفة تعجيل الدعوى
 تنتج أثرها بمجرد إيداعها قلم كتاب المحكمة فتقطع بها مدة السقوط المنصوص
 عليها فى المادة ٨٢ من قانون المرافعات ، فإنه يكون قد اخطأ فى تطبيق
 القانون .

وحيث إن هذا النعى شديد — ذلك أن المادة ١/٦٣ من قانون المرافعات إذ نصت على أن "ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحفية تودع قلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك" فإن مفادها أنه وأن كان يلزم لإجراء المطالبة القضائية إيداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة وهو ما يترتب عليه — كأثر إجرائي — بدء الخصومة إلا أن إعلان صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه، يبقى كما كان في ظل قانون المرافعات السابق، إجراء لازماً لانعقاد الخصوم بين طرفيها تحقيقاً لمبدأ المواجهة بين الخصوم ويكون وجود الخصومة الذي بدأ بإيداع صحيفة الدعوى ألم الكتاب معتمداً على شرط إعلانها إلى المدعى عليه إعلاناً صحيحاً فإن تخلف هذا الشرط حتى صدور الحكم زالت الخصومة كأثر للمطالبة القضائية، ذلك أن الخصومة إنما وجدت لتسير حتى تتحقق الغاية منها بالفصل في الدعوى، ولما كان الشطب إجراء لعلاقة له ببدء الخصومة أثناء سيرها فيبطلها عن جدول القضايا المتداولة أمام المحكمة . وتجديدها من الشطب إنما يعيدها لمسيرتها الأولى وهو لا يكون إلا بانعقادها من جديد بين طرفيها تحقيقاً لمبدأ المواجهة بين الخصوم وهو لا يكون إلا بالإعلان الصحيح ، ولما كان ذلك فإن المادة ٨٢ من قانون المرافعات إذ نصت على أن تجديد الدعوى يكون بطالب السير فيها خلال الميعاد الذي حددته فقد دلت على أن طالب السير في الدعوى من جديد لا يكون إلا بانعقاد الخصومة ، ولا يكون انعقادها إلا بطريق الإعلان تحقيقاً لمبدأ المواجهة بين الخصوم ، ولا يكفي مجرد تقديم صحيفة تجديد الدعوى من الشطب إلى قلم الكتاب لأن ذلك قاصر على صحيفة الدعوى أو الطعن باعتبار أن الخصومة فيها تبدأ بهذا الإجراء وتحتاج للإعلان لتبدأ سيرها وصولاً للحكم في الدعوى ، وإذا تعين الإعلان فإنه يجب أن يتم في الميعاد الذي حدده القانون أخذاً بحكم المادة الخامسة من قانون المرافعات التي تقضي بأنه إذا نص القانون على ميعاد حتمي لانتخاذ إجراء يحصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد مرعياً إلا إذا تم إعلان الخصم

خلاله . لما كان ذلك وقد تقرر شطب الدعوى أمام الاستئناف في ١٠/١٠/١٩٧١ ولم يطلب المستأنفان المطعون عليهما الأول والثانية — السير فيها بإعلان صحيفتها للطاعة إلا في ٢٧/١٢/١٩٧١ فان تجديدها يكون بعد الميعاد المحدد في القانون ويتمين اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر معتدا في احتساب الميعاد بإيداع صحيفة التجديد من الشطب فلم كتاب المحكمة وليس بتمام الإعلان خلاله فانه يكون خطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتمين إلغاء الحكمين الصادرين بتاريخ ١٩٧٢/٣/٥ ، ١٩٧٣/٣/٤ المطعون فيهما والحكم في الاستئناف رقم ١٣٣ لسنة ١٩ ق المنصورة باعتباره كأن لم يكن .

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

رئاسة السيد المستشار محمد صدق المصار نائب رئيس المحكمة : ومضوية السادة المستشارين :
أبراهيم فوده ، حسن النمر ، صلاح الدين عبد المظيم وعزيز عبد المجيد .

(٣٧٩)

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٦ قضائية :

شيوخ . قسمة . ملكية .

قسمة المال الشائع رضا أو قضاء . أثره . اعتبار المتقاسم مالكا لخصته المفروزة دون غيرها منذ بدء الشيوخ . ثبوت ملكية المتقاسمين فيما بينهم بولر لم يكن للعقد مسجلا .

إذ نصت المادة ٨٤٣ من القانون المدني على أن " يعتبر المتقاسم مالكا للخصصة التي آلت إليه منذ أن تملك في الشيوخ وأنه لم يملك غيرها شيئا في بقية الحصص " فقد دلت على أن القسمة مقررة أو كاشفة للحق سواء كانت عقدا أو قسمة قضائية لها أثر رجعي ، فيعتبر المتقاسم مالكا للخصصة التي آلت إليه منذ أن تملك في الشيوخ وأنه لم يملك غيرها في بقية الحصص وذلك حماية للتقاسم من الحقوق التي يرتبها غيره من الشركاء على المال الشائع أثناء قيام الشيوخ بحيث يخاص لكل متقاسم نصيبه المفروض الذي خصص له في القسمة مظهرا من هذه الحقوق ويوصفها من العقود الكاشفة فتثبت الملكية بمقتضاها فيما بين المتعاقدين بالعقد ذاته ولو لم يكن مسجلا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المحرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ۲۲۹۹ لسنة ۱۹۷۳ محكمة جنوب القاهرة
الإبتدائية بطالب الحكم بالزام المطعون عليهما بصفةتهما بأن يدفع له مبلغ ۱۴۰۰ جنيه
والنفوائد القانونية من تاريخ ۱۹۶۸/۲/۲۲ حتى تمام السداد .. وقال بيانا
للدعوى أن المطعون عليهما قاما بنزع ملكية العقارات ۶۹ شارع ،
۳ ، ۵ شارع الشيخ بالزيتون للمنفعة العامة بالقرار رقم ۱۷۴۸
لسنة ۶۱ في ۱۹۶۱/۱۱/۱۲ وبعد اتخاذ الإجراءات القانونية طبقا للقانون ۵۷۷
لسنة ۱۹۵۴ الخاص بنزع الملكية تبين أن مساحة العقار رقم ، شارع
بنحيت المزروع ملكيته ۳۰۴۲ متر مربع وأن التوزيع من هذا الضرر ۱۵۲۱۰ جنيه
باعتبار ثمن المتر المربع الواحد خمسة جنيهات وأن الطاعن يخصه فيه ۲۲ ط أي
أن التعويض المستحق له بعد مبلغ ۱۳۱۴۲ جنيها و ۵۰۰ ملما صرف له منه
۱۲۵۴۲ جنيها و ۵۰۰ ملما فيكون الباقي له مبلغ ۱۴۰۰ جنيها موضوع المطالبة ،
ويتاريخ ۱۹۷۴/۳/۲۶ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا
الحكم بالاستئناف رقم ۲۱۴۵ لسنة ۹۱ ق القاهرة بتاريخ ۱۹۷۵/۱۱/۲۳ حكمت
المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض
وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . وعرض للطعن
على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره
وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون
ذلك أن الحكم المطعون فيه اعتد بالعقد الصادر للسيدة / المشهور
برقم ۹۶۵۰ بتاريخ ۱۹۶۰/۹/۱۵ الذي بمقتضاه اشترت ۲۸۰ مترا مربعا في المنار
رقم ۵ شارع محمد بنحيت المزروع ملكيته وذلك بتاريخ ۱۹۶۶/۶/۲۰
واعتبرها لذلك شريكه في ملكية ذلك العقار ومن حقها اقتضاء التعويض في مقابل
الجزء الذي تملكه فيه وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون لأن عقد القسمة
الذي تم بين الطاعن وبين بتاريخ ۱۹۵۷/۲/۸ نافذ في حقهم جميعا

من تاريخ حصوله سجل أو لم يسجل وقد جنب نصيبهم في عقار غير العقار محل النزاع فإذا باع أحدهما جزءا من العقار محل النزاع إلى الآخر فإنه يكون قد باع ما لا يملك .

وحيث إن هذا النفي صحيح — ذلك أن المادة ٨٤٣ من القانون المدني إذ نصت على أن يعتبر المتقاسم مالكا لل حصّة التي آلت إليه منذ أن تملك في الشيوع وأنه لم يملك غيرها شيئا في بقية الحصص فقد دلت على أن القسمة مقررة أو كاشفة للحق سواء كانت عقدا أو تسمية قضائية لها أثر رجعي ، فباعتبار المتقاسم مالكا لل حصّة التي آلت إليه منذ أن تملك في الشيوع وأنه لم يملك غيرها في بقية الحصص وذلك حماية للتقاسم من الحقوق التي يرتبها غيره من الشركاء على المال الشائع أثناء قيام الشيوع بحيث يخلص لكل متقاسم نصيبه المقرر الذي خصص له في القسمة مطهرا من هذه الحقوق ووصفها من العقود الكاشفة فتثبت الملكية بمقتضاها فيما بين المتعاقدين بالعقد ذاته ولو لم يكن مسجلا ، لما كان ذلك وكان الثابت من اتفاق القسمة — المقدم من الطاعن المؤرخ ١٩٥٧/٢/٨ أن ... و ... وهما من الشركاء على الشيوع المتقاسمين اختصا بال حصّة الشائعة في العقار رقم ٦٩ شارع سليم الأول بالزيتون دون باقي المقاررات المخالفة عن المورث المرحوم الشيخ ... ومنها العقار موضوع النزاع ومن ثم تنفذ القسمة ولو لم تسجل في حقهما ويحاجان بها ويمنع عليهما الترضي للطاعن الذي اختص بعقار النزاع وتمكن ملكية ... في هذا العقار قد زالت بأثر رجعي إلى وقت بدء الشيوع لاعتق وقت القسمة ويكون البيع الصادر منه إلى ... المشرع برقم ١٩٥٠ بتاريخ ١٥/٩/١٩٦٠ وقد نصب على جزء في عقار النزاع بعد عقد القسمة غير نافذ في حق الطاعن المالك ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى أن ... قد سبقت إلى اكتساب ملكية هذا العقار المبين وهو ٢٨٠ مترا في العقار

• شارع مجد بن حيث — بموجب عقد البيع المسجل ١٩٦٠/٩/١٥ قبل أن يسجل عقد القسمة في ١٩٦٦/٦/٢٠ وأن من حقها اقتضاء جزء من التعويض المقر من نزع ملكيته دون أن تعمل أسبقية عقد القسمة ولو لم تسجل على عقد البيع المسجل ودون أن تعمل الأثر الرجعي للقسمة منذ أن تملك الطاعن في الشيوع فيعتبر الطاعن مالكاً لحصته فيه منذ بدء الشيوع لامن وقت القسمة، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تقضيه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد صدق المعصا نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
حسن النسر ، منير عبد الحميد ، هرويش عبد الحميد ومحمد ابراهيم خليل .

(٣٨٠)

الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٦ ، القضائية :

(٢٤١) حكم " الطعن في الحكم " . نقض .

(١) بدء ميعاد الطعن . كأصل . من تاريخ صدور الحكم . الاستثناء . م ٢١٣
مرافعات . عدم حضور المحكوم عليه أى جلسة تالية لانتقطاع أسلسل الجلسات . أثره . بدء
ميعاد الطعن من تاريخ إعلانه بالحكم .

(٢) نقض الحكم . أثره . عدم حضور الخصم أية جلسة تالية لتعجيل الدعوى بعد
نقض الحكم والإحالة وعدم تقديمه مذكرة بدفائه . أثره . بدء ميعاد الطعن بالنقض من تاريخ
إعلانه بالحكم .

(٣) بيع . دعوى " الطلبات في الدعوى " . عقد .

دعوى المشتري بطلب رد الثمن لإخلال البائع بالتزامه نقل الملكية . أثره . إعتبار طلب
فسخ العقد مطروحا ضمنا .

(٤) استئناف . قوة الأمر المقضى . نقض .

نقض الحكم . أثره . إلزام محكمة الإحالة بالإعادة النظر فيما لم تتناوله أسباب النقض
المقبولة . الطلبات السابقة رفعها في الاستئناف . صيرورة القضاء فيها حائزا قوة الأمر المقضى
طالما لم يطعن عليها .

١ - مؤدى نص المادة ٢١٣ من قانون المرافعات أن القانون وإن جعل
مواعيد الطعن في الأحكام من تاريخ النطق بها كأصل عام ، إلا أنه استثنى من
هذا الأصل الأحكام التي لا تعتبر حضورية وفقا للسادة ٨٣ من قانون
المرافعات ، والأحكام التي افترض المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة

وما يتخذ فيها من إجراءات ، فهذه الأحكام وتلك ظلت خاضعة للقاعدة التي انقضى بفتح مواعيد الطعن من تاريخ إعلان الحكم . ومن بين الحالات التي افترض فيها المشرع جهل المحكوم عليه بالخصومة وما يتخذ فيها من إجراءات تلك التي ينقطع فيها تسلسل الجلسات لأي سبب من الأسباب ، متى ثبت أنه لم يحضر في أية جلسة تالية لهذا الانقطاع ولو كان قد حضر في الفترة السابقة على ذلك .

٢ — نقض الحكم — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا ينشئ خصومة جديدة بل هو يزيل الحكم المنقوض ليتابع الخصوم السير في الخصومة الأصلية أمام محكمة الإحالة بعد تحريك الدعوى أمام هذه المحكمة الأخيرة بتمجيلها ممن يهمة الأمر من الخصوم ، فتستأنف الدعوى سيرها بتكليف بالحضور يعلن بناء على طلبه إلى الطرف الآخر ، وإذا كان الثابت أن الطاعنين لم يحضروا في أية جلسة من الجلسات التالية للتعجيل ، ولم يقدموا مذكرة بدفاههما بعد ذلك ، ومن ثم تتحقق حلة الاستثناء فيها ، وهي عدم العلم بما تم في الخصومة بعد استئناف السير فيها ، فإن ميعاد الطعن لا يبدأ بالنسبة لهما إلا من تاريخ إعلانهما بالحكم وليس من تاريخ النطق به .

٣ — الفسخ يعتبر واقعا في العقد الملزم للطاعنين باستحالة تنفيذه ويكون التنفيذ مستحيلا على البائع بخروج المبيع من ملكه ، كما يعتبر الفسخ مطلوبا ضمنا في حالة طلب المشتري رد الثمن تأسيسا على إخلال البائع بالتزامه بنقل ملكية المبيع إليه ، وذلك للتلازم بين طلب رد الثمن والفسخ .

٤ — من المقرر — في قضاء هذه المحكمة — أن النقض لا يتناول من الحكم إلا ما تناولته أسباب النقض المقبولة ، أما ما عدا ذلك منه ، فإنه يحوز قوة الأمر المقضى ، ويتعين على محكمة الإحالة ألا تعيد النظر فيه ، لما كان ذلك وكان الحكم السابق نقضه قد طعن فيه الطاعنان بطريق النقض في خصوص قضائه ضد هما ، ثم قضى بقبول الطعن ونقض الحكم والإحالة ، فإن هذا النقض ، لا يتناول ما كان قد قضى برفضه من طلبات المطعون عليهما وأضحى قضاءه فيه باتا حائزا قوة الأمر المقضى فيه بقبولهما له وعدم طعنهما عليه ، ويقتصر نطاق النقض على ما أثير أمامه من أسباب الطعن المقبولة ومن ثم لا يجوز

لمحكمة الإحالة أن تعيد النظر في طلب التعويض الاتفاقي ، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ۲۷۱ من قانون المرافعات المدنية والتجارية في فقرتها الثانية لأن حكم رفض التعويض غير مؤسس على الفسخ .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليهما الأول والثانية ، أقاما الدعوى رقم ۱۶۹۸ لسنة ۱۹۶۶ القاهرة الابتدائية ، بطلب الحكم بإلزام الطاعنين بأن يدفعوا لهما مبلغ ۷۰۰۰ جنيه والفائدة القانونية على نصف هذا المبلغ ، وذلك في مواجهة المطعون عليهما الثالث والرابع ، وقالا بيانا للدعوى ، أنهما اشتريا في أول فبراير سنة ۱۹۶۵ من الطاعنين العقار المبين بالعقد نظير ثمن قدره ۲۳۰۰۰ ج ، دفع منه ۳۵۰۰ ج عند تحرير العقد ، وانفق على أداء ۱۵۰۰۰ ج عند التوقيع على العقد النهائي ، الذي حدد له موعدا لا يتجاوز ثلاثة شهور . وفي ۱۹۶۵/۲/۲۴ أنذرهما الطاعنان باتمام إجراءات التسجيل قبل ۱۹۶۵/۵/۳ ، وفي أكتوبر سنة ۱۹۶۵ تصرف الطاعنان في العقار ببيعه ثانية إلى المطعون عليهما الثالث والرابع . وبتاريخ ۱۹۶۷/۳/۱۹ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون عليهما الأول والثانية بالاستئناف رقم ۸۱۶ لسنة ۸۴ ق القاهرة . وبتاريخ ۱۹۶۸/۴/۶ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعنين برد مبلغ ۳۵۰۰ ج والفوائد القانونية . طعن الطاعنان على هذا الحكم بطريق الالتماس . كما طعنا عليه بطريق النقض في القضية رقم ۱۲۸۶ لسنة ۳۸ ق . وإذ حكم في الالتماس بإلغاء الحكم الاستئنافي وتأيد الحكم الابتدائي ، طعن المطعون عليهما الأول والثانية عليه بطريق النقض في القضية رقم ۵ لسنة ۳۹ ق . وبتاريخ ۱۹۷۵/۲/۲۳ حكمت محكمة النقض في الطعن الأخير بتقضي الحكم المطعون فيه وبعدم قبول الالتماس ، كما حكمت في الطعن رقم ۲۸۶ لسنة ۳۸ ق

ينقض الحكم المطعون فيه ، وأحالت القضية إلى محكمة استئناف القاهرة ، التي حكمت في ١١/٥/١٩٧٦ بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعنين متضامنين بأن يدفعوا إلى المطعون عليهما الأول والثانية مبلغ ٧٠٠٠ ج والفوائد القانونية بالنسبة لمبلغ ٣٥٠٠ ج بواقع ٤ ٪ سنوياً من تاريخ المطالبة القضائية وحتى السداد . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض . دفع المطعون عليهما الأول والثانية بعدم قبول الطعن لرفعه بعد الميعاد ، كما دفعوا ببطلان الطعن لعدم إيداع نسخة رسمية من الحكم الابتدائي ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بقبول الطعن شكلاً وبرفض الدفع ببطلان الطعن وينقض الحكم المطعون فيه والفصل في موضوع الدعوى . عرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة ، فرأت أنه جدير بالنظر ، وحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن المطعون عليهما الأول والثانية دفعوا بعدم قبول الطعن لرفعه بعد الميعاد استناداً إلى أن الحكم المطعون فيه صدر في ١١/٥/١٩٧٦ ولم يقدم الطاعنان طعنهما إلا في ١٥/٩/١٩٧٦ .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، إذ نصت على أن " يبدأ ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره ما لم ينص القانون على غير ذلك . ويبدأ هذا الميعاد من تاريخ إعلان الحكم إلى المحكوم عليه في الأحوال التي يكون فيها قد تخلف عن الحضور في جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه . وكذلك إذ تخلف المحكوم عليه عن الحضور وعن تقديم مذكرة في جميع الجلسات التالية لتعجيل الدعوى بعد وقف السير فيها لأي سبب من الأسباب " فقد دلت على أن القانون وإن جعل مواعيد الطعن في الأحكام من تاريخ النطق بها كأصل عام ، إلا أنه امتثنى من هذا الأصل الأحكام التي لا تعتبر حضورية وفقاً للمادة ٨٣ من قانون المرافعات ، والأحكام التي افترض المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة وما يتخذ فيها من إجراءات ، فهذه الأحكام وتلك ظلت خاضعة للقاعدة التي تقضى بفتح مواعيد الطعن من تاريخ إعلان الحكم . ومن بين الحالات التي افترض فيها المشرع جهل المحكوم عليه بالخصومة وما يتخذ فيها

من إجراءات ، تلك التي ينقطع فيها تسلسل الجلسات لأي سبب من الأسباب ، متى ثبت أنه لم يحضر في أي جلسة تالية لهذا الانقطاع ولو كان قد حضر في الفترة السابقة على ذلك . وإذا كان ذلك وكان نقض الحكم — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا ينشئ خصومة جديدة ، بل هو يزيل الحكم المنقوض ليتابع الخصوم السير في الخصومة الأصلية أمام محكمة الإحالة بعد تحريك الدعوى أمام هذه المحكمة الأخيرة بتعجيلها بمن يهمة الأمر من الخصوم ، فتستأنف الدعوى سيرها بتكليف بالحضور يعلن بناء على طلبه إلى الطرف الآخر ، وكان الثابت أن الطاعنين لم يحضروا في أية جلسة من الجلسات التالية للتعجيل ، ولم يقدموا مذكرة بدفاعهما بعد ذلك ، ومن ثم تتحقق حلة الاستثناء فيها ، وهي عدم العلم بما تم في الخصومة بعد امتلائف السير فيها فلا يبدأ ميعاد الطعن بالنسبة لهما إلا من تاريخ إعلانهما بالحكم وإيس من تاريخ النطق به . إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أعلن إلى الطاعنين في ۱۷ و ۲۸ يولية سنة ۱۹۷۶ فأودعا صحيفة هذا الطعن فلم كتاب المحكمة في ۱۵ سبتمبر سنة ۱۹۷۶ ، فإنها تكون قد أودعت في الميعاد ، ويكون الدفع بسقوط الحق في الطعن لرفعه بعد الميعاد على غير أساس .

وحيث إن المطعون عليهما الأول والثانية دفعا ببطلان الطعن لعدم إيداع صورة من الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى رقم ۱۶۹۸ لسنة ۱۹۶۶ القاهرة الابتدائي تأسيسا على أن الصورة المقدمة ملفاة بالشطب عليها .

وحيث إن هذا الدفع غير صحيح ، ذلك أن الطاعنين أودعوا وثقت تقديم صحيفة الطعن صورة رسمية صحيفة من الحكم رقم ۱۶۹۸ لسنة ۱۹۶۶ القاهرة الابتدائية ، وبين من مطالعتها أن الخطوط المتقاطعة الظاهرة بها ليست سوى خطوط موضوعة على الوجه الآخر للصفحات المدون بها الحكم ، لا تمس الصورة ولا تعيبها .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينحى الطاعنان بالسبب الرابع منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب . وفي بيان ذلك بقولان أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن تصرف الطاعنين في العقار إلى المطعون عليهما الثالث والرابع يسوغ للمطعون عليهما الأول والثانية طاب الحكم باعتبار العقد منسوخا . من تلقاء نفسه نفاذا للشرط الفاسخ الصريح الوارد في البند ١٢ من العقد ، ومن ثم تعود الحال إلى ما كانت عليه ويحق للمطعون عليهما الأول والثانية استرداد ما أدياه إلى الطاعنين . وإذ لم يطلب المطعون عليهما الأول والثانية الحكم بفسخ العقد ، واقتصر طلبهما على إلزام الطاعنين بمبلغ ٧٠٠ ج والفوائد ، فقد كان يمين الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان ، إذ لا يتسنى الحكم بالمبلغ المطلوب إلا بعد الحكم بفسخ العقد ، كما أن الحكم المطعون فيه لم يبين كيف تحقق الشرط الفاسخ الصريح وأية حالة من الحالات المنصوص عليها في البند ١٢ من العقد قد تحققت ، فضلا عن أن يعمها عقار النزاع لآخرين ما كان يحول بينهما وتنفيذ التزامهم قبل المطعون عليهما الأول والثانية بالتوقيع على العقد النهائي الذي تأثر عليه بالصلاحيية للشهر ، وكان يمكن تسجيله قبل العقد الآخر .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه خلص إلى " أن المستأنف عليهما الأول والثانية — الطاعنان — قد أرتأى لكل منهما التخاص من التزامهما بنقل ملكية المبيع إلى المستأنفين ، وقاما بالتصرف في العقار إلى المستأنف عليهما الثالث والرابع اللذين قاما بتسجيل عقدهما ، الأمر الذي يسوغ معه للمستأنفين طلب الحكم باعتبار العقد منسوخا من تلقاء نفسه نفاذا للشرط الفاسخ الصريح الوارد في البند ١٢ من العقد ، لأن في إخلال البائعين لهما بالتزامهما على نحو ما تقدم ، وهو ما ينطوي بطريق اللزوم على امتناع البائعين عن التوقيع على العقد النهائي ، على نحو ما جاءت به عبارة البند ١٢ في تصرفهما في ذات العقار إلى آخرين قاموا بتسجيل عقدهم مما يعد مخالفة لالتزامهم بنقل ملكية ذات العقار إليهما ، ونقضا للعقد الذي لم يعد له محل يرد عليه " ، وإذا كان ذلك ، وكان الفسخ يعتبر واقعا في العقد الملزم للجانبين باعتماله تنفيذه ويكون التنفيذ مستحيلا على البائع بخروج المبيع من ملكه ، وكان الفسخ

يعتبر مطلوبا ضمنا في حالة طلب المشتري رد الثمن تأسيسا على إخلال البائع بالزامه بنقل ملكية المبيع إليه ، وذلك للتلازم بين طلب رد الثمن والفسخ ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إن مما ينعا الطاعنان في السبب الثاني ، الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم الذي سبق نقضه بناء على طلبهما في القضية رقم ٢٨٦ لسنة ٢٨ ق ، كان قد قضى للطعون عليهما الأول والثانية بمبلغ ٣٥٠٠ ج والفوائد القانونية ورفض طلبهما الحكم بالتعويض الاتفاقى ، وقد نقض ذلك الحكم لقصوره في بيان إخلالهما - الطاعنين - بالتزاماتهما الناشئة عن العقد ، وهو الأساس الذي أقام عليه قضاءه برد ذلك المبلغ وفوائده القانونية من تاريخ المطالبة القضائية بها . وإذا كانت القاعدة أن الطامن لا يضار بطعنه وكان الحكم برفض طلب التعويض الاتفاقى قد حاز قوة الأمر المقضى فيه بعدم الطعن عليه من جانب المطعون عليهما الأول والثانية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى للطعون عليهما بأكثر من ذلك ، يكون معيبا بخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النقض لا يتناول من الحكم إلا ما تناولته أسباب للنقض المقبولة ، أما ما عدا ذلك منه ، فإنه يحوز قوة الأمر المقضى ، ويتعين على محكمة الإحالة أن تعيد النظر فيه . لما كان ذلك وكان الحكم السابق نقضه قد قضى بإلغاء الحكم الابتدائى فيما قضى به من رفض طلب استرداد مقدم الثمن ، والزم الطاعنين برد مبلغ ٣٥٠٠ ج والفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية وحتى تمام السداد ، وبتأييده فيما قضى به من رفض طلب التعويض الاتفاقى ، وقبل المطعون عليهما الأول والثانية هذا الحكم ولم يطعنا فيه ، وطعن الطاعنان فيه بطريق النقض في خصوص قضائه ضدتهما ، ثم قضى بقبول الطعن ونقض الحكم والإحالة ، فإن هذا النقض ، لا يتناول ما كان الحكم قد قضى برفضه من طلبات المطعون عليهما وأضحى قضاءه فيه باثنا حائزا قوة الأمر المقضى فيه بقبولهما وعدم طعنهما عليه ، ويقتصر نطاق النقض على ما أثير أمامه من أسباب للطعن المقبولة ، ومن ثم لا يجوز لمحكمة الإحالة أن تعيد للنظر في طلب التعويض

الاتفاق، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٢٧١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية في فقرتها الثانية لأن حكم رفض التعويض غير مؤسس على الفسخ .
وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف ذلك ، وقضى للمطعون عليهما بالتعويض الاتفاق ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص دون حاجة لبحث باقي أرجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلب استرداد مقدم الثمن ، وإلزام الطاعنين برد مقدم الثمن إلى المطعون عليهما الأول والثانية مع فوائده للقانونية بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٩٦٦/٣/٢١ وحتى تمام السداد مع إلزامهما بالمصروفات المناسبة لما حكم بالزامهما به من الدرجتين .

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

رئاسة السيد المستشار محمد كمال حباس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين ، صلاح الدين بونق ، محمد وجدى عبد الحميد ، رافى بطر حبشى وصلاح الدين
عبد العظيم .

(٣٨١)

الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٧ قضائية :

تأمينات اجتماعية . "مواعيد الاعتراض" .

مواعيد الاعتراض على حساب المبالغ المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية التي يخطر ببال العمل بها .
حذف في الاتجاه مباشرة إلى القضاء في المواعيد المحددة . م ١٣ ق ٦٢ لسنة ١٩٦٤ . وجوب
التقيد بها دون اعتداد بتاريخ رد الهيئة صراحة أو ضمنا .

استهدف الشارع العمل على حسم المنازعات القضائية — التي قد تقوم حول
الحساب — بحيث لا تتخذ إذا ما تركت مواعيد إثارتها مفتوحة سبيلا إلى تعطيل
وصول الهيئة إلى حقوقها ، بفعل منط الحق في رفع صاحب العمل دعواه
إلى القضاء بالاعتراض على الحساب أن تم إقامتها خلال الثلاثين يوما التالية
لانقضاء مدة الشهر المحددة لهيئة التأمينات للرد على اعتراضه دون اعتداد
بتاريخ الرد عليه صراحة أو ضمنا ، فإن انقضت هذه المدة دون أن يقدم صاحب
العمل خلالها دعواه بالاعتراض على الحساب يصير نهائيا ويستقر عليه الوضع
بينه وبين الهيئة ويمتنع عليه مناقشته (١) .

(١) نقض ١٩٧٠/١٢/١٠ مجموعة المسكنب الفنى السنة ٢٨ ص ١٧٧ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

ومن حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

ومن حيث ان الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن — تحصل في ان المطعون ضده اقام الدعوى رقم ۳۰۸۵ لسنة ۱۹۶۶ عمال القاهرة الابتدائية على الطاعنة بصحيفة قدمت لقلم المحضرين في ۱۷/۵/۱۹۶۶ طالبا الحكم ببراءة ذمته من مبالغ ۲۲۱۲۷ ج و ۴۲۸ م وبانغاء الحجز الإدارى الموقع في ۱۴/۲/۱۹۶۵ وفاء له ، وقال بيانا لها أنه كون مع آخرين سنة ۱۹۵۴ شركة توصية بسيطة لصناعة الطوب وبيعه وفي ۱۹۵۸ دب الخلاف بين الشركاء المتضامنين وتوقف العمل بالشركة وفي ۱/۹/۱۹۶۰ اتفق الشركاء على تعيين حارس لإدارة المصنع ، قام بتقسيمه إلى قسمين . البحرى والقبلى وفي ۱/۱۰/۱۹۶۰ خصص القسم الأول للمطعون ضده والثانى للشريك المتضامن ، واستؤنف العمل في اول يناير سنة ۱۹۶۱ حين بدأ المطعون ضده بمصنعه ومعه أربعة عمال ثم أسند في اول نوفمبر سنة ۱۹۶۱ أعمال الإنتاج إلى مقاول من الباطن قام بالتأمين على عماله ضد إصابات العمل واشترك المطعون ضده لدى الطاعنة عن عماله الدائمين وموظفيه ، وظل كل منهما يسدد الاشتراكات بانتظام حتى اول أبريل سنة ۱۹۶۴ — تاريخ سريان قانون التأمينات الاجتماعية على عمال التراحيل والمقاولين — حين ضم المطعون ضده عماله إلى عمال المقاول من الباطن واستمر في سداد اشتراكاتهم جميعا بانتظام . وإذا طالبت الطاعنة في ۱۰/۱۱/۱۹۶۴ بأداء مبالغ ۹۴۸۸ ج و ۹۸۴ م قيمة اشتراكات وفراطة وفوائد عن المدة من ۱/۴/۱۹۵۹ إلى ۳۰/۹/۱۹۶۴ فقد اعترض بتاريخ ۱۵/۱۱/۱۹۶۴ بكتاب مسجل بعلم الوصول ولم ترد على اعتراضه وأوقعت في ۲۴/۱/۱۹۶۵ حجزا على منقولات مصنعه وفاء لمبالغ ۲۲۱۲۷ ج و ۴۲۸ م مستحق في ذمته

وذمة الشريك الآخر ، ولما كان موفيا بالتزاماته كاملة منذ مباشرة العمل في ۱/۱/۱۹۶۲ وأن الاشتراكات لا تستحق من فترة توقف العمل بالمصنع كما لا تصح مطالبته بالمستحق في ذمة الشريك الذي استقل بإدارة المصنع القبلي ، فقد أقام دعواه بطلباته المتقدمة . وفي ۲۵/۱۲/۱۹۶۶ حكمت المحكمة بنذب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المهمة المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وحكمت في ۲۷/۱۲/۱۹۷۰ ببراءة ذمة المطعون ضده مما عدا مبلغ ۱۸۳۳ ج و ۶۴ م وبإلغاء الحجز فيما جاوز هذا المبلغ . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ۹۵۲ سية ۸۸ ق القاهرة ، وفي ۲۵/۱۲/۱۹۷۶ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة خذت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

ومن حيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم رفض دفاعها بأن المبلغ محل التداعي أصبح مستحق الأداء بصيرورة الحساب نهائيا بمقولة أنها لم ترد على اعتراض المطعون ضده في خلال شهر من تاريخ وروده إليها مما يجعل حقه في مناقشة الحساب قائما ، في حين أن المادة ۱۳ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ۶۳ لسنة ۱۹۶۴ أوجبت على صاحب العمل في حالة رفض اعتراضه على الحساب صراحة أو ضمنا أن يقيم دعواه خلال الثلاثين يوما التالية لانقضاء مدة الشهر المقررة لرد الهيئة على اعتراضه . لكن المطعون ضده أقام دعواه بعد هذا الميعاد .

ومن حيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أن المادة ۱۳ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ۶۳ لسنة ۱۹۶۴ بعد أن بينت في فقراتها الثلاث الأولى كيفية حساب الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل نصت في فقراتها التالية على أنه . "تعتبر قيمة الاشتراكات المحسوبة وفقا لما تقدم وكذا المبالغ

الأخرى المستحقة للهيئة وفقاً لأحكام القانون واجبة الأداء بعد انقضاء خمسة وأربعين يوماً من إخطار صاحب العمل بها بخطاب موصى عليه مع علم الوصول أو بفوات ميعاد الاعتراض دون حدوثه . ويجوز لصاحب العمل الاعتراض على هذا الحساب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ استلامه للاخطار، وعلى الهيئة أن ترد على هذا الاعتراض خلال شهر من تاريخ وروده إليها ، ولصاحب العمل في حالة رفض الهيئة اعتراضه أن يلجأ إلى القضاء خلال الثلاثين يوماً التالية لانقضاء هذه المدة والاحكام الحساب نهائياً ، ويعتبر عدم رد الهيئة على اعتراض صاحب العمل خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة بمثابة قرار ضمني بالرفض ومؤدى ذلك أن الشارع استهدف العمل على حسم المنازعات القضائية التي قد تقوم حول الحساب — بحيث لا تتخذ إذا ما تركت مواهب آثارها مفتوحة سبيلاً إلى تعطيل وصول الهيئة إلى حقوقها ، بفعل منط الحاق في رفع صاحب العمل دعواه إلى القضاء بالاعتراض على الحساب أن تم إقامتها خلال الثلاثين يوماً التالية لانقضاء مدة للشهر المحددة لهيئة التأمينات للرد على اعتراضه دون إعتداد بتاريخ الرد عليه صراحة أو ضمناً ، فإن انقضت هذه المدة دون أن يقيم صاحب العمل خلالها دعواه بالاعتراض على الحساب يصير الحساب نهائياً ويستقر عليه الوضع بينه وبين الهيئة ويمتنع عليه مناقشته . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن عدم قيام الهيئة بالرد على اعتراض المطعون ضده على الحساب في خلال شهر من تاريخ وروده إليها يجعل حقه قائماً في مناقشة ذلك الحساب ، فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وتأويله .

ومن حيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم ، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده اعترض على حساب الهيئة بخطاب موصى عليه بتاريخ ١٥/١١/١٩٦٤ وأن الطامنة لم ترد على هذا الاعتراض فرفع دعواه الابتدائية بصحفية قدمت إلى قلم المحضرين في ١٧/٥/١٩٦٦ وبعد فوات الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٣ من قانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فإنه يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد .

جاسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
صلاح الدين بونس ، محمد وجدى عبد الصمد ، محمد على هاشم وصلاح الدين ، عبد العظيم .

(٣٨٢)

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٨ ، القضائية :

(١ - ٣) ضرائب . " ضريبة المرتبات . ضريبة القيم المنقولة " .
شركات .

(١) جمع الموظف بين وظيفته بالشركة وعضوية مجلس إدارتها . خضوع مرتبة
من الوظيفة للضريبة على المرتبات . مقابل حضوره للجلسات أو المكافآت أو الأتعاب
الأخرى . خضوعه لضريبة القيم المنقولة .

(٢) جمع الموظف بين وظيفته بالشركة وعضوية مجلس إدارتها . ما يتقاضاه من
الأرباح المخصصة لتوزيع على الموظفين والعمال . ق ٢٦ لسنة ١٩٥٤ . خضوعه
لضريبة المرتبات دون ضريبة القيم المنقولة . ١٠٢/٤ ق ١٤ لسنة ١٧٣٩ . المقصود
بصاحب للتصويب .

(٣) أعضاء مجلس إدارة الشركات . ما يتقاضونه من عمولات ومكافآت وبدل
حضور جلسات . خضوعه لضريبة القيم المنقولة . لا محل للفرقة بين الأعضاء مع
الموظفين والعمال وبين الأعضاء من غيرهم .

١ - نص القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديله بالقانون رقم ١٤٦
لسنة ١٩٥٠ في الفقرة الرابعة من المادة الأولى منه على أن الضريبة على
إيرادات رؤوس الأموال المنقولة تسرى " على كل ما يؤخذ من أرباح الشركات
لمصلحة عضو أو أعضاء مجالس الإدارة أو لمصلحة أى صاحب نصيب آخر
وكذلك على كل ما يمنع بأية صفة كانت إلى أعضاء مجالس الإدارة من مقابل
حضورهم للجلسات أو من المكافآت أو الأتعاب الأخرى على اختلافها " .
ثم عاد فنص على أن أحكام هذه الفقرة لا تسرى " على ما يستولى عليه أعضاء

مجالس الإدارة المتديون أو المديرون فوق المبالغ التي يأخذها أعضاء مجلس الإدارة الآخرون وذلك في مقابل عملهم الإداري ... " فإنه بذلك يكون قد أجاز الجمع بين أكثر من ضريبة ولم يمنع منه بالنسبة للعاملين الذين يعينون أعضاء في مجالس إدارة الشركات ويحتفظون مع هذا وإلى جانبها بوظائفهم الأصلية ، كما يكون بذلك وبحكم المنايرة الظاهرة من سياق الفقرة الأخيرة قد أخضع ما يؤخذ من أرباح الشركات لمصلحة عضو أو أعضاء مجالس الإدارة لنوعين من الضريبة هما الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة والضريبة على كسب العمل ، بحيث إذ رأت الشركة تعيين أحد العاملين عضواً في مجلس إدارتها فإن المرتب الذي كان يتقاضاه قبل تعيينه عضواً في مجلس الإدارة يخضع للضريبة على المرتبات وما في حكمها بينما يخضع ما يمنح له فوق ذلك مقابل حضور الجلسات ومن المكافآت أو الأنعاب الأخرى لضريبة القيم المنقولة ولا وجه لاختضاع المرتب — أو ماله في حكمه — في مثل هذه الصورة لضريبة القيم المنقولة لمجرد أن صاحبه أصبح يجمع بين وظيفته في الشركة وعضوية مجلس الإدارة ، إذ أن اختياره لعضوية مجلس الإدارة مع احتفاظه بوظيفته الأصلية وقيامه بأعبائها لا يسقط عنه صفته كموظف وبالتالي لا يصالح سبباً لاختضاع ما يتقاضاه كموظف للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة .

٢ — البند ٥ من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن شركات الأموال بعد تعديله بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ والمادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٣٥٠ لسنة ١٩٦٢ دلا على أن ينحصر سنوياً جزء محدد من الأرباح لتوزيعها على الموظفين والعمال بصفاتهم تلك وبنسبة معينة من مرتباتهم تزيد أو تنقص بحسب مقدار هذه المرتبات مما مؤداه أن ما يتقاضاه الموظف الذي عين عضو مجلس الإدارة مع احتفاظه بوظيفته من هذه المبالغ المخصصة سنوياً لتوزيعها على الموظفين والعمال والمحددة مسبقاً طبقاً للبند ٥ من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والقرار الجمهوري سالف الذكر يعتبر في حكم المرتب ويلحق به من حيث خضوعه لضريبة المرتبات إلا لضريبة القيم المنقولة إذ أنه نوع من الإنابة الإضافية على ما يؤديه للشركة من أعمال تشجيعاً له على السعي لزيادة إنتاجها وبالتالي زيادة أرباحها ولا يمكن القول — والحال هذه —

أن تحديد نصيب أعضاء مجلس الإدارة من العاملين بالشركة في هذه الأرباح الموزعة طبقاً لأحكام القانون والقرار الجمهوري سالف الذكر يسلكهم في عداد أصحاب النصيب المشار إليهم في الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لأن صاحب النصيب الذي يخضع ما يؤخذ من أرباح الشركة لمصلحته ويعتبر توزيعاً للربح يخضع للضريبة على القيم المنقولة المنصوص عليها في هذه المادة إنما هو صاحب النصيب الذي يساهم في تأسيس الشركة بتقديم خدمات أو مزايا عينية تعتبر جزءاً من رأس مالها ويعطى في مقابلها — وفي عقد تأسيس الشركة — حصة من الأرباح لا تدخل في مدلول الأجر الذي يتقاضاه الموظف أو العامل مقابل خدمات يؤديها وتربطه بالشركة — ومن بعد تأسيسها — علاقة عمل وتبعية ، لما كان ذلك وكان الثابت أن أعضاء مجلس الإدارة في الشركة الطائفة هم من العاملين الذين هيئوا أعضاء مجلس الإدارة بمقتضى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ بكيفية تشكيل مجالس الإدارة في الشركات والمؤسسات والقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ الذي نص على أن تشكل مجالس الإدارة في الشركات المساهمة من تسعة أعضاء يكون من بينهم أربعة أعضاء ممن يعملون فيها ويتم انتخابهم بالاقتراع السري وأنهم كانوا محتفظين بوظائفهم الأصلية في سنة التراجع ، فإن ما تقاضوه وفقاً لحكم الهندس من المادة ١٤ من القانون رقم ٤٦ سنة ١٩٥٤ سالف الذكر يخضع لطريقة المرتبات لا لضريبة القيم المنقولة .

٣ — أن ما يتقاضاه أعضاء مجلس إدارة الشركات من مكافآت وأتعاب ومقابل حضور جلسات فإنه يخضع لضريبة القيم المنقولة تطبيقاً لنص الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالف الذكر شأنهم في ذلك شأن أعضاء مجلس الإدارة المعيّنين من غير العاملين بالشركة لورود النص عاماً في هذا الخصوص .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل في أن مأمورية ضرائب الشركات المساهمة قدّرت أرباح الشركة الطاعنة
عن سنة ١٩٦٤ من نشاطها في تجارة السيارات بمبلغ ٤٩٠٩ جنيهها و ٧٢٩ مليا
ووعاء القيم المنقولة بمبلغ ٥٤٣٧ جنيهها و ٦٣٩ مليا وإذا تعرضت وأجل الخلاف
إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٦٨/١١/٢١ بتعديل أرباح
الشركة إلى مبلغ ٤٩٠٦ جنيهها و ٧٣٩ مليا وبعدم اختصاصها بنظر الخلاف
المتعلق بالضريبة على إيرادات القيم المنقولة والضريبة على كسب العمل فقد
أقامت الطاعنة الدعوى رقم ٢٩٥٨ لسنة ٧٥ تجارى الاسكندرية الابتدائية ضد
مصلحة الضرائب بطلب الحكم بعدم خضوع إجمالى فروق المرتبات والعمولات
والمكافآت ومقابل حضور الجلسات التى تقاضاها أعضاء مجلس إدارة الشركة
وكذلك نصيبهم فى الأرباح الموزعة طبقا للقوانين الاشتراكية بالضريبة على القيم
المنقولة وخضوعها للضريبة على كسب العمل . وبتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٣ حكمت
المحكمة بتأييد مأمورية الضرائب فيما انتهت اليه من اخضاع الزيادة التى حصل
عليها أعضاء مجلس الادارة الموظفون عن مرتباتهم فى سنة ١٩٦٤ لضريبة القيم
المنقولة . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦٨ لسنة ١٣ ق
الاسكندرية . وبتاريخ ١٩٧٧/١١/١٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف .
طعنّت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها
الرأى برفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحدثت جلسة
لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

ومن حيث إن الطعن أقيم على حدين تنعى الشركة الطاعنة بهما على الحكم
المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه .. وفى بيان ذلك نقول أن

الحکم اقام قضاءه باخضاع ما حصل عليه أعضاء مجلس الادارة الموظفون المنتخبون زيادة عن مرتباتهم في سنة ۱۹۶۴ لضريبة القيم المنقولة على أن ذلك هو ما تقضى به الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القانون رقم ۱۴ لسنة ۱۹۳۹ في حين أن المقصود بأعضاء مجلس الادارة الوارد ذكرهم بالنص المذكور هم أعضاء مجلس الادارة من المؤسسين الذين يمثلون الشركاء المساهمين وليس الأعضاء المنتخبون من العاملين بالشركة الذين يتم اختيارهم طبقاً للقانون رقم ۱۴ لسنة ۱۹۶۳ لأن هؤلاء الآخرين هم حاملون أصلاً بالشركة وما يحصلون عليه من مبالغ تزيد على مرتباتهم ومكافآتهم الأصلية لا يخضع لضريبة القيم المنقولة بل يخضع لعربية المرتبات والأجور باعتبار أنها ناتجة من العمل وحده، فضلاً عن أن ما ذهب إليه الحكم في هذا الخصوص فيه مخالفة للقرار بقانون رقم ۱۱۱ لسنة ۱۹۶۱ الذي خصص نسبة معينة من الأرباح توزع على المساهمين وعلى الموظفين والعمال .

وحيث إن هذا النعي في محله في خصوص نسبة الأرباح وفروق المرتبات ، ذلك أنه وقد نص القانون رقم ۱۴ لسنة ۱۹۳۹ بعد تعديله بالقانون رقم ۱۴۶ لسنة ۱۹۵۰ في الفقرة الرابعة من المادة الأولى منه على أن الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة تسرى "على كل ما يؤخذ من أرباح الشركات لمصلحة عضو أو أعضاء مجالس الإدارة أو لمصلحة أي صاحب نصيب آخر وكذلك على كل ما يمنع بأية صفة كانت إلى أعضاء مجالس الإدارة من مقابل حضورهم الجلسات أو من المكافآت أو الأنعاب الأخرى على اختلافها" . ثم عاد فقضى على أن أحكام هذه الفقرة لا تسرى "على ما يستولى عليه أعضاء مجالس الإدارة المتدبون أو المديرون فوق المبالغ التي يأخذها أعضاء مجلس الإدارة الآخرين وذلك في مقابل عملهم الإداري .." فإنه بذلك يكون قد أجاز الجمع بين أكثر من ضريبة ولم يمنع منه بالنسبة للعاملين الذين يعينون أعضاء في مجالس إدارة الشركات ويحتفظون مع هذا وإلى جانبها بوظائفهم الأصلية ، كما يكون بذلك وبحكم المفارقة الفاهرة من سياق الفقرة الأخيرة قد اخضع "ما يؤخذ من أرباح الشركات لمصلحة عضو أو أعضاء مجالس الإدارة" لنوعين من الضريبة هما للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة والضريبة على كسب العمل ،

بحيث إذا رأت الشركة تعيين أحد العاملين عضواً في مجلس إدارتها فإن المرتب الذي كان يتقاضاه قبل تعيينه عضواً في مجلس الإدارة يخضع للضريبة على المرتبات وما في حكمها بينما يخضع ما يمنح له فوق ذلك مقابل حضور الجلسات ومن المكافآت أو الأتعاب الأخرى لضريبة القيم المنقولة ، ولا وجه لإخضاع المرتب أو ما هو في حكمه في مثل هذه الصورة لضريبة القيم المنقولة لمجرد أن صاحبه أصبح يجمع بين وظيفته في الشركة وعضوية مجلس الإدارة ، إذ أن اختياره لعضوية مجلس الإدارة مع احتفاظه بوظيفته الأصلية ، وقيامه بأمائها لا يسقط عنه صفته كوظف وبالتالي لا يصلح سبباً لإخضاع ما يتقاضاه كوظف للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ، وإذا كان ذلك وكان البند ٥ من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن شركات الأموال بعد تعديله بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧١ ينص على أن يجنب من الأرباح المضافة للشركة ٥٪ تخصص لشراء سندات حكومية ويوزع الباقي على الوجه الآتي (أ) ٧٥٪ توزع على المساهمين (ب) ٢٥٪ تخصص للموظفين والعمال ويكون توزيعها على النحو التالي : ١ - ١٠٪ توزع على الموظفين والعمال عند توزيع الأرباح على المساهمين ويتم التوزيع طبقاً لقواعد عامة يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية ، ٢ - ٣ - ... " وكان قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٥٠ لسنة ١٩٦٢ بشأن طريقة توزيع النصيب النقدي للموظفين والعمال من أرباح الشركات قد صدر ناصحاً في مادته الأولى على أن " يكون توزيع نسبة الـ ١٠٪ من لأرباح المشار إليها على الوجه الآتي (أ) توزع حصيلة النسبة المشار إليها على العاملين في الشركة بنسبة المرتب الإجمالي لكل منهم بشرط ألا يتجاوز ما يخص الفرد ٥٠ جنيهاً (ب) ما يبقى من التوزيع على أساس الفقرة السابقة يتم توزيعه بذات الطريقة على من لم يتجاوز ما خصه ٥٠ جنيهاً بشرط ألا يتجاوز ما يحصل عليه من التوزيعين ٥٠ جنيهاً ، فانهما بذلك يكونان قد دلا على أن يخصص سنوياً جزء محدد من الأرباح لتوزيعها على الموظفين والعمال

بصفاتهم تلك وبنسبة معينة من مرتباتهم تزيد أو تنقص بحسب مقدار هذه المرتبات مما يؤداه أن ما يتقاضاه الموظف الذي عين عضواً بمجلس الإدارة مع احتفاظه بوظيفته من هذه المبالغ المخصصة سنوياً لتوزيعها على الموظفين والعاملين والمحددة مسبقاً طبقاً للبند ٥ من المادة ١٤ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٤ والقرار الجمهوري سالف الذكر، يعتبر في حكم المرتب وملحقاً به من حيث خضوعه لضريبة المرتبات لا لضريبة القيم المنقولة إذ أنه نوع من الأثابة الإضافية على ما يؤديه للشركة من أعمال تشجيعاً له على السعي لزيادة إنتاجها وبالتالي زيادة أرباحها، ولا يمكن القول والحال هذه أن تحديد نصيب أعضاء مجلس الإدارة من العاملين بالشركة في هذه الأرباح الموزعة طبقاً لأحكام القانون والقرار الجمهوري سالف الذكر يسلكهم في عداد أصحاب النصيب المشار إليهم في الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لأن صاحب النصيب الذي يخضع ما يؤخذ من أرباح الشركة لمصاحته ويعتبر توزيعاً للربح يخضع للضريبة على القيم المنقولة المنصوص عليها في هذه المادة إنما هو صاحب النصيب الذي يساهم في تأسيس الشركة بتقديم خدمات أو مزايا ميلية تعتبر جزءاً من رأس مالها ويعطى في مقابلها — وفي عقد تأسيس الشركة — حصة من الأرباح لا تدخل في مدلول الأجر الذي يتقاضاه الموظف أو العامل مقابل خدمات يؤديها وتربطه بالشركة — ومن بعد تأسيسها — علاقة عمل وتبعية، لما كان ذلك وكان الثابت أن أعضاء مجلس الإدارة في الشركة الطاعنة هم من العاملين الذين عينوا أعضاء بمجلس الإدارة بمقتضى القانون رقم ١١٤ لسنة ٦١ بكيفية تشكيل مجالس الإدارة في الشركات والمؤسسات والقانون رقم ١٤١ لسنة ٦٣ الذي نص على أن تشكيل مجالس الإدارة في الشركات المساهمة من تسعة أعضاء يكون من بينهم أربعة أعضاء ممن يعملون فيها ويتم انتخابهم بالاقتراع العمري وأنهم كانوا محتفظين بوظائفهم الأصلية في سنة النزاع، فإن ما تقاضوه وفقاً لحكم البند ٥ من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر يخضع لضريبة المرتبات لا لضريبة القيم المنقولة، أما ما تقاضوه غير ذلك من مكافآت وأتعاب ومقابل حضور جلسات فإنه يخضع لضريبة القيم المنقولة تطبيقاً لنص الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالفه

الذكر شأنهم في ذلك شأن أعضاء مجلس الإدارة المعينين من غير العاملين بالشركة
لورود النص عاما في هذا الخصوص ، وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه
قد خالف هذا النظر فيما يتعلق بما تقاضاه أعضاء مجلس الإدارة من العاملين
في الشركة الطاهنة من الأرباح الموزعة وفقا لأحكام البند ٥ من المادة ١٤ من
القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٤ المذكور وجرى في قضائه على اخضاع هذه المبالغ
لضريبة القيم المنقولة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وقد حجب
هذا الخطأ عن بيان فروق المرتبات الخاصة بهؤلاء الأعضاء وما إذا كانت في حكم
مرتباتهم فعلا كما، أين أو أنها مكافآت أضيفت لمرتباتهم ومنحت لهم باعتبارهم
أعضاء مجلس الإدارة مما يجعله فضلا عن خطئه في تطبيق القانون مشوبا بالقصور
ويتعين لذلك نقضه في هذا الخصوص .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

رئاسة السيد المستشار أحمد حاق نائب رئيس المحكمة و عضوة السادة المستشارين و
 محمد الباجوري ، محمد طه منجر ، إبراهيم قراج وصهي رزق .

(٣٨٣)

لطن رقم ٦١٤ لسنة ٥٥ القضائية :

إيجار . " إيجار الأما كن " . محكمة الموضوع .

ثبت صفة التهجير للمنازل له من الإيجار أو نفيها عند تطبيق أحكام القانون ٧٦
 لسنة ١٩٦٩ . وربما تستقل به محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائغا .

تقرير صفة التهجير أو نفيها عن المنازل له عن الإجارة ، وصولا إلى تطبيق
 أحكام القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ ، من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة
 الموضوع دون معقب عليها من محكمة النقض ، متى كان استخلاصها سائغا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو
 والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الودائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
 تحصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٥٥٦٤ لسنة ١٩٧٣
 مدنى كلى شمال القاهرة بطالب الحكم بإخلاء الطاعنين وآخرين من العين
 المؤجرة الميمنة بالصعيفة وتسليمها لها ، استنادا إلى أن المطعون عليها
 الثانية استأجرت الشقة محل النزاع بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٦/١/٢١ ثم
 تخلت عنها الذى تركها بدوره للطاعنين دون إذن كتابى من

المؤجرة بالمخافة لنصوص العقد وأحكام قانون إيجار الأماكن .
وبتاريخ ۱۹۷۵/۴/۸ حكمت المحكمة بإخلاء الماطعون عليها الثانية والطاعنين
من العين وتسليمها للمطعون عليها الأولى . استأنف الطاعمان والمطعون عليها
لثانية هذا الحكم بالاستئناف رقم ۱۷۷۱ لسنة ۹۲ ق القاهرة ،
وبتاريخ ۱۹۷۵/۵/۲۲ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف .
طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة
أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذا عرض على هذه المحكمة في غرفة مشورة
حددت جلست لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى بها الطاعنان على الحكم
المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والفساد
في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق ، ذلك بأنهما دفعا الدعوى بأن
الأولى من مهجرى محافظة السويس واستدلنا على ذلك بشهادة صادرة
من إدارة التهجير بملك المحافظة وأخرى من إدارة شئون الضباط للقوات
المساحة تفيد إقامتها وأمرتها بمساكن الضباط بالسويس منذ سنة ۱۹۵۷
وحتى تاريخ العدوان سنة ۱۹۶۷ إلا أن الحكم المطعون فيه ، نفى عنها
صفة التهجير تأسيسا على ما جاء بكتاب هيئة الإقامة من أنها تعمل بمدينة
القاهرة من ۱۹۶۴/۴/۱۹ حتى ۱۹۷۴/۵/۱ ، وعلى أن بيانات الشهادة
المستخرجة من مديرية الشئون الاجتماعية لمحافظة السويس إنما حرت بناء
على خطاب صادر إليها من إدارة شئون الضباط نقلا عن إقرار من شفيقها
الضابط ، فى حين أن قانون العاملين لا يلزم بالإقامة فى جهة العمل
وأن الجهة المختصة بأثبات صفة التهجير هى الجهة التى يهجر منها المهجر
ولست جهة العمل بعيدا عن الجهة الى حصل التهجير منها ، وأن كتاب
الحاكم العسكرى لمحافظة السويس صريح فى أن إثباته إقامة الطاعنة الأولى
مع أخيها الضابط بمساكن الضباط كان بناء على كتاب من إدارة شئون
الضباط ، مما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والفساد
فى الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن تقرير صفة التهجير أو نفيها عن المنازل له من الإيجارة ، وصولاً إلى تطبيق أحكام القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع دون معقب عليها من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائفاً . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد نفى عن الطاعنة الأولى أنها قد هاجرت من مدينة السويس بسبب عدوان سنة ١٩٦٧ تأميساً على أن عملها كموظفة بهيئة الإذاعة بمدينة القاهرة طوال المدة من ١٩٦٤/٤/١٨ وحتى ١٩٧٤/٥/١٩ بما يجعل ادعاءها الإقامة في مدينة السويس عند حصول العدوان سنة ١٩٦٧ غير معقول لأنه لا يتصور أنها كانت تعمل بالقاهرة وتحضر إليها يوماً من مدينة السويس . وهذه القرينة التي استنبطها الحكم سائفة وتبرر اعتداد الحكم بالشهادات التي قدمتها والصادرة أولاً من الاتحاد الاشتراكي بالسويس والثانية من مديرية الشؤون الاجتماعية بها ، وهو ما يكفي لحمل قضاء الحكم في هذا الخصوص ويجعل ما يثيره الطاعنان جدلاً في تقدير محكمة الموضوع للأدلة في الدعوى وهو ما تستقل به بعيداً عن رقابة هذه المحكمة ، ومن ثم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار أحمد سابق ، نائب رئيس المحكمة ، ومضرة السادة المستشارين :
 محمد الهاجوري ، وإبراهيم هاشم ، ومحمد طه سنجر وصبحي رزق .

(٣٨٤)

المطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٥ القضائية :

(٢٠١) حكم . تزوير .

(١) إجراءات نظر الدعوى . التعارض بين أسباب الحكم وما ورد بحضر الجلسة . وجوب
 الاعتماد بما أثبت بالحكم . مثال بشأن الاطلاع على الأوراق المطعون فيها بالتزوير .

(٢) إجراء المضاهاة . عدم التزام المحكمة بقبول كل ورقة رسمية لإجراء المضاهاة على الورقة
 المطعون فيها بالتزوير .

(٣) خبرة . تزوير .

نذب خبير لفحص الأوراق المطعون فيها بالتزوير . عدم التزامه بدموة الخصوم قبل مباشرة
 مهمته . علة ذلك .

(٤) إيجار .

وصف العين المؤجرة بأنها أرض فضاء . العبارة فيه بما ورد بمقتضى الإيجار . لا يبر من طيبعتها
 لفرض من الإيجار أو الاتفاق على تلك المستأجر لما يقيم عليها من مبان .

١ - إذ كان الحكم المطعون فيه الذي قضى في موضوع الاستئناف قد أورد
 في أسبابه " وأمرت بضم المظروفين المطعون فيهما وفضتهما بعد التحقق من
 سلامة أختامهما وأطلعت على عقد الإيجار وورقة الإعلان المطعون فيهما
 بالتزوير . " مما مفاده أن محكمة الاستئناف قد اطلعت على العقد والإعلان
 المدعى بتزويرهما قبل إصدار حكمها المطعون فيه . وكان الأصل أن يحضر
 الجلسة بكل الحكم في خصوص إثبات إجراءات نظر الدعوى ، فإن تعارضا

كانت العبرة بما أثبتته المحكمة ، ولا يجوز للطاعن أن يمحده إلا بالطعن بالتزوير ، إذ كان ذلك فتكون مجادلة الطاعن في صحة ما أثبتته المحكمة على غير أساس .

٢ - المحكمة غير ملزمة بأن تقبل للمضاهاة كل ورقة رسمية لم يثبت تزويرها من وجدت في بعض الأوراق الصالحة للمضاهاة ما يكفي لإجرائها ، ومن ثم النعمى على الحكم بأنه التفت عما تمسك به الطاعن من إجراء المضاهاة على أوراق بعينها ، لا يبعد أن يكون مجادلة فيما للمحكمة الموضوع من ساطة تقدير الأدلة والأخذ بما يرتاح إليه وجدانها .

٣ - وردت المادة ١٤٦ وما بعدها من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ضمن مواد الباب الثامن الذى ينظم أحكام نذب الخبراء وإجراءات قيامهم بما يندبون له من أعمال بصفة عامة ، بينما أفرد القانون المادة ٣٠ وما بعدها فى المزع الأول من الفصل الرابع من الباب الأول منه لإجراءات التحقيق عند إنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع ، كما بينت تلك المواد الخطوات والإجراءات التى يجب اتباعها عند نذب خبير لمضاهاة المخطوط ، ومن إجراءات رآها المشرع مناسبة لهذا النوع من أعمال التمهرة ، وفيها ضمان كاف لحقوق المصوم ، فلا تنقيد المحكمة فيها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - بالقواعد المنصوص هاها بالباب الثامن من قانون الإثبات ، ومنها ما نصت عليه المادة ١٤٦ منه . لما كان ذلك ، وكان النص ببطالان عمل الخبير لعدم دعوة المصوم قبل مباشرة مهمته إعمالا لنص المادة ١٤٦ من قانون الإثبات يكون هل غير أساس .

٤ - العبرة بوصف العين بما ثبت فى عقد الإيجار ولا يغير من طبيعة العين المؤجرة الفرض من الإيجار أو الاتفاق فى عقد الإيجار على نملك المؤجر ما يقيمه المستأجر من ميان على الأرض المؤجرة .

(١) نقض جلية ١٩٧٩/١٢/٢٧ مجموعة المكتب الفنى لسنة ٣٠ ص .

لنقض جلية ١٩٧٠/٣/٢٥ مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٣ ص ٥١٤

نقض جلية ١٩٧٢/٢/٣٠ مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٣ ص ٥٩٤

نقض جلية ١٩٦٨/٢/١٣ مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٩ ص ٢٦٤

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعن اختتم المطعون ضده الأول في الدعوى رقم ٦٩/٦٨٩ مدني كلي طنطا - طالبا الحكم بانتهاء عقد الإيجار المحرر بينهما بتاريخ ٢٣ يولية سنة ١٩٥٤ وتسليم العين المؤجرة بالحالة التي كانت عليها وقت التعاقد ، وقال بيا نالها ، أن المطعون ضده الأول استأجر منه قطعة أرض فضاء مبينة بصحيفة الدعوى مشاهرة ابتداء من أرل يولية سنة ١٩٥٤ ، ولما كان لا يرضى في تجديد عقد الإيجار . فقد أنذره في ١٧/٨/١٩٦٦ بانتهاء العقد اعتبارا من آخر سبتمبر سنة ١٩٦٦ وتسليم العين المؤجرة ، وإذا امتنع المطعون ضده عن التسليم ، فقد أقام دعواه بطلان السالفة ، تدخلت المطعون ضدها الثانية خبها في الدعوى طالبة رفضها تأسيسا على ملكيتها للعين المؤجرة ، وقرر المطعون عليه الأول الطعن بتروير عقد الإيجار سند الدعوى ، وفي ٩/٤/١٩٦٩ نذبت المحكمة مكتب أبحاث الترييف والتروير بمصلحة الطب الشرعي بطنطا لإجراء المضاهاة على استكتابها والأوراق الرسمية والعرفية المعاصرة لمعرفة إن كان التوقيع صحيحا من عدمه وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ١١/٢/١٩٧٠ برفض الادعاء بالتروير وتغريم مدعى التروير خمسة وعشرين جنيا ، وبتاريخ ٢٧/٥/١٩٧٠ - قبلت المطعون ضدها الثانية خصمة الثالثة ونذبت مكتب خبراء وزارة العدل بطنطا لمعاينة العين المؤجرة وبيان ما إذا كانت أرضا فضاء أو مسورة أو مقاما عليها مبان ، وبيان ما إذا كانت مملوكة للخصمة المتدخلة من عدمه وبتاريخ ١٧/٣/١٩٧١ حكمت أولا - بالعدول عن الحكم الصادر في ٢٧/٥/١٩٧٠ ، وثانيا - برفض طلب الخصمة الثالثة ، وثالثا - بانتهاء عقد الإيجار المؤرخ ٢٣/٦/١٩٥٤ المبرم بين المدعى والمدعى عليه - الطاعن والمطعون ضده الأول -

وألزمت الطاعن بتسليم العين المؤجرة إلى المطعون ضده الأول ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١/٢٢٩ قضائية طنطا وطعن بالتزوير على إعلانه المؤرخ ١٠/١٢/١٩٦٦ ، وبتاريخ ١٩٧٤/٣/٤ قضت المحكمة بعدم قبول الطعن بالتزوير ، وفي ١٠/٤/١٩٧٥ حكمت برفض الاستئناف ، طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن ، وإذا عرض على المحكمة في غرفة مشورة ، حددت جلسة لتفاديه ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القسانون ، ذلك أن المحكمة لم تأمر بضم المظروف المتضمن عقد الإيجار المطعون عليه بالتزوير وتفضيه وتثبت أوصافه تطبيقا للمادة ٣١ من قانون الإثبات وأن العبارة الدالة على فض المظروف والاطلاع عليه أضيفت بمحضر الجلسة مما يبطل الحكم .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه الصادر في ١٠/٤/١٩٧٥ والذي قضى في موضوع الاستئناف قد أورد في أسبابه " وأمرت بضم المظروفين المطعون فيهما وفضتهما بعد التحقق من سلامة أختامهما واطلعت على عقد الإيجار وورقة الإعلان المطعون فيهما بالتزوير ... " مما مفاده أن محكمة الاستئناف قد اطلعت على العقد والإعلان المدعى بتزويرهما قبل إصدار حكمها المطعون فيه وإذا كان الأصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص إثبات إجراءات نظر الدعوى ، فإن تعارضا كانت العبارة بما أثبتته المحكمة ، ولا يجوز للطاعن أن يجعده إلا بالطعن بالتزوير ، إذا كان ذلك لتكون مجادلة الطاعن في صحة ما أثبتته المحكمة على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال ومخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول ، أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف ببطلان عمل الخبير لأنه أجرى المضاهاة على أوراق لاتصاح لذلك ، وترك الأوراق المقدمة منه ، وفي خيبة الخصوم ودون استدعائهم مخالفا بذلك المادة ١٤٦ من قانون الإثبات ، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه أغفل

تمحقيق طلبه ندب خبير آخر أو ثلاثة خبراء من المعمل الجنائي بوزارة الداخلية أو من وزارة الشؤون الاجتماعية .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول بالنسبة للحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الطعن بالتزوير على اطمئنائه إلى تقرير الخبير وعلى المضاهاة التي أجراها على الأوراق المبينة به وعلى استكتاب الطاعن ، ولما كانت المحكمة غير ملزمة بأن تقبل للمضاهاة كل ورقة رسمية لم يثبت تزويرها متى وجدت في بعض الأوراق الصالحة للمضاهاة ما يكفي لإجرائها ، فإن النعي على الحكم بأنه التفت عما تمسك به الطاعن من إجراء المضاهاة على أوراق بعضها ، لا يبدو أن يكون مجادلة فيما لمحكمة الموضوع من ملطة تقدير الأدلة والأخذ بما يرتاح إليه وجدانها ، ولما كان هذا النعي مردود في شقه الثاني بأنه لما كانت المادة ١٤٦ وما بعدها من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وردت ضمن مواد الباب الثامن الذي ينظم أحكام ندب الخبراء وإجراءات قيامهم بما ينبغي له من أعمال بصفة عامة ، بينما أفرد القانون المادة ٣٠ وما بعدها في الفرع الأول من الفصل الرابع من الباب الأول منه لإجراءات التحقيق عند إنكار الخطأ أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الإصبع ، كما بينت تلك المواد الخطوات والإجراءات التي يجب اتباعها عند ندب خبير لمضاهاة الخطوط ، وهي إجراءات وآها المشرع مناسبة لهذا النوع من أعمال الخبرة وفيها ضمان كاف لحقوق الخصوم ، فلا تنقيد المحكمة فيها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بالقواعد المنصوص عليها بالباب الثامن من قانون الإثبات ، ومنها ما نصت عليه المادة ١٤٦ منه . لما كان ذلك ، فإن النعي ببطالان عمل الخبير لعدم دهورة الخصوم قبل مباشرة مهمته إعمالاً لنص المادة ١٤٦ من قانون الإثبات يكون على غير أساس .

وحيث إن الشق الثالث من النعي مردود بأنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الخصوم إلى طلب تعيين خبير آخر متى وجدت في تقرير الخبير المتدب ما يكفي لاقتناعها بالرأي الذي انتهت إليه وهو ما راعته المحكمة عندما أخذت بتقرير الخبير المتدب فيكون هذا النعي في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول ، أن محكمة أول درجة قضت بجلسة ١٩٧٠/٥/٢٧ بنذب مكتب خبراء وزارة العدل بطنظا لتحقيق ملكية العين محل النزاع وبيان ما إذا كانت بها منشآت ومحاطة بسور من المبانى أم لا ، ثم عدلت عن هذا الحكم رغم ضرورته ، وقد سارت المحكمة الاستئنافية في ذلك الحكم الابتدائي مما يشوب حكمها بالقصور في التسييب والخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ٩ من قانون الإثبات تنص على أن للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات بشرط أن تبين أسباب العدول بالمحضر ، وكانت محكمة أول درجة قد قضت بتاريخ ١٩٧٠/٥/٢٧ بنذب مكتب خبراء وزارة العدل بطنظا لبيان ما إذا كانت العين المؤجرة أرض فضاء أم بها مبان وبيان ملكيتها ثم عدلت عن ذلك ، وقضت في الدعوى بالحكم المطعون فيه باعتبار العين المؤجرة أرض فضاء أخذا بما ثبت بعقد الإيجار مما يخضع لإيجارها لقواعد القانون العام ، ولا يمنع من ذلك أن يكون المستأجر قد أقام عليها بناء مما يجعل تحقيق وجود مبان على الأرض المؤجرة غير منتج في الدعوى ، لأن الأبرة بوصف العين في عقد الإيجار بأنها شونة فضاء ، وإذا كان لا يغير من طبيعة العين المؤجرة الغرض من الإيجار أو الاتفاق في عقد الإيجار على تملك المؤجر ما يقيمه المستأجر من مبان على الأرض المؤجرة ، وكانت الخصمة الثالثة لم تطلب سوى رفض الدعوى منضمة إلى الطاعن ، هو استخلاص سائق له أصله الثابت بالأوراق ، فإن العدول عن حكم نذب الخبير سالف البيان يكون له ما يبرره .

لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

پرئاعة السيد المستشار أحمد سابق لأب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
ابراهيم هاشم ، محمد طه سنجر ، ابراهيم فراج وصبحى رزق .

(٣٨٥)

الطعن رقم ٤٣ . ١٠ لسنة ٥ : القضائية :

(١) دعوى . " التدخل فيها " . استئناف . تقض .

(١) الخصم التدخل انضماما للمتأنف فى طلباته . صدور الحكم لغير مصلحته . إقائه
طعنا بالنقض فى هذا الحكم . جائز ولو لم يطعن فيه المتأنف .

(٢) إيجار . " التأجير من الباطن " . إثبات . " الصورة الشمسية " .

(٢) ادعاء الخصم بأنه ليس مستأجرا من الباطن بل هو عقد يبرقاة المستأجر الأصل وأنه
متنازل له عن الإيجار . عدم تعويل محكمة الموضوع على الصورة الشمسية لعقد التنازل .
لا خطأ .

١ — نصت المادة ٢٤٨ من قانون المرافعات على أن " المحصوم أن يطعنوا
أمام محكمة النقض فى الأحكام الصادرة .. " وقد قصدت إلى أنه يجوز الطعن
من كل من كان طرفا فى المحصومة حتى صدور الحكم ضده سواء كان
مستأنفا أو مستأنفا عليه خصما أصليا أو ضامنا لخصم أصلى أو مدخلا
فى الدعوى أو متدخلا فيها للاختصاص أو الانضمام لأحد طرفى المحصومة فيها ،
ولما كان الطامن قد تدخل منضميا للاستأنفة فى طلباتها وأصبح بذلك طرفا
فى المحصومة ولم يتخل عن منازعته مع خصمه المطعون عليه وصدر الحكم
المطعون فيه لمصلحته ضده فى هذه المنازعة ومن ثم يكون الطعن من الطامن
جائزا ويكون الدفع فى غير محله .

٢ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن الطاعن مستأجر من الباطن يتنى عقد الإيجار الصادر له بانهاء عقد إيجار المستأجرة المؤجرة له بوفاتها وكان الطاعن لم يقدم صورة رسمية من المذكرة المقدمة منه لمحكمة الاستئناف والتي يدعى أنه تمسك فيها بتنازل المستأجرة له عن عقد الإيجار كما أنه لم يقدم لتلك المحكمة سوى صورة فوتوغرافية من التنازل المدعى صدوره له عن عقد إيجار شقة النزاع ، وهي صورة محرر عرفى لا يعتد بها فى الإثبات لأن المحرر العرفى يكون حجة فى الإثبات بالتوقيع عليه ممن يشهد عليه المحرر ، فلا تريب على المحكمة إذا هى لم ترالأخذ بهذه الصورة بما يكون معه النعى على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وبقى أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٣٢٩٧ لسنة ١٩٧٢ بدنى كلى جنوب القاهرة ضد ، طالباً بالحكم بإخلاء العين المؤجرة المييزة بالصحيفة وتسليمها خالية ، وقال بياناً لدعواه أنه بعقد مؤرخ ١٩٤٨/٣/٤ استأجر المدعى عليه الأول من المسالك الأصل شقة بالدور الأرضى بالعقار رقم ٨ شارع بالزمالك قسم قصر النيل محافظة القاهرة الذى الت ملكيته إليه ، وإذ تنازل عن عقد الإيجار للدعى عليها الثانية دون موافقته فقد أقام الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧٣/١/٢٩ حكمت المحكمة بإخلاء العين محل النزاع - استأنفت المدعى طيها الثانية هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٣٣٥ لسنة ٩٠ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٥ قضت المحكمة بانقطاع سير الخصومة لوفاة المستأنفة ، وقام المطعون عليه بتعجيلها باختصاص بنك ناصر الاجتماعى بصفته لعدم وجود ورثة للمستأنفة وتدخل الطاعن فى الاستئناف خصماً منضياً للاستأنفة

في طلباتها ، وبتاريخ ١٦/٦/١٩٧٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ودفع المطعون عليه بعدم قبول الطعن ، قدمت النيابة مذكرة أبت فيها الرأي برفض الدفع وفي الموضوع برفض الطعن ، وإذ عرض على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن المبدي من المطعون عليه أنه وقد كان الطاعن خصما منضيا للمستأنفة التي لم تطعن في الحكم ، فلا يحق له أن يطعن منفردا في الحكم ، لأنه ليس له من الحقوق أكثر من تلك المستأنفة التي انضم إليها .

وحيث إن الدفع مردود ، بأن المادة ٢٤٨ من قانون المرافعات إذ نصت على أن الخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض في الأحكام الصادرة .. " قصبت إلى أنه يجوز الطعن من كل من كان طرفا في الخصومة حتى صدور الحكم ضده سواء كان مستأنفا أو مستأنفا عليه خصما أصليا أو ضامنا لحكم أصلي أو مداخل في الدعوى أو مت دخلا فيها للاختصاص أو الانضمام لأحد طرفي الخصومة فيها ، ولما كان الطاعن قد تدخل منضيا للمستأنفة في طلباتها وأصبح بذلك طرفا في الخصومة ولم يتخل عن منازعته مع خصمه المطعون عليه وصدر الحكم المطعون فيه لمصلحة ضده في هذه المنازعة ومن ثم يكون الطعن من الطاعن جائزا ويكون الدفع في غير محله .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينحى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه على أن الطاعن مستاجر من باطن السيدة / ... وأن مدة الإيجار من الباطن لا يجوز أن تزيد عن مدة عقد الإيجار الأصلي ، وإذا انتهى العقد الأصلي لوفاء المستأجرة المذكورة دون وادث ، انتهى عقد الإيجار من الباطن ، في حين أن الثابت بالإقرار المؤرخ ١٩٧٤/٥/١ أن السيدة | ... إنما تنازلت له عن عقد إيجار شقة

النزاع ، وبذا يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تكييف العلاقة بينهما وقد جره هذا الخطأ إلى عدم الأخذ بما هو ثابت بالمستندات المقدمة منه للحكمة من أن المستأجرة المذكورة الحق في التنازل عن عقد الإيجار بموافقة المالك السابقين وما يترتب على ذلك من اعتبار العلاقة الناشئة عن التنازل عن عقد الإيجار ، قائمة بين المؤجر وبينه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك بأنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن الطاعن مستأجر من الباطن ينتهي عقد الإيجار الصادر له بانهاء عقد إيجار المستأجرة المؤجرة له ، وكان الطاعن لم يقدم صورة رسمية من المذكرة المقدمة منه للحكمة الاستئنافية والتي يدعى أنه تمسك فيها بتنازل المستأجرة له عن عقد الإيجار كما أنه لم يقدم لتلك المحكمة سوى صورة فوتوغرافية من التنازل المدعى صدوره له من السيدة / عن عقد إيجار شقة النزاع ، وهي صورة لمحور عرفي لا يعتمد بها في الإثبات لأن المحور العرفي يكون حجة في الإثبات بالتوقيع عليه ممن يشهد عليه المحور ، فلا تريب على المحكمة إذا هي لم ترا الأخذ بهذه الصورة بما يكون معه النعى على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يمين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار الدكتور حافظ رفق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمدى الخولى ، يوسف أبوزيد ، ومصطفى صالح سليم ، ودرويش عبد المجيد .

(٣٨٦)

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٣ القضائية :

(٢٤١) تعويض . دعوى " الصفة " . مسئولية " مسئولية تقصيرية " .

(١) مسئولية المتبوع من أعمال تابعه . تحديد المتبوع . العبرة فيه بوقت وقوع
الخطأ من التابع . لا يغير من ذلك إنتقاله إلى رقابة وتوجيه متبوع آخر بعد ذلك .

(٢) توجيه دعوى التعويض فى سنة ١٩٦٩ إلى وزير الرى بصفته متبوعا لمرتكب
الحادث العامل بورش الرى وقت وقوعه . لا خطأ . لا يغير من ذلك إنشاء الهيئة العامة
لورش الرى بالقرار الجمهورى ٨١٤ لسنة ١٩٧١ . حلة ذلك .

١ — مفاد نص المادة ١٧٤ من القانون المدنى أنه تحقق مسئولية المتبوع
من التابع إذا ارتكب التابع فى حالة تادية وظيفته أو بسببها خطأ أحدث ضررا ،
ولما كان مصدر الحق فى التعويض هو العمل غير المشروع الذى أتاه المسئول
ويترتب هذا الحق فى ذمة المتبوع من وقت وقوع الضرر المترتب على ما ارتكبه
هذا المسئول من خطأ ، وتقوم مسئولية المتبوع فى هذه الحالة على واجب
الإشراف والتوجيه للتابع ، فإن العبرة فى تحديد المتبوع المسئول عن خطأ التابع
هو بوقت نشوء الحق فى التعويض وهو وقت وقوع الخطأ الذى ترتب عليه
الضرر الموجب لهذا التعويض ، ولا يغير من ذلك إنتقال هذا التابع إلى رقابة
وتوجيه متبوع آخر بعد ذلك .

٢ — إذ كان الثابت من الأوراق أن الضرر الذى لحق بالمطعون ضدهم
والذى صدر بالحكم المطعون فيه بتعويضهم عنه قد وقع فى تاريخ وفاة مودعهم
فى ١٩٦٩/٩/٧ وأن المطعون ضده الأخير — مرتكب الحادث العامل بورش

الرى — كان تابعا في هذا التاريخ للطاعن — وزير الرى بصفته — حيث لم تنشأ الهيئة العامة لورش الرى إلا منذ تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٨١٤ لسنة ١٩٧١ الصادر بإنشائها في ١٩٧١/٦/٣ وكانت وزارة الرى المسئولة أصلا بصفتها متبوعا وقت الحادث مازالت قائمة ، وكانت الهيئة العامة المشار إليها لا تعتبر بذلك خلفا عاما لوزارة الرى ، كما أنها لا تعتبر خلفا خاصا لها في هذا الصدد لخلو قرار إنشائها من نص يفيد نقل التزامات وزارة الرى إليها . فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة يكون قد أصاب صحيح القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حسب ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضدهم عدا الأخير ادعوا مدنيا في ١٩٦٩/١١/٣ بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المدنى المؤقت فى القضية رقم ٣٥٥٥ سنة ١٩٦٩ جنح قليوب على المطعون ضده الأخير المتهم فيها بتسببه بخطفه في ١٩٦٩/١٢/٧ فى قتل مورثهم ثم عدلوا طلباتهم إلى طلب الحكم بالزامه فإن يدفع لهم تعويضاتها ثانيا قدره ١٠٠٠٠ جنيها ، وبتاريخ ١٩٧٠/١١/٨ ادخلوا الطاعن بصفته الرئيس الأعلى لمصاحبة ورش قناطر الدلتا التى يعمل بها المطعون ضده الأخير للحكم بالزامهما معا متضامنين بأداء المبلغ المطلوب على أساس أن الخصم المدخل متبوع بالنسبة للمطعون ضده الأخير ومسئول بهذه الصفة عن التعويض عن هذا الحادث الذى ارتكبه المطعون ضده الأخير أثناء قيادته لسيارة مملوكة للورش المذكورة بسرعة وبمحالة ينجم عنها الخطر ، وبتاريخ ١٩٧١/٣/٢٩ قضت محكمة الجنح بادانة المطعون ضده الأخير عن التهمتين المستندتين اليه وباحالة الدعوى المدنية إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية المختصة

بالفصل فيها وقيدت أمامها برقم ٤٠٢٧ سنة ٧١ مدنى كلى جنوب القاهرة . دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة على سند من القول بأن المطعون ضده الأخير ليس تابعا له وإنما يتبع الهيئة العامة لورش الرى ذات الشخصية المعنوية المستقلة عن وزارة الرى . وبتاريخ ١٩٧٢/٢/١٢ رفضت المحكمة هذا الدفع وقضت بالزام الطاعن بصفته والمطعون ضده الأخير متضامنين بأن يدفعوا لكل من المطعون ضدهما الأول والعاشر مبلغ ٧٥ جنيها واكل من باقى المطعون ضدهم مبلغ مائة جنيها . استأنف الطاعن بصفته هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا الغاءه ورفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ١٨٣٢ سنة ٨٩ ق ، كما استأنفه باقى المطعون ضدهم طالبين تعديله بالحكم لهم بطلباتهم وقيد هذا الاستئناف برقم ١٤٦٥ سنة ٨٩ ق ، وبعد أن أمرت المحكمة بضم الاستئنافين قضت بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٣ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن بصفته فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحدثت لنظره جلسة التزمت فيها النيابة رايها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والفساد فى الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم الصادر من محكمة أول درجة والمؤيد لأسبابه الحكم المطعون فيه قد رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة المبدى منه مستندا فى ذلك إلى خطاب قدمه المطعون ضدهم هذا الأخير ردا على هذا الدفع متضمنا أن المطعون ضده الأخير يعمل سائقا بورش قطارات القناطر الخيرية ومصدرا بعبارة " وزارة الرى - الهيئة العامة لورش الرى " وأن الطاعن لم يعقب بشئ عما ورد بهذا الخطاب من عبارات تعيد تبعية المطعون ضده الأخير للطاعن بصفته مع أن الثابت من نصوص القانون رقم ٦١ سنة ١٩٦٣ الخاص بالهيئات العامة أن الهيئة العامة لورش الرى لها شخصية المعنوية المستقلة عن وزارة الرى . وأن رئيس مجلس إدارتها هو الذى يمثلها أمام القضاء وبذلك يكون هو المتبوع بالنسبة للمطعون ضده الأخير مرتكب الحوادث المطالب بالتعويض عنه وأن ماورد بالخطاب المقدم من المطعون ضدهم من عبارة " وزارة

الرى " لا يفيد سوى تبعية الهيئة العامة لورش الرى الإدارية لوزارة الرى والى لا تافى شخصيتها الامنوية المستقلة ولا تجعل من وزير الرى متبوعا بالنسبة للعاملين بتلك الهيئة واذ انتهى الحكم الصادر من محكمة اول درجة والمؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه - الى رفض الدفع على أساس ما سلف بيانه يكون قد خالف القانون وشابه فساد فى الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى حملته مردود ذلك أن النص فى المادة ١٧٤ من القانون المدنى على أنه " ١ - يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه فى حالة تأدية وظيفته أو بسببها ٢٠ - وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا فى اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية فى رقابته وتوجيهه " مفاده أنه تتحقق مسئولية المتبوع من التابع إذا ارتكب التابع فى حالة تأدية وظيفته أو بسببها خطأ أحدث ضررا ، لما كان ذلك وكان مصدر الحق فى التمويض هو العمل غير المشروع الذى أناء المسئول ويترتب هذا الحق فى ذمة المتبوع من وقت وقوع الضرر المترتب على ما ارتكبه هذا المسئول من خطأ وتقوم مسئولية المتبوع فى هذه الحالة على واجب الإشراف والتوجيه للتابع فإن العبرة فى تحديد المتبوع المسئول من خطأ التابع هو بوقت نشوء الحق فى التمويض وهو وقت وقوع الخطأ المدنى الذى ترتب عليه الضرر الموجب لهذا التمويض ، ولا يغير من ذلك انتقال هذا التابع إلى رقابة وتوجيه متبوع آخر بعد ذلك ، لما كان ذلك كذلك وكان الثابت من الأوراق أن الضرر الذى لحق بالمطعون ضدهم والذى صدر الحكم المطعون فيه بتمويضهم عنه قد وقع فى تاريخ وفاة مورثهم فى ١٩٦٩/٩/٧ وأن المطعون ضده الأخير كان تابعا فى هذا التاريخ للطاعن حيث لم تنشأ الهيئة العامة لورش الرى إلا منذ تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٨١٤ سنة ١٩٧١ الصادر بإنشائها فى ١٩٧١/٦/٣ وكانت وزارة الرى المسئولة أصلا بصفتها متبوعا وقت الحادث مازالت قائمة ، وكانت الهيئة العامة المشار إليها لا تعتبر بذلك خلفا عاما لوزارة الرى ، كما أنها لا تعتبر خلفا خاصا لها فى هذا الصدد لخلو قرار إنشائها من نص يفيد نقل التزامات وزارة الرى إليها . فان الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون هذا النعى على غير أساس مما يتعين معه رفض الطعن .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حافظ رفق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
 محمدى الخولى ، يوسف أبوزيد ، مصطفى صالح سليم ، وعزت حنورة .

(٣٨٧)

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٨ القضائية :

(٢٤١) بيع . شفعة .

(١) حق الانتفاع ، جواز كسبه بالشفعة حال بيعه انتقلا من الرقبة . م ١/٩٨٥ مدنى .

(٢) بيع حق الانتفاع . ثبوت حق الشفعة فيه لجار المالك . ملة ذلك .

(٣) إعلان . " الإعلان فى الوطن الأصلى " . وطن .

الوطن . ماهيته . تقدير عنصر الاستقرار فيه ونية الاستيطان . هو مما يستقل به قاضى الموضوع .

(٤) شفعة . صوريه .

اعتبار الشفع من الغير بالنسبة لطرفى عقد البيع محل الشفعة . تمسكه بالعقد للظاهر . شرطه .
 ألا يكون هالما بصوريته وقت إبداء رغبته فى الأخذ بالشفعة .

١ — النص فى المادة ١/٩٨٥ من القانون المدنى على "حق الانتفاع يكسب بعمل قانونى أو بالشفعة أو بالتقادم" مفاده أن حق الانتفاع يمكن كسبه بالشفعة فى حالة بيعه استقلالا دون الرقبة الملازمة له إذا ما توافرت شروط الأخذ بالشفعة .

٢ — مفاد نص المادتين ٩٣٦ ، ٩٣٧ من القانون المدنى أن المشرع قرر حق الشفعة لمالك الرقبة — فى بيع حق الانتفاع لحكمة توخاها هى جمع شتات الملكية برد حق الانتفاع إلى مالك الرقبة إذ بدون هذا النص للصريح ما كان

لمالك الرقبة أن يشفع في بيع حق الانتفاع إذ هو ليس شريكا مشتاعا ولا جارا مالكا - وتحقيقا لذات الحكمة فقد فضل المشرع مالك الرقبة على سائر الشفعاء عند مزاحمتهم له في الشفعة في بيع حق الانتفاع للملابس للرقبة التي يملكها وذلك على ما جرى به نص المادة ٩٣٧ من القانون المدني المشار إليها - وإذا قرر المشرع الأفضلية لمالك الرقبة على باقي الشفعاء عند مزاحمتهم له وفق ما جرى به هذا النص فقد تصور أن يزاحم الشفعاء الآخرين مالك الرقبة في بيع حق الانتفاع فتكون الأفضلية للأخير مؤكدا بذلك أن الشفعة في حق الانتفاع مفررة لسائر الشفعاء وذلك لتوفر الحكمة في تقرير الشفعة وهي منع المضار - لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بثبوت حق الشفعة للجار المالك (المطعون ضدها الأولى) يكون قد أصاب في النتيجة التي انتهى إليها .

٣ - نصت المادة ٤٠ من القانون المدني على أن الموطن هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة فقد دلت على أن المشرع لم يفرق بين الموطن ومحل الإقامة العادي وجعل المول عليه في تعيينه الإقامة المستقرة بمعنى أنه يشترط في الموطن أن يقيم فيه الشخص وأن تكون إقامته بصفة مستمرة وعلى وجه يتحقق فيه شرط الاعتقاد ولولم تكن مستمرة تتخللها فترات غيبة متقاربة أو متباعدة ، وأن تغد ير عنصر الاستقرار ونية الاستيطان اللازم لتوافرها في الموطن من الأمور الواقعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع .

٤ - الشفع بحكم كونه صاحب حق في أخذ العقار بالشفعة يعتبر من طبقة الغير بالنسبة لطرفي عقد البيع سبب الشفعة وبالتالي يحق له أن يتمسك بالعقد الظاهر فلا يحتاج عليه بالعقد المستتر، إلا أن شرط ذلك أن يكون حسن النية ، أي ألا يكون عالما بصورية العقد الظاهر وقت إظهار رغبته في الأخذ بالشفعة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تحصل في أن الشركة المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ۸۸۱
سنة ۱۹۷۴ مدني كلى جنوب القاهرة على الطاعنين وباقي المطعون ضدهم بطلب
الحكم بأحققتها في أخذ العقار المبين بالصحيفة بالشفعة والتسليم مقابل ما أودعته
خزينة المحكمة من ثمن وملحقاته على سند أنها جار مالك للعقار المبيع وعلمت
مصادفة أن المطعون ضدهما الثاني والثالثة بأهـ للطاعنين بـ ثمن قدره ثلاثون
الف جنيه فأعلنت رغبتها في أخذه بالشفعة بإنذار في ۱۹۷۵/۱/۲۹ . مقابل هذا
الـ وأودعت خزينة المحكمة في ۱۹۷۴/۲/۲۷ مبلغ ۳۱۷۵۵ ج و ۶۴۰ قيمة الثمن
ورسوم التسجيل والمصروفات . دفع الطاعنان بعدم قبول الدعوى وبسقوط
الحق في الأخذ بالشفعة ، ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية قضت بـ
۱۹۷۵/۵/۳۱ . أولا : برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي أهلية
أو صفة وبقبولها . ثانيا : برفض الدفع بسقوط حق المدعية (المطعون ضدها
الأولى) في الأخذ بالشفعة . ثالثا : وقبل الفصل في أوجه الدفوع الأخرى
والموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنان أن الثمن الحقيقي للعقار
المشفوع فيه هو مبلغ خمسة وأربعون ألفا من الجنيهات . طلبت المطعون
ضدها الأولى أمام القاضي المنتدب للتحقيق العدول عن حكم التحقيق فقرر
إحالة الدعوى إلى المرافعة للفصل في هذا الطلب . وبجلسة ۱۹۷۶/۳/۲۸
قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية برفض الدعوى — استأنفت الشركة
المطعون ضدها الأولى الحكم بالاستئناف رقم ۲۱۳۴ سنة ۹۳ ق . وبتاريخ
۱۹۷۷/۱۲/۲۰ قضت محكمة استئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف
وبرفض كافة الدفوع المبدأة من الطاعنين وبأحقية المطعون ضدها
الأولى في أخذ العقار بالشفعة والتسليم مقابل ما أودعته خزينة المحكمة من ثمن
وملحقاته وقدره ۳۱۷۵۵ ج و ۶۴۰ م . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق
النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم —
وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت
النيابة وأبـ .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، ينحى الطاعنان بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ومخالفة الثابت بالأوراق فضلا عن القصور المبطل وفي بيان ذلك يقولان أن عقد البيع الصادر إليهما من المطعون ضدتهما الثانى والثالثة تضمن شراء أولهما لنفسه ثلاثة قراريط رقية ومنفعة شيوها في العقار وشراؤه بصفته وليا طبيعيا على أولاده تسعة قراريط رقية وشراؤه لنفسه حق الانتفاع في هذه القراريط التسعة ، وشراء الطاعنة الثانية لإثنتى عشر قيراطا رقية ومنفعة ، وتحدد في العقد ثمن كل حصة في المبيع على حدة ، إلا أن الحكم المطعون فيه وصف ذلك العقد بأنه مجرد عقد بيع عقار لا يتضمن حصة في حق انتفاع ، وأضاف أن تجزئة المبيع حدثت بمعرفة المشتريين (الطاعنين) فلا يجوز أن تعطل حق المطعون ضدتهما الأولى في الأخذ بالشفعة طالما أنها تشفع في العقد بتمامه ، مع أن هذه التجزئة جاءت بموجب إرادتى طرفى العقد لكليهما ، ولم يتضمن العقد شراء الطاعن الأول التسعة قراريط رقية ومنفعة من العقار ثم تصرفه بعد ذلك إلى أولاده القصر في الرقية واحتفاظه بحق الانتفاع ، إنما تضمن تصرف البائعين إلى القصر في الرقية رأسا وتصرفهما في حق الانتفاع إلى الطاعن الأول أصلا ، وهذا التصرف الأخير لا يجوز للجار أن يشفع فيه ، إذ لا تجوز الشفعة للجار في حالة بيع حق الانتفاع ، وبالتالي لا تجوز الشفعة في باقى المبيع حتى لا تفرق الصفقة — وقول الحكم المطعون فيه أن تلك التجزئة لا ينبغي أن تعطل الحق في الشفعة طالما أنها تنصب على العقار بتمامه قول يحمل في طياته شبهة الاتهام بأن هذه التجزئة تمت عمدا بقصد تعطيل الحق الشفعة ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يدعم هذا الاتهام المرسل بأى سبب يقيمه ، مع أن عرف المعاملات يجرى على هذه التجزئة دون أن يشير مثل هذا الاتهام ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وخالف الثابت بالأوراق وشابه القصور المبطل بما يستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان النص في المادة ٩٨٥/١ من القانون المدنى على " حتى الانتفاع يكسب بعمل قانونى أو بالشفعة أو بالتقادم " مفاده أن حق الانتفاع يمكن كسبه بالشفعة في حالة بيعه استقلالا دون الرقية الملزمة له إذا ما توافرت شروط الأخذ بالشفعة ، وكان النص

في المادة ٩٣٦ من القانون المسدني على "يثبت الحق في الشفعة (١) لمالك الرقبة إذا بيع كل حق الانتفاع الملابس لها أو بعضه . (ب) للشريك في الشروع إذا بيع شيء من العقار الشائع إلى أجنبي . (ج) لصاحب حق الانتفاع إذا بيعت كل الرقبة الملابس لهذا الحق أو بعضها . (د) لمالك الرقبة في المحرك إذا بيع حق المحرك والمستحكر إذا بيعت الرقبة . (هـ) لتجار المالك .. " ، والنص في المادة ٩٣٧ من ذات القانون على "إذا تزامن الشفعاء يكون استعمال حق الشفعة على حسب الترتيب المنصوص عليه في المادة السابقة .. " مفادها أن المشرع قرر حق الشفعة لمالك الرقبة لحكمة توخاها هي جمع ثمرات الملكية برد حق الانتفاع إلى مالك الرقبة إذ بدون هذا النص العرّيج ما كان لمالك الرقبة أن يشفع في بيع حق الانتفاع إذ هو ليس شريكا مشتاعا ولا جارا مالكا — وتحقيقا لذات الحكمة فقد فضل المشرع مالك الرقبة على سائر الشفعاء عند تراحمهم له في الشفعة في بيع حق الانتفاع للملابس للرقبة التي يملكها وذلك على ما جرى به نص المادة ٩٣٧ من القانون المدني المشار إليها وإذ قرر المشرع الأفضلية لمالك الرقبة على باقي الشفعاء عند تراحمهم له وفق ما جرى به هذا النص فقد تصور أن يترحم الشفعاء الآخرين مالك الرقبة في بيع حق الانتفاع فتكون الأفضلية للآخر ، مؤكدا بذلك أن الشفعة في حق الانتفاع مقررة لسائر الشفعاء وذلك لتوفر الحكمة في تقرير الشفعة وهي منع المضار — لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بثبوت حق الشفعة لتجار المالك (المطعون ضدها الأولى) يكون قد أصاب في النتيجة التي انتهى إليها ، ولما كانت المطعون ضدها الأولى قد طالبت بأحققتها في أخذ العقار المبيع بأكمله بالشفعة ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه فيما ورد بأسبابه من تقديرات بشأن وحدة الصفقة وتجزئتها بمعرفة المشتريين الطاعنين — أيا كان وجه الرأي فيه — يكون غير منتج ويكون النعي بهذا السبب في حملته على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعان بالسبب الثاني من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الفصود في التسبيب والإخلال بحق الدواع ، وفي بيان ذلك يقولان أنهما دفعا بسقوط حق الشركة المطعون ضدها الأولى في أخذ العقار المبيع بالشفعة لعدم إعلانهما بصحيفة الدعوى إعلانا صحيحا في الميعاد القانوني وذلك

استناداً إلى أن الشركة المطعون ضدها الأولى كانت تعلم وقت الاعلان بوجودها في المملكة العربية السعودية ورغم ذلك أجرت إعلانهما في محلهما المسمى بعقد البيع الذي تبين غلقه فسالت الصورة إلى جهة الإدارة ، وطلبا إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة العلم هذه ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفع استناداً إلى أن الإعلان تم صحيحاً في المحل المبين بعقد البيع وهو ما لا يصلح رداً على سبب البطلان الذي قام عليه الدفع بما يصيب الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع ويستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعمى في غير محله ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المادة ١٠/١ من قانون المرافعات نصت على أن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى شخص نفسه أو في موطنه ، وكانت المادة ٤٠ من القانون المدني إذ نصت على أن الموطن هو المكان الذي يقيم فيه الشخص مادة فقد دلت على أن المشرع لم يفرق بين الموطن ومحل الإقامة العادي وجعل المدول عليه في تعيينه الإقامة المستقرة بمعنى أنه يشترط في الموطن أن يقيم فيه الشخص وأن تكون إقامته بصفة مستمرة وعلى وجه يتحقق فيه شرط الاعتقاد ولو لم تكن مستمرة تتخللها فترات غيبة متقاربة أو متباعدة ، وأن تقدير عنصر الاستقرار ونية الاستيطان اللذان توافروهما في الموطن من الأمور الواقعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في رده على الدفع ببطلان إعلان صحيفة الدعوى قوله : ” فإنه لذلك تواجه المحكمة تلك الدفع وأولها الدفع ببطلان إعلان صحيفة دعوى الشفعة وبطلان إعلان إبداء الرغبة وما يترتب على ذلك من سقوط دعوى الشفعة وهذا الدفع مردود بأن هاتين الورقتين أعلنا إلى المستأنف عليهما الأول والثانية (الطاعنين) في محل الإقامة الذي ذكرناه في عقد البيع المسجل رقم ٦٣٠٨ بتاريخ ١٠/٢/١٩٧٢ وهو من العقار المطلوب أخذه بالشفعة والذي استمدت منه الشركة عليهما بالبيع وبالتمن وبشخص المشتري ومحل إقامتهما يضاف إلى ما تقدم تردد المستأنف ضده الأول وزوجته المستأنف ضدها الثانية على محل الإقامة المذكور عدة مرات على ما هو موضح بالشهادة الرسمية الصادرة من وزارة الداخلية (مصلحة وثائق السفر والهجرة والجندية) المؤرخة ١/٢/١٩٧٧ والمقدمة من الشركة المستأنفة المطعون ضدها

الأولى - وإذا كان البين من اعلان صحيفة دعوى الشفعة و اعلان الانذار الرسمي بإبداء الرغبة أنهما حصلا في محل الإقامة المذكور ... يكون اعلان هاتين الورقتين قد جاء متفقا مع صحيح القانون وإذا كان اعلان الصحيفة قد حصل في الميعاد الذي حددته المادة ٩٤٣ من القانون المدني فإنه لذلك يغدو الدفع بالسقوط ولا سند له من وافع أو قانون يتعين القضاء برفضه . وكان ما استخلصه الحكم المطعون فيه في رده على الدفع ببطلان اعلان صحيفة الدعوى يتفق وصحيح القانون في تحديد محل إقامة الطاعنين الذي تم اعلانها فيه بصحيفة الدعوى فضلا عن أن إرادته أن محل الإقامة هذا لم تنقطع صلة الطاعنين به بإقامتهما المؤقتة بالمملكة العربية السعودية ، وكان ما استخلصه الحكم المطعون فيه له مصادره الثابتة من أوراق الدعوى ، فإن النعي عليه في هذا الخصوص بالقصور والاخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعين بالسبب الرابع من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه القصور والاخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقولان أنهما دفعا أمام محكمة أول درجة بسقوط الحق في الشفعة لعدم ايداع الشركة المطعون ضدها الأولى الثمن الحقيقي للبيع الذي تعلمه وقدره خمسة وأربعون ألفا من الجنيهات و ايس ثلاثون ألفا من الجنيهات كما ورد بعقد البيع المسجل ، فأحالت محكمة أول درجة الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة العلم هذه ولكن التحقيق لم يتم لاعتراض الشركة المطعون ضدها الأولى على إجراءاته ، ثم قضت تلك المحكمة برفض الدعوى دون أن تتعرض لهذا الدفع الذي لم يكن لازما لحمل قضائها ، فلما استأنفت الشركة المطعون ضدها الأولى هذا الحكم أصبح هذا الدفع مطروحا على المحكمة الاستئنافية التي قضت برفضه استنادا إلى أن الشفيع وهو من الغير له أن يتمسك بالعقد الظاهر الذي خلق مظهره انخدع به وأن ليس للمتعاقدين أن يستفيدا من غشهما في علاقتهما والعبرة بما تضمنه العقد الظاهر استقرارا للتعامل وبالتالي يكون ايداع الثمن المسمى بالعقد المسجل موافقا لصحيح القانون - وهذا الذي أورده الحكم المطعون فيه لا يصلح ردا على وجه دفاعهما لأن علم الشفيع بالثمن الحقيقي ينتفى به حسن نيته وهو شرط لازم للتمسك بالعقد الظاهر - وإذا لم يعتد الحكم المطعون فيه بهذا القيد ورتب على

ذلك افعاله طالب احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات العلم فانه يكون قاصر التسبب بخلاف بحق الدفاع مما أدى الى مخالفة القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى في محله ، ذلك أن الشفيع بحكم كونه صاحب حق في أخذ العقار بالشفعة يعتبر من طبقة الغير بالنسبة لطرفي عقد البيع مسبب الشفعة وبالتالي يحق له أن يتمسك بالعقد الظاهر فلا يمنح عليه بالعقد المستتر إلا ان شرط ذلك ان يكون حسن النية ، أى ألا يكون عالماً بصورية العقد الظاهر وقت اظهار وغيبته في الأخذ بالشفعة - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض طلب الطاعنتين احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات علم المطعون ضدهما الأولى بالثمن الحقيقي للبيع على قوله . " وحيث أنه عن الدفاع بسقوط دعوى الشفعة تأسيساً على أن الشركة المستأجرة (المطعون ضدها الأولى) لم تودع كامل الثمن وهو مبلغ ٤٥ ألف جنيه مصرى وأن المبلغ المودع وقدره ٣١٧٥٥ جنيه و ٦٤٥ مليم ليس هو الثمن الحقيقي مردود بأن الشفيع وهو من الغير بالنسبة لعقد البيع المشفوع فيه له أن يتمسك بالعقد الظاهر متى كان حسن النية وهو إذ يتمسك بالعقد الظاهر فلان العقد قد خلق مظهرها اتخذ به واطمان اليه وليس للمتاعدين أن يستفيدا من غشهما في علاقتهما بالغير إذ أن العقد الظاهر مما يقتضيه استمرار التعامل ، ولا حجة بما تضمنه طلب استخراج كشف التحديد المؤرخ ١٩٧٣/٤/٣١ وما تضمنه هذا الطلب من ثمن يزيد عن الثمن الوارد بالعقد المسجل طالما أن الطرفين قد اتفقا على ثمن هو مبلغ ٣٠ ألف جنيه - يضاف الى ذلك أن أحداً من المتاعدين لم يقم بالإنذار الشركة بالإنذار الرسمي بمحصول البيع مشتملاً على بيان البيع والثن الذى تم به البيع وبناء على ذلك فلا ينبغي أن يحاج الشفيع وهو حسن النية باتفاق آخر يتضمن ثمناً يزيد عن الثمن المسمى في العقد المسجل ولا عليه إذا هو قام بإيداع الثمن المبين في ذلك العقد ومن ثم يكون الإيداع قد جاء ، ووفقاً صحيح القانون مما يتعين معه رفض

الدفع " - واذ كان ما أورده الحكم المطعون فيه ردا على دفاع الطاعنين بعلم المطعون ضدها الأولى بصورية العقد الظاهر لم يكن إلا تقريرا لحسن نية الشركة المطعون ضدها الأولى دون إتاحة الفرصة للطاعنين لإثبات علم الشركة المطعون ضدها بحقيقة الثمن ، وكان لا يكفي للتدليل على عدم علم الشركة المطعون ضدها الأولى بصورية العقد الظاهر بمجرد عدم انذارها بالبيع لأن عدم انذارها بالبيع لا يؤدي حتما إلى عدم علمها بصورية العقد الظاهر وبالتالي توافر حسن نيتها ، واذ رتب الحكم المطعون فيه على ذلك وعلى ايداع الثمن المسمى بالعقد الظاهر قضاء برفض الدفع بمقووط الحق في الشفعة والتفت عن طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات علم المطعون ضدها الأولى بالثمن الحقيقي ، فانه يكون قد شاب القصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الثالث .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار الدكتور مصطفى كبره نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد حسب الله ، حسن البكري ، أحمد ضياء ، عبد الرازق عيسى
والدكتور جمال الدين محمود .

(٣٨٨)

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٤٥ القضائية :

(٢٤١) شركات . نقض . " إيداع الأوراق " .

(٢٤١) مجلس إدارة شركة القطاع العام . حقه في إنابة إدارة قضايا الحكومة
في مباشرة قضية خاصة بها . ق ٤٧ لسنة ١٩٧٣

(٣) تأميمات اجتماعية .

حصة العامل في النظام الخاص المقدرة وفقا للمادة ٧١ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩
المعدل . إلزام هيئة التأمينات الاجتماعية دون رب العمل بالوفاء بها للعامل . إلزام رب العمل
بأن يؤدي العامل لفرق بين حصته في النظام الخاص والحصة المقررة وفقا للمادة ٧١

١ - أجاز المشرع لمجلس إدارة شركة القطاع العام إنابة إدارة قضايا
الحكومة في مباشرة أية قضية خاصة بها .

٢ - النص في المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات وإن أوجب إيداع سند
توكيل المحامي الموكل في الطعن قلم الكتاب وقت تقديم الصحيفة إلا أنه لم ينص
على بطلان الإجراء في حالة المخالفة ومن ثم لا يحكم به إذا ثبت تحقق الغاية من
الإجراء وفق المادة ٢٠ من قانون المرافعات ، وإذا كانت علة وجوب تقديم
التوكيل هي تحقق المحكمة من وجوده ومدى حدوده وما إذا كانت تشمل الإذن
في الطعن بطريق النقض ، وكانت تلك قد تحققت بتقديم ممثل إدارة قضايا
الحكومة قراة مجلس إدارة الشركة الطاعنة الصادر بتفويض إدارة القضايا
في اتخاذ إجراءات الطعن المسائل بعد إيداع صحيفة . فإن الدفع يكون في غير محله .

٣ - مفاد نص المادة ٧٠ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ والمادة الرابعة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ والمادتين ٧١ ، ٧٩ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ أن نظام تأمين الشيخوخة حل محل نظام مكافأة نهاية الخدمة اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ في أول يناير سنة ١٩٦٢ وإن حصة العامل في النظام الخاص المحددة بالتطبيق للمادة ٧١ المشار إليها تؤول وجوباً إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية منذ مريان القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٣ في ٣ من يونيو سنة ١٩٦٣ فيمتنع على صاحب العمل الوفاء بها للعامل الذي لا يحق له مطالبة هذا الأخير بها بل تكون الهيئة هي صاحبة الحق في الرجوع بها عليه عند امتناعه عن سدادها إليها ويقتصر حق العامل على الزيادة بالميزة الأفضل بين حصته في النظام الخاص والحصة المقررة وفقاً للمادة ٧١ المنوه منها واجبة السداد للهيئة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى للمطعون ضدهم الستة الأول بمبلغ ٩٧٠ ج و ٥٦٢ م هو مجموع ما دفعه مورثهم في النظام الخاص شاملاً ريع الاستثمار تأسيساً على عدم قيام الدليل على أدائها إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وقد حجب هذا الخطأ عن البحث فيما إذا كان ذلك المبلغ المدفوع في النظام الخاص يزيد عن الحصة التي ينبغي الوفاء بها للهيئة بالتطبيق للمادة ٧١ سالفة الذكر مادام حق الورثة يقتصر على الزيادة بالميزة الأفضل ، بما يوجب نقض الحكم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

ومن حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون ضدهم الأول أقاموا الدعوى رقم ٨١٦ سنة ١٩٦٧ مدني كلى القاهرة التي قيدت فيما بعد برقم ٤٧٤١ سنة ١٩٧١ عمال كلى

شمان القاهرة — بطلب إلزام الشركة الطاعة أن تؤدي لهم مدخرات مورثهم
المرحوم طوال مدة عمله لديها . وقالوا بيانا للدعوى أن هذا
المورث توفي بتاريخ ١٩٦٣/٦/٣ أثناء تادية عمله لدى الشركة وبسببه فيحق لهم
طـنـب مدخراته ولذلك فقد رفعوا الدعوى بطلباتهم سائلة البيان . وبتاريخ ٤ من
مارس سنة ١٩٦٨ حكمت المحكمة برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم وبعدم
سقوطها والدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة وبقبولها وقيل
الفصل فى موضوع مدخرات المورث بنـدب خـيـر لأداء المهمة التى أوصحت منها
فى منطق حكمها . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت فى ١٢ من نوفمبر سنة
١٩٧٢ بإلزام الشركة الطاعة أن تؤدي للمطعون ضدهم الستة الأول مبلغ ٩٧٠ ج
و ٥٦٢ م . استأنفت الشركة هذا الحكم باستئنافها المقيـد برقم ٤٧٤٠ سنة ٨٩ ق
مدنى أمام محكمة استئناف القاهرة ، فقضت فى ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ بتأييد
الحكم المستأنف . طعنـت الشركة فى هذا الحكم بطريق النقض . ودفع المطعون ضدهم
الستة الأول بعدم قبول الطعن للتقرير به من غير ذى صفة . وقدمت النيابة العامة
مذكرة أبدت فيها رأى برفض الدفع وبـنـقـض الحكم المطون فيه للسببين الثانى
والثالث . وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فـخـدـت انظره بـجـاسـة
٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٧٩ ، وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن دفع المطعون ضدهم الستة الأول يقوم على أن الطعن رفع من
الأستاذ المستشار المساعد بإدارة قضايا الحكومة بصفته نائباً عن
رئيس مجلس إدارة الشركة المطعون ضدها بموجب التفويض الصادر إليه من
هذا الأخير فى ١٩٧٤/١٢/١٦ مع أن الانابة للقانونية لأعضاء هذه الإدارة فاصرة
على الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من القضايا ،
ولم تتوافر شروط المادة الثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فى شأن انابة
إدارة القضايا لصدورها من رئيس مجلس الإدارة وليس من المجلس ذاته ، كما
أن قرار هذا المجلس بتفويض هذه الإدارة فى رفع الطعن أودع بعد التقرير به
وليس عند إيداع صحيفته مما يجعله باطلا طبقا للمادة ٢٥٥ من قانون
المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع مردود في شقة الأول بأن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها نص في المادة الثالثة منه على أنه (... يجوز لمجلس إدارة الهيئة العامة أو المؤسسة العامة أو الوحدة التابعة لها بناء على اقتراح إدارتها القانونية إحالة بعض الدعاوى والمنازعات التي تكون المؤسسة أو الهيئات أو إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها طرفاً فيها إلى إدارة قضايا الحكومة في مباشرتها ..) ومؤدى ذلك أن المشرع أجاز لمجلس إدارة شركة القطاع العام انابة إدارة قضايا الحكومة في مباشرة أية قضية خاصة بها لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن مجلس إدارة الشركة الطاعنة قد ورد في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ تفويض إدارة قضايا الحكومة في اتخاذ إجراءات الطعن المسائل ، فعهد بها رئيس المجلس إلى إدارة القضايا بكتابه المؤرخ ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ ، مما يجعل تقرير إدارة قضايا الحكومة بالطعن صادراً من ذى صفة . ومردود في شقه الثاني بأن النص في المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات وإن أوجب إيداع سند توكيل المحامي الموكل في الطعن فلم الكتاب وقت تقديم الصحيفة إلا أنه لم ينص على بطلان الإجراء في حالة المخالفة ومن ثم لا يحكم به إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء وفق المادة ٢٠ من قانون المرافعات ، وإذا كانت علة وجوب تقديم التوكيل هي تحقق المحكمة من وجوده ومدى حدوده وما إذا كانت تشمل الاذن في الطعن بطريق النقض ، وكانت تلك الغاية قد تحققت بتقديم ممثل إدارة قضايا الحكومة قرار مجلس إدارة الشركة الطاعنة الصادر بتفويض إدارة القضايا في اتخاذ إجراءات الطعن المسائل بعد إيداع صحيفة ، فإن الدفع يكون في غير محله .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه مما تنعاه الشركة الطاعنة بالسببين الثاني والثالث من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب . وتقول في بيان ذلك أن الحكم ألزم الشركة أن تؤدي للمطعون ضدهم الستة الأول مدخرات مورثهم الأامل في نظام الادخار الخاص تأسيساً على أنها لم تقدم دليل سداد هذه المدخرات إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، في حين إن القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٣ لم يلزم الشركة بالوفاء بها إليهم بل ألزمها بتحويل مدخرات

نظام مكافآت العاملين الخاص بها إلى هذه الهيئة ، ولا يؤدي عدم سدادها إلى استحقاق العامل أو ورثته لها لكونها قد أصبحت من حق الهيئة بقوة القانون بغير توقف على قيام صاحب العمل بأدائها إليها ونحول حق العامل أو الورثة إلى الحق في تسويتها لحساب معاش المدة السابقة على الاشتراك في الهيئة .

وحيث إن هذا النمي سديد، ذلك أن النص في المادة ٧٠ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ — المعدلة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ الذي يحكم واقعة الدعوى — على أن " المعاشات والتعويضات المقررة وفقا لأحكام الفصل السابق لا تقابل من التزامات صاحب العمل في تأمين للشبخوخة إلا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل وأحكام الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ويلتزم صاحب العمل المرتبط مع عماله بنظام مكافآت أو ادخار أفضل بدفع الزيادة كاملة إلى المؤمن عليه أو المستحقين عنه مباشرة " ، وفي المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ على أن " لا تسري الأحكام المتعلقة بمكافأة نهاية الخدمة المشار إليها في قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على المؤمن عليهم المستفيعين بأحكام هذا القانون إلا فيما يرد به نص خاص " ، وفي المادة ٧١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٣ — على أن " .. تدخل المدة التي أدى عنها المؤمن عليه اشتراكات وفقا لأحكام القانونين رقمي ٤١٩ لسنة ١٩٤٥ و ٩٢ لسنة ١٩٥٩ لأي من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أو النظام الخاص ضمن مدد الاشتراك في هذا التأمين ويحسب المعاش عنها .. وذلك اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٥٦ ، ويؤدي النظام الخاص عن كل سنة من سنوات اشتراك العامل فيه في المدة المشار إليها مبالغ نقدية تقدر .. مضافا إليها جميعا فائدة استثمار مركبة ، كما تدخل مدة الاشتراك في النظام الخاص السابقة على أول أبريل سنة ١٩٥٦ ضمن المدة المحسوبة في المعاش .. على أن يؤدي النظام الخاص بالنسبة لكل مشترك مبالغ نقدية من رصيده .. ويلتزم صاحب العمل بالنسبة لنظم صناديق الادخار الخاصة كما يلتزم ضامنا متضامنا مع شركة التأمين المتعاقد معها بالنسبة لعقود التأمين الجماعية بسداد المبالغ المستحقة ..) ، وفي المادة ٧٩ من القانون

رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على أن (.. يكون للهيئة حق الرجوع على صاحب العمل بجميع الاشتراكات المقررة ..) ، مفاده أن نظام تأمين الشيخوخة حل محل نظام مكافأة نهاية الخدمة اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ في أول يناير سنة ١٩٦٢ وأن حصة العامل في النظام الخاص المحددة بالتطبيق للسادة ٧١ المشار إليها تؤول وجوبا إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية منذ مريان القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٣ في ٣ من يونيو سنة ١٩٦٣ فيمتنع على صاحب العمل الوفاء بها للعامل الذي لا يحق له مطالبة هذا الأخير بها بل تكون الهيئة هي صاحبة الحق في الرجوع بها عليه عند امتناعه عن سدادها إليها ويقتصر حق العامل على الزيادة بالميزة الأفضل بين حصته في النظام الخاص والحصة المقدرة وفقا للسادة ٧١ المنوه عنها واجبة السداد للهيئة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى للطعون ضدهم الستة الأول بمبلغ ٩٧٠ ج هو مجموع ما دفعه مورثهم في النظام الخاص شاملا ريع الاستثمار تأسيسا على قيام الدليل على أدائها إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وقد حجبه هذا الخطأ عن البحث فيما إذا كان ذلك المبلغ المدفوع في النظام الخاص يزيد عن الحصة التي ينبغي الوفاء بها للهيئة بالتطبيق للسادة ٧١ سالفة الذكر ما دام حق الورثة يقتصر على الزيادة بالميزة الأفضل ، بما يوجب نقض الحكم والإحالة لهذين السهين بغير حاجة لبحث باقي أسباب للطعن .

جاسئة ١٥ من ءيسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار عدلى بغدادى نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
د . ابراهيم صالح ، محمود حسن رمضان ، حسن عثمان عمار ورايح لطفى جمعة .

(٣٨٩)

الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٤٧ القضائية :

(٢٠١) ايجار ” الإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة ” . استئناف .

(١) الدعوى بطلب إخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة . لا حرة بمقدار ما استحق من حرة . المستأجر توفى الإخلاء بسداد الأجرة وفوائدها والمصاريف الرسمية ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

(٢) دعوى إخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة . وجوب الاعتداد بما يستحق من حرة بد رفع الدعوى حتى فقل باب المرافعة فى الاستئناف لا يمس ذلك طئها جديدا . لا محل لتكليف المستأجر بالوفاء بها .

(٣) حكم ” سبب الحكم ” .

الدفاع الذى تنزم المحكمة بالرد عليه ، وجوب أن يكون صريحا جارما كافيا عن المقصود منه .

١ — النص فى المادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . يدل على أن من حق المؤجر المطالبة بإخلاء المكان المؤجر إذا لم يقم المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة فى ذمته أيا كان مقدارها إذ ليست الأجرة بذاتها محل المطالبة فى الدعوى المقامة على سند من النص المتقدم ، وإن كان المشرع أخذ بأسباب الترفق بالمستأجر قد اعتلزم من المؤجر تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة قبل استعمال حقه فى المطالبة بالإخلاء وأمهل المستأجر خمسة عشر يوما لأدائها . كما وقاه الجزاء المرتب على تخلفه من ذلك إن هو تدارك الأمر فوفى بها وفوائدها والمصاريف الرسمية قبل إقفال باب المرافعة فى دعوى الإخلاء .

٢ - من المقرر بحكم المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات أنه "لا تقبل الطلبات الجديدة في الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها" إلا أنه لما كان على المحكمة نزولاً على حكم المادة ٢٣٣ من ذات القانون أن "تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى" لما كان ما تقدم وكان الثابت من أوراق الطعن أن طالب المطعون عليه الأول في الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه هو إخلاء الحمل المؤجر منه إلى الطاعن الموقوف من أداء الأجرة المستحقة لا المطالبة بقدر معين من الأجرة ، فإن استحقاق أجرة متجددة في ذمة الطاعن في أثناء سير الدعوى بينه وبين المطعون عليه الأول لا يعتبر طلباً جديداً فيها بما لا يجوز إبداءه أمام محكمة الاستئناف ، وإنما هو دليل في الدعوى يلتزم المحكمة بالنظر فيه وإعمال أثره فيها دون موجب لقيام المؤجر بتكليف المستأجر بأداء ما استجد في ذمته من أجرة لتحقيق العلة من التكليف من باب أولى ببلوغ الأمر مبلغ الخصومة القضائية المؤسسة على ذلك التأخير وتمسك المؤجر بطلب الإخلاء لقيام سببه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد عاجل الدعوى على هذا الأساس فإنه لا يكون قد جاوز نطاقها المطروح على المحكمة ، هذا إلى أنه لما كان الثابت بمدرجات الحكم المؤيدة بما قدمه الطاعن وفق طعنه من مستندات من أن المطعون عليه تمسك عند قبضه للأجرة المعروضة عليه والمستحقة حتى ١٩٧٦/١٢/٣١ باحتفاظه بكانه حقوقه القانونية الصادر بها حكم الطرد المستأنف ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في الدعوى على أن الطاعن لم يؤد أجرة شهر يناير سنة ١٩٧٧ الذي كان قد استحق في ذمته قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى فإن في ذلك ما يعتبر رداً كافياً على ما ذهب إليه الطاعن من القول بسقوط حق المطعون عليه في طلب الإخلاء لاستيفائه كامل الأجرة المستحقة له ، هذا إلى أنه لما كانت المادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد حددت ما يلتزم المستأجر المتخلف عن سداد الأجرة المستحقة في ذمته بأدائه للمؤجر قبل إقفال باب المرافعة ليتق بذلك جزاء الإخلاء على الرغم من قبضه الأجرة المستحقة حتى ١٩٧٦/١٢/٣١ فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخفاً إذ اعتبر ذلك وفاءً جزئياً لا يعفى الطاعن من الوقوع تحت طائلة الجزاء

المقرر على تخلفه عن الوفاء بالتزاماته قبل المطعون عليه الأول ويكون النعمى على الحكم بما صاف على غير أساس .

٣ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدفاع الذي يلتزم المحكمة بالرد عليه بأسباب خاصة . هو الذي يقدم إليها صريحاً معينا على وجه جازم يكشف عن المقصود منه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقتضى والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٥٧٨ سنة ١٩٧٦ مدينى كلى شبين الكوم ضد الطامن والمطعون عليه الثانى بطلب الحكم بإخلاء المحل المدين بصحيفتها وقال بيانا لها إن أولهما استأجر منه ذلك المحل بعقد مؤرخ ٣٠/٣/١٩٧٣ بأجرة شهرية مقدارها ثلاثة جنيهات إلا أنه امتنع عن دفع الأجرة من ١/٩/١٩٧٤ كما أبحر المحل من باطنه إلى المطعون عليه الثانى بالخالفه لشروط عقد الإيجار . قضت له المحكمة بما طالب . استأنف الطامن والمطعون عليه الثانى الحكم بالاستئناف رقم ٧ لسنة ٩ ق مأمورية شبين الكوم ، وفى ٩/٢/١٩٧٧ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطامن فى الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بعدم قبول الطعن الموجه إلى المطعون عليه الثانى ورفض الطعن موضوعها .

وحيث إنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يكفى فيمن يختصم فى الطعن أن يكون طرفا فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، بل يجب أن تكون له مصلحة فى التمسك بذلك الحكم وأن تكون بينه وبين الطامن منازعة بشأنه تبرر اختصاصه وإلا كان الطعن

الموجه إليه غير مقبول ، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون عليه الأول إنما اختصم المطعون عليه الثاني في الدعوى بوصفه مستأجرا من باطن الطاعن ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في الدعوى — تأييدا للحكم الابتدائي — وهل سند من قعود الطاعن عن الوفاء بأجرة المحل المؤجر إليه وكانت أسباب الطعن موجهة إلى قضاء الحكم في ذلك مما لا تعلق له بالمطعون عليه الثاني ، فإن اختصاص هذا الأخير في الطعن يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن فيما جاوز ذلك قد احتوى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على مبرين ، ينفي الطاعن في أولهما على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ومخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه على تخلف الطاعن من سداد أجرة شهر يناير سنة ١٩٧٧ وقيمتها ٢٢٠ قرشا علاوة على رسوم الدعوى الابتدائية والفوائد المستحقة من الأجرة بواقع ٧٪ من ١ / ٩ / ١٩٧٤ حتى ٣١ / ١ / ١٩٧٧ ، في حين أنه وقد أقيمت الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى على أساس تأخر الطاعن في الوفاء بأجرة المدة من ١ / ٩ / ١٩٧٤ حتى ٣١ / ٥ / ١٩٧٥ . فإن في ذلك ما يحدد نطاق الخصومة حتى الفصل فيها استئنافيا باعتبار أنه لا يجوز تعديل الطلبات في تلك المرحلة ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . هذا إلى أنه وقد قبض المطعون عليه الأول الأجرة التي عرضها عليه الطاعن على يد محضر عن المدة من ١ / ٩ / ١٩٧٤ حتى ٣١ / ١٢ / ١٩٧٦ بواقع ٢٢٠ قرشا شهريا دون أن يتمسك بطلب فوائد منها ، فإن في ذلك ما يسقط حقه في طلب الاخلاء ولا يجوز للمحكمة استلزام أداء الطاعن لتلك الفوائد ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وبني قضاؤه بالاخلاء على عدم سداد الطاعن للفوائد ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه وإن كان من المقرر بحكم المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات أنه " لا تقبل الطلبات الجديدة في الاستئناف وتحكم المحكمة من

تلفاء نعمها بعدم قبولها ، إلا أنه لما كان على المحكمة - نزولاً على حكم المادة ٢٣٣ من ذلك القانون - أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم له من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما تقدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى ، وكان النص في المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على أنه "في غير الأماكن المؤجرة مفروشة لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان المؤجر ولو انتهت المدة المتفق عليها إلا لأحد الأسباب الآتية : أ - إذا لم يقوم المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بدون مظلوف أو بإعلان على يد محضر على أنه لا يحكم بالإخلاء إذا قام المستأجر بأداء الأجرة وفوائدها بواقع ٧/١ من تاريخ الاستحقاق حتى السداد والمصاريف الرسمية وذلك قبل انقضاء باب المرافعة - يدل على أن من حق المؤجر المطالبة بإخلاء المكان المؤجر إذا لم يقوم المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة في ذمته أياً كان مقدارها إذ ليست الأجرة بذاتها هي محل المطالبة في الدعوى المقامة على سند من النص المتقدم وإن كان الشرع - أخذاً بأسباب الرفق بالمستأجر - قد استلزم من المؤجر تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة قبل استعمال حقه في المطالبة بالإخلاء ، أمهل المستأجر خمسة عشر يوماً لأدائها ، كما وقاه الجزاء المترتب على تخلفه عن ذلك إن هو تدارك الأمر فوق بها وفوائدها والمصاريف الرسمية قبل انقضاء باب المرافعة في دعوى الإخلاء ، لما كان ما تقدم وكان الثابت من أوراق الطعن أن مطلب المطعون عليه الأول في الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه ، هو إخلاء المحل المؤجر منه إلى الطاعن لعوده من أداء الأجرة المستحقة لا المطالبة بمقدمين من الأجرة ، فإن استحقاق أجرة متجددة في ذمة الطاعن في أثناء سير الدعوى بينه وبين المطعون عليه الأول لا يعتبر طلباً جديداً فيها مما لا يجوز ابتداء أمام محكمة الاستئناف ، وإنما هو دليل على الدعوى تلزم المحكمة بالنظر فيه وإعمال أثره فيها دون موجب لقيام المؤجر بتكليف المستأجر بأداء ما استجد في ذمته من أجرة ، لتحقيق الغلة من التكليف من باب أولى ببلوغ الأمر مبلغ الخصومة تقضائية المؤسسة على ذلك التأخير وتمسك المؤجر بطلب الإخلاء لقيام سببه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد عالج الدعوى على هذا الأساس فإنه لا يكون قد جاوز نطاقها المطروح على

المحكمة ، هذا إلى أنه لما كان الثابت بمدونات الحكم المؤيدة بمساقدته الطاعن وفق طعنه من مستندات - أن المطعون عليه تمسك عند قبضه للأجرة المعروضة عليه والمستحقة حتى ١٩٧٦/١٢/٣١ باحتفاظه بكافة حقوقه القانونية الصادر بها حكم الطرد المستأنف ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في الدعوى على أن الطاعن لم يؤد أجرة شهر يناير سنة ١٩٧٧ الذي كان قد استحق في ذمته قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى ، فإن في ذلك ما يعتبر ردا كافيا على ما ذهب إليه الطاعن من القول بسقوط حق المطعون عليه في طلب الاخلاء لاستيفائه كامل الأجرة المستحقة له ، هذا إلى أنه لما كانت المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ آتية الذكر قد حددت ما يلزم المستأجر المتخلف عن صداد الأجرة المستحقة في ذمته بأدائه للأجر قبل إقفال باب المرافعة ليتق بذلك جزاء الاخلاء ، وكان الأصل تمسك صاحب الحق بحقه ما لم يقدم دليل على تخليه عنه ، وكان المطعون عليه قد أبدى تمسكه بطلب الاخلاء على الرغم من قبضه للأجرة المستحقة حتى ١٩٧٦/١٢/٣١ - فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ إذ اعتبر ذلك وفاء " جزئيا " لا يعفى الطاعن من الوقوع تحت طائلة الجزاء المقرر على تخلفه عن الوفاء بالتزاماته قبل المطعون عليه الأول ، ويكون النعي على الحكم بما سلف على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم بباقي السبب الأول مخالفة الثابت بالأوراق والفصوص في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أنه وقد حدد المطعون عليه الأول الأجرة المستحقة له بموجب الإنذار الموجه منه للطاعن وفي صحيفة افتتاح الدعوى بمبلغ ١٦٠ قرشا شهريا ونفا لتقدير لجنة الإيجارات فما كان يسوغ للمحكمة - تحديد الأجرة بمبلغ ٣٢٠ قرشا استنادا إلى الحكم الصادر في الطعن في تقدير اللجنة لمغايرة ذلك لطلبات المطعون عليه الأول ، وإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاؤه على هذا الأساس فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه من المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن الشارع عد من الإجراءات الجوهرية في الطعن بطريق النقض أن يناط

بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن في المواعيد التي حددها القانون ، وإذ لم يقدم الطاعن وفق طعنه التكليف بالوفاء الذي وجهه إليه المطعون عليه الأول حتى تستطيع المحكمة التحقق من صحة ما ينهض على الحكم المطعون فيه ، فإن قوله في هذا الخصوص يصبح حاريا عن دليله ، كما أنه بالنسبة لما يقول به الطاعن من أن الأجرة المطالب بها كما وردت بصحيفة افتتاح الدعوى هي مبلغ ١٦٠ قرشا - فإن الثابت بالصورة الرسمية من هذه الصحيفة المقدمة بحافظة مستندات الطاعن - أن الأجرة التي أوردتها المطعون عليه الأول بها هي ٣٠٠ قرشا ولبست ١٦٠ قرشا شهريا ، لما كان ذلك فإن النعي بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول أنه لما كان عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٣/٣/٣٠ قد انعقد بأجرة مقدارها ثلاثة جنيهات شهريا وظل يسدد تلك الأجرة حتى ١٩٧٤/٩/١ بالإضافة إلى قيمة أجرة شهر كتأمين فيكون مجموع ما أداه مبلغ ٥٤ جنيها ، وكانت الأجرة قد خفضت إلى ١٦٠ قرشا حسب تقدير لجنة الإيجارات ثم عدلت إلى مبلغ ٢٢٠ قرشا بموجب الحكم في الدعوى رقم ١٧٢٠ سنة ١٩٧٤ مدني كلى شبين الكوم ، فإن الفرق بين الأجرة الواردة بعقد الإيجار وبين كل من تقدير لجنة الإيجارات ثم الحكم الصادر في الدعوى المشار إليها ، يكون مستحقا للطاعن ويغطي فوائد الأجرة بواقع ٧ ٪ والمصاريف الرسمية وإذا لم يلتفت الحكم المطعون فيه إلى هذا الدفاع الذي يترتب على الأخذ به أن يتغير وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون مشوبا بالقصور في التسييب .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أنه يتضمن سببا واقعيا لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ومن ثم لا يجوز التعدي به لأول مرة أمام محكمة النقض ، ولا يغير من هذا النظر أن يكون الحكم المطعون فيه قد أشار في مقام

مرد المستندات المقدمة من الطاعن إلى صورة خطاب موجه منه إلى المطعون عليه الاول يطلب إليه فيه احتساب فروق الأجرة المسددة بالزيادة ضمن الأجرة المتأخرة ، ذلك أنه وقد خلت الأوراق مما يفيد تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بدلالة هذا الخطاب التي أشار إليها بسبب النعي ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدفاع الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه بأسباب خاصة ، هو الذي يقدم إليها صريحاً مميّناً على وجه جازم يكشف عن المقصود منه ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسيب لهذا السبب يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

رئاسة السيد المستشار عدلي بقدادي نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوة السادة :
د . ابراهيم صالح ؛ محمد حسن رمضان ؛ عبد العزيز احماد وحسن عثمان عمار .

(٣٩٠)

الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٤٨ القضائية :

(٢٤١) إيجار " ترك العين المؤجرة " .

(١) تعبير المستأجر عن إرادته في التخلي عن العين المؤجرة جواز أن يكون صريحا أو ضمنيا ولا تريب على المستأجر إن هو لم ينتفع بالعين فعلا ما دام قائما بتنفيذ التزاماته .

(٢) إقامة الزوج في مسكن آخر لزواجه من زوجة ثانية . للقضاء باعتباره متخليا عن مسكنه الأصلي وزوجته الأولى والزام المؤجر بتجديد إيجارها . خطأ في القانون .

١ - تعبير المستأجر عن إرادته في التخلي عن إجارة العين المؤجرة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) كما قد يكون صريحا يصح أن يكون ضمنيا بأن يتخذ موقفا لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالة على إنه صرف قصده إلى إحداث هذا الأثر القانوني كما أنه وإن كان من واجب المؤجر تمكين المستأجر من الانتفاع بالشيء المؤجر إلا أنه لا تريب على المستأجر إن هو لم ينتفع به فعلا ما دام قائما بتنفيذ التزاماته تجاه المؤجر .

٢ - إذ كان الثابت من مدونات حكم محكمة الدرجة الأولى أن إقامة الطامن - المستأجر - في شقة أخرى إنما كان لزواجه بزوجة ثانية ، وأنه لم يتحل لتطعمون عليها الأولى - زوجته الأولى - عن شقة النزاع بصفة نهائية ، فإن ما أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاه من اعتبار أن إقامة الطامن -

(١) قاضي جلسة ١٩٧٩/١٢/١ بمجموعة المكتب الفني لسنة ٣٠ .

المستأجر - في مسكن آخر يعتبر تخليا عن شقة النزاع إلى المطعون عليها الأولى -
زوجته الأولى - ينطوي على فساد في الاستدلال إذ ليس في ذلك ما يصبح اتخاذه
دليلا على إتجاه إرادة الطاعن - المستأجر - إلى التخلي عن الشقة التي يستأجرها
الأمر الذي ترتب عليه خطأ الحكم في تطبيق القانون بما انتهت إليه من القضاء
بالزام المطعون عليها الثانية - وارثة المؤجرة - بتحرير عقد إيجار للمطعون
عليها الأولى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

ومن حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر
أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٣٠٦٥
سنة ١٩٧٥ كلى جنوب القاهرة ضد مورثه المطعون عليها الثانية للحكم بالزامها
بتحرير عقد إيجار باسمها عن الشقة المبينة بصحفية الدعوى ، وقالت بيانا لها أنها
استأجرت وزوجها الطاعن شقة النزاع بتاريخ ١/١/١٩٥٧ ، وظلت مقيمة بها
منذ استئجارها في حين ترك زوجها - المحرر عقد الإيجار باسمه - الشقة إلى
مسكن آخر أقام فيه مع زوجته الثانية ، فأقامت دعواها ، ثم أدخلت الطاعن
خصما في الدعوى . حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنفت المطعون عليها
الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٩٤٠ سنة ٩٣ ق القاهرة ، وبتاريخ
١٩٧٨/٤/٣ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبالزام المطعون عليها الثانية
بتحرير عقد إيجار للمطعون عليها الأولى عن شقة النزاع . طعن الطاعن في هذا
الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض
الحكم .

وحيث إن مما يتعمد الطاعن على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال
والخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه بالزام
المطعون عليها الثانية بتحرير عقد إيجار للمطعون عليها الأولى عن شقة النزاع على

سند من أن عدم إقامته بها يتحقق به معنى الترك المنصوص عليه في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ مما ينهى عقد إيجاره ، في حين أن الترك في معنى هذه المادة هو تخلي المستأجر عن العين المؤجرة بقصد إنهاء العلاقة الإيجارية بينه وبين المؤجر ، أما المغادرة المؤقتة فلا تعتبر تركا ، وأن الثابت من الأوراق أنه تمسك طوا مراحل الدعوى بمقد الإيجار الصادر إليه عن شقة النزاع ، وأنه حين أمرت النيابة العامة بتمكين المطعون عليها الأولى بمفردها من الشقة أقام دعوى مستعجلة لاسترداد حيازته لها ، وحكم له بذلك استثنافيا في الدعوى رقم ١٦٦٠ لسنة ١٩٧٥ مستأنف مستعجل القاهرة ، وتم تنفيذ هذا الحكم باستلامه الشقة في ١١/٥/١٩٧٧ ، علاوة على انتظامه في دفع أيجارها ، ومن ثم فإنه لا يصح اعتباره تاركا للشقة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه وإن كان تعبير المستأجر عن إرادته في التخلي عن إجارة العين المؤجرة — وعلى ما جرى بقضاء هذه المحكمة — كما قد يكون صريحا يصح أن يكون ضميا ، بأن تتخذ موقفا لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالاته على انصراف قصده إلى إحداث هذا الأثر القانوني ، كما أنه وإن كان من واجب المؤجر تمكين المستأجر من الانتفاع بالشيء المؤجر ، إلا أنه لا تريب على المستأجر إن هو لم ينتفع به فعلا مادام قائما بتنفيذ التزاماته تجاه المؤجر ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على سند من أن الطاعن ترك شقة النزاع وأقام في شقة أخرى ، وأن المستندات المقدمة منه لا تنفي إقامة المطعون عليها الأولى في شقة النزاع ، وكان الثابت من حكم محكمة الدرجة الأولى أن إقامة الطاعن في شقة أخرى إنما كان لزواجه زوجة ثانية ، وأنه لم يتخل للمطعون عليها الأولى عن شقة النزاع بصفة نهائية ، فإن ما أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه من اعتبار أن إقامة الطاعن في مسكن آخر يعتبر تخليا منه عن شقة النزاع إلى المطعون عليها الأولى ، ينطوي على فساد في الاستدلال ، إذ ليس في ذلك ما يصح انخاذه دليلا على اتجاه إرادة الطاعن إلى التخلي عن الشقة التي يستأجرها ، الأمر الذي ترتب عليه خطأ الحكم في تطبيق القانون بما انتهى إليه من القضاء بالزام المطعون عليها الثانية بتحرير عقد إيجار للمطعون عليها الأولى ، مما يتعين معه نقض الحكم لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور مصطفى كيرة نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمد حبيب الله ، حمد البكري ، أحمد ضياء عبد الرازق مهدي والدكتور
جمال الدين محمود .

(٣٩١)

الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٩ القضائية :

(١ - ٤) عمل . "عمولة التوزيع" . "البديل" .

(١) عمولة التوزيع من ملحقات الأير غير الدائمة . عدم استحقاق العامل لها إلا إذا تحقق
سببها بقيامه بالتوزيع الفعلي .

(٢) البديل . إعتباره جزءاً من الأجر . شرطه .

(٣) حق صاحب العمل في تنظيم منشأته . جواز تكليف العامل بعمل غير المتفق عليه
لا يختلف عنه اختلافاً جوهرياً ولو كان أقل ميزة من عمله السابق متى اقتضت مصلحة العمل ذلك .

(٤) نقل العامل إلى شركة لا تصرف أية عمولات أو بدلات للعاملين بها . أثره . عدم
أحقاقه في المطالبة بما كان يتقاضاه فيها في عمله السابق .

١ - الأصل في استحقاق الأجر - وعلى ما جرى به نص المادة الثالثة
من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٩ أنه لقاء العمل الذي
يقوم به العامل أما العمولة ومنها عمولة التوزيع فهي وإن كانت من ملحقات
الأجر التي لا يجوز لصاحب العمل الاستقلال بتعديلها أو إلغائها إلا أنها من
الملحقات غير الدائمة التي ليس لها صفة الثبات والاستقرار إذ لا معدوان تكون

مكافأة قصد فيها إيجاد حافز في العمل بحيث لا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو التوزيع الفعلي فإذا قام به العامل استحق العمولة وبمقدار هذا التوزيع أما إذا لم يزاوله فلا يستحق هذه العمولة وبالتالي لا يشملها الأجر .

٢ - البديل إما أن يعطى إلى العامل عوضاً له عن نفقات يتكبدها في سبيل تنفيذ عمله وهو على هذا الوضع لا يعتبر جزءاً من الأجر ولا يتبعه في حكمه وإما أن يعطى له لقاء طاقة يبذلها أو مخاطر معينة يتعرض لها في أدائه لعمله فيعتبر جزءاً من الأجر مرهوناً بالظروف التي دعت إلى تقريره فيستحق بوجودها وينقطع بزوالها (١) .

٣ - لصاحب العمل سلطة تنظيم منشأته واتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها متى رأى من ظروف العمل ما يدعو إلى ذلك وتكليف العامل بعمل آخر فير المندفق عليه لا يختلف عنه اختلافاً جوهرياً وأن ينقله إلى مركز أقل ميزة أو ملاءمة من المركز الذي كان يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك .

٤ - إذ كان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده الأول عمل ابتداء لدى الشركة المطعون ضدها الثانية وتقاضى منها بالإضافة إلى أجره عمولة توزيع متغيرة القيمة وفق نسب المبيعات لقاء قيامه بتوزيع منتجاتها وعمولة ثابتة المقدار مقابل زيادة جهده في عمله كفتش بها لقيامه بعمل الموزعين من عمالها عند غيابهم ، ثم نقل المطعون ضده الأول وبعض زملائه إلى الشركة الطاعنة التي لاتأخذ بنظام التوزيع ولا تعرف أية عمولات للعاملين لديها ، فإن المطعون ضده الأول يصحى بعد نقله إلى الشركة الطاعنة فاقد الحق في اقتضاء عمولة توزيع والعمولة الثابتة التي صارت بدلاً مادام أنه في مزاويلته لعمله لديها لا يقوم بعملية التوزيع ولا يبذل في أدائه لهذا العمل الطاعة التي أوجبت تقرير البديل .

(١) قس ١٧/٦/١٩٧٨ بحرمة المكتب للقن سنة ٢٩ ص ٦٦٥

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٧٤ عمال كلى شمال القاهرة التى قيدت برقم ٥٠٦ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى بعد إحالتها إلى محكمة بنها الابتدائية بطلب إلزام الشركة الطاعنة بإضافة مبلغ ٥ ج و ٨٩٠ م قيمة العمولة الثابتة ومتوسط عمولة التوزيع التى تقاضاها قبل نقله إلى أجره . وقال بيانا للدعوى أنه كان يعمل لدى المطعون ضدها الثانية موزها لانتاجها من زجاجات البيبى كولا بمرتب شهرى مقداره ١٢ ج و ٦٦٠ م مضافا إليه عمولة التوزيع وعمولة ثابتة مقدارها ٥ ج و ٨٩٠ م ، ولما سكن على الفئة الخامسة أضيفت كل عمولة منهما إلى أجره الشهرى ومقداره ٤٥ ج منها ثم نقل فى ١٩٧٣/٩/٩ إلى الشركة الطاعنة التى حرمتها من هاتين العمولتين ولذلك فقد أقام الدعوى بطلباته مألوفة البيان وبتاريخ ١٠ من يونيو سنة ١٩٧٥ حكمت المحكمة بنسب خبير لأداء المهمة التى أفصححت عنها بمنطوق حكمها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت فى ١٧ من يناير سنة ١٩٧٨ بإضافة مبلغ ٨ ج و ٨٧٢ م إلى مرتب المطعون ضده الأول باعتبار جزءا من الأجر ابتداء من ١٩٧٣/١٠/١ وإلزام الشركة الطاعنة أن تؤدى له مبلغ ٥٨٥ ج و ٣٢ م . استأنفت الشركة هذا الحكم باستئنافها المقيد برقم ٨١ سنة ١١ ق مدنى أمام محكمة استئناف طنطا (مأمورية بنها) ، فنقضت فى ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الثانية لأنه لم توجه إليها أية طلبات ولم يقض عليها بشىء وبأنقض الحكم المطعون فيه جزئيا بالنسبة للمطعون ضده الأول لما صح من السبب الأول

عن عمولة التوزيع وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة ، فحدث
لنظره جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للطعون ضدها الثانية في محله ، ذلك
أنه لا يكفي فيمن يختم في الطعن أن يكون طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت
الحكم المطعون فيه بل يجب أيضا أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه
خصمه في طلباته هو ، ولما كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها الثانية
وقفت من الخصومة موقفا سلبيا ولم يكن للطعون ضده الأول أية طلبات
قبلها ولم يحكم بشيء عليها ، وكانت الطاعنة قد أسست طعنها على أسباب لا تتعلق
بها ، فإنه لا يقبل منها اختصاصها في الطعن ، وينبغي لذلك الحكم بعدم قبول
الطعن بالنسبة لها .

وحيث إن الطعن بالنسبة للطعون ضده الأول استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه مما تنعاه الشركة الطاعنة بالسبب الأول من أسباب الطعن على
الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله . وتقول في بيان
ذلك أن الحكم أقام قضاءه بإضافة عمولة التوزيع والعمولة الثابتة إلى أجر
المطعون ضده الأول على أنهما جزء لا يتجزأ من أجره ولا يجوز أن يؤدي نقله
إلى المساس بمركزه القانوني ، في حين أن عمولة التوزيع ترتبط بالإنتاج وجودا
وعدمًا كما أن العمولة الثابتة المسماه تارة أخرى بدلا منعت له مقابل العمل الزائد
الذي أسند إليه ثم النى سنة ١٩٦٤ ولم يستهدف النقل الإساءة إليه بل اقتضته
مصلحة العمل إذ نقل بناء على قرار وزير الصناعة بتوزيع العماله الزائدة لدى
الشركة المطعون ضدها الثانية على شركات أخرى .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أنه لما كان الأصل في استحقاق الأجر —
وعلى ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١

لسنة ١٩٥٩ أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل، أما العمولة ومنها عمولة التوزيع فهي وإن كانت من ملحقات الأجر التي لا يجوز لصاحب العمل الاستقلال بتعديلها أو إلغائها إلا أنها من الملحقات غير الدائمة التي ليس لها صفة الثبات والاستقرار إذ لا تعدو أن تكون مكافأة قصدها إيجاد حافز في العمل بحيث لا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو التوزيع الفعلي فإذا قام به العامل استحق العمولة وبمقدار هذا التوزيع أما إذا لم يزاوله فلا يستحق هذه العمولة وبالتالي لا يشملها الأجر، ولما كان البديل إما أن يعطى إلى العامل عوضاً له عن نفقات يتكبدها في سبيل تنفيذ عمله وهو على هذا الوضع لا يعتبر جزءاً من الأجر ولا يتبعه في حكمه وإما أن يعطى له لقاء طاقة يبذلها أو مخاطر معينة يتعرض لها في أدائه لعمل فيعتبر جزءاً من الأجر مرهوناً بالظروف التي دعت إلى تقريره فيستحق بوجودها وينقطع بزوالها ولما كان لصاحب العمل سلطة تنظيم منشأته واتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها متى رأى من ظروف العمل ما يدهو إلى ذلك، وتكليف العامل بعمل آخر غير المتفق عليه لا يختلف عنه اختلافاً جوهرياً وأن ينقله إلى مركز أقل ميزة أو ملاءمة من المركز الذي كان يشغله متى اقتضت مصاحبة العمل ذلك . لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده الأول عمل ابتداء لدى الشركة المطعون ضدها الثانية وتقاضى منها بالإضافة إلى أجره عمولة توزيع متغيرة للقيمة وفق نسب المبيعات لقاء قيامه بتوزيع منتجاتها وعمولة ثابتة المقدار مقابل زيادة جهده في عمله كفتشها لقيامه بعمل الموزعين من عمالها عند غيابهم ثم اعتبرت هذه العمولة بمثابة بدل وخفضت بنسبة ٢٥ ٪ من قيمتها وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ وأنه نقاذا لقرار وزير الصناعة بتوزيع العمال الزائدة بالشركة المطعون ضدها الثانية على شركات أخرى نقل المطعون ضده الأول وبعض زملائه إلى الشركة الطاحنة التي لا تأخذ بنظام التوزيع ولا تصرف أية عمولات للعاملين لديها فعين بها

في وظيفة مراجع حسابات من الفئة الرابعة وتسلم عمله بتاريخ ٩ من سبتمبر سنة ١٩٧٣ ، لما كان ما تقدم فإن المطعون ضده الأول يضحى بعد نقله إلى الشركة الطاعة فاقد الحق في اقتضاء عمولة توزيع والعمولة الثابتة التي صارت بدلا ما دام أنه في مزاوته لعمله لديها لا يقوم بعمالة التوزيع ولا يبذل في أدائه لهذا العمل الطاقة التي أوجبت تقرير البذل . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإضافة هذه العمولة وذلك البذل إلى أجر المطعون ضده الأول كما قضى له بمجموعهما من فترة التداوى ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله بما يوجب نقضه لهذا السبب بغير حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار عدلى بغدادى نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين ؛
 محمد حسن رمضان ؛ عبد العزيز اسماعيل ؛ حسن مبان عمار وراج لطفى جمعة .

(٣٩٢)

الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٩٠ القضائية :

(٢٦١) تزوير . دعوى " وقف الدعوى " .

(١) الاحتجاج بالمحضر فى دعوى . وجوب ملوك طريق الادعاء بالتزوير فيها . رفع
 دعوى التزوير الأصلية قبل الاحتجاج بالمحضر فى الدعوى . أثره . عدم إلزام الطاعن بإعادة
 الادعاء بالتزوير فيها .

(٢) إقامة دعوى تزوير أصلية وبنحة مباشرة بالتزوير قبل رفع الدعوى التى احتج فيها
 الخصم بالمحضر الطعون فيه . أثره . وجوب وقف الدعوى الموضوعة حين الفصل فى أمر
 تزوير المحرر .

(٣) حكم " الإعادة للرافعة " . دعوى .

رفض طلب إعادة الدعوى للرافعة . هو مما تستقل به محكمة الموضوع . شرطه . عدم الإخلال
 بحق الدفاع .

١ - من المقرر وفقا لحكم المادتين ٤٩ ، ٥٩ من قانون الإثبات أن
 الادعاء بالتزوير على المحررات إما أن يكون بطلب عارض يبدى أثناء الخصومة
 التى يحتج فيها بالمحضر - وفى أية حالة كانت عليها الدعوى ، وذلك بالتقرير به
 بقلم كتاب المحكمة التى ننظرها أو بطريق دعوى أصلية ترفع بالاوضاع المعتادة
 إذا لم يكن قد تم الاحتجاج بعد بهذا المحرر وعلى أن تتبع فى الحالين ذات القواعد
 والإجراءات المنصوص عليها بشأن تحقيق الادعاء والحكم فيه مما مفاده أن لكل
 من الطريقتين كيانه وشروطه التى يستقل بها فى مجال إبدائه مما يمنع معه وجه
 الجمع بينهما فى هذا الصدد بمعنى أنه إذا كان الاحتجاج بالمحضر قد تم فعلا

في دعوى مقامة استنادا إليه والتفسير يري به في قلم الكتاب ، كما أن رفع دعوى التزوير الأصلية قبل الاحتجاج بالمحرر يكفي لقيام الادعاء بتزويره في مواجهة دعوى الاحتجاج التي ترفع بعد ذلك ودون حاجة الى إعادة إبدائه كطلب عارض فيها .

٢ — إبداء الادعاء بالتزوير — بطريق الطلب العارض أو بطريق الدعوى الأصلية — كاف لقيام الادعاء وتحقيق آثاره حين الفصل فيه ومقتضى ذلك هو عدم جواز البت في موضوع المحرر ووجوب وقف الخصومة الأصلية فيه حين البت في أمر تزويره ، ذلك أنه وإن كان المشرع لم يرفق صدد تناوله لنصوص الادعاء بالتزوير في قانون الإثبات دافعا للنص على وقف الدعوى بسبب الادعاء فيها بالتزوير باعتبار أنه وعلى نحو ما أفصحنا عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور — لا يبدو أن يكون وسيلة دفاع ذات موضوع الدعوى وأن السير في تحقيقه هو من قبيل المضي في إجراءات الخصومة الأصلية شأنه في ذلك شأن أية مسألة عارضة أو أية منازعة في واقعة من وقائعها يحتاج إثباتها إلى تحقيق ويتوقف عليها الحكم ، إلا أن وقف الفصل في الموضوع الذي يجرى الاستناد فيه إلى المحرر بسبب قيام الادعاء بتزويره مقرر بحكم المادة ١٢٩ من قانون المرافعات التي تقضى بأنه " في غير الأحوال التي نص فيها القانون على وقف الدعوى وجوبا أو جوازا يكون للمحكمة أن تأمر بوقفها كلما رأت تعليق حكمها في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم " ذلك أن الفصل في الادعاء بالتزوير يعتبر مسألة أولية لازمة للحكم في الدعوى مطروح أمرا على محكمة أخرى مختصة بها كأن يكون أمر التزوير مطروحا من قبل أمام محكمة أخرى بدعوى تزوير أصلية أو بدعوى جنائية إذ يتعين في هذه الأحوال وقف دعوى الاحتجاج بالمحرر حين الفصل في أمر تزويره . لما كان ما تقدم وكان الثابت بالمستندات المقدمة من الطاعن وفق طعنه أنه تمكن في دفاعه بصحيفة الاستئناف وأمام المحكمة الاستئنافية بسبق ادعائه بتزوير عند الإيجار سند الدعوى المسائلة وذلك بدعوى اللجنة المباشرة رقم ... وبدعوى التزوير الأصلية رقم ... المرفوعتين منه في هذا الشأن ضد المطعون عليه — المستأجر — قبل قيام الأخير برفع دعواه الموضوعية المسائلة وأن هذا الادعاء ما زال منظورا

ولم يفصل فيه بعد بأى من الدعوىين السالفتين وكان من مقتضى ذلك الدفاع لو صح — وجوب وقف الاستئناف لحين الفصل فى أمر التزوير من المحكمة التى تنظره .

٣ — المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تقدير مدى جدية طلب فتح باب المرافعة فى الدعوى أمر موضوعى ، مما تستقل به محكمة الموضوع إلا أن ذلك مشروط بأن يكون ما امتنعت به وانتهت إليه فى هذا الشأن سائغا ومتفقا مع القانون ، وإذ كان ما أورده الحكم المطعون فيه وما استند إليه فى أسبابه تبريرا لالتفاته من طلب فتح باب المرافعة فى الاستئناف يتنافى مع صحيح القانون فى هذا الصدد فإن الحكم يكون قد أخل بحق الدفاع وأخطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٥٤٠٦ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى الاسكندرية ضد الطاعن للحكم بتمكينه من العين المؤجرة والمدينة بصحيفة الدعوى بمقولة أنه استأجرها من الطاعن ، وجب فقد إيجار مؤرخ ١٥/٦/١٩٧٩ فبرأه امتنع من تسليمها إليه فتقدم ضده بالشكوى رقم ٤٦٥٨ سنة ١٩٧٦ إدارى المطارين وفيها ادعى للطاعن أن فقد الإيجار مزور عليه فأقام دعواه . قضت المحكمة للطعون عليه بطلبائه . استأنف الطاعن الحكم بالاستئناف رقم ٣٤٧ سنة ٣٤ ق اسكندرية . وبتاريخ ١٦/١/١٩٧٩ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه — بالسبب الأول وبالوجه الأول من السبب الثاني — مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك في صحيفة الاستئناف وأمام محكمة الدرجة الثانية — بسبق ادعائه بتزوير عقد الإيجار سند الدعوى كما قدم لها المستندات الدالة على اقامته دعوى اللجنة المباشرة رقم ٦٨ سنة ١٩٧٦ العطارين ودعوى التزوير الأصلية رقم ٢٠٦٨ سنة ١٩٧٧ مدني كلي الاسكندرية من قبل رفع دعوى التمسكين الماثلة وهو ما طلب من أجله فتح باب المرافعة في الاستئناف إلا أن المحكمة لم تأبه لذلك وقضت بتأييد الحكم المستأنف بمقولة عدم جدية الطاعن في ادعائه بتزوير العقد لعدم تقريره بذلك أمامها خلال الأجل الممنوح له ، وأن دعوى التزوير الأصلية المرفوعة منه لا تقيد بها بشيء مادام أنه لم يسلك أمامها طريق الطعن بالتقرير به في فلم الكتاب ، وهو ما يعيب الحكم إذ أن في قيام كل من دعوى — اللجنة المباشرة بتزوير العقد ودعوى التزوير الأصلية ما يكفي ذاته لقيام الادعاء بتزوير العقد دون حاجة لإعادة التقرير به من جديد بقلم كتاب محكمة الاستئناف بما كان يستوجب من تلك المحكمة وطبقا لنص المادة ١٢٩ من قانون المرافعات أن تقضى بوقف الدعوى لحين الفصل في دعوى الزور الأصلية أو دعوى اللجنة المباشرة باعتبار أن الفصل في تزوير العقد مسألة أولية سابقة على الفصل في دعوى التمسكين ، وإذ هي لم تفعل ذلك فإن حكمها يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كان المقرر — وفقا لحكم المادتين ٤٩ و ٥٩ من قانون الإثبات أن الادعاء بالتزوير على المحررات إما أن يكون بطلب عارض يبدى أثناء الخصومة التي يحتاج فيها بالمحرر — وفي أية حالة كانت عليها — وذلك بالتقرير به بقلم كتاب المحكمة التي تنظرها ، أو بطريق دعوى أصلية ترفع بالأرضاع المعتادة إذا لم يكن قد تم الاحتجاج بعد بهذا المحرر ، وعلى أن تتبع — في الحالين — ذات القواعد والابراءات المنصوص عليها بشأن تحقيق الادعاء والحكم فيه ، مما مفاده أن لكل من الطريقتين كيانه وشروطه التي يستقل بها في مجال إبدائه — بما يمتنع معه وجه الجمع بينهما في هذا الصدد

بمعنى أنه إذا كان الاحتجاج بالمحور قد تم فعلا في دعوى مقامه استنادا إليه فإن الادعاء بتزويره يكون عن طريق إبدائه كطلب عارض أثناء نظرها والتقرير به في قلم الكتاب ، كما أن رفع دعوى التزوير الأصلية قبل الاحتجاج بالمحور يكفى لقيام الادعاء بتزويره في مواجهة دعوى الاحتجاج التي ترفع بعد ذلك ودون حاجة إل إعادة إبدائه كطلب عارض فيها . وإذا كان إبداء الادعاء بالتزوير — بأى من الطريقتين السالفتين ووفقا لشروطه — كافيا بذاته لقيام الادعاء وتحقيق

آثاره لحين الفصل فيه ، فإن مقتضى ذلك عدم جواز البت في موضوع المحرر ووجوب وقف الخصومة الأصلية فيه لحين البت في أمر تزويره ، ذلك أنه وإن كان المشرع لم ير — في صدد تناوله لنصوص الادعاء بالتزوير في قانون — الإثبات — داعيا للنص على وقف الدعوى بسبب الادعاء فيها بالتزوير باعتبار أنه — وعلى نحو ما أفصحنا عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور — لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى وأن السير في تحقيقه هو من قبيل المضي في إجراءات الخصومة الأصلية شأنه في ذلك شأن أية مسألة عارضة أو أية منازعة في رافعة من وقائعها يحتاج اثباتها إلى تحقيق ويتوقف عليها الحكم ، إلا أن وقف الفصل في الموضوع الذي يجرى الاستناد فيه إلى المحرر بسبب قيام الادعاء بتزويره مقرر مع ذلك بحكم المادة ١٢٩ من قانون المرافعات التي تنص بانه " في غير الأحوال التي نص فيها القانون على وقف الدعوى وجوبا أو جوازا يكون للمحكمة أن تأسر بوقفها كلما رأت تعليق حكمها في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم . ذلك أن الفصل في الادعاء بالتزوير يعتبر مسألة أولية لازمة للحكم في الدعوى مطروح أسرها على محكمة أخرى مختصة بها كأن يكون أمر التزوير مطروحا من قبل أمام محكمة أخرى بدعوى تزوير أصلية أو بدعوى جنائية إذ يتعين في هذه الأحوال وقف دعوى الاحتجاج بالمحور لحين الفصل في أمر تزويره . لما كان

ما تقدم وكان الثابت بالمستندات المقدمة من الطاعن وفق طعنه — أنه تمسك في دفاعه بصحفية الاستئناف وأمام المحكمة الاستئنافية بسبق إدعائه بتزوير عقد الأيجار — سند الدعوى المائلة — وذلك بدعوى اللجنة المباشرة رقم ٦٨ سنة ١٩٧٦ المطارين وبدعوى التزوير الأصلية رقم ٢٠٦٨ سنة ١٩٧٧ — مدنى كلى اسكندرية المرفوعين منه في هذا الشأن ضد المطعون عليه قبل قيام الأخير برفع دعواه الموضوعية المائلة وأن هذا الادعاء مازال منظورا ولم يفصل فيه بعد بأى من الدعويين السالفتين ، وكان من مقتضى ذلك الدفاع — لومح — وجوب وقف الاستئناف لحين الفصل في أمر التزوير من المحكمة التى تنظره ، وكان الطاعن قد قدم لمحكمة الاستئناف المستندات المؤيدة لهذا الدفاع وفق الطلب المقدم منه في ١٩/١٢/١٩٧٨ لإعادة الاستئناف إلى المرافعة ، أثر قرار المحكمة بحجزه للحكم بملصة ١٦/١/١٩٧٩ ، وكان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أنه — رغم تحصيله لذلك الدفاع وهذا الطلب لم يتزل على مقتضاه بل مضى دونه إلى الفصل في موضوع الاستئناف مستندا في ذلك إلى قوله " ... والقاعدة في هذا الشأن أنه إذا احتج بورقة في نزاع مرفوع بشأنه دعوى فإنه يتعين على من احتج عليه بتلك الورقة ان ادعى أنها مزورة أن يسلك طريق الطعن الذى رسمه القانون ، وإن كان المستأنف قد سلك طريق الدعوى المبتدأة برفع دعوى تزوير أصلية على عقد الأيجار سند الدعوى المائلة فإن هذا المسلك لا يقيد هذه المحكمة بشئ طالما أنها قد أفسحت له الطريق لاتخاذ طريق الطعن بالتزوير على المقدم المذكور دون جدوى وبذا تلتفت المحكمة من طلب إعادة الدعوى إلى المرافعة لهذا السبب لكونه على غير سند من القانون إذ أن الإدعاء بتزوير ورقة في الدعوى هو دفاع موضوعى يتعين طرحه أمام محكمة النزاع مباشرة " ثم تناول الحكم بعد ذلك موضوع الاستئناف بقوله " ... وحيث إن باقى ما رددته المستأنف من أسباب لا يخرج من القول بأن عقد الأيجار سند الدعوى هو عقد مزور

عليه ، وكان هذا القول منه لا ينال من العقد المذكور طالما أنه لم يتخذ طريق الطعن بالتزوير عليه أمام هذه المحكمة وإذا يكون حجة عليه . ، لما كان ذلك وكان المقرر — في قضاء هذه المحكمة — أنه ولئن كان تقدير مدى جدية طلب فتح باب المرافعة في الدعوى أمرا موضوعيا مما تستقل به محكمة الموضوع إلا أن ذلك مشروط بأن يكون ما استخلصته وانتهت إليه في هذا الشأن سائغا ومتفقا مع القانون ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه وما استند إليه في أسبابه السالفة — تبريرا لالتفاته عن طلب فتح باب المرافعة في الاستئناف — يتنافى مع صحيح القانون في هذا الصدد ، فإن الحكم يكون قد أخل بحق الدفاع وأخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون ما حاجة للتعرض لباقي أسباب الطعن .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

رئاسة السيد المستشار محمد فاضل المرجوى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
أحمد شوقي المليجي ، أحمد صبرى أسعد ، أحمد هيكى ونهى عوض مسعد .

(٣٩٣)

الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٧ القضائية :

تأمينات اجتماعية . محاماه .

حالات الخروج النهائي من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية . ورودها على سبيل
الحصر فى قرارات وزير العمل رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٩ و ٧ و ١١٧ لسنة ١٩٧٠ . الاستقالة
للعمل بالمحاماه . لا تعد من هذه الحالات .

تنص المادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣
لسنة ١٩٦٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ على أنه " إذا انتهت
خدمة المؤمن عليه لأحد الأسباب التالية صرف له تعويض الدفعة الواحدة طبقاً
للقواعد والنسب الآتية من كل سنة من سنوات الاشتراك فى التأمين (أ) ...
(ب) فى حالة خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق هذا القانون وكانت مدة
الاشتراك تقل عن ٢٤ شهراً أو فى حالة مغادرة البلاد نهائياً أو الهجرة يكون
التعويض وفقاً للنسب الآتية وتحدد حالات خروج المؤمن عليه نهائياً
من نطاق تطبيق هذا القانون بقرار يصدر من وزير العمل بناء على اقتراح
مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية . . . " وكان وزير العمل قد أصدر
بموجب هذا التفويض القرارات أرقام ٢٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٧ ، ١١٧ لسنة ١٩٧٠
بتحديد حالات الخروج النهائى من نطاق تطبيق القانون والتي تجوز للمؤمن عليه
صرف تعويضات الدفعة الواحدة وفقاً لأحكام المادة ٨١ المذكورة ، مما يبين
معه أن تحديد هذه الحالات إنما ورد فى قرارات وزير العمل على سبيل الحصر
وذلك بالاستناد إلى تفويض من القانون ذاته ، وهو ما لا يجوز معه إضافة حالات
أخرى إليها . لما كان ذلك ، وكانت استقالة المطعون ضده للعمل بالمحاماه لا تعد

من الحالات الواردة حظرا فإنها لا تعتبر خروجاً نهائياً من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية تجزى صرف تعويض الدفعة الواحدة . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر في قضائه على أن استقالة المطعون ضده من خدمة القطاع العام في ٧/١٠/١٩٧٣ واشتقاله بجهة الحمام المنظمة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تعد خروجاً نهائياً من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية وأنه يحق له بالتالي تقاضى تعويض الدفعة الواحدة في غير حالاته المقررة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر المرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١١٧٨ سنة ١٩٧٤ عمال كلى جنوب القاهرة على الطاعة الهيئة العامة للتأمينات — وشركة للقاوالات طالبا الحكم بإلزامهما بأن يؤديا إليه تعويض الدفعة الواحدة ومبلغ الادخار والمبالغ الأخرى المستحقة له من مدة اشتراكه في التأمين لدى الطاعة من ١/٤/١٩٦٤ إلى ٧/١٠/١٩٧٣ ، وقال بيساناً لدهواه أنه كان يعمل محامياً بالإدارة القانونية لشركة ... للقاوالات في الفترة من ١/٤/١٩٦٤ إلى ٧/١٠/٧٣ حيث استقال للعمل بالحمام فخرج بذلك من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ واستحق تعويض الدفعة الواحدة ومبلغ الادخار من مدة اشتراكه السابقة في التأمين طبقاً للمادة ٨١ (ب) من هذا القانون ، وإذا امتنعت الطاعة عن صرف ما يستحقه إليه بمقولة أن استقالته من عمله ومزاولته الحمام لا تعتبر خروجاً نهائياً من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية فقد أقام الدعوى بطلبه السالف البيان . وبتاريخ ١٤/١/١٩٧٥ قضت المحكمة برفض الدعوى . إستأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة

وقبل امتلاكه برقم ٤١٩ سنة ٩٢ ق . وبتاريخ ١٩٧٦/١/٢٤ قضت المحكمة بنسب خير لأداء المهمة المبينة بمنطوق الحكم وبعد أن قدم الخير تقريره حكمت في ١٩٧٧/١/٢٣ بإلغاء الحكم المستأنف وإخراج شركة ... للقاولات من الدعوى وإلزام الطاعة بأن تدفع للطعون ضده مبلغ ٥٤٧ ج و ٢٢٠ م ، طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على غرفة المشورة وتحسدد لنظره أخيراً جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٨ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن يقوم على سبب واحد حاصله مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيانه تقول الطاعة أن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ أضاف فقرة جديدة إلى المادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٣ تقضي بأن تحدد حالات خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق القانون بقرار يصدر من وزير العمل بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، وأنه بناء على هذا التفويض أصدر وزير العمل القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٩ بتحديد بعض تلك الحالات ، ثم أضاف أخرى بالقرارين رقمي ٧ ، ١١٧ لسنة ١٩٧٠ ، وإذا كانت هذه الحالات قد ورد تحديدها على مهبل الحصر وكان تعويض الدفعة الواحدة المنصوص عليه في المادة ٨١ المشار إليها لا يستحق إلا إذا تحقق الخروج النهائي من نطاق تطبيق القانون بتوافر أحدها ، وكانت استقالة المطعون ضده واشتغاله بالمهام لا تعد خروجاً نهائياً من نطاق تطبيق القانون ولا يستحق بسببها تعويض الدفعة الواحدة لأنها لا تندرج ضمن الحالات المشار إليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه باستحقاق المطعون ضده تعويض الدفعة الواحدة على أن استقالته للعمل بالمهام تعد خروجاً نهائياً من نطاق تطبيق القانون في حين أنها ليست من الحالات الواردة به ليمتنع انطباقه عليه ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النقص حديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادرة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ تنص على أنه " إذا انتهت خدمة المؤمن عليه لأحد الأسباب

التالية صرف له تعويض الدفعة الواحدة طبقا للقواعد والنسب الآتية من كل سنة من سنوات الاشتراك في التأمين (أ) .. (ب) في حالة خروج المؤمن عليه نهائيا من نطاق تطبيق هذا القانون وكانت مدة الاشتراك تقل عن ۲۴۰ شهرا أو في حالة مغادرة البلاد نهائيا أو الهجرة يكون التعويض وفقا للنسب الآتية .. وتحدد حالات خروج المؤمن عليه نهائيا من نطاق تطبيق هذا القانون بقرار يصدر من وزير العمل بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وكان وزير العمل قد أصدر بموجب هذا التفويض القرارات أرقام ۲۲ لسنة ۱۹۶۹ ، ۷۶ ، ۱۱۷ لسنة ۱۹۷۰ . بتحديد حالات الخروج النهائي من نطاق تطبيق القانون والتي تجيز للمؤمن عليهم صرف تعويضات الدفعة الواحدة وفقا لأحكام المادة (۸۱) المذكورة ، مما يبين معه أن تحديد هذه الحالات إنما ورد في قرارات وزير العمل على سبيل الحصر وذلك بالاستناد إلى تفويض القانون ذاته ، وبما لا يجوز معه إضافة حالات أخرى إليها . لما كان ذلك وكانت استقالة المطعون ضده للعمل بالمحامة لا تعد من الحالات الواردة حصرا فإنها لا تعتبر خروجاً نهائياً عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية تجيز صرف تعويض الدفعة الواحدة ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في فضائه على أن استقالة المطعون ضده من خدمة القطاع العام في ۱۹۷۳/۱۰/۷ واشتغاله بمهنة المحاماة المنظمة بالقانون رقم ۶۱ لسنة ۱۹۶۸ تعتبر خروجاً نهائياً عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية وأنه يحق له بالتالي تقاضى تعويض الدفعة الواحدة في غير حالاته المقررة ، فإنه يكرن قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم بتعين القضاء في موضوع الاستئناف رقم ۴۱۹ سنة ۹۲ ق القاهرة برفضه وبتأييد الحكم المستأنف .

جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : صلاح الدين يونس ، محمد وجدى عبد الصمد ، ألقى بقطر حبشى ،
وعلاء الدين عبد العظيم .

(٣٩٤)

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٤٦ القضائية :

(١) ضرائب . " ضريبة الأرباح التجارية " . الربط الحكى .

قانون ٥٥ لسنة ١٩٦٧ . اعمال أحكامه حتى سنة ١٩٦٧ . زيادة أرباح الممول
في هذه السنة بنسبة ٣٥٪ من أرباح الأساس . وجوب اخطاره بكتاب موصى علمه
بالممول من تطبيق قاعدة الربط الحكى . تخلف المأمورية عن الاخطار . أثره . ق ٧٧
سنة ١٩٦٩ وجوب تقدير أرباح ١٩٦٨ تقديرا فعليا .

(٢) ضرائب " ضريبة الأرباح التجارية " . شركات .

الشراك المتضامن في شركات التضامن أو التوصية البسيطة . التزامه بالضريبة دون
الشركة . لا يغير من ذلك عدم امتثالها لإجراءات النشر القانوني .

هذا

(٣) دعوى " مصروفات الدعوى " .

احقن كل من طرفي الخصومة في بعض طلباته . يجوز الحكم بالمصاريف جميعها
على إيهما أو تقسيمها بينهما . م ١٨٦ مرافعات . إلزام الخصم بالمصاريف جميعها
في هذه الحالة . استناد الحكم لسنة ١٨٤ مرافعات خطأ .

١ - مفاد نص المادة الأولى والفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون
رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ المعمول به في ١٢/٧/١٩٦٧ . والمادة الثالثة من القانون
رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ المعمول به من ٢٨/٨/١٩٦٩ أن الأصل في حساب الضريبة
على الممول الذي يخضع لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ وكان نشاطه سابقا

على سنة ١٩٦٧ ولا يجاوز ربحه ٥٠٠ جنيه في سنة الأساس وكان نشاطه فردياً ، أن تتخذ الأرباح التي ربطت عليها الضريبة ١٩٦١ ميلادية أو السنة المالية المنتهية خلالها أو أية سنة لاحقة لها ، أساساً لربط الضريبة على الأربع سنوات التالية بشرط أن يكون الممول قد حقق في سنة الأساس ربحاً ، وانقضاء تلك السنوات الأربع تتخذ السنة التالية لها سنة أساس جديدة لربط الضريبة عن السنوات الأربع التالية ، كل ذلك ما لم يثبت أن أرباح الممول الحقيقية في السنة المتبينة قد زادت بنسبة ٢٥٪ أو أكثر عن أرباح سنة الأساس ففي هذه الحالة تخطر مصلحة الضرائب الممول بالأصناف التي بنت عليها حكمها وذلك بخطاب موصى عليه بعلم الوصول وتربط للضريبة على أرباحه الحقيقية ويقتصر أعمال حكم القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ لغاية سنة ١٩٦٧ وبأنه كل ربط حكى لاحق على هذه السنة فيقدر ربح سنة ١٩٦٨ تقديراً فعلياً ويعتبر أساساً لربط الضريبة عن ٥٥ من السنوات التالية لها وذلك وفق أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ . وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يتخذ أرباح الطاعن عن سنة ١٩٦٦ — التي قدرتها المأمورية بمبلغ ٣٦٠ ج — أساساً لربط الضريبة على سنة ١٩٦٧ استناداً إلى أن أرباحه الحقيقية قد زادت بنسبة ٢٥٪ أو أكثر عن أرباح سنة الأساس مع أن المطعون ضدها لم تخطر الطاعن بالعدول عن تطبيق قاعدة الربط الحكمي بخطاب موصى عليه بعلم الوصول وبالأصناف التي بنت عليها هذا العدول فإنه يكون قد خالف القانون .

٢ — من المقرر أن الالتزام بالضريبة إنما يقع على أشخاص الشركاء المتضامنين في شركات التضامن والتوصية البسيطة لا على ذات الشركة ويثبت في ذمتهم هم لا في ذمتها ولا يهم في نظر القانون من حيث فرض الضريبة على الشريك في شركة التضامن أو الشريك المتضامن في شركة التوصية أن تكون الشركة قد استوفت إجراءات الشهر القانونية أو لم تستوف إذ الشركة رغم عدم استيفاء هذه الإجراءات توجد فعلاً وقد يكون لها نشاط تجارى يثمر ربحاً يصير إلى الشركاء فتحسب عليهم الضريبة بسببه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على مساءلة الطاعن وحده عن الضريبة ولم

يعتء بقيام الشركة إءلم تستوف لإجراءء الشهر ؁ فإنه يكون قء أخطأ فى تطبيق القانون (١) .

٣ - النص فى المءاءة ١٨٦ من قانون المرافعات - وعل ما جرى به قضاء هذه المحكمة (٢) - ىءل على أن الأمر بالنسبة لمصاريف الدهوى جوازى متروك تقءيره للمحكمة إذا أخفق كل من الخصمين فى بعض الطلباء ؁ فلها أن تلزم كل خصم ما دفعه من مصروفاء الدهوى أو تقسمها بينهما على أى أساس تراه أو تحكم بها جميعا على أحدهما ؁ إلا أنه لا يكفى حتى يكون الحكم صحيحا أن يكون للمحكمة حق إلزام أحد الخصمين بالمصاريف وإنما العبرة بما أسست المحكمة قضاءها عليه ؁ لما كان ذلك وكان حكم محكمة الدرجة الأولى قء استند فى إلزام الطامن بالمصروفاء إلى نص المءاءة ١٨٤ من قانون المرافعات أنه كسب جانبيا من طلباته ؁ فإنه يكون قء أخطأ فى تطبيق القانون ؁ وإذا أىءه الحكم المطعون فيه ءون أن ىرد على ما أثاره الطامن فى هذا الخصوص ؁ فإنه يكون فضلا عن خطئه فى القانون قاصر البىان .

المحكمة

بعء الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعء المءاولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

ومن حيث إن الوقائع - على ما بىين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن مأمورية ضرائب المنيا قءرت صافى أرباح الطامن عن نشاطه الفرءى فى أعمال المقارءاء فى سننى ١٩٦٧ و١٩٦٨ بمبلغ ١٠٥٠ ج و ٣٠٠٠ ج

(١) قاض ٦٧١ لسنة ٤٣ من جلسة ١٩٧٧/١٢/٦ بمجموعة المكتب الفنى لسنة ٢٨ ص .

(٢) قاض رقم ٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٧٧٤/٦/٥ بمجموعة المكتب الفنى لسنة ٢٥ ص ٩٧١ .

وإذا عرض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٧٢ بتخفيض التقدير إلى مبلغ ٥٥٠ جنيهاً و ١٩٠٠ جنيهاً فقد أقام الدعوى رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ضرائب المنيا الابتدائية بالطعن في هذا القرار وبتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٧٣ حكمت المحكمة بتدب مكتب خبراء وزارة العدل لتقدير صافي أرباح الطاعن في سنتي النزاع وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وبتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٧٤ فحكمت بتعديل القرار المطعون فيه إلى مبلغ ٥٣٤ ج و ٩٥٣ م و ١٨٨٨ ج و ١٦٠ م استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١ لسنة ١١ ق . بنى سوييف (مأمورية المنيا) وبتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٧٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جاسة لنظره وفيها التزمت النيابة برأيها .

ومن حيث إن الطاعن ينفي بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن الحكم لم يتخذ أرباح سنة ١٩٦٦ أساساً للربط عليه من سنتي ٦٧ و ١٩٦٨ بقوله أن أرباحه فيها زادت ٢٥ ٪ من أرباح سنة الأساس في حين أنه كان يتعين على مأمورية الضرائب وقد رفضت تطبيق الربط الحكمي أن تخطر بالأسباب التي بنت عليها رفضها بخطاب موصى عليه بعلم الوصول .

ومن حيث أن هذا النعي في محله فيما يتعلق بأرباح سنة ١٩٦٧ ذلك أن النص في المادة الأولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ المعمول به في ٧/١٢/١٩٦٧ - على أنه " استثناء من أحكام الفصل الخامس من الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ، وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل تتخذ الأرباح التي ربطت عليها الضريبة سنة ١٩٦١ ميلادية أو السنة المالية المنتهية خلالها أو أية سنة لاحقة لها ، أساساً لربط الضريبة على الأربع السنوات التالية . وذلك بالنسبة إلى الأشخاص الطبيعيين الذين لا يتجاوز أرباحهم في سنة الأساس خمسمائة جنيهاً ويشترط في سنة الأساس أن يكون الممول قد حقق فيها ربحاً ، فإذا كانت

السنة المنتهية بنحسار، اتخذت سنة الأساس أول سنة لاحقة حقق الممول خلالها ربحاً. ويعاد ربط الضريبة على أساس الأرباح الحقيقية في السنة التالية للسنوات الأربع المشار إليها، وتعتبر أرباح السنة المسددة كدورة أساساً لربط الضريبة على السنوات الأربع التالية لها وهكذا... " وفي الفقرة الثانية من المادة الثانية من ذات القانون على أنه " استثناء من حكم المادة السابقة تربط الضريبة على الأرباح الحقيقية للمولين الذين تجاوز أرباحهم في سنة الأساس ٢٥٠ جنيهاً عن أية سنة من السنوات المقيسة في الحالتين الآتيتين : ١ - ٢ - إذا ثبت لمصلحة الضرائب أن أرباح الممول الحقيقية في السنة المقيسة قد زادت بنسبة ٢٥ ٪ أو أكثر عن أرباح سنة الأساس وفي هذه الحالة تخطر مصلحة الضرائب الممول بالأسباب التي بذت عليها حكمها وذلك بخطاب موصى عليه يعلم الوصول... " وفي المادة الثالثة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ المدمول به من ٢٨/٨/١٩٦٩ على أن " يأنى العمل بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٦٧ على أن تسرى أحكامه حتى السنة الضريبية ١٩٦٧ ويأنى كل ربط حكى قد تم بالتطبيق لأحكامه عن أية سنة ضريبية لاحقة لسنة ١٩٦٧ وتتخذ آخر سنة أساس تم ربط الضريبة عليها طبقاً لأحكام القانون المشار إليه أساساً للربط عن السنوات التالية لها حتى نهاية سنة ١٩٦٧ الضريبية " يدل على أن الأصل في حساب الضريبة على الممول الذي يخضع لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ وكان نشاطه سابقاً على سنة ١٩٦٧ ولا يتجاوز ربحه ٥٠٠ جنيهاً في سنة الأساس وكان نشاطه فردياً، أن تتخذ الأرباح التي ربطت عليها الضريبة سنة ١٩٦١ ميلادية أو السنة المالية المنتهية خلالها أو أية سنة لاحقة لها، أساساً لربط الضريبة على الأربع سنوات التالية بشرط أن يكون الممول قد حقق في سنة الأساس ربحاً وبانقضاء تلك السنوات الأربع تتخذ السنة التالية لها سنة أساس جديدة لربط الضريبة عن السنوات الأربع التالية كل ذلك ما لم يثبت أن أرباح الممول الحقيقية في السنة المقيسة قد زادت بنسبة ٢٥ ٪ أو أكثر عن أرباح سنة الأساس ففي هذه الحالة تخطر مصلحة الضرائب الممول بالأسباب التي بذست عليها حكمها وذلك بخطاب موصى عليه يعلم الوصول وتربط الضريبة على أرباحه الحقيقية ويقتصر أعمال حكم القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ لغاية سنة ١٩٦٧ ويأنى كل

ربط حكمى لا حق على هذه السنة فيقدر ربح سنة ١٩٦٨ تقديرا فعليا وتعتبر أساسا لربط الضريبة عن عدد من السنوات التالية لها وذلك وفق أحكام لقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يتخذ أرباح الطاعن في سنة ١٩٦٦ التي قدرتها المأمورية بمبلغ ٣٦٠ جنيها - أساسا لربط الضريبة عليه في سنة ١٩٦٧ استنادا إلى أن أرباحه الحقيقية في سنة ١٩٦٧ قد زادت بنسبة ٢٥ ٪ أو أكثر عن الأرباح سنة الأساس مع أن المطعون ضدها لم تخطر للطاعن بالمدول عن تطبيق قاعدة الربط الحكمى بخطاب موصى عليه بعلم الوصول وبالأسباب التي بنت عليها هذا المدول فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

ومن حيث إن الطاعن ينهى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول إن الحكم رفض اعتماد شركة التضامن بينه وبين آخرين ابتداء من ١/١/١٩٦٨ استنادا إلى عدم استيفائها إجراءات الشهر في حين أنه لا يشترط لكي يتمتع الشركاء المتضامنون في شركات التضامن والتوصية البسيطة بالإعفاء من الضريبة على الأرباح التجارية أن تكون الشركة قد استوفت إجراءات الشهر بل يكفي أن تكون موجودة فعلا .

ومن حيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه من المقرر أن الالتزام بالضريبة إنما يقع على أشخاص الشركاء المتضامين في شركات التضامن والتوصية البسيطة لاهل ذات الشركة ويثبت في ذمتهم هم لا في ذمتها ولا يهم في نظر القانون من حيث فرض الضريبة على الشريك في شركة تضامن أو الشريك المتضامن في شركة التوصية أن تكون الشركة قد استوفت إجراءات الشهر القانونية أو لم تستوف إذ الشركة رغم عدم استيفاء هذا الإجراءات توجد فعلا وقد يكون لها نشاط تجارى يثر ربحا يصير إلى الشركاء فيحاسب عليهم الضريبة بسببه لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على مساءلة الطاعن وحده عن الضريبة ولم يعتد بقيام الشركة إذ لم تستوف إجراءات الشهر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص أيضا .

ومن حيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه التصور في التسبب وفي بيان ذلك يقول إن الحكم لم يرد على ما تمسك به الطاعن من خطأ محكمة أول درجة بإلزامه بكامل المصاريف رغم الحكم لمصلحته بتعديل قرار لجنة الطعن .

ومن حيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أن النص في المادة ۱۸۶ من قانون المرافعات على أنه "إذا أخفق كل من الخصمين في بعض الطلبات جاز الحكم بأن يتحمل كل خصم مالدفعه من المصاريف أو بتقسيم المصاريف بينهما على حسب ما تقدره المحكمة في حكمها ، كما يحق لها أن تحكم بها جميعا على أحدهما " يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن الأمر بالنسبة لمصاريف الدعوى جوازي متروك تقديره للمحكمة إذا أخفق كل من الخصمين في بعض الطلبات ، فإنها أن تلزم كل خصم مالدفعه من معروقات الدعوى أو تقسيمها بينهما على أي أساس تراه أو تحكم بها جميعا على أحدهما ، إلا أنه لا يكفي حتى يكون الحكم صحيحا أن يكون للمحكمة حق إلزام أحد الخصمين بالمصاريف وإنما للعبء بما أمست المحكمة قضائها عليه . لما كان ذلك ، وكان حكم محكمة الدرجة الأولى قد استند في إلزام الطاعن بالمعروفات إلى نص المادة ۱۸۴ من قانون المرافعات مع أنه كسب جانباً من طلباته ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وإذا أيد الحكم المطعون فيه دون أن يرد على ما أثاره الطاعن في هذا الخصوص ، فإنه يكون فضلاً في خطئه في القانون قاصر البيان بما يوجب نقضه .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
صلاح الدين بونس ، محمد وجدي عبد الصمد ، ألفتى بقطر حبشى وصلاح الدين عبد العظيم .

(٣٩٥)

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٤٨ القضائية :

ضرائب " خيرية الزكات " .

شراء عقار بأهم الورثة وقيام المورث بدفع الثمن . هبة غير مباشرة . حصولها خلال خمس
للسنوات العابقة على الوفاء . أثره . خضوعها لرسم الأيلولة . م ٤ ق ١٤٢ لسنة ١٩٦٤
المعدل . إثبات دفع الموضع . وجوب دفع دعوى مستقلة به .

النص في المادة الرابعة من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم
٢١٧ لسنة ١٩٥١ يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — على أن
الشارع اتخذ من الخمس سنوات السابقة على الوفاة فترة ريبة بحيث لا تحتاج
مصلحة الضرائب بالهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث إلى شخص أصبح
وارثاً خلالها بسبب من أسباب الإرث كان متوافراً وقت صدورها وإطلاق
لفظ الهبات يشير إلى استحقاق الرسم سواء كانت الهبة منقولة أو ثابتة صريحة
أو مستترة مباشرة أو غير مباشرة وتتحقق الهبة غير المباشرة عن طريق شراء شيء
من الغير فيقوم الواهب بالشراء ويدفع الثمن ويذكر في العقد كمشتر أمم الشخص
الذي يريد النزع له . كما يدل على أن الشارع أراد أن يخرج من سلطة مصلحة
الضرائب ومن نطاق الطعن في تقدير قيمة الزكاة المنازعة في دفع المقابل للتصرف

(١) تقض رقم ٣٠٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٠ بمجموعة المكتب الفنى

أص

تقض رقم ١٠٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧١/٩/٣٠ بمجموعة المكتب الفنى

للسنة ٣٠ ص

الصادر من المورث إلى الوارث خلال فترة الرتبة أو عدم دفعه . لما كان ذلك وكان الثابت أن شراء مورث المطعمون ضدهم نصيب أولاده الفصر قد تم خلال الخمس سنوات السابقة على وفاته وكان هذا التصرف يعتبر هبة غير مباشرة تمت بطريق شراء العقار منار النزاع من الغير إذ قام المورث بدفع الثمن وذكروا أسماء الموهوب لهم في العقد كمشترين فإن إثبات دفع العوض لا بد أن يكون بدعوى مستقلة تخرج عن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن مأمورية ضرائب الأقصر قدرت صافي تركة المرحوم مورث المطعمون ضدهم الذي توفي بتاريخ ١٩٧٢/٧/٣١ بمبلغ ٢٢٣٦٤ جنيه و ٤٤٤ ملليم مدخلة في هذا التقدير ما اشتراه المورث المذكور من الغير بصنفته ولها طبيعياً على أولاده الفصر (.. .. و) بحصة $\frac{1}{3}$ قيراط لكل منهم في العقار رقم ٣١ شارع السودان بالجسيرة محسوبة نصيب كل قاصر من هذا التصرف بمبلغ ٨٢٢ جنيه و ٥٠٠ ملليم وإذا اعترض الورثة وأحيل الملف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٧٥/١٠/٢٢ بتأييد تفديرات المأمورية فقد أقاموا الدعوى رقم ١٣٣ لسنة ١٩٧٥ قنا الابتدائية طالبين الحكم بتعديل اقرار المطعمون فيه إلى مبلغ ٧٠٠٠ ج . و بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٥ حكمت المحكمة بتدب مكتب خبراء وزارة العدل لاداء المأمورية المبينة بمنطوق ذلك الحكم . و بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٧ وبعد أن قدم الحبير تقريره حكمت المحكمة بتعديل القرار المطعون فيه إلى اعتبار صافي تركة مورث المطعمون ضدهم بمبلغ ١٢٣٥٢ جنيه و ٣٣٩ ملليم تأسيساً على أن شراء المورث لحصة الفصر في العقار رقم ٣١ شارع

السودان لا يخضع لحكم المادة ۴ من القانون ۱۴۲ لسنة ۱۹۴۴ — استأنفت الطاعنة والمطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف رقمى ۱۲ ، ۱۴ لسنة ۵۲ ق أسيوط . وبتاريخ ۱۹۷۷/۱۱/۱۵ حكمت المحكمة فى الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق الناض وقدمت النيابة مذكرة أدت فيها إلى رأى بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث أن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه ، ذلك أنه أقام قضاءه بإخراج تصرف المورث بالشراء لحصة أولاده القصر فى العقار رقم ۱۱ شارع السودان بالجيزة من نطاق تطبيق المادة الرابعة من القانون ۱۴۲ لسنة ۱۹۴۴ على أن للقصر حصة أخرى فى عمارة بشارع الجلاء إيجارها الشهرى ۳۰۴ جنيه و ۸۰۰ مليم وأن كل قاصر يملك أطيافا زراعية مقدارها ۱۵ فدانا وأن بإمكانهم والحال هذه شراء حصصهم فى العقار موضوع الطعن فى حين أن هذا التصرف من المورث هو هبة غير مباشرة تمت فى فترة الخمس سنوات السابقة على الوفاة ، وأنه لا يكفى لإخراج هذا التصرف من عناصر التركة أن يكون للقصر أموال تكفى لدفع ثمن نصيبهم بالعقار مشار التزاع بل يتعين أن يثبت قيامهم بدفع الثمن الوارد بالمقد المذكور وهو أمر يخرج من نطاق الخصومة فى تقدير التركة .

وحيث أن هذا النعى فى محله ذلك أن النص فى المادة الرابعة من القانون ۱۴۲ لسنة ۱۹۴۴ المعدلة بالقانون رقم ۲۱۷ لسنة ۱۹۵۱ على أن يستحق رسم الأيلولة على الهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث خلال الخمس السنوات السابقة على الوفاة إلى شخص أصبح وارثا له بسبب من أسباب الإرث كان متوافرا وقت حصول التصرف أو الهبة سواء تعلقت تلك الهبات والتصرفات بأموال منقولة أو ثابتة أو صدرت إلى الشخص المذكور بالميراث أو بالواسطة . . على أنه إذا كان التصرف بعوض جاز لمصاحب الشأن أن يرفع الأمر للقضاء لى يقيم الدليل على دفع المقابل وفى هذه الحالة يرد إليه رسم الأيلولة المحصل منه ، يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن الشارع اتخذ من الخمس سنوات السابقة

على الوفاة فترة ريبية بحيث لا تحتاج مصلحة الضرائب بالهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث إلى شخص أصبح وارثا خلالها بسبب من أسباب الإرث كان متوافرا وقت صدورها وإطلاق لفظ الهبات يشير إلى استحقاق الرمم سواء كانت الهبة منقولة أو ثابتة صريحة أو مستترة مباشرة أو غير مباشرة وتتحقق الهبة غير المباشرة عن طريق شراء شيء من الغير فيقوم الواهب بالشراء ويدفع الثمن ويذكر في العقد كمشترا اسم الشخص الذي يريد التبرع له . كما دل على أن الشارع أراد أن يخرج من سلطة مصلحة الضرائب ومن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة المنازعة في دفع المقابل للتصرف الصادر من المورث إلى الوارث خلال فترة الريبة أو عدم دفعه — لما كان ذلك وكان الثابت أن شراء مورث المطعون خدمهم نصيب أولاده أنقص بحق $\frac{1}{3}$ قيراطا لكل منهم في العقار رقم ۳۱ شارع السودان قد تم بتاريخ ۱۹۶۹/۶/۲۳ أى خلال الخمس سنوات السابقة على وفاته في ۱۹۷۲/۷/۳۱ ، وكان هذا التصرف يعتبر هبة غير مباشرة وتمت بطريق شراء العقار مشار النزاع من الغير إذ قام المورث بدفع الثمن وذكر أسماء الموهوب لهم في العقد كمشتريين فإن إثبات دفع العوض لا بد أن يكون بدعوى مستقلة تخرج عن نطاق هذا الطعن ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن مقابل ثمن حصة القصر في العقار رقم ۳۱ شارع السودان قد سدد بمال الورثة مع أن ذلك ليس بحالة الطعن في تقدير قيمة التركة وإنما رفع دعوى مبتدأة فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين الحكم بتعديل الحكم المستأنف بإضافة مبلغ ۲۴۹۷ جنيه و ۵۰۰ مليم إلى صافي قيمة التركة فيكون المبلغ ۱۴۸۴۸ جنيه و ۸۳۲ مليم .

جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد صدق العصار نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :
حسن النمر ، وميز عبد المجيد ، درويش عبد الحميد ، ومحمد إبراهيم خليل .

(٣٩٦)

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٤٨ القضائية :

(٢٤١) حكم . " حجية الحكم " . قوة الأمر المقضى . ريع .

(١) المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها . شرطه . ما لم تنظر المحكمة فيه بالفعل . لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم حائز لقوة الأمر المقضى .

(٢) للقضاء لدعى بالريع . نفى الحكم ملكية المدعى عليه فيها . لا يفيد ثبوتها لدعى .
هذا للقضاء لا يحوز حجية في النزاع حول ملكيته في الدعوى التي يقيمها بطرد المدعى عليه من الأرض
محل النزاع .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها ، يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة في الدعويين ، ولا تتوافر هذه الوحدة إلا أن تكون المسألة المقضى فيها نهائيا أساسية لا تتغير ، وأن يكون للطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقة بينهما بالحكم الأول استقرارا جامعا مانعا ، وأن تكون هي بذاتها الأساس فيما يدعى به في الدعوى الثانية وينبنى على ذلك أن ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم حائز لقوة الأمر المقضى .

٢ - إذ كان الثابت من مدونات الحكم في دعوى الريع أن المطعون عليه قد أقامها ضد الطاعنات للحكم له بريع أرض النزاع وكانت المحكمة لم تعول على بحث ملكية المدعى - المطعون عليه - لأرض النزاع بل إصولت على نفى ملكية

الطاعنات لها ، في حين أن نفى ثبوت ملكية المدعى عليهن — الطاعنات — لأرض النزاع لا يفيد بذاته وبطريق اللزوم ملكيتها للمدعى — المطعون عليه ، وقد استندت في ذلك إلى إقرار نسب إلى مورث الطاعنات ، وهو بمفرده لا يسبغ على المطعون عليه ملكية أرض النزاع ، وكان يحثها هذه الملكية بالقدر اللازم للحكم في دعوى الربيع . وأنها لذلك أخذت بتقرير الخبير خاصا بتقدير الربيع — وأن الحكم بالربيع لا يفيد بالضرورة ملكية المطعون عليه وحده لأرض النزاع ما دامت الملكية الأصلية مشتركة مع آخرين طبقا لما ورد بتقرير الخبير في قضية الربيع . لما كان ذلك ، فإن حكم الربيع يكون غير حائز لقوة الشيء المحكوم فيه في النزاع المائل حول الملكية حيث يطلب المطعون عليه طرد الطاعنات من أرض النزاع استنادا إلى ملكيته لها . ومن ثم لا يكون هذا الحكم مانعا من نظر ملكية المطعون عليه والحكم في الدعوى الراهنة (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقدم والمرقعة — وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٦٤٣٣ لسنة ١٩٧٢ مدنى شمال القاهرة الابتدائية ضد الطاعنات بطلب الحكم بإنهاء انتفاعهن بالأرض وطردهن منها ، وتسليمها إليه بما عليها من منشآت مقابل دفع قيمتها مستحقة الإزالة وقال بيانا لدعواه أنه صدر له ضد الطاعنات الحكم رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٩ مدنى شبرا الخيرية . وتضمنت أسبابه ما يفيد ملكيته لجميع الأرض محل النزاع . ولما كانت الطاعنات قد أقمن على جزم من هذه الأرض العقار محل إقامتهن رغم

(١) نقض ١٩٧٦/١٢/٧ بمجموعة المحكمتين الفنى لسنة ٢٨ ص .

علمون بانها مملوكة له ، فقد أقام الداعوى للحكم له بطلباته سالفة البيان .
وبتاريخ ١٩٧٣/٢/٥ حكمت المحكمة بتلنبد خبير للانتقال للعقار . وبيان
مستندات المستأنف - المطعون عليه - التي تثبت ملكيته للأرض - وبيان
ماهية المباني التي أقيمت عليها وتاريخ إقامتها وملكيتها هذه المباني وقت إقامتها
وإذ لم يودع الأمانة واعتبرتة عاجزا عن إثبات دعواه عادت فحكمت بتاريخ
١٩٧٤/١٢/٩ برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف
رقم ٣٦٣ من ٩٢ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٢ حكمت المحكمة بتلنبد خبير
في الدعوى لبيان قيمة المواد وألمرة العمل ، وكذلك تقدير قيمة ما زاد في ثمن
الأرض بسبب هذه المنشآت تأسيسا على أن الحكم الصادر في دعوى الريع يحوز
قوة المقضى ، وبعد أن قدم المطعون عليه تقريره حكمت بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٩ بإلغاء الحكم
المستأنف وطرده الطاعنات من أرض النزاع وألزم المطعون عليه بأن يدفع لمن
مبلغ ٩٠٠ جنيه ، طعن الطاعنات في هذا الحكم وكذا الحكم التمهيدى -
السابق عليه الصادر بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٢ بطريق النقض ، وقدمت النيابة
العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه الدائرة
في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر ، وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت
النيابة رأيها .

وحيث إنه مما تنعاه الطاعنات على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون
والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنات أن الحكم المطعون فيه
ركن في ثبوت ملكية المطعون عليه للأرض إلى حججه الصادر في دعوى
الريع رقم ٥٠٧ سنة ١٩٥٩ مدنى شبرا الخيرية في حين أن الحكم المذكور صادر
في مطالبته بريع ولم يؤسس قضاءه بالريع على أساس ملكية المطعون عليه لأرض
النزاع . وإنما أقامه على نفى ثبوت ملكية الطاعنات لها ، كما أن المطعون عليه
لم يقدم دليلا على ملكيته وحده لأرض النزاع ، وهو ليس بمالك لها ، لأن
الملكية مشتركة وقد تصرف المطعون عليه في نصيبه فيها ومن ثم فلا يكون لهذا
قوة الشيء المقضى فيه بالنسبة لملكية المطعون عليه مما لا يحول دون نظر الملكية
في الدعوى المسائلة ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون
معيبا بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب .

وحيث إن هذا النفي في محله . ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المنع من إعادة النزاع في المسألة المقضى فيها ، يشترط أن تكون المسألة واحدة في الدعوى . ولا تتوافر هذه الوحدة إلا أن تكون المسألة المقضى فيها نهائيا أساسية لا تتغير ، وأن يكون الطرفين قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول المستقرارا جامعامانما وأن تكون هي بذاتها الأساس فيما يدعى به في الدعوى الثانية ، وينبني على ذلك أن مالم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعها لحكم حائز لقوة الأمر المقضى .

وكان أثبات من مدونات الحكم في دعوى المربع رقم ٥٠٧ سنة ١٩٥٩ مدنى جزئى شبرا بتاريخ ١٩٦٠/٢/٢ أن المطعون عليه كان قد أقامها ضد الطاعنات للحكم له بربع أرض النزاع من المدة من يناير سنة ١٩٥٥ حتى ديسمبر سنة ١٩٥٧ وأن الحكم سبق أن ندب خبيرا زراعيا في الدعوى لبحث ملكية العين ، لمن هي ومقدار نصيب المدعى إن كان له حق فيها وتقدير صافي ريع هذا النصيب إن وجد من المدة المطالب بها وأن الخبير أثبت في تقريره " أن الأرض موضوع النزاع اختص بها المدعى - المطعون عليه - باعتباره أحد الورثة وأنه يقدره ببلغ ٥٠ قرشاقيمة مقابل الانتفاع بأرض النزاع وأن المحكمة لا تأخذ باعتراف المدعى عليها أنها تملك الأرض بوضع اليد لمدة ٣٠ عاما وذلك أن إقرار الصادر من مورثها والذي يبدى فيه استعداده لشراء قطعة الأرض المذكورة والذي لم تطعن عليه المدعى عليها لثانية - الطاعنة الأولى - بأى مطعن قاطع في الدلالة على عدم جدية الدفع بالتقادم ، لأن المأخوذ من هذا الإقرار أن مورث المدعى عليها الثانية مسلم بملكية المدعى لأرض النزاع ، وإلا لما قبل شراءها منه ، ويتمين لذلك إطرار هذا الدفع . . . لذلك ترى المحكمة الأخذ بما جاء بتقرير الخبير خاصة بتقدير الربع . . . " وكان مفاد ذلك أن المحكمة لم تعول على بحث ملكية المدعى - المطعون عليه - لأرض النزاع بل عولت على نفي ملكية الطاعنات لها ، في حين أن نفي ثبوت ملكية المدعى عليهن - الطاعنات - لأرض النزاع لا يفيد بذاته وبطريق اللزوم ملكيتها للمدعى - المطعون عليه ، وقد استندت في ذلك إلى إقرار نسب إلى مورث الطاعنات ، وهو بمفرده لا يسبغ على المطعون عليه ملكية أرض النزاع ، وكان بحثها لهذه الملكية بالقدر اللازم للحكم في دعوى الربع ، وأنها لذلك أخذت بتقرير الخبير خاصة بتقدير الربع - وأن الحكم بالربع لا يفيد بالضرورة ملكية المطعون

عليه وحده لأرض النزاع مادامت الملكية الأصلية مشتركة مع آخرين طبقا لما ورد بتقرير الحبير في قضية الريع . لما كان ذلك ، فإن حكم الريع يكون غير حائز لقوة الشيء المحكوم فيه في النزاع المائل حول الملكية حيث يطلب المطعون عليه طرد للطامعات من أرض النزاع امتنادا إلى ملكيته لها — ومن ثم لا يكون هذا الحكم مانعا من نظر ملكية المطعون عليه والحكم فيها في الدعوى الراهنة . لما كان ذلك ، وكان كل من الحكيم المطعون فيهما قد حجب نفسه عن بحث ملكية المطعون عليه بحجة "أن الحكم في دعوى الريع قد تعرض لادعاء الملكية وانتهى إلى رفضه . وكان الحكم المذكور قد صدر في حدود النصاب الاتمائي فيكون حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للملكية المائل ، ومن ثم يتمين الاعتداد بالحكم المذكور والالتفات من الادعاء بالملكية من جانب المستأنف هايم لعقار النزاع " فإنه يكون قد خالف الصحيح في القانون على ما سلف البيان مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والفهم في التسيب بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

رئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين و صلاح الدين بونس ، محمد وجدي عبد الصمد ، ألقى بقطر حبي ، وصلاح الدين
عبد العظيم .

(٣٩٧)

الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٤٨ القضائية :

(٢٤١) حجز . "الحجز الإداري" . إثبات . نظام عام .

(١) إعلان محضر الحجز الإداري المحجوز عليه بكتاب موسى عليه علم الوصول .
في ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ . إثبات حصوله . وجوب أن يكون تقديم علم الوصول
الدال عليه .

(٢) اعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إعلان المحجوز عليه بمحضر الحجز . عدم تعلقه بالنظام
العام . لا يجوز الحكمة أن تقضى به من تلقاء قضاها .

١ - مفاد نص المادة ٢٩ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨٠
لسنة ١٩٥٥ أن الشارع وإن أوجب أن تتضمن صورة محضر الحجز التي
تعلن إلى المحجوز عليه بتاريخ إعلان محضر الحجز إلى المحجوز لديه إلا أنه
لم يوجب أن تحمل صورة محضر الحجز المعلن إلى المحجوز عليه دليل إعلانها
إلى المحجوز لديه في خلال الميعاد المقرر قانوناً وإلزاماً رسم إجراءات خاصة لإعلان
محضر الحجز إلى المحجوز لديه وإعلان المحجوز عليه بصورة من ذلك المحضر
وهي تختلف عن الإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات بفعل
الإعلان المرسل من الخاجر إلى المحجوز عليه بكتاب موسى عليه مصحوب
بعلم الوصول في قوة الإعلان الذي يتم بالطرق القانونية وبالتالي فإن السبيل
الوحيد لإثبات حصول ذلك الإعلان هو تقديم علم الوصول الدال عليه .

٢ - إن ما قرره الشارع بنص المادة ٢٩/٣ من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري من اعتبار الحجز كأن لم يكن في حالة عدم إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز غير متعلق بالنظام العام فيجوز لكل ذي مصلحة التزول عنه صراحة أو ضمنا ، ولما كانت محكمة الاستئناف قد تصدت لهذا الأمر من تلقاء نفسها وقضت باعتبار الحجز كأن لم يكن تأسيسا على أن إعلان المحجوز عليه بمحضر الحجز لم يتم رغم عدم دفع صاحب المصلحة بذلك فأنها تكون قد خالفت القانون وأخطأت في تطبيقه

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - في أن مصلحة الضرائب أقامت الدعوى رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٧٢ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ضد المطعون ضده طالبة الحكم بإلزامه بأن يدفع لها مبلغ ٩٢٥ ج و ٤٥٢ م استنادا إلى أنها تدين من يدعى في هذا المبلغ ولأن المطعون ضده يدين له فقد أوقعت حجرا تحت يده في ١/٢٦/١٩٧١ استيفاء للمبلغ المذكور إلا أن هذا الأخير لم يقم بما يفرضه عليه حكم المادة ٣١ من قانون الحجز الاداوى رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ مما يجعل لها الحق في مطالبته بصفته كشخصية بالمبلغ المحجوز من أجله عملا بالمادة ٣٢ من القانون سالف الذكر ولذلك فقد أقامت الطاعنة الدعوى للحكم بطلباتها السابقة - وبتاريخ ١٧/٥/١٩٧٥ حكمت المحكمة برفض الدعوى - استأنفت الطاعنة حكمت هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٦٠ لسنة ٩٢ ق القاهرة وبتاريخ ٨/٤/١٩٧٨ المحكمة بتأييد الحكم المستأنف - طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق

المنقض وقدست النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد هو مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك نقول الطاعنة أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بتأييد الحكم الابتدائي برفض الدعوى على أن محضر الججز لم يعلن إلى المحجوز عليه إذ خلت صورته مما يفيد هذا الإعلان ، كما أن إشعار علم الوصول لا يتضمن بذاته ما يفيد الإعلان في حين أن المادة ٢٩ من قانون الججز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ لم تستلزم أن تحمل صورة محضر الججز دليل إعلانها للمحجوز عليه ، وأنه إذا اكتفى القانون في إجراء الإعلان بمجرد إرسال الورقة المطلوب إعلانها بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول فإن الدليل الوحيد على القيام بهذا الإعلان هو تقديم نموذج علم الوصول الموقع عليه من المرسل إليه بالاستلام ، هذا إلى أن بطلان الججز نسبي وغير متعلق بالنظام العام مما كان لا يجوز للمحكمة أن تنافس من تلقاء نفسها في مدى التزام الخايز بما فرضه القانون عليها من واجب إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الججز الإدارى تحت يد المحجوز لديه . طالما أن هذا الأخير لم يحضر أمام المحكمة ولم يتمسك ببطلان الججز للسبب المذكور .

وحيث إن هذا للنمى في محله ، ذلك أن النص في المادة ٢٩ من قانون الججز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ على أن "يقع حجز ما للمدين لدى الغير بموجب محضر حجز يعلن إلى المحجوز لديه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ويتضمن قيمة المبالغ المطلوبة .. ويجب إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الججز مبينا بها تاريخ إعلان المحجوز لديه خلال الثمانية أيام التالية لتاريخ إعلان المحضر المحجوز لديه وإلا اعتبر الججز كأن لم يكن " يدل على أن الشارع وإن أوجب أن تتضمن صورة محضر الججز التى تعلن إلى المحجوز عليه بتاريخ إعلان محضر الججز إلى المحجوز لديه إلا أنه لم يوجب أن تحمل صورة محضر الججز المعلن إلى المحجوز عليه دليل إعلانها إلى المحجوز لديه في خلال الميعاد المقرر قانونا وإنما رسم إجراءات خاصة لإعلان محضر الججز إلى المحجوز لديه وإعلان المحجوز عليه بصورة من ذلك المحضر وهى تختلف عن الإجراءات المنصوص عليها في قانون

المراقبات بفعل الإعلان المرسل من الحاجر إلى المحجوز عليه بكتاب موسى عليه
مصحوب بعلم الوصول في قوة الإعلان الذي يتم بالطرق القانونية وبالتالي فإن
السبيل الوحيد لاثبات حصول ذلك الإعلان هو تقديم علم الوصول المتأل عليه —
وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر بأن أقام قضاءه
بتأييد حكم محكمة أول درجة برفض الدعوى على أن «الثبت من مطالعة صورة
محضر الحجز المقدمة من المستأنف بصفته أنها لم تعلن للمحجوز عليه في خلال
الموعد القانوني ولا يدل على حصول هذا الإجراء إشعار علم الوصول المقدم ضمن
مستندات المستأنف بصفته للتدليل على إخطار المحجوز لأن هذا الإشعار مستقلا
بذاته لا يعتبر إعلان أو إخطار المحجوز عليه بما يتعين إعلانه به على ما نصت عليه
المادة ٢٩/٣ من قانون الحجز الإداري طالما جاءت صورة محضر الحجز خلوا
مما يفيد إعلانها للمحجوز لديه ، كما أن إشعار علم الاستلام بذاته لا يتضمن هذا
المعنى لأنه لا يكشف عن مضمون الرسالة المسجلة بعلم الوصول التي وجهها
للمحجوز عليه وبمجرد توصيلها إليه لا يعني أن بها محتويات محددة وأن تلك
المحتويات متضمنة لإداعها بالحجز الموقع تحت يد المستأنف عليه» لما كان ذلك
وكان ما قرره الشارع بنص المادة ٢٩/٢ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٠
بشأن الحجز الإداري من اعتبار الحجز كأن لم يكن في حالة عدم إعلان المحجوز
عليه بصورة من محضر الحجز غير متعلق بالنظام العام فيجوز لكل ذي مصلحة
التزول عنه هراحة أو ضمنا وكانت محكمة الاستئناف قد تصدت لهذا الأمر من
تلقاء نفعها ورفضت باعتبار الحجز كأن لم يكن تأسيسا على أن إعلان المحجوز عليه
بمحضر الحجز لم يتم رغم عدم دفع صاحب المصلحة بذلك فإنها تكون قد خالفت
القانون وأخطأت في تطبيقه بما يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

پرئاسة السيد المستشار مصطفى كمال سليم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
سليم عبد الله سليم ، محمد عبد العزيز الجندى ، أمين طه أبو العلا ، محمد زغلول عبد الحميد .

(٣٩٨)

الدائن رقم ٦٨ لسنة ٤٩ القضائية :

إثبات . " الإحالة إلى التحقيق " . استئناف .

إحالة الدعوى إلى التحقيق . قبول الخصم الحكم بإعلان شهوده وسماعهم دون اعتراض منه
حتى صدور الحكم في الموضوع . اعتباره نزولا عن حقه في التمسك بعدم جواز الإثبات بالبيئة .
عدم جواز التمسك به أمام محكمة الاستئناف .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قواعد الإثبات ليست من النظام العام
فيجوز الاتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمنا كما يجوز لصاحب الحق في التمسك بها
أن يتنازل عنه ، ولما كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده الأول قد ارتضى
حكم الإحالة إلى التحقيق لصدور من المحكمة الابتدائية ونفذه بإعلان شهوده
وسماعهم وليس في الأوراق ما يدل على اعتراضه عليه حتى صدور الحكم في الموضوع ،
فإن ذلك يعد نزولا منه عن حقه في التمسك بعدم جواز الإثبات بالبيئة ،
فلا يجوز له إثارة هذا الدفع أمام محكمة الاستئناف .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتصل في أن المطعون ضده الأول استصدر أمراً أدى فسخاً بالزام الطاعة بأن
تؤدي له مبلغ ٦٥١ ج والفوائد بواقع ٧ ٪ تأسيساً على أنه يداينها بهذا المبلغ
بموجب سنيين إثنين مؤرخين في ١٨/٥/١٩٦٩ ، ١/٦/١٩٦٩ أولهما
بمبلغ ٣٥١ ج والثاني — محال إليه من المطعون ضدها الثانية — بمبلغ ٣٠٠ ج ،
تطلبت الطاعة من هذا الأمر في الدعوى ٢٨٦٣ سنة ١٩٧١ مدنى كلى شمال
القاهرة بطلب إلغائه ، وأقامت تظلماً على أساس أن إلتها المطعون ضدها
الثانية — ووكيلها بتوكيل رسمى — استغلت مرضها وضعف بصرها فاختلست
توقيعها على بياض على عدة أوراق منها سنداً أمر الأداء المنظم منه وأنها لذلك
تعلن عاينها بالتزوير ، وقالت أنها أبلغت النيابة العامة من هذه الواقعة
وتحر عنها المحضر ٤٤٦ سنة ١٩٧٠ إدارى السيدة زينب ، ونسبت
المطعون ضدهما تواطؤاً بما بعد أن خطبه الأول إبنة الثانية ، وبتاريخ ١٧/١٢/١٩٧٠
قضت محكمة أول درجة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى أن المطعون ضدها
الثانية استوقفت الطاعة على سندی أمر الأداء دون أن تعلم بمضمونها ، وبعد
سماع شهود الطرفين حكمت في ٢٥/٤/١٩٧٢ برد وبطلان هذين السنتين ثم قضت
بتاريخ ١٤/٦/١٩٧٢ في موضوع التظلم بإلغاء أمر الأداء المنظم منه ، استأنف
المطعون ضده الأول بالاستئناف ٣٨٧٥ سنة ٨٧ قضائية القاهرة طالبا إلغاء
هذا الحكم والقضاء برفض دعوى التزوير الفرعية ورفض التظلم وبتأييد أمر
الأداء ، واستند في استئنافه إلى أن الحكم الصادر في ١٧/١٢/١٩٧٠ بإحالة
الدعوى إلى التحقيق قد جانب الصواب ذلك أن تغيير الحقيقة في الورقة على بياض —
حسباً تدعى الطاعة — هو نوع من خيانة الأمانة يخضع في إثباته للقواعد العامة
ومؤداها أنه لا يجوز إثبات عكس الثابت في سندی أمر الأداء إلا بالكتابة ،
وأنه اعترض على إجراء التحقيق غير أن هذا الاعتراض لم يثبت بمحضر الجلسة ،
وإذا حول الحكم المستأنف في قضائه بإلغاء أمر الأداء على أقوال الشهود ويكون

قد خالف القانون ، بينما تمسكت الطاعنة أمام محكمة الاستئناف بسقوط حق المطعون ضده في الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة لعدم إبدائه قبل البدء في سماع الشهود مما يفيد تنازله من هذا الحق ، وبتاريخ ٩ / ٣ / ١٩٧٥ حكمت المحكمة في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وتأييد أمر الأداء ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على صيغتين ، تنعى الطاعنة بهاتينهما على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون ، وفي بيان ذلك نقول أن المطعون ضده الأول لم يدفع أمام محكمة أول درجة بعدم جواز الإثبات بالبينة سواء قبل صدور الحكم بإحالة الدعوى إلى التحقيق أو قبل سماع الشهود مما يعد نزولا منه من حقة في طلب إثبات إدعائها بالكتابة ، ورغم تمسكها بسقوط الحق في أداء هذا الدفع أمام محكمة الاستئناف فإن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بإلغاء الحكم المستأنف على سند من القول ” بأن الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة من الدفوع التي يجوز أداؤها في أية حالة كانت عليها الدعوى ، وأن مجرد حضور المطعون ضده التحقيق واحضار شهود وسماع أقوالهم نفاذا للحكم بإحالة الدعوى إلى التحقيق لا يحرمه من التمسك بهذا الدفع وقد خلت الأوراق مما يفيد تنازله عنه .. “ وهذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاؤه مخالف للقانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قواعد الإثبات ليست من النظام العام فيجوز الاتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمنا كما يجوز لصاحب الحق في التمسك بها أن يتنازل عنه ، ولما كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده الأول قد ارتضى حكم الإحالة إلى التحقيق الصادر من المحكمة الابتدائية ونفذه بإعلان شهوده وسماعهم وليس في الأوراق ما يدل على اعتراضه عليه حتى صدر الحكم في الموضوع ، فإن ذلك يعد نزولا منه

من حقة في التمسك بعدم جواز الاثبات بالبيننة ، فلا يجوز له إثارة هذا الدفع أمام محكمة الاستئناف ، وإذا لم يلتزم المحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الاول للطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم ، ولما كانت المحكمة ترى في وقائع الدعوى ومستنداتها المقدمة من الطاعنة وأخصها تحقيقات الشكوى ٤٤٦ سنة ١٩٧٠ إدارى السيدة ... ما يكفي لتكوين عقيدتها في شأن ثبوت صحة ادعاء الطاعنة بأن ابنتها المطعون ضدها الثانية قد امتنعت وكالتها عنها ومرضها وضعف بصرها فاستوقفتها على سندی أمر الأداء على بياض دون أن تعلم بمضمونها ، فإنه من ثم يكون المحكم المستأنف قد أصاب وجه الحق فيما انتهت إليه من إلغاء أمر الأداء المنظم منه ويتعين لذلك القضاء بتأييده .

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار / مصطفى كمال سليم نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد عبد العزيز الجندى ، أمين طه أبو العلا ، محمد زغلول عبد الحميد ، ومنصور وبيح .

(٣٩٩)

للطعن رقم ١٠١ لسنة ٤٦ القضائية :

(١) نقض " اعلان الطعن " . بطلان .

اعلان صحيفة الطعن بالنقض للطعن ضدهم في المحل المختار . الدفع ببطلان الطعن .
لا يجوز له طالما طعنوا بالطعن وقتلوا مذكراتهم بالرد على أسبابه في المواجه القانونيه .
٢٠ م مراقعات .

(٢) استئناف " المحصوم فيه " . دعوى .

لائحة الدعوى في سنة ١٩٧١ ضد الإدارة العامة للملاك رغم أن الهيئة العامة للإصلاح
الزراعي من التي تمثلها قانونا . أثره . عدم انعقاد المحصوم فيها ولو حضر مندوب الإدارة
أمام الخبير . اختصاص الهيئة لأول مرة في الاستئناف والحكم عليها بخالفه لقواعد الاختصاص
ومبدأ النزاع على درجتين .

١ - تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون المرافعات على أنه
" لا يحكم بالبطلان بها رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الأجراء " . وإذا
كان المطعون ضدهم قد طعنوا بالطعن وأودعوا مذكرتهم بالرد على أسبابه في
المعاد القانوني فإن ما أغياه الشارع من اعلان صحيفة الطعن لانتصاصهم أو في
موطنهم يكون قد تحقق ويتمتع الحكم ببطلانه ويكون الدفع - ببطلان الطعن
لإعلان صحيفته للمطعون ضدهم في محله المختار - غير سديد .

٢ - تنص المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات على أنه " لا يجوز في الاستئناف
ادخال من لم يكن خفيا في الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف مالم ينص

القانون على غير ذلك " وإذ كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى بصحتها المودعة قلم كتاب محكمة أول درجة في ٢٣/٥/١٩٧١ على وزير الاصلاح الزراعي ومدير عام مصالحة الأملاك الأميرية ووزير الخزانة الطاعنين من الثاني للآخر ، وكان قرار رئيس الجمهورية ١٥٨٦ لسنة ١٩٦٣ والمعمول به منذ ١٣/٨/١٩٦١ قد نص في مادته الخامسة على أن تدمج الادارة العامة للأملاك وطرح النهر في الهيئة العامة للاصلاح الزراعي ويكون لمجلس إدارتها الاختصاصات التي كانت مقررة لمجلس إدارة صندوق طرح النهر وأكله ، كما نص قرار رئيس الجمهورية ١٠٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ في مادته الحادية عشرة على أن رئيس مجلس إدارة الهيئة يمثلها أمام القضاء ، وكانت محكمة الاستئناف مع تسليمها بأن الهيئة العامة للاصلاح الزراعي هي وحدها ذات الصفة في النزاع المطروح قد ناطت بالمطعون ضدهم اختصاصها لأول مرة أمامها وقضت بإلزامها بالمبلغ المحكوم به ، لما كان ذلك وكان مقتضى القرارين مالفى الذكور أيلولة اختصاصات الإدارة العامة للأملاك وطرح النهر إلى الهيئة العامة للاصلاح الزراعي وليس مجرد نقل تبعيتها الإدارية لها ، فإن رفع الدعوى على تلك الادارة لا تنعقد به الخصومة قبل الهيئة العامة للاصلاح الزراعي ولو حضر مندوب عن إدارة الاملاك أمام الخبير طالبا أن الهيئة الطاعنة التي أصبحت وحدها ذات الصفة في الدعوى لم تختص أمام محكمة أول درجة ويكون اختصاصها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف بدءا لدعوى جديدة قبلها لدى محكمة الدرجة الثانية بما يخالف قواعد الاختصاص ومبدأ التفاضل على درجتين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٧٣١ لسنة ١٩٧١ مدني كلي

سوهاج قبل الطاعنين هذا الأول طالبا الحكم بالزامهم متضامنين بمبلغ يمثل قيمة ربيع أطيان مسلمة اليهم من طرح النهر مضافا اليه تعويض عما أصابهم من ضرر من جراء تأخير تسليمها ، و بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٨ حكمت المحكمة بالزام المدعى عليهم ببعض ما طلب المدعون ، استأنف المطعون ضد الحكم بالاستئناف ٩ لسنة ٤٨ قضائية سوهاج واستأنفه المحكوم عليهم بالاستئناف ١٩ لسنة ٤٨ قضائية سوهاج ودفعوا بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة تأسيسا على أن صاحب الصفة هو رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الطاعن الأول ، قضت محكمة الاستئناف في الاستئنافين بعد ضمهما بقبولهما شكلا و برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وناطت بالمطعون ضد حكم اختصاص الطاعن الأول ثم قضت في ١٩٧٥/١٢/٤ في موضوع الاستئناف ٩ لسنة ٤٨ قضائية بتعديل الحكم المستأنف بالزام الهيئة التي يمثلها الطاعن الأول بأن تؤدي للمطعون ضد حكم مبلغ ١٨٨٧ ج و ٧٧١ م والمصروفات المناهبة وفي موضوع الاستئناف ١٩ لسنة ٤٨ قضائية برفضه ، طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وأودع المطعون ضد حكم مذكرة دفعوا فيها ببطلان الطعن لإعلانهم به في محلهم المختار دون موطنهم الأصلي ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم جواز الطعن عن الطاعنين من الثاني للأخير ورفض الدفع ببطلان الطعن وبقبوله شكلا بالنسبة للطاعن الأول ونقض الحكم المطعون فيه ، عرض الطالب على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها أقرت النيابة رأيها .

وحيث إن النيابة أقامت دفعها بعدم جواز الطعن من عدا الأول من الطاعنين على أن الحكم المطعون فيه لم يقض عليهم بشئ .

وحيث إن هذا الدفع شديد ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يحكم على الطاعنين من الثاني للأخير بشئ وإنما اقتصر قضاؤه على إلزام الطاعن الأول بما حكم به فلا يكون الطعن ممن عداه جائزا عملا بالمادة ٢١١ من قانون المرافعات .

وحيث إن مبنى الدفع ببطان الطعن هو بطلان إعلان صحيفته للمطعون ضدهم
إذ تم بحلهم المختار - مكتب الأستاذ - .. المحامي - على خلاف ما قضى به
المادة ٢١٤ من قانون المرافعات من وجوب إعلانه لأشخاصهم أو في موطنهم
ببلدة المرافعة الثابت بصحيفة الاستئناف .

وحيث إن هذا الدفع غير سديد ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون
المرافعات نصت على أنه " لا يحكم بالبطان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية
من الإجراء " وإذ كان المطعون ضدهم قد علموا بالطعن وأودعوا مذكراتهم بالرد
على أسبابه في الميعاد القانوني فإن ما تنهيه الشارع من إعلان صحيفة الطعن لأشخاصهم
أو في موطنهم يكون قد تحقق ويمتنع الحكم ببطلانه .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن نعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه
وإن في بيان ذلك أنه على الرغم مما انتهت إليه محكمة الاستئناف في حكمها
الصادر في ١٩٧٥/٣/٦ من صدور الحكم المستأنف على غير ذي صفة تأسيساً على
أن الذي يمثل الإصلاح الزراعي هو رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح
الزراعي الذي لم ينتههم أمام محكمة أول درجة ، فإنها ناطت بالمطعون ضدهم إعلانه
وإدخاله لأول مرة أمامها وقضت في موضوع الاستئناف بإلزامه بما قضت
به نفوتت عليه بذلك درجة من درجات التقاضي مما يشوب حكمها بخالفة
القانون ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك بأن المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات تنص
على أنه " لا يجوز في الاستئناف إدخال من لم يكن خصماً في الدعوى الصادر فيها
الحكم المستأنف ما لم ينص القانون على غير ذلك " وإذ كان الثابت من الأوراق
أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى بصحيفتها المودعة قلم كتاب محكمة أول درجة
في ١٩٧١/٥/٢٣ على وزير الإصلاح الزراعي ومدير عام مصلحة الأملاك الأميرية
ووزير الخزانة الطاعنين من الثاني للآخر ، وكانت قرار رئيس الجمهورية
رقم ١٥٨٦ سنة ١٩٦٣ والمعمول به منذ ١٩٦٣/٨/١٣ قد نص في مادته الخامسة

على أن تدبج الإدارة العامة للأمولاك وطرح النهر في الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ويكون لمجلس إدارتها الاختصاصات التي كانت مقررة لمجلس إدارة صندوق طرح النهر وأكله ، كما نص قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ في مادته الحادية عشرة على أن رئيس مجلس إدارة الهيئة يمثلها أمام القضاء ، وكانت محكمة الاستئناف مع تسليمها بأن الهيئة العامة للإصلاح الزراعي هي وحدها ذات الصفة في النزاع المطروح قد ناطت بالمطعون ضدهم اختصاصها لأول مرة أمامها وقضت بإلزامها بالمبايع المحكوم به وردت على ما أبداه الحاضر عن الهيئة الطاعنة من أن إدخالها في الاستئناف ينطوي على إخلال بمبدأ التقاضي على درجتين — بقولها " إن الدعوى رفعت ابتداء على مصلحة الأملاك الأميرية التي آلت تبعيتها الإدارية إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وقد باشر مندوب إدارة الأملاك العامة وهي الجهة التي آلت إليها مصالحة الأملاك وهي إحدى إدارات الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الدعوى أمام الخبير المنتدب أمام محكمة أول درجة وما كان إدخال الهيئة العامة للإصلاح الزراعي أمام تلك المحكمة إلا تصحيحا لشكل الدعوى باعتبار أن تلك الهيئة أصبحت وحدها ذات الصفة في النزاع الراهن " . لما كان ذلك ، وكل مقتضى الفرادين صالفي الذكر أيلولة اختصاصات الإدارة العامة للأمولاك وطرح النهر إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وليس مجرد نقل تبعيتها الإدارية لها ، فإن رفع الدعوى على تلك الإدارة لا تنمقـد به الخصومة قبل الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ولو حضر مندوب عن إدارة الأملاك أمام الخبير طالما أن الهيئة الطاعنة التي أضحيت وحدها ذات الصفة في الدعوى لم تختصم أمام محكمة أول درجة ويكون اختصاصها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف بدءا لدعوى جديدة قباها لدى محكمة الدرجة الثانية مما يخالف قواعد الاختصاص ومبدأ التقاضي على درجتين . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حافظ رفق نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
محمد الخول ، يوسف أبو زيد ، درويش عبد الحميد وعزت حنوره .

(٤٠٠)

الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٧ القضائية :

(٢٠١) دعوى " إغفال الفصل في الطلبات " . حكم . نقض .

(١) إغفال المحكمة الفصل في طلب موضوعي . جواز الرجوع إليها لتمتدرك ما فاتها .
م ١٩٣ مرافعات . عدم جواز الطعن بالنقض لهذا السبب .

(٢) النص في منطوق الحكم " ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات " . لا يعد قضاء فيها
أهملت المحكمة الفصل فيه . إنصراثة فحسب إلى ما كان محلا للبحث من الطلبات .

(٣) حكم . دعوى . تعويض .

طالب التعويض الموروث . إعتباره طلبا مستقلا عن طلب تعويضه عن الأضرار
للشخصية . خلو الحكم من الإشارة إلى التعويض الموروث . هو إغفال لفصل فيه .

١ - النص في المادة ١٩٣ من قانون المرافعات مفاده - وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة - أن الطالب الذي تنفله المحكمة يظل باقيا على حاله ومعلقا
أماها ويكون السبيل إلى الفصل فيه هو الرجوع إلى ذات المحكمة لتستدرك
ما فاتها الفصل فيه ولا يجوز الطعن بالنقض في الحكم بسبب إغفاله الفصل
في طلب موضوعي لأن الطعن بالنقض لا يقبل إلا عن الطلبات التي فصل فيها
إما صراحة أو ضمنا .

٢ - النص في منطوق الحكم على أن المحكمة رفضت ما عدا ذلك من الطلبات
لا يعتبر قضاء منها في الطالب الذي أهقلته لأن عبارة " ورفضت ما عدا ذلك

من الطائبات " لا تنصرف إلا إلى الطائبات التي كانت محلاً لبحث هذا الحكم ولا تمتد إلى ما لم تكن المحكمة قد تعرضت له بالفصل لا صراحة ولا ضمناً .

۳ - لما كان الثابت من صحيفة الاستئناف المقدمة من الطاعنة أنها حددت بها التعويض المطلوب بأنه يمثل ما استحققه المورث من تعويض عن الإصابات التي لحقت به بسبب ما أصيب به من إصابات نتيجة خطأ تابع المطعون ضده في ۲۰/۹/۱۹۷۰ حتى وفاته في ۲۱/۹/۱۹۷۰ والذي آل إليها هي وإبناها المشمول بوصايتها بطريق الإرث ، والتعويض المستحق لها هي وإبناها عن الأضرار الأدبية والمادية التي لحقت بهما بسبب وفاة مورثهما ، وكان التعويض الموروث المطالب به يعتبر طلباً مستقلاً عن التعويض عن الأضرار التي لحقت الطاعنة وإبناها ، وكان الحكم المطعون فيه - على ما هو ثابت بمذوناته - قد خلا من أية إشارة سواء في أسبابه أو في منطوقه إلى طالب التعويض الموروث فإنه يكون قد أغفل الفصل في هذا الطلب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقوم والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنة عن نفسها وبصفتها وصية على إبناها المرحوم أقامت الدعوى رقم ۳۰۷۵ لسنة ۱۹۷۵ م - مدني كلى جنوب القاهرة على المطعون ضده (وزير الحربية بصفته) للحكم بالزامة بأن يؤدي لها مبلغ ۱۰۰۰۰ جنية ، وقالت في بيان الدعوى أنه بتاريخ ۲۰ / ۹ / ۱۹۷۰ تسبب المساعد - أثناء قيادته للسيارة المملوكة للطعون ضده بخطئه في أصابه مورثها المذكور بإصابات أودت بحياته في ۲۱/۹/۱۹۷۰ وتحرر عن هذا الحادث المحضر رقم ۵۴۰۸ سنة ۱۹۷۰ جنح عسكرية القاهرة الذي قضى فيه بإدانته ونظراً لأن المطعون ضده باعتباره متبوعاً لمرتكب هذا الحادث يكون مسئولاً عن

خطأ تابعه ، فقد أقامت دعواها للحكم بطلانها كتعويض لها هي وابنها المشمول
بوصايتها عما أصابهما من ضرر نتيجة فقدهما لمورثتهما المذكور . دفع المطعون
ضده بسقوط الحق في المطالبة بالتعويض بالتقادم . وبتاريخ ١٢/٦/١٩٧٦
قضت المحكمة بقبول هذا الدفع وبسقوط الدعوى بالتقادم . استأنفت الطاعنة
هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة الغاء والحكم لها بطلانها وفيـد
الاستئناف برقم ١٩٥٨ سنة ٩٣ ق . وبتاريخ ٢٢/٢/١٩٧٧ قضت المحكمة
بالغاء الحكم الاستئناف والزام المطعون ضده بأن يدفع للطاعنة عن نفسها وبصفتها
مبلغ ٢٥٠٠ جنيه . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريقتي النقض وقدمت النيابة
العامّة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة
مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد نعت به الطاعنة على الحكم المطعون فيه
البطلان ومخالفة القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أنها
طلبت عن نفسها وبصفتها الحكم بتعويض قدره عشرة آلاف جنيه مستندة في
ذلك — على نحو ما أوردته بحجيفة الاستئناف — إلى ثلاثة عناصر الأول
ما آل إليها من طريق الارث مما استحققه مورثهما من تعويض عن الأضرار التي
لحقت به نتيجة ما حدث لا من أصابات حتى وفاته والثاني التعويض عن الأضرار
المستحقة للطاعنة شخصيا عن فقدتها لزوجها والثالث التعويض المستحق للقاصر
عن فقدته والده إلا أن الحكم المطعون فيه لم يقض إلا بالتعويض عن المضررين
الأخريين منفلا أي إشارة إلى العنصر الأول عند استعراضه لوقائع الدعوى
وبالتالي لم يناقش أو يرد عليه مما يترتب عليه بطلانه فضلا عما شابه من قصور
ومخالفة للقانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك أن النص في المادة ١٩٣ من قانون
المرافعات على أنه « إذا أفلتت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز
لصاحب الشأن أن يملن خصمه بصحيفة للحضور أمامها للنظر هذا الطلب
والحكم فيه » مفاده — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الطلب الذي
تفعله المحكمة يظل باقيا على حاله ومعلقا أمامها ويكون السبيل إلى الفصل فيه

هو الرجوع الى ذات المحكمة لتستدرك — مافاتنا الفصل فيه ولا يجوز الطعن بالنقض في الحكم بسبب إغفاله الفصل في طلب موضوعي لأن الطعن لا يقبل إلا عن الطلبات التي فصل فيها أما صراحة أو ضمنا وأن النصرف في منطوق الحكم على أن المحكمة رفضت ماعدا ذلك من الطلبات لا يعتبر قضاء منها في الطلب الذي أغفلته لأن عبارة "ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات" لا تنصرف إلا إلى الطلبات التي كانت محلا لبحث هذا الحكم ولا تمتد إلى ما لم تكن المحكمة قد تعرضت له بالفصل لا صراحة ولا ضمنا . لما كان ذلك وكان الثابت من صحيفة الاستئناف المقدمة من الطاعنة أنها حددت بها التعويض المطلوب بأنه يمثل ما استحقته المورث من تعويض من الاضرار التي لحقت ما أصيب به من إصابات نتيجة خطأ تابع المطعون ضده في ١٩٧٠/٩/٢٠ حتى وفاته في ١٩٧٠/٩/٢١ والذي آل إليها هي وابنها المشمول بوصايتها بطريق الإرث ، والتعويض المستحق لها وابنها من الاضرار الادبية والمادية التي لحقت بهما بسبب وفاة مورثهما ، وكان التعويض الموروث المطالب به يعتبر طلبا مستقلا من التعويض من الاضرار التي لحقت الطاعنة وابنها ، وكان الحكم المطعون فيه — على ما هو ثابت بمذوناته — قد خلا من أية إشارة سواء في أسبابه أو في منطوقه إلى طلب التعويض المورث فانه يكون قد أغفل الفصل في هذا الطلب ويكون النعي عليه بهذا السبب غير مقبول . ومما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حافظ وفق نائب رئيس المحكمة ٤ وعضوية السادة المستشارين :
مهدى الحول ، ويوسف أبو زيد ، ودرويش عبد المجيد وعزت حنورة .

(٤٠١)

الطعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٨ القضائية :

(٢٠١) بطلان . نقض . " صحيفة الطعن " .

(١) أصل صحيفة الطعن بالنقض . تحديدها نطاق الطعن من حيث موضوعه والخسوم فيه .
الاختلاف الصادرة المألة عن ذلك الأصل . مواولا يرتد إلى أصل الصحيفة .

(٢) تقديم الطعون عندما مذكرة في الميماد للقانوني بالرد على أسباب الطعن بالنقض .
آره . لا محل لتمسك ببطلان إيداعها بالطعن بخلو الصورة المألة من أهم أحد القصر
المشمولين برصاصها .

(٤٠٣) تأميمات اجتماعية . تعويض . مسئولية .

(٣) تنفيذ هيئة التأميمات الاجتماعية لالتزامها بقب العامل أو ورثته في تأمين إصابات العمل .
لا يحل بحقهم قبل الشخص المختل .

(٤) إصاية العامل نتيجة خطأ من تابع رب العمل . جوار وجوع العامل عليه اعتدادا إلى
مسئوليته عن أعمال تابعه . لا محل لأعمال حكم المادة ٤٢ في ٦٣ لسنة ١٩٦٤ إلا عند بحث
المسئولية الذاتية لرب العمل .

(٥) مسئولية . محكمة الموضوع . نقض .

تسكين محكمة الموضوع لفضل بأنه خطأ من عدمه . خذومه لرقابة محكمة النقض . استخلاص
الخطأ الموجب لاعتلية وعلاثة السيدة . من مأملة محكمة الموضوع ما دام استخلاصها حائفا .

(٦) تأميمات اجتماعية . تعويض . مسئولية .

حق العامل المصاب قبل هيئة لتأميمات الاجتماعية . اختلافه عن حقه في التعويض قبل
المسئول من الفعل الضار . جواز الجمع بين الحقين .

(٧) نقض . " الأسباب المتعلقة بالنظام العام " . نظام عام .

الأسباب المتعلقة بالنظام العام . جواز إثارته من النيابة أو المحكمة من تلقاء نفسها .
شرطه . أن تكون واردة على الجزء الطعون عليه من الحكم .

(٨) إرث . تعويض . نظام عام .

تحديد أنصبة الورثة . من الأمور المتعلقة بالنظام العام . الحكم بتوزيع التعويض الموروث
بالمسوية بين الورثة وهم الأم والأخوة . خطأ في القانون .

١ - مفاد المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات من أن الطعن بالمقضى
يرفع بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم
المطعون فيه ، أن أصل صحيفة الطعن المودعة هي المعتبرة قانونا في تحديد
نطاق الطعن من حيث موضوعه والخصومة فيه . أما اختلاف الصورة
المعلنة إلى المصوم عن ذلك الأصل فهو عوار لا يمتد إلى أصل الصحيفة
ولمّا قد يباحق إجراء الإعلان . وإذا كان الثابت من الاطلاع على أصل
صحيفة الطعن أنها تضمنت أهم القاصر .. مع باقي القصر المشمولين
بوصاية المطعون ضدها كما ورد اسمه أيضا في أصل محضر إعلان الصحيفة
وأن المطعون ضدها استلمت الصورة عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها
القصر .. ، .. ، ومن ثم يكون القاصر .. مختصا في هذا
الطعن كـ شمله إعلان الصحيفة .

٢ - إن ما شاب إجراء الإعلان من عوار خلو الصورة المعلنة من أهم
الناجر - علافا للأصل هو غير ذي أثر . ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ٢٠
من قانون المرافعات تنص على أنه لا يحكم بالإعلان رغم النص عليه
إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء . وإذا كان الثابت أن المطعون ضدها
قد علمت بالطعن المقرر به في الميعاد وقدمت عن نفسها وبصفتها وصية
على أولادها القصر مدكرة في الميعاد القانوني بالرد على أسباب الطعن
مما تحقق به الغاية التي يتغياها المشرع من إعلانها فلا يجوز معه التمسك بالإعلان
الناشيء عن هذا العوار .

٣ - مفاد نص المادة ٤١ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية الذي وقع في ظله الحادث محل التداعي أن تنفيذ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لالتزامها المنصوص عليه في الباب الرابع في تأمين إصابات العمل لا يخل بما يكون للؤمن له - العامل أو ورثته - من حق قبل الشخص المسئول .

٤ - تنص المادة ١٦٣ من القانون المدني على أن كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض . وتنص المادة ١٧٤ من ذلك القانون على أن يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه في حال تادية وظيفته أو بسببها . ومن ثم تكون مسؤولية المتبوع من تابعه ليست مسؤولية ذاتية وإنما هي في حكم مسؤولية الكفيل المتضامن كغالبية ليس مصدرها العقد وإنما مصدرها القانون . ولا يجدي في هذه الحالة النعدي بنص المادة ٤٢ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التي لا تجيز للأصاب فيما يتعلق بإصابات العمل أن يتمسك ضد الهيئة بأحكام أى قانون آخر ولا تجيز له ذلك أيضاً بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه . ذلك أن مجال تطبيق هذه المادة هو عند بحث مسؤولية رب العمل الذاتية .

٥ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة (١) أن تكييف العمل المؤسس عليه سبب التعويض بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه هو من المسائل التي يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض . إلا أن استخلاص الخطأ الموجب للمساواة وعلاقة السببية بينه وبين الضرر هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع مادام هذا الاستخلاص سائغاً مستمداً من عناصر تؤدي إليه من وقائع الدعوى .

٦ - إن ما تؤديه الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية للأعمال - أو ورثته - بسبب إصابات العمل إنما هو في مقابل ما تستأديه هذه الهيئة من اشتراكات

(١) نقض ١٠٧٦/٦/٢٩ بمجموعة المحكمتين الفئتين ٢٧ ص ١٤٥٤ .

تأمينية بينما يتقاضى حقه في التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار بسبب الخطأ الذي ارتكبه المسئول وليس تمة ما يمنع من الجمع بين الحقين .
٧ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة (١) أنه يجوز للنيابة كما يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها أن تثير في الطعن ما يتعلق بالنظام العام شريطة أن يكون واردا على الجزء المطعون عليه من الحكم .

٨ - قواعد التوريث وأحكامه المتعلقة شرعا بما في ذلك تحديد أنصبة الورثة هي - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة (٢) - من الأمور المتعلقة بالنظام العام . وإذا كان الطعن المسائل يشمل ما قضى به الحكم المطعون فيه من تعويض موروث وتوزيع قيمته بين المحكوم لهم . وكان المحكوم لهم أما وأخوة للمورث ولا تساوى أنصبتهم الشرعية في الميراث . فإن الحكم المطعون فيه إذ ساوى بينهم في الأنصبة في مقدار التعويض الموروث يكون قد خالف القانون في أمر متعلق بالنظام العام .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومممع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الدعوى - في أن المطعون ضدها عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر أقامت لدعوى رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى طعنا ضد الشركة الطامنة ابتغاء الحكم بالزامها بأن تدفع لها عن نفسها وبصفتها مبلغ خمسة عشر ألف جنيه تعويضا عن الأضرار المادية والأدبية والمرونة الناشئة عن وفاة المهندس

(١) قض ١٩٧٦/١/٢٢ بمجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٧ ص ٢٨٤ .

(٢) قض ١٩٧٢/١٢/١٨ بمجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٤ ص ١٢٨٧ .

... ابنها وشقيق أولادها القصر نتيجة صفة بتيار كهربائي أثناء وبسبب عمله لدى الشركة الطاعة نظرا لتوافر الخطأ الجسم في جانب هذه الشركة . فندبت المحكمة خيرا لبيان ما إذا كانت الوفاة ترجع إلى خطأ من تلك الشركة أم إلى خطأ المهندس المتوفى . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت محكمة أول درجة بالزام الشركة الطاعة بأن تؤدي للمطعون ضدها عن نفقاتها وبصفقتها مبلغ ستة آلاف جنيه بينهم بينهم حسب القريعة الشرعية وذلك جبرا للضرورة لاسيما المتمثل في الألم والحسرة على فقده . وإذا لم يرتض الطرفان ذلك الحكم استأنفته الشركة الطاعة بالاستئناف رقم ٤٥٧ لسنة ٢٧ ق طعنا طالبة إلغاؤه ورفض الدعوى واستأنفته المطعون ضدها عن نفقاتها وبصفقتها بالاستئناف رقم ٤٨ لسنة ٤٨ ق طعنا طالبة تعديل الحكم المستأنف بإضافة مبلغ تسعة آلاف ج إلى مبلغ الستة آلاف جنيه المقضى بها ناصية على الحكم المستأنف رفضه القضاء بالتعويض الموروث . وبعد أن ضمت محكمة الاستئناف الاستئنافين ليصدر فيهما حكم واحد قضت بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢١ برفض استئناف الشركة الطاعة وفي استئناف المطعون ضدها بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الشركة الطاعة بأن تؤدي إلى المطعون ضدها عن نفقاتها وبصفقتها مبلغ عشرة آلاف جنيه تقسم بالسوية بينهم . طعن الشركة الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ودفعت المطعون ضدها ببطلان الطعن . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحدثت جلسة لظنه وفيها أقرت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون ضدها ببطلان الطعن أن القاصر لم يختصم إذ خلت صحيفة الطعن من اسمه بين القصر المشمولين بوصاية المطعون ضدها وأن العبرة في هذا الخصوص هي بصورة الصحيفة المعلنة إليها . وأنه بعدم اختصاص المذكور أضفى الحكم المطعون فيه باتا بالذسية له مما يبطل الطعن نظرا لعدم قابلية الموضوع للتجزئة .

وحيث إن هذا الدفع مردود ذلك أن مفاد المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات من أن الطعن بالنقض يرفع بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة

التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، أن أصل صحيفة الطعن المودعة هي المعتبرة قانوناً في تحديد نطاق الطعن من حيث موضوعه والخصوم فيه . أما اختلاف الصورة المعلنة إلى الخصوم عن ذلك الأصل فهو عوار لا يمتد إلى أصل الصحيفة وإنما قد يلحق إجراء الإعلان . وإذا كان الثابت من الاطلاع على أصل صحيفة الطعن أنها تضمنت اسم القاصر ... مع باقي القصر المشمولين بوصاية المطعون ضدها كما ورد اسمه أيضاً في أصل محضر إعلان الصحيفة وأن المطعون ضدها استلمت الصورة من نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر ... و ... و ... و ... أولاد المرحوم ... ومن ثم يكون القاصر ... مختصاً في هذا الطعن كما شمله إعلان الصحيفة . أما ما شاب إجراء الإعلان من عوار لحلو الصورة المعلنة من اسمه خلافاً للأصل ، فإنه أضحي غير ذي أثر ، ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون المرافعات تنص على أنه لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء . وكان الثابت أن المطعون ضدها قد علمت بالطعن المقرر به في الميعاد وقدمت عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر مذكرة في الميعاد القانوني بالرد على أسباب الطعن مما يتحقق به الغاية التي يبتغيها المشرع من إعلانها فلا يجوز معه التمسك بالبطلان الناشئ عن هذا العوار .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ، تنعى الطاعنة بالوجه الأول من السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك نقول إنه طبقاً للمادة ٤٢ من القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ لا يجوز مساءلة رب العمل عن إصابة الحمل إلا من خطئه الذاتي الجسيم ومن ثم فإن الشركة لا تسأل إلا عن خطأ جسيم يقع من ممثليها القانوني أو المستعدين عن إدارتها فقط دون أي من التابعين في حين أن الحكم المطعون فيه مسئولية الشركة الطاعنة على ما نسبته من خطأ إلى رئيس الوردية .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن المادة ٤١ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية الذي وقع في ظله الحادث محل التذاعى تنص على أنه " تلتزم الهيئة بتنفيذ أحكام هذا الباب متى ولو كانت الإصابة

تقتضى مسؤولية شخص آخر خلاف صاحب العمل ولا يخل ذلك بما يكون المؤمن عليه من حق قبل الشخص المسئول " ومفادها أن تنفيذ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لالتزامها المنصوص عليه في الباب الرابع في تأمين إصابات العمل لا يخل بما يكون المؤمن له - العامل أو ورثته - من حق قبل الشخص المسئول . ولما كانت المادة ١٦٣ من القانون المدني تنص على أن كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض . وتنص المادة ١٧٤ من ذلك القانون على أن يكون المنبوع مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه في حال تأدية وظيفته أو بسببها . فمن ثم تكون مسؤولية المنبوع من تابعه ليست مسؤولية ذاتية وإنما هي في حكم مسؤولية الكفيل المتضامن كفالة ليس مصدرها العقد وإنما مصدرها القانون - ولا يجدى في هذه الحالة التحدى بنص المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ التي لا تجيز للصاب فيما يتعلق بإصابات العمل أن يتمسك ضد الهيئة بأحكام أى قانون آخر ولا يجوز له ذلك أيضا بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه . ذلك أن مجال تطبيق هذه المادة هو عند بحث مسؤولية رب العمل الذاتية .

وحيث إن حاصل السبب الثانى والوجهين الثانى والثالث من السبب الأول والأوجه الأول والثانى والثالث من السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه شابه التناقض ومخالفة الثابت فى الأوراق والاستخلاص غير السائغ والإخلال بحق الدفاع . وفى بيان ذلك تقول الشركة الطاعنة أن الحكم المطعون فيه استند فى إثبات توارى ركن الخطأ الجسيم فى حق الشركة إلى قيام رئيس الوردية بتوصيل التيار للكهربائى وممر يانه بالخلية رقم ٢ وصحة للجنة عليه مما نتج عنه وفاته . وأن الحكم المطعون فيه ركن فى إثبات ذلك إلى تقرير اللجنة المشكلة من رئيس مجلس إدارة الشركة وتقرير الخبير المتدب من محكمة أول درجة قولا بأنه لا يمكن تعشيق المفتاح الخاص بالخلية والباب الخارجى لها مفتوح فى حين أن ماورد بتقرير الخبير أن عدم إمكان تعشيق المفتاح يكون والباب الداخلى لها مفتوح . كما أن الحكم المطعون فيه يقول تارة أنه يشبه أن يكون الحادث نتيجة محاولة تعشيق المفتاح بعد فتح باب الخلية الداخلى وتارة أخرى يقول أنه يستبعد ذلك

فضلا من ءءم رء الحكم الملمعون فله على ما أثاره الشركة الطاعنة من دفاع جوهرى يتمثل فى تمسكها بءءم إمكن نسبة أى خطأ جسم فى حقها وأن خطأ المبنى عليه ثابت بءلبل يقينى بما تنفى مءه رابطة السببية بين مالقة من ضرر وما لء ينسب للشركة من خطأ .

وحيث إن هذا النعى فى بملته مردوء ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تكيف الفعل المؤمس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفى هذا الوصف عنه هو من المسائل التى يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض . إلا أن استخلاص الخطأ الموجب للمسؤولية وملافة السببية بينه وبين للضرر هو مما يءخل فى حءوء السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ما دام هذا الاستخلاص سائفا ومستمدا من عناصر تؤءى إليه من وقائع الدعوى ، لما كان ذلك وكان الحكم الملمعون فيه لء أورد فى مءوناته بصءء استخلاص خطأ تابع الشركة الطاعنة وماتج عنه من ضرر بقوله ” وحيث إن الثابت من الاطلاع على مءضر اللجنة المشكلة بقرار من السيد رئيس مجلس إءارة الشركة وعلى تقرير الخبر المئءب من محكمة أول ءرلة أن التيار الكهربائى انقطع عن المصنع من الشبكة الرئيسية المغذية له يوم الحادث لمءة خمس ءقائق ثم عاد التيار بعد ذلك وتبين أن مفئاح الخلية رقم ٢ انفصل لءاول رئيس الورءية السيد فئح الباب الخارجى للخلية رقم ٢ وءاول تمشيق المفئاح فلم يتمكن من ذلك فاتجه إلى لوحات الوءءات لرفع التيار بقسم المواجز لاحتياجه لذلك وأثناء ذلك سمع الارنظام بالأرض فبين له أن ذلك نتيجة سقوط المرحوم المهندس أمام الخلية رقم ١ وأن الباب الءاى للخلية كان مفتوحا وأن وفاة المهندس كان نتيجة صعة بالتيار الكهربائى حيث قام بئفح الباب الءاى لمعرفة أسباب ذلك فلما اقرب منه على مسافة تقى عن مسافة الأمان ظهرت شرارة كهربائية بين يءه اليسرى وبطانه وأنه يشتبه أن يكون الحادث نتيجة محاولة تمشيق المفئاح بعد فئح باب الخلية الءاى وأنه يستبعد أن يكون الحادث نتيجة محاولة تمشيق المفئاح بعد فئح باب الخلية الءاى ، وكان هذا الذى أورءه الحكم الملمعون فيه لائشوبه التناقض . ولئما هو مجرد تسجيل لما انتهى إليه التقارير المشار إليهما بما فى ذلك النتيجة المئفلف عليها بينهما .

فبينما رجع تقرير اللجنة أن الحادث كان نتيجة محاولة المهندس تمشيق المفتاح بمد يده اليسرى داخل الخلفية رقم ۲ بعد أن قام بفتح الباب الداخلي ، استبعد تقرير الخبير ذلك صراحة وفي هذه الخصوصية اطمأن الحكم المطعون فيه إلى تقرير الخبير دون تقرير اللجنة بقوله أن الخطأ الجسيم الذي أدى إلى وفاة المجنى عليه كان " بسبب قيام رئيس الوردية بتوصيل التيار الكهربائي وسريانه في الخلية رقم ۲ وصعقه للجنح عليه ما أدى إلى وفاته ولا يمكن القول بأن المجنى عليه قد ارتكب خطأ من جانبه ذلك أن الثابت من تقرير الخبير أنه لا يمكن تمشيق المفتاح والباب الخارجي للخلفية مفتوح وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخذ صراحة بتقرير الخبير المنتدب من المحكمة أول درجة في هذا الخصوص وإذا كان التقرير المذكور - المودعة صورة رسمية منه - بحافظة الطاعنة - قد استبعد وقوع الحادث نتيجة محاولة الفقيه تمشيق المفتاح والباب الداخلي مفتوح وكان الحكم المطعون فيه يحيل إلى ذلك التقرير في هذا الصدد فإنه لا يهيبه ذكر عبارة (الباب الخارجي) بدلا من عبارة (الباب الداخلي) لأن ذلك لا يعدو أن يكون خطأ نقليا ماديا . ويكون الحكم المطعون فيه قد أثبت خطأ رئيس الوردية تابع الشركة الطاعنة المتمثل في توصيله التيار الكهربائي حال قيام المهندس الفقيه بمحاولة استكشاف الخلل في الخلية وأن هذا الخطأ أدى إلى وقوع الحادث ونفى نسبة أي خطأ إلى المهندس الفقيه بما تتوافر معه رابطة السببية بين خطأ تابع للطاعنة وبين الوفاة ، استنادا إلى الأدلة السائغة التي صاها وما اعتمده من تقرير الخبير الذي أشار إليه . ومن ثم يكون مانثيره الطاعنة بهذا النعي على غير أساس .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالسبب الثالث والوجه الخامس ومن السبب الرابع على الحكم المطعون فيه قصوره عن تسييب ما قضي به من تعويض مودوث من حيث قيمة التعويض وطريقة توزيعه . وكذلك قصوره عن الرد على دفاع الشركة الطاعنة الجوهري من وجوب مراعاة ما صرف لاطعون ضدها عن نفسها وبصفقتها من تعويضات طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ رفض الاستئناف المقام من الشركة الطاعنة لم يعد أمامه سوى الاستئناف المقام من المطعون ضدها عن نفسها وبصفقتها وقد كان فاصرا على طالب التعويض المورث

بالإضافة إلى مبالغ الستة آلاف جنيه قيمة التعويض عن الضرر الشخصي المقتضى به من محكمة أول درجة . ومن ثم يكون مؤدى ماقتضى به الحكم المطعون فيه من تعديل قيمة التعويض الشامل إلى عشرة آلاف جنيه أى بزيادة أربعة آلاف جنيه واضح الدلالة بأن تلك الزيادة هى ماقتضى به إجابة لطلب الوحيد المعروض وهو التعويض عن الضرر الموروث . وإذا حصل الحكم المطعون فيه توزيع مبالغ التعويض المقتضى به بالتسوية بين المطعون ضدها والقصر المشمولين بوصايتها فإن النعمى عليه بالتقصير فى هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث أن انؤديه الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية للعامل — أو ورثته — بسبب إصابات العمل إنما هو فى مقابل ما تستأديه هذه الهيئة من اشتراكات تأمينية بينما يتقاضى حقه فى التعويض قبل المسئول من الفعل الضار بسبب الخطأ الذى ارتكبه المسئول . وليس ثمة ما يمنع من الجمع بين الحقين . ولا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عن رد على ما أثارته الشركة الطاعنة من أن ما تقاضته المطعون ضدها من هيئة التأمينات الاجتماعية له أثره فى تقدير التعويض قبل الشركة ، وذلك لما هو مقرر من أن الدفاع القانونى ظاهر البطلان لا يستأهل ردا . ومن ثم يكون النعمى على الحكم المطعون فيه بالتقصير والإخلال بحق الدفاع فى هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث أن الشركة الطاعنة تنهى بالوجه الرابع من السبب الرابع على الحكم المطعون فيه قصوره عن الرد على ما أثارته فى الاستئناف المرفوع منها من انعدام الضرر المادى لدى المطعون ضدها من نفسها وبصفتها لأن التقبيل لم يكن العائل لهم .

وحيث أن هذا النعمى مردود بأن الحكم الاستئنافى المطعون فيه إذ رفض استئناف الشركة للطاعنة ولم يتناول بتعديل الحكم المستأنف سوى ما أثارته المطعون ضدها بصدد التعويض الموروث . فانه يكون قد أيد حكم محكمة أول درجة فيما عدا ذلك مكتفيا بأسبابه . ولما كان الحكم الابتدائى المذكور قد طال قضاءه بالتعويض عن ضرر مادى شخصى للمطعون ضدها من نفسها وبصفتها بقوله أن ذلك الضرر " يتمثل فى حرمانهم من مصدر رزقهم بفقد مورثهم

المجنى عليه وقد كان يعولهم ويتفق عليهم حسبما ورد مفاده بملف خدمته المقدم بحافظة مستندات الشركة المدعى عليها — أى الطاعنة — فان ذلك يعد منه تحديدا للدليل الذى اطمأنت إليه المحكمة مما يعد تسبيبا كافيا ويكون النعى عليه بالقصور فى هذا الخصوص حل غير أساس .

وحيث أن الشركة الطاعنة تنعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه القصور ومخالفة القانون إذ قضى برفض الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف رقم ٤٨٠ سنة ٢٧ ق المرفوع من المطعون ضدها . وفى بيان ذلك نقول الطاعنة انها دفعت أمام محكمة الاستئناف ببطلان إعلانها بصحيفة الاستئناف رقم ٤٨٠ سنة ٢٧ ق المرفوع من المطعون ضدها لأن الاعلان وجه إلى فرع الشركة بكفر الزيات مخالفا بذلك المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ التى توجب تسليم صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام المتعلقة بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها فى مركز إدارتها الرئيس مجلس الإدارة ، ذلك أن مركز إدارة الشركة كائن بالاسكندرية بما لا يجيز إعلانها فى فرع كفر الزيات . وأن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع قولا بأن الشركة الطاعنة حضرت جلسات هذا الاستئناف إنما يسقط هذا الدفع فى حين أن حضورها لم يكن نتيجة لذلك الاعلان المعيب وإنما كان فى جلسة نالية نتيجة إعادة الاعلان . الأمر الذى يشوب الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص بالقصور ومخالفة القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن الشركة الطاعنة لم تقدم الدليل المثبت لموقع مركز إدارتها الذى تدعى وجوب توجيه الإعلانات إليها فيه . ومن ثم يكون النعى فى هذا الخصوص عاريا عن الدليل ومن ثم غير مقبول .

وحيث إن النيابة العامة نعت فى مذكرةها على الحكم المطعون فيه مخالفته للنظام العام إذ حكم بتقسيم التمييز الموروث الملقى به للمحكوم لهم — المطعون ضدها عن نفسها وبصفقتها — بالسوية بينهم مخالفا بذلك قواعد الإرث ، بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يجوز للنيابة كما يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها أن تثير في الطعن ما يتعلق بالنظام العام شريطة أن يكون واردا على الجزء المطعون عليه من الحكم . ولما كانت قواعد التوريث وأحكامه المعتبرة شرعا بما في ذلك تحديد أنصبة الورثة هي — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من الأمور المتعلقة بالنظام العام . وكان الطعن المائل يشمل ما قضى به الحكم المطعون فيه من تعويض موروث وتوزيع قيمته بين المحكوم لهم . وكان المحكوم لهم أما وأخوة ولا تتساوى أنصبتهم الشرعية في الميراث . فإن الحكم المطعون فيه إذ ساوى بينهم في الأنصبة في مقدار التعويض الموروث يكون قد خالف القانون في أمر متعلق بالنظام العام مما يوجب نقضه جزئيا بالنسبة لتحديد أنصبة المحكوم لهم بالتعويض الموروث .

وحيث إن الموضوع فيما تمضته المحكمة من قضاء الحكم المطعون فيه صالح للفصل فيه . وبالبناء على ما تقدم نقضت المحكمة في موضوع الاستئناف رقم ٤٨٠ سنة ٢٧ ق بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الشركة المستأنف ضلها بأن تؤدي لاستأنفة عن نقصها وبصفقتها مبلغ ستة آلاف جنيه توزع بالسوية فيما بين المحكوم لهم ، ومبلغ أربعة آلاف جنيه تقسم بين المحكوم لهم حسب الأنصبة الشرعية في ميراثهم للرحوم

جلسة ٢٠ من ديسمبر ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حافظ رفقي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية العامة المستشارين :
عدي التولي ، يوسف أبو زيد ، درويش عبد المجيد وعزت حنورة .

(٤٠٢)

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٩ القضائية :

(٢٠١) تنفيذ عقاري . دعوى " مصروفات الدعوى " .

(١) الملاحظات على شروط البيع وأوجه البطلان في الإجراءات وفي صحة التنفيذ . وجوب
إبدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع . عدم جواز رفع المدين دعوى أصلية ببطلان
الإجراءات طالما كان طرفاً فيها .

(٢) تنازع المدين في صحة التنفيذ ، مما يرفع الدعوى لعدم تقديرها وفقاً للقانون . عدم
جواز رفع دعوى مبتدأة ببطلان الإجراءات لهذا السبب .

(٣ - ٥) بطلان . تنفيذ عقاري . دعوى . نظام عام .

(٢) تحديد الثمن الأصح للمفسار بقائمة شروط البيع . غير متعلق بالنظام العام . إعتراض
المدين على صحة تحديد الثمن . عدم جواز رفع دعوى مبتدأة به .

(٤) جواز إقامة دعوى أصلية ببطلان إجراءات التنفيذ متى كان الحكم مبنيًا على الغش .
الذي يبطلان الإجراءات لغش . دفاع بخالطة واقع . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام
محكمة النقض .

(٥) إغفال إخبار الدائنين المشار إليهم في المادة ٤١٧ مرافعات بإيداع قائمة شروط
البيع . لا بطلان . عدم جواز الاحتجاج عليهم بإجراءات التنفيذ .

١ - مفاد نصوص المواد ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤٢٠ ، ٤٢٤ / ١ مرافعات أن
الملاحظات على شروط البيع وأوجه البطلان في الإجراءات وفي صحة التنفيذ
يجب إبدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وإلا سقط الحق في التمسك

بها وأن المدين متى كان طرفاً في إجراءات التنفيذ لا يجب وزله رفع دعوى أصلية ببطلان هذه الإجراءات .

٢ — إذ كان الطاعن — المدين — لم ينازع في أن التنفيذ قد تم بناء على سند تنفيذي هو الحكم الصادر بالدين وافتصر على المنازعة في التنفيذ ، يصاريف الدعوى الصادر بها الحكم المشار إليه والمنفذ به إذ لم يتم تقديرها وفقاً للقانون فهي منازعة في صحة التنفيذ بالنسبة لجزء من المبلغ المنفذ به لا يسوغ للطاعن — وهو المدين الذي كان طرفاً في إجراءات التنفيذ — وقد فوت على نفسه طريق الاعتراض على قائمة شروط البيع الذي رسمه القانون أن يلجأ على الاعتراض عليها بطريق رفع الدعوى المبتدأة ببطلان الإجراءات .

٢ — وجوب تحديد الثمن الأساسي للعقار في قائمة شروط البيع وفقاً لما تقتضيه المادة ٣٧ من قانون المرافعات بسبعين مثل الضريبة المربوط عليه ، لا يخرج من كونه شرط من شروط البيع وهو شرط قابل للتعديل والتغيير بناء على طلب صاحب المصلحة على ما نصت عليه المادة ٢٢٤ من قانون المرافعات التي جعلت لكل ذي مصلحة الاعتراض على الثمن المعين في القائمة فيجوز تغيير الثمن الأساسي للعقار بطلب زيادته أو انقصائه إذا لم يكن قد روعي في تحديده المعيار الذي نص عليه القانون ، وإذا كان هذا المعيار الذي حدده القانون لتحديد الثمن الأساسي للعقار في قائمة شروط البيع قابلاً للتعديل والتنفيذ على ما سلف الإشارة فهو بالتالي ليس من النظام العام ، وإذا لزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر أن تحديد الثمن الأساسي للعقار بقائمة شروط البيع هو من شروط البيع الذي رسمه القانون طريقاً للاعتراض عليها بقلم كتاب محكمة التنفيذ وليس بطريق الدعوى المبتدأة فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

٤ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الغش يبطل التصرفات وأنه يجوز للمدين طالب بطلان إجراءات التنفيذ بدعوى أصلية إذا كان الحكم بإيقاع البيع « بناء على الغش » إلا أنه لما كان هذا الدافع — بأن مباشر الإجراءات تعتمد على الغش بعدم تقديم شهادة رسمية ببيان الضريبة العقارية على العقار محل التنفيذ مخالفاً نص المادة ١٥/١ من المرافعات — يخالطه واقع يجب طرحه على محكمة الموضوع

ولا يجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض، وكان الطاعن لم يقدم ما يدل على تمسكه أمام محكمة الموضوع بطلان الإجراءات المفضى ومن ثم فلا يجوز له التحدى بذلك أمام محكمة النقض لأول مرة .

٥ - نصت المادة ٤١٧ من قانون المرافعات على أنه " يجب على قلم الكتاب خلال الخمسة عشر يوما التالية لإيداع قائمة شروط البيع أن يخبر به المدين والحائز والكفيل العيني والدائنين الذين سجلوا تنبيهاتهم والدائنين أصحاب الحقوق المقيدة قبل تسجيل التنبيه ويكون الإخبار عند وفاة أحد هؤلاء الدائنين لورثته جملة في الموطن المدين في القيد " ونصت المادة ٤٢٠ من قانون المرافعات على أنه " يترتب البطلان على مخالفة أحكام المواد ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٨٦ ومن ثم فلا يترتب البطلان على مخالفة حكم المادة ٤١٧ مرافعات التي أوجبت إخبار الدائنين المشار إليهم فيها ، وكل ما يترتب من أثر على إقفال إخبار أحد الدائنين المنوه عنهم هو عدم جواز الاحتجاج عليه بإجراءات التنفيذ ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه أن التفت عن هذا الدفاع غير الجوهرى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٩٠٦ سنة ١٩٧٤ مدنى كلى شين الكرم على المطعون ضدهم بطلب الحكم بطلان إجراءات التنفيذ - على الأتيان الزراعية المملوكة له البالغ مساحتها ٤ ف و ١٨ ط - التى اتخذها المطعون ضده الأول وفاء لمبلغ ٤٦٤ جنيه المحكوم له بها فى الدعوى رقم ١٤٧٨ سنة ٧٠ مدنى كلى شين الكرم وانتهت بإيقاع البيع على المطعون ضده الأول بثن أساسى قدره ٤٥٠ جنيه والتسليم بالدعوى رقم ٣٠٤ سنة ١٩٧٣ بيوع قويسنا، وبتاريخ ١٩٧٥/١٠/٢٠ قضت محكمة شين الكرم الابتدائية بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى وأحالتها إلى قاضى تنفيذ محكمة قويسنا الجزئية حيث قيدت برقم ٦٦١

سنة ١٩٧٥ مدني قويسنا ، وبتاريخ ١٩٧٨/٢/٨ قضت المحكمة في مادة تنفيذ موضوعيه ببطلان واجراءات التنفيذ والغاء حكم ايقاع البيع الصادر بجلطة ١٣/٣/١٩٧٤ ، استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٨ سنة ١١ ق ، ومحكمة استئناف طنطا « مأمورية شبين الكوم » قضت بجلطة ٣/١/١٩٧٩ بالغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول دعوى المستأنف عليه الأول (الطاعن) طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهما الثاني والثالث بصفتهم ، ورفضه بالنسبة للمطعون ضده الأول ، وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى دفع النيابة العامة بعدم قبول الطعن بالنسبة إلى المطعون ضدهما الثاني والثالث بصفتهم أنهما ليسا خصمين ولم ينازعا في طلباته مما لا يجيز اختصاصهما أمام محكمة النقض .

وحيث إن هذا الدفع شديد ، ذلك أنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره — ولما كان الثابت من الأوراق في خصوص موقف المطعون ضدهما الثاني والثالث بصفتهم أنهما اختصما أمام درجتى التقاضى ولم يوجه إلى أى منهما طلبات وأنهما وقفوا من الخصومة موقفا سلبيا ولم يحكم على أحد منهما بشيء ما ، فإنه لا تكون للطاعن مصلحة في اختصاصهما أمام محكمة النقض مما يوجب الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة إليهما .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون ضده الأول .

وحيث إن الطاعن أقيم على ستة أسباب ينسب الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان اجراءات التنفيذ لانعدام السند التنفيذي بالنسبة لمصاريف الدعوى للحكم المنفذ به رقم ١٤٧٨ سنة ١٩٧٠ مدني كلى شبين الكوم إذ لم يحصل المطعون ضده الأول على أمر من القاضي

بتقدير تلك المصاريف طبقاً للمادة ۱۸۹ من قانون المرافعات ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يشر إلى هذا الدفاع ولم يرد عليه بما يستلزم إخلاقاً بحق الدفاع مبطل للحكم المنفذ به ، ويجيز له رفع دعوى مبتدأة بالبطلان ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وشابه الفصور بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن المادة ۱۴ من قانون المرافعات تنص على أن " يودع من يباشر الإجراءات قلم كتاب محكمة التنفيذ قائمة بشروط البيع خلال تسعين يوماً من تاريخ التسجيل تنبيه نزع الملكية وإلا اعتبر التسجيل كأن لم يكن . ويجب أن تشمل تلك القائمة على البيانات الآتية ١ - بيان السند التنفيذي الذي حصل التنفيذ بمقتضاه . ٢ - ويحدد في محضر الإيداع تاريخ جلسة الاعتراضات وتاريخ جلسة البيع " وأوجبت المادة ۱۵ من المرافعات إرفاق عدة مستندات بالقائمة منها السند التنفيذي الذي يباشر التنفيذ بمقتضاه ورتبت المادة ۲۰ البطلان على مخالفة أحكام المواد ۱۴ ، ۱۵ ، ۱۸ ، ثم قضت المادة ۲۲/۱ على أن " أوجه البطلان في الإجراءات السابقة على الجلسة المحددة لنظر الاعتراضات وكذلك جميع الملاحظات على شروط البيع يجب على المدين والحائز والكفيل العيني والدائنين المشار إليهم في المادة ۱۷ إبدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع بالتقرير بها في قلم كتاب محكمة التنفيذ قبل الجلسة المشار إليها بثلاثة أيام على الأقل وإلا سقط حقهم في التمسك بها ، وإن مفاد هذه النصوص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إن الملاحظات على شروط البيع وأوجه البطلان في الإجراءات وفي صحة التنفيذ يجب إبدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وإلا سقط الحق في التمسك بها وأن المدين متى كان طرفاً في إجراءات التنفيذ لا يجوز له رفع دعوى أصلية ببطلان هذه الإجراءات . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم ينازع في أن التنفيذ بمصاريف الدعوى الصادر بها الحكم المشار إليه والمنفذ به إذ لم يتم تقديرها وفقاً للقانون فهي منازعة في صحة التنفيذ بالنسبة لجزء من المبلغ المنفذ به لا يسوغ للطاعن - وهو المدين الذي كان طرفاً في إجراءات التنفيذ - وقد فوت على نفسه طريق الاعتراض على قائمة شروط البيع الذي رسمه القانون أن يلجأ إلى

الاعتراض عليها بطريق رفع الدعوى المبتدأة ببطلان الإجراءات — وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى الالتفات من هذا الدفاع غير الجوهرى وخلص إلى أن الاعتراض على قائمة شروط البيع طريقة الاعتراض الذى رسمته المادة ٢٢/١ من قانون المرافعات فإنه لا يكون قد شابته القصور أو مخالفة القانون ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه ومخالفة القانون وفى بيان ذلك يقول إن المادة ٤١٤ رابعا من قانون المرافعات أوجبت أن تشمل قائمة شروط البيع على بيان شروط البيع والتمن الأساسى ، وأن يكون تحديد هذا الثمن وفقا للفقرة الأولى من المادة ٣٧ مرافعات التى تقضى بتقدير قيمة العقار بسبعين مثلا للضريبة المربوطة عليه ، ووفقا لهذا النص يكون الثمن الأساسى للعقار الذى يجرى التنفيذ عليه هو مبلغ ١٣٠٣ ج و ٤٠٠ م وليس ٤٥٠ ج كما حدده المطعون ضده الأول — ولما كان هذا النص من النظام العام فإنه يجوز للدين الطاعن طلب الحكم ببطلان إجراءات التنفيذ وأبعد فوات مواعيد الاعتراض على قائمة شروط البيع ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن وجوب تحديد الثمن الأساسى للعقار فى قائمة شروط البيع وفقا لما تقضى به المادة ٣٧ من قانون المرافعات بسبعين مثل الضريبة المربوطة عليه " لا يخرج من كونه شرط من شروط البيع وهو قابل للتعديل والتنفيذ بناء على طلب صاحب المصلحة على ما نصت عليه المادة ٢٢ من قانون المرافعات التى جعلت لكل ذى مصلحة الاعتراض على الثمن المعين فى القائمة فيجوز تغيير الثمن الأساسى للعقار بطلب زيادته أو إنقاصه إذا لم يكن قد روعى فى تحديده الميعاد الذى نص عليه القانون ، وإذا كان هذا الميعاد الذى حدده القانون لتحديد الثمن الأساسى للعقار فى قائمة شروط البيع قابلا للتعديل والتنفيذ على ما سلفت الإشارة فهو بالتالى ليس من النظام العام ، وإذا ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر أن تحديد الثمن الأساسى للعقار بقائمة شروط البيع هو من شروط البيع الذى رسم القانون طريقا للاعتراض

عليها بقلم كتاب محكمة التنفيذ وليس بطريق الدعوى المبتدأة فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه بطلان ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك بأن المطعون ضده تعمد عدم تقديم شهادة رسمية ببيان الضريبة العقارية على العقار المطلوب نزع ملكيته مخالفاً بذلك المادة ١٥/١ من قانون المرافعات ومن ثم فقد أدخل الغش على المحكمة ، ولما كان الغش يفسد التصرفات و بالتالي يحق للطاعن أن يرفع دعوى أصلية بطلان إجراءات البيع بالمزاد ، وقد خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه وإن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الغش يبطل التصرفات ، وأنه يجوز للمدين طلب بطلان إجراءات التنفيذ بدعوى أصلية إذا كان الحكم بإيقاع البيع مبنيًا على الغش إلا أنه لما كان هذا الدفاع يخالطه واقع يجب إطرأحه على محكمة الموضوع ولا يجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض ، وكان الطاعن لم يقدم ما يدل على تمسكه أمام محكمة الموضوع بطلان الإجراءات للغش ، ومن ثم فلا يجوز له التحدى بذلك أمام هذه المحكمة لأول مرة ، ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إن المادة ١٧٤ من قانون المرافعات أوجبت اختصاص الدائنين أصحاب الحقوق على العقار محل التنفيذ ، وإذا كان هناك دائنين لهما حقوق مقيدة قبل تسجيل نزع الملكية ، فقد تمسك الطاعن بأنهما لم يختصما غير أن الحكم المطعون فيه لم يحفل بالرد على هذا الدفاع الجوهرى بما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب بما يتوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه وإن كانت المادة ١٧٤ من قانون المرافعات قد نصت على أنه : " يجب على قلم الكتاب خلال الخمسة عشر يوما التالية لإيداع قائمة شروط البيع أن يخبر به المدين والحائز والكفيل المعني والدائنين الذين سجلوا تنبيهاتهم والدائنين أصحاب الحقوق المفيدة قبل تسجيل التنبيه ويكون الإخبار عند وفاة أحد هؤلاء الدائنين أو ورثته جملة في الموطن المعين في القيد " إلا أن المادة ٢٠٤ من قانون المرافعات نصت على أن يترتب البطلان على مخالفة أحكام المواد ١٤٤ ، ١٥٤ ، ١٨٤ ، ومن ثم فلا يترتب البطلان على مخالفة حكم المادة ١٧٤ مرافعات التي أوجبت إخبار الدائنين المشار إليهم فيها ، وكل ما يترتب من أثر على إغفال إخبار أحد الدائنين المنوه عنهم هو عدم جواز الاحتجاج عليه بإجراءات التنفيذ ، ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه أن التفت من هذا الدفاع غير الجوهرى ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسببين الخامس والسادس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تأويل القانون قائلا إن حكم مرمى المزاد ليس حكما قضائيا حتى يجوز حجية الشيء المحكوم فيه بل هو إجراء ولائى يصدره قاضى التنفيذ بصفته الولائية وليس بصفته القضائية ، وأن العين التي حكم يبيعها بالمزاد لم يتعلق بها حق للغير بل رما مرادها على طالب التنفيذ وهو المطعون ضده الأول .

وحيث إن النعى بهذين السببين غير مقبول ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يتعين على الطاعن أن يبين في أسباب طعنه مواطن الفصور التي ينمىها على الحكم المطعون فيه ومواضع الخطأ فيه ، وإلا كان النعى مجهولا وغير مقبول ، لما كان ذلك . وكان الطاعن لم يبين مواطن الفصور على الحكم ولا مواضع الخطأ فيه فإن النعى عليه بهذين السببين يكون مجهولا وغير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم ، يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار الدكتور معطى كبره نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد حسب الله ، حسن البكرى ، أحمد ضياء عبد الرازق حيد والدكتور جمال الدين
محمود .

(٤٠٣)

المطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٤٣ القضائية :

قرارات الحفظ الصادرة من النيابة أيا كان سببها . لا جنية لها . رأى اللجنة الثلاثية . رأى
استشارى . جواز استنباط القرائن من أقوال الشهود في تحقيقات النيابة ورأى اللجنة الثلاثية
لأبواب مبرر فصل العامل .

قرارات الحفظ الصادرة من النيابة أيا كان سببها — وعلى ما جرى عليه قضاء
هذه المحكمة ^(١) — لا تحوز قوة الأمر المقضى وكان رأى اللجنة الثلاثية استشاريا
فإن ذلك لا يحول دون استنباط قاضى الموضوع منها القرائن المؤدية إلى ثبوت
الواقعة المنسوبة للعامل . وإذن فتى كان الحكم المطعون فيه قد استند فى ثبوت
تهمة الاختلاس المنسوبة للطاعن إلى أقوال الشهود الذين سمعهم النيابة العامة
فى التحقيقات وموافقة اللجنة الثلاثية على الفصل — وهى من واقع الدعوى
والأوراق المقدمة فيها — تؤدى إلى ما انتهى إليه فإن هذا النعى يكون
على غير أساس .

(١) نقض ١٩٧٨/٤/٢٢ مجموعة المكتب الفنى الدنة ٢٩ ص

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه ومساثر الأوراق —
تتحصل فى أن الطاعن ضد المؤسسة أقام الدعوى رقم ١٠٦١ لسنة ١٩٧٢ عمال
كلى شمال القاهرة بطالب إلزامها بأن تدفع له مبلغ ٥٠٠ ج خمسمائة جنيهه — وقال
بيانا لها أنه يعمل بالمؤسسة المذكورة منذ ١٥/٥/١٩٥٤ بأجر شهرى قدره ٣٣ ج
وقد أوقفته من عمله فى ٢١/٧/١٩٧٠ لاتهامه فى جنائية السرقة ١٠٩/١٩٧١
حصر بولاق ٢٠ لسنة ٤٢ أموال عامة عاليا — التى صدر فيها قرار النيابة العامة
بمجازاته إداريا وأنه لما عرض أمره على اللجنة الثلاثية وافقت على فصله
فى ٣٠/٤/١٩٧٢ وأخطر بالفصل فى هذا التاريخ ، وفى ٢٨/٦/١٩٧٢ قضى
بوقف تنفيذ قرار فصله . وبتاريخ ١٢/٢/١٩٧٣ قضت محكمة شمال القاهرة
الابتدائية بإلزام المؤسسة المطعون ضدها بأن تدفع له مبلغ ٤٠٠ ج أربعمائة جنيهه .
استأنفت المؤسسة المطعون ضدها الحكم بالاستئناف رقم ٢٠٢١ لسنة ٩٠ ق
القاهرة وبتاريخ ٣٠/٥/١٩٧٣ قضت محكمة استئناف القاهرة بإلغاء الحكم ورفض
الدعوى طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة
رأت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة وحددت لنظره جلسة
٢٠/١٠/١٩٧٩ وفيها التزمت النيابة وأيدها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينسب للطاعن بالسببين الأول والثالث
منها على الحكم المطعون فيه خطأ فى تطبيق القانون وفساده فى الاستدلال ، وفى
بيان ذلك يقول أن الحكم إذ أقام قضاءه برفض دعوى للطاعن تأسيسا على أن

قرار فصله قرار سليم استنادا إلى ثبوت الاتهام بالمنسوب إليه أخذا بما ورد بمذكرة النيابة العامة بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية اكتفاء بالجزء الإداري ومن أن اللجنة الثلاثية وافقت على الفصل ، في حين أن قرارات النيابة لا حجية لها أمام القضاء المدني ولا يحجبه عن بحث وقائع الاتهام مادام لم يصدر بشأنها حكم جنائي بثبوت قبلة ، وما ورد بمذكرة النيابة من نسبة هذا الاتهام إليه خاطيء ويتنافى مع أقوال الشهود الذين سمعهم كما أنه لا حجية أيضا لقرار اللجنة الثلاثية ولا يعتد به في الاستدلال على إدانة الطاعن ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وعاره الفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه وإن كانت قرارات الحفظ الصادر من النيابة أيا كان سببها — وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — لا تحوز قوة الأمر المقضى وكان رأى اللجنة الثلاثية استشاريا فإن ذلك لا يحول دون استنباط قاضى الموضوع منها القرائن المؤدية إلى ثبوت الواقعة المنسوب للعامل . وإذن فتى كان الحكم المطعون فيه قد استند في ثبوت تهمة الاختلاس المنسوبة للطاعن إلى أقوال الشهود الذى سمعهم النيابة العامة في التحقيقات وموافقة اللجنة الثلاثية على الفصل — وهى من واقع الدعوى والأوراق المقدمة فيها تؤدي إلى ما انتهى إليه فإن هذا النعي يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور في التصويب وبياننا لذلك يقول أن الحكم إذ قرر في أسبابه من أن في ضبط المتهم مختلسا إهدار لأهم واجبات العامل لا سند له في الأوراق ومخالف لما جاء بالحكم الابتدائى الذى ألغاه دون أن يورد أسبابا لقضائه يجعله مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه — وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة أن محكمة الدرجة الثانية لا تكون ملزمة " إذ هى ألغت حكما ابتدائيا بالرد

على جميع ما ورد في ذلك الحكم من الأدلة ما دامت الأسباب التي أقامت عليها حكمها كافية لحمل قضائها . لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم في مدوناته " أن الثابت من مذكرة النيابة العامة في المحضر رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ حصر تحقيق بولاق أن ما ارتكبه الطاعن وهي جريمة اختلاس شرائط الصفيح المينة وصفها وقيمة بالمحضر وأن هذه التهمة ثابتة ثبوتاً كافياً من أقوال .. و .. وأن هذه التهمة تندرج تحت أحكام المواد ١١١/٦ ، ١١٣/١ ، ١١٨ ، ١٠٩ من قانون العقوبات وقررت فيها النيابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى باكتفاء توقيع الجزاء الإداري . وحيث إن اللجنة الثلاثية وافقت على فصله " وهي أسباب تكفي لحمل قضائها بخصوص ثبوت التهمة المنسوبة للطاعن ورفض دعواه لاخلال بأهم واجباته وهي الأمانة فإن هذا النعي يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار عدلي مصطفى بغدادى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة :
المستشارين : د . ابراهيم على صالح ، محمود حسن رمضان ، عبد العزيز عبد العاطى ، راجح
لطفى جمعة .

(٤٠٤)

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٩ القضائية :

(١) وكالة . " تجاوز حدود الوكالة " . إيجار . " التنازل عن الإيجار " .

تجاوز الوكيل حدود الوكالة . الموكل هو الذى يملك التمسك بتجاوز الوكيل لحدود الوكالة —
مثال بشأن التنازل عن الإيجار .

(٢) الإقرار . " الإقرار القضائى " .

الإقرار القضائى . ماهيته . الأصل فيه أن يكون صريحا . الإقرار الضمنى . عدم جواز
قبوله ما لم يتم دليل يقينى على وجوده ومصره .

١ — من المقرر طبقا للسادتين ٦٩٩ ، ١/٧٠٤ من القانون المدنى أن الوكالة
هى عقد بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانونى لحساب الموكل ،
وأن الوكيل ملزم بتنفيذ الوكالة فى حدودها المرسومة فليس له أن يجاوزها
فاذا جاوزها فإن العمل الذى يقوم به لا ينفذ فى حق الموكل ، إلا أن
للكل فى هذه الحالة أن يقر هذا العمل فإن أقره أصبح كأنه قد تم
فى حدود الوكالة من وقت إجراء العمل لا من وقت الإقرار مما مفاده
أن الموكل هو الذى يملك التمسك بتجاوز الوكيل لحدود الوكالة —
لما كان ذلك — وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على منعه من
أن الوكيلتين عن المستأجرة الأصلية قد تجاوزتا حدود الوكالة الصادرة إليهما
حين تنازلتا عن شقة النزاع للطاعن على الرغم من أن الموكل لم يتمسك بهذا
التجاوز فانه يكون قد أخطأ فى تطبيقه القانون .

٢ - الإقرار القضائي طبقا لنص المادة ١٠٣ من قانون الإثبات هو اعتراف الخصم أمام القضاء بواقعة قانونية مدعى بها أثناء السير في الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة بما ينبنى عليه إقالة خصمه من إقامة الدليل على تلك الواقعة والأصل في الإقرار أن يكون صريحا فلا يجوز قبول الإقرار الضمني ما لم يتم دليل يقيني على وجوده وصرماه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ، وصائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ١٣٧٠ لسنة ١٩٧٢ مدنى كلى الجيزة ضد الطاعنة والسيدة للحكم بإخلاء الشقة الميينة بصحيفة الدعوى ، وقالت بيانا لها أنه بموجب عقد ١٩٦٠/١/١ وورخ ١٩٦٠/١/١ استأجرت منها هذه الأخيرة شقة النزاع ، وإذا تلقت من الطاعنة إخطارا بأن وكيلاتى المستأجرة قد أجرتا لها هذه الشقة ، وكان هذا مخالفا لشروط عقد الإيجار فقد أقامت دعوها . أجابت الطاعنة بأنها من متهجرى سيناء فبحق لها بهذه الصفة شغل الشقة بطريق التاجير من الباطن من مستأجرتها . حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الاوان . استأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٥٥٩ لسنة ٩٠ قى القاهرة ، وإذا توفيت المستأجرة الأصلية بغير وارث فقد مثلها فى الخصومة المطعون عليه الثانى ، وبتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٧ قضت المحكمة بإلغاء الحكم وبالإخلاء . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والتناقض في الأسباب ، وفي بيان ذلك نقول أن الحكم أقام قضاءه على سند من أن الوكيلين من المستأجرة الأصلية بتأجيرها الشقة إلى الطاعنة قد تجاوزتا حدود وكالتهما المقصودة على التأجير مقروشا دون تأجيرها من الباطن خالية أو التنازل من إيجارها ، فضلا من أن الطاعنة أقرت بحضور جلسة ١٩٧٣/٤/١٩ أمام محكمة الدرجة الأولى أن المستأجرة الأصلية " المطعون عليها الثانية " قد باعت شقة النزاع لأحدى وكيلتيها ، وأن هذه الأخيرة تنازلات عنها للطاعنة ، ورتب الحكم على هذا البيع توافر حق المؤجرة في طلب الإخلاء ، هذا في حين أن التمسك بتجاوز الوكيل لحدود الوكالة إنما هو من حق الموكل وحده وهو المستأجرة الأصلية التي لم تعترض على ذلك ، فلا يحق للمؤجرة " المطعون عليها الأولى " التحدى به ، كما أن ما استورد إليه الحكم من أن الطاعنة أقرت بأن المستأجرة الأصلية باعت العين المؤجرة إلى إحدى وكيلتيها وأن هذه الأخيرة تنازلات عنها للطاعنة ينطوى على تناقض مع ما سبق للحكم أن قرره في شأن تجاوز الوكيلين لحدود الوكالة ، مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والتناقض في الأسباب .

وحيث إن هذا النعى بشقيه صحيح ، ذلك أنه لما كان من المقرر طبقا للسنتين ٦٩٩ ، ١/٧٠٣ من القانون المدني أن الوكالة هي عقد بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل ، وأن للوكيل ملزم بتنفيذ الوكالة في حدودها المرسومة ، فليس له أن يجاوزها ، فإذا جاوزها فإن العمل الذي يقوم به لا ينفذ في حق الموكل ، إلا أن للوكيل في هذه الحالة أن يقر هذا العمل ، فإن أقره أصبح كأنه قد تم في حدود الوكالة من وقت إجراء العمل لا من وقت الإقرار ، مما مفاده أن الموكل وحده هو الذي يملك التمسك بتجاوز الوكيل لحدود الوكالة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على سند من أن الوكيلين من المستأجرة الأصلية قد تجاوزتا حدود الوكالة الصادرة إليهما حين تنازلاتهما عن شقة النزاع للطاعنة ، على الرغم من أن الموكلة لم تتمسك بهذا التجاوز ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، هذا إلى أنه لما كان الإقرار القضائي طبقا لنص المادة ١٠٣ من قانون الإثبات هو اعتراف الخصم أمام القضاء

بواقعة قانونية مدعى بها أثناء السير في الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة بما ينبغي عليه إثالة خصمه من إقامة الدليل على تلك الواقعة ، وكان الأصل في الإقرار أن يكون صريحاً ، فلا يجوز قبول الإقرار الضمني ما لم يقم دليل يقينى على وجوده ومرماه ، وكان يبين من مطالعة الأوراق والحكم المطعون فيه أن الطاعنة أسست دفاعها على أنها مهجرة من سيناء ، ويحق لها الإقامة في شقة النزاع طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٠ في شأن إيقاف إجراءات التنفيذ والإجراءات المترتبة على التنازل عن عقود الإيجار والتأجير من الباطن للمهجرين من منطقة القنال وسيناء ، فإن ما اعتبره الحكم إقراراً من الطاعنة - بأن المستأجرة الأصلية قد باءت عين النزاع لإحدى وكيلتيها ، وأن هذه الأخيرة هي التي تنازلت عن الشقة للطاعنة - ، لا يعتبر إقراراً بحق مدعى به عليها ، أو تسليماً من الطاعنة بدعوى المطعون عليها الأولى ، ومن ثم يكون الحكم قد أخطأ إذا اعتبره كذلك ، هذا إلى ما شاب تسبيب الحكم من تناقض إذ بينما ذهب في صدر أسبابه إلى أن الطاعنة إنما شغلت العين بناء على تصرف صادر لها من المستأجرة الأصلية عن طريق وكيلها عاد فاعتبر التصرف صادراً من مشتريه للعين المؤجرة من المستأجرة الأصلية ، وهو منه تناقض يعيب قضاءه ، مما يتعين معه نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار عدل مصطفى بغدادى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة الاستشاريين :
د . ابراهيم على صالح ، عبد العزيز عبد العاطى ، حسن عثمان عمار وراج لطفى جمعة .

(٤٠٥)

الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٩ القضائية :

(١) استئناف . إيجار . " فسخ العقد " . إختصاص . " الاختصاص القيمى " . حكم . دعوى .

الاتفاق على أن عقود الإيجار موقود مشاهرة وأنه لا يجوز طرد المستأجر إلا بالتأخر فى حداد الأجرة . إعتبار مدة العقد غير معينة . الدعوى بطلب فسخه . إختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها . باعتبارها غير مقدرة القيمة . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .

(٢ ، ٣) استئناف . " نطاقه " . دعوى .

(٢) نطاق الاستئناف . جواز إبداء أوجه دفاع جديدة أمام محكمة الاستئناف .

(٣) عدم جواز إبداء الطلبات الجديدة أمام محكمة الاستئناف . جواز تغيير سبب الدعوى أو الإضافة إليه . شرطه . أن يكون العقد منه تأكيذا لأحققته فى ذات الطلب .

(٤) إيجار . " فسخ العقد " استئناف . " الطلب الجديد " . دعوى .

دعوى المؤجر بطرد المستأجر لانتهاه مدة العقد . استئنافه الحكم برفض الدعوى طالبا طرده لتخلفه من حداد الأجرة . إعتباره طالبا جديدا وليس مجرد تغيير لسبب الدعوى .

١ - تقدير قيمة الدعوى المقامة بطلب فسخ عقد مستمر هو باعتبار المقابل النقدى عن المدة الواردة فى العقد طبقا للبند الثامن من المادة ٣٧ من قانون المرافعات ، ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه . والتي لم تكن محل نعى من الطاعن - أنه وإن كان قد الإيجار عند الدعوى معقودا مشاهرة إلا أنه منصوص فيه على أنه لا يجوز طرد المستأجر إلا بسبب التأخر فى دفع

الأجرة فإن مؤداه أن العقد يظل مستمرا مادام المستأجر قائما بأداء الأجرة وذلك إعمالا لاتفاق الطرفين ومن ثم تكون مدته غير معينة ، ولما كانت قواعد تحديد قيم الدعاوى التي أوردتها قانون المرافعات خلوا من النص على تقدير قيمة الدعوى المقامة بطلب فسخ عقد مستمر غير معين المدة . فإن الدعوى الراهنة تكون غير قابلة لتقدير قيمتها وفقا للقواعد المنصوص عليها فيه ، ومن ثم تعتبر قيمتها زائدة على مائتين وخمسين جنيها التزاما بحكم المادة ٤١ من قانون المرافعات ، ويكون الاختصاص بنظرها معقودا تبعا لذلك بنص المادة ٤٧ مرافعات ، إذ ألزمت محكمة الاستئناف هذا النظر وقضت بجواز الاستئناف وفقا للمادة ٢٢٣ مرافعات وفصلت في موضوعه ، فإن النعي على حكمها بهذا السبب الخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله .

٢ — الاستئناف لا يعدو أن يكون مرحلة ثانية أتاحها القانون للحكوم عليه في المرحلة الأولى إيعاود الدفاع عن حقه الذي لم يرفض الحكم الصادر في شأنه لذلك قضت المادة ٢٢٢ مرافعات على أن الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط . وإذ كان القانون قد أجاز للحكوم عليه تدارك ما فاتته في المرحلة الأولى من التقاضي من أسباب الدفاع عن حقه بأن يتقدم إلى محكمة الدرجة الثانية بما يتوافر له من أدلة وأوجه دفاع جديدة وأوجب على تلك المحكمة أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم إليها منها فضلا عما سبق تقديمه إلى محكمة الدرجة الأولى إعمالا لنص المادة ٢٢٣ مرافعات .

٣ — التزاما بالأصل المقرر بأن يكون التقاضي على درجتين وتجنباً لإنحياز الاستئناف وسيلة لمباغنة الخصم بطلب لم يسبق عرضه على محكمة أول درجة فقد حظرت المادة ٢٣٥ مرافعات قبول أى طلب جديد أمام المحكمة الاستئنافية وأوحيت عليها الحكم بذلك من تلقاء نفسها وأنه ولئن أجاز هذا النص —

دون تعديل في موضوع الطلب — تغيير سببه أو الإضافة إليه فإن ذلك مشروط بأن يكون قصد المدعى من تغييره أو إضافته إلى جانب السبب الذي كان يستوى عليه الطلب أمام محكمة الدرجة الأولى هو تأكيد لأحقية في ذات الطلب الذي كان مطروحا عليها .

٤ — إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق أن موضوع الطلب الذي أيداه المطعون عليه — المؤجر — أمام محكمة الدرجة الأولى هو طرد الطاعن — المستأجر — من عين النزاع استمالا من المطعون عليه لحقه المقرر في العقد في إنهاء الإيجار لانتهاء مدته وتجرد يد الطاعن تبعا لذلك من السند وصيرورتها يدا غاصبة في حين أن موضوع الدعوى — حسب عدله المطعون عليه أمام المحكمة الاستئنافية — هو طلب اعتبار عقد الإيجار مفسوخا نتيجة لإصرار الطاعن بالتزامه العقدي بسداد الأجرة وأحقية المطعون عليه في طرده من العين المؤجرة ، ولما كان ما استحدثه المطعون عليه في المرحلة الاستئنافية على هذا النحو لم يقف عند حد إبداء سبب جديد لطلبه وإنما امتطال إلى طلب جديد أقامه على واقعة حاصلها تأخر الطاعن في سداد الأجرة المستحقة في ذمته وفقا لشروط عقد الإيجار ورتب عليها طلبه باعتبار العقد مفسوخا جزاء على هذا التأخير وهو تعديل لموضوع الطلبات في الدعوى لا يجوز للمحكمة الاستئنافية قبوله لأنه لم يسبق عرضه على محكمة الدرجة الأولى — لما كان ذلك — وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد تمسك المطعون عليه في طلبه الختامي أمام محكمة الاستئناف بطرد الطاعن من العين سندا للقول بأنه لم يغير من طلباته في الدعوى في حين أنه كان عليها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة إسباغ التكييف القانوني الصحيح على موضوع الدعوى دون التقييد بتكييف الخصوم له أو الوقوف عند حد الظاهر من عباراتهم . ولما كان الحكم المطعون فيه قد فصل في الدعوى على أساس هذه الطلبات رغم أنه لا يجوز قبولها قانونا فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٤٦٤ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى دمياط ضد الطاعن للحكم بطرده من العين الموضحة بصحيفتها وتسليمها اليه بمشتملاتها المدينة بعقد إيجارها المؤرخ ١٥/٤/١٩٧٤ ، وقال بيانا لدعواه أنه بموجب ذلك العقد استأجر الطاعن من المسالك السابق للعقار مقهى بأدواته وملحقاته مشاهره بأجرة قدرها ٧ جنيهات تدفع مقدما في أول كل شهر وأنه إذا تأخر عن أدائها يعتبر العقد منقوضا من تلقاء نفسه وإذا آلت ملكية العقار اليه - المطعون عليه - وكان غير راضب في تجديد العقد فقد نبه على الطاعن باخلاء عين النزاع ، وإذا لم يستجب فقد أضحت يده على العين يد غاصب ومن ثم فقد أقام دعواه . قضت المحكمة برفض الدعوى ، فاستأنف المطعون عليه الحكم بالاستئناف رقم ١٥٨ سنة ١٠ ق مأمورية دمياط ، وبتاريخ ١٩/١/١٩٧٩ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ويطرد الطاعن من العين المؤجرة وتسليمها بمشتملاتها إلى المطعون عليه . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم .

وحيث إن الطاعن ينغى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم وقد اعتبر الطاعن متخلفا عن أداء أجرة العين وانفساخ عقد الإيجار تبعا لذلك ، وكان العقد خاضعا لحكم القواعد العامة المقررة في القانون المدنى لعقد الإيجار دون تلك التى تنظمها قوانين الإيجار الاستثنائية التى تقضى بامتداد الإيجار لمدة غير محدودة بعد انتهاء مدته الاتفاقية ، فإن قيمة الدعوى تقدر بأجرة المدة الواردة فى العقد - وهى شهر - أى بمبلغ ٧ جنيهات ، ومن ثم ينعقد الاختصاص بها للمحكمة الجزئية ، وإذا كان الاختصاص

القيمي للدعوى من النظام العام فقد كان يتعين على محكمة الاستئناف أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى وبإحالتها إلى المحكمة الجزئية أو بعدم جواز الاستئناف ، وإذا خالفت هذا النظر فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير مفيد ذلك أنه وإن كان تقدير قيمة الدعوى المقامة بطلب فسخ عقد مستمر هو باعتبار المقابل النقدي عن المدة الواردة في العقد طبقا للبند الثامن من المادة ٣٧ من قانون المرافعات ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه — والتي لم تكن محل نعي من الطاعن — أنه وإن كان عقد الإيجار عند الدعوى معقودا مشاهرة إلا أنه منصوص فيه على أنه لا يجوز طرد المستأجر إلا بسبب التأخير في دفع الأجرة ، فإن مؤداه أن للعقد يظل مستمرا مادام المستأجر قائما بأداء الأجرة وذلك إعمالا لاتفاق الطرفين ومن ثم تكون مدته غير مبينة ولما كانت قواعد تحديد قيم الدعوى التي أوردها قانون المرافعات خلوا من النص على تقدير قيمة الدعوى المقامة بطلب فسخ عقد مستمر غير معين المدة ، فإن الدعوى الراهنة تكون غير قابلة لتقدير قيمتها وفقا للقواعد المنصوص عليها فيه ، ومن ثم تعتبر قيمة متزايدة على مائتين وخمسين جنيها ، التراما بحكم المادة ٤١ من قانون المرافعات ، ويكون الاختصاص بنظرها معقودا تبعا لذلك للمحكمة الابتدائية عملا بنص المادة ٤٧ مرافعات . وإذا التزمت محكمة الاستئناف هذا النظر وقضت بجواز الاستئناف وفقا للمادة ٢٢٣ مرافعات وفصلت في موضوعه ، فإن النعي على حكمها بهذا السبب — الخطأ في تطبيق القانون — يكون في غير محله .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى في موضوع الاستئناف على أساس طلب جديد أبداه المطعون عليه أمام محكمة الاستئناف لأول مرة هو فسخ عقد الإيجار للتخلف عن أداء الأجرة ، وهو ما لا يجوز قبوله قانونا في مرحلة الاستئناف ذلك لأن طالب المطعون عليه في الدعوى أمام محكمة أول درجة إنما كان طرد الطاعن من العين لا تقضاء عقد إيجارها بعد أن أبدى المطعون عليه رغبته

في إتهامه ، وصيرورة يد الطاعن على المبن بهذه المثابة يدا غاصبية بعد انفصام الرابطة العقدية ، في حين أن طلبه المبدي أمام محكمة الاستئناف وهو فسخ العقد ، لا ينصب إلا على عقد قائم ولذلك يعد طلبا جديدا وليس مجرد سبب لطلبه السابق وإذا ذهب الحكم المطعون فيه إلى اعتباره سببا فقد خلط بين السبب والطلب ولم يتزل عليه التكليف القانوني للسليم مما أدى به إلى الخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في محل ذلك أنه لما كان الاستئناف لا يعدو أن يكون مرحلة ثانية أتاحها القانون للحكوم عليه في المرحلة الأولى ليعاود الدفاع عن حقه الذي لم يرتض الحكم الصادر في شأنه ، لذلك نصت المادة ٢٣٢ مرافعات على أن الاستئناف يتقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط . وأنه ولئن كان القانون قد أجاز للحكوم عليه تدارك ما فاتته في المرحلة الأولى من التقاضي من أسباب الدفاع عن حقه بأن يتقدم إلى محكمة الدرجة الثانية بما يتوافر له من أدلة وأوجه دفاع جديدة وأوجب على تلك المحكمة أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم إليها منها فضلا عما سبق تقديمه إلى محكمة الدرجة الأولى إعمالا لنص المادة ٢٣٣ مرافعات ، إلا أنه التزاما بالأصل المقرر بأن يكون التقاضي على درجتين وتجنباً لاتخاذ الاستئناف وسيلة لمباغته الخصم بطلب لم يسبق عرضه على محكمة أول درجة فقد حضرت المادة ٢٣٥ مرافعات قبول أي طلب جديد أمام المحكمة الاستئنافية وأوجبت عليها الحكم بذلك من تلقاء نفهمها . وأنه ولئن أجاز هذا النص — دون تعديل في موضوع الطلب — تغيير سببه أو الإضافة إليه فإن ذلك مشروط بأن يكون قصد المدعي من تغييره أو إضافته إلى جانب السبب الذي كان يستوي عليه الطلب أمام محكمة الدرجة الأولى هو تأكيده الأحقية في ذات الطلب الذي كان مطروحا عليها — ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق أن موضوع الطلب الذي أبداه المطعون عليه أمام محكمة الدرجة الأولى هو طرد الطاعن من عين النزاع استعمالا من المطعون عليه لحقه المقرر في العقد في إنهاء الإيجار لانتفاء مدته وتجاوز يد الطاعن تبعا لذلك من السند وصيرورتها يدا غاصبية ، في حين أن موضوع الدعوى — حسبما عدله إليه المطعون عليه أمام المحكمة الاستئنافية — هو طلب اعتبار عقد الإيجار مفسوخا نتيجة لإخلال

الطاعن بالتزامه العقدى بسداد الأجرة وأحقية المطعون عليه فى طرده من العين المؤجرة ، ولما كان ما استحدثه المطعون عليه فى المرحلة الاستئنافية على هذا النحو لم يقف عن حد إبداء سبب جديد لطلبه وإنما امتطال إلى طلب جديد أقامه على واقعة حاصلها تأخر الطاعن فى سداد الأجرة المستحقة فى ذمته وفقاً لشروط عقد الإيجار ورتب عليها طلبه باعتبار العقد مفسوخاً جزاء على هذا التأخير وهو تعديل لموضوع الطلبات فى الدعوى لا يجوز للمحكمة الاستئنافية قبوله لأنه لم يسبق عرضه على محكمة الدرجة الأولى . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد تمسك المطعون عليه فى طلبه الختامى أمام محكمة الاستئناف بطرد الطاعن من العين سنداً للقول بأنه لم يغير من طلباته فى الدعوى فى حين أنه كان طامها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إسباغ التكيف القانونى الصحيح على موضوع الدعوى دون التقييد بتكييف الخصوم له أو الوقوف عن حد الظاهر من عباراتهم ولما كان الحكم المطعون فيه قد فصل فى الدعوى على أساس هذه الطلبات رغم أنه لا يجوز قبولها قانوناً فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويتمين نقضه لهذا السبب دون ما حاجة لبحث ما جاوزه من أسباب .

ولما تقدم يتمين نقض الحكم .

ولما كان موضوع الدعوى صالحاً للفصل فيه ، وإذا كان طلب المستأنف أمام محكمة الاستئناف إخلاء العين للتأخر فى أداء أجزائها يعد طلباً جديداً لا يجوز قبوله لما سلف بيانه ، ولما كانت أسباب الاستئناف لا تنال من سلامة الحكم المستأنف فإنه يتمين رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار أحمد سابق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد الباجوري ، إبراهيم هادف ، محمد طه منجر ، إبراهيم فراج .

(٤٠٦)

الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٤٤ القضائية :

إيجار . " الإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة " .

تكرار امتناع المستأجر من الوفاء بالأجرة ، وجوب الحكم بإخلائه ولو أوفى بالأجرة أثناء
 نظر الدعوى ما لم يقدم مبررات مقبولة . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . المقصود بالتكرار . امتناع
 المستأجر عن سداد الأجرة بعد سبق رفع دعوى موضوعية ، الدعوى المستعجلة السابقة بطلب
 للطرء . عدم كفايتها لثبوت التكرار .

مؤدى نص المادة ٢٣ " ١ " من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن
 إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين - وعلى ما جرى به
 قضاء هذه المحكمة - أن المشرع مراعاة منه لجانب التيسير على المستأجرين
 لم يجعل من مجرد التأخير فى دفع الأجرة لأول مرة سببا للإخلاء بل أفسح
 للمستأجر المجال لتوقيه بأدائه الأجرة المستحقة وفوائدها مع المصروفات قبل
 إقفال باب المرافعة فى الدعوى ، ولكن إذا تكرر امتناعه أو تأخره عن
 الوفاء بالأجرة حكم عليه بالإخلاء ، ولو أوفى بالأجرة أثناء نظر الدعوى ،
 ما لم يقدم مبررات مقبولة ، وهو ما يدل عليه التعبير فى عجز المادة ٢٣
 مخالفة الإشارة من تكرار التأخير والامتناع بصيغة العطف على ما سبق .

من امتناع استئصال إلى ما بعد رفع دعوى الاخلاء وأثناء نظرها مما يشير إلى وجوب أن يكون التأخير أو الامتناع قد استمر إلى ما بعد رفع دعوى موضوعية بالاخلاء فلا يكفي استمراره إلى ما بعد رفع دعوى مستعجلة بالطرد ، يؤيد هذا النظر ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية تطبيقاً على هذا الحكم المستحدث من أنه ” روعي في وضع هذا النص منع بعض المستأجرين من التسويف في سداد الأجرة المرة تلو الأخرى تم سدادها قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى التي يضطر المؤجر إلى رفعها نتيجة هذا المسلك من المستأجر “ . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد رفع العديد من الدعاوى المستعجلة لطرده سنداً في ثبوت تكرار تأخر الطاعن وامتناعه عن الوفاء بالأجرة يبرر الحكم عليه بالاخلاء ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق ومسمع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٢٦٠ لسنة ١٩٧٣ مدني كلى القاهرة ضد الطاعن بطالبات ختامية قصرها على الحكم باخلاء الطاعن من الأعيان الأربعة الميينة بالصحيفة وتسليمها له خالية ، وقال شرحاً لها أن الطاعن استأجر منه ثلاث شقق وتخزن لقاء أجرة شهرية قدرها ٢٤ جنيه و ٩٩٠ م اتفق على دفعها مقدماً في أول كل شهر إلا أنه دأب على التأخر في سدادها فأقام ضده العديد من الدعاوى المستعجلة بطلب طرده وإذا امتنع عن سداد أجرة شهرى مايو ويونية سنة ١٩٧٣ رغم تكليفه بالوفاء بها ، فقد أقام للدعوى . عرض الطاعن الأجرة المستحقة حتى تاريخ العرض قبلها المطعون

ضده ، وبتاريخ ١٥/٢/١٩٧٤ حكمت المحكمة بإخلاء الطاعن من الاعيان المؤجرة موضوع الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٧١ لسنة ٩١ ق القاهرة ، وبتاريخ ٥/١١/١٩٧٤ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها نقض الحكم وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة انظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، في بيان ذلك أن الحكم قضى بالإخلاء على صند من تكراره التأخير في سداد الأجرة ، في حين لم يسبق للمطعون ضده وأن أقام قبله دعوى موضوعية بطلب الإخلاء لتأخره في الوفاء بالأجرة وهي اللازمة لثبوت التكرار في معنى المادة ٢٣ " أ " من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كان مؤدى نص المادة ٢٣ / أ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع مراعاة منه لحساب التيسير على المستأجرين لم يجعل من مجرد التأخير في دفع الأجرة لأول مرة سببا للإخلاء بل أنسخ للمستأجر المجال لتوقيه بأدائه الأجرة المستحقة وفوائدها مع المصروفات قبل اقفال باب المرافعة في الدعوى ولكن إذا تكرر امتناعه أو تأخره عن الوفاء بالأجرة حكم عليه بالإخلاء ، ولو أوفى بالأجرة أثناء نظر الدعوى ، ما لم يقدم مبررات مقبولة ، وهو ما يدل عليه التعبير في عجز المادة ٢٣ مألنة الإشارة عن تكرار التأخير والامتناع بصيغة العطف على ما سبق من امتناع اعتطال إلى ما بعد رفع دعوى الإخلاء وأثناء نظرها مما يشير إلى وجوب أن يكون التأخير أو الامتناع قد استمر إلى ما بعد رفع دعوى موضوعية بالإخلاء فلا يكفي استمراره إلى ما بعد رفع مستجلة بالطرد ، يؤيد هذا النظر ما أفصحت

ہے المذکرۃ الإيضاحیۃ تعلیقا علی هذا الحکم المستحدث من أنه " روعی فی وضع هذا النص منع بعض المستأجرین من التسویف فی سداد الأجرة المرة تلو الأخری ثم سدادها قبل اقفال باب المرافعة فی الدعوی الی بضطر المؤجر الی رفعها نتیجة هذا المسلك من المستأجر " لما كان ما تقدم ، وكان الحکم المطعون فیہ قد اتخذ من مجرد رفع العدید من الدعاوی المستعجلة بطرده سندا فی ثبوت تکرار تأخر الطامن وامتناعه عن الوفاء بالأجرة یبرر الحکم علیه بالإخلاء ، فإنه یكون قد أخطأ فی تطبیق القانون بما یوجب نقضه دون حاجۃ لبحث أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فیہ ولما تقدم یتعین إلغاء الحکم المستأنف والقضاء برفض الدعوی وإلزام المطعون ضده المصروفات .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

رئاسة السيد المستشار أحمد سابق نائب رئيس المحكمة ومضوية لعادة المستشارين
محمد الهاجورى ، محمد طه منجر ، إبراهيم فراج وصبحى رزق .

(٤٠٧)

الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٤٥ القضائية :

إيجار . " تحديد الأجرة " .

الأماكن الخاضعة للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . إلزام المستأجر بسداد أجرة الأبواب
ومقابل استعمال نور العلم جائز مالم يتضمن تحايلا على قوانين تحديد الأجرة .

إذ كان البين من عقدى الإيجار ، ومن ملحق العقد الأخير ، أن المستأجر
فى كل من العقدين التزم بدفع مقابل أجر استخدام بواب واستعمال نور السلم
بالإضافة إلى التزامه بدفع الأجرة القانونية للعين المؤجرة . لما كان ذلك ،
وكان لكل من المزيّتين المذكورتين كيانها المستقل عن الانتفاع بالعين المؤجرة
ذاتها ويمكن فصاها من العين دون إخلال بانتفاع المستأجر بها ، فإن اتفاق
الطرفين على مقابل لها زيادة على الأجرة القانونية يكون جائزا وبمناهى عن أية
رقابة قضائية مالم يتضح أنه صورى أريد به مترحايل على قوانين تحديد الأجرة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقى الأوراق —
تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٠٢٥ لسنة ١٩٧٢ مدنى كلى الإسكندرية

بطلب إخلاء المطعمون عليها من العين المؤجرة المبيتة بالصحيفة وتسليمها له ، وقال في بيانها أنه بموجب عقد مؤرخ ۱/۹/۱۹۶۹ ، استأجرت منه المطعمون عليها العين محل النزاع بأجرة شهرية قدرها ۴ ج و ۶۶۵ م خلاف أجر البواب وقيمة استهلاك نور السلم ورمم النظافة ، وإذا امتنعت المطعمون عليها عن الوفاء بالأجرة اعتبارا من أول فبراير سنة ۱۹۷۲ حتى يونيو سنة ۱۹۷۲ وقدرها ۲۸ ج و ۳۲۵ م وماحققات الأجرة من شهرى ديسمبر سنة ۱۹۷۱ ويناير سنة ۱۹۷۲ وقدرها ۱۹۲ ج رغم التنبيه عليها في ۲۳/۱/۱۹۷۲ ، ۸/۴/۱۹۷۲ بسدادها ، فقد أقامت الدعوى ، دفعت المطعمون عليها بعدم قبول الدعوى لتجاوز المبلغ الوارد بالتنبيه الأجرة المستحقة فعلا ، وبتاريخ ۱۴/۱۱/۱۹۷۳ حكمت المحكمة (أولا) بتحديد أجرة العين المؤجرة بمبلغ ۴ ج و ۶۶۵ م شاملة أجرة البواب ونور السلم . (ثانيا) بعدم قبول طلب الإخلاء ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ۱۳۹۴ لسنة ۲۹ ق امكنندرية ، وبتاريخ ۱۴/۱۲/۱۹۷۴ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الراى بنقض الحكم وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعمون فيه بالسبب الأول من أسباب الطعن مخالفته للثابت بالأوراق والخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بتحديد أجرة العين بمبلغ ۴ ج و ۶۶۵ م شاملة أجرة البواب ونور السلم ، على أن أجرة الأساس المتعاقد عليها بمقدار الإيجار الأول لشقة النزاع المؤرخ ۱/۴/۱۹۵۷ كانت شاملة لمقابل أجر البواب واستهلاك نور السلم بحيث يصبح أى اتفاق على إلزام المطعمون عليها يتحمل مبالغ مقابل تلك الملحققات زيادة غير قانونية على الأجرة في حين أن البين من عقد الإيجار سالف الذكر ، وملحق بالعقد المؤرخ ۱/۷/۱۹۵۸ ، أن المستأجرين المتعاقبين قد التزموا علاوة على الأجرة القانونية ، بمبالغ حددت كمقابل لأجر البواب واستهلاك نور السلم .

وحيث إن هذا النمى في محله ، ذاك أن البين من عقدى الإيجار المؤرخ (أولا) في ۱/۴/۱۹۵۷ ، والمؤرخ (ثانيهما) في ۱/۷/۱۹۵۸ ومن ملحق

العقد الأخير ، أن المستأجر في كل من العقدين التزم بدفع مقابل أجر استخدام بواب واستعمال نور السلم ، بالإضافة إلى التزامه بدفع الأجرة القانونية للعين المؤجرة . لما كان ذلك ، وكان لكل من المزيتين المذكورتين كيانها المستقل على الانتفاع بالعين المؤجرة ذاتها و يمكن فصاها عن العين دون إخلال بانتفاع المستأجر بها ، فإن اتفاق الطرفین على مقابل لما زيادة على الأجرة القانونية يكون جائزا و بمنأى من أية رقابة قضائية مالم يتضح أنه صوري أريد به ستر تحايل على قوانين تحديد الأجرة ، لما كان مانقداً وكان البين من الأوراق أن العين المؤجرة أنشئت في سنة ١٩٥٧ وكان الحكم المظنون فيه قد أقام قضاءه بتحديد أجرة العين بمبلغ ٤ ج و ٦٦٥ م شاملة أجرة البواب ونور السلم ، على سند من أن أجرتها المحددة به قود الإيجار السابقة كانت شاملة لهاتين المزيتين بحيث يضحى الاتفاق اللاحق على التزام المظنون عليها بمبلغ ٨٥٠ م كقابل لانتفاها بها ، باطل لمخالفته قوانين تحديد الأجرة ، فانه يكون بني على مخالفة للثابت بالأوراق جره إلى خطأ في تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقضه ، على أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

رئاسة السيد المستشار أحمد مابق نائب رئيس المحكمة و عضوة السادة المستشارين :
 محمد اللباجوري ، إبراهيم هاشم ، محمد طه منجر وإبراهيم قراج .

(٤٠٨)

الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٥ القضائية :

(١) إيجار . " انقاسخ العقد " . جمعيات . عقد .

استئجار مكان ليكون مقر الجمعية معينة . قيام الجمعية وتنفيذها للعقد . اعتباره عقد
 إيجار جديد حل محل العقد الأول . م ١٥٣ مدني . حل الجمعية . أثره . انقاسخ العقد بقوة
 القانون لانعدام المستأجر . لا يغير من ذلك حلول جمعية أخرى محلها .

(٢) إيجار . " فسخ عقد " . دعوى . " قيمة الدعوى " .

عقد الإيجار الخاص لقانون إيجار الأماكن . الدعوى بطلب فسخه أو استناده بقوة
 القانون لمدة غير محددة . اعتبارها غير مقدرة القيمة . اختصاص المحكمة الابتدائية . بنظرها .

١ - النص في الفقرة الأولى من المادة ١٥٣ من القانون المدني على أنه
 " إذا تعهد شخص بأن يجعل الغير يلتزم بأمر فلا يلزم الغير بتعهدده . فإذا رفض
 الغير أن يلتزم ، وجب على المتعهد أن يعرض من تعاقد معه ، ويجوز له مع ذلك
 أن يتخلص من التعويض بأن يقوم بنفسه بتنفيذ الالتزام الذي تعهد به " . يؤدي
 بتطبيقه على واقعة النزاع إلى أنه عندما تعاقد الطاعن باسمه لاستئجار شقة نزاع
 لتكون مقر الجمعية فإن هذا التعاقد كان يتضمن تعهد الطاعن بأن تقبل الجمعية
 عند إنشائها استئجار الشقة ، ويعتبر العقد المبرم بين الطاعن والمطعون ضده
 - المؤجر - مشتملا على إيجاب من هذا الأخير موجه للجمعية ، إذا قبلت
 صارت مستأجرة للعين محل النزاع بموجب عقد إيجار جديد بينها وبين المؤجر ،
 يحل محل العقد الذي أبرمه الطاعن وتم تنفيذه بقبول الجمعية ، وإذا حلت الجمعية
 فقد إنقضت شخصيتها القانونية التي كانت تستأجر العين محل النزاع ، مما يجعل

تنفيذ عقد الإيجار مستحيلا لانعدام المستأجر فينة نسخ بقوة القانون عملا بالمادة ١٥٩ من القانون المدني ، ولا يحق للطاعن الادعاء بأنه ما زال مستأجرا للعين إذ أن تعاقده انتهى بمجرد قيام الجمعية وقبولها الاستئجار ، أو الادعاء بأن جمعية خالفت الجمعية المنحلة في عقد الإيجار لأن لكل من الجمعيتين شخصية قانونية مستقلة تنشأ بشهر نظامها وتنقضي بحالها فيحظر على أعضائها كما يحظر على القائمين على إدارتها وعلى موظفيها مواصلة نشاطها أو التصرف في أموالها عملا بالفقرة الأولى من المادة ٥٨ من القانون ٢٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة.

٢ - الدعوى التي يقيمها المؤجر بطلب فسخ عقد الإيجار ويدور النزاع فيها حول إمتداده تقدر قيمتها طبقا للمادة ٢٧/٨ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - باعتبار المقابل النقدي من المدة الواردة في العقد إذا لم يكن قد نفذ أو المدة الباقية متى تنفذ جزئيا فإن إمتد بقوة القانون إلى مدة غير محددة فإن المدة الباقية منه أو التي يقوم النزاع على إمتداده إليها تكون غير محددة ويكون المقابل النقدي عنها غير محدود ويضحي طلب فسخ العقد أو إمتداده طلب غير قابل لتقدير قيمته وتعتبر الدعوى به زائدة على ما تين وخمسين جنيها طبقا للمادة ٤١ من قانون المرافعات وينعقد الاختصاص النوعي والقيمي بنظرها للمحكمة الابتدائية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢١٩ لسنة ١٩٧٣ مدني كلي الجيزة ضده الطاعن بطلب الحكم بفسخ عقد الإيجار المبرم بينهما وطرده من العين المؤجرة المبينة بالصحيفة . وقال شرحا لها أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٧/٨/٢٩ استأجر منه الطاعن بصفته ممثلا لرابطة أبناء الطوايل المعروفة

بجمعیۃ أبناء الطوائل الخیریۃ شقۃ النزاع لاستعمالها مقرا للرابطة ، وإذ صدر القرار رقم ۵ لسنة ۱۹۶۶ بحلها وتمت تصفیة فی ۱۹۶۸/۷/۲۰ وإخطارته وزارة الشؤون الاجتماعية بذلك فی ۱۹۷۲/۲/۲۸ ، فقد أقام الدعوی ، وبتاریخ ۱۹۷۴/۳/۳ حکمت المحكمة .

أولا : بفسخ عقد الايجار المؤرخ ۱۹۵۷/۹/۲۹ والمحرز بین المطعون ضده و بین الطاعن بصفته .

ثانيا : بطرد الطاعن من العین المؤجرة . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ۱۹۳۴ لسنة ۹۱ ق القاهرة ، وبتاریخ ۱۹۷۵/۳/۱۶ حکمت محكمة الاستئناف بتأيید الحكم المستأنف . طعن الطاعن فی هذا الحكم بطریق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فیها الرأی برفض الطعن ، وإذ عرض علی المحكمة فی غرفة مذورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأیها .

وحيث إن الطعن أقيم علی ثلاثة أسباب ينحى الطاعن بالسببين الأول والثانى منها علی الحكم المطعون فيه الخطأ فی تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور فی التسمیة والفساد فی الاستدلال ، وفی بیان ذلك يقول أن الحكم الابتدائی المؤید لأسبابه بالحكم المطعون فيه أقام قضاءه علی سند من أن جمعیۃ أبناء الطوائل التي استأجرت عین النزاع صدر قرار بحلها وتمت تصفیة وألت أموالها إلى جمعیۃ أخرى وتقرر تسليم العین المؤجرة إلى المالك وبذلك يفسخ العقد بقوة القانون لاستحالة التنفيذ عملا بنص المادتين ۱۵۹ و ۱۶۰ من القانون المدنی ، فی حين أن العقد لم يستحل تنفیذه بل استمر نافذا بین طرفیه إذ أنه استأجر العین عن نفسه ونیابة عن آخرين باختيارهم أعضاء رابطة أبناء الطوائل لتكون مقرا للجمعية فلما حلت انشأوا بدلا منها جمعیۃ أبناء سوهاج التي شغلت ذات العین ، ولا محل لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من استحالة تنفیذ عقد الايجار وانفساخه بقوة القانون عملا بالمادة ۱۵۹ من القانون المدنی ، لأنه ومن معه بصفته مستأجرین لم يقصروا فی الوفاء بالتزاماتهم ولكن الحكم لم يستظهر أنهم المستأجرون للعین فی تاریخ سابق علی تسجيل الجمعية المنحلة والتفت عن دلالة الشهادة التي قدمها علی أن الرابطة المستأجرة أصبحت جمعیۃ بتسجيلها ثم أطلق علیها اسم جمعیۃ أبناء سوهاج مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة ١٥٣ من القانون المدني على أنه " إذا تعهد شخص بأن يجعل الغير يلتزم بأمر فلا يلزم الغير بتعهدده . فإذا رفض الغير أن يلتزم ، وجب على المتعهد أن يعرض من تعاقد معه ، ويجوز له مع ذلك أن يتخلص من التعويض بأن يقوم هو بنفسه بتنفيذ الالتزام الذي تعهد به " يؤدي بتطبيقه على واقعة النزاع إلى أنه عندما تعاقد الطاعن بإسمه لاستئجار شقة النزاع لتكون مقرا للجمعية أبناء الطوايل فإن هذا التعاقد كان يتضمن تعهد الطاعن بأن تقبل الجمعية عند انشائها استئجار الشقة ، ويعتبر العقد المبرم بين الطاعن والمطعون ضده المؤجر مشتملا على إيجاب من هذا الأخير موجهها للجمعية ، إذا قبلته صارت مستأجرة للعين محل النزاع ، ويجب عقد إيجار جديد بينها وبين المؤجر ، محل محل العقد الذي أبرمه الطاعن وتم تنفيذه بقبول الجمعية ، وإذا كانت الجمعية فقد انقضت شخصيتها القانونية التي كانت تستأجر العين محل النزاع ، مما يجعل تنفيذ عقد الإيجار مستحيلا لانعدام المستأجر فيفسخ بقوة القانون عملا بالمادة ١٥٩ من القانون المدني ، ولا يحق للطاعن الادعاء بأنه مازال مستأجرا للعين إذ أن تعاقدته انتهى بمجرد قيام الجمعية وقبولها الاستئجار ، أو الإدعاء بأن جمعية أبناء صوهاج خلفت الجمعية المنحلة في عقد الإيجار ، لأن لكل من الجمعيتين شخصية قانونية مستقلة تنشأ بشهر نظامها ، وتنقضى بحلها فيحظر على أعضائها كما يحظر على القائمين على إدارتها وعلى موظفيها مواصلة نشاطها أو التصرف في أموالها عملا بالفقرة الأولى من المادة ٥٨ من القانون ٣٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، وإذا كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحا فيما انتهى إليه ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن عقد الإيجار موضوع الدعوى أبرم لمدة ستة أشهر بأجرة قدرها ثمانية جنيهات ونصف شهريا فتقدر قيمة الدعوى في حالة عدم تطبيق أحكام قانون إيجار الأماكن بمبلغ واحد وخمسين جنيها وتدخل بذلك في اختصاص المحكمة الجزئية دون المحكمة الابتدائية التي يقتصر اختصاصها على المنازعات التجارية التي تخضع لقانون إيجار الأماكن ، وإذا أقام المطعون ضده دعواه استنادا إلى المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من القانون المدني وأقام الحكم

المطعون فيه قضاءه على سند منهما فقد كان يتعين عليه إحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية المختصة وهو ما يبيته بخالفه القانون .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت الدعوى التي يقيمها المؤجر بطلب فسخ عقد الإيجار ويدور النزاع فيها حول امتداده تقدر قيمتها طبقا لأادة ٨/٣٧ من قانون المرافعات — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — باعتبار المقابل النقدي عن المدة الواردة في العقد إذا لم يكن قد نفذ أو المدة الباقية متى تنفذ جزئيا فإن امتد العقد بقوة القانون إلى مدة غير محدودة فإن المدة الباقية منه أو التي يقوم النزاع على امتداده إليها تكون غير محدودة ويكون المقابل النقدي عنها غير محدود ويضحي بطلب فسخ العقد أو امتداده طلبا غير قابل لتقدير قيمته وتعتبر الدعوى به زائدة على مائتين وخمسين جنيها طبقا لأادة ٤١ من قانون المرافعات وينعقد الاختصاص النوعي والقيمي بنظرها للمحكمة الابتدائية .

لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن النزاع في الدعوى يدور حول استمرار أو انتهاء العلاقة التجارية الناشئة من عقد أخضع لقواعد الامتداد القانوني فإن الاختصاص بنظرها ينعقد للمحكمة الابتدائية وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المنتشر أحمد سابق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد الباجوري ، إبراهيم هاشم ، محمد طه منجر وإبراهيم فراج .

(٤٠٩)

الطعن رقم ٦٣١٠ لسنة ٤٥ القضائية :

(٢ و ١) إعلان . " بيانات الاعلان " .

(١) إثبات المحضر في أصل الاعلان واقعة لإرسال الخطاب المسجل للعلن إليه في الحالات المحددة قانونا . لا محل لإثباتها في صورة الاعلان المعجلة من قبل .

(٢) إثبات المحضر في أصل ورقة الاعلان توجيه خطاب للعلن إليه في اليوم التالي في الحالات المحددة قانونا . كاف لإثبات مراعاته لميعاد الأربع والعشرين ساعة .

(٣) إيجاز . " تحديد الاجرة " .

الوحدات السكنية وغير السكنية الخاضعة للامان ١٦٨ لسنة ١٩٦١ . مريان أحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ عليها ظاهرا لم يسبق تأجيرها أو شغلها لأول مرة قبل ١١/١١/١٩٦١

١ - مؤدى نص الفقرة التالية من المادة ١١ من قانون المرافعات أنه يتعين على المحضر إثبات كافة الخطوات التي يتخذها بصدد تسليم الورقة في حينها أي في ذات اللحظة التي تمت فيها في أصل الاعلان وصورته إلا أنه لما كان إرسال الخطاب المسجل إلى المعلن إليه في الحالات الموجبة لإرساله قانونا يتم بعد تسليم صورة الاعلان فحسب المحضر إثبات قيامه بهذا الاجراء في أصل الورقة دون صورتها التي سلمت من قبل .

٢ - يكفي لإثبات مراعاة ميعاد الأربع والعشرين ساعة الواجب إرسال الخطاب المسجل خلاله أن يورد المحضر في ورقة الاعلان توجيهه هذا الخطاب إلى المعلن إليه في اليوم التالي لتسليمها ، وإذا كان البين من مدونات الحكم

المطعون فيه أن المحضر أثبت في أصل الإعلان بصحيفة التعجيل قيامه بإرسال خطاب مسجل إلى الطاعة في اليوم التالي لتسليمه الصورة بلجهة الإدارة فإن الإعلان يكون قد تم صحيفا .

٣ - استحدث المشرع بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ قواعد لتحديد أجرة الاماكن المنشأة بعد العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ بأن جعل تقديرها يتم بمعرفة لجان إدارية وفقا لمعايير محددة ، ورأى إزاء ذلك مريان هذه القواعد على الوحدات السكنية وغير السكنية التي كانت تخضع للقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ طالما لم يسبق تأجيرها أو شغلها لأول مرة قبل تاريخ العمل به في ١٩٦١/١١/٥ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٠٨١٧ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى شمان القاهرة بطلب الحكم بتخفيض أجرة الغرفة التي يستأجرها من الطاعن إلى مبلغ ثلاثة جنيهات شهريا ، وقال شرحا لها أنه ؛وجب عند مؤرخ ١٩٦٣/١١/١ استأجر من الطاعن غرفة بالعقار رقم لفاء أجرة شهرية قدرها خمسة عشر جنيا ، وإذ تبين أن أجرة المثل ثلاثة جنيهات شهريا ، فقد أقام الدعوى . نذبت المحكمة مكتب خبراء وزارة العدل لبيان الأجرة القانونية لعين النزاع وبعد أن قدم تقريره تخاف المطعون ضده عن الحضور بجلسة ١٩٧٣/١١/١٢ فحكمت المحكمة بطلب الدعوى . وإذ عجلها المطعون ضده دفع الطاعن ببطلان إعلانه بصحيفة التعجيل واعتبار الدعوى كأن لم تكن ، وبتاريخ ١٩٧٤/٥/٧

حکمت المحکمة برفض الدفع وتخفيض أجرة غرفة النزاع اعتباراً من ۱۹۶۳/۱۱/۱ إلى مبلغ ۸ ج و ۸۰۰ م ومن ۱/۳/۱۹۶۵ إلى مبلغ ۷ ج و ۴۰۰ م بخلاف ضريبتى البلدية والنظافة . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ۲۷۱۱ لسنة ۹۱ ق القاهرة ، وبتاريخ ۱۶/۱۱/۱۹۷۵ حکت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقص ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وبعرضه على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على صبين ، ينمى الطاعن بأولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أيد ما قضى به الحكم الابتدائى من رفض الدفع ببطلان إعلان صحيفة التعميل واعتبار الدعوى كأن لم تكن ، فى حين أن صورة الإعلان جاءت خلوا من بيان توجيه كتاب مسجل إليه وأن المحضر لم يحدد الساعة التى تم فيها هذا الإجراء إثباتاً لتحقيقه خلال الأربع والعشرين ساعة التالية لتسليم ورقة الإعلان وهو ما يؤدى إلى بطلان الإعلان لمخالفة ما تقضى به المادة ۱۱ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه وأن كان مؤدى نص الفقرة الثالثة من المادة ۱۱ من قانون المرافعات أنه يتمين على المحضر إثبات كافة الخطوات التى يتخذها بصدد تسليم الورقة فى حينها أى فى ذات اللحظة التى تمت فيها فى أصل الإعلان وصورته إلا أنه لما كان إرسال الخطاب المسجل إلى المعلن إليه فى الحالات الموجبة لإرساله قانوناً يتم بعد تسليم صورة الإعلان فحسب المحضر إثبات قيامه بهذا الإجراء فى أصل الورقة دون صورتها التى سلمت من قبل . لما كان ذلك ، وكان يكفى لإثبات مراعاة ميعاد الأربع والعشرين ساعة الواجب إرسال الخطاب المسجل خلاله أن يوجد المحضر فى ورقة الاعلان توجيهه هذا الخطاب إلى المعلن إليه فى اليوم التالى لتسليمها ، وكان البين من من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحضر أثبت فى أصل الاعلان بصحيفة التعميل قيامه بإرسال خطاب مسجل إلى الطاعة فى اليوم التالى لتسليمه بصورة لمحة الإدارة فإن الاعلان يكون قد تم صحيحاً ويصحى للنمى لا أساس له .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم أخضع تحديد أجرة عين النزاع للقواعد المقررة بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ أخذاً بما انتهى إليه الخبير المنتدب من أنها لم تكن مؤجرة وقت العمل به ويتعين لذلك اتخاذ أجرة المثل أساساً لتحديد أجرتها القانونية ، في حين أن هذه القواعد لا تسرى طبقاً للقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ إلا إذا كانت مؤجرة فعلاً دون اعتبار لما إذا كانت مؤجرة للسكنى في تاريخ العمل بها وقد أطرح الخبير عقود الإيجار المقدمة لعدم إطمئنانه إليها بما يفيد أن عين النزاع لم تكن مؤجرة قبل هذا التاريخ فتخرج من نطاق تطبيق القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن النص في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وفي فقرتها الثالثة المضافة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ على أنه " تسرى أحكام هذا القانون على المباني التي لم تؤجر أو تشغل لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ . ويقصد بلفظ المباني المنصوص عليها في الفقرة السابقة كل وحدة سكنية أو غير سكنية لم تؤجر أو تشغل لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ " ، يدل على أن المشرع وقد استحدث بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ قواعد لتحديد أجرة الأماكن المنشأة بعد العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ بأن جعل تقديرها يتم بمعرفة إدارية وفقاً لمعايير محددة ، رأى إزاء ذلك سريان هذه القواعد على الوحدات السكنية وغير السكنية التي كانت تخضع للقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ طالما لم يسبق تأجيرها أو شغلها لأول مرة قبل تاريخ العمل به في ١٩٦١/١١/٥ لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع قد استحدثت في حدود صلاحتها التقديرية على تقرير الخبير الذي انتهى من فحصه إلى أن عين النزاع أنشئت عام ١٩٦٠ وشغلت قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٠ فإنها إذ أخضعت هذه العين من حيث تحديد أجرتها للقواعد المقررة بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ تكون قد أصابت صحيح القانون ويكون النعي على الحكم في هذا الخصوص على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار أحمد سابق نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة المستشارين :
إبراهيم هاشم ، محمد طه سنجر ، إبراهيم فراج ومبجى رزق .

(٤١٠)

الطعن رقم ٥٤١ لسنة ٤٦ القضائية :

(٢ و ١) إيجار . " القواعد العامة " . مسئولية . قانون .

(١) الحريق بالعين المؤجرة . إعتباره نوعا من التلف . مسئولية المستأجر عن أفعال مستخدميه ولو في غير أوقات العمل وفعل زائريه وزلائه . م ٣٧٨ من القانون المدنى السابق .

(٢) حريق العين المؤجرة نتيجة إلقاء أحد رواد المقهى لبقايا لفافة تبغ . طلب الإيجار لإخلاء مستأجر المقهى لخالفته شروط الإيجار المعقولة . رفض الدعوى استنادا إلى مسئولية المستأجر عن فعله وفعل تابعيه بحسب . خطأ فى القانون .

١ - لئن كان القانون المدنى القديم الذى يحكم واقعة الدعوى ، لم يرد به نص خاص بحالة الحريق ، إلا أنه لما كان الحريق نوعا من التلف فإن المستأجر يكون مسئولا عنه متى توافرت شروط المادة ٣٧٨ من القانون المذكور ، والتي تقضى بمسئوليته عن التلف الحاصل بفعله أو بفعل مستخدميه أو بفعل من كان ساكنا معه أو بفعل المستأجر الثانى ، وهذا النص يرتب على المستأجر مسئولية خامة عن فعل الغير مؤداهما أن يمال المستأجر لاعتبار الحريق الحاصل بفعله بحسب بل عن الحريق الحاصل بفعل تابعيه ولو وقع منهم في غير أوقات تأدية وظائفهم ، وعن فعل زائريه وأصدقائه وزلائه الذين يستقبلهم فى العين المؤجرة أو يتيح لهم استعمالها .

٢ - إذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الحريق وقع نتيجة إلقاء أحد رواد المقهى لبقايا لفافة تبغ ، فإن المطعون عليه يكون مسئولا عنه . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وحصر مسئولية المطعون عليه

فى ءالى ءصول ءلرق بفعلله أو بفعل أءء ءابعفه ، فإنه فكون قء أءطأ فى ءطببق القانون وءءبه ءذا عن ءء مءى ءوافر شروط المساءة ٢٣/ء من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والى فسءنء إلفها الطاعن فى ءعواه ، والى ءءفز للؤءر أن فطلب إءلاء المسءأر إذا اسءعمل المكان المؤءر أو سمء باسءعماله بطرفقة ءءالف شروط الإفءار المعقولة أو ءضر بمصلءة المؤءر .

المءكمة

بعء الاطلاع على الأوراق وسماع ءقفر الذى ءلاه السفء المسءشار المقر والمرافعة ، وبعء المءاولة .

ءفء إن الطعن اسءوفى أوضاعه الشكلفة .

وءفء إن الوقائع — على ما فففن من الءكم المءعون ففه وباقى أوراق الطعن — ءءصل فى أن الطاعن أقام الءعوى رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٤ مءنى كلف أسوان بطلب الءكم بفسخ عقق الإفءار المؤرخ ١٠/٥/١٩٣٦ وإءلاء المءعون علفه من العفن المففنة بالصءففة وءسلفمها له بءالءها الراءنة ، ءأسفسا على أنه بعقق مؤرخ ١٠/٥/١٩٧٦ اسءأر منه المءعون علفه العفن المففنة بالصءففة لاسءعمالها مءهى ، وقء أهمل فى المءافظة علفها فشب بها ءرفق أنلفها وكاء أن فهلكها مما فبعء إءلالا بشروط العقق الءوهرفة ، فففز له طلب فسسخ عقق الإفءار وإءلاء المءعون علفه منها ، وءءارفء ١٩/٢/١٩٧٥ ءمء المءكمة برفض الءعوى إسءائف الطاعن ءذا الءكم بالاسءئناف رقم ١٠٧ لسنة ٥٠ قأصفوط " مأمورفة أسوان " وءءارفء ٩/٣/١٩٧٦ ءمء مءكمة الاسءئناف بءأففء الءكم المسءائف طعن الطاعن على ءذا الءكم بطرفق النقض ، قءمء النفاة مءكرة أبءء ففها الرأى بنقض الءكم وإء عرض الطعن على المءكمة فى عرفة مشورة ءءءت ءلسة لنظاره وففها ءرءمء النفاة رأفها .

وءفء إن مما فنعاه الطاعن على الءكم المءعون ففه مءالفة القانون والءطأ فى ءطببقفه ، وفى ففان ذاك فقول إنه ءمسك أمام مءكمة المروض بمسؤولفة

المطعمون عليه عن الحريق المحرر عنه المحضر رقم ٣٠٩٦ لسنة ١٩٧٣ جنح قسم أسوان ، لما ثبت منه أن الحريق يرجع إلى إلقاء أحد رواد المقهى لبقايا لفافة تبغ ، غير أن الحكم المطعون فيه أهدر دلالة ذلك بمقولة أن الطاعن لم يثبت ولم يطلب إثبات أن الحريق وقع بفعل المستأجر أو أحد تابعيه ، مع أن من المقرر أن صاحب المحل التجاري يعد مسئولاً عن الحريق الحاصل بفعل أحد النازلين فيه إعمالاً لحكم المادة ٣٧٨ من القانون المدني القديم المنطبقة على واقعة الدعوى .

وحيث إن هذا النعمى في محله ، ذلك وأن كان القانون المدني القديم الذى يحكم واقعة الدعوى ، لم يرد به نص خاص بحالة الحريق ، إلا أنه لما كان الحريق نوعاً من التلف فإن المستأجر يكون مسئولاً عنه متى توافرت شروط المادة ٣٧٨ من القانون المذكور ، والتي تقضى بمسئوليته عن التلف الحاصل بفعله أو بفعل مستخدميه أو بفعل من كان ساكناً معه أو بفعل المستأجر الثانى وهذا النص يرتب على المستأجر مسئولية خاصة عن فعل الغير مؤداها أن يسأل المستأجر لا عن الحريق الحاصل بفعله فحسب ، بل عن الحريق الحاصل بفعل تابعيه ولو وقع منهم في غير أوقات تأدية وظائفهم ، وعن فعل زائريه وأصدقائه ونزلائه الذين يستقبلهم في العين المؤجرة أو يتيح لهم استعمالها ، وإذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الحريق المحرر عنه المحضر رقم ٣٠٩٦ لسنة ١٩٧٣ جنح قسم أسوان وقع نتيجة إلقاء أحد رواد المقهى لبقايا لفافة تبغ فإن المطعون عليه يكون مسئولاً عنه ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وحصر مسئولية المطعمون عليه في حالة حصول الحريق بفعله أو بفعل أحد تابعيه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وحجبه هذا عن بحث مدى توافر شروط المادة ٢٣/ج من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والتي يستند إليها الطاعن في دعواه . والتي تميز المؤجر أن يطلب إخلاء المستأجر إذا استعمل المكان المؤجر أو سمح باستعماله بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة أو تضر بمصلحة المؤجر .

مما يترتب عنه نقضه والإحالة دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار أحمد حبيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
 محمد الباجوري ، وإبراهيم هاشم ، ومحمد طه سنجز وصبيح رزق .

(٤١١)

الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٦ القضائية :

(٢٠١) إستئناف . اختصاص . " الاختصاص القيمي " . إيجار .
 دعوى .

(١) المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . اختصاص
 المحكمة الابتدائية بنظرها . الطعن في أحكامها خضوعه للقواعد العامة في قانون
 المرافعات .

(٢) المنازعة بشأن تحديد قيمة استهلاك المياه ومدى التزام المتأجير بسدادها
 في عقود إيجار الأماكن . غير قابلة لتقدير قيمتها . جواز إستئناف الحكم الصادر
 فيها . حلة ذلك .

١ — المادة ٤٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن وإن
 كانت تقضى بأن تختص المحكمة الابتدائية بالفصل في المنازعات التي تنشأ عن
 تطبيقها ، ولو كانت قيمتها تقل عن مائتين وخمسين جنيهاً ، ولم يرد به نص يجيز
 للطعن في الأحكام الصادرة في تلك المنازعات مهما كانت قيمتها ، فإن مفاد
 ذلك أن المشرع جعل الطعن في هذه الأحكام خاضعاً للقواعد العامة المنصوص
 عليها في قانون المرافعات .

٢ — عقود إيجار الأماكن المشار إليها تعتبر ممتدة تلقائياً لمدة غير محددة
 بحكم التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن التي منعت المؤجر من اخراج المستأجر
 من المكان المؤجر ولو بعد انتهاء مدة الإيجار . وكان النزاع في الدعوى يدور
 حول تحديد قيمة استهلاك المياه وما إذا كان المطعون ضدهم يلتزمون بقيمة

استهلاكهم الفعلى للبياسه كما جاء بعقد الإيجار فتقدر قيمتها بقيمة الاستهلاك الحاصل فى المدد المطالب منها ، أو أن عقد الإيجار تعدل فى هذا الخصوص باتفاق لاحق يحدد مقابل استهلاك المياه بمبلغ ثابت يضاف للأجرة أخذا بما تنسك به المطعون ضدهم ، فتعتبر قيمتها غير محددة باعتبار أن هذا المبلغ يستحق طالما استمر عقد الإيجار لمدة غير معلومة تلقائيا طبقا لأحكام قوانين إيجار الأماكن ، مما يجعل قيمة هذا الاتفاق غير قابلة للتقدير ، وإذا كان الفصل فى الدعوى يقتضى بحث قيام هذا الاتفاق وتفاذه من عدمه ، فإن قيمتها تكون غير قابلة للتقدير ، فتعتبر قيمتها زائدة على مائتين وخمسين جنيها ، طبقا للمادتين ٤٠ ، ٤١ من قانون المرافعات ويكون الحكم الصادر فيها جائزا استئنافه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وبقاى الأوراق — تحصل فى أن الطاعنة إختصمت المطعون ضدهم فى الدعوى رقم ٢٤٣٤ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبة الحكم بإلزام كل منهم بأن يؤدى إليها مبلغ ٤ ج و ٦٧٥ م فرق قيمة استهلاك المياه للعين المؤجرة إلى كل منهم ، وقالت بيانا لها ، أن المطعون ضدهم يستأجرون شققا فى العقار المملوك لها والمبين بصحيفة الدعوى ، ولما كانوا ملزمين بقيمة استهلاك المياه البالغة ٧٠ جنيها و ٩٥٢ مليا فى المدة من ١/٦/١٩٧٠ إلى ٣١/١٢/١٩٧٢ بواقع ٩ ج و ٦٧٥ م لكل مستأجر وذلك عملا بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وإذا لم يدفع كل منهم إلا مبلغ خمسة جنيهات فقد أفادت دعواها بطلانها السالفة ، وبتاريخ ١١/٥/١٩٧٤ حكمت المحكمة بإلزام كل من المطعون ضدهم بأن يدفع إلى الطاعنة مبلغ ٣ ج و ٤٩٥ م قيمة

فرق استهلاك المياه ، عن المدة من ١/٦/١٩٧٠ الى ٣١/١٢/١٩٧٢ استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٣٦١ لسنة ٩١ ق القاهرة وبتاريخ ٢٩/٤/١٩٧٦ حكمت المحكمة برفض الدفع المبدى من الطاعنة بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب وبجوازه وبإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، طعن الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وإذ عرض على المحكمة في فرقة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، تنمى الطاعنة بأولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، وفي بيان ذلك نقول ، أن الحكم إذ رفض الدفع المبدى منها بعدم جواز نظرا استئناف الحكم الابتدائي الصادر في حدود النصاب الانتهاى للمحكمة الابتدائية لصدوره في دعوى قيمتها أقل من مبلغ ٢٥٠ جنيها ، وذلك قولاً منه بأن الدعوى تعتبر غير مقدرة القيمة ما دامت تختص المحكمة بنظرها تطبيقاً للمادة ٤٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في حين أن الاختصاص الاستثنائي لا يغير من القواعد العامة للاختصاص المبينة بقانون المرافعات ، ويكون الحكم المستأنف وقد صدر في دعوى قيمتها أقل من ٢٥٠ جنيها غير جائز استئنافه .

وحيث إن هذا النفي مردود ، ذلك أن المادة ٤٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن وأن كانت تقضى بأن تختص المحكمة الابتدائية بالفصل في المنازعات التي تنشأ عن تطبيقه وأن كانت قيمتها تقل عن مائتين وخمسين جنيهاً ، ولم يرد به نص يحيز الطعن في الأحكام الصادرة في تلك المنازعات مهما كانت قيمتها ، وكان مفاد ذلك أن المشرع جعل الطعن في هذه الأحكام خاضعاً للقواعد العامة المنصوص عليها في قانون المرافعات ، إلا أنه لما كانت عقود إيجار الأماكن المشار إليها تتم بمدة تلقائياً لمدة غير محدودة بحكم التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن التي منعت المؤجر من إخراج المستأجر من المكان المؤجر ولو بعد انتهاء مدة الإيجار وكان النزاع في الدعوى يدور حول تحديد قيمة استهلاك المياه وما إذا كان المطعون ضدهم يترمون بقيمة استهلاكهم الفعلى للمياه كما جاء بعدد الإيجار فتقدر قيمتها بقيمة الاستهلاك الحاصل في المدة

المطالب عنها أو أن عقد الإيجار تعدل في هذا الخصوص باتفاق لاحق يحدد مقابل استهلاك المياه بمبلغ ثابت يضاف للأجرة ، أخذا بما تمسك به المطعون ضدهم ، فتعتبر قيمتها غير محددة باعتبار هذا المبلغ يستحق طالما استمر عقد الإيجار لمدة غير معلومة تلقائيا طبقا لأحكام قوانين إيجار الأماكن ، مما يجعل قيمة هذا الاتفاق غير قابلة للتقدير ، وإذا كان الفصل في الدعوى يقتضى بحث قيام هذا الاتفاق ونفاذه من عدمه ، فإن قيمتها تكون غير قابلة للتقدير ، فتعير قيمتها زائدة على مائتين وخمسين جنيا ، طبقا للمادتين ٤٠ ، ٤١ من قانون المرافعات ، ويكون الحكم الصادر فيها جائزا استثنائه ، وإذا لزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف وبقبوله شكلا فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وأن أخطأ في تقريراته القانونية من أن الأحكام التي تصدر في جميع المنازعات الناشئة من تطبيق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قابلة للاستئناف باعتبارها غير مقدرة القيمة ، مادام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة مما يجعل هذا الخطأ غير منتج .

وحيث إن الطاعنة تنهى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه أنه لما كان البند السابع عشر من عقود إيجار المطعون ضدهم ينص على أن قيمة استهلاك المياه تتحمل بها المستأجرون وكانت الأوراق خلوا من أى دليل على انصراف إرادة المتعاقدين من أعمال هذا النص ، فإن الحكم المطعون فيه بتقديره قيمة أخرى لاستهلاك المياه غير القيمة المنفق عليها في العقد يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قضى بتقدير قيمة استهلاك المياه استنادا إلى اتفاق تم بين المؤجر والمستأجرين بتعديل نص البند السابع عشر من عقود الإيجار والتزم المطعون ضدهم بقيمة الاستهلاك بواقع عشرين قرشا شهريا وكان لهذا الاتفاق أصل في الأوراق ، فإن الحكم إذ قضى بإلزام المطعون ضدهم بقيمة استهلاك المياه طبقا لهذا الاتفاق لا يكون قد حاد عن تطبيق العقود المحررة بين الطرفين ، ولا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب غير سليم .

لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار أحمد مابق نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
 إبراهيم هاشم ، محمد طه منجر ، إبراهيم فراج وصبحى رزق .

(٤١٢)

الطعن رقم ١٢ لسنة ٩٩ القضائية :

(٢٠١) إيجار . " إخلاء المستأجر " . محكمة الموضوع .

(١) الحكم بإخلاء المستأجر لاستعماله العين المؤجرة بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة .
 استناد الحكم إلى اتفاق الطرفين أمام الخبير بما تضمنته من تعديل لشروط العقد .
 لا خطأ .

(٢) تحديد ملحقات العين المؤجرة واستخلاص الضرر من استعمال المستأجر العين بطريقة تخالف شروط العقد . استقلال محكمة الموضوع بتقديره . مثال بشأن إقامة حظيرة له واجن .

١ - لمحكمة الموضوع سلطة فهم الواقع في الدهوى وإنزال حكم القانون عليه غير مقيدة في ذلك برأى الخصوم ، وإذا كان الثابت من تقرير الخبير المتدب في الدهوى أن الطاعن قد أقر بخالفته البند السابع من عقد الإيجار ، بإقامته حظيرة للدواجن أسفل السلم بغير علم المطعون عليه الذى أصر على إزالتها لما تحويه من قاذورات وما ينبعث منها من روائح كريهة ، وتعهده الطاعن بإزالتها في خلال أسبوع من صدور الحكم الابتدائي وإلا كان للطاعن عليه حق فسخ عقد الإيجار وكان المطعون عليه قد تمسك في صحيفة الاستئناف بما تم الاتفاق عليه أمام الخبير ، ولم يتمسك الطاعن بإزالتها الحظيرة في الأجل المحدد ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على سند من المادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لاستعمال الطاعن العين المؤجرة بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة ، وكان هذا الذى استند إليه الحكم

يستقيم وما اتفق عليه الطرفان أمام الخبير بما تضمنه من تعديل لشروط العقد، فإن النعي لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تفسير العقد مما تستقل به محكمة الموضوع .

٢ - إذ كان تحديد ملحقات العين المؤجرة حسبها يبين من نصوص الاتفاق وظروف التعاقد وطبيعة الأشياء والعرف الجاري وكذلك استخلاص الضرر الذي يلحق بالمؤجر في حالة استعمال المستأجر العين المؤجرة بطريقة يخالف شروط العقد من الأمور التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها متى أقامت قضاها على أسباب سائغة ، فإن ما قرره الحكم المطعون فيه من أن أسفل السلم من توابع العين المؤجرة ومن المرافق التي لا فنى عنها للمستأجرين في استعمالهم الشقق المؤجرة لهم ، وما خلاص إاليه من أن إقامة الطاعن لحظيرة الدواجن في هذا المكان وعلى النحو الثابت بتقرير الخبير ، مما ينافى شروط عقد الايجار المعقولة ومن شأنه أن يلحق الضرر بالمؤجر لما ينبعث من مخلفاتها من روائح كريهة وما يتخلف عنها من قاذورات فإن هذا الذي أورده الحكم يتفق وصحيح القانون (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

ومن حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن — تفصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٥١١٠ لسنة ١٩٧٦ مدنى كلى طناً بطلب الحكم بإخلاء الطاعن من العين المبينة بالصحيفة ، تأسيساً على أنه بمقتضى مؤرخ ١٩٦٤/٥/١ استأجر منه الطاعن الشقة الموضحة

(١) نقض ١٩٧٩/٦/٢٠ مجموعة المصنف للفنى السنة ٣٠ ص .

بصحيفة الدعوى وقد عمد إلى الاضرار به ، فامتنع عن سداد الاجرة وأنشأ حظيرتين للدواجن إحداهما في الدور الأرضي ومدخل المسكن والأخرى بسطحه مما أدى إلى ضيق المدخل وانبعاث الروائح الكريهة الضارة بالصحة ، علاوة على ترك المياه تنساب من الصنابير لالتلاف المبني . وبتاريخ ١٩٧٧/١/٢٧ حكمت المحكمة بسحب الخبر الهندسي صاحب الدور لبيان طريقة استعمال الطامن للعين المؤجرة وما إذا كانت تخالف شروط الايجار المعقولة أو تضر بمصلحة المطعون عليه وماهية ذلك وشبهه ، وبعد أن قدم الخبر تقريره حكمت بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٩ برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٤ لسنة ٢٨ ق طنطا — وبتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٢ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبإخلاء الطامن من عين النزاع — طعن الطامن على هذا الحكم بطريق النقض ، قدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطامن بالوجه الأول من السبب الأول وبالسبب الثاني منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول أن عقد الايجار محل النزاع وأن نص في البند السابع منه على عدم أحقية المستأجر في إجراء أية تعديلات أو إنشاءات بالعين المؤجرة دون إذن كتابي من المالك ، إلا أنه قصر الجزاء في حالة مخالفة ذلك على حق المؤجر في المطالبة بإزالة التعدي والتعويض إن كان له محل ، وإذا كان العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين وفقاً لنص ١٤٧ من القانون المدني ، فإن عدم مناقشة الحكم المطعون فيه شروط عقد الايجار بما انطوت عليه من ترتيب جزاء مغاير للفسخ ، وتطبيقه القاعدة المقررة في المادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن لمحكمة الموضوع سلطة نهم الواقع في الدعوى وإنزال حكم القانون عليه غير بعيده في ذلك برأى الخصوم ، وإذا كان

الثابت من تقرير الخبير المنتدب في الدهوى أن الطاعن قد أقر بخالفه البند السابع من عقد الإيجار ، باقامته حظيرة للدواجن أسفل السلم بغير علم المطعون عليه الذي أصر على إزالتها لما تحويه من قاذورات وما ينبعث منها من روائح كريهة ، وتعهد الطاعن بإزالتها في خلال أسبوع من صدور الحكم الابتدائي وإلا كان للمطعون عليه حق نسخ عقد الإيجار ، وكان المطعون عليه قد تمسك في صحيفة الاستئناف بما تم الاتفاق عليه أمام الخبير ، ولم يتمسك الطاعن بإزالته الحظيرة في الأجل المحدد ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على سند من المادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لاستعمال الطاعن العين المؤجرة بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة ، وكان هذا الذي استند إليه الحكم يستقيم وما اتفق عليه الطرفان أمام الخبير بما تضمنه من تعديل لشروط العقد ، فإن النعى لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا في تفسير العقد بما تستقل به محكمة الموضوع

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثاني من السبب الأول وبالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أن الثابت من وقائع الدهوى أن حين النزاع لم يطرأ عليها تعديل أو استعمال يخالف الغرض المؤجرة من أجله أضرارا بالمؤجر ، وأن كل ما يدهيه المطعون عليه هو عمل خارج نطاق العين المؤجرة يمكن إزالته وفقا لشروط العقد وإذا استند الحكم المطعون فيه في إثبات الضرر الناشئ عن إقامة حظيرة الدواجن المبينة بتقرير الخبير إلى إقامتها بالمكان المخصص لحراس المبنى وإلى انبعاث الروائح الكريهة من مخلفاتها دون مراعاة لظروف الحال وعادات السكان في الحي الواقع به حين النزاع دون مراعاة لما ثبت من تقرير الخبير من انتفاء الأدهاءات التي زعمها المطعون عليه فيما عدا حظيرة الدواجن المقامة أسفل السلم والتي تم الاتفاق على إزالتها في خلال أسبوع من صدور الحكم الابتدائي ، بما ينفي وقوع أفعال من الطاعن من شأنها الأضرار بالمطعون عليه ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان تحديد ملحقات العين المؤجرة حسبما يبين من نصوص الاتفاق وظروف التعاقد وطبيعة الأشياء والعرف الجارى . وكذلك استخلاص الضرر الذى يلحق بالمؤجر فى حالة استعمال المستأجر العين المؤجرة بطريقة تخالف شروط العقد من الأمور التى تستقل بحكمة الموضوع بتقديرها متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة ، فإن ماقرره الحكم المطعون فيه من أن أسفل السلم من توابع العين المؤجرة ومن المرافق التى لاغنى عنها للمستأجرين فى استعمالهم للشقق المؤجرة لهم ، وما خلص إليه من أن إقامة الطامن لخطيرة الدواجن فى هذا المكان وعلى النحو الثابت بتقرير الخبير ، مما ينافى شروط عقد الايجار المعقولة ومن شأنه أن يلحق الضرر بالمؤجر لما ينبعث من مخلفاتها من روائح كريهة وما يتخلف منها من قاذورات ، فإن هذا الذى أورده الحكم يتفق ومصحح القانونى وله أصله الثابت بالأوراق ومن شأنه أن يؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها ومن ثم يكون النعى على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار أحمد صابق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد الباجوري ، إبراهيم هاشم ، إبراهيم فراج ، وصبحي رزق .

(٤١٣)

الطعن رقم ٩٨ لسنة ٩ ، القضائية :

ايجار " التاجر من الباطن " . استئناف . دعوى .

رفض الدعوى بطلب اخلاء المستأجر لتأجيره المسكان المؤجر من الباطن ، قضاء
المحكمة الاستئنافية بالاخلاء امتنادا إلى ترك المستأجر للعين رغم عدم امتناع المؤجر لهذا
السبب . خطأ في القانون .

سبب الدعوى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو الواقعة التي يستمد
منها المدعى الحق في الطلب . واثبت كان مؤدى المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢
لسنة ١٩٦٩ أن المشرع انزل التأجير من الباطن والتنازل عن الايجار وترك العين
المؤجرة منزلة واحدة ، وأجاز للمؤجر طلب اخلاء المستأجر إذا قام أى من هذه
الأسباب وكانت الواقعة المطروحة أمام محكمة أول درجة على ما أثبت الحكم
المطعون فيه هو طلب اخلاء الطاعن — المستأجر الأصلي — والمطعون عليه
للثاني — المستأجر من الباطن — من شقة النزاع امتنادا إلى تأجير الأول للثاني
لها ، من الباطن بالمخالفة لشروط عقد الايجار وأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ،
وكان الاستئناف وفقا لنص المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات ينقل الدعوى
بمحالتها إلى المحكمة الاستئنافية بما سبق أن أبداه الخصوم أمام محكمة الدرجة
الأولى من أوجه دفاع ودفع فإن الحكم المطعون فيه إذ أمس قضاءه بالاخلاء
على ترك الطاعن — المستأجر الأصلي — للعين المؤجرة دون أن يستند
المطعون عليه الأول — المؤجر — لهذا السبب يكون قد أخطأ في تطبيق
القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حسب ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق
الطعن — تتحصل في ان المطعون عليه الاول اقام الدعوى رقم ٦٤٣٩ لسنة ١٩٧٦
مدنى كلى شمال القاهرة طالبا اخلاء الطاعن والمطعون عليه الثانى من العين المبينة
بصحيفة الدعوى وقال شرحا لها انه اجر للطاعن بعقد مؤرخ ١٢/١/١٩٧٥
الشقة محل النزاع . واذ اجرها من الباطن للطعون عليه الثانى بغير اذن كتابى منه ،
فقد اقام دعواه . وبتاريخ ١٣/٦/١٩٧٧ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف
المطعون عليه الاول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٣٦ سنة ٩٤ ق القاهرة .
وبتاريخ ٢٩/١١/١٩٧٨ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبالاخلاء .
طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت
فيها نقض الحكم واذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت
جلسة لنظره وبها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون
وفى بيان ذلك ، يقول ان الحكم اقام قضاءه بالاخلاء على سند من ان الطاعن
ترك عين النزاع للمطعون عليه الثانى ، فى حين ان المطعون عليه الاول أسس
طلب الاخلاء على أساس التاجير من الباطن أو التنازل عن الايجار دون الترك ،
ومن ثم يكون الحكم قد غير سبب الدعوى من تلقاء نفسه ، واذ كان تغيير
السبب أمام المحكمة الاستئنافية اجازته المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات للتصوم
فقط ، فان الحكم يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعى شديد ، ذلك ان سبب الدعوى — وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة — هو الواقعة التى يستمد منها المدعى الحق فى الطلب ،
وإن كان مؤدى المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — المنطبق على

الواقعة — أن المشرع أنزل التأجير من الباطن والتنازل عن الإيجار وترك العين المؤجرة منزلة واحدة ، وأجاز للأجير طلب إخلاء المستأجر إذا قام أي من هذه الأسباب ، وكانت الواقعة المطروحة أمام محكمة أول درجة على ما أثبت الحكم المطعون فيه هي طلب إخلاء الطاعن والمطعون عليه الثاني من شقة النزاع استنادا إلى تأجير الأول — للثاني لها من الباطن بالمخالفة لشروط عقد الإيجار وأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وكان الاستئناف وفقا لنص المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات ينقل الدعوى بحالتها إلى المحكمة لاستئنافية بمسابق أن أبداه الخصوم أمام محكمة الدرجة الأولى من أوجه دفاع ودفوع ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أسس قضاءه بالإخلاء على ترك الطاعن للعين دون أن يستند المطعون عليه الأول لهذا السبب ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتمين نقضه والاحالة دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد الماشار حافظ رفقي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
عبدى الخولى • يوسف أبوزيد • • درويش عبد المجيد • وعمرت حنورة •

(٤١٤)

الطعن رقم ١١٤ لسنة ٩ القضاية :

(١) قانون . " القانون الواجب التطبيق " .

إحالة القانون إلى بيان محدد في قانون آخر . أثره . إمتيازه جزء من القانون الأول .
الإحالة المطلقة . أثرها . وجوب التقيد بما يطرا على القانون المحال إليه في هذه الحالة من تعديل
أو تغيير .

(٢) تأمين . قانون . مسئولية .

التأمين على سيارات النقل . سرهانه لمعالجة الغير والركاب دون عمالها . م ٥ ق ٦٢ .
لسنة ١٩٥٥ . لا يغير من ذلك إلغاء القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ الذى أحالت إليه المادة
مخالفة الذكر .

١ — القانون حينما يحدد نطاق بعض أحكامه بالإحالة إلى بيان محدد يعينه
في قانون آخر ، فإنه بذلك يكرن قد ألحق هذا البيان بذاته ضمن أحكامه هو
فيضحي جزءا منه يسرى بسريانه دون توقف على سريان القانون الآخر الذى
ورد به ذلك البيان أصلا . أما إذا كانت الإحالة مطلقة إلى ما يبينه أو يقرره
قانون آخر ، فإن مؤدى ذلك أن القانون المحيل لم يعن بتضمين أحكامه
أمرا محددًا في خصوص ما أحال به وإنما ترك ذلك للقانون المحال إليه بما
في ذلك ما قد يطرا عليه من تعديل أو تغيير .

٢ — تنص المادة الخامسة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن
التأمين الإجبارى على السيارات على أن " يلتزم المؤمن بتغطيه المسئولية المدنية
الناشئة من الوفاة أو من أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث

السيارة إذا وقعت في جمهورية مصر وذلك في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٦ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ " فمن ثم يكون قانون التأمين الإجباري على السيارات المذكور قد ألحق بحكم المادة الخامسة منه ذات البيان الوارد بالمادة ٦ من قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بصدد تحديد المستفيدين من التأمين فلا يتأثر بقاء هذا البيان بإلغاء قانون المرور المذكور . وبالتالي يظل الوضع على ما كان عليه من أن التأمين على سيارات النقل يكون لصالح الغير والركاب دون عمالها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر و .. أولاد المرحوم أقامت الدعوى رقم ٤٦٥ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بإلزام الشركة الطامنة والشركة المطعون ضدها الثانية متضامنين بأن تدفع لها مبلغ عشرة آلاف جنيه تعويضا عما لحقها عن نفسها وبصفتها من أضرار مادية وأدبية وما هو مستحق من تعويض مودوث عن مقتل زوجها ومورثها المرحوم بتاريخ ١٩٧٤/٨/٢٣ حينما كان يعمل سائلا على السيارة رقم ٢٤٥ نقل المنيا بسبب خطأ قائد هذه السيارة الذى أدین عنه بحكم جنائى بات ، مما يستتبع مسئولية الشركة المطعون ضدها الثانية بوصفها متبوعة والشركة الطامنة بوصفها المؤمن لديها عن حوادث تلك السيارة . وبتاريخ ١٩٧٨/١/٣١ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى . استأنفت المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفتها هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٦١٨ سنة ٩٥ ق طالبة إلغاء الحكم المستأنف والقضاء لما بطلباتها . وبتاريخ ١٩٧٨/٢١/٣ حكمت المحكمة بإلغاء

الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليهما — الطاعنة والمطعون ضدها الثانية — متضامنين بأن يؤدوا للاستأنفة — المطعون ضدها الأولى — عن نفسها وبصفة لها وصية على القصر مبلغ ألف وخمسمائة جنيه . طعنت شركة التأمين الطاعنة في ذلك الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحدثت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك تقول أنها دفعت الدعوى بأن المجنى عليه لا يدخل في نطاق مسؤوليتها الناشئة عن التأمين الإجباري على السيارة التي وقع بها الحادث نظرا لأنه كان يعمل حملا على تلك السيارة وأن وثيقة التأمين المطابقة للنموذج الصادر به قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ سنة ١٩٥٥ تنص على أنه لا يشمل التأمين عمال السيارة . ولكن الحكم المطعون فيه رد على الدفاع بقوله " بأن القانون الذي يستثنى مثل المجنى عليه من نطاق التأمين وهو القانون رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ قد ألغى بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ والذي لم يرد في نصوصه أي استثناء بالنسبة لمثل المجنى عليه وإذا كان هذا القانون قد نفذ اعتبارا من ١٣/٢/١٩٧٤ وكان الحادث لاحقا على هذا التاريخ لحصوله في يوم ٢٤/٨/١٩٧٤ فإن القانون الأخير هو المنعني أعماله في الدعوى دون القانون الملغى لما كان ذلك فإن شركة التأمين تكون مسئولة عن تغطية الحادث إعمالا للقانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري " وهو تسبيب قاصر عن إرد على دفاع الطاعنة فضلا عن خطئ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النفي شديد ذلك بأن القانون حينما يحدد نطاق بعض أحكامه بالإحالة إلى بيان محدد يمينه في قانون آخر ، فإنه بذلك يكون قد ألغى هذا البيان بذاته ضمن أحكامه هو فيضحي جزءا منه يسرى بسريانه دون توقف على مريان القانون — الآخر الذي ورد به ذلك البيان أصلا . أما إذا كانت الإحالة مطلقة إلى ما يبينه أو يقرره قانون آخر ، فإن مسؤولي ذلك أن القانون المحيل لم يعن بتضمين أحكامه أمرا محدد في خصوص ما أحال به وإنما ترك ذلك للقانون المحال إليه بما في ذلك ما قد يطرا عليه من تعديل أو تغيير . وكانت

المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦٢ سنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى على السيارات تنص على أن " يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاء أو عن أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارة إذا وقعت في جمهورية مصر وذلك في الاحوال المنصوص عليها في المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ " فمن ثم يكون قانون التأمين الاجبارى على السيارات المذكورة قد ألحق بحكم المادة الخامسة منه ذات البيان الوارد بالمادة ٦ من قانون المرور رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ بصدد تحديد المستفيدين من التأمين فلا يتأثر بقاء هذا البيان بالغاء قانون المرور المذكور . وبالتالي يظل الوضع على ما كان عليه من أن التأمين على سيارات النقل يكون لصالح الغير والركاب دون عمالها . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بقضائه بالزام شركة التأمين الطاعنة بالتعويض للمستحق من وفاة أحد عمال السيارة النقل المؤمن عليها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، لما تقدم ، فإنه يتعين الحكم بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى بالنسبة لشركة الشرق للتأمين الطاعنة .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار الدكتور مصطفى كبره نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد حسب الله ، حسن البكري ، أحمد ضياء ، عبد الرزاق محمد
والدكتور جمال الدين محمود .

(٤١٥)

الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٤ القضائية :

(١) حكم " الطعن في الحكم " تنفيذ .

الحكم القابل للتنفيذ الجبري . جواز الطعن فيه استغناء . م ٢١٢ مرافعات .

(٢) دعوى " انعقاد الخصومة " استئناف . بطلان .

إعلان صحيفة الاستئناف . إجراء لازم لانعقاد الخصومة بين طرفيها . الحكم الصادر
ضد من لم يعلن بالصحة . حكم باطل .

(٣) نقض " أثر نقض الحكم " . تجزئة .

ارتباط المركز القانوني لكل من الطاعن والمطعون ضدهما الثانية . نقض الحكم
بالنسبة للأول . وجوب نفعه بالنسبة للثانية ولولم تطعن فيه .

١ - مفاد نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما أفصححت
منه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع وضع قاعدة تقضي بعدم جواز الطعن
على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى
لها واستثنى من هذه القاعدة الأحكام التي تصدر في شق من الدعوى متى كانت
قابلية للتنفيذ الجبري ، ولما كان الحكم المطعون فيه قابلاً للتنفيذ الجبري ، وقد
أودع الطاعن ملف الطعن الصادرة المعلنة إليه منه المذيلة بالصيغة التنفيذية ،
فلأنه يقبل بهذه المذابة الطعن المباشر فور صدوره .

٢ - مفاد نص المادتين ١/٦٣ ، ٢٤٠ ، من قانون المرافعات أنه وإن كان يلزم لإجراء المطالبة القضائية إيداع صحيفة الاستئناف قلم كتاب المحكمة وهو ما يترتب عليه - كماثر إجرائي - بدء الخصومة ، إلا أن إعلان صحيفة الاستئناف إلى المستأنف عليه يبقى إجراء لازماً لإنعقاد الخصومة بين طرفيها ويكون وجودها الذي بدأ بإيداع صحيفة الاستئناف قلم الكتاب معاقفاً على شرط إعلانها إلى المستأنف عليه إعلاناً صحيحاً فإن تخلف هذا الشرط حتى صدور الحكم الاستئنافي زالت الخصومة كآثر للمطالبة القضائية ، ومن ثم تبطل الخصومة التي لم تعلن صحيفتها هي وجميع الأحكام التي تصدر فيها فيقع باطلاً الحكم الصادر على من لم يعلن إطلاقاً بصحيفة الاستئناف ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن المطعون ضده الأول رفع الاستئناف محل التداعي بصحيفة أودعها قلم الكتاب لم تعلن إلى الحارس الطاعن ، وإذا فصمت المحكمة الاستئنافية في هذا الاستئناف بالحكم المطعون فيه على الرغم من عدم إجراء ذلك الإعلان فإن الحكم يكون باطلاً .

٣ - إذ كان هناك ارتباط بين مركز الحارس الطاعن وبين مركز المطعون ضدها النامية مادامت المبالغ المحكوم بها ناشئة عن عقد العمل المحرراً بين هذه الأخيرة والمطعون ضده الأول والذي استمر بعد فرض الحراسة بحيث لا يستقيم نقض الحكم بالنسبة للحارس الطاعن وبقاؤه بالنسبة للمطعون ضدها الثانية ، فإن نقض الحكم لصالح الطاعن يستتبع نقضه بالنسبة لهذه المطعون ضدها وأولم تظعن فيه (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

(١) نقض ١٩٧٣/٦/٢٠ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٤ ص ٩٤٦ .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ۱۱۳۸ لسنة ۱۹۶۸ عمال كلى القاهرة ضد الحارس الطامن والمطعون ضدها الثانية عن نفقهها وبصفته وكيله وآخر بطاب الزامهم أن يؤدوا متضامين مبلغ ۲۵۰۰ جنيه قيمة أجرة وفروق الأجر ومقابل مهلة الانذار والتعويض عن فصله تعسفيا . وقال بيانا للدعوى أنه كان يعمل لدى المطعون ضدها الثانية بصفته وكيل أعمال شركة بأجر شهري مقداره ۳۵ جنيها . ولما فرضت الحراسة في ۱۹۶۶/۵/۲۶ على أموال قام بمعاونة مندوب الحارس في إدارة أمواله بالإضافة إلى عمله الأصلي لكن الطامن مدد له أجرة بواقع ۲۰ جنيها شهريا فقط عن المدة من مايو سنة ۱۹۶۶ حتى فبراير سنة ۱۹۶۷ ولم يقيم بأداء الأجر إليه منذ مارس سنة ۱۹۶۷ إلى نوفمبر سنة ۱۹۶۷ وأخطره في ۱۹۶۷/۱۰/۲۳ بانتهاء عمله ولذلك فقد رفع الدعوى بطلباته سالفة البيان . وبتاريخ ۲۵ من مايو سنة ۱۹۷۰ حكمت المحكمة بإلزام الطامن والمطعون ضدها الثانية أن يؤدبا للمطعون ضده الأول مبلغ ۱۱۸۵ جنيها على أن يكونا متضامين في مبلغ ۱۰۳۵ جنيها ورفض ما عدا ذلك من الطلبات . استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم باستئنافه المقيم برقم ۲۸۴۶ سنة ۸۷ ق مدنى أمام محكمة استئناف القاهرة ، فقضت في ۲۵ من أكتوبر سنة ۱۹۷۰ بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى عن أجر المطعون ضده الأول في المدة من أول مارس سنة ۱۹۶۷ حتى آخر أكتوبر سنة ۱۹۶۷ وإلزام الطامن والمطعون ضدها الثانية أن يدفعوا له هذا الأجر ومقداره ۲۸۰ جنيها وبتأييد الحكم فيما عدا ذلك . طعن الحارس الطامن في هذا الحكم بطريق النقص . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم جواز الطعن في الحكم لرفعه قبل الفصل في الاستئناف المرفوع من ذات الحكم برقم ۲۸۹۴ سنة ۸۷ ق مدنى القاهرة . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة ، فحددت لنظره جلسة ۱۳ من أكتوبر سنة ۱۹۷۹ ، وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة العامة ، أن الطعن المائل رفع في ۱۹۷۰/۱۲/۲۸ قبل الفصل في الاستئناف رقم ۲۸۹۴ سنة ۸۷ ق مدنى القاهرة

المرفوع من الطاعن عن ذات الحكم الابتدائي والمحكوم فيه بتاريخ ١١/٢/١٩٧٥، وذلك طبقاً للمادة ٢١٢ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أن النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه " لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية و ... والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري) ، يدل - وعلى ما أفصحته هذه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع وضع قاعدة تقضي بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم النهائي المنهي لها واستثنى من هذه القاعدة الأحكام التي تصدر في شئ من الدعوى متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري، ولما كان الحكم المطعون فيه قابلاً للتنفيذ الجبري ، وقد أودع الطاعن ملف الطعن الصورة المعلنة إليه منه المذيلة بالصيغة التنفيذية ، فإنه يقبل بهذه المثابة الطعن المباشر فور صدوره ، ومن ثم ينبغي القضاء برفض الدفع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أنه مما ينمى الحارس الطاعن بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه بطلانه اصدوره عقب إجراءات باطلة ، ويقول في بيان ذلك أن المطعون ضده الأول أقام استئنافه بصحيفة أودعها فلم كتاب محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١٩٧٠/٧/٢ لكنه لم يعلنه بهذه الصحيفة وفصلت المحكمة بحكمها المطعون فيه في هذا الاستئناف الذي لم يعلن بصحيفته ولم يحضر الجلسات التي نظرت فيها .

وحيث إن هذا النعي صديد ، ذلك أن النص في المادة ١/٢٣ من قانون المرافعات على أن " ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تودع فلم كتاب المحكمة ما لم ينص القانون على غير ذلك " وفي المادة ٢٤٠ من ذلك القانون على أن " تسرى على الاستئناف القواعد المقررة أمام محكمة الدرجة الأولى سواء فيما يتعلق بالإجراءات أو بالأحكام " مفادها أنه وإن كان يلزم لإجراء المطالبة القضائية إبداع صحيفة الاستئناف فلم كتاب المحكمة وهو ما ترتب عليه - كإجراء إجرائي - بدء الخصومة ، إلا أن إعلان صحيفة

الاستئناف إلى المستأنف عليه يبقى إجراء لازماً لانعقاد الخصومة بين طرفيها ويكون وجودها الذي بدأ بإيداع صحيفة الاستئناف قلم الكتاب معلقاً على شرط إعلانها إلى المستأنف عليه إعلاناً صحيحاً فإن تخلف هذا الشرط حتى صدور الحكم الاستئنافي زالت الخصومة كأثر للطالبة القضائية ، ومن ثم تبطل الخصومة التي لم تعلن صحيفتها هي وجميع الأحكام التي تصدر فيها فيقع باطلاً الحكم الصادر على من لم يعلن إطلاقاً بصحيفة الاستئناف ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن المطعون ضده الأول رفع الاستئناف محل التداعي بصحيفة أودعها قلم الكتاب لم تعلن إلى الحارس الطاعن ، وإذا فصلت المحكمة الاستئنافية في هذا الاستئناف بالحكم المطعون فيه على الرقم من عدم إجراء ذلك الإعلان ، فإن الحكم يكون باطلاً مما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

ولما كان هناك ارتباط بين مركز الحارس الطاعن وبين مركز المطعون ضدها الثانية ، ما دامت المبالغ المحكوم بها ناشئة من عقد العمل المحرر أصلاً بين هذه الأخيرة والمطعون ضده الأول والذي استمر بعد فرض الحراسة بحيث لا يستقيم نقض الحكم بالنسبة للحارس الطاعن وبقاؤه بالنسبة للمطعون ضدها الثانية ، فإن نقض الحكم لصالح الطاعن يستتبع نقضه بالنسبة لهذه المطعون ضدها ولو لم تطعن فيه .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار عدلي مصطفى بغدادى نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين ؛
 د . ابراهيم على صالح ، عبد العزيز عبد العاطى اسماعيل ، حسن عثمان عمار ، وادح
 لطفى جمعه .

(٤١٦)

الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٦ القضائية :

(٢٠١) وكالة " الوكالة الظاهرة " .

(١) عقد الوكالة . جواز تلاقى إرادة طرفيه على عناصر الوكالة وحدودها
 صراحة أو ضمنا . خضوع العلاقة بينهما لأحكام هذا الاتفاق .

(٢) الوكالة الظاهرة . ماهيتها . تعريفات الوكيل الظاهر مع الغير حسن النية .
 فاعدا قبل الموكل . هبة ذلك .

(٣) إيجار . إثبات . وكالة . " الوكالة الظاهرة " .

قيام محام بتأجير جميع شقق العمار الواقع به شقة النزاع وتمليها إلى المستأجرين
 وتحصيل الأجرة منهم واعتباره وكلا ظهرا عن المؤجر . لاخطأ . جواز إثبات الوكالة
 الظاهرة بالتوائن .

١ - الأصل هو قيام المتعاقد نفسه بالتعبير عن إرادته فى إبرام التصرف
 إلا أنه يجوز أن يتم بطريق النيابة بأن يقوم شخص نيابة عن الأصيل بإبرام
 التصرف باسم هذا الأخير ولحسابه بحيث تنصرف آثاره إليه وفى غير الأحوال
 التى نص فيها القانون على قيام هذه النيابة فإنها تقوم أساسا باتفاق إرادة
 طرفيها على أن يحمل أحدهما - وهو النائب - محل الآخر - وهو الأصيل
 فى إجراء العمل القانونى الذى يتم لحسابه - وتقضى - تلك النيابة الاتفاقية
 ممثلة فى عقد الوكالة تلاقى إرادة طرفيها - الأصيل والنائب - على عناصر
 الوكالة وحدودها ، وهو ما يجوز التعبير عنه صراحة أو ضمنا بما من شأنه أن

يصبح الوكيل فيما يجريه من عمل مع الغير نائباً عن الموكل وتنصرف آثاره إليه .
تخضع العلاقة - بين الموكل والوكيل في هذا الصدد من حيث مداها وآثارها
أحكام الاتفاق المبرم بينهما وهو عقد الوكالة .

٢ - الغير المتعامل مع الوكيل يعتبر أجنبياً - عن تلك العلاقة بين الوكيل
الموكل - مما يوجب عليه في الأصل أن يتحقق من صفة من يتعامل معه
بالنيابة عن الأصل ومن انصراف أثر التعامل تبعاً لذلك إلى هذا الآخر .
إلا أنه قد يغنيه عن ذلك أن يقع من الأصل ما يبيّن في ظاهر الأمر عن انصراف
إرادته إلى انابته لسواه في التعامل باسمه كأن يقوم مظهر خارجي منسوب إليه
يكون من شأنه أن يوهم الغير ويجعله معذوراً في اعتقاده بأن ثمة وكالة قائمة
بينهما ، إذ يكون من حق الغير حسن النية في هذه الحالة - وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة^(١) - أن يتمسك بانصراف أثر التعامل - الذي أبرمه مع من
عتقد بحق أنه وكيل - إلى الأصل لا على أساس وكالة حقيقية قائمة بينهما -
هي غير موجودة في الواقع بل على أساس الوكالة الظاهرة ذلك لأن ما ينسب إلى
الأصل في هذا الصدد يشكل في جانبه صورة من صور الخطأ الذي من شأنه أن
يخدع الغير حسن النية في نيابة المتعامل معه عن ذلك الأصل ويحمّله على التعاقد
معه بهذه الصفة وهو ما يستوجب من ثم إلزام الأصل بالتعويض عن هذا
الخطأ من جانبه ، ولما كان الأصل في التعويض أن يكون عينياً ، كلما كان
ممكناً . فإن سبيله في هذه الحالة يكون بجعل التصرف الذي أجراه الغير حسن
النية نافذاً في حق الأصل - وإذ كان ذلك وكان مؤداه أنه يترتب على قيام
وكالة الظاهرة ما يترتب على قيام الوكالة الحقيقية من آثار فيما بين الموكل والغير ،
بحيث ينصرف - إلى الموكل - أثر - التصرف الذي عقده وكيل الظاهر
مع الغير .

٣ - إذ يبين من مطالعة أوراق الطعن - أن محكمة الموضوع قد استخلصت
من الوقائع الثابتة بالأوراق ومن القرائن المقدمة إليها وظروف الأحوال أن عند

(١) تقض ١٩٧٥/١١/٢٢ بمجموعة المكتب الفني لسنة ٢٦ ص ١٤٦٢ .

الابحار المحرور للطعون عليه عن شقة النزاع صادر له من محام كان هو الوكيل من الطاعن في التأجير وأنه هو الذي قام فعلا بتأجير جميع شقة العقار الواقع به شقة النزاع إلى مستأجرها وتحصيل أجرتها — ورتبت المحكمة على ذلك أن المحامي المذكور هو وكيل ظاهر عن الطاعن في تأجير شقة النزاع إلى المطعون عليه ومن ثم ينصرف اثر العقد إلى الطاعن — وكان قيام الوكالة ظاهرة في هذا الخصوص مما يجوز إثباته بالفرائض . ولما كان ما استخلصته محكمة الموضوع من ذلك وعلى نحو ما سلف بيانه — قيام مظهر خارجي منسوب للطاعن كان من شأنه أن أوهم المطعون عليه وجعله معذورا في اعتقاده بأن هناك وكالة قائمة بين المؤجر له وبين الطاعن ، وكان هذا الاستخلاص منها وفي حدود سلطتها الموضوعية — سائغا ومؤديا لما انتهت إليه وكافيا لحمل قضائها . فإنها لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، ويكون النعي على الحكم المطعون فيه على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٣٤٨ سنة ١٩٧٥ مدني كلى جنوب القاهرة ضد المطعون عليه للحكم بطرده من العين المبينة بصحيفة الدعوى بمقولة أنه يضع يده عليها دون سند بأن اقتحمها دون علم الطاعن وهو ما حرره عنه المحضر رقم ٢٧٤ سنة ١٩٧٥ إداري مصر القديمة الذي قرر فيه المطعون عليه أنه استأجر من النزاع من وكيل عن الطاعن ، ولما كان الطاعن ينكر هذه الوكالة ولم يقر ذلك التعاقد فإن يد المطعون عليه تضحى غاصبة ومن ثم فقد أقام دعواه . قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن الحكم بالاستئناف رقم ٢٩٤٨ سنة ٩٢ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٧٦/٦/٨ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم

المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم الابتدائي — المؤيد بالحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن المؤجر المطعون عليه يعتبر وكلاء ظاهرا عن الطاعن له حق التأجير ، ومن ثم فإن العقد الذي أبرمه ينصرف أثره إلى الموكل كما لو كانت هناك وكالة حقيقية في حين أن الوكالة — وعلى ما جرى به نصر المادة ٦٩٩ من القانون المدني — عقد ياتزم فيه الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل مما يقتضاه وجود عقد بين الموكل والوكيل تتلاقى فيه إرادتهما ، هذا فضلا عما يشترط بالنسبة لعقود إيجار الاماكن التي أضحت غير محددة المدة بحكم قوانين الإيجارات — من أن تكون الوكالة فيها وكالة خاصة على نحو ما تقضى به المادة ٧٠٢ من القانون المدني ، ولما كان المؤجر للمطعون عليه لم يصدر له أى توكيل من الطاعن ، فإن عقد الإيجار الصادر منه لا يعدو أن يكون إيجارا لمالك الغير ومن ثم غير نافذ في حق الطاعن . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر المؤجر المذكور وكلاء عن الطاعن في التأجير مفترضا قيام وكالة بينهما تشابه الوكالة الحقيقية ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن الأصل هو قيام التعاقد نفسه بالتعبير عن إرادته في إبرام التصرف ، إلا أنه يجوز أن يتم بطريق النيابة بأن يقوم شخص نيابة عن الأصل بإبرام التصرف باسم هذا الأخير ولحسابه بحيث تنصرف آثاره إليه ، وفي غير الأحوال التي نص فيها القانون على قيام هذه النيابة فإنها تقوم أساسا باتفاق إرادتي طرفيها على أن يحل أحدهما ، وهو النائب — محل الآخر — وهو الأصل — في إجراء العمل القانوني لحسابه وأنه وإن كانت تلك النيابة الاتفاقية — ممثلة في عقد الوكالة — تقتضي تلاقى لإرادة طرفيها — الأصل والنائب — على عناصر الوكالة وحدودها — وهو ما يجوز التعبير عنه صراحة أو ضمنا — بما من شأنه أن يصبح الوكيل فيما يجربه من

عمل مع الغير نائباً عن الموكل وتصرف آثاره إليه ، وكانت العلاقة بين الموكل والوكيل في هذا الصدد خاضعة من حيث مداها وآثارها لأحكام الاتفاق المبرم بينهما - وهو عقد الوكالة - وكان "غير المتعامل مع الوكيل يعتبر أجنبياً عن تلك العلاقة مما كان يوجب عليه بالأصل أن يتحقق من صحة من يتعامل معه بالنيابة عن الأصيل ومن انصرف أثر التعامل لذلك إلى هذا الأخير ، إلا أنه قد يغنيه عن ذلك أن يقع من الأصيل ما ينبئ في ظاهر الأمر عن انصراف إرادته إلى إنابته لسواه في التعامل باسمه كأن يقوم مظهر خارجي منسوب إليه يكون من شأنه أن يوهم الغير ويجعله معذوراً في اعتقاده بأن ثمة وكالة قائمة بينهما ، إذ يكون من حق الغير حسن النية في هذه الحالة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يتمسك بانصراف أثر التعامل الذي أبرمه مع من اعتقد بحق أنه وكيل إلى الأصيل لا على أساس وكالة حقيقة قائمة بينهما - وهي غير موجودة في الواقع - بل على أساس الوكالة الظاهرة ، ذلك لأن ما نسب إلى الأصيل في هذا الصدد يشكل في جانبه صورة من صور الخطأ الذي من شأنه أن يخدع الغير حسن النية في نيابة التعامل معه عن ذلك الأصيل ويحمله على التعاقد معه بهذه الصفة وهو ما يستوجب من ثم إلزام الأصيل بالتعويض عن هذا الخطأ من جانبه ، ولما كان الأصل في التعويض أن يكون عينياً كلما كان ممكناً ، فإن سبيله في هذه الحالة يكون بعمل التصرف الذي أجراه الغير حسن النية نافذاً في حق الأصيل ، وإذا كان ذلك وكان مؤداه أنه يترتب على قيام الوكالة ما يترتب على قيام الوكالة الحقيقية من آثار فيما بين الموكل والغير ، بحيث ينصرف - إلى الموكل - أثر التصرف الذي عقده وكيله للظاهر - مع الغير - لما كان ما تقدم ، وكان يبين من مطالعة أوراق الطعن أن محكمة الموضوع قد استخلصت من الوقائع الثابتة بالأوراق ومن الفرائض المقدمة إليها وظروف الأحوال أن عقد الإيجار المبرر للطعن عليه عن شقة النزاع صادر له من محام كان هو الوكيل عز الطعن في التأجير وأنه هو الذي قام فعلاً بتأجير جميع شقق

العقار الواقع به شقة النزاع إلى مستأجرها وتسليمها لهم وتحصيل اجرتها منهم .
ورتبته المحكمة على ذلك أن المحامي المذكور هو وكيل ظاهر عن الطاعن في تأجير
شقة النزاع إلى المطعون عليه ومن ثم ينصرف أثر العقد إلى الطاعن . ولما كان
قيام الوكالة الظاهرة في هذا الخصوص مما يجوز إثباته بالقرائن ، وكان
ما استخلصته محكمة الموضوع من ذلك وعلى نحو ما سلف بيانه قيام مظهر
خارجي منسوب للطاعن كان من شأنه أن أوهم المطعون عليه وجعله معذورا
في اعتقاده بأن هناك وكالة قائمة بين المؤجر له وبين الطاعن ، وكان هذا
الاستخلاص منها وفي حدود سلطتها الموضوعية سائغا وهاديا لما انتهت إليه
وكافيا لحمل قضائها ، فانها لانكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، ويكون
الذم على الحكم المطعون فيه على غير أساس .
ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار / الدكتور مصطفى كيرة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين ، حسن القباطي ، محمد حسب الله ، حسن البكري والدكتور جمال الدين محمود ،

(٤١٧)

الطعن رقم ١٤١٢ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) تأييدات اجتماعية . عمل . تقادم . " تقادم مسقط " .

حق العامل في قيمة الزيادة من أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الادخار الأفضل قبل رب
للعمل هو حق ناشئ عن عقد العمل . سقوط الدعوى به بانقضاء سنة من وقت انتهاء العقد .
م ٦٩٨ مدني .

(٢) تقادم . " تقادم مسقط " . نقض .

المانع من المطالبة باحق كسب لوقف للتقادم . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام
محكمة النقض .

١ — النص في المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون
رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ يدل على أن حق العامل في قيمة الزيادة من أنظمة
المعاشات أو المكافآت أو الادخار الأفضل التي ارتبط بها أصحاب الأعمال
وتحملوها ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من
قانون العمل ، هو حق ناشئ عن عقد العمل وتحكمه قواعده من عقود
العمل ومختلف قوانينه وما لا يتعارض معها من أحكام القانون المدني ،
ومن هنا ما نصت عليه المادة ٩٦٨ بقولها " تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة
عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد " . وهو ميعاد
يتصل برفع الدعوى ، أما مستحقات المؤمن عليه الأخرى المقررة والناشئة
مباشرة من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ،

فتخضع للتقادم التجمي ، المنصوص عليه في المادة ١١٩ من هذا القانون .
وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى
في قضائه على سقوط دعوى الطاعن لوفائها بعد انقضاء سنة من إنهاء عقده فإنه
لا يكون قد خالف القانون (١) .

٢ - تقدير المانع من المطالبة بالحق والذي يعتبر سببا لوقف التقادم
عملا بالمادة ٣٨٢ من القانون المدني يقوم على عناصر واقعية يجب طرحها
أمام محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيها ، ولا يجوز عرضها ابتداء على
محكمة القضاة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن - تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٥٣ سنة ١٩٦٨ عمال كلي
القاهرة على المطعون ضدهما طالبا إزامهما متضامين بأن يؤديا له مبلغ ٧٦٥ ج
و ٥١٢ م ، وقال بيانا لذلك أنه كان يعمل بالبنك المطعون ضده الثاني حتى استقال
من عمله في ١٥/١١/١٩٦٦ واستحق مكافأة نهاية الخدمة مقدارها ٣٦٥٤ ج
و ٤٥ م إلا أن البنك تراخى بلا سند من القانون في صرفها له بحجة توقيع حجز
ما للدين تحت يده عليها ولم يتم بالصرف إلا في ٨/١/١٩٦٨ ولذلك فإن المطعون
ضدهما يلزمان بغرامة التأخير المنصوص عليها في المادة ٩٥ من القانون رقم ٦٣
سنة ١٩٦٤ وقدرها ٤٠ ج و ٧٩٨ م كما أن البنك خصم من تلك المكافأة مبلغ
٧٣١ ج و ٥١٢ م بدون وجه حق فيكون ملزما بمبلغ ٢ ج و ٨٢٨ م غرامة تأخير

(١) قضا ١٩٧٧/١١/٢٢ مجموعة المكتب الفني لسنة ٢٨ ص .

عن هذا المبلغ ويكون مجموع ما هو مستحق للطاعن قبل المطعون ضدهما هو مبلغ ٧٦٥ ج و ٥٠٢ م . وبتاريخ ١٨/٣/١٩٦٩ قضت المحكمة بتدب خير لاداء المسامورية لمدينة بالمنطوق . وبتاريخ ٢٩/٣/١٩٧١ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢١٥٢ سنة ٨٨ ق وقد دفع المطعون ضده الثاني بسقوط حق الطاعن في رفع دعواه عملاً بحكم المادة ٦٩٨ من القانون المدنى وبتاريخ ٣٠/٦/١٩٧٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبسقوط حق الطاعن في إقامة دعواه . طعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقص . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى برفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره بجلسة وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن حاصل السبب الاول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ جرى على أن حق الطاعن المطالب به ثانىء عن عقد العمل ورب على ذلك إخضاع تقادم الدعوى لحكم المادة ٦٩٨ من القانون المدنى و حين أن مكافأة نهاية الخدمة ليس مصدرها عقد العمل مصدرها القانون وأن المدين بها ليس رب العمل بل هيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وهى ليست طرفاً في عقد العمل وحقوقها و تزاماتها مقررة في قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بقانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٢ ولذى تنص أحكامه على مدة للتقادم تختلف من المدة المقررة بمقتضى المادة ١٦٩٨ من القانون المدنى وهى سنتان ، وأنه من المقرر إذا وجد نصان أحدهم ص والآخر عام فإن الأخير ص هو الذى يفضل

وحيث ن هذا التزمى مردود ، ذلك أن النص في المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٦٤/٦٣ على أن " المعاشات والتعويضات المقررة وفقاً لاحكام الباب لا تقلل من التزامات صاحب العمل " أمين الشيوخوخة والمجز والوادة إلا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٢ من قانون العمل ويلزم أصحاب الأعمال أن يكونوا يرتبطون حتى واية سنة ١٩٦١ أنظمة معاشات او مكافآت أو ادخار اصل بقيمة الزيادة بن ما كانوا يتحملونه في تلك الأنظمة ومكافأة

نهاية الخدمة القانونية محسوبة على الأساس المشار إليه في الفقرة السابقة ..
وتصرف المؤمن عليه أو المستحقين عنه المشار إليهم في المادة ٨٢ من قانون
العمل هذه المبالغ عند استحقاق صرف المعاش أو التعويض مضافا إليها نائدة
مركبة بمعدل ٣٪ سنويا وتوزع هذه المبالغ في حالة وفاة المؤمن عليه وفقا لحكم
المادة ٨٢ من قانون العمل المشار إليه. يدل على أن حق العامل في قيمة الزيادة
من أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الادخار الأفضل التي ارتبط بها أصحاب
الأعمال وتحملوها ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣
من قانون العمل ، هو حق ناشئ عن عقد العمل وتحكمه قواعده من عقود
العمل ومختلف قوانينه وما لا يتعارض معها من أحكام القانون المدني ، ومنها
ما نصت عليه المادة ٦٩٨ بقولها " تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد
العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت إنهاء العقد " وهو ميعاد يتصل برفع الدعاوى ،
أما مستحقات المؤمن عليه الأخرى المقررة والناشئة مباشرة من قانون التأمينات
الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ ، فتخضع للتقادم الحمي
المنصوص عليه في المادة ١١٩ من هذا القانون وإذا كان ذلك وكان الحكم
المطعون فيه قد ألزم هذا النظر وجرى في قضائه على سقوط دعوى الطاعن لرفعها
بعد انقضاء سنة من انقضاء سنة من انتهاء عقده فانه لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق
القانون ، ويقول في بيان ذلك أن البين من الاوراق أنه حين طالب بباقي حقه
أفادته هيئة التأمينات الاجتماعية أن البنك أوقع حجرا على مستحقائه وقد رفع
الطاعن دعوى بعدم الاعتداد بذلك ألجئ وقضى له بما طلب في ١٩٦٧/١٢/٦
ودعواه الماثلة رفعت قبل مضي سنة من هذا التاريخ ، هذا ومسلم أن التقادم
لا يبدأ سريانه إلا إذا كانت المطالبة بالحق ممكنة وأنه بتوقيع البنك حجرا على
مستحقات الطاعن يجعل هذا الأخير غير قادر على مطالبة هيئة التأمينات بها
إلا من تاريخ صدور الحكم بعدم الاعتداد بالحجز وهو التاريخ الذي يحسب منه
تاريخ سريان التقادم وثابت أن هذه الدعوى رفعت قبل مضي سنة من تاريخ
الحكم بعدم الاعتداد بالحجز ومن ثم تكون مدة التقادم لم تكتمل وإذا فقل الحكم
المطعون فيه عن ذلك فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن تقدير المانع من المطالبة بالحق والذي يعتبر سببا لوقف التقدم عملا بالمادة ٢٨٣ من القانون المدني يقوم على عناصر واقعية يجب طرحها أمام محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيها ، ولا يجوز عرضها ابتداء على محكمة النقض ، وإذا كان الثابت من مراجعة الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يسبق أن تنسك بأي سبب من أسباب وقف التقدم أو انقطاعه ، وكان الطاعن لم يقدم من جانبه ما يثبت أنه أثار هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ، فإن هذا النعي يكون غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار مصطفى اللق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
الأكابر : د. عبد المجيد ، د. عامر النراخي ، سيد عبد الباقي ودكتور أحمد حسني .

(٤١٨)

الطعن رقم ٦ لسنة ٤٧ القضائية :

بيع . عقد .

عقود بيع للمروض وغيرها من المنقولات . جواز نسخها دون إعدار أو حكم من القاضي .
شرطه . م ٤٦١ مدني .

لنص في المادة ٤٦١ من القانون المدني على أنه " في بيع العروض وغيرها من المنقولات إذا اتفق على ميعاد لدفع الثمن وتسلم المبيع يكون البيع مفسوخا دون حاجة إلى إعدار إن لم يدفع الثمن عند حلول الميعاد إذا اختار البائع ذلك ، وهذا ما لم يوجد اتفاق على غيره " فقد دلت على أن المشرع قد خرج بحكمها على القاعدة العامة القضائية بعدم إمكان فسخ العقود إلا بعد الإعدار وبحكم من القاضي ما لم يوجد اتفاق صريح على الإعفاء من ذلك واشترط لإعمال هذا النص الاستثنائي أن يكون المبيع من العروض وغيرها من المنقولات وأن يكون كل من المبيع والثمن محددًا تحديداً كافياً ومعلومًا للمشتري عند التعاقد ، وأن يتخلف المشتري عن دفع الثمن في الميعاد المتفق عليه لتسلم المبيع ودفع الثمن ، وأن يختار البائع التمسك بانهساخ عقد البيع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الشركة للطاعة أقامت الدعوى رقم ٢٧١٥ سنة ١٩٧٣ تجارى كلى الاسكندرية على الشركة المطعون ضدها طلبت فيها الحكم بالزامها بأن تسلمها ٢٧٨ طن و ٣٦٠ كيلو من أسلاك النحاس ، وقالت بيانا لدعواها أنه بموجب عقد مؤرخ ١٧ / ١٠ / ١٩٦٨ اتفقت مع الشركة المطعون ضدها على شراء ٥٠٠ طن من أسلاك النحاس التى تنتجها تسلم على دفعات بواقع ٤٠ طنا شهريا من أول نوفمبر سنة ١٩٦٨ وقد دفعت الطاعة مبلغ ٤٠ ج من أصل ثمن الأسلاك المباعة لها ، وبتاريخ ٢٠ / ١ / ١٩٦٩ اتفق الطرفان على زيادة الكمية المباعة من الأسلاك ٥٥٠ طنا أخرى بذات شروط العقد السابق فيما عدا الثمن فقد اتفقا على زيادته إلا أن الشركة المطعون ضدها توقفت بغير مبرر قانونى عن توريد ٢٧٨ طن ، ٣٦٠ كيلو من الكمية المتعاقدة عليها فاضطرت الطاعة إلى إقامة دعواها بطلباتها السابقة . وبتاريخ ١٥ / ١١ / ١٩٧٤ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى فاستأنفت للطاعة هذا الحكم وقيد استئنافها رقم ٣٥٧ / ٣٠ ق تجارى ، وبتاريخ ١٥ / ١١ / ١٩٧٦ قضت محكمة استئناف الاسكندرية بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة ائت فيها الرأى برفض الطعن : واذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما تنعى به الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك نقول إنه بموجب عقد بيع مؤرخ ١٧ / ١٠ / ١٩٦٨ وعقد مكمل له مؤرخ ٢٠ / ١ / ١٩٦٩ باعت المطعون ضدها للطاعة كمية من أسلاك النحاس ذات مقاسات مختلفة وأبعاد متفاوتة على أن تسلم كل شهر ٤٠ طنا من مختلف المقاسات دون تحديد لكمية ما يتم تسليمه من كل مقاس ومن ثم لم يكن في مقدور الطاعة معرفة ثمن كل كمية يتم تسليمها في كل شهر إلا بعد إخطارها من المطعون ضدها بمقدار تلك الكمية ومقاساتها صبا وأن المطعون ضدها لم يلتزم بالكمية التى تعهدت في العقد بتسليمها شهريا وقدرها ٤٠ طنا بل قامت بتسليم الطاعة ٧٧١ ط و ٣٦٠٠ ك خلال ١٩ شهرا وهى كمية تزيد على ما اتفق عليه في العقد ، وإذ كانت الكميات الشهرية المتفق على تسليمها مقاساتها غير

محددة على سبيل القطع فان تمناها يكون خبر معلوم مسبقا للطامنة ، ومن ثم فلا محل لتطبيق حكم المادة ۴۶۱ من القانون المدني واعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه لعدم دفع الثمن ، ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون بإعماله حكم تلك المادة بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي شديد ، ذلك أن المادة ۴۶۱ من القانون المدني وقد نصت على أنه " في بيع العروض وغيرها من المنقولات إذا اتفق على ميعاد لدفع الثمن وتسليم المبيع يكون البيع مفسوخا دون حاجة إلى إخطار إن لم يدفع الثمن عند حلول الميعاد إذا اختار البائع ذلك ، وهذا ما لم يوجد اتفاق على غيره " فقد دلت على أن المشرع قد نرجح بحكمها على القاعدة العامة القاضية بعدم إمكان فسخ العقود إلا بعد الإخطار وبحكم من القضي ما لم يوجد اتفاق صريح على الإعفاء من ذلك واشترط لإعمال هذا النص الاستثنائي أن يكون المبيع من العروض وغيرها من المنقولات وأن يكون كل من المبيع والثمن محددًا تحديداً كافياً معلوماً للمشتري عند التعاقد ، وأن يتخلف المشتري عند دفع الثمن في الميعاد المتفق عليه لتسليم المبيع ودفع الثمن ، وأن يختار البائع التمسك بانقضاء عقد البيع . لما كان ذلك وكان من يبين من الرجوع إلى عقد البيع موضوع التذاعي والمؤرخ ۱۷/۱۰/۱۹۶۸ الذي كان معروضا على محكمة الموضوع - أن الشركة المطعون ضدها قد باءت للطامنة بمقتضاء ۵۰۰ طنا ومن الاسلاك (أضيفت إليها ۵۰۰ طنا أخرى بموجب اتفاق مكمل مؤرخ ۲۰/۱/۱۹۶۹ ذات مقاسات مختلفة تتراوح بين ۲ مم ، ۴ مم و بأسعار متفاوتة بين ۸۲ ج و ۹۵ للطن الواحد ، واتفق على أن يتم تسليم الكميات المباعة على دفعات شهرية بواقع ۴۰ طنا من بين المقاسات المذكورة في العقد دون تحديد مقدار ما يسلم من كل مقاس في كل شهر ونص في عقد البيع على أن يدفع الثمن مقدما عند استلام كل كمية ، وإذا كان مقدار ما يسلم كل شهر للطامنة من كل مقاس غير محدد تحديداً كافياً في عقد البيع فان ثمن كل كمية شهرية يكون بدوره غير محدد بوجه قاطع وغير معروف للطامنة عند التعاقد ، ومن ثم تخلف أحد شرائط تطبيق المادة ۴۶۱ من القانون المدني صالف الذكر ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر الصحيح في القانون وانتهى إلى إعمال حكم تلك المادة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار مصطفى الفقى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
دكتور سعيد عبد الماجد ، محمد فتح الله ، سيد عبد الباقي و ه . ه . أحمد حسنى .

(٤١٩)

الطعن رقم ٩١١ لسنة ٤٧ القضائية :

(٢٠١) بنك " خطاب الضمان " .

(١) خطاب الضمان . عدم جواز قيام البنك بمد أجله إلا بموافقة العميل .

(٢) موافقة الحارس للعام — بعد انحسار صفته فى تمثيل العميل — على مد

أجل خطاب الضمان . لا يحتاج بها العميل .

فضالة . فقد .

لحكام الفضالة . لا محل لإعمالها حيث تقوم بين طرفى الخصومة رابطة عقدية .

١ — من المقرر أنه وإن كان البنك — مصدر خطاب الضمان — يلتزم
بإسداد قيمته إلى المستفيد بمجرد مطالبته بذلك أثناء مريان أجله دون حاجة
إلى الحصول على موافقة العميل ، إلا أنه لا يسوغ للبنك مد أجل خطاب
الضمان إلا بموافقة العميل .

٢ — إذ كان الثابت بالأوراق أن الجهة المستفيدة قد طلبت من البنك
الطاعن بتاريخ ١٩٦٤/٦/٢٧ — أثناء مريان أجل خطاب الضمان المحدد
لانتهاه ١٩٦٤/٧/١١ — الوفاء بقيمته أو مد أجله ، فاختار الطاعن مد أجل
الضمان بعد حصوله على موافقة الحارس العام ودون موافقة مورث المطعون
خدم الذى كانت الحراسة على أمواله وممتلكاته فى ذلك التاريخ قد رفعت
بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ الذى عمل بأحكامه اعتباراً من ١٩٦٤/٣/٢٣ ،

ومن ثم فإن المورث المذكور لا يحتاج بمد أجل خطاب الضمان لصدور الموافقة عليه ممن انحسرت عنه صفة تمثيل المورث أو النيابة عنه .

٣ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لقيام لأحكام الفضالة حيث تقوم بين طرفي الخصومة رابطة عقدية بل يكون العقد وحده هو مناط تحديد حقوق كل منهما والتزاماته قبل الآخر، فإن تمسك الطاعن بأحكام الفضالة في مواجهة مورث الطاعنين بمد أجل خطاب الضمان رغم ما بينهما من رابطة عقدية يكون في غير محله (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن بنك مصر (الطاعن) أقام الدعوى رقم ٦٧٥ لسنة ١٩٦٧ تجارى كلى القاهرة (وبعد رفض طلب الأداء) طالبا الحكم بالزام المرحوم مورث المطعون ضدهم ومدير إدارة الأموال التى آلت إلى الدولة بأن يدفع له على وجه التضامن مبلغ ٨٠٠ ج وقال شرحا لدعواه أن البنك العربى المندمج فى البنك الطاعن قد أصدر بتاريخ ١٢/٧/١٩٦٠ خطاب ضمان بمبلغ ألف جنيه لصالح شركة شل بالاسكندرية بناء على طلب مورث المطعون ضدهم ضمنا لقيامه بجميع تعهداته قبل هذه الشركة على أن يسرى مفعول هذا الخطاب حتى ١١/٧/١٩٦١ ثم امتدت مدته بناء على طلب الشركة المستفيدة وبموافقة ذلك المورث حتى ١١/٧/١٩٦٦ . وبتاريخ ١٢/٤/١٩٦٦ طلبت هذه الشركة المستفيدة من البنك الطاعن سداد قيمته فسدده لها فى ٢٧/٦/١٩٦٦ ،

(١) قض جلسة ١٦/١١/١٩٧٦ بمجموعة الكتب الفنى السنة ٢٧ ص ١٥٨٣ .

ونظرا لأن المورث كان قد دفع تأميناً قدره ٢٠٠ جنيه فإنه يصبح لدينا للبنك الطامن بمبلغ الـ ٨٠٠ جنيه المطالب به ، وإذ كان المورث سبق أن خضع للدراسة بمقتضى الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ ثم رفعت عنه طبقاً للقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وآلت أمواله وممتلكاته إلى الدولة ، فإن مدير إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة يكون مسئولاً بصفته عن الوفاء بهذا الدين .

وبتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٠ قضت محكمة القاهرة الابتدائية برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٢٢ لسنة ٨٥ ق ، وبتاريخ ١٩٦٩/٥/١٣ قضت محكمة استئناف القاهرة بعدم قبول الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٩ ق . وبتاريخ ١٩٧٥/١/٢٨ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لمورث المطعمين ضدهم وأحالت القضية إلى محكمة استئناف القاهرة في هذا الخصوص ورفضت الطعن بالنسبة لمدير إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة . وبتاريخ ١٩٧٧/٤/١٤ قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذ عرض هذا الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة هذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينحى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول إن محكمة الاستئناف قررت بجلاسة ١٩٧٧/٢/١٥ حجز الدعوى للحكم بجلاسة ١٩٧٧/٤/١٤ وصرحت بتقديم مذكرات لمن يشاء في أربعة أسابيع والمدة مناصفة تبدأ بالبنك المستأنف (الطاعن) ، وأنه تقدم بمذكرة معلنة للمطعون ضدهم في ١٩٧٧/٣/١ وأودعها ملف الدعوى في ذات التاريخ إلا أن المحكمة أطرحت مذكرته بمقولة أنها صرحت بتقديم مذكرات في أسبوعين وأن أحداً لم يتقدم بمذكرات خلال تلك المدة وذلك على خلاف الحقيقة وقد ترتب على ذلك أن التفت المحكمة عن دفاعه الوارد بمذكرته والرد عليه بجاء حكمها مشوباً بالبطلان لإخلاله بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه وإن كانت مذكرة الطاعن قدمت في الميعاد الذي حددته المحكمة إلا أن الطاعن لم يبين في صحيفة الطعن أوجه الدفاع الجديدة التي أوردتها بمذكرته ، والتي ينعى على الحكم المطعون فيه التفاته عن الرد عليها ، ومن ثم يكون النعى بهذا السبب مجعولا وغير مقبول .

وحيث إن مبنى السببين الثانى والثالث أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول البنك الطاعن إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن الجهة المستفيدة قد طالبت بسداد قيمة خطاب الضمان بتاريخ ١٩٦٤/٦/٢٧ أثناء مريان مدة الضمان التي تنتهى في ١٩٦٤/٧/١ ، فأصبح ملتزما بدفع قيمته بغض النظر عن التراخي في سدادها إلى ما بعد انتهاء مريان مدته وسواء مد أجل خطاب الضمان أو لم يمد أو شاب مد عيب بطله ، إلا أن محكمة الاستئناف لم تعرض لهذا الدفاع الجوهرى بال مناقشة والرد وإنما كتفت بإقامة حكمها فيه — بعدم مسئولية مورث المطعون ضدهم عن سداد قيمة خطاب الضمان — على أن الموافقة على مد أجل الضمان قد صدرت من غير ذى صفة إذ صدرت من الحارس العام في تاريخ لاحق على رفع الحراسة عن المورث ، وهذا الذى أوردته الحكم خطأ في القانون ذلك أن العبرة هى بمرور مطالبة المستفيد أثناء مريان خطاب الضمان ، هذا فضلا عن أن من حق البنك الطاعن مد أجل خطاب الضمان تلقائيا دون موافقة العميل (مورث المطعون ضدهم) طبقا لأحكام الفضالة لأن هذا المد يعتبر تصرفا نافعا نفعا محضا للعميل ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه أن كان البنك مصدر خطاب الضمان يلتزم بسداد قيمته إلى المستفيد بمجرد مطالبته بذلك أثناء مريان أجله دون حاجة إلى الحصول على موافقة العميل إلا أنه لا يسوغ للبنك مد أجل خطاب الضمان إلا بموافقة العميل ، ولما كان الثابت بالأوراق أن الجهة المستفيدة قد طلبت من البنك الطاعن بتاريخ ١٩٦٤/٦/٢٧ — أثناء مريان أجل خطاب الضمان لانتهاه ١٩٦٤/٧/١١ — الوفاء بقيمته أو مد أجله فاختر الطاعن مد أجل

الضمان بعد حصوله على موافقة الحارس العام ودون موافقة مورث المطعون ضدهم الذي كانت الحراسة على أمواله وممتلكاته في ذلك التاريخ قد رفعت بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ الذي عمل بأحكامه اعتباراً من ١٩٦٤/٣/٢٣ ، ومن ثم فإن المورث المذكور لا يحتاج بمد أجل خطاب الضمان لصدر موافقة عليه ممن انحسرت عنه صفة تمثيل المورث أو النيابة العامة عنه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر الصحيح فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ولا يعيب الحكم بالقصور إذ لم يرد استقلالاً على دفاع الطاعن بأنه إذا طالب المستفيد بسداد قيمة خطاب الضمان أثناء سريان أجله يكون لائناً الحق في سداد قيمته في أي وقت بغض النظر عن مد أجل الضمان ، ذلك أن ما أورده الحكم وأقام قضاءه عليه ينطوي على الرد الغمضي المسقط لهذا الدفاع ، لما كان ما تقدم وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا قيام لأحكام الفضالة حيث تقوم بين طرفي الخصومة رابطة عقدية بل يكون العقد وحده هو مناط تحديد حقوق كل منهما والتزاماته قبل الآخر ، فإن تمسك الطاعن بأحكام الفضالة في مواجهة مورث الطاعنين بمد أجل خطاب الضمان رغم ما بينهما من رابطة عقدية يكون في غير محله .

وحيث وإنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

القسم الثاني

فهرس هجائي موضوعي

للأحكام الصادرة في طلبات رجال القضاء
والمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

السنة الثلاثون

(١٩٧٩)

(أ) الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية

في طلبات رجال القضاء

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(أ) إجراءات . اشارة . اقدمية إجراءات تقديم الطلب ومواعيده :
		١ - الأحكام الصادرة في طلبات رجال القضاء . عدم قابليتها للطعن فيها بأي طريق . لاصويل إلى المائها إلا إذا تحقق سبب من أسباب عدم الصلاحية بأحد القضاة الذين أصدروها .
٣	١٤١	(الطلب رقم ١٧٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٤)
		٢ - تقديم طلبات رجال القضاء . وجوب أن يكون إيداعها قلم كتاب محكمة النقض بحضور الطالب أو ممن ينفيه حنه قانونا أمام الموظف المختص . لايفنى عن ذلك وصول الطلب بالبريد أو بأي وسيلة أخرى .
٥	١٤٢	(الطلب رقم ٧ لسنة ٤٨ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٩/١/١١) ..

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٣ — طلب تعديل أقدمية الطالب لتكون سابقة على زميله المعين بعده في القضاء . تقديمه خلال ثلاثين يوما من صدور قرار تعيين الزميل . هو طعن في قرار الرفض للضمنى بعدم تعديل أقدميته . اعتباره مقدما في الميعاد .
١٦	١٤٦	(الطلب رقم ١١ لسنة ٤٦ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٥/٢/١٩٧٩)
		٤ — قيام مانع قهرى لدى الطالب قبل مريان ميعاد الطعن . أثره . وقف الميعاد طوال مدة قيام المانع . بدء سريانه من تاريخ زواله .
٧٢	١٤٧٤	(الطلب رقم ٨٤ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء" — جلسة ٢٧/١١/١٩٧٩)
		٥ — القضاء بعدم قبول الطالب لتقديمه بعد الميعاد . أثره . عدم جواز طلب التعويض عن القرار المطعون فيه . حالة ذلك .
٧٢	١٤٧٤	(الطلب رقم ٨٤ لسنة ٤٥ ق "رجال القضاء" — جلسة ٢٧/١١/١٩٧٩)
		٦ — طلب تعديل أقدمية الطالب في القرار الصادر بتعيينه قاضيا . تقديمه ، بعد انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار بالجريدة الرسمية . أثره . عدم قبول الطالب .
٧٥	١٤٧٥	(الطلب رقم ١/٥٥ لسنة ٤٨ ق "رجال القضاء" — جلسة ٢٧/١١/١٩٧٩) ..
		٧ — طلب تعديل أقدمية الطالب في قرار تعيينه وبوضعه في وظيفة رئيس محكمة "ب" . اضافته طلبا احتياطيا بتعديل أقدميته في وظيفة قاض المدين بها . اندراجه في عموم الطلب الأصل . وجوب اعتباره مقدما في الميعاد .
٨٢	١٤٧٧	(الطلب رقم ٨٠ لسنة ٤٧ ق "رجال القضاء" — جلسة ١١/١٢/١٩٧٩) ..

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٨ - نزول الطالب عن طلبه . أثره . زوال الحصومة ولو كانت المحكمة غير مختصة بنظره . عدم الاعتداد برجوع الطالب عن التنازل بعد أن قبلته الحكومة .
٧٩	١٤٢٦	(الطلب رقم ٣٠ لسنة ٤٦ ق "رجال القضاء" - جلسة ١١/١٢/١٩٧٩)
		٩ - المنازعات الناشئة من تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وجوب مرضها على اللجان المختصة قبل الالتجاء للقضاء . تقديم الطالب طعنه أمام محكمة النقض قبل نشر قرار وزير التأمينات بتشكيل هذه اللجان . أثره . قبول الطلب .
٨٩	١٤٢٩	(الطلب رقم ٢٥١ لسنة ٤٦ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٨/١٢/١٩٧٩)

إعارة

		١ - إعارة الطالب للعمل بالخارج من أول سبتمبر ١٩٧٥ تحمل الجهة المعار إليها الالتزامات المالية . أثره . عدم استحقاق الطالب لمرتب سبتمبر ١٩٧٥ من الجهة المعيرة . لا يغير من ذلك أنه كن في أجازة اعتيادية في هذا الشهر .
٤٠	١٤١٣	(الطلب رقم ٥ لسنة ٤٨ ق "رجال القضاء" - جلسة ٢٦/٤/١٩٧٩)
		٢ - إعارة القضاة إلى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية . جوازي الجهة الإدارية في حدود المصلحة العامة . استيفاء بعض مستشاري محكمة النقض لشروط الجهة المستعيرة . عدم جواز تحطى الأقدم بغير سبب واضح .
٥٤	١٤١٩	(الطلب رقم ٢١٦ لسنة ٤٦ ق "رجال القضاء" - جلسة ٢٨/١/١٩٧٩)

الصفحة	القاعدة والعدد	
٥٤	١٤١٩	٣ — توافر شروط الإعارة في أحد مستشاري محكمة النقض تخضع الوزارة له الى من يليه دون مسوغ . خطأ . وجوب تعويضه من الأضرار المادية والأدبية التي لحقت به . (الطلب رقم ٢١٦ لسنة ٤٦ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٧٩/٦/٢٨)
أقدمية		
٧	١٤٣	١ — المشتغلون بعمل يعتبر نظراً للعمل القضائي . تعيينهم في القضاء تحديد أقدميته في قرار التعيين ، ووافقة المجلس الأعلى . لا محل لاحتساب الأقدمية من تاريخ استيفاء شروط التعيين . (الطلب رقم ٨٨ لسنة ٤٧ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٧٩/١/١٨)
٩	١٤٤	٢ — استيفاء المحامي المتخرج سنة ١٩٥٠ شروط الصلاحية للتعيين في وظيفة رئيس محكمة « ب » في ١٩٦٨/٥/٣٠ . ثبوت أن زميله المتخرج سنة ١٩٥١ استوفى الشروط بعد ذلك التاريخ . آثره . وجوب وضع الطالب في الأقدمية سابقاً عليه مباشرة . المادة ٤١ ، ٣/٥١ ق ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . (الطلبان رقم ١٨ لسنة ٤٦ ١٣٤٠ لسنة ٤٧ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٧٩/٢/١)
١٣	١٤٥	٣ — استيفاء الطالب شروط التعيين في وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة . لا يمنع جهة الإدارة من تعيينه في وظيفة أدنى تحقيقاً للصاحبة العامة (الطلب رقم ١٧٠ لسنة ٤٧ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٧٩/٢/١)
١٣	١٤٥	٤ — تحديد أقدمية النظراء المعيّنين في قرار واحد بتاريخ بدء اشتغالهم بالعمل القانوني . قاعدة وضعها المجلس الأعلى للهيئات القضائية . لا محل لتعديل الأقدمية بما يخالفها . (الطلب رقم ١٧٠ لسنة ٤٧ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٧٩/٢/١)

المرحلة	القاعدة رقم	
١٦	١٤٦	٥ - طلب تعديل أقدمية الطالب لتكون سابقة على زميله المعلن بعده من القضاء . تقدمه خلال ثلاثين يوما من صدور قرار تعيين الزميل هو طعن في قرار الرفض الضمني بعدم تعديل أقدميته . اعتباره مقدما في الميلاد . (الطلب رقم ١١ لسنة ٤٦ ق "رجال القضاء" جلسة ١٥/٢/١٩٧٩) ..
١٦	١٤٦	٦ - أقدمية الطالب المعلن في القضاء من إدارة قضايا الحكومة . استقرارها على وضع معين . صدور قرار بتعيين زميله المستقيل من إدارة القضايا باعتباره محاميا . لا أحقية للطالب في جعل أقدميته سابقة عليه ولو كان أصبق وقت عملهما بإدارة القضايا . (الطلب رقم ١١ لسنة ٤٦ ق "رجال القضاء" جلسة ١٥/٢/١٩٧٩) ..
١٩	١٤٧	٧ - مدير الإدارة القانونية بالغرفة التجارية بالقاهرة . إعتباره من النظراء . صحيح . حلة ذلك . (الطلب رقم ١٠٧ لسنة ٤٧ ق "رجال القضاء" جلسة ١٥/٢/١٩٧٩) ..
١٩	١٤٧	٨ - طلب إلغاء القرار فيما تضمنه من عدم تعيين الطالب في وظيفة رئيس محكمة . اختصاص محكمة النقض بنظره . (الطلب رقم ١٠٧ لسنة ٤٧ ق "رجال القضاء" جلسة ١٥/٢/١٩٧٩) ..
٤٢	١٤١٤	٩ - قضاء محكمة النقض بعدم قبول طعن الطالب في قرار تحديد أقدميته . أثره . عدم جواز المطالبة بالتعويض عنه . حلة ذلك . (الطلب رقم ٤٤ لسنة ٤٨ ق "رجال القضاء" جلسة ٢٦/٤/١٩٧٩) ..
٤٤	١٤١٥	١٠ - تعيين النظراء في القضاء . تحديد أقدميتهم . جوازى لجهة الإدارة في حدود المصلحة العامة . لائح للمقارنة بينهم وبين المبعين قضاة بالترقية من الوظيفة الأدنى . (الطلبان رقا ١٩ و ٥٢ لسنة ٤٧ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٩/٥/١)

الصفحة	القاعدة والعدد	
٤٤	١٤١٥	١١ — استيفاء زميل الطالب شروط الصلاحية للتعين في وظيفة قاض قبله . عدم أحقية الطالب في أن يسبق زميله المذكور في الاقدمية . (الطبان رقم ١٩ ، ٥٢ لسنة ٤٧ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٩/٥/١٠)
٤٩	١٤١٧	١٢ — قصر الطالب طلبه على أحقية في التعيين بدرجة رئيس محكمة (أ) عدم تمسكه في طلباته الختامية بطلب تعديل أقدميته في وظيفة رئيس محكمة (ب) فصل المحكمة والطالب الأول وحده . لا يعد إغفالا للمصل في الطالب الأخير . (الطلب رقم ٩١ لسنة ٤٨ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٩/٦/٧) ..
٥١	١٤١٨	١٣ — الممن في وظيفة مساعد نيابة من غير معاوني النيابة . وجوب أن يكون محاميا أو نظيرا مع استيفاء الشروط القانونية . اجتياز الامتحان المقرر شرط كاشف عن الصلاحية للتعين يرتد أثره إلى تاريخ استيفائه للشروط . (الطلب رقم ٢٣٠ لسنة ٤٦ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٩/٦/٢١)
٦٥	١٤٢٢	١٤ — التعيين في وظيفة مساعد نيابة من غير معاوني النيابة شرطه . تحديد أقدمية المساعدين قبل الطالب المعين معاونيا للنيابة قبلهم لاعتباطها أنهم استوفوا شروط التعيين لهذه الدرجة قبل ترفيته إليها . لا يغير من ذلك أن يكون أحدهم ساعدا النيابة حاليا له في التخرج . (الطلبات أرقام ٣٢٢ لسنة ٤٦ ق "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٩/٦/٢٨) و ١٧٥ لسنة ٤٧ ق » » » » و ٦٤ لسنة ٤٨ ق » » » »

الصفحة	القاعدة والعدد	
		١٥ — تعيين النظراء في وظائف القضاء وتحديد أقدميّتهم أمران جوازيان لجهة الإدارة في حدود ما تهدف إليه المصلحة العامة .
٨٢	١٤٢٧	الطالب رقم ٨٠ لسنة ٤٧ ق " رجال القضاء " جلسة ١١/١٢/١٩٧٩
(ت)		
ترقية		
		١ — تعديل أقدمية الطالب . أثره . وجوب إلغاء جميع القرارات الجمهورية اللاحقة فيما تضمنته من عدم ترقيته إلى الوظائف المرقى إليها زملاؤه النالون له في الأقدمية .
٩	١٤٤	(الطالبان رقا ١٨ لسنة ٤٦ ق ١٣٤٤ لسنة ٤٧ ق " رجال القضاء " جلسة ١٩٧٩/٢/١)
		٢ — القضاء بإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطى الطالب في الترقية إلى درجة رئيس محكمة . تنفيذ الإدارة لهذا الحكم . الطعن في القرار اللاحق للحكم بذات الطلبات . غير منتج .
٢٨	١٤٩	(الطالبان رقا ٢٦٨ لسنة ٤٦ ق ١٤٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٢٢/٣/١٩٧٩)
		٣ — إلغاء القرار الصادر بتخطى الطالب في الترقية إلى درجة رئيس محكمة " ب " ترقية زملائه إلى درجة رئيس محكمة " أ " . أثناء نظر طعنه في القرار الأول . وجوب ترقية الطالب إلى هذه الدرجة ولو لم يطعن في القرار الثاني . علة ذلك .
٥٧	١٤٢٠	(الطالب رقم ٥ لسنة ٤٩ ق " رجال القضاء " — جلسة ٢٨/٦/١٩٧٩) ..

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٤ - القضاء بتعديل القوار الصادر بتحديد أقدمية الطالب مع وضعه في أقدمية معينة . ترقية زملائه التاليين له في هذه الأقدمية . أثره . وجوب ترقية أيضا كأثر من آثار الحكم بتعديل الأقدمية لا يغير من ذلك نخطى زميله التالي له مباشرة في الترقية .
٦١	١٤٢١	(الطلب رقم ١٣ لسنة ٤٩ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٨) ...
(م)		
مرتبات . معاشات		
مرتبات		
		١ - تعيين الطالب - من جهاز المحاصيات - في وظيفة وكيل النائب العام . عدم تجاوز مرتبه نهاية مربوط الدرجة . لا محل لإعمال نص المادة ١١٣ من القانون ٤٦ لسنة ٧٢ أو الفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق به .
٢٤	١٤٨	(الطلب رقم ١٤٩ لسنة ٤٧ ق رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٢) ...
		٢ - منع الطالب خلاوة دورية قبل انقضاء عام على تعيينه في وظيفته القضائية . سحب جهة الادارة لهذا القرار . صحيح حتى لو انقضت المدة القانونية لسحب القرارات . هلة ذلك .
٢٤	١٤٨	(الطلب رقم ١٤٩ لسنة ٤٧ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٢) ..
		٣ - قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢/١/١٩٤٧ بشأن منع خلاوة لرجال النيابة والقضاء ومجالس الدولة الذين نقل ما هيأهم من زملائهم الأحدث منهم درجة . اعتباره نافيا بالقانون ٢٥٢

الصفحة	المقاصد والعدد	
		لسنة ١٩٥٥ أثره. انطالية بالملاوة بعد صدور القانون الأخير . لا محل لها
٣١	١٤٠	(الطلب رقم ١٢ لسنة ٤٧ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٢) ... ٤ — المعين في وظيفة قضائية من غير رجال القضاء . وجوب النسوية بينه وبين من يليه في الأقدمية في الراتب والبدلات وقت التعيين . ق ١٧ لسنة ١٩٧٦ .
٣٤	١٤١١	(الطلب رقم ١٩ لسنة ٤٨ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٩/٤/٥) ... ٥ — تعيين الطالب فاضيا في فبراير سنة ١٩٧٧ . عدم استحقاقه الملاوة اندورية إلا في أول يناير ١٩٧٩ . ق ٤٦ لسنة ٩٧٢ . لا يغير من ذلك أنه كان يشغل وظيفة غير قضائية قبل التعيين .
٣٤	١٤١١	(الطلب رقم ١٩ لسنة ٤٨ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٩/٤/٥) ... ٦ — استحقاق رجل القضاء ملاوة من ملاوات وظيفته وأن تجاوز نهاية الرطب ق ٥٤ لسنة ١٩٧٨ . شرطه . ألا يزيد مرتبه عن نهاية سرتب الوظيفة الأعلى . ثبوت تقاضي الطالب للمرتب الثابت للوظيفة الأعلى . أثره . عدم جواز تقاضيه للملاوة المطالب بها .
٣٧	١٤١٢	(الطلب رقم ٦٩ لسنة ٤٨ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٩/٤/١٢) ... ٧ — اعارة الطالب للعمل بالخارج من أول سبتمبر ١٩٧٥ . تعمل الجهة المعرلة بالالتزامات المالية . أثره . عدم استحقاق لطالب لمرتب سبتمبر ١٩٧٥ من الجهة المعيرة . لا يغير من ذلك أنه كان في أجازة اعتيادية في هذا الشهر .
٤٠	١٤١٣	(الطلب رقم ٥ لسنة ٤٨ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٩/٤/٢٦) ...

الصفحة	القاعدة والعدد	
٤٧	١٤١٦	٨ - المعين في وظيفة قضائية من غير رجال القضاء . وجوب التسوية بينه وبين من يليه في الأقدمية في المرتب والبدلات . لا أحقية للطالب في مساواة مرتبه بمرتب زميله المعين في تاريخ لاحق على تعيينه . (الطلب رقم ٢٨ لسنة ٤٦ ق "رجال قضاء" جلسة ١٧/٥/١٩٧٩) ..
٦٩	١٤٢٣	٩ - تحديد مرتب الطالب عند تعيينه مساويا لمرتب من يليه في الأقدمية . قضاء محكمة النقض بالغاء تخطى الأخير في الترقية قبل تعيين الطالب . أثره . عدم أحقيته في هذه المساواة . (الطلب رقم ٨٦ لسنة ٤٨ ق "رجال قضاء" جلسة ٦/١١/١٩٧٩) ..
٦٩	١٤٢٣	١٠ - تحديد المرتب المستحق للقاضي . تعلقه بالنظام العام . جواز تعديل الإدارة له دون تقييد بميعاد معين متى كان مخالفا للدانون . (الطلب رقم ٨٦ لسنة ٤٨ ق "رجال القضاء" جلسة ٦/١١/١٩٧٩) ..
٧٥	١٤٢٥	١١ - منح للطالب راتباً يدخل في نطاق مربوط الدرجة التي عين فيها في الوظيفة القضائية . عدم استحقاق أية زيادة مقابل المزايا العينية والتعديدية التي كان يحصل عليها من عمله السابق . (الطلب رقم ١٠ لسنة ٤٨ ق "رجال القضاء" جلسة ٢٧/١١/١٩٧٩) ..
٨٥	١٤٢٨	١٢ - منح الطالب العلاوة الإضافية المقررة للعاملين بالقانون ٦ لسنة ١٩٧٧ . استحقاقه لعلاوة الدورية اللاحقة كاملة . شرطه . ألا يتجاوز راتبه نهاية مربوط الوظيفة الأعلى مباشرة وظيفته . ق ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل . (الطلب رقم ١٣ لسنة ٤٨ ق "رجال القضاء" جلسة ١١/١٢/١٩٧٩) ..

الصفحة	القاعدة والعدد	
		<h2 style="text-align: center;">معاشات</h2>
٨٩	١٤٢٩	<p>١ - إحالة الطالب إلى المعاش في ١٢/٤/١٩٧٥ للرض . تسوية معاشه على أساس مرتبة عند الإحالة للمعاش . لا يدخل في هذا الحساب العلاوة الدورية المستحقة في ١/١/١٩٧٦ . (الطالب رقم ٢٥١ لسنة ٤٦ ق "رجال لقضاء" جلسة ١٨/١٢/١٩٧٩)</p>
٨٩	١٤٢٩	<p>٢ - إحالة القاضي إلى المعاش بسبب المرض . م ٩١ ق ٤٦ لسنة ١٩٧٢ لا يدل بذاته على أن الإصابة إصابة عمل أو أن العجز كاملا . استحقاق المعاش المقرر بالمادتين ٥١ ، ٥٢ ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . شرطه .</p>
٨٩	١٤٢٩	<p>للطالب رقم ٢٥١ لسنة ٤٦ ق "رجال لقضاء" جلسة ١٨/١٢/١٩٧٩</p>

(ب) الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية

والأحوال الشخصية

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(أ)
		إثبات — اثراء بلا سبب — أجنب أحوال شخصية — اختصاص — إرث إستيلاء — استئناف إصلاح زراعي إعلان — أعمال تجارية — إفلاس — التزام التماس إعادة النظر — أمر أداء — أهلية أوراق تجارية
		إثبات
		عبء الإثبات :
		١ — كتاب الوقف . وجوب تنفيذه وفق المقرر شرعا وعقلا . المعارضة في نصوصه . عبء اثباتها على المعارض بتقديم حكم شرعي نهائي مؤيد لمعارضته . (الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٤) ١٤٦٨ ٣٣٨
		٢ — الوفاء بالأجرة . عبء اثباته . وقوعه على عاتق المستأجر . (الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٨) ١٤١٢٣ ٦٥١

الصفحة	القاعدة والعدد	
٧٤٢	١٤١٣٦ ع	٣ - عقد نقل الأشخاص . إصابة الراكب بضرر أثناء تنفيذ العقد . تحقق مسؤولية الناقل دون حاجة لإثبات خطئه . انتهاء مسؤوليته إذا كان الحادث نتيجة قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو الغير وحده . (الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٧)
٧٧٨	١٤١٤٢ ع	٤ - دفع الموهوب له بهلاك المال الموهوب بما يتمتع معه رجوع الواهب عن الهبة . وقوع عبء اثباته على الموهوب له . (الطعن رقم ٤٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٣)
٩٥٣	١٤١٧٧ ع	٥ - تنبيه المؤجر على المستأجر للاخلاء عند انتهاء مدة العقد . استمرار الأخير في الانتفاع بالعين . لا يعنى تجديد الإجارة . م ٦٠٠ مدني - جواز إثبات العكس . لمحكمة الموضوع تقدير قيام التجديد من عدمه . (الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٨)
٥٠٥	٢٧٩ ع	٦ - الأصل في الإجراءات أنها روعيت . عبء إثبات من يدعى خلاف ذلك . وقوعه على عاتق مدعيه . إثبات حلف عضوى هيئة التحكيم لليمين بحضور الجلسة . انكار ذلك . وسيلته . الطعن بالتزوير . (الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢)
٥٧٨	٢٩٤ ع	٧ - شمول عقد البيع عقارات متعددة منفصلة عن بعضها . جواز طلب الشفعة في العقار الذي توافرت فيه للشفيع . أسبابها . لا يعد ذلك تجزئة للشفعة . الاستثناء . أن يكون الباقي من العقارات غير صالح لما أعدله من انتفاع بدون العقار المشفوع فيه . عبء إثبات ذلك . على عاتق مدعيه . (الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٧)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٨ - ميعاد الطعن في الحكم . الأصل فيه أن يبدأ من تاريخ صدوره . الاستثناء بدائيته من تاريخ إعلانه . م ٢١٣ مرائيات . عدم تقديم الطاعن بالنقض ما يفيد توافر إحدى الحالات المستثناة . أثره . وجوب حساب الميعاد من تاريخ صدور الحكم .
٩٦٣٤٣٥٦	...	(الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٧) ...
		٩ - إعلان محضر المحز الإداري للحجوز عليه بكتاب موصى عليه بلم الوصول . ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ . إثبات حصوله . وجوب تقديم علم الوصول الدال عليه .
٢٢٠٣٤٣٩٧	...	(الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٨) ...
		وراجع : إثبات " الأوراق الرسمية .
٥٢٧١٤١٠١	...	(الطعن رقم ١١١١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٤) ...
		إجراءات الإثبات :
		(أولا) الإحالة للتحقيق .
		١ - جواز طلب الإحالة للتحقيق لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . عدم استجابتها له بعد أن قدم الطالب عن إحضار شهوده أمام محكمة أول درجة . لا خطأ .
١٩٦٢٤٢٢١	...	(القانون رقم ١١ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٩/٤/٢٥) ...
		٢ - إحالة الدعوى إلى التحقيق . قبول الخصم الحكم بإعلان شهوده وسماعهم دون اعتراض منه حتى صدور الحكم في الموضوع . اعتبار نزولها عن حقه في التمسك بعدم جواز الإثبات بالبينة . عدم جواز التمسك به أمام محكمة الاستئناف .
٢٢٤٣٤٣٩٨	...	(الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٩) ...

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(ثانيا) استجواب الخصوم :
		١ - لمحكمة الموضوع استجواب الخصوم . م ١٠٦ إثبات . لا يتم ذلك عن إهدارها وسائل الإثبات الأخرى طالما لم تفصح عن ذلك صراحة . حقا في العدول عن الاستجواب لتعذر تنفيذه والحكم في الدعوى دون طلب الخصوم . الطعن رقم ١١١١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٤) ١٠١ ع ١٥٢٧
		٢ - استجواب الخصوم . ماهيته . عدم اعتباره وسيلة للتحقق من صحة الادعاء بوقوع أحد الخصوم . (الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/١٥) ٣٤٢ ع ٣٧
		(ثالثا) ندب الخبراء :
		(راجع خبرة) .
		(رابعا) الادعاء بالتزوير :
		(راجع : تزوير) .
		(خامسا) العدول عن إجراءات الإثبات :
		عدول المحكمة عما أمرت به من إجراءات الإثبات لوجود أوراق في الدعوى كافية لتكوين عقيدتها . عدم بيانها صراحة أسباب هذا العدول . لا خطأ . ملة ذلك . (الطعن رقم ٧٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٩) ٣٣٩ ع ١٠٣
		طرق الإثبات :
		(أولا) مسائل عامة :
		١ - تقدير قيام الساع الذي يوجب سرعان التناقص من سلطة محكمة الموضوع . دعوى التعويض عن جريمة القبط على شخص وحيد . الفضة يوجب تناقصها من تاريخ الإخراج

الصفحة	القاعدة والعدد	
		هذه حتى ثورة التصحيح في ١٩٧١/٥/١٥ . لاخطأ . ليس في ذلك قضاء بعلم القاضى الشخصى .
٥٣٩	١٤١٠٢	(الطن رقم ١٠٩٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/١٥) ٢ — جواز استمرار العامل في عمله بعد سن الستين استكمالاً لمدد الاشتراك الفعلية لاستحقاق المعاش . شرطه . أن يكون قادرًا على العمل . إثبات المقدرة الصحية . عدم تحديد القانون طريقاً معيناً للإثبات . الإلتجاء إلى التحكيم الطبي غير لازم .
٦١٠	١٤١١٤	(الطن رقم ١١١٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٤) ٣ — حق المؤجر في إخلاء المستأجر من العين المؤجرة لتنازله عن الإيجار أو التاجير من الباطن . للمؤجر التنازل عنه صراحة أو ضمناً . جواز إثبات التنازل الضمنى بكافة الطرق .
٦٤٧	١٤١٢٢	(الطن رقم ٦٧٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٨) ٤ — الواقعة محل الإثبات . وجوب أن تكون غير محرم إثباتها قانوناً . حظر الإثبات المتطوى على إنشاء استمرار المهنة أو الوظيفة . تعلقه بدليل الإثبات دون الواقعة في حد ذاتها .
٦٤٧	١٤١٢٢	(الطن رقم ٦٧٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٨) ٥ — حظر افشاء سر المهنة في الأمور المتعلقة بربط الضريبة وتحصيلها . ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . قاصر على موظفى مصلحة الضرائب . اشهارها لبيع منشأة بالمزاد . اتسامه بالعلائية . تقديم الدليل عليه . جاز .
٦٤٧	١٤١٢٢	(الطن رقم ٦٧٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٨) ٦ — الوصية . انعقادها بإرادة الموصى المنفردة دون اشتراط شكل خاص . ما أوجبه المادة ٢ ق ٧١ لسنة ١٩٤٦ من

الصفحة	القاعدة والعدد	
		شكل خاص لأوصايا الواقعة بعد سنة ١٩١١ . هو شرط لمبايع الدعوى بها عند الإنكار .
٨٩٧	١٤١٦٦	(الطعن رقم ٧ لسنة ٤٧ ق - "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٩/٣/٢١) ...
		٧ - الأماكن المؤجرة مفروشة . لمحكمة الموضوع تقدير جدية القرض أو صورته . العبارة بحقيقة الواقعة دون الوصف الوارد - بالعقد - جواز إثبات التعايل بكافة طرق الإثبات .
٩٥٣	١٤١٧٧	(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٨)
		٨ - التطبيق للضرورة . حضور وكيل مفوض في الصلح عن كل زوج أمام محكمة أول درجة . رفض الصلح من أحدهما . كفاية ذلك لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين . لا محل لإعادة عرض الصلح أمام محكمة الاستئناف .
١٩٦	٢٤٢٢١	(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٧ ق - "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٩/٤/٢) ...
		٩ - ترخيص المالك للمستأجر بالتأجير من الباطن . وجوب إثباته بالكتابة أو ما يقوم مقامها من يمين أو اقرار . التنازل الضمني عن الشرط المانع من التأجير . جواز إثباته بالبينة . هـ ذك .
٥٦٤	٢٤٢٩١	(الطعن رقم ١٣٨٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٦)
		(ثانيا) الكتابة :
		١ - الإيصال الصادر من المؤجر بتفويض الأجرة ومقابل التأجير من الباطن . اعتباره ترخيصا للمستأجر بالتأجير من الباطن .
١٤٣	١٤٣٨	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٠)

الصفحة	الماخذ والعدد	
١٤٣	١٤٣٨	٢ — الايصال الصادر من المؤجر بتقاضى الأجرة ومقابل التأجير من الباطن عن أحد شهور الصيف بمدينة الاسكندرية . لا يعد ترخيصا للمستأجر بالتأجير من الباطن على مدار السنة . (الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٠/١/١٩٧٩)
٩١١	١٤١٦٨	٣ — فصل العامل . وجوب اخطاره بذلك بكتاب مسجل الكتابة هي وسيلة للإثبات . إقرار العامل بعلمه بواقعة الفصل . كاف لترتيب آثارها . (الطن رقم ٥١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٤/٢/١٩٧٩)
٧٨١	٢٤٣٣٣	٤ — التزام المفاوض وحده دون صاحب البناء بأداء الاشتراكات المستحقة عن العمال إلى هيئة التأمينات الاجتماعية اعتماد الحكم في مجال الإثبات بعقد المفاوضة طالما لم تنف الهيئة ما ورد به . لا خطأ . (الطن رقم ٤٨٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ٢٦/٦/١٩٧٩)
" الأوراق الرسمية "		
٣٣٨	١٤٦٨	١ — الصورة الرسمية للحررات الرسمية . لها حجيتها في الإثبات سواء أ كانت تنفيذية أم غير تنفيذية . شرطه . أن يكون مظهرها الخارجى لا يسمح بالشك في مطابقتها للأصل . (الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٤/١/١٩٧٩)
٤٩٦	١٤٩٦	٢ — حجية الورقة الرسمية . نطاقها . ثبوت أن البيان الوارد بالورقة قد تم بناء على ما أدلى به مقدمها تحت مسؤوليته . خضوعه لسلطة قاضى الموضوع في تقدير الدليل . (الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٧/٢/١٩٧٩)

الصفحة	القاعدة والمد	
		٣ - وجوب صدور أحكام محكمة الاستئناف من ثلاثة مستشارين ستمعوا المرافعة وتمت بينهم المداولة دون فيهم . مخالفة ذلك . أثرها بطلان الحكم . الأصل هو صحة الإجراءات من واقع ما أثبت بالحكم وبحضر الجلسة . عبء إثبات العكس على من يدعيه .
٥٢٧	١٤١٠١	(الطعن رقم ١١١١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٤)
		٤ - تشكيل الدوائر الاستئنافية من أربعة مستشارين . مجرد تنظيم داخلي . لإثبات هذا التشكيل بحضور الجلسة التي حيزت فيها الدعوى للحكم . لا يفيد اشتراكهم في المداولة في كافة القضايا المعروضة عليهم .
٥٢٧	١٤١٠١	(الطعن رقم ١١١١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٤)
		٥ - دعوى وصية . شرط سماعها . وجود أوراق رسمية دل عليها كفاية الإشارة إلى وجودها في تحقيق رسمي دون أن يلزم وجود ورقة الوصية ذاتها .
٨٩٧	١٤١٦٦	(الطعن رقم ٧ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٩/٣/٢١)
		٦ - الشهادة الصادرة من واقع دفاتر الشهر العقاري . إيرادها لإقرار الموصى بالإيصاء بثلاث تركته وتوقيعه بالدفتر صلاحيتها كسوغ لسماع دعوى الوصية . كفايتها في إثبات صحة صدور الوصية منه .
٨٩٧	١٤١٦٦	(الطعن رقم ٧ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٩/٣/٢١)
		"الأوراق العرفية وصورها" .
		١ - الترجمة العرفية للاستندات . جواز اعتداد الحكم بها طالما لم يثر منازعة بشأنها .
٢٥٣	٢٤٢٣٢	(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٧)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢ — إدعاء الخصم بأنه ليس مستأجرا من الباطن ينتهي عقده بوفاة المستأجر الأصلي وأنه متنازل له عن الإيجار . عدم تعويل محكمة الموضوع على الصورة الشمسية لعقد التنازل . لاخطأ .
٢٥٣	٣٤٣٨٥	(الطن رقم ١٠٤٣ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/١٢)
		مبدأ الثبوت بالكتابة :
		١ — مبدأ الثبوت بالكتابة . قوته في الإثبات تعادل الكتابة متى اكمل بشهادة الشهود . جواز تكملته بالفرائض القضائية .
٧١٣	١٤١٣٢	(الطن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٥)
		٢ — مبدأ الثبوت بالكتابة . استقلال محكمة الموضوع بتقدير ما إذا كانت الورقة المراد اعتبارها كذلك من شأنها أن تجعل المراد لإثباته قريب الاحتمال من عدمه .
٨٩٧	١٤١٦٦	(الطن رقم ٧ لسنة ٤٧ ق — "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٩/٣/٢١)
		٣ — مبدأ الثبوت بالكتابة . وجوب تمسك صاحب الشأن بطلب استكمال شهادة الشهود أو بالفرائض . عدم طلبه الاحالة للمتحقيق . الزيادة المحكمة عن أعمال المبدأ . لاخطأ .
١٠٧	٢٤٢٠٥	(الطن رقم ١٢٠٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/١١)
		٤ — تقديم الخصم ورقة كدليل في الدعوى . حق المحكمة من تلقاء نفسها في اعتبارها مبدأ للثبوت بالكتابة ولو لم يتمسك من قدمها بذلك .
٨٠	٣٤٣٥٣	(الطن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١١/٢٧)
		٥ — اعتبار الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة . شرطه .
٨٠	٣٤٣٥٣	(الطن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١١/٢٧)

الصفحة	للقاعدة والعدد	
		“المانع الأدبي”
		المانع الأدبي الذي يحول دون الحصول على دليل كتابي . عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٨٦	١٤٤٤ع	(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٤/٣/١٩٧٩)
		(ثالثا) شهادة الشهود :
		إيراد محكمة الموضوع أسبابا لعدم اطمئنانها لأقوال الشهود . وجوب أن تكون هذه الأسباب سائغة .
١٩١	١٤٤٦ع	(الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١١/١/١٩٧٩)
		“ البيئة في مسائل الأحوال الشخصية ”
		١ — للوقائع الواجب شمول حكم الإحالة للتحقيق عليها . م ٧١ إثبات . نص الحكم على قيام الزوجية بالبيئة رغم ثبوتها بعقد رسمي غير مجزوء . لا عيب .
١٧٦	١٤٤٤ع	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٦ ق “أحوال شخصية” — جلسة ١٠/١/١٩٧٩) ..
		٢ — البلوغ كاف لصحة أداء الشهادة . أداء العبي لا يصح وأن كان عاقلا .
١٧٦	١٤٤٤ع	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٦ ق “أحوال شخصية” — جلسة ١٠/١/١٩٧٩) ..
		٣ — عدم قبول شهادة الفرع للأصل وأن حلا أو الأصل للفرع وأن سفل . لا يغير من ذلك أن تكون الواقعة المشهود عليها من المسائل الشرعية أو المالية .
١٧٦	١٤٤٤ع	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٦ ق “أحوال شخصية” — جلسة ١٠/١/١٩٧٩) ..
		٤ — رفض المحكمة سماع شهادة الولد لو والده . للأخير طلب إتاحة الفرصة له لاستكمال نصاب الشهادة بشاهد آخر .
١٧٦	١٤٤٤ع	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٦ ق “أحوال شخصية” — جلسة ١٠/١/١٩٧٩) ..

الصفحة	القاعدة والعدد	
١٧٦	١٤٤٤	٥ - الأصل في الشهادة . وجوب معاينة الشاهد للواقعة محل الشهادة بنفسه . الاستثناء . قبول الشهادة بالتسامع في أحوال معينة . ليس من بينها الشهادة في دعوى النطق للضرر . (الطعن رقم ٨ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٠/١/١٩٧٩) ..
٧٩٨	١٤٤٦	٦ - الأصل في الشهادة . وجوب معاينة الشاهد محل الشهادة نفسه . الشهادة السماعية على وقائع الأضرار في دعوى التطلق . غير مقبولة . (الطعن رقم ٥ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٠/١/١٩٧٩) ..
١٩٦	٢٤٢٢١	٧ - التطبيق للضرر . لا تقبل فيه شهادة التسامع . (الطعن رقم ١١ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" جلسة ٢٥/٤/١٩١٩) ..
(رابعا) القرائن :		
(أ) القرائن القانونية :		
٥٩٣	١٤١١٢	١ - نقل المواد البترولية . عدم استيفاء مستندات الشحن لأختم نقطة المرور أو الجهة الإدارية . قرينة على عدم وصول الشحنة . قرار وزير النخوين ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ . للناقل إثبات وصول الشحنة بكافة طرق الإثبات . أثره . استعفافه لأجر النقل كالا . (الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٢/٢/١٩٧٩)
٧٤٧	١٤١٣٧	٢ - ترك الحصومة . إبداء المدعى عليه طلبا بقصد منع المحكمة من سماع الدعوى . قرينة على انتفاء مصلحته ، الاعتراض على الترك . انتفاء هذه القرينة متى كان للمدعى عليه مصلحة مشروعة في الإبقاء على الحصومة أو إذا اتخذ الترك مبيلا للإضرار به . (الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٧/٣/١٩٧٩)

الصفحة	القائمة والعدد	
		٣ - القرينة المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدني . شرط إعمالها . ان يكون المنصرف اليه وارثا للتصرف . عدم استفادة المورث من هذه القرينة . (الطن رقم ١١٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٥)
٢٧	١٩ع٢	
		(ب) القرائن القضائية :
		١ - استنباط القرائن من اطلاقات محكمة الموضوع . شرطه : أن يكون سائغا . (الطن رقم ٨٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٤)
٣٦٩	١٤٧٢	
		٢ - لمحكمة الموضوع - وع استنباط القرائن من أقوال وردت بشكوى إدارية . مثال في إيجار من الباطن . (الطن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٣)
٦٢٠	٢٤٣٠٢	
		(خامسا) الأقرار :
		(أ) الأقرار القضائي :
		١ - إقرار الخصم بأن آخر كان وكيله عنه . كاف لإثبات الوكالة . لا محل لإلزام خصمه بتقديم حصة رسمية من عقد الوكالة . (الطن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٨)
٢٩٣	١٤٦١	
		٢ - تقدير كون الأقوال المنسوبة للخصم . تعتبر إقرارا قضائيا من عدمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض . (الطن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٠)
١٩٧	٣٤٣٧٥	

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(د) الأقرار غير الفضيائي :
		١ - التصرفات المقررة للحقوق العينية على العقار . جواز الاحتجاج بها بين المتعاقدين ولو لم تسجل . الأقرار بالملكية من التصرفات المقررة . عدم جواز الاحتجاج به على الغير قبل تسجيله
١٨٣	١٤٤٥	(الطن رقم ٦٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١)
		٢ - النسب . ثبوته في حق الرجل بالقرائن وبالبينة وبالإقرار . الأقرار بالبنوة . شرط صحته أن يكون الولد مجهول النسب . تعلق حق الولد بهذا الأقرار .
٧٥٣	١٤٣٨	(الطن رقم ٢٩ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية - "جلسة ١٩٧٩/٢/٧)
		٣ - البيع الصادر من الأب إلى أولاده القصر . النص في العقد على أن الثمن دفع تبرعا من الأم . إقرارها كتابة بأنها لم تدفع ثمنها . القضاء بأن هذا الإقرار لا يعد دليلا كتابيا لإثبات صورية العقد بين طرفية . لا خطأ .
٧٨٦	١٤٤٤	(الطن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٤)
		إثراء بلا سبب
		١ - إبطال عقد البيع لنقص الأهلية . أثره . التزام ناقص الأهلية برد قدر النفع الحقيقي الذي عاد عليه . عدم التزامه برد ما أضاعه أو أنفقه في غير مصلحته . الالتزام بالرد . أسامه . الإثراء بلا سبب .
٨٠٩	١٤٤٨	(الطن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٥)
		٢ - إبطال العقد لنقص الأهلية . عبء اثبات إثراء ناقص الأهلية ومداه وقوعه على حائق من يطلب التزامه برد ما دفع .
٨٠٩	١٤٤٨	(الطن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٥)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		أجانب
		حظر تملك الأجانب للعقارات المبنية والأراضي المقارية . الاستثناء ملكية البعثات الدبلوماسية والقنصلية ومقر سكن رئيس البعثة بشرط المعاملة بالمثل . طلب الحكومة الأجنبية أخذ عقار بالشفعة لتوسيع مقر البعثة . جائز . (الطن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٧) ١٤٥٦ ٢٣٧
		أحوال شخصية
		المسائل الخاصة بالمسلمين :
		(أولا) الزواج :
		المهر ليس شرطا لصحة النكاح . للزوجة الامتناع عن الدخول في طاعة زوجها حتى تستوفي العاجل منه دون أن تعد ناشزا . (الطن رقم ١٩ لسنة ٤٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٩/٢/٢١) ١١١ خ ٥٨٨
		(ثانيا) الطلاق :
		"التطبيق للضرر" :
		١ - التطبيق للضرر . مأخوذ عن المذهب المالكي . الضرر الذي لا يستطاع معه دوام العشرة . لمحكمة الموضوع تقدير أصابعه . (الطن رقم ١٩ لسنة ٤٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٩/٢/٢١) ١١١ خ ٥٨٨
		٢ - امتناع الزوجة عن الدخول في طاعة زوجها . لعدم إيفائها عاجل صداقها . القضاء بتطليقها منه للضرر المتمثل في هجره أيامها . صحيح . إبداء الزوج رغبته في دفع عاجل الصداق أمام المحكمة . لا أثر له . (الطن رقم ١٩ لسنة ٤٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٩/٢/٢١) ١١١ خ ٥٨٨

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٣ — إقامة الزوج دعوى طاعة . لا تمنع من نظر دعوى التطليق للضرر التي تقيدها الزوجة . اختلافهما موضوعا وسببا .
٥٨٨	١٤١١١	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٩/٢/٢١)
		٤ — الحكم بدخول الزوجة في طاعة زوجها . لا ينفي ما تدينه الزوجة من ضرر في دعوى التطليق . هـ ذلك .
٧٩٨	١٤١٤٦	(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٩/٣/١٤)
		٥ — الأصل في الشهادة . وجوب معاينة الشاهد محل الشهادة بنفسه . الشهادة السامية على وقائع الاضرار في دعوى التطليق . غير مقبولة .
٧٩٨	١٤١٤٦	(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٩/٣/١٤)
		٦ — الحكم بتطليق الزوجة للضرر . وجوب أن يكون الضرر واجعا إلى فعل الزوج . إقامة الحكم قضاء على استمرار الشقاق بين الزوجين دون بحث معرفة المنسوب فيه . قصور .
٧٩٨	١٤١٤٦	(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٩/٣/١٤)
		٧ — إقامة الزوج دعوى بدخول الزوجة في طاعته وأخرى في إسقاط حقها في النفقة للشوزها . لا يتحقق به الضرر الموجب للتفريق بينهما .
٧٩٨	١٤١٤٦	(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٩/٣/١٤)
		٨ — التطليق للضرر . م ٦ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . شرطه . عجز القاضى عن الإصلاح بين الزوجين . عدم وجوب منول الزوجين بشخصيهما عند محاولة التوفيق .
٨٠٥	١٤١٤٧	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٩/٣/١٤)

الصفحة	القائمة والأعداد	
		٩ - الحكم الصادر في دعوى الطاعة ونشوز الزوجة . لا يحول دون نفاذ دعواها بالتطليق .
٨٠٥	١٤٧ع ١	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٤/٣/١٩٧٩)
		١٠ - التطليق للضرر . م ٦ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . عرض المحكمة الصالح على الزوجين ورفضه من جانب أحدهما . كفاية ذلك لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بينهما .
٩٠٦	١٨٧ع ١	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٢١/٣/١٩٧٩)
		١١ - التطليق للضرر . تراخي الزوج عمدا في الدخول بزوجته والاستقرار في حياة زوجته طوال أربع سنوات . ضرب من المهجر يتحقق به الضرر . تعطله بعدم وجود مسكن مناسب لا أثر له . استنجاؤه ممكنا بعد تحقق الضرر . لا يحول دون الحكم بالتطليق .
٩٠٦	١٦٧ع ١	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٢١/٣/١٩٧٩)
		١٢ - التطليق للضرر . وجوب أن يكون الاضرار مقتصورا من الزوج سواء كان إيجابيا أو سلبيا .
٩٠٦	١٦٧ع ١	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٢١/٣/١٩٧٩)
		١٣ - التطليق للضرر . حضور وكيل مفوض في الصلح من كل زوج أمام محكمة أول درجة . رفض الصلح من أحدهما كفاية ذلك لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين . لا محل لإعادة عرض الصلح أمام محكمة الاستئناف .
١٩٦	٢٢٢ع ٢	(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٢٥/٤/١٩٧٩)
		١٤ - التطليق للضرر . لا تقبل فيه شهادة التسامع .
١٩٦	٢٢٢ع ٢	(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٧ ق - "أحوال شخصية" - جلسة ٢٥/٤/١٩٧٩)

الرقم والعدد	القاعدة	الحصنة
٢٤٣٠٢	١٥ - طالب الزوجة التطليق للتضرر من غيبته زوجها . شرطه . أن تكون غيبته في بلد آخر لمدة سنة ميلادية فأكثر وبغير عذر مقبول تقدره المحكمة . وجوب اعدار القاضى للزوج للإقامة مع زوجته أو نقلها إليه . مناطه .	٦٣٠
٢٤٣٠٢	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٣/٦/١٩٧٩)	
	مسائل عامة :	
١٤٦	عدم صلاحية القاضى . م ١٤٦/٥ مرافعات . ماهيته . قيام القاضى بعمل يجعل له رأيا مسبقا في الدعوى . فصل القاضى في دعوى طاه لا يمنع من نظر دعوى تطليق مرودة بين ذات الزوجية .	٧٩٨
١٤٦	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٤/٢/١٩٧٩)	
	(ثالثا) النسب :	
	"الإقرار" :	
١٣٨	١ - النسب . ثبوته في حق الرجل بالفراش وبالبينة وبالإقرار . الإقرار بالبينة . شرط صحته . أن يكون الولد مجهول النسب . تعلق حق الولد بهذا الإقرار .	٧٥٢
١٣٨	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٦ ق - "أحوال شخصية" جلسة ٧/٢/١٩٧٩)	
١٣٨	٢ - المرأة غير المتزوجة أو غير المعتدة . إقرارها بأموئها للولد . أثره . ثبوت نسبه منها . شرطه . المرأة المتزوجة أو المعتدة . إقرارها بالولد أو نسبه إلى من كان زوجها لها . ثبوت النسب منها . شرطه . مصادقة الزوج أو إقامة الحجة على مدعاها .	
١٧٨	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ٢٨/٢/١٩٧٩)	٩٦٣

الصفحة	القاعدة والعدد	
		مسائل هامة :
		الأحكام المنشئة دون المقررة لحالة مدنية . حجة على الناس كافة الحكم بتقدير السن في دعوى القيد بدفاتر المواليد لاثبات نسبة الولد أو الوليد . حكم مقور .
٧٥٣	١٤١٣٨	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٩/٣/٧)
		(رابعا) النفقة .
		" نفقة الأقارب " .
		نفقة الأقارب سببها . قرابة الرحم المحرمية مع الأهلية لليراث . الحكم بالنفقة للقريب . حجة على ثبوت صلة القرابة بين طرفي الدعوى .
٧٥٣	١٤١٣٨	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٩/٣/٧)
		(خامسا) الاثبات في مسائل الأحوال الشخصية :
		" البينة الشرعية "
		١ — الوقائع الواجب شمول حكم الاحالة للتحقيق عليها . م ٧١ اثبات . نص الحكم على قيام الزوجية بالبينة رغم ثبوتها بعقد رسمي غير موجود . لا عيب .
١٧٦	١٤٤٤	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٩/١/١٠) ..
		٢ — البلوغ كاف لصحة أداء الشهادة . أداء الصبي لا يصح وأن كان مقلدا .
١٧٦	١٤٤٤	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٩/١/١٠) ..
		٣ — عدم قبول شهادة انفرع للأصل وأن علا أو الأصل للفرع وأن سفل . لا يغير من ذلك أن تكون الواقعة المشهود عليها من المسائل الشرعية أو المسالية .
١٧٦	١٤٤٤	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٩/١/١٠) ..

الصفحة	للإفادة والعدد	
		٤ — رفض المحكمة مسماع شهادة الولد لوأله . للأخير طلب إتاحة الفرصة له لاستكمال نصاب الشهادة بشاهد آخر .
١٧٦	١٤٤٤	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٠/١/١٩٧٩) ..
		٥ — الأصل في الشهادة . وجوب معاينة الشاهد للوالدة محل الشهادة بنفسه . الاستثناء . قبول الشهادة بالتسامع في أحوال معينة . ليس من بينها الشهادة في دعوى التطبيق للضرر .
١٧٦	١٤٤٤	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٠/١/١٩٧٩) ..
		المسائل الخاصة بغير المسلمين :
		(أولا) القانون الواجب التطبيق .
		١ — منازعات الاحوال الشخصية بين غير المسلمين . وجوب تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية عند اختلاف طرفي ال نزاع في الملة أو الطائفة . المقصود بالمنازعة هي العلاقة التي نشأت منها وبسببها المنازعة . لا عبرة باختلاف ملة أو طائفة طرفي الخصومة .
٢٧٦	١٤٦٠	(الطعنات رقم ١٦ و ٢٦ لسنة ٤٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٧/١/١٩٧٩)
		٢ — عقد الزواج بين زوجين متعدي للطائفة والملة . الدعوى من زوجة أخرى بطلب فسخ هذا العقد . وجوب تطبيق أحكام الشريعة الخاصة بالزوجين في العقد على الدعوى لا عبرة باختلاف طائفة المدعية عن المدعى عليهما .
٢٧٦	١٤٦٠	(الطعنات رقم ١٦ و ٢٦ لسنة ٤٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٧/١/١٩٧٩)

الصفحة	القائمة والعدد	
		٣ - الأحكام الموضوعية في الشريعة الإسلامية . وجوب تطبيقها كأصل في منازعات الأحوال الشخصية بين الزوجين المسيحيين إذا اختلفا طائفة أو ملة . لا محل لأعمال هذه الأحكام إذا تصادمت بجوهر العقيدة المسيحية طالما لا يخالف قواعد النظام العام . مبدأ حظر تعدد الزوجات من الأصول الأساسية في المسيحية .
٩٧٦	١٤٦٠	(الطعن رقم ١٦٤١٦ لسنة ٤٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٩/١/١٧)
		٤ - الشريعة الإسلامية . وجوب تطبيقها في مسائل الأحوال الشخصية للمصريين المسلمين وغير المسلمين مختلفي الملة والطائفة اتخاذها في الملة والطائفة . وجوب تطبيق الشريعة الطائفية .
٩٦٨	١٤١٧٩	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٨) ...
		(ثانياً) تغيير الطائفة أو الملة :
		١ - تغيير الطائفة أو الملة . لا ينتج أثره إلا بقبول طالب الانضمام وانضمام المظاهر الرسمية للطائفة الجديدة . وجوب أن تكون لهذه الطائفة وجود قانوني معترف به من الدولة ورئاسة دينية معتمدة .
٩٦٨	١٤١٧٩	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٨) ...
		٢ - الشرائع الطائفية المقصود فيها . القواعد الدينية لمن دينون بدين سماوي . تحديد ما إذا كان الإلتقاء لجماعة معينة يعتبر تغييراً في العقيدة الدينية من عدمه . مرده . القانون الوضعي والشرائع الطائفية .
٩٦٨	١٤١٧٩	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٨) ...

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٣ — الطائفة . ماهيتها . طائفة الانجليدين للوطنين . اعتراف الدولة بها طائفة قائمة بذاتها .
٩٦٨	١٤١٧٩	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٩/٣/٢٨)
		٤ — طائفة الانجليدين الوطنيين . شمولها اتباع المذهب البروتستانتى فى مصر . لاعتبار بتعدد شيعتهم وفرقهم وكنائسهم . الانتماء إلى أى منها . لا يعد تغييرا للعقيدة الدينية .
٩٦٨	١٤١٧٩	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٩/٣/٢٨)
		٥ — انضمام الزوج للكنيسة الأسقفية بالولايات المتحدة وهى إحدى شيع المذهب البروتستانتى لا يعد تغييرا للطائفة أو الملة .
٩٦٨	١٤١٧٩	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٩/٣/٢٨)
		(ثالثا) الزواج .
		تعلق القواعد بالنظام العام . مناطه . وجوب انصراف هذه القواعد إلى المواطنين جميعا دون تمييز بين مسلمين وغير مسلمين . تبدأ تعدد الزوجات لدى المسيحيين لا يعد من النظام العام .
		(الطعان رقم ١٦ و ٢٦ لسنة ٤٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٩/١/١٧)
٢٧٦	١٤٦٠
		(رابعا) بطلان الزواج .
		١ — حظر تعدد الزوجات . قاعدة أصيلة فى المسيحية على اختلاف مللها وطوائفها . وجوب اعتبار الزواج الثانى المعقود -ال قيام الزوجية الأولى باطلا ولو رضى به الزوجان . لهما والكل ذى شأن حق الطعن فيه .
		(الطعان رقم ١٦ و ٢٦ لسنة ٤٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٩/١/١٧)
٢٧٦	١٤٦٠

الصفحة	القائمة والعدد	
٤٣٥	٢٤٢٦٤	٢ — العجز الجنسي المبطل لعقد الزواج في شريعة الأقباط الأرثوذكس . شرطه . شفاء الزوج منه ولو بعملية جراحية . لا يعد عجزا . تقدير ما إذا كان الزوج قد برئ منه . من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاؤها على أسباب سائفة . (الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٩/٥/٢٢)
		(خامسا) الطلاق بالإرادة المنفردة . حظر الطلاق بالإرادة المنفردة في المسيحية . هو مجرد تنظيم للطلاق دون إلغاءه أو منعه . إباحة الطلاق بالإرادة المنفردة عند اختلاف الزوجين طائفة أو ملة تطبيقا للشريعة الإسلامية . لا محل لقيامها على حظر تمدد الزوجات في المسيحية . (الطعن رقم ١٦ و ٢٦ لسنة ٤٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٩/١/١٧)
٢٧٦	١٤٦٠ (سادسا) التطلق . ١ — دعوى التطلق لاستحكام النفور بين الزوجين وافتراقهما ثلاث سنوات متواليات . م ٥٧ من لائحة الأقباط الأرثوذكس لسنة ١٩٣٨ . المقصود باستحكام النفور . وجوب ألا يكون راجعا إلى خطأ الزوج طالب التطلق . (الطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٩/٢/١٤)
٥٣٥	١٤١٠٢	٢ — للزوجة التمسك بالإقامة في مسكن مستقل . م ١٤٩ من لائحة الأقباط الأرثوذكس لسنة ١٩٣٨ . يعود الزوج طالب التطلق عن إعداده ورفضها الإقامة مع أهله لاساءتهم معاملتها . الحكم بالتطلق لاستحكام النفور والفرقة . خطأ . (الطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٩/٢/١٤)
٥٣٥	١٤١٠٢	

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(مابعا) مسائل عامة .
٦٦٢	١٤١٢٤	١ - المجلس الملى العام للإنجلييين . إشرافه على مراكز المسيحيين الإنجلييين الوطنيين فى النواحي الدينية والإدارية . الأمر العالى الصادر فى ١٩٠٢/٣/١ . للمجلس اختصاص قضائى فى المسائل المنصوص عليها فى المادة ٢١ منه . (الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١)
٦٦٢	١٤١٢٤	٢ - إلغاء المحاكم المساية فى القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . معليه ولاية القضاء من المجلس الملى العام . للمجلس حق الإشراف الدينى والإدارى على مراكز الإنجلييين الوطنيين . حقه فى منح أو سحب عنوان " كنيسة إنجيلية " للهيئات الدينية . (الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١)
٦٦٢	١٤١٢٤	٣ - صدور قرار من المجلس الملى العام بضم كنيسة إلى أخرى . استخلاص الحكم المطعون فيه انتفاء صفة المدعى ممثل الكنيسة الأولى . لا خطأ . (الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١)
٦٦٢	١٤١٢٤	(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١)
		دعوى الأحوال الشخصية :
		(أولا) تدخل النيابة :
٧١٣	١٤١٣٢	١ - إغفال كاتب المحكمة أخبار النيابة العامة بقضايا القصر . آثره . بطلان الحكم . هذا البطلان نسبي مقرر لمصلحة القصر . (الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٥)
		٢ - دعوى تثبيت ملكية . فصل المحكمة فى المنازعة بشأن صفة المحصوم كورثة وصحة الوصية الصادرة من المورثة . مسائل

الصفحة	القاعدة والعدد	
		متعلقة بالأحوال الشخصية . عدم تدخل النيابة في الدعوى . أثره . بطلان الحكم .
٩٩	٣٥٧ ع ٣	(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١١/٢٨) (ثانيا) الطعن في الحكم : «الاستئناف» اعتبار الاستئناف كأن لم يكن في مسائل الأحوال الشخصية . شرطه . تخلف المستأنف عن الحضور بالجلسة الأولى المحددة لنظر الاستئناف رغم علمه بها يقينيا . تعجيل المستأنف عليها للاستئناف وإعلان المستأنف لغير شخصه . لا يغير العلم اليقيني بالجلسة المأجلة .
٩ ٢٧	١٤٢٣ ع ١	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٧ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٩/١/١٧) «النقض» ١ — التقرير بالطعن في مسائل الأحوال الشخصية . ضم ملف الدعوى بين الابتدائية والاستئنافية بأمر من نائب رئيس محكمة النقض في يوم للتقرير . الذي بعدم ايداع الطاعن لمستنداته عند التقرير بالطعن . لأجل له . (الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٤٨ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٩/١/١٧) ٢٧٦ ١٤٦٠ ع ١
		٢ — الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . وجوب إيداع الصورة الرسمية أو المعلنة من الحكم المطعون فيه خلال ميعاد الطعن . افعال ذلك . أثره . بطلان الطعن . لا يغني عن ذلك تقديم صورة رسمية من محضر الجلسة المتضمنه منطوق الحكم .
٤٥٨	١٤٨٨ ع ١	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٨ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٩/١/٣١)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٣ - الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . وجوب ايداع صورة رسمية من الحكم الابتدائي متى أحال إليه الحكم المطعون فيه . افعال ذلك . أثره . بطلان الطعن . لا محل لأعمال هذا الحزاء متى استحال الحصول على هذه الصورة . مثال بشأن فقد الماف الابتدائي .
٧٥٣	١٤١٣٨	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٦ ق " أحوال شخصية " - جلسة ١٩٧٩/٢/٧)
		٤ - الطعن بالنقض لمصلحة القانون . م ٢٥٠ مرافعات . رفعه من أحد رؤساء النيابة الذي وقع على تقرير الطعن بتوكيل خاص من المحامي العام الأول لنيابة الأحوال الشخصية . أثره هدم قبول الطعن .
٤٨٣	٢٤٢٧٤	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٠)
		٥ - الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . وجوب ايداع صورة رسمية من الحكم الابتدائي . شرطه . أن يكون للطعن قد انصب على ما أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه .
٦٣٠	٢٤٣٠٣	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٨ ق " أحوال شخصية " - جلسة ١٩٧٩/٦/١٢)
		مسائل الولاية على المال :
		" الولاية على القاصر "
		١ - البيع الصادر من الأب إلى أولاده الذكور . النص في العقد على أن المثلث دفع تبرعا من الأم . اقراؤها كتابة بأنها لم تدفع ثمنها أمام القضاء بأن هذا الاقراء لا يعد دليلا كتابيا لإثبات صورية العقد بين طرفيه . لا خطأ .
٧٨٦	١٤٤٤	(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٤)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢ - لولى الشرعى أن ينوب عنن هم فى ولايته فى قبول المبة ولو كان هو الواهب . لا يغير من ذلك صدور المبة منه فى صورة بيع متى اشتمل العقد على أركان البيع . (الطن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٧٩) ٧٨٦/١٤٤٤
		(وراجع . أهلية " ابطال بيع ناقص الأهلية " .

اختصاص

(أولا) الاختصاص الولائى :

" الدفع بعدم الاختصاص الولائى " .

		١ - المنازعة فى الاختصاص الولائى لجهة القضاء العادى . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . حلة ذلك . (الطن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٧٩) ١٢٧/٢٤٢٠٨
		٢ - فصل المحكمة الاستئنافية فى موضوع النزاع . قضاء ضمنى برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائى الذى سبق أنارته أمام محكمة أول درجة . (الطن رقم ١١٢٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢/٥/١٩٧٩) ٢٦٣/٢٤٢٣٢
		" قضاء إدارى " .

		١ - فصل جهة القضاء الإدارى بشأن تكييف العلاقة بين الخصم وجهة الإدارة بأنها تنظيمية وليست عقدية . عدم قبول المنازعة من بعد أمام جهة القضاء العادى فى شأن حقيقة هذه العلاقة . (الطنان رقم ٥٠٦ ٥٠٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٧٩) ٨٣٤/١٥٣
--	--	--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

الصفحة	القاعدة والمدد	
٤١	٣٤٥	٢ - المحكمة الإدارية العليا . بامتبارها بمثابة محكمة الدرجة الثانية بالنسبة لمحكمة القضاء الإداري . وله ذلك . (الطن رقم ٤١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٠)
		” لجنة الفصل في المعارضات الخاصة بزراع الماسكية للنفقة العامة “ :
		١ - المنازعات الخاصة بتقدير التعويض عن نزع الملكية للنفقة العامة . وجوب إحالتها إلى لجنة الفصل في المعارضات . مساحة العقار المنزوعة ملكيته . من عناصر تحديد التعويض . المنازعات المتعلقة بمساحة العقار . اختصاص اللجنة بالفصل فيها . (الطن رقم ٣٥٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١)
٦٧٥	١٤١٢٠	٢ - لجنة الفصل في المعارضات الخاصة بزراع الملكية للنفقة العامة . فصلها في النزاع بشأن تقدير التعويض . فصل في خصومة . (الطن رقم ٣٥٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١)
٦٧٥	١٤١٢٦	(د) ” لجان التقييم “ ١ - اختصاص لجان التقييم . ق ٣٨ لسنة ١٩٦٣ . عدم جواز تقييم ما لم يقصد المشرع إلى تأميمه أو استبعاد عناصر من الأحوال المؤممة . قراراتها في هذا الخصوص . لا حجية لها . المنازعات المتعلقة بما جاوزت فيه اللجان اختصاصها . اختصاص المحاكم بالفصل فيها . لا يعد ذلك طعنا في تلك القرارات . (الطن رقم ٦٤١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١)
٦٨٢	١٤١٢٧	

الصفحة	القائمة والعدد	
		٢ - المنشأة المؤتممة . وضع يدها على المقاررات المتنازع على دخولها ضمن أصول المشروع المؤتمم . لا يعد قرارا إداريا يتمتع بالحصانة أمام المحاكم .
٦٨٢	١٤٢٧ ع	(الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١)
		(هـ) " هيئات التحكيم "
		١ - دعوى الضمان المقامة من هيئة عامة ضد إحدى شركات القطاع العام . اختصاص هيئات التحكيم بنظرها . ق ٦٠ لسنة ١٩٧١ لمحكمة المعروض عليها النزاع أن تقضى بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها في هذه الحالة
٩٤١	١٤٧٥ ع	(الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٧)
		٢ - دعوى الضمان المقامة من هيئة النقل العام ضد شركة التأمين إحدى شركات القطاع العام . قضاء محكمة الموضوع بعدم اختصاصها ولائها بنظر الدعوى . وجوب القضاء بإحالتها الى هيئات التحكيم . م ١١٠ مرافعات .
٩٤١	١٤٧٥ ع	(الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٧)
		" منازعات الجمعيات التعاونية والمؤسسات الخاصة " . الجمعيات التعاونية والمؤسسات الخاصة . ق ٢٢ لسنة ١٩٦٤ اختصاص القضاء العادي بنظر منازعاتها المدنية والتجارية مع عملائها .
١٢٧	٢٠٨ ع	(الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٦)
		" منازعات إيجار الأماكن " .
		١ - اختصاص مجالس المرجعة . زواله منذ العمل بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في ١٨/٨/١٩٦٩ . القرارات الصادرة منه في تاريخ قال . لا حجية لها .
٧٢٦	٢٤٣-٦ ع	(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٣)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢ - التفويضات المعروضة على مجالس المراجعة ولو كانت مؤجلة لإصدار قرار فيها. وجوب إحالتها إلى المحكمة الابتدائية المختصة فور العمل بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩. لا محل لإعمال المادة ١٣ مراقبات. علة ذلك. أحكام القانون الخاص قيد على حكم القانون العام.
٧٢٦	٢٤٣٠٦	(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٢) "منازعات إيجار الأراضي الزراعية".
		١ - سندات الدين المستحقة على مستأجرى الأرض الزراعية وجوب الإخطار عنها أو التصديق عليها بحسب الأحوال. ق ٥٢ لسنة ١٩٦٦. التزام قاصر على الديون الناشئة عن سبب مغاير لعقد الإيجار وثابتة بسند آخر لم يذكر فيه سبب الالتزام. لجهة القضاء العادي تحييص طبيعة السند.
١٨٠	٢٤٢١٨	(الطعن رقم ٨٤٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٥) "حقوق الحراسة العامة"
		عقد البيع الصادر من الحراسة العامة عن العين محل الحراسة. لا يعتبر عقدا إداريا. تعرض الحكم لبحث قرار لجنة التقييم المشكلة باتفاق الطرفين. لا خطأ. اختصاص المحاكم ولائيا بنظر الدعوى.
١٤٤	٣٤٣٦٦	(الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢) "المجالس المالية"
		١ - المجالس المالية العام للإنجليز. إشرافه على مراكز المسيحيين الإنجليز الوطنيين في النواحي الدينية والإدارية. الأمر العالي الصادر في ١٩٠٢/٣/١. لا مجالس اختصاص قضائي في المسائل المنصوص عليها في المادة ٢١ منه.
٦٦٢	١٤١٢٤	(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١)

الصفحة	القاعدة والعدد	
٦٦٢	١٤١٢٤ ع ١	٢ - إلغاء المحاكم المالية في القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . سلبه ولاية القضاء من المجلس الملى العام . للمجلس حق الإشراف الدينى والإدارى على مراكز الانجيليين الوطنيين . حقه فى منح أو سحب عنوان " كنيسة إنجيلية " للهيئات الدينية . (الطن رقم ٤٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١)
		" اختصاص محكمة النقض "
١٩	١٤٧ ع ١	طلب إلغاء القرار فيما تضمنه من عدم تعيين الطالب فى وظيفة رئيس محكمة . اختصاص محكمة النقض بنظره . (الطلب رقم ١٠٧ لسنة ٤٧ ق "رجال قضاء" جلسة ١٩٧٩/٢/١٥)
		راجع : اختصاص " الاختصاص الولائى : الدفع بعدم الاختصاص الولائى "
١٢٧	٢٤٢٠٨ ع ٢	(الطن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٩/٤/١٦)
		(ثانيا) الاختصاص النوعى :
		الفرار الصادر بأحالة الدعوى من دائرة إلى أخرى من دوائر المحكمة الابتدائية لتخصيصها بنظر نوع من المنازعات بحسب التنظيم الداخلى للمحكمة . لا يعد قضاء بعدم الاختصاص . عدم إعتباره حكما منهيًا للتصوم مما يجوز إستئنافه .
٢٢٨	٢٤٢٢٧ ع ٢	(الطن رقم ٥٩٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٣٠)
		" القضاء المستعجل " :
		١ - الحكم الصادر من القضاء المستعجل بعدم اختصاصه بنظر الدعوى لعدم توافر الاستعجال أو للأساس بأصل الحق . حكم معه للازاع . أثره . عدم جواز إحالة الدعوى لمحكمة الموضوع .

المفصلة	القاعدة والعدد	
		ثبوت أن المطلوب في الدعوى هو فصل في أصل الحق . وجوب القضاء بعدم الاختصاص والإحالة لمحكمة الموضوع . (الطعن رقم ٧٨٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠)
٦٨٩	٢٤٣١٥	٢ — دعوى المؤجر أمام القضاء المستعجل بطرد المستأجر لإساءة استعمال العين المؤجرة لا تعد طلباً بالفصل في أصل الحق وإنما تنطوي على مساس بأصل الحق . القضاء بعدم الاختصاص والإحالة لمحكمة الموضوع . خطأ . (الطعن رقم ٧٨٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠)
٦٨٩	٢٤٣١٥	٣ — الحكم الصادر من القضاء المستعجل بعدم الاختصاص والإحالة لمحكمة الموضوع لمساس الطلب بأصل الحق . هو بمثابة رفض للدعوى . أثره . وجوب أن نقض محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير طريق القانون . (الطعن رقم ٧٨٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠)
٦٨٩	٢٤٣١٥	(ثالثاً) الاختصاص القيمي :
		١ — عقود إيجار الأماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية . امتدادها لمدة غير محدودة بعد انتهاء مدتها الاتفاقية . الدعوى بطلب فسخ العقد . غير مقدرة القيمة . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها . (الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٧)
٥٥	٢٤١٩٥	٢ — إيجار الأرض القضاء . عدم خضوعها لقوانين الإيجار الاستثنائية . طلب فسخ العقد . خضوعه للقواعد العامة في تقدير قيمة الدعوى . (الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٧)
٥٥	٢٤١٩٥	

الامادة والعدد	الصفحة
٣ - الدفع بعدم الاختصاص القيعي . متعلق بالنظام العام . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض متى كان مختلطاً بواقع .	
(الظمن رقم ٧٤٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٧)	٥٥
٤ - قضاء المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها وبإحالة الدعوى إلى المحكمة الابتدائية . قضاء منه للتصومة كلها فيما فصل فيه . جواز الطعن فيه بطريق الاستئناف استقلالا .	
(الظمن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٧)	٥٩١
٥ - الاتفاق على أن عقد الإيجار معقود مشاهرة وأنه لا يجوز طرد المستأجر إلا للتأخر في سداد الأجرة . اعتبار مدة العقد غير معينة . الدعوى بطاب فسخه . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها . باعتبارها غير مقدرة القیحة . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .	
(الظمن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٢)	٣٦٥
٦ - المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها . الطعن في أحكامها خضوعه للقواعد العامة في قانون المرافعات .	
(الظمن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦)	٣٩١
٧ - المنازعة بشأن تحديد قيمة استهلاك المياه ومدى التزام المستأجر بسدادها في عقود إيجار الأماكن . غير قابلة لتقدير قيمتها . جواز استئناف الحكم الصادر فيها ، هلة ذلك .	
(الظمن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦)	٣٩١

المقاعدة
والعدد

المفحة

إرث

(أولا) أحكام الميراث .

١ - مسائل المواريث والوصايا والتصرفات المضافة إلى ما بعد الموت . خضوعها لقانون المورث أو الموصى أو المتصرف وقت وفاته . شرطه . عدم تعارض أحكامه مع أحكام النظام العام أو الآداب في مصر .

(الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٨ ق " أحوال شخصية " جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠) .. ٢٤٢٢٢ ٧٢٢

٢ - قواعد المواريث تتعلقها بالنظام العام ثبوت أن طابفة الوراثة مسيحية الديانة والمورث مسلم . أثره . انتفاء مصلحتها في طلب إلغاء إظهار الوفاة والوراثة باعتبارها أبنته .

(الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٨ ق " أحوال شخصية " جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠) .. ٢٤٢٢٢ ٧٢٢

٣ - تحديد أنصبة الورثة . من الأمور المتعلقة بالنظام العام . الحكم بتوزيع التعويض المورث بالسوية بين الورثة وهم الأم والأخوة . خطأ في القانون .

(الطعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠) .. ٣٤٤٠١ ٣٣٧

(ثانيا) تصرفات المورث .

القريبة المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدني . شرط أعمالها أن يكون المتصرف اليه وارثا المتصرف . عدم استفادة المورث من هذه القرينة .

(الطعن رقم ١١٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٥) .. ٢٤١٩١ ٢٧

(ثانيا) الضرائب .

بيع الوارث منشأة المورث . خضوع الأرباح الناتجة عن البيع لضريبة الأرباح التجارية . شرطه . الاستمرار في استغلال

الصفحة	القاعدة والعدد	
		الملاشاة . عدم استقلاله لها بعد وفاة مورثه . أثره . عدم خضوع أرباح البيع للضريبة .
٥٦١	١٤١٠٦	(الطن رقم ٤٧٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٠)
		(رابعاً) تقادم حق الارث .
		حق الارث سقوطه بالتقادم بمضى ٣٣ سنة . عدم جواز اكتسابه بالتقادم .
٥٣٩	٢٤٢٨٦	(الطن رقم ٨٢٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٤)
		(خامساً) مسائل متنوعة .
		١ — حق الشريك المشتاع على حصته . نطاقه . القضاء بطرد الوارث من العين المملوكة للورث لثبوت وفاته وهي في حيازته وأن استقلال الوارث بحيازتها فيه إضرار بحقوق باقي الورثة . لاخطأ .
٤٩٦	١٤٩٦	(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٧)
		٢ — حق الوارث في الاستئثار بالمستغل التجاري المورث باعتباره أقدر من باقي الورثة على الاضطلاع به . م ٩٠٦ مدني . عدم جواز التمسك بهذا الحق لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٩٦	١٤٩٦	(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٧)
		٣ — مكافأة الميزة الأفضل التي يلتزم رب العمل بأدائها إلى هيئة التأمينات . استحقاق العامل لها عند صرف ماله أو تعويض الدفعة الواحدة . وفاة العامل قبل ذلك . وجوب توزيع المكافأة على المستحقين عند طبقا للسادة ٨٢ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . عدم اعتبارها من تركته . أثره . عدم أحقية الورثة فيها .
٦٢٦	١٤١١٧	(الطن رقم ٤٥٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة والعدد	
٩٨٠	١٤١٨١ ع	٤ - بيع الوارث الظاهر • بيع الملك الغير • عدم مريانه في حق الوارث الحقيقي • (الطن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٩)
٩٨٤	١٤١٨١ ع	• - طلب الوارث تثبيت ملكيته لحصة في أطياف وحصة في منزل مما نصيبه في تركه مورثه • وجوب تقدير قيمة الدعوى بجملة الطلبات فيها • إعتبارها اشقة عن سبب قانوني واحد هو الارث • (الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٩)

استيلاء

١١٠	١٤٣٣ ع	القرار الصادر باعتماد خطوط التنظيم • لا ينقل ملكية أجزاء المباني الخارجة عنها إلى الدولة • استيلاء الادارة عليها وهدمها • غير جائز إذا كانت قد أقيمت قبل صدور القرار • للمالك حق المطالبة بالتعويض عنها • (الطن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١)
-----	--------	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

استئناف

(أولاً) ميعاد الاستئناف •

٥١١	١٤٩٨ ع	١ - تقدير ألعاب المحامي عن مهمة واحدة لموكلين متعددين موضوع غير قابل للتجزئة • رفع أحد المحكوم عليهم استئنافاً في الميعاد • أثره • لباقي المحكوم عليهم رفع استئناف عن ذات الحكم بعد الميعاد منضمين للأول في طلباته • م ٢١٨ مرافعات • (الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٨)
-----	--------	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

الصفحة	القائمة والعدد	
		٢ - ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في المنازعات الخاصة برسم ادانة على التركات . خضوعه للقواعد العامة في قانون المرافعات .
٥٦٧	١٤١٠٧	(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٠)
		٣ - الأحكام التي افترض المشرع عدم علم المحكوم عليه بصدورها . مريان . وامايد الطعن فيها من تاريخ اعلانها لامن تاريخ صدورها . م ٢١٣ مرافعات . الحكم الصادر بنسب خبر في الدعوى . لا ينقطع به تسلسل الجلسات . بدء مريان الطعن في الحكم الختامى من تاريخ صدوره .
٥٥٢	٢٤٢٨٨	(الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٤)
		٤ - القضاء بسقوط حق الطاعن في الاستئناف . نفيه بالبطلان على الحكم الابتدائى لعدم اخطاره بايداع تقرير الحبير . غير مقبول .
٥٥٢	٢٤٢٨٨	(الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٤)
		٥ - الأحكام الصادرة في دعاوى التوىض المرفوعة بالأوضاع الواردة بالمادة ٧٥ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ ميعاد استئنافها . عشرة أيام .
٦٢	٣٤٣٤٩	(الطعن رقم ٩١٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٥)
		(ثانيا) رفع الاستئناف . المصلحة في الطعن . المصلحة في الطعن كفاية تحققها وقت صدور الحكم ولو زالت بعد ذلك . استئناف المحكوم عليه . مقبول ولو انتقل الحق موضوع الدعوى إلى آخر . تدخل الأخير في الاستئناف . لا خطأ . لا يغير من ذلك حوالة حقه للغير بعد التدخل .
٢٥٣	٢٤٢٣٢	(الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		” الاستئناف الفرعى ”
		١ - الاستئناف المقابل أو الفرعى . لا يملك رفعه غير المستأنف عليه فى الاستئناف الأصيل .
٥١١	١٤٩٨	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٨)
		٢ - النزاع بشأن عناصر التركة ومقوماتها قبل أيلولتها للورثة . نزاع غير قابل للتجزئة . رفع بعض الورثة استئنافا فرعى أثناء نظر الاستئناف الأصيل الذى أقامته مصلحة الضرائب . جائز ولولم يختصموا فيه .
٥٦٧	١٤١٠٧	(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٠)
		٣ - استئناف مصلحة الضرائب للحكم الصادر فى موضوع النزاع . الاستئناف الفرعى من بعض الورثة بطلب إلغاء ما قضت به أول درجة من عدم قبول الطعن المقدم من مورثهم . غير مقبول . حلة ذلك .
٥٦٧	١٤١٠٧	(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٠)
		٤ - الاستئناف الفرعى . طريقة رفعه . م ٢٣٧ مرافعات . إقامته بإبدائه شفاهة بالجلسة . أثره . عدم قبوله .
٤٤٦	٢٤٢٦٦	(الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٤)
		٥ - الاستئناف الفرعى . ما هيته . زواله بزوال . الاستئناف الأصيل . عدم وجوب ارتباط الاستئنافين فى موضوعيهما .
٢١٠	٣٤٣٧٧	(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١١)

الصفحة	الامادة والعدد	
		(ثالثا) صحيفة الامتناف .
		عدم ادعاء الختم بأن التوقيع على صحيفة الامتناف ليس لحام أو أنه غير مقبول للرافعة أمام الامتناف . لا محل للنهي على الحكم عدم تحققه من قيد المحامي بالجدول الامتنافي .
٥٠٥	١٤٩٧	(الطن رقم ٥٨٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٧)
		(رابعا) إعلان الامتناف .
		١ - إثبات تاريخ الجلسة وبيان دائرة المحكمة على هامش صحيفة الامتناف المملنة لامتاف عليه . لا بطلان .
٦٤٤	٢٤٣٠٥	(الطن رقم ٦٠١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٠)
		٢ - إعلان صحيفة الامتناف . إجراء لازم لانعقاد الخصومة بين طرفيها . الحكم الصادر ضد من لم يعلن بالصحفية . حكم باطل .
٤٠٧	٢٤٤١٥	(الطن رقم ٧٦١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩)
		” اعتبار الامتناف كأن لم يكن “ .
		١ - اعتبار الامتناف كأن لم يكن في مسائل الاحوال الشخصية . شرطه . تخلف المستأنف عن الحضور بالجلسة الأولى المحددة لظفر الامتناف رغم علمه بها يقينيا . تمجيل المستأنف عليها للامتناف وإعلان المستأنف لغير شخصه . لا يفيد العلم اليقيني بالجلسة المعجلة .
٢٧١	١٤٥٩	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٤٧ ق - ”أحوال شخصية“ جلسة ١٩٧٩/١/١٧) ..

الصفحة	القاعدة والمد	
		٢ - الأوضاع المقررة لرفع الدعوى وبها قواعد إعلان الصحيفة ومواعيد التكليف بالحضور. ويرى أنها على الاستئناف . عدم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال ثلاثة أشهر . أثره اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . المسواد ٧٠ ٦ ٢٣٠ ٦ ٢٤٠ مرافعات .
٢٩٩	١٤٦٢	(الطن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٠)
		٣ - ميعاد ثلاثة أشهر الواجب تكليف المستأنف عليه بالحضور قبل انقضائها هو ميعاد حضور . حضور المستأنف عليه بناء على ورقة إعادة الإعلان . لا يسقط حقه في التمسك باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . مجرد فوات الميعاد المذكور . قاطع في عدم تحقق الغاية من الإجراء .
٢٩٩	١٤٦٢	(الطن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٠)
		٤ - عدم إعلان المستأنف عليه بصحيفة الاستئناف خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها قلم الكتاب . حضور المستأنف عليه لا يسقط حقه في التمسك باعتباره الاستئناف كأن لم يكن . هذه ذلك .
٨٨٤	١٤١٦٤	(الطن رقم ٧٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢١)
		٥ - الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن استنادا إلى أن صحفته قد أعلنت بعد الميعاد القانوني . تمسك المستأنف عليه بجلسة تالية بذات الدفع استنادا إلى بطلان إعلانه بالصحفية . أثره . سقوط حقه في التمسك بهذا السبب الأخير .
١٨٧	٢٤١٩	(الطن رقم ٣٩٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٠)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(خامسا) نصاب الاستئناف .
		دعوى العامل أمام المحكمة الابتدائية بطلب الحكم بمبلغ جنيته واحد شهريا علاوة اجتماعية وما يترتب على ذلك من آثار . طلب غير قابل لتقدير قيمته . جواز استئناف الحكم الصادر فيها . لا يغير من ذلك . تعديل طلباته إلى الحكم له بمبلغ ٥٩ ج الذي أظهره الخبير . دلة ذلك .
١٣٦	٣٦٤ع	(الطن رقم ٨٤٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢)
		(سادسا) جواز الاستئناف .
		(أ) الأحكام الجائز استئنافها .
		١ — الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من محاكم الدرجة الأولى . صدورها مشوبة بالبطلان للصور في الأسباب الواقعية أثره . جواز الطعن فيها بطريق الاستئناف .
١٦٢	١٨٩ع	(الطن رقم ١١٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٤)
		٢ — قضاء المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها وبإحالة الدعوى إلى المحكمة الابتدائية . قضاء منه للمصومة كلها فيما فصل فيه . جواز الطعن فيه بطريق الاستئناف استقلالا .
٥٩١	٢٩٦ع	(الطن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٧)
		٣ — الاتفاق على أن عقد الإيجار معقود مشاهرة وأنه لا يجوز طرد المستأجر إلا للتأخر في سداد الأجرة . إعتبار مدة العقد غير معينة . الدعوى بطلب فسخه . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها . باعتبارها غير مقدرة القيمة . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .
٢٦٥	٤٠٥ع	(الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٢)

الصفحة	القاعدة والعدد	
٣٩١	٣٤٤١١	<p>٤ — المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ ، إختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها . الطعن في أحكامها . خضوعه للفواعل العامة في قانون المرافعات .</p> <p>(الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦)</p>
٣٩١	٣٤٤١١	<p>٥ — المنازعة بشأن تحديد قيمة استهلاك المياه ومدى التزام المستأجر بسدادها في عقود إيجار الأماكن . غير قابلة لتقدير قيمتها . جواز استئناف الحكم الصادر فيها . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦)</p>
(ب) الأحكام غير الجائز استئنافها :		
٦٠٠	١٤١١٣	<p>١ — حق المالك في زيادة عدد الوحدات السكنية في المبنى المؤجر بالإضافة أو التعلية . م ٢٤ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . حكم خاص بتوسعة . البناء ولا شأن له بإخلاء العين المؤجرة أو ملحقاتها . ما لم تفصل فيه محكمة أول درجة من طلبات . عدم جواز طرحه على محكمة الاستئناف .</p> <p>(الطعن رقم ٦١٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٤)</p>
٤١٨	١٤٨١	<p>٢ — قضاء محكمة أول درجة بأحقية العامل لفئة مالية معينة مع ندب خبير لتقدير فروق الأجر المستحقة له عدم جواز الطعن فيه إستقلالاً . الطعن في الحكم المنهى للتصومة بتقدير الفروق تأسيساً على عدم استحقاق العامل للفئة التي سكن عليها . اعتبار الحكم الأول مستأنفاً . م ١/٢٢٩ مرافعات . لا يغير من ذلك سبق الطعن استقلالاً في الحكم الأول فور صدوره .</p> <p>(الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٨)</p>

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٣ — القضاء ضمنا برفض بعض الطلبات . لا يعد إغفالا للفصل فيها . اللجنة المختصة بالفصل في معارضات نزع الملكية للخدمة العامة . قضاؤها ضمنا برفض المنازعة بشأن مساحة العقار المنزوعة ملكيته . فصل المحكمة الابتدائية في هذه المنازعة . لا خطأ . الحكم الصادر فيها . غير جائز استئنافه . م ١٤ ق ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ .
٦٧٥	١٤١٢٦	(الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/١)
		٤ — القرار الصادر بأحالة الدعوى من دائرة إلى أخرى من دوائر المحكمة الابتدائية لتخصيصها بنظر نوع من المنازعات بحسب التنظيم الداخلي للمحكمة . لا يعد قضاء بعدم الاختصاص عدم اعتباره حكما منهيًا للتصوم مما يجوز استئنافه .
٢٢٨	٢٤٢٢٧	(الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٣٠)
		٥ — الدعوى بطلب انتهاء عقد الإيجار والتعويض . الحكم ابتدائيا بانتهاء عقد الإيجار وبندب خبير لتقدير التعويض . غير منه للتصوم كلها قضاء الحكم الطعن فيه بعدم جواز استئنافه . صحيح .
٣٦٩	٢٤٢٥٣	(الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/١٧)
		٦ — الدعوى بطلب طرد المدعى عليه من جميع الأعيان المبينة بالصحيفة . قضاء محكمة الدرجة الأولى بطرده من بعض الأعيان وإعادة الدعوى للرافعة بشأن البعض الآخر . غير منه للتصوم . عدم جواز الطعن فيه بالاستئناف استقلالا . م ٢١٢ مرافعات .
٤٣٩	٢٤٢٦٥	(الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٢٤)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٧ - جواز تطمن في الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى ولولم تكن منهية للخصومة . شرطه . أن يكون الحكم صالحا للتنفيذ ، وجبه إعمالا للقواعد العامة أو بمقتضى قواعد النفاذ المعجل . لا يكفي أن يكون من أحكام الالتزام .
٤٣٩	٢٤٢٦٥	(الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٤)
		٨ - الحكم الصادر في دعوى التزوير الفرعية . عدم جواز الطعن فيه استقلالا قبل الحكم المنهى للخصومة . هــ ذلك . م ٢١٢٠ مرافعات .
١٨٨	٣٤٣٧٤	(الطعن رقم ١١٣٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٨)
		(سابعا) الخصوم في الاستئناف .
		١ - الحكم للمدعى بإبطال عقد البيع المبرم بين المدعى عليهما اضرارا بحقوقه . استئناف أحد المحكوم عليهما . وجوب اختصاصه للمحكوم له والمحكوم عليه الآخر في الاستئناف .
١٢٧	١٤٣٥	(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١٨)
		٢ - مباشرة المحامى للإجراءات أمام محكمة الاستئناف عن المستأنفين جميعا . عدم اعلانه عن وفاة البعض منهم أثناء نظر الاستئناف . أثره . عدم قبول النعى من باقى المستأنفين بىطلان الحكم . هــ ذلك .
٣٨٨	١٤٦٨	(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٤)
		٣ - الخصومة لاتعقد إلا بين أطراف أحياء وإلا كانت معدومة الدفع بعدم انقضاء الخصومة بين الأطراف الواجب اختصاصهم قانونا . لا يسقط بعدم إبدائه بصحيفة الاستئناف .
٥٢٠	١٤١٠٠	(الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٤)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٤ — وفاة المدعى عليه قبل رفع الدعوى . علم الخصوم بذلك أثناء نظر الاستئناف . لكل ذى مصلحة منهم الدفع بانعدام الحكم الابتدائي .
٥٢٠	١٤١٠٠	(الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/١٤)
		٥ — دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر والمنازل له عن الإيجار موضوع غير قابل للتجزئة . للمنازل له الدفع في الاستئناف بانعدام الحكم الابتدائي لوفاة المستأجر الأصلي قبل رفع الدعوى .
٥٢٠	١٤١٠٠	(الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/١٤)
		٦ — الخصوم في الاستئناف . عدم وجوب اختصاص كل من كان خصماً أمام محكمة الدرجة الأولى . الاستثناء . من أوجب القانون اختصاصه في الدعوى .
٦٠٠	١٤١١٣	(الطعن رقم ٦١٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٤)
		٧ — اختصاص جميع الورثة في الاستئناف المرفوع من الخصم النعي بأن أحد الورثة يكفي لتمثيل التركة . غير صحيح .
٨٨٤	١٤١٦٤	(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢١)
		٨ — إقامة الدعوى في سنة ١٩٧١ ضد الإدارة العامة للأموال رغم أن الهيئة العامة للإصلاح الزراعي هي التي تمثلها قانوناً . أثره . عدم انعقاد الخصومة قبلها ولو حضر مندوب الإدارة أمام الخبير . اختصاص الهيئة لأول مرة في الاستئناف والحكم عليها . مخالفة لقواعد الاختصاص ومبدأ التقاضي على درجتين .
٣٢٩	٣٤٣٩٩	(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/١٩)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(ثانيا) نطاق الاستئناف
		١ - طلب المؤجر إخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة وإساءة استعمال العين المؤجرة . القضاء بالإخلاء للسبب الأول . قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدعوى بعد بحث سببي الإخلاء . لا خطأ . هـ ذلك .
١٢١	١٤٣٤	(الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٦)
		٢ - تأسيس المؤجر دهواه بطلب أجرة إضافية على قيام المستأجر بتأجير المكان مفروشا . تأسيس طلبه في الاستئناف على منحه ميزة استعمال المكان المؤجر مستثنى أو زيادة . تغيير في سبب الدعوى . اعتبار السبب الأول غير مطروح على محكمة الاستئناف .
٢٦١	١٤٥٨	(الطعن رقم ٣٣٤١٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٧)
		٣ - قضاء محكمة أول درجة بعدم سماع الدعوى الموجهة ضد الحراسة العامة تطبيقا للقانون ١١٧ لسنة ١٩٥٩ . قضاء المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الابتدائي وسماع الدعوى . أثره . وجوب إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للتصرف في موضوعها . هـ ذلك . عدم استنفاد ولايتها فيها .
٣٢٣	١٤٦٦	(الطعن رقم ٦٠٢ و ٦٤٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٢)
		٤ - دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر للتأخر ولتكرار التأخر في سداد الأجرة . سداد المستأجر الأجرة مع الفوائد والمصاريف قبل إقفال باب المرافعة استئنافا للحكم الصادر ضده بالإخلاء لتكرار التأخر في السداد دون عذر . قضاء المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم لعدم سداد الأجرة التي استجبت أثناء نظر

الصفحة	القاعدة والعدد	
		الاستئناف . خطأ وتجاوزت به المحكمة نطاق الاستئناف علة ذلك .
٣٤٩	١٤٦٩	(الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٤) ٥ - اعتبار الدعوى مرفوعة بإيداع صحيفة قلم الكتاب . انعقاد الخصومة فيها لا يتحقق إلا بالإعلان . قضاء محكمة الاستئناف بطلان صحيفة افتتاح الدعوى لعدم إعلانها . عدم جواز تصديها للوضوع .
٤٠٩	١٤٧٩	(الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٧) ٦ - تمسك الخصم بحجية حكم نهائي أمام محكمة أول درجة إعتباره مطروحا على المحكمة الاستئنافية .
٤٤٦	١٤٨٦	(الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٣٠) ٧ - التزام محكمة الاستئناف بإعادة النظر في الحكم المستأنف حقها في مراقبة تقدير محكمة أول درجة لأفوال الشهور .
٥٢٧	١٤١٠١	(الطعن رقم ١١١١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٤) ٨ - إلغاء محكمة الاستئناف الحكم القاضي بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير طريق أمر الأداء . وجوب إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة من تلقاء نفسها للفصل في موضوعها . علة ذلك .
٧٣٦	١٤١١٥	(الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٧) ٩ - قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول دعوى التعويض من نزع الملكية للنفعة العامة لرفعها بغير الطريق القانوني . إلغاء المحكمة الاستئنافية لهذا الحكم والقضاء بقبول الدعوى .

الصفحة	القاعدة والعدد	
		وجوب إعادتها إلى محكمة أول درجة لتفصل في موضوعها . حالة ذلك .
٧٨٢	١٤٢ع١	(الظن رقم ١٢٣٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٧٩)
		١٠ - استئناف الحكم برفض الدعوى . أثره . طرح النزاع على محكمة الدرجة الثانية بما صدر فيه من أحكام وما انطوى عليه من دفاع ودفع .
٨٨١	١٦٣ع١	(الظن رقم ٢٠٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢١/٢/١٩٧٩)
		١١ - أرجه للدفاع والدفع المبداء من المستأنف عليه أمام محكمة الدرجة الأولى . اعتبارها مطروحة على محكمة الاستئناف دون حاجة لاستئناف فرعى ولو لم يتمسك بها طالما لم ينازل عنها .
١٠٢	١٨٨ع٢	(الظن رقم ٥٢٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٤/٤/١٩٧٩)
		١٢ - الأثر الناقل للاستئناف . انطواء موضوع المنازعة في حقيقته على طلب واحد . استئناف الحكم المنهى للتصومة . أثره . اعتبار الموضوع مطروحا برمته في الاستئناف . شموله الأحكام السابق صدورها في ذات الموضوع .
١٠٢	١٨٨ع٢	(الظن رقم ٥٢٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٤/٤/١٩٧٩)
		١٣ - القضاء لصالح المؤجر بأن الأجرة الواردة بالعقد هي الأجرة القانونية . استئناف المستأجر هذا الحكم . أثره . اعتبار الحكم السابق صدوره لصالحه في الدعوى مستأنفا والذي قضى بخضوع العين لقانون إيجار الإماكن . حالة ذلك .
١٠٢	١٨٨ع٢	(الظن رقم ٥٢٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٤/٤/١٩٧٩)

الصفحة	القاعدة والعدد	
١٦٣	٢٤٢١٥	١٤ — قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول دعوى المطالبة بالمستحقات لدى هيئة التأمينات الاجتماعية لعدم تقديم طلب كتابي للهيئة قبل رفعها . قضاء تستنفذ به المحكمة ولايتها . قضاء المحكمة الاستئنافية بالغائه وقبول الدعوى . وجوب الفصل في موضوعها دون إعادتها لمحكمة أول درجة . (الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٢١)
١٩٦	٢٤٢٢١	١٥ — التطليق للضرر . حضور وكيل مفوض في الصلح من كل زوج أمام محكمة أول درجة . رفض الصلح من أحدهما . كفاية ذلك لاثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين . لا محل لإعادة عرض الصلح أمام محكمة الاستئناف . (الطعن رقم ١١ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٩/٤/٢٥)
٢٩٧	٢٤٢٣٩	١٦ — قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة . استنفاد ولايتها في نظر الموضوع . إلغاء محكمة الاستئناف للحكم الابتدائي . وجوب الفصل في الموضوع دون إعادتها لمحكمة أول درجة . (الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٧)
٣٢٨	٢٤٢٤٤	١٧ — الاستئناف . أثره . وجوب بحث المحكمة الاستئنافية لأوجه الدفاع والدفع التي أبدتها المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة ، ولو تغيب أو حضر ولم يبد دفاعا إلا أن يكون قد تنازل عنها . (الطعن رقم ٩٣٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/١٢)

الصفحة	القاعدة والعدد	
٤٢٨	٢٤٢٦٣	١٨ - المدفع بعدم قبول الطعن في قرار لجنة تحديد الأجرة لرفعه بعد الميعاد . دفع شكلى وليس دفعا بعدم القبول . عدم استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالحكم بقبوله . الغاؤه استئنافيا . وجوب إعادة الدعوى للمحكمة الابتدائية للفصل فيه . (الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٣)
١١٠	٣٤٣٥٩	١٩ - رفض محكمة أول درجة الأدعاء بالتزوير . استئناف الحكم المنهى للتصومة . يستتبع طرح الأدعاء بالتزوير على المحكمة الاستئنافية . قضاؤها برده وبطلان الورقة المطعون فيها . لا خطأ . م ١/٢٢٩ مرافعات . (الطعن رقم ١١٠٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٩)
١٨٨	٣٤٣٧٤	٢٠ - استئناف الحكم المنهى للتصومة - أثره . الأدعاء بالتزوير . أمام محكمة أول درجة ودفاع الخصم بشأنه . إعتباره مطروحا على المحكمة الاستئنافية طالما لم يثبت التنازل عنه صراحة أو ضمنا . (الطعن رقم ١١٣٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٨)
٣٦٥	٣٤٤٠٥	٢١ - نطاق الاستئناف . جواز إبداء أوجه دفاع جديدة أمام محكمة الاستئناف . (الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٢)
٢٢٤	٣٤٣٨٠	« النقض والإحالة » . نقض الحكم . أثره . إلزام محكمة الإحالة بالألا تعيد النظر فيما لم تناوله أسباب النقض المقبولة . الطلبات السابق رفضها في الاستئناف . صيرورة القضاء فيها حائزا قوة الأمر المقضى طالما لم يطعن عليها . (الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١١)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(ناسعا) الطلبات في الاستئناف .
		١ - جواز طلب الإحالة للتحقيق لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . عدم استجابتها له بعد أن قعد الطالب عن إحضار شهوده أمام محكمة أول درجة . لا خطأ .
١٩٦	٢٤٢٢١	(الطن رقم ١١ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٥)
		٢ - إحالة الدعوى إلى التحقيق . قبول الخصم . الحكم بإعلان شهوده ومماهم دون اعتراض منه حتى صدور الحكم في الموضوع . إعتباره نزولا من حقه في التمسك بعدم جواز الإثبات بالبينة . عدم جواز التمسك به أمام محكمة الاستئناف .
٣٢٤	٣٤٣٩٨	(الطن رقم ٤٦٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٩)
		« الطلبات الجديدة »
		١ - رفض طلب المدعى بالحكم بصحة ونفاذ عقد بيع وتسليم المبيع . استئناف المدعى مع إضائته طلبا احتياطيا بفسخ العقد ورد ما دفع من عربون . طلب جديد يختلف موضوعا وسببا عن الطلب الأصلي . عدم قبول إيدائه لأول مرة في الاستئناف .
٨٦٥	١٤١٥٩	(الطن رقم ٩٥٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٩)
		٢ - دعوى المؤجر بطرد المستأجر لانتفاء مدة العقد . استئنافه بالحكم برفض الدعوى طالبا طرده لتخلفه عن سداد الأجرة اعتباره طلبا جديدا وليس مجرد تغيير لسبب الدعوى .
٣٦٥	٣٤٤٠٥	(الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٢)

المادة	القاعدة والعدد	
		”ملا يعد طلبا جديدا“ .
٢٢٠	١٤٥٢	١ - الطلب الجديد في الاستئناف . هو ما يتغير به موضوع الدعوى . وسيلة الدفاع الجديدة التي يمتد إليها المستأنف عليه لتأكيد طلبه الذي حكم له به . جواز إبدائها لأول مرة في الاستئناف . مثال بشأن التقدم المكسب . (الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٦)
٢٤٧	١٤٥٧	٢ - تأسيس المؤجر دعواه بطلب أجرة إضافية على استغلال المستأجرة المكان مفرشا . تأسيسه ذات الطلب في الاستئناف على منحه إياها ميزة استغلال المكان مستثنى . لا يعد وأن يكون تغييرا في سبب الدعوى دون موضوع الطلب . (الطعن رقم ١١ و ٢٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٧)
٣٧٦	٣٨٩	٣ - دعوى إخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة . وجوب الاعتداد بما يستحق من أجرة بعد رفع الدعوى حتى قفل باب المرافعة في الاستئناف . لا يعد ذلك طلبا جديدا . لا عمل لتكليف المستأجر بالوفاء بها . (الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٥)
٣٦٥	٤٠٥	٤ - عدم جواز إبداء الطلبات الجديدة أمام محكمة الاستئناف جواز تغيير سبب الدعوى أو الإضافة إليه . شرطه . أن يكون القصد منه تأكيداً لأحققته في ذات الطلب . (الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٢)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(عاشرا) الحكم في الاستئناف
		« مسائل عامة »
		١ - الحكم ابتدائيا بالزام التابع والمتبوع متضامين بتعويض المضرور . استئناف المتبوع وحده . القضاء بالزامه بتعويض أقل مما قضى به ابتدائيا . لا يتضمن إساءة للمتبوع باستئنافه . حالة ذلك .
١٩٥	١٤٤٧	(الطن رقم ٢٧٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١)
		٢ - وجوب صدور أحكام محكمة الاستئناف من ثلاثة مستشارين سموا المرافمة وتمت بينهم المداولة دون غيرهم . مخالفة ذلك . أثرها . بطلان الحكم . الأصل هو صحة الاجراءات من واقع ما أثبت بالحكم وبحضر الجلسة . يجب اثبات العكس على من يدعيه .
٥٢٧	١٤١٠١	(الطن رقم ١١١١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٤)
		٣ - تشكيل الدوائر الاستئنافية من أربعة مستشارين . مجرد تنظيم داخلي . إثبات هذا التشكيل بحضور الجلسة التي حجزت فيها الدعوى للحكم . لا يفيد اشتراكهم في المداولة في كافة القضايا المعروضة عليهم .
٥٢٧	١٤١٠١	(الطن رقم ١١١١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٤)
		٤ - فصل المحكمة الاستئنافية في موضوع النزاع . قضاء ضمني برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي الذي سبق إثارته أمام محكمة أول درجة .
٢٦٣	٢٤٢٣٣	(الطن رقم ١١٢٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢)

الصفحة	القائمة والعدد	
		٥ - القضاء ابتدائيا للضرور بتعويض إجمالي عن الضررين المادى والأدبى قصر المحكمة الاستئنافية التعويض على أحد هذين العنصرين . مؤداه . وجوب خصم ما يقابل ذلك العنصر من التعويض .
٣١٨	٢٤٢٤٢	(الطعن رقم ٨٦١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٠)
		٦ - الاستئناف . أثره . عدم جواز تسوية مركز المستأنف مثال بشأن استئناف المحكوم عليه للتعويض المحكوم به .
٣١٨	٢٤٢٤٢	(الطعن رقم ٨٦١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٠)
		٧ - رفض الدعوى بطلب إخلاء المستأجر لتأجيره المكان المؤجر من الباطن . قضاء المحكمة الاستئنافية بالإخلاء استنادا إلى ترك المستأجر للعين رغم عدم استناد المؤجر لهذا السبب . خطأ فى القانون .
٤٠٠	٣٤٤١٣	(الطعن رقم ٩٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦)
		” سقوط الحصومة فى الاستئناف “ .
		١ - الحصومة فيما يتعلق بسقوطها . قابليتها للتجزئة عند تعدد المدعى عليهم ما لم يكن موضوعا غير قابل للتجزئة . م ١٣٦ مرافعات . عدم إعلاف أحد المستأنف عليهم إعلانا محميا خلال سنة من تاريخ أنحر إجراء صحيح فى الدعوى . أثره . سقوط الحصومة بالنسبة له .
٨٨٤	١٤١٦٤	(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢١)
		٢ - القضاء بسقوط الحصومة قبل جميع المستأنف عليهم رغم قابلية موضوع الدعوى للتجزئة خطأ طالما أن بعض الخصوم

الصفحة	القائمة والعدد	
		قد تم إعلانهم قبل انقضاء سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح في الدعوى .
٨٨٤	١٤١٦٤	(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٢١) (حادى عشر) تسبيب الحكم الاستثنائى .
		١ — تأييد المحكمة الاستئنافية للحكم الابتدائى للأسباب الواردة به ولأسباب أخرى امتدت إليها . لا يعيب الحكم وجود تناقض بين بعض أسبابه وبعض أسباب الحكم الابتدائى . هذه ذلك .
١٨٣	١٤٤٥	(الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١١) ٢ — أقوال الشهود . لمحكمة الاستئناف تقديرها بما يخالف تقدير محكمة أول درجة دون بيان الأسباب المبررة . حسبها إنامة قضائها على ما يحمله .
٤٤٦	١٤١٦٨	(الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٢٤)
<hr/>		
<h2>إصلاح زراعى</h2>		
(أولا) ما بعد أرضا زراعية :		
التفسير التشريعى بالقروا ١ لسنة ١٩٦٣ الصادر من هيئة الإصلاح الزراعى . بشأن ما بعد أرضا زراعية . قصر نطاقه على تعيين الحسد الأقصى للملكية الزراعية . القضاء . بأنها العلاقة الإيجارية باعتبار أن العين المؤجرة من الأراضى المعدة للبناء . استنادا إلى هذا التفسير . خطأ .		
٢٢٩	١٤٤٥	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٦)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(ثانيا) تصرف المالك في القدر الزائد من الأطيان :
		تصرف المورث إلى أفراد أسرته في الأطيان الزراعية الزائدة على ٥٠ فدانا نقادا للقانون ٥٠ لسنة ١٩٦٩ خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة . عدم دخوله في نطاق التصرفات التي لا تحتاج بها مصلحة الضرائب والمادة ٤ في ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . تصرف المورث في القدر غير الزائد . عدم محاحة مصلحة الضرائب به .
٢٥	٣٤٢	(الطن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٣/١١/١٩٧٩)
		(ثالثا) الضرائب :
		الضرائب المستحقة على الأطيان الزراعية من الديون الممتازة ضريبة الأمن القومي والدفاع فأخذان حكم ضريبة الأطيان .
٩١	٢٠٢	(الطن رقم ٨٦٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١/٤/١٩٧٩)
إعلان		
		(أولا) بيانات الإعلان :
		١ — إثبات المحضر في أصل الإعلان واقعه إرسال الخطاب المسجل للعلن إليه في الحالات المحددة قانونا . لا محل لإثباتها في صورة الإعلان المسلمة من قبل .
٣٨٤	٣٤٠٩	(الطن رقم ١٠٦٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٦/١٢/١٩٧٩)
		٢ — إثبات المحضر في أصل ورقة الاعلان توجيه خطاب للعلن إليه في اليوم التالي في الحالات المحددة قانونا . كاف لإثبات مراعاته لميعاد الأربع والعشرين ساعة .
٣٨٤	٣٤٠٩	(الطن رقم ١٠٦٣ لسنة ٤٥ ق — جلسة ٢٦/١٢/١٩٧٩)

المفحة	القاعدة والعدد	
		(ثانيا) الاعلان في الموطن الأصلي .
		١ - حصول الإعلان في الموطن الأصلي للمعلن إليه مخاطبا مع وكيله . منازعة المعلن إليه في صحة هذه الوكالة . غير جائز . حالة ذلك .
٤٣٤٣٧	٣٤٣٧	(الطن رقم ٤١٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٣)
		٢ - الموطن . ماهيته . تقدير عنصر الاستقرار فيه ونية الاستيطان هو مما يستقل به قاضي الموضوع .
٢٦١	٣٤٣٨١	(الطن رقم ١٠٢ لسنة ٤٨ ق جلسة - ١٩٧٩/١٢/١٣)
		(ثالثا) الاعلان في موطن الأعمال .
		١ - وجوب إعلان الطعن في موطن المطعون ضده . المقصود بالموطن . المسادتان ٤٠ مدني ، ٢١٤ من أفعات . مكتب المحامي لا يعد موطنًا عامال .
٢٩٩	١٤٦٢	(الطن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٠)
		٢ - جواز اعتبار مكتب المحامي موطن أعمال له . قصره على الأعمال المتعلقة بمهنته . لا يعد كذلك في غيرها من الأعمال أو لغيره من الأشخاص . مكتب المحامي عدم اعتباره موطن أعمال لموكله .
٢٩٩	١٤٦٢	(الطن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٠)
		(رابعا) الاعلان في المحل المختار :
		إعلان الحزم في الموطن المختار لتنفيذ عمل قانوني معين . شرطه أن يكون الاتفاق على ذلك ثابتا بالكتابة والاعلان متملحا بذلك العمل .
٢٩٣	١٤٦١	(الطن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/١٨)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(خامسا) الاعلان لجهة الادارة :
		١ - تسليم الاعلان لجهة الادارة لغلق مسكن المعلن اليه اعتباره قد تم صحيفا في تاريخ التسليم . لاعبرة بتاريخ قيد الاعلان بدفاتر قسم الشرطة أو بتسلم المعلن إليه . (الطن رقم ٩٨٢ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٢٩) ١٤١٨٣ ٩٩٠
		٢ - امتناع المخاطب معه في موطن المعلن اليه عن ذكر اسمه أو صفته . اعتبار ذلك بمثابة عدم وجود من يصح تسليمه الورقة قانونا . وجوب تسليمها لجهة الادارة في هذه الحالة . (الطن رقم ٩٤٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٣١) ٢٤٢٧٨ ٥٠١
		٣ - التزام المحضر بتوجيه اخطار للمعلن اليه خلال ٢٤ ساعة هند تسليمه صورة الاعلان لجهة الادارة . امتداد هذا الميعاد إلى أول يوم عمل إذا ما صادف عطلة رسمية . (الطن رقم ٥٠٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٧) ٣٤٣٥٠ ٦٨
		(سادسا) اعلان صحيفة الدعوى .
		انعقاد الخصومة . شرطه . اعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى اعلانا صحيفا . تخلف هذا الشرط . أثره . زوال الخصومة كأثر للطالبة القضائية . (الطن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١١) ٣٤٣٧٨ ٣١٥
		(سابعا) اعلان الطعن :
		١ - اعلان الاستئناف .
		١ - ميعاد ثلاثة أشهر الواجب تكليف المستأنف عليه بالحضور قبل انقضائه . هو ميعاد حضور . حضور المستأنف عليه بناء على ورقة إعادة الإعلان لا يسقط حقه في التمسك

الصفحة	القاعدة والعدد	
		باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . مجرد فوات الميعاد المذكور . قاطع في عدم تحقق الغاية من الإجراء .
٢٩٩	١٤٦٢	(الطعن رقم ٥٤٤ سنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٠) ٢ — عدم إعلان المستأنف عليه بصحيفة الاستئناف خلال ثلاث أشهر من تاريخ إيداعها قلم الكتاب . حضور المستأنف عليه . لا يقطع حقه في التمسك باعتبار الاستئناف كأن لم يكن علة ذلك .
٨٨٤	١٤١٦٤	(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٢١) « إعلان النقض » . علم الطاعن بوفاة خصمه أثناء نظر الاستئناف وصدور الحكم لصالح ورثته . إختصاصه لتتوفى دون ورثته في الطعن بالنقض أنه . عدم انعقاد الخصومة وبطلان الطعن . لا يغير من ذلك إعلان الورثة من بعد بصحيفة الطعن .
٤٩٣	٢٤٢٧٦	(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٣١) (ثامنا) بطلان الإعلان . ١ — صورة صحيفة الطعن بالنقض المعلنة للطعون عدد . خلوها من توقيع المحامي أو بيان تاريخ إيداع الصحيفة قلم الكتاب . لا بطلان .
٤٦١	١٤٨١	(الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٣) ٢ — الميعاد المحدد لإعلان صحيفة الطعن بالنقض . ميعاد تنظيمي . لا يترتب على تجاوزه البطلان . م ٢٥٦ مرافعات .
٤٦١	١٤٨٩	(الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٣)

الصفحة	القائمة والعدد	
٩٤	١٧٥ ع ١	٣ - صورة صحيفة الطعن بالنقض المعلقة للطعون عليه . خلوها من بيان تاريخ إيداع الصحيفة قلم الكتاب . لا بطلان . (الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٧)
١٦٣	٣٤٠ ع ٣	٤ - الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف تأسيسا على بطلان إعلانها . عدم التمسك باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . رفض المحكمة للدفع ببطلان الصحيفة . لا خطأ . علة ذلك . بطلان الإعلان أمر خارج عن الصحيفة ذاتها . الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . لا يتعلق بالنظام العام . (الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٦)
٦٨٣	٣٥٠ ع ٣	٥ - التمسك ببطلان إجراءات الاعلان استنادا لسبب جديد لم يسبق إثارته أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٧)
		(تاسعا) مسائل متنوعة :
٢٧١	٥٩ ع ١	١ - الأصل في الاعلان . علم المعلن إليه به علما يقينيا بتسليم الصورة لشخصه . الاكتفاء بالعلم الافتراضي أو الحكي . استثناء لحكمة تسوف . (الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٩/١/١٧)
٢٠٧	٢٢٣ ع ٢	٢ - قرارات لجان الملائات الآيلة للمقوط . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . ميماء الطعن فيها . مريانه من تاريخ إعلانها . لا يغني عن ذلك العلم اليقيني بصدورها أو إقرار الطاعن بحصول الإعلان . (الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٦)

الصفحة	القائمة رقم	
		٣ - الطعن في قرارات لجنة المنشآت الآيلة للسقوط . عدم التزام محكمة الموضوع باتباع وسيلة معينة لتحقيق من ميعاد حصوله . (الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٦)
٢٠٧	٢٢٢٣ خ	

أعمال تجارية

		١ - تأجير الأماكن مفروشة . لا يمد بطبيعته عملا تجاريا ولو كان المستأجر تاجرا . اعتباره كذلك . شرطه . (الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢)
٢٤٥	٢٢٣١ خ	
		٢ - تأجير أكثر من وحدة سكنية مفروشة . اعتباره عملا تجاريا ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . المدف منه . إخضاع النشاط للضريبة . (الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢)
٢٤٥	٢٢٣١ ع	
		٣ - الاتفاق في عقد الإيجار على أن الغرض من التأجير هو استغلال العين في الأغراض التجارية . لا يبيح للمستأجر تأجير العين مفروشة ولو كان تاجرا هدفه الربح . (الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢)
٢٤٥	٢٢٣١ ع	

إفلاس

		١ - الحكم بإشهار إفلاس التاجر . الأمر الصادر من محكمة النقض بوقف تنفيذه . أثره . إعادة صلاحية المفلس وبصفة مؤقتة في إدارة أمواله والتقاضى بشأنها . حتى تفصل محكمة النقض في الطعن المطروح عليها . (الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٢)
٢٣٣	١٤٦٧ ع	

الصفحة	القاعدة والعدد	
٣٣٣	١٤٦٧	٢ - المنازعة في تجارية الدين المطلوب شهر الإفلاس من أجله . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٢)
٣٣٣	١٤٦٧	٣ - استخلاص الوقائع المكونة لحالة توقف التاجر عن دفع ديونه وتقدير جدية المنازعة فيها . هو مما تستقل به محكمة الموضوع . (الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٢)
٤٨٢	١٤٩٣	٤ - تمسك مشتري المحل التجاري بشرائه له من المالك الظاهر بحسن نية وانتقال حيازته إليه . إغفال الحكم ببحث هذا المدافع بمقولة أن المحل يدخل ضمن أموال التفليسة ولا يسرى التصرف في حق جماعة الدائنين . قصور . (الطعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٤٧ القضائية جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥)
٣٤٩	٢٤٢٤٨	٥ - الأمر الصادر من مأمور التفليسة ببيع منقولات المفلس أو محل تجارته . الحكم الصادر في التظلم منه غير قابل للطعن فيه بطريق الاستئناف . المادتان ٢٧٨ و ٢٩٥ تجاري . (الطعن رقم ٦١١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٤)
٣٩٥	٢٤٢٥٧	٦ - الحكم بإشهار الإفلاس . أثره . حل يد المفلس من إدارة أمواله أو التصرف فيها . وفقد أهليته للنقاضي . حلول وكيل الدائنين محله في مباشرة هذه الأمور . (الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٤٧ ق - ١٩٧٩/٥/٢١)
		٧ - صدور التصرف من المفلس وكذا الحكم الصادر بإشهار الإفلاس . غير نافذ في مواجهة جماعة الدائنين

الصفحة	القاعدة والعدد	
		طالباً لم يختصم وكيالهم في الدعوى • جواز رفعه دعوى مبتدأه بذلك • لا محل لرفع التماس إعادة النظر في الحكم دلة ذلك •
٣٩٥	٢٤٢٥٧	(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٢١)
		٨ — دعوى الإفلاس • تقدير مدى جدية المنازعة في الدين وحالة الوقوف عن الدفع • هو مما تستقل به محكمة الموضوع •
١٠	٣٤٣٢٩	(الطعن رقم ٧٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٩)
		٩ — عدم التبليغ عن توقف المنشأة وعدم تقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة في الميعاد القانوني • أثره • الالتزام الممول بدفع الضريبة من سنة كاملة • لاعتبرة بأسباب التوقف ودواعية • م ٥٨ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ • مثل بشأن اشهار إفلاس التاجر •
١٥١	٣٤٣٦٧	(الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٤)

إلتزام

(أولاً) سبب الإلتزام •

١ — سندات الدين المستحقة على مستأجرى الأرض الزراعية •
وجوب الإخطار منها أو التصديق عليها بحسب الأحوال •
ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ • إلتزام قاصر على الديون الناشئة عن سبب
مغاير لعقد الأيجار وثابته بسند آخر لم يذكر فيه سبب الإلتزام
لجهة القضاء العادي بمححيص طبيعة السند •

(الطعن رقم ٨٤٥ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٢٥) ٢٤٢١٨ ١٨

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢ - الهبة الصادرة من والد لوالده . تضمنها تعاملا مسبقا في تركته . أثره . بطلان التصرف بطلافا متعلقا بالنظام العام . اعتباره سببا غير مشروع هو الباعث الدافع إلى النـسـجـع في العقد .
١٠٣٣٤٣٥٨	(الطن رقم ٦٢٦ لسنة ٤٦ قـ جلسة ١٩٧٩/١١/٢٩)
		٣ - الدوب غير المشروع المبطل للعقد . وجوب أن يكون معلوما للمتعاقد الآخر أو في استطاعته أن يعلمه . م ١٣٦ مدني
١٠٣٣٤٣٥٩	(الطن رقم ٦٢٦ لسنة ٤٦ قـ جلسة ١٩٧٩/١١/٢٩)
		(ثانيا) أطراف الالتزام .
		١ - وصف المتعاند . المتصود به . لا يصدق على من ورد ذكره بالعقد كأحد أطرافه دون أن يركز له صلة بترتيب الأثر القانوني محل النزاع الناشئ من العقد . كذاضي الموضوع استخلاص صفة المتعاقد .
٤٨٦١٤٤	(الطن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ قـ جلسة ١٩٧٩/٢/١٤)
		٢ - الحكم بإشهار الإفلاس . أثره . غل في المفاس من إدارة أمواله أو التصرف فيها . ونقد أهميته للتقاضي . حلول وكيل الدائنين محله في مباشرة هذه الأمور .
٣٩٥٢٤٥٧	(الطن رقم ١٤٨ لسنة ٤٧ قـ جلسة ١٩٧٩/٥/٢١)
		٣ - صدور التصرف من المفاس وكذا الحكم الصادر بشأنه بعد إشهار الإفلاس . غير نافذ في مواجهة جماعة الدائنين طالما لم ينحصر وكيلهم في الدعوى . جواز رفع دعوى مبتدأة بذلك لا محل لرفع التماس إعانة النظر في الحكم . حلة ذلك .
٣٩٥٢٤٥٧	(الطن رقم ١٤٨ لسنة ٤٧ قـ جلسة ١٩٧٩/٥/٢١)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(ثالثا) أوصاف الالتزام . « عدم القابلية للانقسام » . عدم قابلية الالتزام للانقسام . ظهور أهمية هذا الوصف عند تعدد المدينين والدائنين . (الطن رقم ١٢٧٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٧٩) ٨٣٩ ١٤١٥٩
		التضامن : ١ — الموكلون في تصرف واحد . متضامنون قبل الوكيل في تنفيذ الوكالة . (الطن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٨/١/١٩٧٩) ٢٩٣ ١٤٦١
		٢ — إبراء مصلحة الضرائب المتنازل عن المنشأة من دين الضريبة مع إعائها بأنه يوحده صاحب المصلحة في الدين . آثره . عدم جواز مطالبة المتنازل له بهذا الدين . ملة ذلك . (الطنان رقم ١٠٢ لسنة ٤٣ ق و ٩٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٧/٤/١٩٧٩) ١٤٣ ٢٤٢١١
		٣ — الدفع بالتجديد . مقصور على العلاقة بين الدائن والكفيل غير المتضامن عند الشروع في التنفيذ على أمواله . دعوى عدم نفاذ التصرف لا محل فيها لأعمال أحكام هذا الدفع . (الطن رقم ٤١٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ٦/١٢/١٩٧٩) ١٧١ ٣٤٣٧٢
		(ثالثا) انتقال الالتزام : « حوالة الحق » ١ — مشتري العقار بعقد غير مسجل . يبيعه لآخر دون الاقتصار على حوالة حقوقه الشخصية إليه . جواز تقابل المشتري الأول مع البائع له بعد البيع الثاني . (الطن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٠/١/١٩٧٩) ١٦١ ١٤٤٠

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢ — تقابل مشتري أئقار بعقد غير مسجل مع البائع له . سريانه قبل المشتري الثاني بعقد غير مسجل من المشتري الأول . عدم سريانه قبل من اكتسب حقا عينيا على العقار قبل التقابل .
١٦١	١٤٤٠	(الطن رقم ٦١٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٠/١١/١٩٧٩)
		٣ — حرالة البائع عقود إيجار العقار المبيع للمشتري ونفاذها في حق المستأجرين باعلازم بها . أثره . للمشتري حق إقامة دعوى الإخلاء بالتأجير من الباطن .
٤٠	٢٤١٩٢	(الطن رقم ٦١٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ٧/٤/١٩٧٩)
		٤ — حقوق المفاول من الباطن والعمال قبل المفاول الأصل ورب العمل المقررة بالمادة ٦٦٢ مدني . أولويتها على حقوق الحال إليه بدين المفاول الأصل قبل رب العمل الناشء عن عقد المقاوله . شرطه .
٨٧	٢٤٢٠١	(الطن رقم ٨١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٠/٤/١٩٧٩)
		٥ — المصاحة في الطمن . كفاية تحققها وقت صدور الحكم ولو زالت بعد ذلك . استئناف المحكوم عليه مقبول ولو انتقل الحق موضوع الدعوى إلى آخر . ندخل الأخير في الاستئناف . لا خطأ . لا يغرم من ذلك حوالته حقه للغير بعد التدخل .
٢٥٣	٢٤٢٣٢	(الطن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٢/٥/١٩٧٩)
		٦ — التنازل عن الإيجار . هو حواله حق بالنسبة لحقوق المستأجر وحواله دين لالتزاماته . نشوء علاقة مباشرة بين المؤجر والمتنازل له . م ٥٩٣ مدني .
٥٦٤	٢٤٢٩١	(الطن رقم ١٣٨٥ سنة ٤٧ ق — جلسة ٦/٦/١٩٧٩)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٧ - حوالة الدائن لحقه . الوفاء الحاصل من المدين للحيل قبل نفاذ الحوالة في حق المدين . أثره . براءة دمة المدين . مسئولية المحيل قبل المحال له ولو كانا قد اتفقا على عدم الضمان . م ٣١١ مدني .
٧٤٦	٢٤٣٢٧	(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٥)
		(رابعا) تنفيذ الالتزام
		١ - طلب التعويض عن إخلال المتعاقد بالتزامه . لا يمنح من طلب الفوائد القانونية عن هذا التعويض للتأخر في الوفاء به . علة ذلك . اختلاف الأساس في كل منهما .
١١٨	٢٤٣٠٧	(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٦)
		٢ - القضاء نهائيا بالزام المتعاقد بالتعويض مع الفوائد القانونية بواقع ٥ ٪ باعتبار أن المادة تجارية . عدم جواز المنازعة في تجارية المعاملة أو سعر الفائدة عند نظر المطالبة بباقي التعويض .
١١٨	٢٤٣٠٧	(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٦)
		٣ - سريان الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية . شرطه . القضاء بالتعويض لاخلال المتعاقد بالتزامه . سريان الفوائد القانونية عن التأخير في الوفاء من تاريخ صدور الحكم النهائي .
١١٨	٢٤٣٠٧	(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٦)
		٤ - طلب الدائن الزام المدين بالتعويض . عدم جواز رفض عرض المدين بتنفيذ التزامه عينا . م ٢١٥ مدني .
٧٥٣	٢٤٣١٨	(الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠)

الصفحة	القائمة والعدد	
		” حق الحبس والدفع بعدم التنفيذ “ .
		١ - حق المشتري في حبس الثمن . مناطه . وجود سبب جدي ينجش معه نزع المبيع من تحت يده . تقدير جدي هذا السبب . استغلال قاضي الموضوع به متى أقام قضاءه على أسباب سائغة .
٤٨٨	٢٤٢٧٥	(الطن رقم ٦٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢١)
		٢ - قصر حق المشتري في الحبس على جزء من الثمن يتناسب الخطر الذي يهدده . شرطه . أن يكون عالما بمقدار الخطر وقت الحبس .
٤٨٨	٢٤٢٧٥	(الطن رقم ٦٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢١)
		٣ - حق المتعاقد في الامتناع عن تنفيذ التزامه ما لم يقيم المتعاقد الآخر بالتنفيذ . م ١٦١ مدني . حقه أيضا في توقيع الحجز التحفظي تحت يده نفسه على ما يكون مدنا به . تقدير توافر شروط الحجز من سلطة محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة التقض .
٧٤٦	٢٤٣٢٧	(الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٥)
		(خامسا) انقضاء الالتزام .
		” القوة القاهرة “
		الحادث المفاجيء الذي ينتفي به الالتزام . شرطه . عدم إمكان توقعه واستحالة دفعه . تقدير ذلك من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاها على أسباب سائغة .
٨٥٩	١٤١٥٨	(الطن رقم ٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٩)

الصفحة	القائمة والعدد	
		« الوفاء »
٣٨٥	١٤٧٥	١ — صحيفة الدعوى بفسخ عقد البيع لاخلال المشتري بالتزاماته شرط إعتبارها إهـ — ذارا له بالفسخ . أن تتضمن الصحيفة تكاليفه بالوفاء بهذا الالتزام . (الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٥)
٣٨٥	١٤٧٥	٢ — إيداع المشتري باقى الثمن . اشتراطه عدم صرفه للبائع إلا بعد التوقيع على العقد النهائى . لا أثر له على صحة العرض والإيداع . اعتباره مبرئا للذمة . (الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٥)
٣٨٥	١٤٧٥	٣ — رفض دعوى فسخ البيع لقيام المشتري بسداد باقى الثمن فى الوقت المناسب رفض طلب إلزام المشتري بالتعويض المنفق عليه فى العقد لانتفاء الخطأ فى جانب صحيح . (الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٥)
		« استحالة التنفيذ »
٢٧٢	٢٤١٩١	استخلاص الفسخ الضمنى للعقد . من مسائل الواقع . استقلال قاضى الموضوع به . (الطعن رقم ١١٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٥)
		« مسائل متنوعة »
٣١٢	٢٤٢٤١	حلول الدين المضمون بالرهن دون انقضائه . لا يمنع من الحكم بصحة الرهن الحيازى . (الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/١٠)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		التماس إعادة النظر
		الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه . سبيل الطعن عليه هو التماس إعادة النظر . الطعن فيه بطريق النقض . شرطه . صدوره من المحكمة وهي مدركة حقيقة الطلبات وأنها لم تقضى بمالم يطلبه الخصوم . (الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/١)
٦٨٢	١٤١٢٧
		أمر أداء
		١ — التجاء الدائن إلى طريق استصدار أمر الأداء شرطه . وجوب ألا يكون الحق الظاهر من عبارات الورقة قابلاً للمنازعة فيه . مثال بشأن المطالبة بثمن إطارات رسا مزادها على المدين . (الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١)
١٠٠	١٤٣١
		٢ — عدم اعلان المتظلم ضده بصحيفة التظلم في أمر الأداء خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها إلى قلم الكتاب . أثره . إعتبار الدعوى كأن لم تكن م ٧٠ مرافعات قبل تعديها بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦ . (الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١)
١٠٥	١٤٣٢
		٣ — وجوب امتناع القاضي عن اصدار أمر الأداء متى تحقق من عدم توافر شروطه . أو رأى ألا يجيب بعض الطلبات فيه . (الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٧)
٧٣٦	١٤١١٥

الصفحة	القاعدة والعدد	
٧٣٦	١٤١١٥	٤ — نظر الدعوى بعد رفض إصدار أمر الأداء . استقلال إجراءاتها عن إجراءات طلب الأمر . إعلان الخصم بأمر الرفض لا يفتى من وجوب إعلانه بوقائع الدعوى وأدلتها وأسانيدها . (الطن رقم ٦٢١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٧)
٧٣٦	١٤١١٥	٥ — اختلاف عقد الإيجار المرفق بعريضة أمر الأداء عما هو مبين بها . القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير طريق أمر الأداء رغم تقديم المدعى للعقد الصحيح . خطأ . (الطن رقم ٦٢١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٧)
٢٣٢	٢٤٢٢٨	٦ — الدعوى بطلب تسليم صورة تنفيذية ثانية من أمر الأداء . عدم اعتبارها مطالبة صريحة بالحق المثبت به . لاتعد إجراء قاطعا لمدة تقادم الحق . (الطن رقم ٢١٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٣٠)
٢٣٢	٢٤٢٢٨	٧ — النفي بأن ضياع الصورة التنفيذية الأولى لأمر الأداء مانع يوقف مريان تقادم الحق الثابت به . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٢١٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٣٠)

أوراق تجارية

(أولا) الشيك :

٥٧٤	٢٤٢٩٣	١ — اختلاف طبيعة الكمبيالة عن الشيك . جريان العرف على اعتبار التوقيع على ظهر الشيك تظهيرا ناقلا للملكية . عرف واجب التطبيق مالم يثبت أن التوقيع قصد به التظهير التوكيلي . (الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٧)
-----	-------	-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢ — إصدار الشيك . لا يعد وفاء ميرثا لذمة الساحب عدم انقضاء التزامه إلا بصرف المسحوب عليه لقيمة الشيك للتفديد . (الطن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/١٠)
١٩٧	٣٤٣٧٥	

أهلية

(أولا) المسائل الخاصة بالقاصر .

حق الأب في التصرف دون إذن المحكمة في عقار القاصر
أو المحل التجاري أو الأوراق المالية . شرطه . ألا تتجاوز
قيمة التصرف ٣٠٠ ج . بيع عقار القاصر . وجوب الاعتداد
بقيمته وقت التصرف دون الثمن الوارد بالعقد .

(الطن رقم ٧١ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٢٢) ٤٠٨ ٢٤٢٥٩

(ثانيا) عوارض الأهلية .

١ — المحكوم عليه بعقوبة جنائية . حرمانه من إدارة أمواله .
م ٤/٢٥ عقوبات . سريان ذلك على الأحكام الصادرة من
المحاكم العسكرية .

(الطن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/١٣) ٦٢٠ ٢٤٣٠٢

٢ — حرمان المحكوم عليه بعقوبة جنائية من إدارة أمواله .
آثره . عدم أهليته للتقاضى . هذا الحجر القانونى موقوف بمدة
تنفيذ العقوبة . إيداع المحكوم عليه أحد المصححات العقلية .
لا يعد تنفيذا للعقوبة .

(الطن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/١٣) ٦٢٠ ٢٤٣٠٢

الصفحة	القائمة والعدد	
		<p>” الدفع بقيام عارض من عوارض الأهلية “</p> <p>إدعاء خصم بقيام عارض من عوارض الأهلية . استقلال محكمة الموضوع بتقدير دليله دون معقب متى كان استخلاصها سائغا .</p>
٦٢٠	٢٤٣٠٢	<p>(الظعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٧٩)</p> <p>(ثالثا) إبطال تصرفات ناقص الأهلية :</p> <p>١ — إبطال عقد البيع لنقص الأهلية . أثره . التزام ناقص الأهلية برد قدر النفع الحقيقي الذي عاد عليه . عدم التزامه برد ما أضاعه أو أنفقه في غير مصلحته . الالتزام بالرد . أساسه .</p> <p>الاثراء بلا سبب .</p>
٨٠٩	١٤٨١٤	<p>(الظعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٥/٣/١٩٧٩)</p> <p>٢ — إبطال العقد لنقص الأهلية . عبء إثبات إثراء ناقص الأهلية ومداه . وقوعه على عاتق من يطلب إلزامه برد ما دفع .</p>
٨٠٩	١٤٨١٤	<p>(الظعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٧٩)</p>

إيجار

القواعد العامة في الإيجار :

أولا انعقاد عقد الإيجار :

” انعقاد عقد الإيجار بسبب حرفة المستأجر “

١ — عقد الإيجار لا ينتهي كأصل بوفاة المستأجر . لورثته

دون المؤجر حتى انتهائه متى أبرم لسبب حرفة المستأجر . لهم

والمؤجر هذا الحق إذا عقد لاعتبارات متعلقة بشخص المستأجر

المادتان ٦٠١ ، ٦٠٢ مدني .

(الظعن رقم ٧٤٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٧/٤/١٩٧٩)

٥٥/٢٤١٩٥

الصفحة	القائمة والعدد	
		٢ — النص في عقد الإيجار على حرفة المستأجر أو الغرض من الإيجار . لا يدل بذاته على أن العقد أبرم بسبب حرفة المستأجر أو لاعتبارات شخصية .
٥٥	٢٤١٩٥	(الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٧)
		« إيجار ملك الغير »
		الإيجار الصادر من غير المالك أو من له حق التعامل في منفعته . صحيح بين طرفيه . عدم تفاذه في حق صاحب الحق في التأجير إلا بالإجارة .
١٦٦	١٤٤١	(الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٠)
		« هيوب الإرادة »
		عقد الإيجار . عقد رضائي في حدود ما فرضته التشريعات من قيود . الأصل في الإرادة . المشروعية . ما يلحقها من بطلان . مناطه .
٩٢٧	١٤١٧٢	(الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٤)
		(ثانيا) حق الإجارة :
		١ — مقومات المتجرونها الحق في الإجارة . عناصر مالية جواز التصرف فيها . والحجز عليها .
٥٨٢	١٤١١٠	(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢١)
		٢ — بيع المتجر أو المصنع جبرا أو اختيارا . إعتبار الرامى عليه المزاد خلفا خاصا للمستأجر الأصلي .
٥٨٢	١٤١١٠	(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢١)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٣ - دعوى المسناجر بتحديد الأجرة القانونية للعين المؤجرة أقامتها قبل بيعها إداريا بالمزاد العلني . رفض الدعوى باعتبار أن العين أرض فضاء . صدور هذا الحكم بعدأيلولة حق الاجارة للراسى عليه المزاد . أثره لاجبية له قبله .
٥٨٢	١١٠ع	(الطن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢١)
		٤ - انقضاء الشركة بهلاك أموالها . أثره . دخولها في دور التصفية . بقاء شخصيتها المعنوية . بالقدر اللازم للتصفية . العقود المتعلقة بإدارة الشركة ومنها عقود الإيجار . بقاؤها قائمة لحين انتهاء التصفية .
٩٩٧	١٨٥ع	(الطن رقم ٤١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٣١)
		٥ - تصفية الشركة للمصفي حق بيع موجوداتها وأموالها ومنها حق إيجار العين التي تشغلها .
٩٩٧	١٨٥ع	(الطن رقم ٤١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٣١)
		(ثلثا) التزامات المؤجر :
		” تسليم العين المؤجرة “
		الحكم بتسكين ” طاعن من شقة النزاع قبل أمد مالك العقار . لا حجية له قبل المالك الآخر الذي لم يختصم في الدعوى . لا محل للتحدى بعدم قابلية الالتزام للإنقسام .
٨٣٩	١٥٤ع	(الطن رقم ١٢٧٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٧)
		ملحقات العين المؤجرة .
		١ - العين المؤجرة . شمولها للملحقات التي لا تكتمل منفعتهم المقصودة من الإيجار إلا بها . عدم تحديد الملحقات

الصفحة	القاعدة والعدد	
		في العقد . وجوب الرجوع إلى طبيعة الأشياء وعلى ما جرى عليه العرف . جواز إثبات ذلك بكافة الطرق .
٦٠٠	١٤١١٣	(الطعن رقم ٦١٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٤)
		٢ - ملحقات العين المؤجرة . ماهيتها . استقلال محكمة الموضوع بتحديداتها . الحكم باعتبار الحديقة من ملحقات العين وأن تخصيص أجره لها لا يجعل لها كياناً مستقلاً سائغ .
٦٩٤	٢٤٣١٦	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠)
		(رابعاً) التزامات المستأجر :
		« المحافظة على الشيء المؤجر ورده »
		١ - الحريق بالعين المؤجرة . اعتباره نوعاً من التلف . مسؤولية المستأجر عن أفعال مستخدميه ولو في غير أوقات العمل وفعل زائريه ونزلاته . م ٣٧٨ من القانون المدني السابق .
		(الطعن رقم ٥٤١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦)
		٢ - حريق العين المؤجرة نتيجة لقاء أحد رواد المقهى لبقايا لفافة تبغ . طلب المؤجر إخلاء مستأجر المقهى لمخالفته شروط الإيجار المعقولة . رفض الدعوى استناداً إلى مسؤولية المستأجر من فعله وفعل تابعيه فحسب . خطأ في القانون .
		(الطعن رقم ٥٤١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦)
		« إمتياز المؤجر » .
		١ - جميع حقوق الإمتياز العامة أو الخاصة . عدم جواز الاحتجاج بها قبل الحائز حسن النية . مؤجر العقار . إعتباره

الصفحة	القائمة والعدد	
		حائزا للمنفقات الموجودة بالعين المؤجرة . م ١١٣٣ مدني . مثال بشأن حقوق هيئة التأمينات الاجتماعية .
٣٢٢	٢٤٣	(الطن رقم ١٣٦٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/١٠)
		٢ — امتياز دين أجرة المباني والأراضي الزراعية المستحق للؤجر على منقولات العين المؤجرة . قاصر على أجرة سنتين . امتياز المؤجر حسن النية . عدم تقدمه على امتياز هيئة التأمينات الاجتماعية إلا في حدود أجرة سنتين . م ١١٤٣ مدني .
٣٢٢	٢٤٣	(الطن رقم ١٣٦٢ سنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/١٠)
		(خامسا) تأجير المحال الشائع .
		١ — حق التمريك المشتاع على حصته . نطاقه . القضاء بطرد الوارث من العين المملوكة للورث لثبوت وفاته وهي في حيازته وأن استقلال الوارث بحيازتها فيه إضرار بحقوق باقي الورثة . لاخطأ .
٤٩٦	١٤٩٦	(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٧)
		٢ — تعدد ملاك العين المؤجرة . حق من يملك أغلبية الأنصبة في طاب إنهاء الإيجار بوصفه من أعمال الإدارة .
٣٣٢	٢٤٥	(الطن رقم ٩٢٩ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/١٢)
		(سادسا) إيجار الأراضي الفضاء :
		إيجار الأرض الفضاء . عدم خضوعها لقوانين الإيجار الاستثنائية . طلب فسخ العقد . خصومه للقواعد العامة في تقدير قيمة الدعوى .
٥٥	١٩٥	(الطن رقم ٧٤٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٧)

الصفحة	القاعدة والأمر	
		(سابعا) أثر الإيجار بالنسبة للخلف :
		١ — خلافة المالك الجديد للمالك السابق في إيجار العقار . نطاقه .
٨٣٩	١٤١٥٤	(الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٣/١٧)
		٢ — عقد الإيجار الصادر من البائع قبل البيع عن شقه لم يتم استكمال بنائها . غير نافذ قبل مشترى العقار .
٨٣٩	١٤١٥٤	(الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/١٧)
		(ثانيا) الوكالة في الإيجار :
		١ — رفض المحكمة طلب الإحالة للتحقيق لإثبات الوكالة في الإيجار وإجازة العقد من الحارس صاحب الحق في التأجير دون أن ترد بأسباب مبررة . قصور .
١٦٦	١٤٤١	(الطعن رقم ٥٧٢ سنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٠)
		٢ — قيام محام بتأجير جميع شقق العقار الواقع به شقة . النزاع وتسليمها إلى المستأجرين وتحصيل الأجرة منهم باعتباره وكيلا ظاهرا عن المؤجر . لا خطأ . جواز إثبات الوكالة الظاهرة بالقرائن .
		(الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩)
		(تاسعا) انتهاء الإيجار :
		” التنبيه بالاخلاء “
		التنبيه بالاخلاء الصادر من أحد طرفي عقد الإيجار الآخر . أثره . إبطال الرابطة العقدية بعد مدة معينة . م ٥٦٣ مدني .

الصفحة	القاعدة العدد	
		عدم مراعاة مواعيد التنبيه . أثره . حق من وجه إليه في إنهاء العقد قبل الميعاد المحدد .
٩٢٧	١٤١٧٢	(الطن رقم ١٠٣٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٢٤) "دعوى إنهاء الإيجار"
		الدعوى بطلب إنهاء عقد الإيجار والتمويض . الحكم ابتدائيا بانتهاء عقد الإيجار وبندب خبير لتقدير التعويض . غير منه للمصومة كلها قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز استئنافه . صحيح .
٣٦٩	٢٤٢٥٣	(الطن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/١٧) تشريعات إيجار الأماكن :
		(أولا) مريان أحكام القانون :
		١ — وجوب تطبيق أحكام القانون المدني على عقود الإيجار المبرمة في ظله . الاستثناء . الأحكام الصادرة بشأنها تشريعات خاصة . مرياتها بأثر فوري دون توسع في التفسير .
٣٧٣	١٤٧٣	(الطن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٤) ٢ — المباني التي بدىء في إنشائها قبل ١٩٥٨/٦/١٢ . دخولها في نطاق تطبيق القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ . لا يغير من ذلك إحدادها للسكنى قبل أو بعد هذا التاريخ .
٤٨٦	١٤٩٤	(الطن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٧) ٣ — خلو التشريع الاستثنائي لإيجار الأماكن من تنظيم حالة معينة . وجوب الرجوع إلى القواعد العامة في القانون المدني ولو كان العقد ممتدا بقوة القانون .
١٦٢	٣٤٣٧٠	(الطن رقم ١٢٧٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الوحدات السكنية وغير السكنية الخاضعة للقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ . مريان أحكام القانون ٤٦ لسنة ١٧٦٢ عليها طالما لم يسبق تأجيرها أو شغلها لأول مرة قبل ١٩٦١/١١/٥ . (الطن رقم ١٠٦٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦)
		(ثانيا) تحديد الأجرة :
		(أ) تعلق قواعده بالنظام العام :
		الاتفاق على أجرة تجاوز الحد الأقصى للأجرة القانونية للكان المؤجر . باطل بطلانا مطلقا . لا يغير من ذلك أن يكون الاتفاق قد تم أثناء مريان العقد وانقاع المستأجر بالعين .
٢٧٦	٢٣٥	(الطن رقم ٦٩٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٥)
		(ب) دعوى التخفيض :
		١ - دعوى المستأجر من الباطن بتحديد الأجرة القانونية . الحكم بعدم قبولها لإقامتها ضد المستأجر الأصلي دون المؤجر . خطأ .
٩٥٣	١٧٧	(الطن رقم ١٣٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٨)
		٢ - دعوى المستأجر بتخفيض أجرة الأماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية اتصالها بالنظام العام . لا يعد سكوت المستأجر عنها نزولا عن الحق المطالب به صراحة أو ضمنا .
٤١٧	٢٦١	(الطن رقم ١٨٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٣)
		(ج) الاتفاق على أجرة نقل عن الأجرة القانونية :
		الاتفاق على أجرة نقل عن الأجرة القانونية في عقود إيجار الأماكن . جائز .
		١ - وجوب إعمال هذا الاتفاق طوال مدة الإيجار الأصلية المتفق عليها . الامتداد القانوني للعقد بعد ذلك . أثره . للمؤجر مطالبة المستأجر بالأجرة القانونية .
٨٩٠	١٦٥	(الطن رقم ٢٨١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢١)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢ - الاتفاق على أجرة الأماكن بأقل من الأجرة القانونية . جائز ولا مخالفة فيه للنظام العام . وجوب أعماله طوال المدة الاتفاقية .
٦٩٩	٢٤٣١٧	(الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠)
		(د) أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧
		١ - الأماكن الواقعة في غير المناطق الميينة بالجدول المرفق بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والمؤجرة للمصالح الحكومية وفروعها خضوعها لكافة القواعد المنظمة للعلاقة بين المؤجر والمستأجر ومنها تحديد الأجرة .
٢٠٤	١٤٤٩	(الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٣)
		٢ - أجرة الأساس للأماكن الخاضعة للسادة ٤ ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . ماهيتها . تحديد الأجرة استنادا إلى اتفاق الطرفين على حقيقة أجرة الأساس . لا خطأ .
٤٨	٢٤١٩٤	(الطعن رقم ٧٦٢ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٧)
		٣ - الأماكن المؤجرة للمصالح الحكومية وفروعها غير الواقعة في المناطق المحددة بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . خضوعها لكافة القواعد المنظمة للعلاقة التجارية بشأن امتداد القانون للعقد أو تحديد الأجرة .
٤٢٢	٢٤٢٦٤	(الطعن رقم ٣٩٦ و ٣٩٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٣)
		٤ - المكان المؤجر لوزارة الشؤون الاجتماعية غير الواقع في المناطق المحددة بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . خضوعه لقوانين التخفيض اللاحقة للقانون المذكور لا يغير من ذلك صدور القرار الوزاري من بعد خضوع هذه المناطق للقانون .
٤٢٢	٢٤٢٦٤	(الطعن رقم ٣٩٦ و ٣٩٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٣)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		<p>٥ - الأماكن الخاضعة للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .</p> <p>التزام المستأجر بسداد أجرة البواب ومقابل استعمال نور السلم .</p> <p>جائز مالم يتضمن تحايلا على قوانين تحديد الأجرة .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦)</p> <p>(هـ) لجان تحديد الأجرة :</p> <p>« الطعن في قراراتها »</p> <p>١ - لجنة تحديد الأجرة . هيئة إدارية لها ولاية القضاء</p> <p>للفصل في الخصومة بين المؤجر والمستأجر . القرار الصادر</p> <p>منها له صفة الأحكام . سرعان قواعد بدء سريان ميعاد الطعن</p> <p>فيها المقررة في قانون المرافعات .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٣)</p> <p>٢ - الطعن في الحكم . ليس ثمة ما يمنع من مباشرته قبل</p> <p>بدء سريان ميعاد الطعن . جواز الطعن في قرار لجنة تحديد</p> <p>الأجرة دون سبق إخطار الطاعن به .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٣)</p> <p>٣ - الدفع بعدم قبول الطعن في قرار لجنة تحديد الأجرة</p> <p>لرفعه بعد الميعاد . دفع شكلى وليس دفعا بعدم القبول . عدم</p> <p>استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالحكم بقبوله . الغاؤه استئنافيا</p> <p>وجوب إعادة الدعوى للمحكمة الابتدائية للفصل فيه .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٣)</p>
٤٢٨	٢٤٢٦٣	
٤٢٨	٢٤٢٦٣	
٤٢٨	٢٤٢٦٣	

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(و) مجالس المراجعة :
		١ - قرارات مجالس المراجعة الصادرة في حدود ولايتها . اكتسابها قوة الأمر المقضى . صدور القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أثناء نظر وتظلم أحد المستأجرين . وجوب إحالة التظلم إلى المحكمة الابتدائية . لا أثر لهذا التظلم على ما سبق أن فصل فيه مجلس المراجعة نهائيا بالنسبة لمستأجرين آخرين بذات العقار . (الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٧٩) ٧٩٢ ١٤٥
		٢ - تظلم أحد المستأجرين من قرار لجنة تحديد الأجرة . أثره . إعادة تقدير أجرة المبنى وتوزيعها على وحداته جميعا . م ١٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . حكم مستحدث عدم مرباه على تظلم أحد المستأجرين في ظل القانون ٤٦ لسنة ١٩٥٢ ولو بعد إحالته للمحكمة الابتدائية المختصة بعد إلغاء مجالس المراجعة . (الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٧٩) ٧٩٢ ١٤٥
		٣ - اختصاص مجالس المراجعة . زواله منذ العمل بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في ١٨/٨/١٩٦٩ . القرارات الصادرة منه في تاريخ نال . لا حجية لها . (الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٦/٦/١٩٧٩) ٧٢٦ ٢٤٣٢٣
		٤ - التظلمات المروضة على مجالس المراجعة وأوكالات مؤجلة لإصدار قرار فيها . وجوب إحالتها إلى المحكمة الابتدائية المختصة فور العمل بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . لا محل لأعمال المادة ١٣ مراقبات . علة ذلك . أحكام القانون الخاص قيد على حكم القانون العام . (الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٦/٦/١٩٧٩) ٧٢٦ ٢٤٣٢٣

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(ز) المزايا الممنوحة للمستأجر .
		١ — تأسيس المؤجر دعواه بطلب أجره إضافية على استغلال المستأجر المكان مفروشا . تأسيسه ذات الطلب في الاستئناف على منحه إياها ميزة استغلال المكان مستشفى . لا يعدو أن يكون تغيرا في سبب الدعوى دون موضوع الطلب .
٢٤٧	١٤٥٧	(الطعن رقم ١١ و ٢٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٧)
		٢ — الأجرة المقدرة وفق القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ مواجهتها حالة الانتفاع الأصلي العادى المصرح به للمستأجر في العقد . تحويل المستأجر ميزة إضافية في العقد أو في اتفاق لاحق . جواز إضافة مقابلا لها في حدود الزيادات القانونية .
٢٤٧	١٤٥٧	(الطعن رقم ١١ و ٢٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٧)
٢٦١	١٤٥٨	(الطعن رقم ١٢ و ٢٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٧)
		٣ — الميزة التي تباع للمؤجر تقاضى مقابلا عنها بالإضافة إلى الأجرة القانونية . ماهيتها . تحديد عقد الإيجار وجه الانتفاع بالعين المؤجرة كمستشفى . لا يعد ميزة . علة ذلك .
٢٤٧	١٤٥٧	(الطعن رقم ١١ و ٢٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٧)
		٤ — تأسيس المؤجر دعواه بطالب أجره إضافية على قيام المستأجر بتأجير المكان مفروشا . تأسيس طلبه في الاستئناف على منحه ميزة استعمال المكان المؤجر مستشفى أو عيادة . تغير في سبب الدعوى . اعتبار السبب الأول غير مطروح على محكمة الاستئناف .
٢٦١	١٤٥٨	(الطعن رقم ١٢ و ٢٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٧)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٥ — الميزة التي تتيح للأجير تقاضي مقابلا عنها بالإضافة إلى الأجرة القانونية . ما هيتهما . النص في العقد على تحديد وجه الانتفاع بالعين المؤجرة كعبادة ومسكن . لا يعتبر ميزة . هـ ذلك .
٢٦١	١٤٥٨	(الطعن رقم ١٢ ر ٣٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٧/١/١٩٧٩)
		الإصلاحات والتحسينات .
		التحسينات التي يضيفها المؤجر في العين قبل التأجير وكل ميزة جديدة يولمها للمستأجر . جواز الاتفاق على تقويمها وإضافة ما يقابلها إلى الأجرة القانونية . وجوب أعمال إرادة المتعاقدين ما لم يكن القصد منها التحايل على القانون .
٤٠٣	١٤٧٨	(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٥ ق — جلسة ٢٧/١/١٩٧٩)
		” ميزة الترخيص بالتأجير من الباطن “ :
		١ — الترخيص للمستأجر بالتأجير من الباطن . ميزة جديدة تقويمها وإضافة مقابلها للأجرة . حق المؤجر في تقاضي هذا المقابل ولو تقاضى المستأجر عن الانتفاع بهذه الميزة . ليس للمستأجر التحل منها بإرادته المنفردة .
٤٠٣	١٤٧٨	(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٥ ق — جلسة ٢٧/١/١٩٧٩)
		٢ — حق المستأجر في تأجير شقته مفروشة في حالات معينة طبقا للقانون . إخلاله عن الإذن له بالتأجير من الباطن . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . عدم جواز إزال الأحكام القانونية الخاصة بالتأجير مفروشا على ميزة التأجير من الباطن .
٤٠٣	١٤٧٨	(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٥ ق — جلسة ٢٧/١/١٩٧٩)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٣ - تقييم ميزة التصريح بالتأجير من الباطن بواقع ٧٠٪ استنادا إلى العرف . واقع . استقلال محكمة الموضوع بتحريره والثبوت من قيامه . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٨٢	١٩٤٤ع	(الطن رقم ٧٦٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٧)
		(ح) الالتزام بقيمة استهلاك المياه .
		١ - قيمة استهلاك المياه . عدم التزام المستأجر بها في العقد لزام المستأجر بها طبقا للقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . شرطه . قيام المؤجر بتركيب عداد خاص لكل وحدة سكنية .
٦٥٦	١٩٢٣ع	(الطن رقم ٩٩١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٨)
		٢ - المنازعة بشأن تحديد قيمة استهلاك المياه ومدى التزام المستأجر بسدادها في عقود إيجار الأماكن . غير قابلة لتقدير قيمتها . جواز استئناف الحكم الصادر فيها . علة ذلك .
٣٩١	١٩٤١ع	(الطن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦)
		(ل) الضرائب والرسوم .
		١ - الأماكن الخاضعة للقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . تحصيل المستأجر بالضرائب العقارية الأصلية والإضافية . الضرائب الإضافية . وجوب التزام المستأجر بها كافة سواء ما التزم بها قانونا أو ما ألزم بها المالك ما لم يشملها الإعفاء بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ، لا يغير من ذلك صدور القانونين ١٠٨ لسنة ٦٢ أو ٢٣ لسنة ١٩٦٧ . علة ذلك
١٥٢	١٩٣٩ع	(الطن رقم ٦٦٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٠)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢ - الضرائب التي يلتزم بها مستأجر المكان المؤجر . خضوعها للتقادم الخمس . هـ ذلك .
١٥٢	١٤٣٩	(الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/١/١٠)
		٣ - الأماكن المؤجرة لغير السكنى . عدم إعفاؤها من الضرائب على العقارات المبنية اعتباراً من ١/٧/١٩٦٨ ، ق ٤٦ لسنة ١٩٦٨ ، أثره . عدم جواز تخفيض أجرتها بمقدار الضريبة .
٤٨٦	١٤٩٤	(الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٧)
		٤ - الأجرة المستحقة على المستأجر . شمولها الضرائب والرسوم التي لم يرد عليها الاعفاء . تخلف المستأجر عن سداد رسم النظافة . اعتباره نكولاً عن دفع الأجرة . خضوعه لذات أحكام التأخر في الأجرة .
٦٥٦	١٤١٢٣	(الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٨)
		(ط) حجية الأحكام في تحديد الأجرة ،
		١ - الحكم الصادر بتحديد الأجرة القانونية . لاجية له في دعوى المؤجر بالمطالبة بأجرة إضافية طالما لم تكن محل نزاع في الدعوى السابقة .
٢٤٧	١٤٥٧	(الطعن رقم ١١ / ٣٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٧)
		٢ - القضاء نهائياً بتخفيض أجرة العين المؤجرة . الحكم من بعد بالزام المستأجر بأن يؤدي لمشتري العقار خلف المؤجر الأجرة المستحقة دون تخفيضها . قضاء مخالف لحجية الحكم السابق . جواز الطعن فيه بطريق النقض ولو كان صادراً من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .
٦٨١	٢٤٣١٣	(الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(ثالثا) استرداد فروق الأجرة :
		١ - دعوى استرداد ما دفع زائدا من الأجرة القانونية للأماكن المؤجرة عدم تعلقها بالنظام العام . سقوط الحق فيها بالتقادم الثلاثي من تاريخ علم المستأجر بحقه في الاسترداد أو بانقضاء خمس عشرة سنة من وقت دفع الأجرة . (الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٣) ٤١٧ ٢٤٢٦١
		٢ - دعوى استرداد ما دفع زائدا عن الأجرة القانونية . غير معلقة على صدور حكم نهائي بتحديد الأجرة . القضاء ببطلان سريان تقادمها من تاريخ الحكم النهائي بتحديد الأجرة . خطأ في القانون . (الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٣) ٤١٧ ٢٤٢٦١
		(رابعا) قيمة التأمين :
		١ - حظر تقاضى المؤجر تأميناً يتجاوز أجرة شهرين . م ١٨ ق ٥٢ لسنة ٦٩ . سريانه على العقود القائمة عند صدوره . مواجهة التأمين لكافة التزامات المستأجر . (الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٧) ... ٢٤٧ ١٤٥٧
		٢ - حظر تقاضى المؤجر تأميناً يتجاوز أجرة شهرين . م ١٨ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . سريانه على العقود القائمة عند صدوره . مواجهة التأمين لكافة التزامات المستأجر في العقد . (الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٧) ٢٦١ ١٤٥٨

الصفحة	القاعدة والمدد	
		(خامسا) الأولوية في شغل وحدة بالعقار :
		أفضلية المالك في شغل وحدة بالعقار المملوك له . قرار وزير الإسكان ٤١٨ لسنة ١٩٧٠ اقتصار حكمة على العقار الذي ينشأ بعد هدمه دون العقار الذي يتم ترميمه . (الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/١٩)
٢٨٩	٢٤٢٥٦	
		(سادسا) زيادة الوحدات السكنية :
		١ — حق المالك في زيادة عدد الوحدات السكنية في المبنى المؤجر بالاضافة أو التعمية . م ٢٤ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . حكم خاص بتوسعة البناء ولا شأن له بإخلاء العين المؤجرة أو ملحقاتها حالم تفصل فيه محكمة أول درجة من طلبات . عدم جواز طرحه على محكمة الاستئناف . (الطعن رقم ٦١٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٤)
٦٠٠	١٤١١٣	
		٢ — دعوى المالك بالزام المستأجر بتمكينه من تعلية العقار المؤجر . شرط قبولها . حصوله على ترخيص بذلك من الجهة المختصة لشئون التنظيم . (الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٢٤)
٩٣٢	١٤١٧٣	
		(سابعا) احتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد :
		احتفاظ المالك والمستأجر بأكثر من مسكن في البلد الواحد دون مقتض . لكل ذي مصلحة مالكا كان أو طالبا استئجار طالب اخلائه . شرطه . ألا يكون للدعي مسكن آخر بذات البلد بغير مقتض . (الطعن رقم ١٠١٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٢٥)
١٩١	٢٤٢٢٠	

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(ثامنا) حوالة عقد الإيجار :
		حوالة البائع عقود إيجار العقار المبيع للمشتري ونفاذها في حق المستأجرين بأعلانهم بها . أثره . للمشتري حق إقامة دعوى الاخلاء بالتأجير من الباطن .
٤٠٢	١٩٣٣ع	(الطن رقم ٦١٨ سنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٧)
		(تاسعا) انتهاء مدة العقد
		١ — تنبيه المؤجر على المستأجر بالاخلاء منذ انتهاء مدة العقد استمرار الأخير في الانتفاع بالعين . لا يعني تجديد الإيجاره . م ٦٠٠ مدني . جواز اثبات العكس لمحكمة الموضوع تقدير قيام التجديد من عدمه .
١٥٣	١٤١٧٧	(الطن رقم ١١٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٨)
		٢ — عقد الإيجار . انعقاده لمدة طويلة تجعله في حكم المؤبد أو لمدة يتعذر تحديدها . للقاضي تحديد مدته تبعا للظروف . الاتفاق على مريان العقد طوال حياة المستأجر وورثته . قصر القاضي لمدته على حياة المستأجر . لا خطأ .
٦٩٩	٣١٧-٢	(الطن رقم ٤٩٩ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠)
		(هائرا) فسخ العقد وانقضاؤه .
		١ — العقود المستمرة كالإيجار . القضاء بفسخها بعد البدء في تنفيذها . ليس له أثر رجعي . اعتبارها مفسوخة من وقت الحكم النهائي بالفسخ لا قبله .
٤٩١	١٤٩٥	(الطن رقم ٥٠٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٧)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢ - ادعاء المستأجر بتجديد عقد الإيجار ضمنيا بقبض المؤجر للأجرة بعد تحقق سبب الفسخ . ولم جواز . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٣١)
٩٩٣	١٤١٨٤	٣ - استئجار مكان ليسكون مقر الجمعية معينة . قيام الجمعية وتنفيذها للمقد . اعتباره عقدا إيجار جديد حل محل العقد الاول . م ١٥٣ مدني . حل الجمعية . أثره . انفساخ العقد بقوة القانون لانعدام المستأجر . لا يغير من ذلك حلول جمعية أخرى محلها . (الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦)
		(حادي عشر) الاخلاء لعدم الوفاء بالأجرة
		١ - طلب إخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة . جواز توقي هذا الطلب بأداء الأجرة وفوائدها والمصاريف الرسمية حتى اقفال باب المرافعة في الاستئناف . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . (الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٦)
١٢١	١٤٣٤	٢ - النهي بأن المستأجر لم يقم بالوفاء بفوائده الأجرة المتأخرة عليه لتوق طلب إخلائه من العين المؤجرة . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٦)
١٢١	١٤٣٤	٣ - دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر للتأخر ولتكرار التأخر في سداد الأجرة . سداد المستأجر الأجرة مع الفوائد والمصاريف قبل أفعال باب المرافعة . استئنافه بالحكم الصادر ضده بالإخلاء لتكرار التأخر في السداد دون عذر . قضاء المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم لعدم سداد الأجرة التي استحققت أثناء نظر

الصفحة	القاعدة والامد	
		الاستئناف . خطأ وتجاوزت به المحكمة نطاق الاستئناف . علة ذلك .
٣٤٩	١٤٦٩	(الطن رقم ٧٢٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٤) ٤ — تكرار امتناع المستأجر أو تأخره عن الوفاء بالأجرة . وجوب الحكم بإخلائه ما لم يقدم مبررات تقدرها المحكمة . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . المقصود بالتكرار . وجوب أن يكون الامتناع أو التأخر السابق قد رفعت بشأنه دعوى موضوعية بالإخلاء . الدعاوى المستعجلة السابقة بطلب طرد المستأجر . عدم كفايتها في ثبوت التكرار . هـ ذلك .
٣٤٩	١٤٦٩	(الطن رقم ٧٢٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٤) ٥ — دعوى الاخلاء لتخلف المستأجر عن الوفاء بالأجرة . جواز ترفي طلب الاخلاء بسداد الأجرة وفوائدها والمصاريف الرسمية قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى أمام محكمة أول درجة أو ثاني درجة . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .
٤٦٧	١٤٩٠	(الطن رقم ٩٣٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٣) ٦ — دعوى الاخلاء لتخلف المستأجر عن الوفاء بالأجرة . منازعة المستأجر بشأن تحديد الأجرة القانونية لخلاف في تفسير نص قانوني . وجوب الفصل في هذه المنازعة . لا يغير من ذلك قيام النزاع حول تحديد الأجرة أمام محكمة أخرى لم تفصل فيه بعد .
٤٦١	١٤٨٩	(الطن رقم ٣٨٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٣)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٧ - تكرار تأخر المستأجر في الوفاء بالأجرة . وجوب الحكم بإخلائه من العين مالم يقدم مبررات تقدرها المحكمة . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . المقصود بالمبررات . هي مبررات التأخير في المرة الأخيرة دون ما سبقها .
٥١٥	١٤٩٧	(الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٧)
		٨ - قضاء محكمة أول درجة برفض إخلاء المستأجر بوجود مبررات لتأخره في الوفاء بالأجرة . إلغاء محكمة الاستئناف للحكم دون بحث مبررات المستأجر في التأخير محل الدوى المطروحة . قصور .
٥٠٥	١٤٩٧	(الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٧)
		٩ - تكرار تأخير المستأجر في الوفاء بالأجرة . لمحكمة الموضوع سلطة تقدير مبررات التأخير .
٥٠٥	١٤٩٧	(الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٧)
		١٠ - الوفاء بالأجرة . حبس ، إثباته . وقومه على حاق المستأجر ..
٦٥٦	١٤١٢٣	(الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٨)
		١١ - دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر للآخر في سداد الأجرة شرط قبولها . تكاليف المستأجر بالوفاء . بطلان التكاليف . تلافيه بالنظام العام . جواز إثباته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٥٦	١٤١٢٣	(الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٨)
		١٢ - دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر للتأخر في سداد الأجرة . م ٢٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . الحكم بالإخلاء لعدم سداد المستأجر للفوائد والمصاريف الرسمية . صحيح .
١٧٦	٢٤٢١٧	(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٥)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		١٣ — الاتفاق على اعتبار العقد منسوخا من إلقاء نفسه عند الإخلال بالالتزامات الناتجة عنه . جائز في العقود الملزمة للجانبين ومنها الإيجار . إيراد المادة ٢٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قيودا على الأثر الفوري لهذا الشرط بالنسبة للتخلف في سداد الأجرة . مؤداه توقي الإخلاء لسداد الأجرة وفوائدها والمصاريف بعد تكليف المستأجر بالوفاء بها . (الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٣٠)
٧٩٢	٢٤٣٣٥	١٤ — الدعوى بطلب لإخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة . لا عبرة بمقدار ما استحق من أجرة . للمستأجر توقي الإخلاء بسداد الأجرة وفوائدها والمصاريف الرسمية . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . (الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/١٥)
٢٧٦	٣٨٩	١٥ — دعوى إخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة وجوب الاعتداد بما يستحق من أجرة بعد رفع الدعوى حتى قبل باب المرافعة في الاستئناف لا يعد ذلك طلبا جديدا لا محل لتكليف المستأجر بالوفاء بها . (الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/١٥)
٢٧٦	٣٨٩	١٦ — تكرار امتناع المستأجر عن الوفاء بالأجرة . وجوب الحكم بإخلائه وأو أوى بالأجرة أثناء نظر الدعوى ما لم يقدم مبررات مقبولة . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . المقصود بالتكرار . امتناع المستأجر عن سداد الأجرة بعد سبق رفع دعوى موضوعية الدعوى المستجلة السابقة بطلب الطرد . عدم كفايتها لثبوت التكرار . (الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة والأمد:	
		(ثاني عشر) التنازل عن العين والتأجير من الباطن :
		١ - دعوى الإخلاء للتأجير من الباطن . اختصاص المؤجر للمستأجر من الباطن للحكم في مواجهته . عدم قبول اختصاص المؤجر له أمام محكمة النقض طالما أنه لم ينازعه في طلباته . (الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٠)
١٤٣	١٤٣٨	٢ - طلب المؤجر الحكم بإخلاء المستأجر في مواجهة المستأجر من الباطن . اغفال الحكم بيان أمم الأخير . لا يترتب عليه البطلان . علة ذلك . (الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٠)
١٤٣	١٤٣٨	٣ - الإيصال الصادر من المؤجر بتقاضى الأجرة ومقابل التأجير من الباطن . اعتباره ترخيصاً للمستأجر بالتأجير من الباطن . (الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٠)
١٤٣	١٤٣٨	٤ - تأجير المستأجر للعين المأجرة بمدينة الاسكندرية من الباطن في موسم الصيف فقط وفي ظل القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . لا يعد مبرراً للإخلاء . علة ذلك . اعتباره استغلالاً مألوفاً طبقاً لما استقر عليه العرف . تجاوز التأخير شهور الصيف . اعتباره مسوفاً للإخلاء . (الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٠)
١٤٣	١٤٣٨	إيجار " إيجار الأماكن "
		٥ - حظر تخلي المستأجر عن الحق في الانتفاع بالمكان المؤجر وتمكين الغير منه بأى وجه من الوجوه ولو بغير طريق التنازل أو التأجير من الباطن . مخالفة هذا الحظر . أثره . للمؤجر طالب إخلاء المستأجر من العين . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . (الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٠)
٣٠٩	١٤٦٤	

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٦ — التنازل عن الإيجار والإيجار من الباطن . ماهية كل منهما .
٣٦٩	١٤٧٢	(الظن رقم ٨٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٤)
		٧ — استخلاص الحكم من إقامة المستأجر بالخارج وإقامة أصهاره بالعين المؤجرة تجاوزه نطاق التصريح المخول له بالتأجير من الباطن إلى التنازل عن الإيجار . فساد في الاستدلال .
٣٦٩	١٤٧٢	(الظن رقم ٨٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٤)
		٨ — حق المؤجر في طلب إخلاء المستأجر للتأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار . إزالة المستأجر سبب المخالفة . لا أثر له .
٤٩١	١٤٩٥	(الظن رقم ٥٠١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٧)
		٩ — دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر والتنازل له عن الإيجار . موضوع غير قابل للتجزئة . للتنازل له الدفع في الاستئناف بانعدام الحكم الابتدائي لوفاء المستأجر الأصلي قبل رفع الدعوى .
٥٢٠	١٤١٠٠	(الظن رقم ١٠١٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/١٤)
		١٠ — التزام المستأجر باحترام ما ورد بالعقد من حظر التنازل عن الإيجار . هذا الحظر أو منع التأجير من الباطن أو ترك المكان المؤجر للغير . من الأصول المقررة في القوانين الاستثنائية الخاصة بإيجار الأماكن .
٥٤٨	١٤١٠٤	(الظن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/١٧)
		١١ — المهنة أو الحرفة . قيامها على أساس النشاط الذهني . الأعمال فيها لاتعد من قبيل الأعمال التجارية . لا يغير من ذلك

الصفحة	القاعدة والعدد	
		شراء بعض البضائع أو تصنيع بعض المواد لتقديدها للعملاء . اعتبار هذه الأعمال فرعا من المهنة أو الحرفة تلحق بها . مريان حكم المادة ٥٩٤ مدني . قاصر على المصنع أو المتجر . (الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٧) ١٠٤ع ٤٨٠
		١٢ - تنازل المستأجر عن العين المؤجرة أو تأجيرها من الباطن للمهجرين . ق ٧٦ لسنة ١٩٦٩ . شرطه . أن يكون حق المستأجر الأصلي لازار قائما وقت التنازل . وجوب ثبوت صفة المهجر للتنازل إليه ببطاقة التهجير . (الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٨) ١٢١ع ٦٤٤
		١٣ - حق المؤجر في إخلاء المستأجر من العين المؤجرة لتنازل عن الإيجار أو التأجير من الباطن . للمؤجر التنازل منه صراحة أو ضمنا . جواز إثبات التنازل الضمني بكافة الطرق . (الطعن رقم ٦٧٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٨) ١٢٢ع ٦٤٧
		١٤ - تنازل المستأجر عن الإيجار للغير دون إذن المؤجر . وجوب القضاء بإخلائه من العين . ليس للمحكمة سلطة تقديرية في فسخ العقد . (الطعن رقم ٦٧٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٨) ١٢٣ع ٦٤٧
		١٥ - الدعوى بإخلاء المستأجر والمستأجر من الباطن . ترك المؤجر الخصومة قبل الأخير الذي أبدى دفعا باعتبار الدعوى كأن لم تكن . إثبات المحكمة لهذا الترك دون تحقيق الدفع واستمرارها في نظر الخصومة قبل المستأجر الأصلي وحده وقضاؤها بالإخلاء . خطأ . (الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٧) ١٣٧ع ٧٤٧

الصفحة	القاعدة والعدد	
		١٦ — طلب إخلاء المكان المؤجر للتأجير من الباطن . توقى المستأجر هذا الطلب . شرطه . حصوله على موافقة كتابية صريحة من المؤجر المالك بذلك . الادعاء بصدر موافقة ضمنية منه بعدم اتراضه مدة طويلة . لا محل له . (الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٣١) ١٤١٨٤ ٩٩٣
		١٧ — اختصاص المؤجر للمستأجر والمستأجر من الباطن في دعواه بالاخلاء . تصدى المستأجر من الباطن للدعوى طالبا رفضها وطعنه بالاستئناف على الحكم الصادر بالاخلاء . انفراده بالطعن بالنقض . صحيح . (الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٧) ١٩٣٢ ٤٠
		١٨ — تأجير المستأجر العين المؤجرة مفروشة للاجير في غير الأحواش الواردة حصرا في المادتين ٢٦ و ٢٧ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ هو تأجير من الباطن . للمؤجر حق طلب اخلاء العين . (الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٢) ٢٤٣١ ٢٤٥
		١٩ — حق المؤجر في اخلاء المستأجر لقيامه بتأجير العين المؤجرة له من الباطن . تشوؤه بمجرد وقوع المخالفة . عدم انقضائه بزوالها باسترداد المستأجر الأصل للعين . (الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٢) ٢٤٣١ ٢٤٥
		٢٠ — التأجير من الباطن في ظل تشريعات الايجار الاستثنائية محظور ولو خلا العقد من ذلك . (الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٢) ٢٤٣٢ ٢٥٣

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢١ — إيجار "ترك المستأجر للعين" محكمة الموضوع . واقعة ترك المستأجر للعين المؤجرة لآخر من مسائل الواقع . استقلال محكمة الموضوع بتقديرها متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة .
٢٥٣	٢٤٢٣٢	(الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٢)
		٢٢ — إلتزام المستأجر باحترام ماودر بالعقود من حظر التنازل عن الإيجار من الأصول المقررة في القوانين الاستثنائية الخاصة بإيجار الأماكن .
٣٣٢	٢٤٥٠٢	(الطعن رقم ٩٣٩ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/٥/١٢)
		٢٣ — التنازل عن الإيجار . هو حوالة حق بالنسبة لحقوق المستأجر وحوالة دين لإلزاماته . نشوء علاقة مباشرة بين المؤجر والمتنازل له . م ٥٩٣ مدني .
٥٦٤	٢٤٩١٢	(الطعن رقم ١٣٨٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٦)
		٢٤ — موافقة المؤجر على تنازل المستأجر للغير عن الإيجار . لا تتضمن الإذن للأخير بالتأجير من الباطن .
٥٦٤	٢٤٩١٢	(الطعن رقم ١٣٨٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٦)
		٢٥ — الاتفاق في عقد الإيجار على حظر التأجير من الباطن . وجوب تقييد المستأجر بهذا الحظر دون مناقشة أسبابه . لا محل للقول بتعسف المؤجر في استعمال حقه بالتمسك بهذا الحظر .
٥٦٤	٢٤٩١٢	(الطعن رقم ١٣٨٥ سنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٦)
		٢٦ — ترخيص المالك للمستأجر بالتأجير من الباطن . وجوب إثباته بالكتابة أو ما يقوم مقامها من يمين أو اقرار . التنازل الضمني عن الشرط المانع من التأجير . جواز إثباته بالبينة . حالة ذلك .
٥٦٤	٢٤٩١٢	(الطعن رقم ١٣٨٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٦)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢٧ — لمحكمة الموضوع استنباط القرائن من أقوال وردت بشكوى إدارى . مثال فى إيجار من الباطن .
٦٢٠	٢٤٣٠٢	(الصعن رقم ١٢٩٠ سنة ٤٨ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٧٩)
		٢٨ — اشراك المستأجر لآخر معه فى النشاط الذى يباشرة فى العين المؤجرة . لا يعد تأجير من الباطن أو نزولا عن الإيجار بقاء عقد الإيجار لصالح المستأجر وحده .
٦٣٦	٢٤٣٠٤	(الطن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٦/٦/١٩٧٩)
		٢٩ — إدخال المستأجر شريكا معه فى استغلال العين المؤجرة أو إسناده إدارتها للغير لا يعد تأجير من الباطن أو تنازلا عن الإيجار . مثال بشأن عيادة طبيب .
٦٥٢	٢٤٣٠٧	(الطن رقم ٦٧٦ سنة ٤٥ ق — جلسة ١٦/٦/١٩٧٩)
		٣٠ — حق المستأجر فى بيع المتجر أو المصنع الذى أشاء بalein المؤجرة . م ٢/٥٩٤ مدنى . قاصر على المستأجر الأصلي إمتداده للمستأجر من الباطن . شرطه . أن يكون مالكا لجميع عناصر المتجر .
٧٨٥	٢٤٣٣٤	(الطن رقم ١٢٧٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٢٧/٦/١٩٧٩)
		٣١ — طاب إخلاء المستأجر للتأجير من الباطن أو للتنازل عن الإيجار . حق لكل من له التأجير ماله كا أو مستأجرا أصليا مرخص له فيه . لملك حق إخلاء المستأجر الأصلي عند قيام المستأجر من الباطن بالتأجير بدوره من الباطن دون ترخيص من المالك .
٧٨٥	٢٤٣٣٤	(الطن رقم ١٢٧٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٢٧/٦/١٩٧٩)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٣٢ — طالب المستأجر الأصلي إخلاء المستأجر من باطنه لقيام الأخير بالتأجير من الباطن أو النزول عن الإيجار . شرطه . ألا يكون المستأجر الأصلي قد رخص بذلك للمستأجر منه . هذا الترخيص لا يحول دون طلب المالك إخلاء العين لعدم تصريحه كتابة في ذلك . (الطعن رقم ١٢٧٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٢٧)
٣٨٥	٢٤٣٣٤	٣٣ — ادعاء الخصم بأنه ليس مستأجرا من الباطن ينتهي عقده بوفاء المستأجر الأصلي وأنه متنازل له عن الإيجار . عدم تعويل محكمة الموضوع على الصورة الشمسية لعقد التنازل . لاخطأ . (الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/١٢)
٢٥٣	٢٤٣٨٥	٣٤ — تجاوز الوكيل حدود الوكالة . الموكل هو الذي يملك التمسك بتجاوز الوكيل لحدود الوكالة — مثال بشأن التنازل عن الإيجار . (الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٢)
٣٦١	٤٠٤	”التأجير من الباطن للمهجرين“ . ١ — قيام المستأجر بالتأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار . جوازه لمن تثبت له صفة المهجر من إحدى محافظات القنال وسيناء . ق ٧٦ لسنة ١٩٦٩ . (الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٢)
٥١٧	٢٤٢٨٢	٢ — المهجرون من مدن القنال أو سيناء . جواز تنازل المستأجرين لهم عن الإيجار . استثناء من حكم المادة ٢/٢٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . مريان هذا الاستثناء على كافة الأما كن

الصفحة	القاعدة والعدد	
		سواء كانت معدة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض . قانون ٧٦ لسنة ١٩٦٩ .
٥٧٠	٢٤٢٩٢	(الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٦) ٣ — صفة التهجير . ثبوتها للمهجر إلى الجهة التي هجر إليها مباشرة . المقصود بالجهة . لا عبءة بالتقسيمات الإدارية . أحياء مدينتى القاهرة والجيزة تنظمها جهة سكن واحدة . تهجير الطاعن إلى محافظة الجيزة . لا يمنع من تأجير مسكننا من الباطن بمحافظة القاهرة .
٦١٦	٢٤٣٠١	(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٢٣) ٤ — زوال صفة التهجير عن المهجر بانتقاله من مسكن لآخر . شرطه . أن يكون مستأجرا للمسكن الأول واستقر فيه على وجه معتاد .
٦١٦	٢٤٣٠١	(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٢٣) ٥ — ثبوت صفة التهجير للمتنازل له عن الإيجار أو نقمها عند تطبيق أحكام القانون ٧٦ لسنة ١٩٦٩ . هو مما تستقل به محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائغا .
٢٤٤	٣٤٣٨٣	(الطعن رقم ٦١٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/١٢) التأجير الرقنى والمصايف :
		١ — تأجير المساكن للعين الكائنة بمدينة الاسكندرية من الباطن فى موسم الصيف فقط وفى ظل القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لا يعد مرور لاخلاء . علا ذلك . اعتباره استغلا . الوفا طبقا لما اعتقر عليه العرف . تجاوز لتأجير شهر الصيف . اعتباره مسوقا لاخلاء .
١٤٣	١٤٣٨	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٠)

الصفحة	القائمة والعدد	
١٤٣	١٤٣٨	٢ — الايصال الصادر من المؤجر بتقاضى الأجرة ومقابل التأجير من الباطن عن أحد شهور الصيف بمدينة الاسكندرية . لا يعد ترخيصا للمستأجر بالتأجير من الباطن على مدار السنة . (الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٠/١/١٩٧٩)
		بيع الجدد :
٤٩١	١٤٩٥	١ — بيع المتجر . حلول مشتري الجدد محل المستأجر الأصلي في حقوقه والتزاماته . للتأجير التمسك قبل المشتري بماله من دفعات قبل المستأجر الأصلي عند حصول البيع . (الطن رقم ٥٠٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ٧/٢/١٩٧٩)
٤٩١	١٤٩٥	٢ — فسخ عقد الإيجار لتأجير المستأجر العين من باطنه للغير . أثره انقضاء جميع تعريفات المستأجر الأصلي الناشئة عن العقد . بيعه المحل التجاري بالجدد لآخر . لا أثر له . (الطن رقم ٥٠٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ٧/٢/١٩٧٩)
٥٤٨	١٤١٠٤	٣ — بيع الجدد . استثناء من الأصل المقرر بحظر التنازل عن الإيجار . وجوب توافر الصفة التجارية في العين المبيعة . (الطن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٧٩)
٩٩٧	١٤١٨٥	٤ — بيع المستأجر للمصنع أو المتجر المؤجر له . موافقة المؤجر ليست شرطا لصحة العقد . (الطن رقم ٤١ لسنة ٤٥ ق — جلسة ٣١/٢/١٩٧٩)
٤٠٢	١٤٩٣	٥ — جواز ابقاء الإيجار في حالة بيع المتجر أو المصنع بالجدد . م ٢/٥٩٤ مدني . استثناء من الأصل العام . لا محل لأعماله في حالة تأجير الجدد من الباطن . (الطن رقم ٦١٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ٧/٤/١٩٧٩)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٦ - بيع الجدد . استثناء من الأصل المقرر بحظر التنازل عن الإيجار . وجوب توافر الصفة التجارية للعين المباعة مما ينطبق عليه وصف المصنع أو المتجر . عيادة الطبيب . لا تعد كذلك .
٣٣٢	٢٤٢٤٥	(الطعن رقم ٩٣٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٢)
		٧ - بيع المستأجر للمتجر أو المصنع المؤجر له . م ٥٩٤/٢ مدنى . وجوب تقديم المشتري تأميناً كافياً للمؤجر للوفاء بالتزاماته قبله . هذا الضمان الإضافي لا يدخل في حسابه بضائع المتجر . تقدير كفايته . من سلطة محكمة الموضوع .
٤٧٣	٢٤٢٧٢	(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٣٠)
		” التأجير بالجدك ”
		المحل المؤجر بمنقولاته . اتخاذ الحكم من عدم اعتراض المستأجر مدة طويلة على وجود المنقولات دليلاً على عدم تفاهتها . خطأ .
٣٧٣	١٤٧٣	(الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٤)
		” الإيواء أو الإستضافة ”
		إيواء المستأجر للغير أو إستضافته . وجوب أن تكون إقامته بصفة عارضة مع المستأجر . بقاء الغير بعد ترك المستأجر للعين . هو تأجير من الباطن أو نزول عن الإيجار .
٢٥٣	٢٤٢٣٢	(الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٥)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		« المساكنة »
		المساكنة هي المشاركة السكنية مع المستأجر منذ بدء الإجارة . حق المتفع في البقاء بالعين المؤجرة بعد ترك المستأجر الأصلي لها أو وفاته ولو كان من غير من ورد ذكرهم بالمادة ٢١ من ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .
٢٥٣	٢٤٢٣٢	(الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٢)
		(ثالث عشر) تأجير الأماكن المفروشة :
		١ — الأماكن المؤجرة من مالكيها أو مستأجرها مفروشة للغير . عدم خضوع أجرتها للتحديد القانوني . اعتبار المكان مفروشا . شرطه . أن تكون المتقولات ذات قيمة تبرر تغليب منفعتها على منفعة الدين .
٩٥٣	١٤١٧٧	(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٢٨)
		٢ — الأماكن المؤجرة مفروشة . لمحكمة الموضوع تقدير جدية الفرش أو صوريته . العبرة بحقيقة الواقع دون الوصف الوارد بالعقد . جواز إثبات التحايل بكافة طرق الإثبات .
٩٥٣	١٤١٧٧	(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٢٨)
		٣ — تأجير الأماكن مفروشة . لا يعد بطبيعته عملا تجاريا ولو كان المستأجر تاجرا . اعتباره كذلك . شرطه .
٢٤٥	٢٤٢٣١	(الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٢)
		٤ — تأجير أكثر من وحدة سكنية مفروشة اعتباره عملا تجاريا ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . الهدف منه . إخضاع النشاط للضريبة .
٢٤٥	٢٤٢٣١	(الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٢)

الصفحة	القاعدة والعدد	
٢٤٥	٢٤٢٣١	٥ - الاتفاق في عقد الإيجار على أن الغرض من التأجير هو استغلال العين في الأغراض التجارية . لا يبيح للمستأجر تأجير العين مفروشة ولو كان تأجيرها هدفه الربح . (الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٢)
٢٨٠	٢٤٢٣٦	٦ - التنظيم الخاص بتأجير الأماكن المفروشة . م ٢٦ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والقرار المنفذ لها . تعلقها بالنظام العام . عدم جواز الاتفاق على مخالفته . (الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٥)
٤٧٧	٢٤٢٧٣	٧ - تأجير وحدات سكنية مفروشة . م ٢٦ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وقرار وزير الإسكان ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ . جواز تأجير المالك أكثر من شقة مفروشة متى كان مستأجر إحداها قد شغلها مدة خمس سنوات متصلة قبل العمل بالقانون . انتهاء عقود إيجار الأماكن المفروشة بانتهاء مدتها . (الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٣٠)
		«التأجير لأغراض السياحة»
٢٨٠	٢٤٢٣٦	تأجير الوحدات السكنية مفروشة لأغراض السياحة . م ٢٦ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والقرارات المنفذة له . حق للمستأجر والمالك . للاخير هذا الحق ولو أجراً أكثر من شقة واحدة في عقاره . (الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٥)
		«التأجير للسفر المؤقت بالخارج»
		١ - الأصل حرمان المستأجر من تأجير شقته مفروشة وقصر هذا الحق للمالك على شقة واحدة . م ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . للمستأجر تأجير شقته مفروشة إبان إقامته الموقوتة بالخارج أو في

الصفحة	القاعدة والعدد	
		الحالات الواردة في القرارات الوزاريين ٤٨٦ ، ٤٨٧ لسنة ١٩٧٠ . لئلا يكأ تأجير أكأ من شقة مفروشة فى حدود القرارات المذكورين .
٣٩٨	١٤٧٧	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٧)
		٢ — المستأجر المصرى المقيم مؤقتا بالخارج . حقه فى تأجير المكان للغير مفروشا أو غير مفروش . ولو تضمن العقد حظرا بالتأجير من الباطن . عودته من الخارج . وجوب إخطاره المستأجر من الباطن بالإخلاء ولو قبل المدة المحددة بالعقد . تراخيه فى إخلائه . أثره . للتأجير طلب إخلائهما من العين . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .
٩٥٣	١٤٧٧	(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٢٨)
		٣ — حق المستأجر المصرى المقيم مؤقتا بالخارج فى تأجير المكان للتأجير للغير م٠ م ٢٦ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . للتأجير دون المستأجر من الباطن التمسك بعدم توافر شروط هذه المادة .
٩٥٣	١٤٧٧	(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٢٨)
		(رابع عشر) إساءة استعمال العين أو استعمالها بالمخالفة لشروط الإيجار .
		١ — إخلاء المستأجر لاستعماله المكان للتأجير بطريقة تنافى شروط الإيجار المعقولة وتضرر بمصلحة التأجير . شرطه . أن تكون بغير رضا التأجير .
١٧٠	١٤٤٢	(الطعن رقم ٨٦٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٠)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢ — دفاع المحصوم بمحض أعمال الخبير . إعتباره مطروحا على المحكمة . إغفال الحكم لرد على دفاع المستأجر أمام الخبير بقبول المؤجر لوجه استعماله للعين بسكونه عليه مدة طويلة . قصور .
١٧٠	١٤٤٢	(الطعن رقم ٨٦٦ لسنة ٤٦ ق جلسة — ١٩٧٩/١/١٠)
		٣ — إخلاء المستأجر لمخالفته شروط الإيجار المعقولة بما يرتب ضررا للمالك . م ٢٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . عدم إمتراط بلوغ المخالفة حد التغير الشامل في وجه الاستعمال .
٤١٣	١٤٨٠	(الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٧)
		٤ — الحكم بإخلاء المـ- تاجر لتغيره وجه استعمال المكان المؤجر مخزنا للآثاث إلى ورشة نجاره بما يرتب ضررا للمؤجر . لاخطأ .
٤١٣	١٤٨٠	(الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٧)
		٥ — حق المؤجر في إخلاء المستأجر لاستعماله المكان بطريقة تنافي شروط الإيجار المعقولة . ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . جواز نزول المؤجر من استعمال هذه الرخصة عند التعاقد .
٤٦٧	١٤٩٠	(الطعن رقم ٩٣٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٣)
		٦ — حق المؤجر في طلب إخلاء العين لإحداث المستأجر تغييرا فيها . شرطه . أن يلحق بالمؤجر ضرر . بقاء هذا الحق له ولو أزال المستأجر المخالفة . استخلاص ثبوت الضرر . من سلطة محكمة الموضوع .
٢١٧	٢٤٢٥٥	(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٢٨)

الصفحة	القاعدة والعدد	
٢١٧	٢٤٢٥٥	٧ - حق المؤجر في طلب اخلاء العين لإحداث المستأجر تغييرا فيها . جواز التنازل عنه صراحة أو ضمنا . مجرد السكوت عن استعمال الحق فترة من الزمن . لا يعد نزولا ضمنا عنه . عبء إثبات التنازل . وقوعه على من يدعيه . (الطن رقم ١٠٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٨)
٣٣٩	٢٤٢٤٦	٨ - حق المؤجر في طلب اخلاء المستأجر لاستعماله العين المؤجرة بطريقة تخالف شروط الايجار المعقولة . جواز التنازل عنه صراحة أو ضمنا . مجرد العلم بمحصول المخالفة دون اعتراض لا يعد تنازلا ضمنا . (الطن رقم ٥٨٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٢)
٣٣٩	٢٤٢٤٦	٩ - التنازل الصريح أو الضمني عن الحق . عبء إثباته . وقوعه على عاتق مدعيه . إدعاء المستأجر تنازل المؤجر عن حقه في اخلاء العين . التفات المحكمة عن هذا الدفاع . لاخطأ طالما لم يطلب المستأجر تمكينه من اثباته . (الطن رقم ٥٨٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٢)
٣٣٩	٢٤٢٤٦	١٠ - تغيير المستأجر مسكنه إلى عيادة طبية . استخلاص الحكم توافر الاضرار بالمؤجر استخلاصا سائفا . لاخطأ . (الطن رقم ٥٨٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٢)
٣٣٩	٢٤٢٤٦	١١ - حق المؤجر في إخلاء المستأجر للتغيير في العين المؤجرة بما يلحق بالمؤجر ضررا . عبء إثبات الضرر . وقوعه على عاتق المؤجر . (الطن رقم ٥٨٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٢)

الصفحة	القاعدة والعدد	
٦٨٩	٢٤٣١٥	١٢ — دعوى المؤجر أمام القضاء المستعجل بطرد المستأجر لإساءة استعمال العين المؤجرة . لاتعد طلبا بالفصل في أصل الحق وإنما تنطوي على مساس بأصل الحق . القضاء بعدم الاختصاص والإحالة لمحكمة الموضوع . خطأ . (الطعن رقم ٧٨٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠)
٦٩٤	٢٤٣١٦	١٣ — تقدير ما إذا كانت الوقائع المسادية المنسوبة للمستأجر تشكل إساءة للاستعمال ضارة بالمؤجر من عدمه . استقلال محكمة الموضوع بها . الحكم بأن إقامة حظائر للدواجن بجزء من الحديقة يعتبر استعمالا ضارا غير مألوف . سائق . (الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٠)
٣٩٥	٢٤٤١٢	١٤ — الحكم بإخلاء المستأجر لاستعمال العين المؤجرة بطريقة مخالف شروط الإيجار المعقولة . استناد الحكم إلى اتفاق الطرفين أمام الخبير بما تضمنته من تعديل لشروط العقد . لاخطأ . (الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦)
٣٩٥	٢٤٤١٢	١٥ — تحديد ملاحظات العين المؤجرة واستخلاص الضرر من استعمال المستأجر للعين بطريقة تخالف شروط العقد . استقلال محكمة الموضوع بتقديره . مثال بشأن إقامة حظيرة للدواجن . (الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦)
٣٠٩	١٤٦٤	(خامس عشر) وفاة المستأجر أو تركه للعين : ١ — طلب إخلاء العين المؤجرة لتخلي المستأجر عنها للغير . عبء إثبات وجود غير المستأجر طبقا لأحكام العقد أو القانون . وقوعه على عاتق المؤجر . إثبات وجود الغير يستند إلى سبب قانوني يبرره . عبؤه على المستأجر . (الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٠)

الصفحة	القاعدة وعدد	
		٢ — دعوى إخلاء العين لتخلي المستأجر عنها للغير . طلب المستأجر إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات فلم المؤجر بوجود الغير معه في المحل التجارى المؤجر . غير منتج . وجوب موافقة المؤجر على ذلك بإذن كتابي صريح .
٣٠٩	١٤٦٤	(الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٠)
		٣ — وفاة مستأجر المسكن أو تركه له . امتداد العقد لصالح زوجه أو أولاده أو والديه المقيمين معه إقامة مستقرة . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . سريان هذه القاعدة سواء كان المتوفى أو التارك مستأجرا أصليا أو من امتد العقد قانونا لصالحه . مثال بشأن زوج أبنه المستأجر الأصلي .
٥٧٨	١٤١٠٩	(الطن رقم ٥١٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢١)
		٤ — زوجة المستأجر وأولاده ووالديه المقيمون معه بالعين المؤجرة . عدم اعتبارهم مستأجرين أصليين . حقهم في البقاء في العين بعد وفاة المستأجر أو تركه لها . مادة ٣١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . لا يعنى اعتبارهم مستأجرين أصليين .
٨٢٣	١٤١٥١	(الطن رقم ٥٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/١٧)
		٥ — ترك المستأجر العين المؤجرة . لزوجه وأولاده ووالديه البقاء بها أيا كانت مدة إقامتهم معه . لأقاربه حتى الدرجة الثالثة ذات الحق . شرطه . إقامتهم معه مدة سنة سابقة مباشرة على الترك . لا مبرر للتفرقة بين حالتى الترك والوفاء . م ٢١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .
٢١	٢٤١٩٠	(الطن رقم ٥٥٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٤)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٦ - طلب المؤجر إنهاء العقد لوفاة المستأجر . عبء إثبات أن العقد حور لاعتبارات متعلقة بشخص المستأجر . وقوعه على عاتق المؤجر . لا يكفي في ذلك النص في العقد على الغرض من الإيجار .
٥٥	٢٤١٩٥	(الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٧)
		٧ - عقد الإيجار لا ينتهي بوفاة أحد طرفيه . إبرامه بسبب حرفة المستأجر . ورثته دون المؤجر حق إنجازه . انعقاده لا اعتبارات شخصية في المستأجر . لورثته وللمؤجر الحق في إنجازه .
٦٥٢	٢٤٣٠٧	(الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٦)
		٨ - وفاة مستأجر المكن بسبب حرفته . لورثته حق البقاء في العين . عدم اشتراط إحتراف أيهم لذات حرفة مورثهم . حلة ذلك .
٦٥٢	٢٤٣٠٧	(الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٦)
		٩ - إقامة الابن بالمسكن مع والده المستأجر حتى وفاته . أثره . استمرار الإيجار بالنسبة له . إقامة بعد ذلك بمسكن ملحق بالشركة . مقر عمله . لا يعد إسقاطا من جانبه لحقه في إجارة مسكنه الأصلي . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .
٧٣٢	٢٤٣٢٤	(الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٣)
		١٠ - تعبير المستأجر عن إرادته في النخلى عن العين المؤجرة . جواز أن يكون صريحا أو ضمنيا . لاثريب على المستأجر إن هو لم ينتقم بالعين فعلا مادام قائما بأداء الأجرة .
١٣٢	٣٤٣٦٣	(الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١)

الصفحة	القاعدة العدد	
		١١ — قيام المستأجر الأصلي بتأجير العين المؤجرة له من الباطن بموافقة المؤجر . لا يبدن تخليا عن إقامته فيها . للمستأجر الحق في تركها لمن يقيم معه من أولاد .
١٣٢	٣٤٣٦٣	(الطعن رقم ٣٠٥ سنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/١)
		١٢ — وفاة مستأجر العيادة الطبية في ظل القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . عدم جواز تطبيق حكم المادة ٢١ منه بشأن امتداد عقود المساكن لصالح المستفيدين منه . وجوب الرجوع للقواعد العامة في القانون المدني .
١٦٢	٣٤٣٧٠	(الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٥)
		١٣ — عقود إيجار الأماكن بسبب حرفة المستأجر . انتهاءها بوفاة . منوط برغبة ورثته إذا كانت ممارسة المهنة تعود بمنفعتها عليه وحده . حق ورثة المستأجر والمؤجر في إنهاء العقد متى كانت المنفعة تعود عليهما معا .
١٦٢	٣٤٣٧٠	(الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٥)
		١٤ — تعبير المستأجر عن إرادته في التخلي عن العين المؤجرة جواز أن يكون صريحا أو ضمنيا ولا أثر يرب على المستأجر أن هو لم يذقم بالعين فعلا مادام قائما بتنفيذ التزاماته .
٢٨٤	٣٤٣٩٠	(الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/١٥)
		١٥ — إقامة الزوج في مسكن آخر لزوجة من زوجة ثانية . للقضاء باعتباره متخليا عن مسكنه الأصلي لزوجته الأولى والزام المؤجر بتحرير عقد إيجار لها . خطأ في القانون .
٢٨٤	٣٤٣٩٠	(الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/١٥)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		وراجع : إيجار : إيجار الأماكن "التنازل عن العين والتأجير من الباطن" .
٥٢٠	١٤١٠٠	(الطن رقم ١٠١٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٩) (سادس عشر) الامتداد القانوني لعقود الإيجار :
		١ — عقود إيجار الأماكن . خضوعها لقوانين إيجار الأماكن وما لا يتعارض معها من أحكام القانون المدني . إمتداد تلك العقود تلقائيا وبحكم القانون لمدة غير محدودة .
٨٩٠	١٤١٦٥	(الطن رقم ٢٨١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٢١/٣/١٩٧٩) ٢ — عقود إيجار الأماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية إمتدادها إلى مدة غير محدودة بعد انتهاء مدتها الأصلية المتفق عليها . لأجرة بالمدة الاتفاقية التي يمتد إليها العقد عند عدم إخطار أحد الطرفين للآخر بالإخلاء . حلة ذلك .
٨٩٠	١٤١٦٥	(الطن رقم ٢٨١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٢١/٣/١٩٧٩) ٣ — الامتداد القانوني لعقود الإيجار . جواز نزول المستأجر من هذه الميزة أثناء قيام العقد . التزام المستأجر بالإخلاء العين في الميعاد الذي حدده واستمراره في الانتفاع بها بعد هذا الميعاد . لا يفترض من تجديد الإيجار ما لم يعم الدليل على العكس . م ٦٠٠ مدني .
٩٢٧	١٤١٧٢	(الطن رقم ١٠٣٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ٢٤/٣/١٩٧٩) "تقدير قيمة الدعوى" .
		١ — عقود إيجار الأماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية . إمتدادها لمدة غير محدودة بعد انتهاء مدتها الاتفاقية . الدعوى

الصفحة	القاعدة والعدد	
		بطلب فسخ العقد . غير مقدرة القيمة . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها .
٥٥	٢٤١٩٥	(الطن رقم ٧٤٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٧)
		٢ — فقد الإيجار الخاضع لقانون إيجار الأماكن . الدعوى بطلب فسخه أو إمتداده بقوة القانون لمدة غير محددة اعتبارها غير مقدرة القيمة . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها .
٣٧٩	٤٠٨	(الطن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦)
		وراجع : إيجار : القواعد العامة " إيجار الأراضي الفضاء "
٥٥	٢٤١٩٥	(الطن رقم ٧٤٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٧)
		" الأماكن المؤجرة مفروشة "
		١ — الامتداد القانوني لعقد إيجار الأماكن المفروشة . ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . قاصر على الأماكن المؤجرة لغرض السكنى . الأماكن المؤجرة لغرض هذا الغرض . خضوعها للقانون المدنى .
٣٧٣	١٤٧٣	(الطن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٤)
		٢ — تأجير المحل التجارى مفروشا . انتهاء عقد الإيجار بانتهاء المدة المتفق عليها فيه . م ٥٩٨ مدنى . عدم خضوعه للامتداد القانوني الوارد بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
٣٧٣	١٤٧٣	(الطن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٤)
		٣ — استثناء الأماكن المؤجرة مفروشة من حكم المادة ٢٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن أسباب إخلاء العين المؤجرة . المقصود به . عدم سريان الامتداد القانوني عليها . سريان أسباب الإخلاء عليها متى توافرت شروطها .
٢٤٥	٢٤٢٣١	(الطن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٢)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(سابع عشر) المنشآت الآيلة للسقوط : " قرارات بخان المنشآت الآيلة للسقوط " . القرار النهائي الصادر من اللجنة المختصة في شأن المنشآت الآيلة للسقوط . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، قرار عيني متعلق بالعقار ذاته . عدم تأثيره بتعاقب الملك عليه . الاستيلاء على العقار للمنفعة العامة أثناء سير الدعوى بطلب إلاماء القرار . لا أثر له . (الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٢٤) ١٧٤ع ٩٦٣
		" الإخلاء المؤقت للترميم " . إخلاء المبنى مؤقتاً للقيام بأعمال الترميم . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ حق المستأجر في العودة إلى شغل العين المؤجرة له بمجرد انتهاء أعمال الصيانة . (الطعن رقم ١١٠٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/١٢) ٢٤٧ع ٣٤٥
		(ثامن عشر) الدعاوى الناشئة عن عقد الإيجار . " سبب الدعوى " . ١ — طلب المؤجر إخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة وإساءة استعمال العين المؤجرة . القضاء بالإخلاء للسبب الأول . قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدعوى بعد بحث سبب الإخلاء لا خطأ . علة ذلك . (الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٦) ٣٤٤ع ١٢١
		٢ — دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر للتأجير من الباطن وتغيير وجه استعمال العين مما ألحق به ضرراً . قضاء محكمة أول درجة بالإخلاء للتأجير من الباطن . إلغاؤه استئنافية . إغفال المحكمة الاستئنافية بحث واقعة تغيير استعمال العين المؤجرة . خطأ . (الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/١٢) ٢٤٤ع ٣٢٨

الصفحة	القاعدة والعدد	
٣٦٥	٣٤٤٠٥	٣ — دعوى المؤجر بطرد المستأجر لانتفاء مدة العقد . استئنافه بالحكم برفض الدعوى طالبا طرده لتخلفه عن سداد الأجرة إعتباره طالبا جديدا وليس مجرد تغيير لسبب الدعوى . (الطعن رقم ٢٨٠ سنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٢)
٤٠٠	٣٤٤١٣	٤ — رفض الدعوى بطلب إخلاء المستأجر لتأجيله المكان المؤجر من الباطن . قضاء المحكمة الاستئنافية بالإخلاء استنادا إلى ترك المستأجر للعين رغم عدم امتداد المؤجر لهذا السبب . خطأ في القانون . (الطعن رقم ٩٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦)
		وراجع : إيجار : تشريعات إيجار الأماكن " المزاي الممنوحة للمستأجر " .
٢٤٧	١٤٥٧	(الطعن رقم ٣٢٤١١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٧)
٢٦٨	١٤٥٨	(والطعن رقم ٣٣٤١٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٧)
		(تاسع عشر) الطعن في أحكام الإيجار :
		١ — المصلحة في الطعن . نصانها . الحكم برفض دعوى المؤجر بطلب فراق الأجرة . للمستأجر مصلحة في الطعن عليه طالباً أسس قضاءه على براءة ذمتها نتيجة إجراء المقاصة بين الطرفين بعد احتساب أجرة إضافية على المستأجر . (الطعن رقم ٣٢٤١١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٧)
٢٤٧	١٤٥٧	٢ — القضاء لصالح المؤجر بأن الأجرة الواردة بالعقد هي الأجرة القانونية . استئناف المستأجر هذا الحكم . أثره . اعتبار الحكم السابق صدوره لصالحه في الدعوى مستأنفا والذي قضى بخضوع المين لقانون إيجار الأماكن . علة ذلك . (الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٤)
١٠	٣٤١٨٨	

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٣ — الأحكام الصادرة أثناء سير الدعوى ولا تسمى بها الخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيها استقلالا عن الحكم المنهى للخصومة . الاستثناء الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى . م ٢١٢ مرافعات .
١٥٨	٣٤٣٦٩	(الطعن رقم ٨٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٥)
		٤ — الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى والتي يجوز الطعن فيها استقلالا . م ٢١٢ مرافعات . ماهيتها . الأحكام المقررة لحق دون الزام الخصم بأداء معين يقبل التنفيذ الجبرى . لا تمد كذلك . مثال في إيجار الأماكن .
١٥٨	٣٤٣٦٩	(الطعن رقم ٨٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٥)
		٥ — المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها . الطعن في أحكامها . خضوعه للقواعد العامة في قانون المرافعات .
٣٩١	٣٤٤١١	(الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦)
إيجار الأراضي الزراعية .		
		١ — ديون مستأجر الأرض الزراعية المستحقة لأى دائن القائمة عند العمل بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . ديونه المستحقة للتؤجر بعد العمل بالقانون المذكور . وجوب الاخطار عن الديون الأولى والتصديق على التوقيعات فى الثانية . إفعال ذلك . أثره .
١٨٠	٢٤٢١٨	(الطعن رقم ٨٤، لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٢٥)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢ — سندات الدين المستحقة على مستأجرى الأرض الزراعية . وجوب الاخطار عنها أو التصديق عليها بحسب الأحوال . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . الترام قاصر على الديون الناشئة عن سبب مغاير لعقد الإيجار وثبته بسند آخر لم يذكر فيه سبب الالتزام . لجهة القضاء العادى تحيىص طبيعة للسند . (الطن رقم ٨٤٥ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٢٥)
٩٨٠	٢٤٢١٨	
(ب)		
بطلان — بنوك — بيع		
بطلان		
(أولا) بطلان التصرفات :		
		١ — حظر تعدد الزوجات — قاعدة أصيله فى المسيحية على اختلاف مللها وطوائفها — وجوب اعتبار الزواج الثانى المعقود حال قيام الزوجية الأولى باطلا ولو رضى به الزوجان لهما ولكل ذى شأن حق الطعن فيه . (الطنان رقم ١٦٤١٦ لسنة ٤٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٩/١/١٧)
٢٧٦	١٤٦٠	
		٢ — طلب ابطال بيع ملك الغير . جائز للمشتري دون البائع . المالك الحقيقى يكفيه التمسك بعدم نفاذ هذا التصرف فى حقه أن كان العقد قد سجل . حقه فى حالة عدم تسجيله فى طلب طرد المشتري من العقار مع الزامه بالبيع . (الطن رقم ٩٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٤)
٣٦٣	١٤٧١	

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٣ — دعوى بطلان العقد لصوريته . قبولها . مناطه . توافر مصدقة قائمة وحالة للدعى فيها .
٣٨١	١٤٧٤	(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٥)
		٤ — نصيب صاحب العمل في اشتراكات التأمين عن العامل لمدى هيئة التأمينات . عدم جواز الاتفاق على تحميل العامل بها م ٤ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
٦٩٥	١٤١٢٩	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٤)
		٥ — الدعوى بطلب بطلان عقد بدل ومخالصتين . دعوى الحصم الآخر بصحة ونفاذ العقد المذكور . ضم المحكمة للدعويين أثره . اندماجهما . قضاء الحكم المطعون فيه برفض صحة ونفاذ العقد وببطلان عقد البدل والمخالصتين مع ندب خبير لتصفية الحساب . غير منه للتصومة . عدم جواز الطعن فيه بالنقض استقلالاً .
٩٧٦	١٤١٨٠	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٢٩)
		٦ — الاتفاق على أجرة تجاوز الحد الأقصى للأجرة القانونية للسكان المؤجر . باطل بطلانا مطلقا . لا يغير من ذلك أن يكون الاتفاق قد تم أثناء سريان العقد وانتفاع المستأجر بالعين .
٢٧٦	٢٤٢٣٥	(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٥)
		٧ — رهن ملك الغير أو رهن المشتري بعقد عرفي للعقار المبيع . قابل للإبطال لمصلحة الدائن المرتهن . إجازة الدائن للرهن . أثره . اعتبار الرهن صحيحا من وقت تملك المدين الراهن للسال المرهون .
٣١٢	٢٤٢٤١	(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/١٠)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٨ — الهبة الصادرة من والد أولده . تضمنها تعاملا مسبقا في تركته . أثره . بطلان التصرف بطلانا متعلقا بالنظام العام . اعتباره سببا غير مشروع هو الباعث الدافع إلى التبرع في المقد .
١٠٣	٣٤٣٥٨	(الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١١/٢٩)
		٩ — تحديد الثمن الأساسي للمقار بقائمة شروط البيع . غير متعلق بالنظام العام إعتراض المدين على صحة تحديد الثمن . عدم جواز رفع دعوى مبتدأة به .
٣٤٩	٣٤٤٠٢	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠)
		(وراجع . أهلية " إبطال بيع ناقص الأهلية ") بطلان عقد الشركة .
		١ — البطلان الذي يترتب على عدم استيفاء شركات التضامن أو التوصية لأجراءات الشهور والنشر المقررة قانونا لا يقع بقوة القانون . وجوب التمسك به من صاحب المصلحة . جواز تمسك الشركاء به قبل بعضهم دون الغير . للغير التمسك به في مواجهة الشركاء .
١٢٧	١٤٣٥	(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٨)
		٢ — البطلان المترتب على عدم استيفاء شركات التضامن أو التوصية . إجراءات الشهور والنشر المقررة قانونا . وجوب تمسك صاحب المصلحة بالبطلان . للشركاء التمسك به قبل بعضهم .
٧١٣	١٤١٣٢	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٥)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٣ - الدفع ببطلان عقد الشركة لعدم شهره ونشره . جواز ابدائه ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧١٣	١٤١٣٢	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٥)
		(ثانيا) بطلان الاجراءات :
		١ - ميعاد ثلاثة أشهر الواجب تكليف المستأنف عليه بالحضور قبل انقضائها هو ميعاد حضور . حضور المستأنف عليه بناء على ورقة اعادة الإعلان لا يسقط حقه في التمسك باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . مجرد فوات الميعاد المذكور . قاطع في عدم تحقق لغاية من الاجراء .
٢٩٩	١٤٦٢	(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٠)
		٢ - مباشرة المحامي للاجراءات أمام محكمة الاستئناف عن المستأنفين جميعا . عدم اعلانه من وفاة البعض منهم أثناء نظر الاستئناف . أثره عدم قبول النعي من باقي المستأنفين ببطلان الحكم . علة ذلك .
٣٣٨	١٤٦٨	(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٤)
		٣ - الدفع ببطلان الاجراءات المبني على انعدام صفة الخصوم . الدفع ببطلان صحيفة الدعوى لعدم اشتغالها على بيان أسماء موكلى المدعى . عدم جواز اثاره أيهما لأول مرة أمام محكمة النقض . علة ذلك .
٤٧٧	٢٤٢٨٩	(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٣٠)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٤ - اعلان صحيفة الاستئناف . اجراء لازم لانعقاد الخصومة بين طرفيها الحكم الصادر ضد من لم يعلن بالصحيفة حكم باطل .
٤٠٧	٣٤١٥	(الطن رقم ٧٦١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩) " بطلان الصحيفة " :
		١ - اعتبار الدعوى مرفوعة بإيداع صحيفةها قلم الكتاب . انعقاد الخصومة فيها لا يتحقق إلا بالإعلان . قضاء محكمة الاستئناف ببطلان صحيفة افتتاح الدعوى لعدم إعلانها . عدم جواز تصديها للموضوع .
٤٠٩	١٤٧٩	(الطن رقم ٤١٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٧) ٢ - توقيع المحامي على أصل صحيفة الدعوى . اغفال التوقيع على صورتها . لا بطلان .
٥٠٥	١٤٩٧	(الطن رقم ٥٨٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٧) ٣ - إثبات تاريخ الجلسة وبيان دائرة المحكمة على هامش صحيفة الاستئناف المأمنة للمستأقف عليه . لا بطلان .
٦٤٤	٢٤٣٠٥	(الطن رقم ٦٠١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٦) وراجع : بطلان " بطلان الاجراءات :
٤٧٧	٢٤٢٨٩	(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٣٠) بطلان الاعلان .
		١ - حجز المحكمة الدعوى للحكم في الدفع بسقوط الاستئناف والدفع بعدم قبول التدخل أمامها . قضاؤها ببطلان الحكم الابتدائي لبطلان إعلان صحيفة افتتاح الدعوى دون تمكين

الصفحة	القائمة و.أ.د.	
		الخهم من إبداء دفاعه في موضوع الاستئناف . إخلال بحق الدفاع .
٩٤٨	١٤١٧٦	(الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٧)
		٢ — امتناع المخاطب معه في موطن المعلن إليه عن ذكر اسم أو صفته . اعتبار ذلك بمثابة عدم وجود من يصح تسليمه الورقة قانونا . وجوب تسليمها لجهة الإدارة في هذه الحالة .
٥٠١	٢٤٢٧٨	(الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٣١)
		٣ — الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف تأسيسا على بطلان إعلانيها . عدم التمسك باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . رفض المحكمة للدفع ببطلان الصحيفة . لا خطأ . حلة ذلك . بطلان الاعلان أمر خارج عن الصحيفة ذاتها . الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لا يتعلق بالنظام العام .
٩٦	٣٤٠	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١١/٦)
		٤ — التزام المحضر بتوجيه إخطار للمعلن إليه خلال ٢٤ ساعة عند تسليمه صورة الاعلان لجهة الإدارة . امتداد هذا الميعاد إلى أول يوم عمل إذا ما صادف عطلة رسمية .
٦٨	٣٤٥٠	(الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٩/١١/٢٧)
		٥ — التمسك ببطلان إجراءات الاعلان امتنادا لسبب جديد لم يسبق إثارته أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٨	٣٤٥٠	(الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٩/١١/٢٧)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		بطلان عمل الخبير . إغفال الخبير دعوة الخصوم . أثره . بطلان عمل الخبير . المواعيد المحددة لدعوة الخصوم . تنظيمية . لا يترتب على مخالفتها البطلان .
٥١٢	٢٤٢٨١	(الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢) " بطلان الأحكام "
		١ - طلب المؤجر الحكم بإخلاء المستأجر في مواجهة المستأجر من الباطن . إغفال الحكم بيان أهم الأخير . لا يترتب عليه البطلان . علة ذلك .
١٤٣	١٤٣٨	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٠) ٢ - بطلان الإجراءات لانعدام صفة أحد الخصوم . عدم تعلقه بالنظام العام . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٣٨	١٤٦٨	(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٤) ٣ - وجوب صدور أحكام محكمة الاستئناف من ثلاثة مستشارين سمعوا المرافعة وتمت بينهم المداولة دون غيرهم . مخالفة ذلك . أثرها بطلان الحكم . الأصل هو صحة الإجراءات من واقع ما أثبت بالحكم وبحضر الجلسة . عبء إثبات العكس على من يدعيه .
٥٢٧	١٤١٠١	(الطعن رقم ١١١١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٤) ٤ - تشكيل الدوائر الاستئنافية من أربعة مستشارين . مجرد تنظيم داخلي . إثبات هذا التشكيل بحضور الجلسة التي حجزت فيها الدعوى للحكم . لا يفيد اعتراضهم في المداولة في كافة القضايا المعروضة عليهم .
٥٢٧	١٤١٠١	(الطعن رقم ١١١١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٤)

الصفحة	القاعدة والعدد	
٦٩١	١٤١٢٨	٥ - الورقة المطعون عليها بالتزوير . ثبوت أنها كانت مودعة بالخزينة وأر المحكمة لم تطلع عليها . قضاؤها برفض الادعاء بالتزوير . أثره . بطلان الحكم . (الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١)
٧١٣	١٤١٣٢	نيابة عامة . بطلان . ولاية على المال . دعوى . ٦ - إغفال كاتب المحكمة لإخبار النيابة العامة بقضايا القصر . أثره . بطلان الحكم . هذا البطلان نسبي مقرر لمصلحة القصر . (الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٥)
٧٥٢	١٤١٣٨	٧ - بيانات الحكم الجوهرية . هي التي يكون ذكرها ضروريا لفصل في الدعوى . إغفالها . أثره . بطلان الحكم . لا محل لبيان تفصيل خطوات ومراحل النزاع أمام المحكمة . م ١٧٨ مرافعات معدة بق ١٣ لسنة ١٩٧٣ . (الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٦ ق " أحوال شخصية " جلسة ١٩٧٩/٣/٧)
٩٦	٢٤١٨٩	٨ - الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من محاكم الدرجة الأولى . صدورها مشوبه بالبطلان للقصور في الأسباب الواقعية . أثره . جواز الطعن فيها بطريق الاستئناف . (الطعن رقم ١١٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٤)
٩٦	٢٤١٨٩	٩ - إغفال الحكم الرد على دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى . أثره . بطلانه للقصور في أسبابه الواقعية . (الطعن رقم ١١٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٤)
١٠١	٢٤٢٠٤	١٠ - إثناء الفاضى أو ترافعه أو سبق نظره الدعوى كقاض أو خبر أو محكم . أسباب لعدم صلاحيته لنظر الدعوى . إصداره - كما فيها . أثره بطلان الحكم . (الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/١١)

الصفحة	للقاعدة والعدد	
		١١ - إبداء القاضي رأيا في القضية المطروحة عليه . سبب لعدم صلاحيته لنظرها . وجوب تفسير القضية المطروحة بمعناها الواسع . شمولها كل خصومة سبق ترديدها بين الخصوم اتقنهم وأثرت فيها ذات الحجج والاسانيد . شرطه . عدم اكتساب هذا الرأي قوة الأمر المقضى .
١٠١	٢٤٢٠٤	(الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١١)
		١٢ - ندب المحكمة خبير الاستكمال عناصر النزاع دون استبعاد تقارير الخبراء السابق تقديمها . إقامة قضايا على أحد هذه التقارير دون تقرير الخبير الأخير لا بطلان .
١٥٧	٢٤٢١٤	(الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢١)
		١٣ - بطلان الحكم لإغفاله دفاع إبداء الخصم . شرطه أن يكون الدفاع جوهريا ومؤثرا في نتيجة الحكم .
٣٧٣	٢٤٢٥٤	(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٧)
		١٤ - إثبات الحكم المطعون فيه لإسم ممثل الشركة المطعون ضدها مغايرا لاسمه الحقيقي . لا بطلان . حلة ذلك .
٥١٢	٢٤٢٨١	(الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢)
		١٥ - البيانات الواجب تضمينها بالحكم . إغفال إثبات تاريخ إصدار الحكم . لا بطلان . م ١٧٨ مرافعات .
١٤٠	٣٤٣٦٥	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٣)
		١٦ - البطلان الناشئ عن عدم إخبار النيابة العامة بالدعوى الخاصة بالقصر . نسبي . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٧١	٣٤٣٧٢	(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٦)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		”الدعوى الأصلية ببطلان الحكم“ :
		الأصل عدم جواز رفع دعوى مبتدأه ببطلان الحكم أو الدفع بذلك في دعوى تالية . الاستثناء . أن يكون الحكم معدوما بتجوده من أركانه الأساسية . صدوره على شخص توفى قبل رفع الدعوى . وجوب اعتباره حكما معدوما .
٥٢٠	١٤١٠٠	(الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/١٤)
		”بطلان أمر تقدير الرسوم“ .
		خو أمر تقدير الرسوم مما يفيد صدوره باسم الأمة أو الشعب . لابطلان . حلة ذلك .
٦٣٦	١٤١١٩	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٧)
		”بطلان الطعن“ :
		١ — صورة صحيفة الطعن بالنقض المعانة للمطعون ضده . خلوها من توقيع المحامي أو بيان تاريخ ايداع الصحيفة قلم الكتاب . لابطلان .
٤٦١	١٤٨٩	(الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٣)
		٢ — الميماد المحدد لإعلان صحيفة الطعن بالنقض . ميماد تنظيمي . لا يترتب على تجاوزه البطلان . م ٢٥٦ مرافعات .
٤٦١	١٤٨٩	(الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٣)
		٣ — عدم إعلان المطعون ضده بصحيفة الطعن بالنقض خلال ثلاثة أشهر من تاريخ ايداعها قلم الكتاب . لا محل لأعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة ٢٠ مرافعات باعتبار الدعوى كأن لم تكن . حلة ذلك .
٤٦١	١٤٨٩	(الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٣)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٤ — الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . وجوب إيداع صورة رسمية من الحكم الابتدائي متى أحال إليه الحكم المطعون فيه . إغفال ذلك . أثره . بطلان الطعن . لأجل لإعمال هذا الجزاء متى استحال الحصول على هذه الصورة . مثال بشأن فقد الملف الابتدائي .
٧٥٣	١٤١٣٨	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٦ ق «أحوال شخصية» — جلسة ١٩٧٩/٢/٧) ...
		٥ — لم الطاعن بوفاة خصمه أثناء نظر الاستئناف وصدور الحكم لصالح ورثته . اختصاصه للتوفى دون ورثته في الطعن بالنقض . أثره . عدم انعقاد الخصومة وبطلان الطعن . لا يغير من ذلك إعلان الورثة من بعد بصحيفة الطعن .
٤٩٣	٢٤٢٧٦	(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٣١)
		٦ — الأشخاص الواجب اختصاصهم في دعوى الشفعة . بطلان الطعن بالنقض بالنسبة لأحدهم . أثره . بطلانه بالنسبة للآخرين . .
٤٩٣	٢٤٢٧٦	(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٣١)
		٧ — المحامي الموقع على صحيفة الطعن بالنقض . عدم وجوب حصوله على توكيل سابق . عدم تقديم سند وكالته وقت إيداع الصحيفة أو بعده وحتى جلسة المرافعة . أثره . بطلان الطعن لرفعه من غير ذي صفة .
٥٣٩	٢٤٢٨٦	(الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٤)
		٨ — رفع الطعن بالنقض بتقرير على خلاف ما تقضى به المادة ٢٥٣ مرافعات من رفعه بصحيفة . لا بطلان . علة ذلك .
٦٨	٣٤٣٥٠	(الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٩/١١/٢٧)

الصفحة	القاعدة العدد	
		٩ - إعلان صحيفة الطعن بالنقض للطعون ضدهم في المحل المختار . الدفع ببطلان الطعن . لا محل له طالما علموا بالطعن وقدموا مذكرتهم بالرد على أسبابه في الميعاد القانوني . م ٢٠ مرافعات .
٣٢٨	٣٤٣٩٩	(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٩)
		١٠ - أصل صحيفة الطعن بالنقض . تحديد نطاق الطعن من حيث موضوعه والخصوم فيه . اختلاف الصورة المعلنة عن ذلك الأصل . حوار لا يمتد إلى أصل الصحيفة .
٣٣٧	٣٤٤٠١	(الطعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٠)
		١١ - تقديم المطعون ضدها مذكرة في الميعاد القانوني بالرد على أسباب الطعن بالنقض . أثره . لا محل للتمسك ببطلان إعلانها بالطعن لخلو الصورة المعلنة من اسم أحد القصر المشمولين بوصايتها .
٣٣٧	٣٤٤٠١	(الطعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠)
		« بطلان التنفيذ »
		١ - طلب المدعى الحكم ببراءة ذمته من دين الضريبة المحجوز من أجله إدارياً . لا تعد منازعة موضوعية في التنفيذ طالما لم يطلب بطلان حجز الإداري .
٩١	٢٤٣٠٢	(الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٠)
		٢ - ثبوت أن أحد العتبارات المحجوز عليها يكفي للوفاء بحقوق الدائنين الجائزين . للمدين طلب قصر التنفيذ على هذا العقار بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع أو في أية حالة تكون عليها الإجراءات . عدم جواز رفع المدين دعوى أصلية بدعوى بطلان الإجراءات .
٧٠٧	٢٤٣١٩	(الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠)

الصفحة	القاعدة والعدد	
٣٤٩	٣٤٤٠٢	٣ — جواز إقامة دعوى أصليه ببطلان إجراءات التنفيذ متى كان الحكم مبنيا على الغش . النص ببطلان الإجراءات للغش . دفاع يخالطه واقع . عدم جواز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٢٠١ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠)
٣٤٩	٣٤٤٠٢	٤ — إغفال اخبار الدائنين المشار إليهم في المادة ٤١٧ مرافعات بإيداع قائمة شروط البيع . لا بطلان . عدم جواز الاحتجاج عليهم بإجراءات التنفيذ . (الطن رقم ٢١ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠)

بنوك

خطابات الضمان :

٤٢٦	٣٤٤١٩	١ — خطاب الضمان . عدم جواز قيام البنك بمد أجله إلا بموافقة العميل . (الطن رقم ٩١١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٣١)
٤٢٦	٣٤٤١٩	٢ — موافقة الحارس العام بعد انحسار صفته في تمثيل العميل — على مد أجل خطاب الضمان . لا يحتاج بها العميل . (الطن رقم ٩١١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٣١)

بيع

(أولا) عند البيع الابتدائي :

١٦١	١٤٤٠	١ — مشتري العقار بعقد غير مسجل يبيعه لآخر دون اقتصار على حواله حقوقه الشخصية إليه . جواز تقابل المشتري الأول مع البائع له بعد البيع الثاني . (الطن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٠)
-----	------	--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢ — تقايل مشتري العقار بعقد غير مسجل مع البائع له . سريانه قبل المشتري الثاني بعقد غير مسجل من المشتري الأول عدم سريانه قبل من اكتسب حقا عينيا على العقار قبل التقايل .
١٦١	١٤٤٠	(الطن رقم ١٧٢ لسنة ٤٥ ق — ١٠/١/١٩٧٩) «ثانيا» اشتباه البيع بعقود أخرى . «اشتباه البيع بالوصية» . الغضاء باعتبار التصرف منجزا . لا يتعارض مع تنجيذه عدم إمكان المنصرف إليه دفع الثمن . علة ذلك . التصرف الناجز صحيح باعتباره بيعا أوهبة مستترة .
٩٨٤	١٤٢٤٠	(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ٢٩/٣/١٩٧٩) (ثالثا) التزامات البائع : نقل الملكية : ١ — المنشآت التي يقيمها مشتري الأرض بعقد غير مسجل . هدم انتقال ملكيتها إليه إلا بالتسجيل . بقاء ملكية المنشآت طلباء بحكم الانصاف . انتقال ملكيتها للمشتري الثاني من البائع مضى سبق إلى شهر عقده . هدم جواز التنفيذ على البناء الذي أقامه المشتري الأول .
٣٥٧	١٤٧٠	(الطن رقم ٨٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ٢٤/١/١٩٧٩) ٢ — الحكم الصادر ضد البائع متعلقا بالعقار المبيع . حجة على المشتري الذي سجل عقد شرائه بعد صدوره .
٦٨١	٢٤ ١٣	(الطن رقم ٧٣٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ٢٠/٦/١٩٧٩)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		” دعوى صحة التعاقد “
		١ - الناشر بالحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش الصحيفة المسجلة قبل تسجيل تنبيه نزع ملكية العقار المبيع . آثره . انتقال الملكية للمشتري . عدم جواز اتخاذ الدائن العادي لإجراءات التنفيذ العقاري ضد البائع . (الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) ١٦٤٨ ١٩٩
		٢ - دعوى المشتري بصحة وتفاذ عقد البيع . ماهيتها . إجابة المشتري إلى طابعه . شرطه . أن يكون انتقال الملكية إليه وتسجيل الحكم الذي يصدر في الدعوى ممكنين . (الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/١٥) ٣٤٤ ٣٧
		تسليم البيع :
		• مشتري العقار بعقد لم يسجل . حقه في طلب تسليم العين المبيعة إليه وطرد الفاعب منها . علة ذلك . (الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٨) ٢٦٩ ٤٦١
		(رابعا) الترامات المشتري :
		الوفاء بالثمن :
		رفض دعوى فسخ البيع لقيام المشتري بسداد باقي الثمن في الوقت المناسب . رفض طلب إلزام المشتري بالتعويض المتفق عليه في العقد لانتفاء الخطأ في جانبه . صحيح . (الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٥) ١٦٧٥ ٣٨٥

الصفحة	القاعدة والعدد	
		« إيداع الثمن »
		إيداع المشتري باقى الثمن . اشتراطه عدم صرفه للبائع إلا بعد التوقيع على العقد النهائى . لا اثر له على صحة العرض والإيداع . اعتباره مرئاً للذمة .
٣٨٥	١٤٧٥	(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٥)
		« حبس الثمن »
		١ — حق المشتري فى حبس الثمن . مناطه . وجود سبب جدى يخشى منه نزع المبيع من تحت يده . تقدير جدية هذا للسبب . استقلال قاضى الموضوع به متى أقام قضاؤه على أسباب سائغة .
٤٨٨	٢٤٢٧٥	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٣١)
		٢ — قصر حق المشتري فى الحبس على جزء من الثمن يتناسب مع الخطر الذى يهدده . شرطه . أن يكون طامساً بمقدار الحاروق الحبس .
٤٨٨	٢٤٢٧٥	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٣١)
		(خامساً) بطلان البيع :
		الحكم للدعى بإبطال عقد البيع المبرم بين المدعى عليهما لإضراراً بحقوقه . استئناف أحد المحكوم عليهما . وجوب اختصاصه للمحكوم له والمحكوم عليه الآخر فى الاستئناف .
١٢٧	١٤٣٥	(الطعن رقم ٥٤٥ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٨)
		(وراجع : أهلية « إبطال بيع ناقص الأهلية »)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(سادسا) فسخ البيع وانفساخه :
		دهوى فسخ عقد بيع العقار المسجل . هدم تسجيلها أو التناشير بها على هامش العقد . أثره . لا حجية للحكم الصادر فيها بالفسخ قبل الغير حسن النية الذى اكتسب حقا عينيا على العقار . الغير مىء النية . زوال حقه بالفسخ ولو كان قد سجل عقده قبل تسجيل دعوى الفسخ .
١٣٣	١٤٣٦	(الطن رقم ٨٩٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٩)
		٢ - دعوى . صحيفة الدعوى بفسخ عقد البيع لإخلال المشتري بالتزاماته . شرط اعتبارها إعدارا له بالفسخ . أن تتضمن الصحيفة تكليفه بالوفاء بهذا الالتزام .
٣٨٥	١٤٧٥	(الطن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٥)
		٣ - رفض طلب المدعى الحكم بصحة ونفاذ عقد بيع وتسليم المبيع . استئناف المدعى مع إضافته طلبا احتياطيا بفسخ العقد ورد ما دفع من عربون . طلب جديد يختلف موضوعا وسببا عن الطلب الأصلي . عدم قبول إبدائه لأول مرة فى الاستئناف .
٨٦٥	١٤١	(الطن رقم ٩٥٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٩)
		٤ - طلب انفساخ عقدي بيع مختلفين لتحقيق الشرط الفاسخ الصريح بعدم الوفاء بيباق الثمن . وجوب تحقق المحكمة من المبالغ المسددة فى كل عقد على حدة .
٣٦٥	٢٤٢٥٢	(الطن رقم ٧٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٧)
		٥ - دعوى المشتري بطلب رد الثمن لإخلال البائع . بالتزامه بنقل الملكية . أثره . اعتبار طلب فسخ العقد مطروحا ضمنا .
٢٢٤	٣٤٣٨٠	(الطن رقم ١٠٠٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١١)

الصفحة	القاعدة والمدد	
٤٢٣	٤١٨	٦ — عقود بيع العروض وغيرها من المنقولات . جواز فسخها دون إهدار أو حكم من القاض . شرطه . م ٤٦١ مدني (الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٣١)
		(سابعاً) صورية البيع :
٧٨٦	١٤٤٤ع	١ — اليه الصادر من الأب إلى أولاده القصر . النص في العقد على أن الثمن دفع تبرعاً من الأم . إقرارها كتابة بأنها لم تدفع ثمنها . القضاء بأن هذا الإقرار لا يعد دليلاً كتابياً لإثبات صورية العقد بين طرفيه لا خطأ . (الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/١٤)
٧٨٦	١٤٤٤ع	٢ — الهبة المستتره في صورة بيع . صحيحة متى توافرت فيها ظاهرياً الأركان اللازمة لانعقاد البيع . لا يغير من ذلك ثبوت نية المتصرف بالتبرع في ورقة مستقلة . (الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/١٤)
٧٨٦	١٤٤١ع	٣ — للولي الشرعي أن ينوب عن هم في ولايته في قبول الهبة ولو كان هو الواهب . لا يغير من ذلك صدور الهبة منه في صورة بيع متى اشتمل العقد على أركان البيع . (الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/١٤)
		(ثالثاً) بعض أنواع البيوع :
		”بيع ملك الغير“
١٧٣	١٤٤٣ع	١ — بيع ملك الغير . ثبوت الشفعة فيه . القضاء للشفيع بأحقية في أخذ بعض العقار المبيع بالشفعة واستبعاد ما هو مملوك للغير . تعريض الشفعة غير جائز . (الطعن رقم ٩٦١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٠)

الصفحة	القاعدة والعدد	
٩٨٠	١٤١٨١ ع	٢ — بيع الوارث الظاهر . بيع لملك الغير . عدم مريانه في حق الوارث الحقيقي . (الطعن رقم ١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٢٩)
٩٨٠	١٤١٨١ ع	٣ — طلب المالك الحكم بإبطالان بيع الغير لملكه . التكييف الصحيح للدعوى . هو طلب الحكم بعدم مريان العقد في حق المالك . (الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٢٩)
		” بيع المتجر “ .
٤٨٢	١٤٩٣ ع	١ — حيازة المنقول بسبب صحيح وحسن نية . أثره . انتقال الملكية للفائز . بيع المحل التجاري بمقوماته . إعتباره بيعا لمنقول . (الطعن رقم ١٤١٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٥)
٥٤٨	١٤١٠٤ ع	٢ — بيع الجذك . إستهاء من الأصل المقرر يحظر لتنازل عن الإيجار . وجوب توافر الصفة التجارية في العين المباعة . (الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/١٧)
٥٤٨	١٤١٠٤ ع	٣ — المهنة أو الحرفة . قيامها على أساس النشاط الذهني . الأعمال فيها لا تعد من قبيل الأعمال التجارية . لا يغير من ذلك تمراء بعض أعضائهم أو تصنيع بعض المواد لتقدمها للعملاء . إعتبار هذه الأعمال فرعا من المهنة أو الحرفة تابعي بها . مريان حكم المادة ٥٩٤ مدني . فأنصر على المصنع أو المتجر . (الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/١٧)

الرقم والعدد	الصفحة
٤ - بيع المستأجر للمصنع أو المتجر المؤجر له . موافقة المؤجر ليست شرطا لصحة العقد .	
(الطن رقم ٤١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢١)	١٨٥ ع ١٩٧٨
٥ - بيع المستأجر للمتجر أو المصنع المؤجر له . م ٢/٥٩٤ مدنى . وجوب تقديم المشتري تأمينا كافيا للمؤجر للوفاء بالتزاماته قبله . هذا الضمان الإضافي لا يدخل في حسابه بضائع المتجر . تقدير كفايته . من سلطة محكمة الموضوع .	
(الطن رقم ١٧٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩ ٥/٢٠)	٢٧٢ ع ٤٧٣
” بيع المزاد “ .	
١ - بيع المنقول المجوز عليه إداريا . للرامى عليه المزاد حقوق المشتري في البيع الاختيارى وعليه واجباته .	
(الطن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢١)	١١٠ ع ٥٨٢
٢ - بيع المتجر أو المصنع جبرا أو اختيارا . اعتبار الرامى عليه المزاد خلفا خاصا للمستأجر الأصلي .	
(الطن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢١)	١١٠ ع ٥٨٢
(تاسعا) مسائل متنوعة :	
عقد البيع الصادر من الحراسة العامة من العين محل الحراسة . لا يعتبر عقدا إداريا . تعرض الحكم لبحث قرار لجنة التقييم المشكلة بانفاق الطرفين . لا خطأ . إختصاص الحكم ولائيا بنظر الدهوى .	
(الطن رقم ١١٥٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣)	٣٦٦ ع ١٤٤

القاعدة
والمواد

الصفحة

(ت)

تأمين . تأمين . تأمينات اجتماعية . تأمينات عينية .
جزئة . تحكيم . تركة . تزوير . تسجيل . تضامن .
تعويض . تقادم . تنظيم . تنفيذ . تنفيذية اري .

تأمين

(أولا) اثر التأمين :

١ - تأمين بعض المنشآت بالقانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ .
أثره . مسؤولية المشروع المؤمن مسؤولية كاملة عن جميع التزاماته
السابقة على التأمين . لا يغير من ذلك ايلولة أصهم المنشأة للدولة
مع تحديد مسؤوليتها في حدود ما آل إليها . على ذلك .

(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٩) ١٤٨٤ ٤٣٣

٢ - مسؤولية أصحاب الشركة المؤممة السابقين عن ديونها
فيما جاوز أصولها الآيلة للدولة . تحقها عند تصفيتها . استمرار
الشركة في مزاولة نشاطها . مسؤوليتها وحدها عن كافة ديونها
السابقة على التأمين .

(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٩) ١٤٨٤ ٤٣٣

٣ - إقامة كل من الخصمين دعوى قبل الآخر للطالبة
بحقوقه الناشئة عن سبب واحد قبل ايلولة أموال أحدهما إلى
الدولة بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . مباشرة مدير إدارة الأموال

الصفحة	القاعدة والعدد	
		دعوى الأخير ومنازعته للتهم الآخر في دعواه قبله . هو بمثابة رفض لدين الأخير . عدم وجوب عرضه على المدير قبل الالتجاء للقضاء .
٥٧٣	١٤١٠٨	(الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢١)
		٤ - تأميم بعض الشركات والمنشآت بالقانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ ثم اندماجها في أخرى . أثره . القضاء بالزام المؤسسة العامة المشرفة على الشركة المؤتممة بإنديون المستحقة عليها . خطأ في القانون .
٤١٣	٢٤٢٦٠	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٣)
		٥ - تأميم بعض المنشآت بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٤ بأثر رجعي من تاريخ العمل بالقانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ . أثره . عدم مسئولية صاحب المنشأة عن تضريرة المستحقة من تاريخ العمل بالقانون الأخير .
٩٢	٣٤٣٥٥	(الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/١١/٢٧)
		(ثانيا) لجان التقييم :
		١ - اختصاص لجان التقييم . ق ٣٨ لسنة ١٩٦٣ . عدم جواز تقييم ما لم يقصد المشرع إلى تأميمه أو استبعاد عناصر من الأموال المؤتممة . قراراتها في هذا الخصوص . لا حجية لها . المنازعات المطلقة بما جاوزت فيه اللجان اختصاصها . اختصاص المحاكم بالفصل فيها لا يعد ذلك طعنا في تلك القرارات .
٦٨٢	١٤١٢٧	(الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٣/١)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢ — المنشأة المؤممة . وضع يدها على العقارات المتنازع على دخولها ضمن أصول المشروع المؤم . لا يعد قرارا إداريا يتمتع بالحصانة أمام المحاكم .
٦٨٢	١٤١٢٧	(الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/١)
		٣ — تقييم رأسمال المنشأة المؤممة بصفر . مؤداه . لا يحول ذلك دون إجراء توزيع الأصول بين الدائنين وفقا للقواعد العامة .
٥٤٧	٢٤٢٨٧	(الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٤)

تأمين

(أولا) التأمين على الحياة :

		١ — وجوب ختم أفساط التأمين على الحياة من وعاء الضريبة العامة على الإرادة . طلب خصمها دخوله في اختصاص لجنة الطعن الضريبي .
٤٤١	١٤٨٥	(الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٣٠)
		٢ — التأمين على الحياة . تعيين إسم المستفيد وصفته في الوثيقة . وجوب استخلاص القاضى لنية المؤمن له بيانا لذاتية المستفيد عند الخلاف بشأنها .
١١١	٢٤٢٠٦	(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/١٢)
		٣ — تعيين المستفيد في مشارطات التأمين . من مسائل الواقع . استقلال محكمة الموضوع باستظهارها منى استندت إلى أسباب مائفة .
١١١	٢٤٢٠٦	(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/١٢)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٤ - ملحق وثيقة التأمين الموقع عليه من المؤمن له . اعتباره جزءا لا يتجزأ منها . أثره .
١١١	٢٤٢٠٦	(الطن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٢)
		٥ - الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين . سقوطها بالتقادم بمضي ثلاث سنوات بدء تقادمها في التأمين على الحياة . سريانها من تاريخ علم المستفيد بوفاة المؤمن له .
١١١	٢٤٢٠٦	(الطن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٢)
		(ثانيا) التأمين عن حوادث السيارات :
		١ - دعوى المؤمن له قبل المؤمن - بدء سريان مدة التقادم من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض . إدعاء المضرور مدنيا بتحقيقات النيابة . وجوب احتساب مدة التقادم من تاريخ الادعاء . احتسابها من تاريخ رفع دعوى التعويض . خطا .
٣٥٧	٢٥٠	(الطن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٥)
		٢ - التأمين على سيارات النقل . سريانها لمصلحة الغير والركاب دون عمالها . م ٥ ق ٥٦٢ لسنة ١٩٥٥ . لا يغير من ذلك إلغاء القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ الذي أحالت إليه المادة سابقة الذكر .
٤٠٣	٣٤١٤	(الطن رقم ١١٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٧)
		(ثالثا) تأمين مشتري المتجر :
		بيع المستاجر لتاجر أو المصنع المؤجر له . م ٢/٥٩٤ مدني . وجوب تقديم المشتري تأمينا كافيا للتاجر للوفاء بالتزاماته قبله .

الصفحة	القاعدة والعدد	
		هذا الضمان الإضافي لا يدخل في حسابه بضائع المتجر • تقدير كفايته • من سلطة محكمة الموضوع •
٤٧٣	٢٤٢٧٢	(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٣٠)
تأمينات اجتماعية		
(أولا) نطاق تطبيق القانون :		
		١ - حالات الخروج النهائي من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية • ورودها على سبيل الحصر في قرارات وزير العمل ٢٢ لسنة ١٩٦٩ و ٧ و ١١٧ لسنة ١٩٧٠ • الاستقالة للعمل بالمحامة • لا تعد من هذه الحالات •
٣٠٠	٢٤٣٩٣	(الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٦)
		٢ - خروج المؤمن عليه نهائيا من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية ٦٣ لسنة ١٩٦٤ واشتغاله لحسابه • أثره • استحقاقه امتعوض الدفعة الواحدة • القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن حالات الخروج النهائي من نطاق قانون التأمينات • عدم مريانه إلا على ما يقع بعد صدور القرار المحدد لهذه الحالات في ١٩٦٩/٥/١٣ •
٥٥٦	١٤١٠٥	(الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٨)
		٣ - العاملون بالزراعة لدى من تريد حيازته من خمسة أفدنة في ١٩٧٣/٩/١ أو بعده ممن لا تقل مدة عملهم عن ستة أشهر متصلة • مزيان أحكام تأمين إصابات العمل والشيخوخة والمعجز والوفاة عليهم من ١٩٧٤/٧/٣ تاريخ العمل بالقرار

الصفحة	القاعدة والعدد	
		الوزاري • لسنة ١٩٧٤ • لا عبرة بتاريخ صريان القرار الجمهوري الذي قضى بسريان التأمين عليهم •
٧٤٠	٢٤٣٢٩	(الطن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٢٤)
		(ثالثا) الالتزام بأداء الاشتراكات :
		١ — نصيب صاحب العمل في اشتراكات التأمين من العامل لدى هيئة التأمينات • عدم جواز الاتفاق على تحميل العامل بها • م ٤ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ •
٦٩٥	١٤١٢٩	(الطن رقم ١١٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٤)
		٢ — اشتراكات التأمين المتأخرة وأقساط المدة السابقة ومكافآت نهاية الخدمة المتأخرة لدى صاحب العمل • إعفاؤه من فوائد التأخير والمبالغ الإضافية المستحقة • ق ٨٨ لسنة ١٩٧٤ • عدم إعفائه من المبلغ الإضافية عن التأخير في إخطار هيئة التأمينات بإنهاء خدمة العامل •
١٤٩	٢٤٢١٢	(الطن رقم ٩٠٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/١٧)
		٣ — حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني • نطاقه • قضاء المحكمة الجنائية ببراءة المأوى من الالتزام الموجه له بعدم التأمين على عماله لعدم خضوعه لأحكام قانون التأمينات • التزام المحكمة المدنية • بحجية هذا الحكم • فضاؤها بعدم أحقية هيئة التأمينات في المطالبة باشتراكات التأمين على هؤلاء العمال • لا خطأ •
٢٢٣	٢٤٢٢٦	(الطن رقم ٤٥٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٢٩)

الصفحة	الاقاعدة والعدد	
		٤ - التزام المقاول وحده دون صاحب البناء بأداء الاشتراكات المستحقة عن العمال إلى هيئة التأمينات الاجتماعية اعتداد الحكم في مجل لاثبات بعقد المفاولة طالما لم تنف الهيئة ما هو عليه . لا خطأ .
٧٨١	٢٤٣٣٣	(الطن رقم ٤٨٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٦)
		٥ - التزام المماول وحده دون مالك البناء بأداء الاشتراكات عن العمال إلى هيئة التأمينات الاجتماعية ولو لم يخطر عن اسم المقاول وعنوانه . عدم الاخطار لا يسقط حق المالك في إثبات قيام مقاول بالعمل .
٤٩	٣٤٣٤٧	(الطن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٤)
		٦ - المنازعة بشأن حجية العقود التي قدمها مالك البناء لاثبات أنه عهد بإقامة البناء إلى مقاولين . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٩	٣٤٣٤٧	(الطن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٤)
		(ثالثا) إصابات العمل :
		١ - إحالة الفاضى إلى المعاش بسبب المرض . م ٩١ ق ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . لا يدل بذاته على ان الإصابة إصابة عمل أو ان المعجز كاملا . استحقاقه المعاش المقرر بالمادتين ٥٢ ، ٥١ ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . شرطه .
٨٩	١٤٢٩	(الطلب رقم ٢٥١ لسنة ٤٦ ق " رجال قضاء " - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٨)
		٢ - استشهاد العامل في العمليات الحربية أثناء فترة تجنيده لا تعد إصابة عمل وفقا لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية .
		سريان أحكام القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن معاشات القوات

الصفحة	القاعدة والعدد	
		المسلحة دون القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٤ بشأن إصابات العمال المدنيين في العمليات الحربية .
٦٣	٢٤١٩٦	(الطن رقم ٦٨٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٧)
		٣ — المعونة المالية المستحقة للعامل في فترة عجزه عن العمل بسبب إصابته وجوب وقف صرفها عند بلوغ العامل من الستين . علة ذلك . م ٢٥ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
٦٦١	٢٤٣٠٨	(الطن رقم ٨١٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/١٧)
		٤ — إصابة العامل بأحد الأمراض المنصوص عليها في المادة ٢/٥٨ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . أثره . استحقاقه للمعونة المالية الواردة بهذه المادة حتى تاريخ شفائه أو استقرار حالته بقدرته على العمل أو ثبوت العجز الكامل . إنهاء رب العمل للعقد . لا أثر له .
٧٧٥	٢٤٣٣٢	(الطن رقم ٣٧٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٢٦)
		٥ — تنفيذ هذه التأمينات الاجتماعية لإلزامها قبل العامل أو ورثته في تأمين إصابات العمل . لا يخل بحقوقهم قبل الشخص المستول .
٣٣٧	٤٠١	(الطن رقم ١٥٢٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠)
		٦ — إصابة العامل نتيجة خطأ من تابع رب العمل . جواز رجوع العامل عليه إستنادا إلى مسؤوليته عن أعمال تابعه . لا محل لأعمال حكم المادة ٤٢ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ إلا عند بحث المسئولية الذاتية لرب العمل .
٣٣٧	٤٠١	(الطن رقم ١٥٢٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٧ - حق العامل المصاب قبل هيئة التأمينات الاجتماعية اختلافه من حقه في التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار جواز الجمع بين الحقين . (الطن رقم ١٥٢٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠) ٣٣٧ ٣٤٤٠١
		(رابعا) النظام الخاص والميزة الأفضل .
		١ - مكافأة الميزة الأفضل التي يلتزم رب العمل بأدائها إلى هيئة التأمينات . إستحقاق العامل لها عند صرف معاشه أو تعويض الدفعة الواحدة ، وفاة العامل قبل ذلك . وجوب توزيع المكافأة على المستحقين منه طبقا للمادة ٨٢٠ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . عدم إعتبارها من تركته . أثره . عدم أحقية الورثة فيها . (الطن رقم ٤٥٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥) ٦٢٦ ١٤١١٧
		٢ - تنفيذ القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ . لا يخل بما يكون قائما عند العمل به من نظم خاصة للتأمين والادخار والمعاشات التي ترتب للأعمال امتيازات تكميلية . (الطن رقم ٤٣٣ سنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٧) ٨٦ ٣٤٣٥٤
		٣ - حصة العامل في النظام الخاص المقدرة وفقا للمادة ٧١ من ق ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل التزام هيئة التأمينات الاجتماعية دون رب العمل بالوفاء بها للعامل . التزام رب العمل بأن يؤدي للعامل الفرق بين حصته في النظام الخاص والحصة المقدرة وفقا للمادة ٧١ . (الطن رقم ٦٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٥) ٢٧٠ ٣٤٢٨٨

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٤ - حق العامل في قيمة الزيادة من أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الإيداع أو الإفضل قبل رب العمل . حق ناشئ عن عقد العمل . سقوط الدعوى به بانقضاء سنة من وقت انتهاء العقد . م ٦٩٨ مدني .
٤١٨	٤١٧ ع ٣	(الطن رقم ١٤١٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩)
		(خامسا) معاش العامل :
		١ - جواز استمرار العامل في عمله بعد سن الستين استكمالاً لمدة الاشتراك الفعلية لاستحقاق المعاش شرطه - أن يكون قادراً على العمل . إثبات المقدرة الصحية . عدم تحديد القانون طريقاً معيناً للإثبات . الإلتجاء إلى التحكيم الطبي غير لازم .
٦١٠	١١٤ ع ١	(الطن رقم ١١١٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩، ٢، ٢٤)
		٢ - استمرار العامل في عمله بعد بلوغه سن الستين بقصد استكمال مدة الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش . وجوب إقناع العامل من رغبته في ذلك .
١١٥	٣٦٠ ع ٣	(الطن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١)
		٣ - حق العامل في المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة . منشأ القانون وليس عقد العمل . نزول العامل عن حقه في الاستمرار في العمل بعد سن الستين لا يعد تنازلاً باطلاً من الحقوق الناشئة عن العقد .
١١٥	٣٦٠ ع ٣	(الطن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٤ - طلب العامل صرف معاشه قبل بلوغ من الستين . وجوب إجراء التسوية باحساب المستحق له من معاش ثم تخفيضه بمقدار النسبة المحددة قانونا بحسب السن . ثبوت تجاوز المعاش بعد ذلك الحد الأقصى . وجوب الزول بمقداره إليه . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤
٦٢٠	١١٦ع	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥) ٥ - وفاة العامل قبل العمل بأحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن رفع الحد الأدنى للمعاش . وجوب تسوية معاش المستحقين عنه وفق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية السابق رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لاعمل للتقيد بالحد الأدنى للمعاش في القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٤
٩١٨	١٧٠ع	(الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٤) ٦ - ملحقات الأجر غير الدائمة . ماهيتها . الأجر الإضافي مقابل الزيادة في ساعات العمل المقررة . أجر متغير مرتبط بظروف الطارئة .
٦٧٢	١٩٧ع	(الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٨) ٧ - الأجر الإضافي مقابل تشغيل العامل ساعات إضافية عدم دخوله في حساب المعاش المستحق له . لاغير من ذلك حصوله عليه طوال مدة عمله .
٦٧٢	١٩٧ع	(الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٨) ٨ - المدة السابقة لاشتراك العامل المؤمن عليه في التأمين ويستحق عنها مكافأة . دخولها في حساب مدد الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش . م ٨٥ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤
١٦٣	٢١٥ع	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢١)

الصفحة	اللائحة والعدد	
		٩ - معاشات التقاعد للمحامين أمام المحاكم المختلطة والمستحقين هنهم . وجوب التسوية بينها وبين معاشات المحامين أمام المحاكم الوطنية من كافة الوجوه . المعاش المستحق لورثة المحامي المختلط توزيعه وفق أحكام قانون المحاماة ٦١ لسنة ١٩٦٨ . لا خطأ .
٥٣٤	٢٤٢٨٥	(الطن رقم ٢٦١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٣)
		١٠ - عمال المرافق العامة . التزامهم بأداء أعمالهم في ظروف المجهود الحربي . عدم مريان أحكام القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ عليهم بشأن احتساب مدة الخدمة مضاعفة في المعاش . قرار وزير التكوين ٢٦ لسنة ١٩٧٦ باحتساب المدة مضاعفة لهؤلاء العمال . عدم الاعتداد به لصدوره بغير تفويض له في ذلك .
٦٧٢	٢٤٣١١	(الطن رقم ٩٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٩)
		١١ - طلب صرف المعاش أو التعويض . عدم وجوب تقديم هيئة التأمينات مع الاستمارة "٩" المشار إليها بقرار وزير العمل . جواز تقديم الطلب مستوفيا ذات بيانات الاستمارة .
١٢٦	٣٤٣٦٢	(الطن رقم ١١٧٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١)
		(سادسا) التعويض الإضافي :
		١ - حق المؤمن عليه في التعويض قبل هيئة التأمينات الاجتماعية عن التأخير في صرف مستحقاته . م ٩٥ من ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . شؤوه من تاريخ استيقانه للمستندات المؤيدة للصرف . تقديم المستندات إلى المحكمة . القضاء بالتعويض من تاريخ صدور الحكم . لا خطأ .
٧٣٤	٣٣٢٨	(الطن رقم ١٢٣٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٣)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢ - حق المؤمن عليه في التعويض قبل هيئة التأمينات الاجتماعية عن التأخير في صرف مستحقاته . شؤؤه بعد استيفائه المستندات المؤيدة للصرف .
٣٠	٣٤٣٤٣	(الطن رقم ١٢١٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/١٣)
		٣ - المطالبة بالتعويض عن تأخر هيئة التأمينات في صرف مستحقات العامل قبل صدور قانون التأمين الاجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . القضاء بالتعويض بعد العمل بهذا القانون . من تاريخ صدور الحكم حتى السداد . وجوب عدم تجاوز التعويض أصل المستحقات .
٣٠	٣٤٣٤٣	(الطن رقم ١٢١٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/١٣)
		٤ - تقدير كفاية المستندات المطلوبة لهيئة التأمينات لتقدير المعاش أو التعويض من سلطة قاضي الموضوع .
١٢٦	٣٤٣٦٢	(الطن رقم ١١٧٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١١)
		٥ - تأخير هيئة التأمينات الاجتماعية في صرف مستحقات العامل بعد طلبها وتقديم المستندات . أثره . التزامها بأداء ١٪ من قيمة المستحقات عن كل يوم تأخير ولو تجاوز ذلك قيمة المستحقات . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
٩٢٠	٣٤٣٦١	(الطن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١)
		٦ - التزام هيئة التأمينات بأداء ١٪ من قيمة مستحقات العامل عن كل شهر تأخر في صرفها . وجوب ألا يتجاوز ذلك أصل المستحقات . ق ٧٩ لسنة ١٧٩٥ . تجاوز التعويض أصل المستحقات عند نفاذ هذا القانون . أثره . عدم أحقية العامل في تقاضي التعويض عن الفترة اللاحقة لنفاذه .
٩٢٠	٣٤٣٦١	(الطن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٧ - آخر هيئة التأمينات الاجتماعية في صرف مستحقات العامل بعد طلبها وتقديم المستندات . أثره . التزامها بأداء ١٪ من قيمة المستحقات من كل يوم تأخير ولو جاوز ذلك أصل المستحقات . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
١٢٦	٣٦٦٢ ع ٣	(الطن رقم ١١٧٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١)
		(س ١) منازعات التأمينات الاجتماعية .
		١ - المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . وجوب عرضها على اللجان المختصة قبل الالتجاء للقضاء . تقديم الطالب طعنه أمام محكمة النقض قبل نشر قرار وزير التأمينات بتشكيل هذه اللجان . أثر . قبول الطلب .
٨٩	١٤٢٩ ع ١	(الطن رقم ٢٥١ لسنة ٤٦ ق "رجال قضاء" - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٨)
		٢ - مواعيد الاعتراض على حساب المبالغ المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية التي تخطر رب العمل بها . وجوب التقييد بها سواء كانت المنازعة مبنية على مستندات وسجلات رب العمل أو قائمة على تحريات الهيئة . م ١٣ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
٩٢٢	١٤١٧١ ع ١	(الطن رقم ٦٨٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٤)
		٣ - مواعيد الاعتراض على حساب المبالغ المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . وجوب رفع الدعوى في الميعاد القانوني دون اعتداد بتاريخ رد الهيئة على اعتراض صاحب العمل صراحة أو ضمنا .
٧٣٧	٢٤٣١٥ ع ٢	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٤)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٤ - مواعيد الاعتراض على حساب المبالغ المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية التي يخطر رب العمل بها حقه في الانجاء مباشرة إلى القضاء في المواعيد المحددة . م ١٣ ق ٦٢ لسنة ١٩٦٤ . وجوب التقيد بها دون اعتداد بتاريخ رد الهيئة صراحة أو ضمنا .
٢٣٣	٣٤٣٨١	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١١)
		٥ - صحيفة الدعوى الموجهة لهيئة التأمينات الاجتماعية للمطالبة بمستحقات العامل . يتحقق بها معنى للطاب المكتبي للهيئة .
٣٠	٣٤٣٤٣	(الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/١٣)
		٦ - قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول دعوى المطالبة بالمستحقات لدى هيئة التأمينات الاجتماعية لعدم تقديم طلب كتابي للهيئة قبل رفعها . قضاء تستنفذ به المحكمة ولايتها . قضاء المحكمة الاستئنافية بالغائه وقبول الدعوى . وجوب الفصل في موضوعها دون إعادة للمحكمة أول درجة .
١٦٣	٢٤٢١٥	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢١)
		(ثانيا) التقادم المسقط :
		١ - تقديم العامل طعنا بتسوية مستحقاته قبل مريان أحكام القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ عليه . أثره . لا محل لأعمال مواعيد التسقوط الواردة بالمادة ١٠٠ منه . وجوب تطبيق أحكام القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ .
٨٦	٣٤٣٥٤	(الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٧)

المصلحة	القاعدة والعدد	
		٣ — حق العامل في قيمة الزيادة من أنظمة المعاشات أو المكائآت أو الادخار الأفضل قبل رب العمل حق ناشئ عن عقد العمل . مقرط الدعوى به بانهضاء سنة من وقت إنتهاء العقد . م ٦٩٨ مدني .
٤١٨	٤١٧ ح ٣	(الطعن رقم ١٤١٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩)
		(تاسعا) امتياز دين هيئة التأمينات :
		١ — جميع حقوق الامتياز العامة أو الخاصة . عدم جواز الاحتجاج بها قبل الجائز حسن النية . مؤجر الدقار . اعتباره حائزا للتقولات الموجودة بالعين المؤجرة . م ١١٣٣ مدني . متال بشأن حقوق هيئة التأمينات الاجتماعية .
٢٢٢	٢٤٣ ح ٢	(الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٥)
		٢ — امتياز دين أجرة المباني والأراضي الزراعية المستحق للمؤجر على تقولات العين المؤجرة . قادر على أجرة سنتين . امتياز المؤجر حسن النية . عدم تقديمه على امتياز هيئة التأمينات الاجتماعية إلا في حدر أجرة سنتين . م ١١٤٣ مدني .
٣٢٢	٢٤٣ ح ٢	(الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/١٠)

تأمينات عينية

(أولا) الرهن الحيازي :

١ — حلول الدين المضمون بالرهن دون انقضاءه . لا يمنع من الحكم به حصة الرهن الحيازي .

(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/١٠) ٣١٢ ٢٤١ ح ٢

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢ - رهن ملك الغير أو رهن المشتري بعقد عرفي للعقار المبيع . قابل للإبطال لمصلحة الدائن المرتهن . إجازة الدائن للرهن . أثره . اعتبار الرهن صحيحا من وقت تملك المدين الراهن للمال المرهون .
٣١٢	٢٤٢٤١	(الطن رقم ٦٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٧٩)
		(ثانيا) حرق الامتياز .
		١ - جميع حقوق الامتياز العامة أو الخاصة . عدم جواز الاحتجاج بها قبل الحائز حسن النية . مؤجر العقار . اعتباره حائزا للمنقولات الموجودة بالعين المؤجرة . م ١١٣٣ مدني . مثال بشأن حقوق هيئة التأمينات الاجتماعية .
٣٢٢	٢٤٢٤٢	(الطن رقم ١٣٦٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٧٩)
		٢ - امتياز دين أجرة المباني والأراضي الزراعية المستحق للمؤجر على منقولات العين المؤجرة . قاصر على أجرة سنتين . امتياز المؤجر حسن النية . عدم تقدمه على امتياز هيئة التأمينات الاجتماعية إلا في حدود أجرة سنتين . م ١١٤٣ مدني .
٣٢٢	٢٤٢٤٣	(الطن رقم ١٣٦٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٧٩)
تجزئة		
(أولا) أحوال التجزئة :		
		١ - الخصومة فيما يتعلق لسقوطها . قابليتها للتجزئة عند تعدد المدعى عليهم ما لم يكن موضوعها غير قابل للتجزئة . م ١٣٦ مرافعات . عدم إعلان أحد المستأنف عليهم إعلانا

الصفحة	القاعدة والعدد	
		صحيحاً خلال سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح في الدعوى . أثره سقوط الخصومة بالنسبة له .
٨٨٤	١٤١٦٤	(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٢١)
		٢ — القضاء لسقوط الخصومة قبل جميع المستأنف عليهم رفع قابلية موضوع الدعوى للتجزئة خطأ طالما أن بعض الخصوم قد تم إعلانهم قبل انقضاء سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح في الدعوى .
٨٨٤	١٤١٦٤	(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٤ ق جلسة — ١٩٧٩/٣/٢١)
		(ثانياً) أحوال عدم التجزئة :
		١ — تقدير أنعاب المحامي عن مهمة واحدة لموكلين متعددين . موضوع غير قابل للتجزئة . رفع أحد المحكوم عليهم استئنافاً في الميعاد . أثره . لباقي المحكوم عليهم رفع استئناف هن ذات الحكم بعد الميعاد متضمنين للأول في طلباته . م ٢١٨ مرافعات .
٥١١	١٤٩٨	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٨)
		٢ — النزاع بشأن عناصر التركة . مقوماتها قبل إيلولتها للورثة . نزاع غير قابل للتجزئة . رفع بعض الورثة استئنافاً فرعياً أثناء نظر الاستئناف الأصلي الذي أقامته مصلحة الضرائب . جائز ولو لم يختصوا فيه .
٥٦٧	١٤١٠٧	(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٠)
		٣ — بيع جزء شائع في عقار لعدة مشترين على الشيوع . امتناع الأخذ بالشفعة بالنسبة لنصيب أحد المشترين . لا يمنع أخذ أنصبة المشترين الآخرين بالشفعة . لا يعد ذلك تجزئة للشفعة .
٦٧١	١٤١٢٥	(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/١)

الصفحة	للقاعدة والعدد	
		٤ - عدم قابليته الالتزام للانقسام . ظهور أهمية هذا الوصف عند تعدد المدينين والدائنين .
٨٣٩	١٤١٥٤	(الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٧)
		٥ - الحكم بتكوين الطامن من شقة النزاع قبل أحد مالكي العقار لاجبيه له قبل المسالك الاخر الذي لم يختصم في الدعوى .
٨٣٩	١٤١٥٤	(الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٧)
		٦ - صدور الحكم في موضوع غير قابل لتجزئة أو في التزام بالتضامن . للتخصم ادى قبل الحكم أو فوت ميعاد الطعن فيه أن ينضم للطاعن . عدم استئصال هذه الرخصة . لا أثر له في شكل الطعن ولو أغفقت المحكمة إلزام الطاعن باختصاص من لم يطعن في الحكم م ٢١٨ مرافعات .
٧٥١	٢٤٣٢٩	(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٥)
		٧ - الأحكام الصادرة في الموضوع غير قابل لتجزئة . لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع من أحدهم في الميعاد . م ٢١٨ مرافعات .
٧٩٢	٢٤٣٣٥	(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٣٠)
		٨ - ارتباط المركز القانوني لكل من الطامن والمطعون ضدها الثانية . نقض الحكم بالنسبة للأول . وجوب نقضه بالنسبة لثانية ولو لم تطعن فيه .
٤٠٧	٤١٥ خ ٣	(الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩)

المقامة
والعدد
الصفحة

تحكيم

(أولا) منازعات القطاع "م" :

١ - دعوى الضمان المقامة من هيئة عامة ضد إحدى شركات القطاع العام لإختصاص هيئات التحكيم بنظرها . ق ٦٠ لسنة ١٩٧١ لمحكمة العروض عليها النزاع أن تقض بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها في هذه الحالة .

(الطن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٧) ١٤١٧٥ ٩٤١

٢ - دعوى الضمان المقامة من هيئة النقل العام ضد شركة التأمين إحدى شركات القطاع العام . قضاء محكمة الموضوع بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى . وجوب القضاء بإحالتها إلى هيئات التحكيم . م ١١٠ مرافعات .

(الطن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٧) ١٤١٧٥ ٩٤١

(ثانيا) منازعات العمل :

١ - اتفاق رب العمل مع العمال على منحهم بدلا تقديريا موزنا عن الوجبة الغذائية . تعديل هيئة التحكيم هذا البديل بالزيادة دون موجب يقتضيه . خطأ .

(الطن رقم ١٠٤٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٨) ١٤٨٢ ٤٢٤

٢ - الأصل في الاجراءات أنها روهيت . صء إثبات من يدعى خلاف ذلك . وقوعه على عاتق مدعيه . إثبات حلف عضوى هيئة التحكيم لليمين بمحضر الجلسة . إنكار ذلك . وصيلته . الطمن بالتزوير .

(الطن رقم ١٠٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢) ٢٤٢٧٩ ٥٠٥

الصفحة	المقاصد والعدد	
		٣ — نظر هيئة التحكيم العمالية للنزاع . جوازه في غيبة مندوبي أصحاب العمل والنقابة م ١٩٨ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . (الطن رقم ١٠٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٢)
٥٠٥	٢٤٢٧٩	

تركه

(أولا) نطاق الزكه :

مكافأة الميزة الأفضل التي يلتزم رب العمل بأدائها إلى هيئة
التأمينات . استحقاق العامل لها عند صرف معاشه أو تعويض
الدفعه الواحدة . وفاة العامل قبل ذلك . وجوب توزيع المكافأة
على المستحقين منه طبقا للمادة ٨٢٠ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . عدم
اعتبارها من تركته . أنه . عدم أحقية الورثة فيها .

(الطن رقم ٤٥٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥)

٩٢٦ ١٤١١٧

(ثانيا) تمثيل الوارث للتركه :

اختصاص جميع الورثة في الاستئناف المرفوع من الحكم .
النهي بأز أحد الورثة يكفي لتمثيل التركه . غير صحيح .

(الطن رقم ٧٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢١)

٨٨٤ ١٤١٦٤

(ثالثا) مسائل متنوعة .

طالب الوارث تثبيت ملكيته لحصة في أطلان وحصة في منزل
هما نصيبه في تركه مورثه . وجوب تقدير قيمة الدعوى بحجة
الطلبات فيها . اعتبارها ناشئة عن سبب قانوني واحد
هو الإرث .

(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٩)

٩٨٤ ١٤١٨٢

وراجع . إرث " تقادم حق الإرث — تقادم " التقادم
المسقط . مدة التقادم .

الصفحة	القاعدة والعدد	تزوير
		(أولا) التزوير في الأوراق العرفية . "ماهيته" .
		التزوير في الأوراق العرفية . ماهيته . اصطناع عقد بيع بدلا من تحرير عقد رهن والحصول على توقيع الخصم عليه بغنة اعتباره تزويرا .
٥١٧	١٤٩٩	(الطن رقم ٨١٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٧١)
		(ثانيا) دعوى التزوير الأصلية .
		١ — الاحتجاج بورقة في نزاع مرفوع بشأنه دعوى الادعاء بتزويرها . وجوب ابدائه بالطريق القانوني في ذات الدعوى عدم جواز رفع دعوى تزوير أصلية . تعلق ذلك بالنظام العام . لمحكمة النقض أن تشير من تلقاء نفسها .
٨٨١	١٤١٦٣	(الطن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢١/٣/١٩٧٩)
		٢ — الإحتجاج بالمحرر في دعوى وجوب سلوك طريق الإدعاء بالتزوير فيها . رفع دعوى التزوير الأصلية قبل الإحتجاج بالمحرر في الدعوى أنه . عدم التزام الطاعن بإعادة الادعاء . بالنزير فيها .
٢٩٣	٣٤٣٩٢	(الطن رقم ٥٣٠ سنة ٤٩ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٧٩)
		٣ — قامه دعوى تزوير أصلية وجنة مباشرة بالتزوير قبل رفع الدعوى التي أصبح فيها الخصم بالمحرر المطعون فيه . أنه . وجوب وقف الدعوى الموضوعية حين الفصل في أمر تزوير المحرر .
٢٩٣	٣٤٣٩٢	(الطن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٧٩)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(ثالثا) الادعاء بالتزوير
		١ - اتخاذ الخصم طريق الطعن بالتزوير لا يستلزم ترخيصا له من المحكمة بذلك .
٧١٣	١٤١٣٢	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٥)
		٢ - عدم سلوك الخصم سبيل الادعاء بالتزوير . التفات المحكمة عما أثاره من تزوير العقد . لاخطأ .
٢٥٢	٢٤٢٣٢	(الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢)
		٣ - الإدعاء أمام محكمة النقض لأول مرة بتزوير العقد السابق تقديمه لمحكمة الموضوع . غير مقبول . علة ذلك .
٥٢٢	٣٤٨	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٤)
		(رابعا) اثبات النزوير .
		”عبء الاثبات“ .
		١ - الأصل في الاجراءات أنها روعيت . عبء إثبات من يدعى خلاف ذلك وقوعه على عائق مدمية . إثبات حلف عضوى هيئة التحكيم لليمين بمحضر الجلسة . انكار ذلك . وسيلته الطعن بالتزوير .
٥٠٥	٢٤٢٧١	(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢)
		”اجراء المضاهاة“ .
		اجراء المضاهاة . عدم التزام المحكمة بتبول كل ورقة رسمية لإجراء المضاهاة على الورقة المطعون فيها بالتزوير .
٢٤٧	٣٤٣٨٤	(الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٢)

المصحفة	القاعدة والعدد	
		(خامسا) الإطلاع على المحور المطعون عليه :
		١ - الورقة المطعون عليها بالتزوير . ثبوت أنها كانت مودعة بالتخزينة وأن المحكمة لم تطلع عليها . قضاؤها برفض الادعاء بالتزوير . أثره . بطلان الحكم .
٦٩١	١٤١٢٨	(الطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١)
		٢ - إجراءات نظر الدعوى . التعارض بين أسباب الحكم وما ورد بمحضر الجلسة . وجوب الاعتداد بما أثبت بالحكم . مثال بشأن الإطلاع على الأوراق المطعون فيها بالتزوير .
٢٤٧	٣٤٣٨٤	(الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٢)
		(سادسا) الحكم في الادعاء بالتزوير .
		حجيته .
		١ - كدساب أسباب الحكم حجية الأمر المقضى . مناطه .
		٢ - أسباب الزائدة لانتحوز حجية . مثال في الحكم بالتزوير .
١٨٨	٣٤٣٧٤	(الطعن رقم ١١٣٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٨)
		(سابعا) الحكم بالتزوير دون الادعاء به .
		حق المحكمة في القضاء من تلقاء نفسها برد وبطلان أية ورقة في أية حالة كانت عليها الدعوى . لهذا هذا الحق سواء حصل بادعاء بالتزوير أو لم يحصل وسواء نجح هذا الادعاء أو فشل .
		عدم جواز المجددة في استخلاص محكمة الموضوع للتزوير أمام محكمة القضاء .
٢٩٩	٢٤٢٥٨	(الطعن رقم ١٠٧٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢١)

الصفحة	اللائحة والعدد	
		(ثامنا) الطعن في الحكم .
		١ - إقامة الطعن بالنقض من أحد المدعى عليهم مع المطعون ضده . جائز طالما أنه كان خصما في الدعوى . مثال بشأن ادعاء بالتزوير .
٣٦٣	١٤٧١	(الطعن رقم ٩٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٤)
		٢ - رفض محكمة أول درجة الادعاء بالتزوير . استئناف الحكم المنهى للتصومة . يستتبع طرح الادعاء بالتزوير على المحكمة الاستئنافية . قضاؤها برد وبطلان الورقة المطعون فيها . لا خطأ . م ١/٢٢٩ مرافعات .
٩١٠	٣٥٩	(الطعن رقم ١١٠٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٩)
		٣ - الحكم الصادر في دعوى التزوير القرصية . عدم جواز الطعن فيه استقلالا قبل الحكم المنهى للتصومة . - مسألة ذلك م ٢١٢ مرافعات .
٩٨٨	٣٧٤	(الطعن رقم ١١٣٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٨)
		٤ - استئناف الحكم المنهى للتصومة . أثره . الادعاء بالتزوير أمام محكمة أول درجة ودفاع الخصم شأنه اعتباره مطروحا على المحكمة الاستئنافية كانا لم يثبت التنازل عنه صراحة أو ضمنا .
٩٨٨	٣٧٤	(الطعن رقم ١١٣٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٨)
		وراجع . خبرة .
٢٤٧	٣٨٤	(الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٢)

الصفحة	المرافعة والعدد	
		<p>تسجيل</p> <p>(أولاً) تسجيل التصرفات النافذة للملكية :</p> <p>” المفاضلة عند نزاحم المشتريين “</p> <p>المنشآت التي يقيمها مشتري الأرض بعقد غير مسجل . عدم انتقال ملكيتها إليه إلا بالتسجيل بقاء ملكية المنشآت للبياع بحكم الالتصاق . انتقال ملكيتها للمشتري الثاني من البياع من قبل إلى شهر عقده . عدم جواز التنفيذ على البناء الذي أقامه المشتري الأول .</p> <p>(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٤) ١٤٧٠ ٣٥٧</p> <p>(ثانياً) تسجيل التصرفات المقررة :</p> <p>” الاقرار “</p> <p>التصرفات المقررة للموقوف العينة على العقار . جواز الاجتماع بها بين المتعاقدين ولو لم تسجيل . الاقرار بالملكية من للتصرفات المقررة . عدم جواز الاعتجاج به على الغير قبل تسجيله .</p> <p>(الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١١) ١٤٤٥ ١٨٣</p> <p>(ثالثاً) تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد والحكم فيها :</p> <p>التأشير بالحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش الصحيفة المسجلة قبل تسجيل تنبيه نزع ملكية العقار المبيع . أثره . انتقال الملكية للمشتري . عدم جواز اتخاذ الدائن العادي لإجراءات التنفيذ العقاري ضد البياع .</p> <p>(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١١) ١٤٤٨ ١٩٩</p>

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(رابعا) أثر التسجيل في بيع ملك الغير :
		طلب إبطال بيع ملك الغير . جائز للمشتري دون البائع . المالك الحقيقي يكفيه التسك بعدم نفاذ هذا التصرف في حقه إن كان العقد قد سجل . حقه في حالة عدم تسجيله في طلب طرده المشتري من العقار مع إلزامه بالبيع .
٢٦٣	١٤٧١	(الطعن رقم ٩٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٤)
تضامن		
		صدور الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة أوفى التزام بالتضامن . للمحکم الذي قبل الحكم أوفى ميعاد الطعن فيه أن ينضم للطاعن . عدم استعمال هذه الرخصة . لا أثر له في شكل الطعن ولو أغفلت المحكمة إلزام الطاعن باختصاص من لم يطعن في الحكم . م ٢١٨ مرافعات .
٧٥٩	٢٤٣٢٩	(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٢٥)
تعويض		
		(أولا) الخطأ الموجب للتعويض .
		١ — إثبات السماسر أن عدم إتمام الصفقة راجع لخطأ العميل . أثره . حقه في الرجوع عليه بالتعويض لاخلاله بالتزاماته التعاقدية في عقد السمسرة .
٤٧٦	١٤٩٢	(الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٥)

الصفحة	الرقم والعدد	المادة
٢٣٦	٢٢٩	٢ - إبلاغ الجهات المختصة بما يقع من الجرائم . حق مقرو لكل شخص . مساءلة المبلغ . شرطه . ثبوت كذب الإبلاغ وتوافر سوء القصد أو صدور التبليغ عن تسرع ورعونة . (الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٣٠)
		(ثانيا) الضرر في التعويض .
٨٤٧	١٥٥	١ - طلب العامل استرداد ما أودعه من أموال لدى رب العمل تأمينا للضرر الذي قد يلحق به نتيجة صفقة عقدها العامل . القضاء بعدم قبول الدعوى لرفوها قبل الأوان لعدم تحديد الضرر يعد . خطأ . علة ذلك . (الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٨)
٩٤١	١٧٥	٢ - تعيين عناصر الضرر المطالب بالتعويض عنه . من وسائل القنون خضوعها لرقابة محكمة النقض . (الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٧)
٩٤١	١٧٥	٣ - التعويض عن الضرر المادي . شرطه . تحقق الضرر بالفعل أو أن يكون وقوعه في المستقبل حتميا . (الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٧)
٩٤١	١٧٥	٤ - التعويض عن الضرر المادي الذي لحق بالمضرو نتيجة وفاة شخص آخر . شرطه . ثبوت أن المتوفى كان يعول المضرو فعلا وقت وفاته على نحو مستمر وأن فرصة الاستمرار محتملة . احتمال وقوع الضرر . لا يكفي للحكم بالتعويض . (الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٧)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٥ - اتفاق الوالد على ولده . واجب مقروض عليه قانونا . عدم جواز المطالبة بالتعويض عن هذا الاتفاق قبل من تسبب في وفاة الابن .
٣٦١	٢٤٢٥١	(الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٧٩)
		٦ - الرعاية المرجوة من الابن لأبويه . أمر احتمالي . تفويت الأم في هذه الرعاية . أمر محقق . وجوب تعويضهما عن الكسب الفات بفقدهما .
٣٦١	٢٤٢٥١	(الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٧٩)
		٧ - طلب المدعى للتعويض الموروث . إعتباره طلبا مستقلا عن طلبه تعويضه من الأضرار الشخصية . خلو الحكم من الإشارة إلى التعويض الموروث . هو إغفال للفصل فيه .
٣٣٣	٣٤٠٠	(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٠/١٢/١٩٧٩)
		(ثالثا) تقدير التعويض :
		١ - المنازعات الخاصة بتقدير التعويض عن نزاع الملكية للنفقة للغامة . وجوب إحالتها إلى لجنة الفصل في المعارضات . مساحة العقار المنزوعة ملكيته . من عناصر تحديد التعويض . المنازعات المتعلقة بمساحة العقار . اختصاص اللجنة بالفصل فيها .
٦٧٥	١٤١٢٦	(الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١/٣/١٩٧٩)
		٢ - لجنة الفصل في المعارضات الخاصة بنزع الملكية للنفقة الغامة . فصلها في النزاع بشأن تقدير التعويض . فصل في خصوصية .
٦٧٥	١٤١٢٦	(الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١/٣/١٩٧٩)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٣ - القضاء ابتدائيا للمضور بتعويض إجمالي عن الضررين المادي والأدبي . قصر المحكمة الاستئنافية التعويض على أحد هذين العنصرين . مؤداه . وجوب خصم ما يقابل ذلك العنصر من التعويض .
٣١٨	٢٤٢٤٢	(الطعن رقم ٨٦١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٧٩)
		٤ - الاستئناف . أثره . عدم جواز تسوية مركز المستأنف مثال بشأن استئناف المحكوم عليه للتعويض المحكوم به .
٣١٨	٢٤٢٤٢	(الطعن رقم ٨٦١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٧٩)
		٥ - تحديد أنصبة الورثة . من الأمور المتعلقة بالنظام العام . الحكم بتوزيع التعويض الموروث بالتسوية بين الورثة وهم الأم والإخوة . خطأ في القانون .
٣٣٧	٣٤٠١	(الطعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٠/١٢/١٩٧٩)
		(رابعاً) المسئول عن التعويض .
		١ - الشخصية الاعتبارية لشركات القطاع العام . استقلالها عن المؤسسات التي تتبعها . القضاء بمسئولية المؤسسة عن التعويض المقضى به ضد الشركة دون بيان ماهية العلاقة بينهما . قصور .
٥	٢٤١٨٧	(الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٣/٤/١٩٧٩)
		٢ - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة . ماهيتها إعتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون لا العقد . للمتبوع حق الرجوع على التابع بما أوفاه من تعويض للمضور .
٣٠٧	٢٤٢٤٠	(الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٧٩)

الصفحة	القائمة والعدد	
		٣ - رجوع المتبوع على التابع بدعوى الحلول بما أوفاه من تعويض الضرر . م ٧٩٩ مدني . للاخير التمسك بسقوط حق المضرور بالتقادم الثلاثي . دعوى المضرور قبل المتبوع . لا تقطع التقادم بالنسبة للتابع .
٣٠٧	٢٤٠ع٢	(الطن رقم ٨٧١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٧٩)
		٤ - رجوع المتبوع على التابع بالدعوى الشخصية بما أوفاه من تعويض الضرر م ٣٢٤ مدني . شرطه . رجوع المتبوع على التابع بدعوى الكفيل قبل المدين م ٨٠٠ مدني . غير جائز . حلة ذلك .
٣٠٧	٢٤٠ع٢	(الطن رقم ٨٧١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٧٩)
		٥ - مسئولية المتبوع من أعمال تابعة . تحديد المتبوع . العبرة فيه بوقت وقوع الخطأ من التابع . لا يغير من ذلك إنتقاله إلى رقابة وتوجيه متبوع آخر بعد ذلك .
٢٥٧	٣٨٦ع٣	(الطن رقم ١٥١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٧٩)
		٦ - توجيه دعوى التعويض في سنة ١٩٦٩ إلى وزير الري بصفتة متبوعا لمرتكب الحادث العامل بورش الري وقت وقوعه . لا خطأ . لا يغير من ذلك إنشاء الهيئة العامة لورش الري بالقرار الجمهوري رقم ٨١٤ لسنة ١٩٧١ . حلة ذلك .
٢٥٧	٣٨٦ع٣	(الطن رقم ١٥١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٧٩)
		(خامسا) تعويض العامل والتأمينات الاجتماعية :
		١ - حق المؤمن عليه في التعويض قبل هيئة التأمينات الاجتماعية عن التأخير في صرف مستحقاته . م ٩٥ من ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ نشوؤه من تاريخ استيفائه للمستندات المؤيدة

الصفحة	القاعدة والعدد	
		للعرف تقديم المستندات إلى المحكمة . القضاء بالتعويض من تاريخ صدور الحكم . لا خطأ .
٧٣٤٣٣٨	(الطن رقم ١٢٣٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٢)
		٢ — حق المؤمن عليه في التعويض قبل هيئة التأمينات الاجتماعية من التأخير في صرف مستحقاته . نشؤوه بعد استيفائه المستندات المؤيدة للصرف .
٣٠٣٤٣٤٣	(الطن رقم ١٢١٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١١/١٣)
		٣ — المطالبة بالتعويض عن تأخر هيئة التأمينات في صرف مستحقات العامل قبل صدور قانون التأمين الاجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . القضاء بالتعويض بعد العمل بهذا القانون من تاريخ صدور الحكم وحتى السداد . وجوب عدم تجاوز التعويض أصل المستحقات .
٣٠٣٤٣٤٣	(الطن رقم ١٢١٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١١/١٣)
		٤ — تنفيذ هيئة التأمينات الاجتماعية لإلتزامها قبل العامل أو ورثته في تأمين إصابات العمل . لا يخل بحقوقهم قبل الشخص المسؤول .
٣٣٧٣٤٤٠١	(الطن رقم ١٥٢٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠)
		٥ — إصابة العامل نتيجة خطأ من تابع رب العمل . جواز رجوع العامل عليه استنادا إلى مسؤوليته عن أعمال تابعه . لا عمل لأعمال حكم المادة ٤٢ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ إلا عند بحث المسؤولية الذاتية لرب العمل .
٣٣٧٣٤٤٠١	(الطن رقم ١٥٢٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٦ - حق العامل المصاب قبل هيئة التأمينات الاجتماعية . اختلافه من حقه في التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار . جواز الجمع بين الحقين . (الظن رقم ١٥٢٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠) ٣٣٧/٣٤٤٠١
		(سادسا) تعويض المفاول . ١ - حق رب العمل في تعديل عن عقد المفاولة . أثره . وجوب تعويض المفاول عما أنفق من مصروفات وما أنجزه من اعمال وما فاته من كسب . م ١/٦٦٣ مدني حقه في المطالبة أيضا بالتعويض عن الضرر الادبي وفقا للقواعد العامة . (الظن رقم ٩٧٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٥) ٧٦٦/٢٤٣٠
		٢ - التعويض المستحق للمفاول نتيجة عدول رب العمل عن عقد المفاولة . وجوب انتقاصه بقدر ما اقتصده المفاول وما كسبه باستخدام وقته في عمل آخر . م ٢/٦٦٣ مدني . عدم جواز التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . (الظن رقم ٩٧٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٥) ٧٦٦/٢٤٣٣
		(سابعا) استحقاق الفوائد عن التعويض . ١ - طلب التعويض عن إخلال المتعاقد بالتزامه . لا يمنع من طلب الفوائد القانونية عن هذا التعويض للتأخر في الوفاء به . علة ذلك . اختلاف الأساس في كل منهما . (الظن رقم ٣٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٦) ١١٨/٢٤٢٠٧
		٢ - القضاء نهائيا بالزام المتعاقد بالتعويض مع الفوائد القانونية بوقعه . / باعتبار أن المسادة تجارية . عدم جواز الممازعة في تجارية المعاملة أو سعر الفائدة عند نظر المطالبة بباقى التعويض . (الظن رقم ٣٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٦) ١١٨/٢٤٢٠٧

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٣ - مريان الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية . شرطه . القضاء بالتعويض لإخلال التعاقد بالزامه . مريان الفوائد القانونية عن التأخير في الوفاء من تاريخ صدور الحكم للنهائي .
١١٨	٢٠٧	(المطن رقم ٢٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٧٩)
		(ثامنا) دعوى التعويض :
		١ - الحكم ابتدائيا بالزام التابع والمتبوع متضامين بتعويض المضرور . استئناف المتبوع وحده القضاء بالزامه بتعويض أقل مما قضى به ابتدائيا لا يتضمن إساءة للمتبوع باستئنافه علة ذلك .
١٩٥	١٤٧	(المطن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١١/١/١٩٧٩)
		٢ - احكم نهائيا بإدانة التابع في جريمة قتل خطأ وتسببه في حصول حادث لقطار . وجوب تقييد المحكمة المدنية بحجته في إثبات الخطأ عند الفصل في دعوى التعويض من اتلاف السيارة التي اصطدم بها القطار . قضائها بأن خطأ قائد السيارة استغرق خطأ التابع . خطأ .
٢٣٢	١٤٥٥	(المطن رقم ٧٢٩ سنة ٤٠ ق - جلسة ١٧/١/١٩٧٩)
		٣ - قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول دعوى التعويض عن نزع الملكية للنفعة العامة لرفعها بغير الطريق القانوني . إلغاء المحكمة الاستئنافية لهذا الحكم والقضاء بقبول الدعوى . وجوب إعادتها إلى محكمة أول درجة لتفصل في موضوعها . علة ذلك .
٧٨٢	١٤٣	(المطن رقم ١٢٢٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٧٩)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٤ - الدعوى بطلب لإنهاء عقد الأيجار والتعويض . الحكم إبتدائيا بإنهاء عقد الأيجار ويندب خبير لتقدير التعويض . غير منه للتصومة كلها . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز استئنافه صحیح .
٣٦٩	٢٤٢٥٣	(الطن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٧٩)
		٥ - طلب العامل إلزام رب العمل بالتعويض لانتهاكه له كبدا . سبب الدعوى . العمل غير المشروع وليس عقد العمل . (الطن رقم ٩١٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٥/١١/١٩٧٩)
٦٢	٣٤٣٤٩	٦ - الأحكام الصادرة في دعاوى التعويض المرفوعة بالأوضاع الواردة بالمادة ٧٥ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ميعاد استئنافها . عشرة أيام . (الطن رقم ٩١٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٥/١١/١٩٧٩)
٦٢	٣٤٣٤٩	(تاسعا) تقادم دعوى التعويض :
		١ - صدور حكم بالدين حائز لقوة الأمر المقضى . أثره . صيرورة مدة تقادمه خمس عشرة سنة . م ٣٨٥ مدني . الحكم بتعويض مؤقت . للضرور المطالبة من بعد باستكمال التعويض بدعوى مستقلة . سقوط حق الضرور فيها بالتقادم الطويل . حالة ذلك .
٤٥٥	١٤٨٧	(الطن رقم ١٠٦٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢١/١/١٩٧٩)
		٢ - جريمة الاعتداء على الحرية الشخصية . عدم سقوط الدعوى الجنائية والمدنية الناشئة عنها بالتقادم . م ٥٧ من الدستور . صلاحية النص بذاته للأعمال دون حاجة لصدور تشریح به .
٥٢٩	١٤١٠٣	(الطن رقم ١٠٩٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٧٩)

الصفحة	القاعدة والعدد	
٦٤١	١٤١٢٠	٣ - الحكم للفرور بتعويض وقت . أثره . صيرورة مدة تقديم دعوى التعويض الكمال خمس عشرة سنة . علة ذلك . (الطن رقم ٥٩٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٨)

” وقف التقديم ”

٥٣٩	١٤١٠٣	١ - تقدير قيام المانع الذي يوقف سريان التقديم . من سلطة محكمة الموضوع . دعوى التعويض عن جريمة القبض على شخص وحده . القضاء بوقف تقديمها من تاريخ الإفراج عنه حتى ثورة التصحيح في ١٩٧١/٥/١٥ . لا خطأ . ليس في ذلك قضاء بهلم القاضي الشخصي . (الطن رقم ١٠٩٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٥)
-----	-------	------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

٥٣٩	١٤١٠٣	٢ - دعوى التعويض عن جريمة القبض على شخص وحده . القضاء بوقف تقديمها حتى تاريخ ثورة التصحيح في ١٩٧١/٥/١٥ . عدم اكتمال مدة التقديم حتى تاريخ نفاذ الدستور في ١٩٧١/٩/١١ . أثره . عدم سقوط الدعوى بالتقديم . (الطن رقم ١٠٩٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٥)
-----	-------	-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

(عاشرا) مسائل متنوعة .

٧٠٣	٢٤٣١٨	١ - طلب الدائن إلزام المدين بالتعويض . عدم جواز رفض عرض المدين بتنفيذ التزامه حيناً . م ٢١٥ مدني . (الطن رقم ٢٦٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠)
-----	-------	-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

الصفحة	القاعدة و اعداد	تقادم
		(أولا) التقادم المكسب .
		١ - الطلاب الجديد في الامتثانف . هو ما يتغير به موضوع الدورى . وسيلة الدفاع الجديدة التى يستند إليها المستأنف عليه لتأكيد طلبه الذى حكم له به . جواز إبدائها لأول مرة فى الامتثانف . مثال بشأن التقادم المكسب .
٢٢٠	١٤٥٢	(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٦)
		٢ - كسب الخلف الخامس المملكية بالتقادم بضم مدة حيازة ملقه . شرطه . انتقال الحيازة إلى الخلف على نحو يمكنه من السيطرة القاعية على الشيء ولو لم يتسلمه تسليما ماديا .
٢٠٢	٢٤٢٢٢	(الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٦)
		٣ - وضع اليد على أطيان زراعية تتضمن حصة شائعة لوقف خيرى . لا أثر له فى كسب ملكيتها بالتقادم . م ٩٧٠ مدنى معدلة بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ .
٤٦٨	٢٤٢٧١	(الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٩)
		٤ - وضع اليد المكسب للملكية بمضى المدة الطويلة . استقلال قاضى الموضوع باستخلاصه طالما كان سائغا .
٥٣٩	٢٤٢٨٦	(الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٤)
		” حق الأثر ”
		حق الأثر . سقوطه بالتقادم بمضى ٢٣ سنة . عدم جواز إكتسابه بالتقادم .
٥٣٩	٢٤٢٨٦	(الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٤)

المنفعة	القاعدة والعدد	
		« قطع التقادم »
		الدعوى بطالب فرض الحراسة القضائية . إجراء تحفظي مؤقت . لا أثر له في قطع التقادم المكتسب للملكية . رفض الدعوى . أثره . إلغاء ما ترتب عليها من آثار .
٥٣٩	٢٤٢٨٦	(الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٤)
		(ثانيا) التقادم المسقط :
		مدة التقادم :
		« التقادم بخمس عشرة سنة »
		صدور حكم بالدين حائز لقوة الأمر المقضي . أثره . صيرورة مدة تقادمه خمس عشرة سنة . م ٢٨٥ مدني . الحكم بتعويض مؤقت للضرور . المطالبة من بعد باستكمال التعويض بدعوى مستقلة . سقوط حق الضرور فيها بالتقادم الطويل . حلة ذلك .
٤٥٥	١٤٨٧	(الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٣١)
		« تغيير مدة التقادم »
		الحكم للضرور بتعويض مؤقت . أثره . صيرورة مدة تقادم دعوى التعويض الكامل خمس عشرة سنة . حلة ذلك .
٦٤١	١٤١٢٠	(الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٨)
		« التقادم الخمسي »
		١ — الضرائب التي يلتزم بها مستأجر المكان المؤجر . خضوعها للتقادم الخمسي . حلة ذلك .
١٥٢	١٤٣٩	(الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٠)

الصفحة	القائمة والعدد	
١٤٣	٢٤٢١١	٢ - التقادم الضريبي . بدؤه من اليوم التالى لانقضاء المهلة المحددة لتقديم الاقرار . إخطار الممول بعناصر ربط الضريبة . أثره . إنقطاع التقادم . (الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٣ ق ، ٩٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٧/٤/١٩٧٩) ...
٢٧٠	٢٤٢٣٤	٣ - أجر العامل . حق دورى متجدد . خضوعه للتقادم الخمسى . عدم زوال هذه الصفة عنه بتجدد الأجر وصيرورته مبلغا ثابتا فى الذمة . (الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٥/٥/١٩٧٩)
		”التقادم الثلاثى“
١١١	٢٤٢٠٦	١ - الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين . سقوطها بالتقادم بمضى ثلاث سنوات . بدء تقادمها فى التأمين على الحياة . سر يانه من تاريخ علم المستفيد بوفاة المؤمن له . (الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٧٩)
٣٠٧	٢٤٢٤٠	٢ - رجوع المتبوع على التابع بدهوى الحلول بما أوفاه من تعويض للمضرور . م ٧٩٩ مدنى . للأخير التمسك بسقوط حق المضرور بالتقادم الثلاثى . دعوى المضرور قبل المتبوع . لا تقطع التقادم بالنسبة للتابع . (الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٧٩)
٣٥٧	٢٤٢٥٠	٣ - دعوى المؤمن له قبل المؤمن . بدء سر يانه مدة التقادم من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض . إدعاء المضرور مدنيا بتحقيقات النيابة . وجوب احتساب مدة التقادم من تاريخ الادعاء . احتسابها من تاريخ رفع دعوى التعويض خطأ . (الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٧٩)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٤ — الدفع بسقوط دعوى عدم نفاذ التصرف بالتقادم الثلاثي . م ٢٤٣ مدني . وجوب إثبات المدافع ولم الدائن بسبب عدم نفاذ التصرف وتاريخ علمه . لا يكفي إثبات علمه بحصول التصرف .
١٧١	٣٤٣٧٢	(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٦)
		” التقادم في مسائل العمل والتأمينات “
		١ — تقديم العامل طلبا بتسوية مستحقاته قبل سريان أحكام القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ عليه . أثره . لا محل لأعمال موايد السقوط الواردة بالمادة ١٠٠ منه . وجوب تطبيق أحكام القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ .
٨٦	٣٥٤	(الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١١/٢٧)
		٢ — حق العامل في قيمة الزيادة من أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الادخار الأفضل قبل رب العمل هو حق ناشئ من عقد العمل . سقوط الدعوى به بانقضاء سنة من وقت إنهاء العقد . م ٦٩٨ مدني .
٤١٨	٣٤١٧	(الطعن رقم ١٤١٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩)
		” دعوى استرداد ما دفع زائدا عن الأجرة القانونية “
		١ — دعوى استرداد ما دفع زائدا من الأجرة القانونية للأماكن المؤجرة عدم تعلقها بالنظام العام . سقوط الحق فيها بالتقادم الثلاثي من تاريخ علم المستأجر بحقه في الاسترداد أو بانقضاء خمس عشرة سنة من وقت دفع الأجرة .
٤١٧	٢٦١	(الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٢٣)

الصفحة	القاعدة والامداد	
		٢ — دعوى استرداد ما دفع زائدا عن الأجر القانونية . غير معلقة على صدور حكم نهائي بتحديد الأجرة . القضاء ببدء مريان تقادمها من تاريخ الحكم النهائي بتحديد الأجرة . خطأ في القانون .
٤١٧	٢٤٢٦١	(الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٢٣)
		ما لا يسقط بالتقادم :
		« جريمة الاعتداء على الحرية الشخصية »
		جريمة الاعتداء على الحرية الشخصية . عدم سقوط الدعوى الجنائية والمدنية الناشئة عنها بالتقادم . م ٥٧ من الدستور . صلاحية النص بذاته للأعمال دون حاجة لصدور تشريع به .
٥٣٩	١٤١٠٣	(الطعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/١٥)
		النزول عن التقادم :
		اتفاق المدعى بعدم تمسكه بالتقادم المسقط قبل انقضاء مدته . اتفاق باطل .
١٣٧	١٤٣٧	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٩)
		انقطاع التقادم .
		١ — الدعوى بطلب تسليم صووة تنفيذية ثانية من أمر الأداء عدم اعتبارها مطالبة صريحة بالحقوق المنبثقة به . لا تعد إجراء قاطعا لمدة تقادم الحق .
٢٣٢	٢٤٢٢٨	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٢٠)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢ — انقطاع التقادم بأي عمل يقدم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير في إحدى الدعاوى . م ٣٨٣ مدني . المقصود بهذه الأعمال .
٢٣٢	٢٤٢٢٨	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٣٠)
		وقف التقادم .
		١ — تحقق المانع الذي يتوقف سريان التقادم . أثره . عدم بداية التقادم إلا بزوال المانع .
٥٣٩	١٤١٠٣	(الطعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/١٥)
		٢ — تقدير قيام المانع الذي يوقف سريان التقادم . من سلطة محكمة الموضوع . دعوى التعويض عن جريمة القبض على شخص وحده . القضاء بوقف تقادمها من تاريخ الإفراج عنه حتى ثورة التصحيح في ١٥/٥/١٩٧١ . لا خطأ . ليس في ذلك قضاء بعلم القاضي الشخصي .
٥٣٩	١٤١٠٣	(الطعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/١٥)
		٣ — دعوى التعويض عن جريمة القبض على شخص وحده القضاء بوقف تقادمها حتى تاريخ ثورة التصحيح في ١٥/٥/١٩٧١ عدم اكتمال مدة التقادم حتى تاريخ نفاذ الدستور في ١١/٩/١٩٧١ أثره . عدم سقوط الدعوى بالتقادم .
٥٣٩	١٤١٠٣	(الطعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/١٥)
		٤ — اتهام العامل وتقديمه لحاكمة الجنائية . لا يصلح سببا لوقف تقادم دعواه بطلب الأجر والمكافأة .
٦٢	٣٤٩	(الطعن رقم ٩١٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/١١/٢٥)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		هـ - المانع من المطالبة بالحق كسبب لوقف التقديم . عدم جواز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٤١٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩) ... ٤١٨ ٣٤٤١٧
تنظيم		
		القرار الصادر باعتماد خطوط التنظيم . لا ينقل ملكية أجزاء المباني الخارجة منها إلى الدولة . استيلاء الإدارة عليها وهدمها . خبر جائز إذا كانت قد أقيمت قبل صدور القرار . للمالك حق المطالبة بالتعويض عنها . (الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٤) ... ٤١٠ ١٤٣٣
تنفيذ		
		(أولا) الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى : ١ - شمول الحكم الابتدائي بالإلزام بالمبلغ المقضى به بالنفاذ المعجل . تنفيذ المحكوم عليه لهذا الحكم . القضاء بالغائه استثنائيا في شق منه مع ندب خبير لبحث الشق الآخر . جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . حلة ذلك . (الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٥) ... ٣٧٠ ٢٤٣٤
		٢ - جواز الطعن في الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى ولو لم تكن منهيبة للتصوية . شرطه . أن يكون الحكم صالحا للتنفيذ بموجبه إعمالا للقواعد العامة أو بمقتضى قواعد النفاذ المعجل . لا يكفي أن يكون من أحكام الإلزام . (الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٢٤) ... ٤٣٩ ٢٤٣٦٥

الصفحة	القاعدة والعدد	
٤٠٧	٣٤٤١٥	٣ - الحكم القابل للتنفيذ الجبري . جواز الطعن فيه استقلالاً . م ٢١٢ مرافعات . (الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩)
		(ثانياً) اختصاص قاضي التنفيذ :
		١ - المنازعة المتعلقة بالتنفيذ الداخلة في اختصاص قاضي التنفيذ المقصود بها . (الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٤/١٠)
٩١	٢٤٢٠٢	٢ - طلب المدعى الحكم ببراءة ذمته من دين الضريبة المحجوز من أجله إدارياً . لا تعد منازعة موضوعية في التنفيذ طالما لم يطلب بطلان الحجز الإداري . (الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٠)
٩١	٢٤٢٠٢	٣ - حق المتعاقد في الامتناع عن تنفيذ التزامه ما لم يرقم المتعاقد الآخر بالتنفيذ . م ١٦١ مدني . حقه أيضاً في توقيع الحجز التحفظي تحت يد نفسه على ما يكون مديناً به . تقدير توافر شروط الحجز من سلطة محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض . (الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٥)
٧٤٦	٢٤٣٢٧	« دعوى الحق وصحة الحجز : إقامة الدعوى » دعوى « رفع الدعوى » . أمر قاضي التنفيذ بتوقيع الحجز التحفظي مع تحديد جلسة لنظر دعوى الحق وصحة الحجز . إعلان المحجوز عليه بالأمر . لا يغني عن وجوب إقامة الدعوى بصحيفة تودع قلم الكتاب وتعلن للمحجوز عليه في الميعاد القانوني . م ٣٢٠ مرافعات . (الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠)
٧١٣	٢٤٣٢٠	

الصفحة	القائمة والعدد	
		(ثالثا) الصفة في منازعات التنفيذ :
		١ — تمثيل المصطفى للشركة في فترة التصفية . نطاقه . الحكم بتصفية الشركة وتعيين أحد الشركاء مصفيا . المنازعة في تنفيذ هذا الحكم . اختصاص هذا الشريك فيها بصفته الشخصية وليس بصفته مصفيا . لا خطأ . علة ذلك .
٣٩١	٢٤٢٣٨	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٧)
		٢ — تصفية الحراسة بمقتضى القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . أثره . تنفيذ الدائن بدينه المحكوم به ضد إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة . نقض هذا الحكم . أثره . تحقق صفة الإدارة المذكورة في طلب استرداد المبالغ المحصلة تنفيذاله . انتهاء هذه الصفة في من رفعت عنه الحراسة أو ورثته .
٥٨٥	٢٤٢٩٥	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٧)
		(رابعا) الصورة التنفيذية .
		١ — الدعوى بطلب تسليم صورة تنفيذية ثانية من أمر الاداء عدم اعتبارها مطالبة صريحة بالحق المثبت به . لاتعد إجراء قاطعا لمدة تقادم الحق .
٢٣٢	٢٤٢٢٨	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٣٠)
		٢ — النعي بأن ضياع الصورة التنفيذية الأولى لأمر الاداء مانع بوقف مريان تقادم الحق الثابت به . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٣٢	٢٤٢٢٨	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٣٠)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(خامسا) الأموال محل التنفيذ .
		١ - مقومات المتجر ومنها الحق في الإجازة . عناصر مالية جواز التصرف فيها والمجاز عليها .
٥٨٢	١٤١١٠	(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢١)
		٢ - بيع المنقول المحجوز عليه إداريا الرامى عليه المزاد حقوق المشتري في البيع الاختيارى وطلبه واجباته .
٥٨٢	١٤١١٠	(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢١)
		٣ - بيع المتجر أو المصنع جبرا أو اختيارا . إعتبار الرامى عليه المزاد خلفا خاصا للمستأجر الأصل .
٥٨٢	١٤١١٠	(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢١)
		(سادسا) بطلان التنفيذ .
		تنفيذ - شركة " تصفية الشركة " .
		القضاء بحل الشركة وتصفيتها مع شمول الحكم بالتنفيذ المعجل بشرط تقديم كفالة . تنفيذه دون أعمال شرط الكفالة . أثره بطلان التنفيذ دون حاجة لإثبات وقوع ضرر .
٢٩١	٢٤٢٣٨	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٧)

تنفيذ عقارى

(أولا) مسائل عامة .

١ - المنشآت التى يقيها مشتري الأرض بعقد غير مسجل
عدم انتقال ملكيتها إليه إلا بالتسجيل . بقاء ملكية المنشآت
للبياع بحكم الاتصاق . انتقال ملكيتها للمشتري الثانى من البائع

الصفحة	القاعدة والعدد	
		حتى يبقى إلى شهر عقده . عدم جواز التنفيذ على البناء الذى أقامه المشتري الأول .
٣٥٧	١٤٧٠	(الطن رقم ٨٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٤)
		٢ - تصرف المدين غير الزائد في حق الحاجزين في التنفيذ العقارى هو ما يكون من شأنه إنحراج العقار محل التنفيذ عن ملك المدين أو يرتب حقا عليه .
٣٥٧	١٤٧٠	(الطن رقم ٨٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٤)
		(ثانيا) قائمة شروط البيع .
		١ - التأشير بالحكم الصادر بصحة التماقد على هامش الصحيفة المسجلة قبل تسجيل تنبيه نزع ملكية العقار المبيع . أثره . انتقال الملكية للمشتري . عدم جواز اتخاذ الدائن العادى إجراءات التنفيذ العقارى ضد البائع .
١٩٩	١٤٤٨	(الطن رقم ٧٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١)
		٢ - منازعة المسالك في إجراءات التنفيذ العقارى لخروج العقار المنفذ عليه من ملكية المدين . جواز إبداءها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع .
١٩٩	١٤٤٨	(الطن رقم ٧٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١)
		٣ - دعوى الاستحقاق الفرعية . لا ترفع إلا من الغير .
		الخصوم في إجراءات التنفيذ وجوب سلوكهم طريق الاعتراض على قائمة شروط البيع . وارث المحجوز عليه المختص في إجراءات التنفيذ بهذه الصفة . جواز إقامته دعوى استحقاق فرعية متى استند في ملكيته إلى حق ذاتى غير مستمد من مورثه .
٦٨٥	٢٤٣١٤	(الطن رقم ٤٧٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠)

الصفحة	القائمة والعدد	
		٤ - تحديد الثمن الاساسى للعقار بقائمة شروط البيع . غير متعلق بالنظام العام . اعتراض المدين على صحة تحديد الثمن . عدم جواز رفع دعوى مبتدأة به . (الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠) ٣٤٩ ٣٤٠٢
		٥ - إغفال إخبار الدائنين المشار إليهم فى المادة ٤١٧ مرافعات بايداع قائمة شروط البيع . لا بطلان . عدم جواز الاحتجاج عليهم بإجراءات التنفيذ . (الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠) ٣٤٩ ٣٤٠٢
		(ثالثا) دعوى بطلان الاجراءات . ١ - ثبوت أن أحد العقارات المحجوز عليها يكفى للوفاء بحقوق الدائنين الخارجين . للمدين طاب قصر التنفيذ على هذا العقار بطريق الاعتراض على قائمة شروط بيع او فى أية حالة تكون عليها الإجراءات . عدم جواز رفع المدين دعوى أصلية بدعوى بطلان الإجراءات . (الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠) ٧٠٧ ٣١٩
		٢ - الملاحظات على شروط البيع وأوجه البطلان فى الإجراءات وفى صحة التنفيذ . وجوب إبدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع . عدم جواز رفع المدين دعوى أصلية ببطلان الإجراءات طالما كان طرفا فيها . (الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠) ٣٤٩ ٣٤٠٢
		٣ - منازعة المدين فى صحة التنفيذ بمصارىف الدعوى لعدم تقديرها وفقا للقانون عدم جواز رفع دعوى مبتدأة ببطلان الاجراءات لهذا السبب . (الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠) ٣٤٩ ٣٤٠٢

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٤ — جواز إقامة دعوى أصلية ببطلاق إجراءات التنفيذ متى كان الحكم مبنيًا على الغش. النعى ببطلاق الإجراءات للغش. دفاع يخالطه واقع . عدم جواز إنثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٤٩	٣٤٤٠٢	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠)
(ج)		
جمارك . جمبعيات		
جمارك		
(أولا) الرسوم الجمركية .		
		وصف البضاعة بأنها مما تشحن صبا أو فى طرود . أمر راجع إلى طريقة الشحن لا إلى نوع البضاعة مثال بشأن الرسوم الجمركية المستحقة على رسالة أخشاب .
١٤٠	٣٤٣٦٥	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢)
« الإعفاءات الجمركية »		
		١ — الاعفاء الجمركى للأعمالين بالحكومة المنتهدين والمعارين للتأرج ق ٧٦ لسنة ١٩٦٨ . ورود الاعفاء على قيمة الأمتعة والأثاث والسيارات . خصم مبلغ الاعفاء من الرسوم الجمركية المستحقة عليها وليس من قيمتها خطأ فى القانون .
٩٦	١٤٣٠	(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢ - القانون ١١١ لسنة ١٩٧٤ بشأن تقرير بعض الاعفاءات الجمركية مجال تطبيقه . الحالات السابقة على صدوره التي كان ينظمها القانون ٧١ لسنة ١٩٧١ بشأن تقرير بعض الاعفاءات الجمركية . حلة ذلك .
٧٦	٢٤١٩٩	(الطعن رقم ٦٠٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٩)
		« الدروباك »
		الدروباك . ماهيته . خضوعه لضريبة الأرباح التجارية باعتباره ربحا . شرطه . أن تكون الرسوم الجمركية قد احتسبت ضمن المصروفات .
١٧١	٢٤٢١٦	(الطعن رقم ٩١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٤)
		(ثانيا) للنهيب الجمركي :
		« العجز في البضاعة »
		١ - مسؤولية ربان السفينة من العجز في البضاعة قبل مصلحة الجمارك . نفاذها حين حصول المطابقة بعد إتمام القيد والمراجعة . إختلافها عن مسؤوليته أمام صاحب الرسالة .
٤٢٨	١٤٨٣	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٩)
		٢ - وجود عجز في البضاعة . أثره . التزام الربان بالغرامة والرسوم الجمركية المستحقة . جواز إثبات الربان بمقتندات حقيقية أسباب هذا النقص بما ينفي مظنة التهريب .
٤٢٨	١٤٨٣	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٩)

الصفحة	القائمة والعدد	جمعيات
		١ - الجمعيات التعاونية والمؤسسات الخاصة . ق ٣٢ لسنة ١٩٦٤ . اختصاص القضاء العادى بنظر منازعاتها المدنية والتجارية مع عملائها . (الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٦) ١٢٧٢٤٢٠٨
		٢ - استئجار مكان ليكون مقر لجمعية معينة . قيام الجمعية وتنفيذها للعقد . اعتباره عقداً إيجار جديداً حل محل العقد الأول . م ١٥٣ مدنى . حل الجمعية . أثره . انقضاء العقد بقوة القانون لانعدام المستأجر . لا يغير من ذلك حلول جمعية أخرى محلها . (الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦) ٣٧٩٢٤٠٨
(ح)		
حجز . حراسة . حكر . حكم . حيازة .		
حجز		
(أولاً) محل الحجز :		
		مقومات المتجر ومنها الحق فى الاجارة . عناصر مالية . جواز التصرف فيها والحجز عليها . (الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢١) ٥٨٢١٤١٠

الصفحة	المقابلة والعدد	
		(ثانيا) حجز ما للدين لدى الغير :
		(ثانيا) " التقرير بما في الذمة "
٢٠٢	٣٤٣٤١	١ - امتناع الجهات المشار إليها في المادة ٣٤٠ مرافعات عن إعطاء الشهادة التي تقوم مقام التقرير بما في الذمة . أثره . توقيع الجزاءات المنصوص عليها في المادة ٣٤٣ مرافعات . (الطعن رقم ١٣٣٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٨)
٢٠٢	٣٤٣٤١	٢ - طالب إلزام المصلحة الحكومية بالمبالغ المحجوز من أجل لعدم تقديمها الشهادة التي تقوم مقام التقرير بما في الذمة في الميعاد القانوني . جواز تغاضيها هذا الجزاء بتقديم الشهادة قبل قفل باب المرافعة في الاستئناف . (الطعن رقم ١٣٣٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٨)
		" دعوى إلزام المحجوز لديه بدين الحاجز "
٢٠٢	٣٤٣٧٦	١ - سقوط الجزئ تحت يد إحدى المصالح الحكومية . م ١/٥٧٤ مرافعات سابق . أثره . عدم قبول دعوى الحاجز بطلب إلزامها شخصيا بالدين المحجوز من أجله . (الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٠)
٢٠٢	٣٤٣٧٦	٢ - الدفع الشكلي والدفع الموضوعي . ماهية كل منهما . الدفع بسقوط الجزئ في دعوى الحاجز بإلزام المحجوز لديه شخصيا بالدين . دفع موضوعي . جواز إبدائه في أية حالة كانت عليها الدعوى . (الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٠)

المنفعة	القاعدة والعدد	
		« الحجز تحت النفس » .
		حق المتعاقدين في الامتناع عن تنفيذ التزامه ما لم يقوم المتعاقدين الآخر بالتنفيذ . م ١٦١ مدني . حقه أيضا في توقيع الحجز التحفظي تحت يد نفسه على ما يكون مدينا به . تقدير توافر شروط الحجز من سلطة محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض .
٧٤٦	٢٤٣٢٧	(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٥)
		(ثالثا) الحجز الإداري .
		١ - طالب المدعي الحكم ببراءة ذمته من دين الضريبة المحجوز من أجله إداريا . لا تعد منازعة موضوعية في التنفيذ طالما لم يطالب بطلان الحجز الإداري .
٩١	٢٤٢٠٢	(الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٠)
		٢ - إعلان محضر الحجز الإداري للمحجوز عليه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول . ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ . إثبات حصوله وجوب أن يكون تقديم علم الوصول الدال عليه .
٣٢٠	٢٤٣٩٧	(الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٨)
		٣ - اعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إعلان المحجوز عليه بمحضر الحجز . عدم تعلقه بالنظام العام . لا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .
٣٢٠	٣٤٣٩٧	(الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٨)
		« بيع الأموال المحجوز عليها »
		١ - بيع الموقوف المحجوز عليه إداريا . للراسي عليه المزاد حقوق المشتري في البيع الاختياري وعليه واجباته .
٥٨٢	١٤١١٠	(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢١)

الصفحة	اللائحة والعدد	
٧٠٧	٢٤٣١٩	٢ - ثبت أن أحد العقارات المحجوز عليها يكفي للوفاء بحقوق الدائنين الحاجزين ، للذين طلب قصر التنفيذ على هذا العقار بطريق الاعتراض على قائمة ممرط البيع أو في أية حالة تكون عليها الاجراءات . عدم جواز رفع المدين دعوى أصلية بدعوى بطلان الاجراءات . (العلم رقم ٨٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠)

حراسة

(أولا) الحراسة القضائية .

فرض الحراسة القضائية . شمولها المال محل الحراسة .
وتوابعه ولو لم ينص الحكم صراحة على ذلك . الخرس القضائي
هو صاحب الصفة في المنازعة بشأن تبعية الشيء للأموال محل
الحراسة من عدمه .

٦٠٠	٢٤٣٩٠ (العلم رقم ٣٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٦)
-----	-------	------------------------------------------------------

” دعوى الحراسة “ .

الدعوى بطلب فرض الحراسة القضائية . إجراء نحفظي مؤتمت
لا أثر له في قطع التقادم المكتسب للملكية . ونص الدعوى . أثره .
إلغاء ما ترتب عليها عليها من آثار .

٢٣٩	٢٤٠٨١ (العلم رقم ٨٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٤)
-----	-------	------------------------------------------------------

(ثانيا) الحراسة الإدارية .

١ - الدعوى المقامة ضد الحراسة من الشركاء المصريين
بالمطالبة بحقوقهم بعد تصفية الشركة الأجنبية . صدور القرار

الصفحة	المقابلة والمدد	
		الجمهوري ٣٣٧ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء جهاز التعاون الاقتصادي والدولي أثناء سير الدعوى . لا محل لانتقطاع سير الخصومة . علة ذلك .
٣٢٣	١٤٦٦	(الطعن رقم ٦٠٢ ، ٦٤٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٢) ..
		٢ — فرض الحراسة الادارية . نطاقها . انتهاء الشركة بطريق التصفية أو غيرها . أثره إنحسار الحراسة عنها وأبولة الأموال إلى الشركاء .
٣٢٢	١٤٦٦	(الطعن رقم ٦٠٢ ، ٦٤٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٢) ..
		٣ — دعوى الشركاء قبل الحراسة العامة بتسليم أنصبتهم في الشركة بعد تصفيتها . لا تعد طعنا بطريق مباشر أو غير مباشر في تصرفات الحارس أثناء الحراسة . الدفع بعدم سماعتها . لا محل له . ق ١١٧ لسنة ١٩٥٩ .
٣٢٣	١٤٦٦	(الطعن رقم ٦٠٢ ، ٦٤٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٢) ..
		٤ — التصرفات والتدابير التي اتخذتها الجهات المنفذة للأمرين ٥ و ٥ ب لسنة ١٩٥٦ . عدم سماع الدعاوى المتضمنة طعنا فيها باعتبارها من أعمال السيادة . ق ١١٧ لسنة ١٩٥٩ . الدفع بعدم السماع . إعتباره دفعا بعدم اختصاص جهات القضاء عامة بنظرها .
٣٢٣	١٤٦٦	(الطعن رقم ٦٠٢ ، ٦٤٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٢) ..
		٥ — فرض الحراسة الادارية على أموال أحد الأشخاص . أثره . إعتبار الحارس العام نائبا قانونيا عنه في إدارة أمواله وتمثيله أمام القضاء . استمرار صفته هذه بعد انتهاء الحراسة وحتى تسلم الأموال فعلا لصاحبها
٥٢٣	٢٤٢٨٣	(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٢)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٦ - تصفية الحراسة بمقتضى القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . أثره . تنفيذ الدان بدينه المحكوم به ضد إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة . نقض هذا الحكم . أثره . تحقق صفة الإدارة المذكورة في طلب استرداد المبالغ المحصلة تنفيذا له . انتفاء هذه الصفة في من رفعت عنه الحراسة أو ورثته .
٥٨٥	٢٤٢٩٥	(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٧)
		٧ - فرض الحراسة الإدارية على الأموال . اقتطاع سبة ١٠ ٪ منها لحساب الحراسة . شرطه . سبق تحصيل الحراسة للأموال المودعة لديها . لا يرد الاقتطاع على ما لم يتم تحصيله .
٥٩٧	٢٤٢٩٧	(الطعن رقم ٩٦٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٧)
		٨ - عقد البيع الصادر من الحراسة العامة من العين محل الحراسة . لا يعتبر عقدا إداريا . تعرض الحكم لإحداث قرار لجنة التقييم المشككة باتفاق الطرفين . لا خطأ . اختصاص المحكم ولائيا بنظر الدعوى .
١٤٤	٣٤٣٦٦	(الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣)
حكر		
		الحكم الصادر بنسب خبير . فصله في المنازعة بشأن ملكية العين المطالب بمقابل التحكير منها . عدم جواز إعادة طرح هذه المنازعة لدى ذات المحكمة ولو قدمت لها أدلة جديدة . طلب وقف دعوى الحكومة . السهب غير مقبول .
٣٣٨	٣٤٦٨	(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٤)

الصفحة	القاعدة والعدد	حكم
		(أولاً) بيانات الحكم : "تاريخ الحكم"
١٤٠	٣٦٥ ع ٣	البيانات الواجب تضمينها الحكم . إغفال إثبات تاريخ إصدار الحكم . لا بطلان . م ١٧٨ مرافعات . (الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٣) "أسماء الخصوم ."
١٤٣	١٤٣٨ ع ١	طلب المؤجر الحكم بإخلاء المستأجر في مواجهة المستأجر من الباطن إغفال الحكم ببيان اسم الأخير . لا يترتب عليه البطلان . هذه ذلك . (الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٠) "خطوات ومراحل النزاع"
٧٥٢	١٣٨ ع ١	بيانات الحكم الجوهرية . هي التي يكون ذكرها ضرورياً للفصل في الدعوى . إغفالها . أثره . بطلان الحكم . لا محل لبيان تفصيل خطوات ومراحل النزاع أمام المحكمة . م ١٧٨ مرافعات معدلة بق ١٣ لسنة ١٩٧٣ . (الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٦ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٩/٣/٧) "التعارض بين الأسباب ومحضر الجلسة"
٣٤٧	٣٨٤ ع ٣	إجراءات نظر الدعوى . التعارض بين أسباب الحكم وماورد بمحضر الجلسة وجوب الاعتماد بما أثبت بالحكم . مثال بشأن الإطلاع على الأوراق المطعون فيها بالتزوير . (الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/١٢)

الصفحة	القائمة والعدد	
		(ثانيا) إصدار الحكم : "عدم الصلاحية"
١٠١	٢٤٢٠٤	١ - إفتاء القاضي أو ترافعه أو سبق نظره الدعوى كقاضى أو خبير أو محكم . أسباب عدم صلاحيته لنظر الدعوى . إصداره حكما فيها . أثره . بطلان الحكم . (الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٤٨ ق - ١١/٤/١٩٧٩)
١٠١	٢٤٢٠٤	٢ - إبداء للقاضى رأيا فى القضية المطروحة عليه . سبب لعدم صلاحيته لنظرها . وجوب تفسير القضية المطروحة بمعناها الواسع . شمولها كل خصومة سبق ترديدها بين الخصوم أنفسهم وأثيرت فيها ذات الحجج والأسانيد . شرطه . عدم اكتساب هذا رأى قوة الأمر المقضى . (الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١١/٤/١٩٧٩)
٤٦٤	٢٤٢٧٠	٣ - اشتراك القاضى فى إصدار الحكم الابتدائى الذى قضى بوقف الدفع بعدم جواز الطعن بالتروير . أثره . عدم صلاحيته لنظر استئناف الحكم الصادر فى الموضوع م ١٤٦/٥ مرافعات . (الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٨)
٧٨١	٢٤٣٢١	٤ - أسباب عدم الصلاحية . تماقها بالنظام العام . عدم إطاعتان القاضي أسامة عقد بيع فى الحكم الصادر منه فى دعوى سابقة . أثره . عدم صلاحيته لنظر الدعوى بصحة ونفاذ ذلك تلقئ . (الطعن رقم ١٢٧١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠)
٣	١٤١	وراجع : حكم "الطعن فى الحكم" (الطلب رقم ١٧٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٤)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		” المداولة فيه والنطق به “
		١ - وجوب صدور أحكام محكمة الاستئناف من ثلاثة مستشارين سموا المرافعة وتمت بينهم المداولة دون غيرهم . مخالفة ذلك . أثرها . بطلان الحكم . الأصل هو صحة الاجراءات من واقع ما أثبت بالحكم وبحضر الجلسة . عبء إثبات العكس على من يدعيه .
٥٢٧	١٤١٠١	(الطعن رقم ١١١١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٧٩)
		٢ - تشكيل الدائرة الاستئنافية من أربعة مستشارين . مجرد تنظيم داخلي لإثبات هذا التشكيل بحضر الجلسة التي حيزت فيها الدعوى للحكم . لا يفيد اشتراكهم في المداولة في كافة القضايا المعروضة عليهم .
٥٢٧	١٤١٠١	(الطعن رقم ١١١١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٧٩)
		” إغفال الفصل في بعض الطلبات “
		١ - إغفال المحكمة الفصل في طلب موضوعي . جواز الرجوع إليها لتستدرك مافاتهما . م ١٩٣ مرافعات . عدم جواز الطعن بالنقض لهذا السبب .
٢٣٣	٤٠٠	(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٠/١٢/١٩٧٩)
		٢ - النص في منطوق الحكم ” ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات “ . لا يعد قضاء فيما أغفلت المحكمة الفصل فيه . إنصرافة فحسب إلى ما كان محلا للبحث من الطلبات .
٢٣٣	٤٠٠	(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٠/١٢/١٩٧٩)

الصفحة	القاعدة والعدد	
٣٣٣	٣٤٤٠٠	٣ - طلب المدعى للتعويض الموروث . إعتباره طلبا مستقلا عن طلب تعويضه من الأضرار الشخصية . خلوا الحكم من الإشارة إلى التعويض الموروث . هو إغفال للفصل فيه . (الطعن رقم ٨٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠) " الحكم بما لم يطلبه الخصوم "
٦٨٢	١٤١٢٧	الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه . سبيل الطعن عليه هو التماس إعادة النظر . الطعن فيه بطريق النقض . شرطه . صدوره من المحكمة وهي مدركة حقيقة الطائيات وأنها لم تقض بما لم يطلبه الخصوم . (الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١) (ثالثا) نطاق بحث المحكمة في الدعوى :
١٠٥	١٤٣٢	الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن . أثره زوالها هي والآثار المترتبة عليها . بحث الحكم لموضوع الدعوى . لا محل له . (للطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١) (رابعا) تسبب الحكم :
١٩١	١٤٤٦	١ - إيراد محكمة الموضوع أسبابا لعدم اطمئنانها لأقوال الشهود . وجوب أن تكون هذه الأسباب صائغة . (الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) ٢ - المحل المؤجر بمنقولاته . اتخاذ الحكم من عدم افتراض المستأجر مدة طويلة على وجود المنقولات دليلا على عدم تفاهتها . خطأ . (الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٤)
٣٧٣	١٤٧٣	

الصفحة	القاعدة والامد	
		٣ - القضاء نهائيا بسقوط حق الشفيع في الشفعة لعدم اختصاصه المشتري المدعى بصورية عقده . رفع الشفيع دعوى مبتدأة للحكم بصورية هذا العقد . القضاء بعدم قبولها لانتفاء المصلحة المحتملة للدعى فيها رغم الطعن بالنقض في الحكم بالسقوط . صحيح .
٣٨١	١٤٧٤	(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٥)
		٤ - صدور قرار من المجلس المالى العام بضم كنيسة الى أخرى . استخلاص الحكم المطعون فيه انتفاء صفة المدعى ممثل الكنيسة الأولى . لا خطأ .
٦٦٢	١٤١٢٤	(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١)
		٥ - عدم اعتداد المحكمة الاستئنافية بالموطن الذى تم فيه اعلان الحكم الابتدائى . استناد المحكمة فى ذلك الى شهادة صادرة من مصلحة الهجرة والجنسية بأن المحكوم عليها وزوجها مهاجرين لتخرج منذ آخر سنة ١٩٧٠ ولم تحضر الى مصر طوال سنة ١٩٧٣ الى تم خلالها الاعلان . لا خطأ .
٩٤٨	١٤١٧٦	(الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٧)
		٦ - الزجحة العرفية للسندات . جواز اعتداد الحكم بها طالما لم يثر منازعة بشأنها .
٢٥٣	٢٤٢٣٢	(الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢)
		٧ - طلب انقضاء عقدى بيع مختلفين لتحقيق الشرط الفاسخ الصريح بعدم الوفاء بباقي ثمن . وجوب تحقيق المحكمة من المبالغ المسددة فى كل عقد على حدة .
٣٦٥	٢٤٢٥٢	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٧)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٨ - حق المحكمة في القضاء من تلقاء نفسها برد وبطلان أية ورقة في أية حالة كانت عليها الدعوى . لما هذا الحق سواء حصل إدماء بالتزوير أو لم يحصل وسواء نجح هذا الادعاء أو فشل . عدم جواز المجادلة في استخلاص محكمة الموضوع للتزوير أمام محكمة النقض .
٣٩٩	٢٤٢٥٨	(الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢١) "الحجج الواقعية والقانونية" .
		أسباب الحكم . وجوب اشتغالها على الحجج الواقعية والقانونية التي قام عليها .
٥١١	١٤٩٨	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٨) "تسبيب كاف" .
		إغفال الحكم ذكر نصوص المستندات التي اعتمدها في قضائه . لا عيب . كفاية تقدير ما استخلصته المحكمة منها .
٣٧٣	١٤٧٣	(الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٤) "التقريرات الخاطئة" .
		إنهاء الحكم في قضائه إلى النتيجة الصحيحة . لا يبطله اشتغال أسبابه على أخطاء قانونية . لمحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تنقضه .
٣٢٢	١٤٦٦	(الطعن رقم ٦٠٢ و ٦٤٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٢) .. "قضاء القاضي بعلمه" .
		تقدير قيام المانع الذي يوقف سريان التقادم . من سلطة محكمة الموضوع . دعوى التعويض عن جريمة القبض على شخص

الصفحة	القاعدة والعدد	
		وحبسه . القضاء بوقف تقادما من تاريخ الإفراج عنه حتى ثورة التصحيح في ١٥/٥/١٩٧١ . لا خطأ . ليس في ذلك قضاء بعدم القاضي الشخصي .
٥٣٩	١٤١٠٣	(الطعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٧٩) ”تسبيب الحكم الاستثنائي“ ١ — تأييد المحكمة الاستئنافية للحكم الابتدائي للأسباب للواردة به ولأسباب أخرى امتدت إليها . لا يعيب الحكم وجود تناقض بين بعض أسبابه وبعض أسباب الحكم الابتدائي . هذه ذلك .
١٨٣	١٤٤٥	(الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١١/١/١٩٧٩) ٢ — حيز المحكمة الدعوى للحكم و الدفع بسقوط الاستئناف والدفع بعدم قبول التدخل أمامها . قضاؤها يبطلان الحكم الابتدائي لبطلان إعلان صحيفة افتتاح الدعوى دون تمكن الخصم من إبداء دفاعه في موضوع الاستئناف . إخلال بحق الدفاع .
٩٤٨	١٤١٧٦	(الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٢٧/٣/١٩٧٩) ٣ — أقوال الشهود . لمحكمة الاستئناف تقديرها بما يخالف تقدير محكمة أول درجة دون بيان الأسباب المبررة . حسبها إقامة قضائها على ما يحمله .
٤٤٦	٢٤٢٦٦	(الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ٢٤/٥/١٩٧٩)

الصفحة	القاعدة والعدد	حكم
		(خامسا) عيوب التدليل :
		(أ) القصور :
		” ما يعد قصورا “
		١ - دفاع الخصوم بمحض أعمال الخبير . اعتباره مطروحا على المحكمة . إغفال الحكم الرد على دفاع المستأجر أمام الخبير بقبول المؤجر لوجه استعماله للعين بسكوته عليه مدة طويلة . قصور .
١٧٠	١٤٤٢	(الطعن رقم ٨٦٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٠/١/١٩٧٩)
		٢ - قضاء محكمة أول درجة برفض إخلاء المستأجر اوجود مبررات لتأخره في الوفاء بالأجرة إلغاء محكمة الاستئناف للحكم دون بحث مبررات المستأجر في التأخير محل الدعوى المطروحة . قصور .
٥٠٥	١٤٩٧	(الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٧/٢/١٩٧٩)
		٣ - تقدير أتعاب المحامي . عدم بيان الحكم للأعمال التي قام بها المحامي وأهميتها وما بذله من جهد وحققه من نتيجة . قصور .
٥١١	١٤٩٨	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٨/٢/١٩٧٩)
		٤ - الحكم بتطبيق الزوجة للضرر . وجوب أن يكون الضرر راجعا إلى فعل الزوج . إقامة الحكم قضاء على استمرار الشقاق بين الزوجين . دون معرفة المتسبب فيه . قصور .
٧٩٨	١٤١٤٦	(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٧٩)
		٥ - إغفال الحكم الرد على دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى . أثره . بطلانه للقصور في أسبابه الواقعية .
١٦٢	١٨٩	(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٤/٤/١٩٧٩)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٦ - العلامات التجارية المضللة للجمهور . ق ٥٧ لسنة ١٩٣٩ . خطر تسجيلها سواء كانت مطابقة أو غير مطابقة لعلامة أخرى سابقة في الاستعمال أو التسجيل . إغفال الحكم بمحت دفاع الطاعن في هذا الخصوص اكتفاء بنفي التشابه بين العلامتين خطأ وقصور .
٧٥٥	٢٤٣٢٨	(الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٥) " ما لا يعد قصورا "
		الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . انتقاره لسنده القانوني إغفال الحكم الرد عليه . لا يعد قصورا .
٢٦٣	٢٤٣٣٣	(الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢) " القصور في الأسباب القانونية "
		قصور الحكم المطعون فيه في الرد على دفاع قانوني لمحكمة النقض ان تستكمل أسبابه القانونية طالب أنه انتهى إلى النتيجة الصحيحة .
١٦١	١٤٤٠	(الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٠) (ب) الفساد في الاستدلال : " ما يعد فسادا " : استخلاص الحكم من إقامة المستأجر بالخارج وإقامة أصهاره بالعين المؤجرة تجارزه نفاق التصريح المخول له بالتأجير من الباطن إلى التنازل عن الإيجار . فساد في الاستدلال .
٣٦٩	١٤٧٢	(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٤)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(ج) التناقض :
		” ما يعد تناقضاً “ :
		التناقض في الحكم . ماهيته .
٣٧٣	١٤٧٣ (لطن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٤)
		” مالا يعد تناقضاً “
		اعتماد المحكمة في قضائها على الإقرار بالملكية . لانعاض بينه وبين نفي الحكم لواقعة وضع اليد بنية التملك . حلة ذلك .
٨٣	١٤٤٥ (لطن رقم ٦٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١١)
		(د) الخطأ في القانون :
		دهوى استرداد ما دفع زائدا عن الأجرة القانونية . غيرمعلقة على صدور حكم نهائي بتحديد الأجرة . القضاء ببده سرعان تقدمها من تاريخ الحكم النهائي بتحديد الأجرة . خطأ في القانون .
١٧	٢٤٢٦١ (لطن رقم ١٨٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٢٢)
		(سادسا) حجية الحكم :
		(أ) شروط الحجية :
		المنع من اعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها . شرطه . ما لم تنظر المحكمة فيه بالفعل . لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم حائز لقوة الأمر المقضى .
٥	٣٤٣٩٦ (لطن رقم ١٣٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/١٨)

الصفحة	الترجمة والعدد	
		(ب) ما يحوز الحجية :
		« الأسباب المرتبطة بالمنطوق »
		أسباب الحكم المرتبطة بالمنطوق . اكتسابها حجية تشه المحكوم فيه . وجوب تقييد المحكمة بالحجية من تلقاء نفسها . م ١٠١ من قانون الإثبات .
٣١٢	٢٤٢٤١	(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/١٠)
		(ج) أحكام لها حجية :
		١ — تمسك الخصم بحجية حكم نهائي أمام محكمة أول درجة اعتباره مطروحا على المحكمة الاستئنافية .
٤٤٦	١٤٨٦	(الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٣٠)
		٢ — القضاء النهائي في دعوى سابقة بنخصم ضريبة الدفاع من وعاء ضريبة الأرباح التجارية عن سنوات معينة بالنسبة لأحد الخصوم في الدعوى الحالية . اكتسابه قوة الأمر المقضي . هدم جواز إعادة المنازعة في ذات المسألة عن سنوات لاحقة . لامخالفة في ذلك لمبدأ استئثار السنوات الضريبية .
٤٤٦	١٤٨٦	(الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٣٠)
		٣ — القضاء نهائيا بسقوط دين الضريبة بالتقادم . الحكم من بعد برفض إسترداد الممول لما دفعه من ضريبة إستنادا إلى أن الوفاء بها كان اختياريا رغم حصوله قبل الحكم بالتقادم . قضاء مخالف لحجية الحكم السابق .
٦٦٩	٢٤٣١٠	(الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/١٩)

الصفحة	القاعدة والعدد	حكم
٤١	٣٤٥	٤ - حجية الحكم . ثبوتها لكل حكم قضائي صادر من جهة ذات ولاية ولو كان قابلاً للطعن فيه . رفع استئناف عن هذا الحكم . أثره . وقف الحجية بصفة مؤقتة . عدم تقييد الحكم به طالما لم تقض المحكمة الاستئنافية بتأييده . (الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٠)
٤٦	٣٤٦	٥ - القضاء نهائياً بخضوع نشاط المدول للضريبة مانع للخصوم من مناقشة هذه المسألة في أية دعوى أخرى عن سنوات تالية . لاتناقض في ذلك مع مبدأ استقلال السنوات الضريبية . (الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٠)
٧٥	٣٥٢	٦ - التدخل الهجومي . أثره . صيرورة التدخل طرفاً في الخصومة . الحكم الصادر فيها حجة له وعليه ولو حسم النزاع صلحاً بين الخصوم الأصليين . (الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٧)
		حجية الحكم الجنائي :
٢٣٣	١٤٥٥	١ - الحكم نهائياً بادانة الناجع في جريمة قتل خطأ وتسببه في حصول حادث القطار . وجوب تقييد المحكمة المدنية بحجيته في إثبات الخطأ عند الفصل في دعوى التعويض عن اضرار السيارة التي اصطدم بها القطار . قضاؤها بأن خطأ قائد السيارة استغرق خطأ الناجع . خطأ . (الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٧)
٣٩١	١٤٧٦	٢ - قضاء المحكمة بعدم قبول الدعوى المدنية في اللجنة المباشرة لإقامتها بعد الميعاد ، لا يعد مانعاً من رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية للقضاء في موضوعها . (الطعن رقم ١١١٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧١/١/٢٥)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٣ - حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني . مناطه . مناقضة الحكم في الدعوى المدنية مبررات البراءة في الدعوى الجنائية . إثباته توافر ركن الخطأ رغم نفي الحكم الجنائي له . مخالفة لحجية الحكم الأخير . (الطن رقم ١١١٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٥)
٣٩١	١٤٧٦	٤ - القضاء نهائياً ببراءة المتهم من جريمة القتل الخطأ بقيادته السيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر . القضاء من بعد للضرور بالتعويض عما أصابه من ضرر من جاء تلف سيارته نتيجة الحادث . لا مخالفة فيه لحجية الحكم الجنائي للسابق . حلة ذلك . (الطن رقم ١٥٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٦)
٧٧٠	٣٤٣١	«حجية الأحكام في مسائل الأحوال الشخصية» .
		١ - الأحكام المنشئة دون المقررة لحالة مدنية . حجة على الناس كافة . الحكم بتقدير السن في دعوى القيد بدفتر المواليد لإثبات نسبة الولد لوالديه . حكم مقرر . (الطن رقم ٢٩ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٩/٣/٧) ..
٧٥٣	١٤١٣٨	٢ - نفقة الأقارب . سببها . قرابة الرحم المحرمة مع الأهل للبراث . الحكم بالنفقة لل قريب ، حجة على ثبوت صلة القرابة بين طرفي الدعوى . حلة ذلك . (الطن رقم ٢٩ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٩/٣/٧) ..
٧٥٣	١٤١٣٨	٣ - الحكم بدخول الزوجة في طاعة زوجها . لا ينفي مادامه الزوجة من ضرر في دعوى التطلق . حلة ذلك . (الطن رقم ٥ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٩/٣/١٤) ..
٧٩٨	١٤١٤٦	

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٤ - الحكم الصادر في دعوى الطاعة ونشوز الزوجة . لا يحول دون نظر دعواها بالتطليق . (الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٤/٣/١٩٧٩)
٧٩٨	١٤٦ع١	د - أثر حجية الحكم : "استنفاد الولاية"
		١ - الحكم الصادر بنسب خير . فصله في المنازعة بشأن ملكية العين المطالب بمقابل التحكيم عنها . عدم جواز إعادة طرح هذه المنازعة لدى ذات المحكمة ولو قدمت لها أدلة جديدة . طلب وقف دعوى الحكم لهذا السبب غير مقبول . (الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٤/١/١٩٧٩)
٣٣٨	١٤٦ع١	٢ - الطلب الذي تعرض المحكمة للفصل فيه صراحة أو ضمناً . عدم جواز إعادة عرضه على ذات المحكمة . طريق الاعتراض عليه هو الطعن في الحكم . (الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٧٩)
٣٠٣	٣٤٢ع٣	هـ - أحكام لا حجية لها : ١ - الحكم الصادر بتحديد الأجرة القانونية . لا حجية له في دعوى المؤجر بالمطالبة بأجرة إضافية طالما لم تكن محل نزاع في الدعوى السابقة . (الطعن رقم ٣٢٤١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٧/١/١٩٧٩)
٢٤٧	١٤٥٧ع١	٢ - أثر الحكم . إمتداده إلى الخلف الخاص . شرطه . صدوره قبل انتقال الشيء إليه . لا يكفي رفع الدعوى قبل انتقال الشيء حتى صدور الحكم بعد ذلك . (الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢١/٢/١٩٧٩)
٥٨٢	١٤١٠ع١	

الصفحة	القائمة والعدد	
		٣ — دعوى المستأجر بتحديد الأجرة القانونية للعين المؤجرة . إقامتها قبل بيعها إداريا بالمزاد العلني . رفض الدعوى باعتبار أن العين أرض قضاء . صدور هذا الحكم بعدأيلولة حق الإجارة للرأسي عليه المزاد . أثره . لا حجية له قبله . (الطن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢١)
٢٨٢	١٤١٠ع	٤ — صدور التصرف من المجلس وكذا الحكم الصادر بشأنه بعد إشهار الإفلاس . غير نافذ في مواجهة جماعة الدائنين طالما لم ينتصم وكيلهم في الدعوى . جواز رفعه دعوى مبتدأة بذلك . لا محل لرفع التماس إعادة النظر في الحكم . هله ذلك . (الطن رقم ١٤٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٢١)
٣٩٥	٢٤٢٥٧ع	٥ — القضاء للدعي الريم . نفى الحكم ملكية المدعي عليه فيها . لا يفيد ثبوتها للدعي . هذا القضاء لا يحوز حجية في النزاع حول ملكيتها في الدعوى التي يقيمها بطرد المدعي عليه من الأرض محل النزاع . (الطن رقم ١٣٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/١٨)
٣١٥	٣٩٦ع	(و) تصديق القاضي على الصلح : تصديق القاضي على الصلح . ماهيته . انحسام النزاع بالصلح . أثره . عدم جواز تجديده بين المتصالحين . (الطن رقم ١١٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٥)
٢٧	١٩١ع	(ز) قرارات لا حجية لها : "قرارات سلطات التحقيق" الأوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق . لا تكنصب أية حجية أمام القضاء المدني . للعسكرة أن تقض

الصفحة	القائمة والعدد	
		بتوافر الدليل على وقوع الجريمة أو نسبتها لفاعليها على خلاف القرارات المذكورة .
١٨١	٣٧٣ ع ٣	(الطعن رقم ٧٤٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٦)
		(سابعاً) تصحيح الحكم :
		"تصحيح الخطأ المادى" .
		الخطأ المادى فى الحكم . سبيل تصحيحه . عدم صلاحيته سبباً للطعن على الحكم بالنقض .
٢٤٧	١٤٥٧ ع ١	(الطعن رقم ١١ و ٣٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٧)
		(ثامناً) الطعن فى الحكم :
		(أ) المصلحة فى الطعن .
		١ - المصلحة فى الطعن . نطاقها . الحكم برفض دعوى المؤجر بطلب نروق الأجرة . لاستأجرة مصلحة فى الطعن عليه طالباً أرمى قضاءه على براءة ذمتها نتيجة لإجراء المقاصة بين الطرفين بعد احتساب أجرة إضافية على المستأجرة .
٢٤٧	١٤٥٧ ع ١	(الطعن رقم ١١ و ٣٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٧)
		٢ - المصلحة فى الطعن . كفاية تحققها وقت صدور الحكم ولو زالت بعد ذلك . استئناف المحكوم عليه . مقبول ولو انتقل الحق موضوع الدعوى إلى آخر . تدخل الأخير فى الاستئناف لا خطأ . لا يغير من ذلك حوالته حقه للغير بعد التدخل .
٢٥٣	٢٣٢ ع ٢	(الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(ب) القبول المانع من الطعن :
		الأحكام الصادرة قبل الحكم المنهى للتصومة كلها . اعتبارها مستأنفة مع الاستئناف المرفوع عنه . شرطه . ألا تكون قد قبلت صراحة من المحكوم ضده .
١٠٢٤١٨٨	...	(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٤) ...
		(ج) ميعاد الطعن :
		١ — الطعن في الحكم . ليس ثمة ما يمنع من مباشرته قبل بدء سريان ميعاد الطعن . جواز الطعن في قرار لجنة تحديد الأجرة دون سبق إخطار الطاعن به .
٤٢٨	٢٤٢٦٣	(الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٢٣) ...
		٢ — لجنة تحديد الأجرة . هيئة إدارية لها ولاية القضاء للفصل في التصومة بين المؤجر والمستأجر . القرار الصادر منها له صفة الأحكام . سريان قواعده بدء سريان ميعاد الطعن فيها المقررة في قانون المرافعات .
٤٢٨	٢٤٢٦٣	(الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٢٣) ...
		٣ — الأحكام التي افترض المشرع عدم علم المحكوم عليه بصدورها . سريان ميعاد الطعن فيها من تاريخ إعلانها لا من تاريخ صدورها . م ٢١٣ مرافعات . الحكم الصادر بندب خبير في الدعوى . لا ينقطع به تسلسل الجلسات . بدء سريان الطعن في الحكم الختامي من تاريخ صدوره .
٥٥٢	٢٤٢٨٨	(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٤) ...

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٤ - ميعاد الطعن في الحكم . الأصل فيه أن يبدأ من تاريخ صدوره . الاستثناء بدايته من تاريخ إعلانه . م ٢١٣ مرافعات . عدم تقديم الطاعن بالنقض ما يفيد توافر إحدى الحالات المستثناة . أثره . وجوب احتساب الميعاد من تاريخ صدور الحكم .
٩٦٣	٣٥٦ ع	(الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٧)
		٥ - بدء ميعاد الطعن . كأصل . من تاريخ صدور الحكم . الاستثناء . م ٢١٣ مرافعات . عدم حضور المحكوم عليه أي جلسة تالية لانقطاع تسلسل الجلسات . أثره . بدء ميعاد الطعن من تاريخ إعلانه بالحكم .
٢٢٤	٣٨٠ ع	(الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١١)
		٦ - نقض الحكم . أثره . عدم حضور الخصم أية جلسة تالية لتعجيل الدعوى بعد نقض الحكم وإحالة وعدم تقديمه مذكرة بدفاعه . أثره . بدء ميعاد الطعن بالنقض من تاريخ إعلانه بالحكم .
٢٢٤	٣٨٠ ع	(الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١١)
		(د) المحصوم في الطعن :
		١ - الحكم للدعي بإبطال عقد البيع المبرم بين المدعي عليهما إضرارا بحقوقه . استئناف أحد المحكوم عليهما . وجوب اختصاصه للمحكوم له والمحكوم عليه الآخر في الاستئناف .
١٢٧	١٤٣٥ ع	(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٨)
		٢ - توجيه الطاعن طعنه إلى خصومه المحكوم لهم وإلى المحكوم عليهم مثله . عدم قبول بالنسبة للآخرين .
٣٣٨	١٤٦٨ ع	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٤)

الصفحة	القائمة والعدد	
		٣ - صدور الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة أوفى إلزام بالتضامن . للتصم الذي قبل الحكم أو فوت ميعاد الطعن فيه أن ينضم للطاعن . عدم استعمال هذه الرخصة . لا أثر له في شكل الطعن ولو أغفلت المحكمة إلزام الطاعن باختصاص من لم يطعن في الحكم . م ٢١٨ مرافعات .
٧٥٩	٢٤٣٢٩	(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٥)
		(هـ) أثر الطعن .
		نقض الحكم . أثره . الغاء كافة الأحكام والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض .
٤٢٢	٢٤٣٦٤	(الطعن رقم ٣٩٦ ، ٣٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٢٣)
		«الطاعن لا يضار بطعنه»
		الحكم ابتدائيا بإلزام التابع والمتبوع متضامين بتعويض المضرور . استئناف المتبوع وحده . القضاء بإلزامه بتعويض أقل مما قضى به ابتدائيا . لا يتضمن إساءة للمتبوع باستئنافه .
١٩٥	١٤٤٧	(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١)
		(ز) الأحكام الجائز الطعن فيها :
		١ - تضمين صحيفة الدعوى طالبين مستقل كل منهما عن الآخر موضوعا وسببا وخصوما . فصل الحكم في أحدهما وإحالة الدعوى للتحقيق بالنسبة للآخر . جواز الطعن على استقلال فيما فصل فيه .
٢٠٩	١٤٥٠	(الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٥)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢ - قرارات مجلس النقابة الفرعية للمحامين بتقدير الأتعاب . عدم جواز الطعن فيها بالمعارضة أو التظلم . ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ . الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في استئناف تلك القرارات . جائز .
٥١١	١٤٩٨	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٨)
		٣ - الأحكام غير المهنية للتصومة كلها . عدم جواز الطعن فيها إلا مع الحكم المنهى للتصومة . الاستثناء . م ٢١٢ مرافعات . الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري . المقصود بها .
٨٩٧	١٤٦٦	(الطعن رقم ٧ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٩/٣/٢١) ..
		٤ - الأحكام الصادرة بصفة إنتهائية من محاكم الدرجة الأولى . صدورها مشوبة بالبطلان للقصور في الأسباب الواقعية . أثره . جواز الطعن فيها بطريق الاستئناف .
١٦٢	١٨٩٤	(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٤)
		٥ - الحكم المنهى للتصومة كلها . جواز الطعن فيه متى كان منها للتصومة بالنسبة إلى جميع أطرافها طالما كانت التصومة واحدة . م ٢١٢ مرافعات .
٨١٢	٢٠٠٠	(الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٩)
		٦ - القضاء بحل الشركة وتعيين مصف لها . قضاء منه للتصومة . جواز الطعن فيه بالنقض . طالما لم يطالب المدعى بإعتداد نتيجة التصفية أو الحكم له بنصيبه في ناتج التصفية .
٣٩٩	٢٠٥٨	(الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢١)

الصفحة	القائمة والعدد	
٤٣٩	٢٤٢٦	٧ - جواز الطعن في الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى ولو لم تكن منبهة للخصومة . شرطه . أن يكون الحكم صالحا للتنفيذ بموجبيه إعمالا للقواعد العامة أو بمقتضى قواعد النفاذ المعجل . لا يكفى أن يكون من أحكام الإلزام . (الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٤)
٥٩١	٢٤٢٩٦	٨ - قضاء المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها وبإحالة الدعوى إلى المحكمة الابتدائية . قضاء منه للخصومة كلها فيما فصل فيه . جواز الطعن فيه بطريق الاستئناف استقلالا . (الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٧)
١٥٨	٣٤٣٦٩	٩ - الأحكام الصادرة أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيها استقلالا عن الحكم المنهى للخصومة . الاستثناء الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى . م ٢١٢ مرافعات . (الطعن رقم ٨٦٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٥)
١٥٨	٣٤٣٦٩	١٠ - الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى والتي يجوز الطعن فيها استقلالا . م ٢١٢ مرافعات . ماهيتها . الأحكام المقررة لحق دون إلزام الخصم بأداء معين يقبل التنفيذ الجبرى . لا تعد كذلك . مثال في إيجار الأما كن . (الطعن رقم ٨٦٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٥)
١٦٦	١٤٣٧١	١١ - الحكم الصادر في التظلم في أمر تقدير الرسوم النكيلية المستحقة للشهر العقارى . عدم قابليته للطعن متى فصل في المنازعة بشأن تقدير الرسم . فصله في منازعات أخرى . خضوعه للقواعد العامة في الطعن . (الطعن رقم ٥٨٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٦)

الصفحة	القاعدة و ١٠٨	
		(و) الأحكام غير الجائز الطعن فيها .
		١ - الأحكام الصادرة في طلبات رجال القضاء . عدم قابليتها للطعن فيها بأي طريق . لاسيما إلى إلغائها إلا إذا تحقق صيب من أسباب عدم الصلاحية بأحد القضاة الذين أصدروها .
٣	١٤١	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٤)
		٢ - عدم جواز الطعن باستقلالاً في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة . الاستثناء . م ٢١٢ مرافعات .
٢٠٩	١٤٥	(الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٥)
٩٧٦	١٤١٨	(والطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٩)
٨١	٢٤٢٠٠	(والطعن رقم ٧٧٠ سنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٩)
٢٩٧	٢٤٢٣٩	(والطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٧)
٣٦٩	٢٤٢٥٣	(والطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٧)
		٣ - الحكم الصادر من محكمة أول درجة في سنة ١٩٦٧ بـندب خبير . فصله في أسبابه بمـثـولية أصحاب المنشأة المؤممة عن ديونها فيما زاد على أصولها . تأييده - هذا الحكم استثنائياً في سنة ١٩٧١ عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا ملة ذلك . م ٢١٢ مرافعات .
٤٣٣	١٤٨٤	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٩)
		٤ - منازعة الطاعنين في أسباب الطعن بالنقض في مسئوليتهم عن ديون الشركة المؤممة التي فصل فيها الحكم الصادر بـندب خبير . الطعن في الحكم المنهى للخصومة كلها . إعتبار الحكم السابق مطعوناً فيه أيضاً .
٤٣٣	١٤٨٤	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٩)

الصفحة	القائمة والعدد	
		٥ - القضاء ضمنا برفض بعض الطلبات . لا يعد إحقاقا للفصل فيها . اللجنة المختصة بالفصل في معارضات نزاع الملكية للدفعة العامة . فضاؤها ضمنا برفض المنازعة بشأن مساحة العقار المنزوعة ملكيته . فصل المحكمة الابتدائية في هذه المنازعة . لا خطأ . الحكم الصادر فيها . غير جائز استئنافه م ١٤ ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .
٦٧٥	١٤١٢٦	(الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١)
		٦ - الحكم بصحة ونفاذ الوصية وتب خبير لتحديد الأعيان التي يتخذ فيها . حكم غير منه للتصومة كلها أو قابلا للتنفيذ الجبري . عدم جواز الطعن فيه إلا مع الحكم المنهي للتصومة .
٨٩٧	١٤١٦٦	(الطعن رقم ٧ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٩/٢/٢١) ..
		٧ - الدعوى بطلب بطلان عقد بدل ومخالصتين . دعوى الحصم الآخر بصحة ونفاذ العقد المذكور . ضم المحكمة للدعويين . أثره . إندماجهما . قضاء الحكم المطعون فيه برفض صحة ونفاذ العقد وبطلان عقد البدل والمخالصتين مع تب خبير لتصفية الحساب . غير منه للتصومة . عدم جواز الطعن فيه بالنقض استقلالا .
٩٧٦	١٤١٨٠	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٩)
		٨ - قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول تدخل الحصم وبإعادة الدعوى للرافعة لنظر الموضوع . قضاء غير منه للتصومة كلها عدم جواز الطعن فيه بطريق الاستئناف استقلالا .
٨١	٢٤٢٠٠	(الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٩)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٩ - القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة . إلاؤه استئنافيا مع إعادة الدعوى لمحكمة أول درجة للفصل في موضوعها . قضاء غير منه للتصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا .
٢٩٧	٢٤٢٣٩	(الطن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٧)
		١٠ - الدعوى بطلب إنهاء عقد الإيجار والتعويض . الحكم ابتدائيا بإنهاء عقد الإيجار وبندب خير التقدير التعويض . غير منه للتصومة كلها قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز استئنافه . صحيح .
٣٦٩	٢٤٢٥٣	(الطن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٧)
		١١ - الدعوى بطلب طرد المدعى عليه من جميع الأعيان المبينة بالصحيفة . قضاء محكمة الدرجة الأولى بطرده من بعض الأعيان وبإعادة الدعوى للرافعة بشأن البعض الآخر . غير منه للتصومة . عدم جواز الطعن فيه بالاستئناف استقلالا . م ٢١٢ مرافعات .
٤٣٩	٢٤٢٦٥	(الطن رقم ٥٥٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٤)
		١٢ - الدعوى بطلب إلزام المدعى عليهم متضامنين . القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة بالنسبة لبعضهم وبسقوطها بالتقادم قبل آخرين مع إعادة الرافعة بالنسبة للآخرين . قضاء غير منه للتصومة القضاء بعدم جواز استئنافه . صحيح . م ٢١٢ مرافعات .
٤٥٦	٢٤٢٦٨	(الطن رقم ١٠٢٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٨)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(تامة) أحكام متنوعة :
		١ — المحكوم عليه بعقوبة جنائية . حرمانه من إدارة أمواله . م ٢٥ / ٤ عقوبات . سريان ذلك على الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية .
٦٢٠	٢٤٣٠٢	(الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/١٣)
		٢ — حرمان المحكوم عليه بعقوبة جنائية من إدارة أمواله . أثره . عدم أهليته للنقاضي . هذا الحجر القانوني موقوف بمدة تنفيذ العقوبة . إيداع المحكوم عليه أحد المصحات العقلية . لا يعد تنفيذًا للعقوبة .
٦٢٠	٢٤٣٠٢	(الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/١٣)
		٣ — الحكم الصادر من القضاء المستعجل بعدم اختصاصه بنظر الدعوى لعدم توافر الاستعجال أو للسام بأصل الحق . حكم منه للنزاع . أثره . هدم جواز إحالة الدعوى لمحكمة الموضوع . ثبوت أن المطلوب في الدعوى هو فعل في أصل الحق . وجوب القضاء بعدم الاختصاص والإحالة لمحكمة الموضوع .
٦٨٩	٢٤٣١٥	(الطعن رقم ٧٨٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠)
		٤ — الحكم الصادر من القضاء المستعجل بعدم الاختصاص والإحالة لمحكمة الموضوع لمسام الطلب بأصل الحق . هو بمثابة رفض للدعوى . أثره . وجوب أن تقضى محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني .
٦٨٩	٢٤٣١٥	(الطعن رقم ٧٨٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠)
		٥ — المحكمة الإدارية العليا . إعتبارها بمثابة محكمة الدرجة الثانية بالنسبة لمحكمة القضاء الإداري . حلة ذلك .
٤١	٣٤٣٤٥	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٩/١١/٢٠)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(عاشر) بطلان الحكم :
		١ - مباشرة المحامي للإجراءات أمام محكمة الاستئناف من المستأنفين جميعا . عدم إعلانه عن وفاة تليعض منهم أثناء نظر الاستئناف . أثره . عدم قبول النعي من باقي المستأنفين ببطلان الحكم . علة ذلك .
٣٣٨	١٤٦٨	(الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٤)
		٢ - الورقة المطعون عليها بالتزوير . ثبوت أنها كانت مودعة بالخزينة وأن المحكمة لم تطلع عليها . قضاؤها برفض الادعاء بالتزوير . أثره . بطلان الحكم .
٦٩١	١٤١٢٨	(الطن رقم ١٢٣٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١)
		٣ - بطلان الحكم لإغفاله دفاع أبدأه الخصم . شرطه . أن يكون الدفاع جوهريا ومؤثرا في نتيجة الحكم .
٣٧٣	٢٤٢٥٤	(الطن رقم ١٦١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٧)
		٤ - إلقاء بسقوط حق الطامن في الاستئناف . نعيه بالبطلان على الحكم الابتدائي لعدم إخطاره بإيداع تقرير الخبير . غير مقبول .
٥٥٢	٢٨٨٨	(الطن رقم ٤٣٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٤)
		(حادى عشر) انعدام الحكم :
		١ - الأصل عدم جواز رفع دعوى مبتدأة ببطلان الحكم . الدفع بذلك في دعوى تالية . الاستثناء . أن يكون الحكم معدوما بتجوده من أركانه الأساسية . صدوره على شخص توفي قبل رفع الدعوى . وجوب اعتباره حكما معدوما .
٥٢٠	١٤١٠٠	(الطن رقم ١٠١٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٤)

الصفحة	للقاعدة والعدد	
		٢ — وفاة المدعى عليه قبل رفع الدعوى على الموصوم بذلك أثناء نظر الاستئناف • لكل ذى مصلحة منهم الدفع بانعدام الحكم الابتدائي •
٥٢٠	١٤١٠٠	(الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٩)
		٣ — دعوى المؤجر باخلاء المستأجر والمنازل له عن الأيجار • موضوع غير قابل للتجزئة • للمنازل له الدفع في الاستئناف بانعدام الحكم الابتدائي أو وفاة المستأجر الأصلي قبل رفع الدعوى •
٥٢٠	١٤١٠٠	(الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٩)
		(ثاني عشر) تنفيذ الحكم :
		الحكم بإشهار إفلاس التاجر • الأمر الصادر من محكمة النقض بوقف تنفيذه • أثره • إعادة صلاحية المفلس وبصفة مؤقتة في إدارة أمواله والتقاضى بشأنها • حتى تفصل محكمة النقض في الطعن المطروح عليها •
٣٣٣	١٤٦٧	(الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٩)
		حيازة
		(أولاً) اكتساب الملكية :
		١ — إعتداد المحكمة في قضائها على الأقرار بالملكية • لانعراض بينه وبين نفي الحكم لو انعبر بوضع اليد بنية التملك • هاته ذلك •
١٨٣	١٤٤٥	(الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١١/١/١٩٧٩)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢ - كسب الخلف الخاص الملكية بالتقادم بضم مدة حيازة سلفه . شرطه . انتقال الحيازة إلى الخلف على نحو يمكنه معه السيطرة الفعلية على الشيء ولولم يتسلمه تسلمها ماديا .
٢٠٢	٢٤٢٢٢	(الطن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٢٦)
		٣ - وضع اليد المكسب للملكية بمضي المدة الطويلة . استقلال فاضى الموضوع باستخلاصه طالما كان سائغا .
٥٣٩	٢٤٢٨٦	(الطن رقم ٨٢٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٤)
		« تملك المنقول بالحيازة »
		حيازة المنقول بسبب صحيح وحسن نية . أثره . انتقال المملكية للحائز . بيع المحل التجارى بمقوماته . إعتباره بيمعا لمنقول .
٤٨٢	١٤٩٣	(الطن رقم ١٤٢٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٥)
		(ثانيا) دعاوى الحيازة :
		١ - الدعوى بطلب طرد المدعى عليه والتمليم امتنادا إلى ملكية المدعى للعقار تكييفها . دعوى ملكية وليست دعوى حيازة . لا يفر من ذلك عدم طالب الحكم بالملكية .
٢٠٢	٢٤٢٢٢	(الطن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٦)
		٢ - دعوى الملكية ودعوى الحيازة . ماعية كل منهما .
٢٠٢	٢٤٢٢٢	(الطن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٦)

الصفحة	القاعدة والأعداد	
		« دعوى منع التعرض »
		١ — التعرض الذي يبيع لحائز العقار رفع دعوى منع التعرض . هو الإجراء المسمى أو القانوني الموجه للحائز بما يتعارض مع حقه في الحيازة .
١٣١	٢٤٢٠٩	(الطعن رقم ٧١١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/١٦)
		٢ — دعوى منع التعرض . وجوب رفعها خلال سنة من حصول التعرض . نتائج أعمال التعرض وتربطها الصادرة من شخص واحد . سرعان مدة السنة من تاريخ أول اعتداء واضح على الحيازة .
١٣١	٢٤٢٠٩	(الطعن رقم ٧١١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/١٦)
		٣ — تعدد أعمال التعرض مع تباعدها واستقلال كل منها عن الآخر أو صدورهما من أشخاص مختلفين أثره . تعدد دعوى منع التعرض للحائز . مدة السنة الواجب رفع الدعوى خلالها . وجوب احتسابها بالنسبة لكل دعوى من تاريخ التعرض الذي أنشأها .
١٣١	٢٤٢٠٩	(الطعن رقم ٧١١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/١٦)
		٤ — تنفيذ الحكم الصادر بتسليم العين . لا يعتبر تعرضا للحكم عليه في حيازته أثره . عدم قبول دعوى منع التعرض المرفوعة منه .
٧٥	٣٥٢	(الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١١/٢٧)

للمقامة
والعدد
الصفحة

(خ)

خبرة . خلف

خبرة

(أولا) ندب الخبراء .

١ - الحكم الصادر بندب خبير . فصله في المنازعة بشأن ملكية العين المطالب بمقابل التمكيز عنها . عدم جواز إعادة طرفي هذه المنازعة لدى ذات المحكمة ولو قدمت لها أدلة جديدة . طلب وقف دعوى الحكم لهذا السبب غير مقبول .

(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٤) ٣٣٨ ١٤٦٨

٢ - الأحكام التي افترض المخرج عدم علم المحكوم عليه . بصدورها . مريان . واعد الطعن فيها من تاريخ إعلانها لا من تاريخ صدورها . م ٢١٣ مرافعات . الحكم الصادر بندب خبير في الدعوى . لا ينقطع به تسلسل الجلسات . بدء مريان الطعن في الحكم الختامي من تاريخ صدوره .

(الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٤) ٥٥٢ ٢٤٢٨٨

(ثانيا) أعمال الخبير :

١ - دفاع الخصوم بمحضر أعمال الخبير . اعتباره مطروحا على المحكمة . إفعال الحكم الرد على دفاع المستأجر أمام الخبير بقبول المؤجر اوجه استعماله للعين لسكوته عليه مدة طويلة . قصور .

(الطعن رقم ٨٦٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٠) ١٧٠ ١٤٤٢

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢ — مباشرة الخبير الزراعي للأمورية . النعي بأنه لا دراية له بالمسائل الهندسية . لا محل له . حلة ذلك . (الطن رقم ٨٢٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٤) ٥٣٩ ٢٤٢٨٦
		” دعوة الخبير للخصوم “ :
		١ — تكليف الخبير للخصوم بحضور الاجتماع الأول . كفايته طوال مباشرة المأمورية ما لم ينقطع العمل فيها . (الطن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٤) ٩١٠ ١٤٣٣
		٢ — دعوة الخبير للخصوم لحضور الاجتماع الأول . أثره . لخبير مباشرة أعماله ولو في غيبتهم مثال بشأن إجراء المعاينة . (الطن رقم ٩٠٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٢٦) ٢٠٧ ٢٤٢٢٣
		٣ — إغفال الخبير دعوة الخصوم . أثره . بطلان عمل الخبير المواعيد المحددة لدعوة الخصوم . تنظيمية . لا يترتب على مخالفتها البطلان . (الطن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٢) ١٢ ٢٤٢٨١
		٤ — نذب خبير لفحص الأوراق المطعون فيها بالتروير عدم التزامه بدعوة الخصوم قبل مباشرة مهمته . حلة ذلك . (الطن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/١٢) ٣٤٧ ٣٤٨٤
		” الاخطار بإيداع التقرير “ . القضاء بسقوط حق الطاعن في الاستئناف . نعيه بالبطلان على الحكم الابتدائي لعدم اخطاره بإيداع تقرير الخبير . غير مقبول . (الطن رقم ٤٣٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٤) ٥٥٢ ٢٤٢٨٨

الصفحة	القائمة والعدد	
		(ثالثا) تقدير تقرير الحبير :
		ندب المحكمة خبيرا لاستكمال عناصر النزاع دون إستهجاد تقارير الخبراء السابق تقديمها . إقامة قضائها على أحد هذه التقارير دون تقرير الحبير الأخير لا بطلان . (المعلن رقم ١٠٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٢١) ١٥٧ ٢٤٢١٤
		<hr/>
		خلف
		«خلف خاص»
		كسب الخلف الخاص الملكية بالتقدم بضم مدة حياة ملفه . شرطه . انتقال الحياة إلى الخلف على نحو يمكنه معه السيطرة الفعلية على الشيء ولو لم يتسلمه تسليما ماديا . (المعلن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٢٦) ٢٠٢ ٢٤٢٢٢
		<hr/>
		(د)
		دستور • دهرى • دفع
		<hr/>
		دستور
		١ — منع الاعتداء على الحرية الشخصية . المادتان ٤١ و ٥٧ من الدستور . القبض أو الحبس دون سند قانوني . جريمة معاقب عليها . م ٢٨٠ عقوبات . (المعلن رقم ١٠٩٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/١٥) ٥٣٩ ١٤١٠٣

الصفحة	القاعدة والعدد	
٥٣٩	١٤١٠٣	٢ — جريمة الاعتداء على الحرية الشخصية . عدم سقوط الدعوى الجنائية والمدنية الناشئة عنها بالتقادم . م ٥٧ من الدستور . صلاحية النص بذاته للأعمال دون حاجة لصدور تشريع به . (الطن رقم ١٠٩٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/١٥)
٥٣٩	١٤١٠٣	٣ — القوانين واللوائح الصادرة قبل الدستور . بقاؤها صححة ونافذة . م ١٩١ من الدستور . عدم انصراف هذا النص إلى التشريع الذي اعتبر ملغيا أو معدلا بقوة نفاذ الدستور ذاته . (الطن رقم ١٠٩٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/١٥)
٥٣٩	١٤١٠٣	٤ — دعوى التعويض من جريمة القبض على شخص وحيدته . القضاء بوقف تقادمها حتى تاريخ ثورة التصحيح في ١٥/٥/١٩٧١ . عدم كتمان مدة التقادم حتى تاريخ نفاذ الدستور في ١١/٩/١٩٧١ . أثره . عدم سقوط الدعوى بالتقادم . (الطن رقم ١٠٩٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/١٥)
٥٣٩	١٤١٠٣	٥ — الأحكام المنظمة للشقعة . ليس فيها ما يخالف لقانون أو الدستور . قضاء المحكمة العليا الصادر في ٦/٣/١٩٧٧ . (الطن رقم ٦١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٥)
٧٠٨	١٤١٣١	٦ — قضاء المحكمة التأديبية بإلغاء قرار فصل أحد العاملين بالقطاع العام . معدوم الحجية أمام المحاكم العادية لصدوره خارج حدود ولايتها . حلة ذلك . قضاء المحكمة العليا بعدم دستورية م ٦٠ من اللائحة ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ . (الطن رقم ٥٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/١١)
٤٧٤	١٤١٤١	

الصفحة	القاعدة والعدد	دعوى
		(أولا) إقامة الدعوى : " طريقة رفع الدعوى "
		١ - تقديم طلبات رجال القضاء . وجوب أن يكون إيداعها قلم كتاب محكمة النقض بحضور الطالب أو بمن ينوبه عنه قانونا أمام الموظف المختص لا يفتى عن ذلك وصول الطالب بالبريد أو بأى وسيلة أخرى .
١٤٢	١٩٧٩/١/١١	(الظمن رقم ٧ لسنة ٤٨ ق رجال لقضاء - جلسة ١٩٧٩/١/١١) ..
		٢ - إقامة كل من المصممين دعوى قبل الآخر للمطالبة بمخفوقه الناشئة عن سبب واحد قبل أيلولة أموال أحدهما إلى الدولة بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . مباشرة مدير إدارة الأموال دعوى الأخير ومنازعته للزعم الآخر في دعواه قبله . هو بمثابة رفض لدين الأخير . عدم وجوب عرضه على المدير قبل الالتجاء للقضاء .
٥٧٢	١٤١٠٨	(الظمن رقم ٧٢٣ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢١)
		٣ - أمر قاضى التنفيذ بتوقيع الجيز التحفظى مع تحديد جلسة لنظر دعوى الحق وصحة الحيز . إعلان المحجوز عليه بالامر . لا يفتى من وجوب إقامة الدعوى بصحيفة تودع قلم الكتاب وتعلن للمحجوز عليه فى الميعاد القانونى . م ٣٢٠ مرافعات .
٧١٣	٢٤٣٢٠	(الظمن رقم ١١٤٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠)
		٤ - دفع الطاعن بطلان الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى . دفع بعدم القبول . لا محل للقول بتحقيق الغاية من الإجراء ب طرح الدعوى على المحكمة . حلة ذلك .
٧١٣	٢٤٣٢٠	(الظمن رقم ١١٤٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		”ميعاد رفع الدعوى“ :
		١ — تقدير آتخاب المحامى عن مهمة واحدة لموكلين متعددين . موضوع غير قابل للتجزئة . رفع أحد المحكوم عليهم استئنافا فى الميعاد . أثره . لباقي المحكوم عليهم رفع استئناف عن ذات الحكم بعد الميعاد منضمين للأول فى طلباته . م ٢١٨ مرافعات .
١١١	١٤٩٨	(الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٨)
		٢ — موايد الاعتراض على حساب المبالغ المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية التى تخطر رب العمل بها . وجوب التقيد بها سواء كانت المنازعة مبنية على مستندات وسجلات رب العمل ، أو قائمة على تحريات الهيئة . م ١٣ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
٩٢٢	١٥١٧١	(الطن رقم ٦٨٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٢٤)
		٣ — موايد الاعتراض على حساب المبالغ المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية م ١٣ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . وجوب التقيد بها سواء تعلقت المنازعة بأرقام الحساب أو التطبيق القانونى . لا يغير من ذلك صدور حكم جنائى بزوال صفة رب العمل عن المدعى .
٣٨٥	٢٤٢٥٥	(الطن رقم ٥٧٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/١٩)
		٤ — موايد الاعتراض على حساب المبالغ المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . وجوب رفع الدعوى فى الميعاد القانونى دون امتداد بتاريخ رد الهيئة على اعتراض صاحب العمل صراحة أو ضمنا .
٧٣٧	٢٤٣٢٥	(الطن رقم ٣٤٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٢٤)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		« اعلان الدعوى » .
		١ - اعتبار الدعوى مرفوعة بإيداع صحيفتها فلم الكتاب . انعقاد الخصومة فيها لا يتحقق إلا بالإعلان . فضاء محكمة الاستئناف ببطلان صحيفة افتتاح الدعوى لعدم اعلانها . عدم جواز تصديها للموضوع .
٤٠٩	١٤٧٩	(الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٧)
		٢ - نظر الدعوى بعد رفض اصدار أمر الأداء . استقلال اجراءاتها عن اجراءات طلب الأمر اعلان الخصم بأمر الرض . لا يغني عن وجوب اعلانه بوسائل الدعوى وأداتها وأسانيدها .
٧٣٦	١٤١٣٥	(الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٧)
		٣ - الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن استنادا إلى أن صحيفته قد أعلنت بعد الميعاد القانوني . تمسك المستأنف عليه بجلسة تالية بذات الدفع استنادا إلى بطلان إعلانه بالصحيفة . آثره . سقوط حقه في تمسك بهذا السبب الأخير .
١٨٧	٢٤٢١٩	(الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٥)
		٣ - انعقاد الخصومة . شرطه . إعلان المدعى عليه بالصحيفة الدعوى إعلانا صحيحا . تخلف هذا الشرط . آثره . زوال الخصومة كآثر لاطالة القصائية .
٢١٥	٢٤٣٧٨	(الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١١)
		٤ - اعلان صحيفة الاستئناف . اجراء لازم لانعقاد الخصومة بين طرفيها . الحكم الصادر ضد من لم يعلن بالصحيفة . حكم باطل .
٤٠٧	٢٤٤١٥	(الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩)

الصفحة	القائمة والعدد	
		(ثانيا) صحيفة الدهوى :
		١ - توقيع المحامى على أصل صحيفة الدهوى . إغفال التوقيع على صورتها . لا بطلان .
٥٠٥	١٤٩٧	(الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٧)
		٢ - إثبات تاريخ الجلسة وبيان دائرة المحكمة على هامش صحيفة الاستئناف المعلنة للاستئناف عليه . لا بطلان .
٦٤٤	٢٤٣٠٥	(الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٦)
		(ثالثا) قبول الدهوى .
		١ - قضاء المحكمة بعدم قبول الدهوى المدنية في اللجنة المباشرة لاقامتها بعد الميعاد ، لا يعد مانعا من رفع الدهوى المدنية أمام المحكمة المدنية للقضاء في موضوعها .
٣٩١	١٤٧٦	(الطعن رقم ١١١٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٥)
		٢ - اختلاف عقد الايجار المرفق بعريضة أمر الأداء عما هو مبين بها . القضاء بعدم قبول ادعوى لرفعها بغير طريق أمر الأداء رغم تقديم المدعى للمقد الصحيح . خطأ .
٧٣٦	١٤١٣٥	(الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٧)
		٣ - إلغاء محكمة الاستئناف الحكم القاضى بعدم قبول الدهوى لرفعها بغير طريق أمر الأداء ، وجوب إعادة الدهوى إلى محكمة أول درجة من تلقاء نفسها للفصل في موضوعها . علة ذلك .
٧٣٦	١٤١٣٥	(الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٧)

الصفحة	القاعدة والعدد	
٧٨٢	١٤٣	<p>٤ - قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول دعوى التعويض عن نزع المسكن المدفوعة العامة لرقعها غير الطريق قانوني . إلغاء المحكمة الاستئنافية لهذا الحكم والقضاء بقبول الدعوى . وجوب إحادتها إلى محكمة أول درجة لتفصل في موضوعها . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٧٩)</p>
٨٤٧	١٥٥	<p>٥ - طلب العامل استرداد ما أودعه من أموال لدى رب العمل تأميناً للضرر الذي قد يلحق به نتيجة صفقه عقارها العامل . القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان لعدم تحديد الضرر بعد . خطأ . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٨/٣/١٩٧٩)</p> <p>إيجار " إيجار الأماكن "</p> <p>٦ - دعوى المالك بالزام المستأجر بتسليمه من تعلية العقار المؤجر . ترمط قبولها . حصوله على ترخيص بذلك من الجهة المختصة لشئون التنظيم .</p> <p>(الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٤/٣/١٩٧٩)</p>
٩٣٢	١٧٢	<p>٧ - دعوى المستأجر من الباطن بتحديد الأجرة القانونية . الحكم بعدم قبولها لإقامتها ضد المستأجر الأصلي دون المؤجر . خطأ</p> <p>(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٨/٣/١٩٧٩)</p>
٩٥٢	١٧٧	<p>" الصفة في الدعوى "</p> <p>١ - نى شركة الطاعة أن مديرها هو الذى اختصم فى الدعوى دون رئيس مجلس إدارتها . غير متعلق بالنظام العام . عدم جوار إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .</p> <p>(الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٠/١/١٩٧٩)</p>
١٥٢	١٣٩	

الصفحة	القائمة والعدد	
		٢ - بطلان الإجراءات لانعدام صفة أحد الخصوم . عدم تعلقه بالنظام العام . عدم جواز إثارتة لأول مرة أمام محكمة تقضى
٢٢٨	١٤٦٨	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٤)
		٣ - بنك ناصر الاجتماعى . هو الممثل للقانونى لبيت المال . اختصاص وزير المالية فى الطعن بالقص باعتباره ممثلاً له . غير مقبول .
٥٢٠	١٤١٠٠	(الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٤)
		٤ - صدور قرار من المجلس المالى العام بضم كنيسة إلى أخرى . استخلاص الحكم المطعون فيه استفاء صفة المدعى ممثل الكنيسة الاولى . لا خطأ .
٦٦٢	١٢٤١	(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١)
		٥ - حل للشركة وتعيين مصف لها . أثره . زوال صفة مديرها فى تمثيلها . صيرورة المصطفى صاحب الصفة الوحيد فى تمثيلها أمام القضاء .
٧١٣	١٤١٣٢	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٥)
		٦ - تمثيل المصطفى للشركة وقررة تصفية . نطاقه . الحكم بتصفية الشركة وتعيين أحد الشركاء مصفياً . المنازعة فى تنفيذ هذا الحكم . اختصاص هذا الشريك فيها بصفته الشخصية وليس بصفته مصفياً . لا خطأ . ملة ذلك .
٢٩١	٢٣٨٤	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٧)

الصفحة	القائمة	
		٧ - القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة . إلغاء استئناف مع إعادة الدعوى لمحكمة أول درجة للفصل في موضوعها . قضاء غير منه للحصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا .
٢٩٧	٢٤٢٣٩	(الطن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٧)
		٨ - النعي بانتفاء صفة الطاعن في الدعوى . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٩٧	٢٤٢٣٩	(الطن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٧)
		٩ - استخلاص توافر الصفة في الدعوى . هو مما يستقل به قاضى الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب سائغة .
٢٩٧	٢٤٢٣٩	(الطن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٧)
		١٠ - قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة . استنفاد ولايتها في نظر الموضوع . إلغاء محكمة الاستئناف للحكم الابتدائي . وجوب الفصل في الموضوع دون إعادتها لمحكمة أول درجة .
٢٩٧	٢٤٢٣٩	(الطن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٧)
		١١ - وجوب رفع الطعن بذات الصفة التي كان الطاعن متصفا بها في الحصومة . إفعال الطاعن ببيان صفته في صدر الصحيفة . لا خطأ طالما أن هذه الصفة مبينة في مواضع أخرى من الصحيفة .
٢٨٩	٢٤٢٥٦	(الطن رقم ٤٨٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٩)

الصفحة	القاعدة والعدد	
٣٩٥	٢٤٢٥٧	١٢ — الحكم بإشهار الإفلاس . أثره . ظل يد المفلس عن إدارة أمواله أو التصرف فيها وقد أهليه للتقاضى . حلول وكيل الدائنين محله فى مباشرة هذه الأمور . (الطن رقم ١٤٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٢١)
٣٩٥	٢٤٢٥٧	١٣ — صدرر التصرف من المفلس وكذا الحكم الصادر بشأنه بعد إشهار الإفلاس . غير نافذ فى مواجهة جماعة الدائنين طالب لم يختصم وكلهم فى الدعوى . جواز رفعه دعوى مبتدأة بذلك . لا محل لرفع التماس إعادة النظر فى الحكم . علة ذلك . (الطن رقم ١٤٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٢١)
٥٢٢	٢٤٢٨٣	١٤ — فرض الحراسة الإدارية على أموال أحد الأشخاص . أثره . اعتبار الحارس العام نائباً قانونياً عنه فى إدارة أمواله وتمثله أمام القضاء . استمرار صفته هذه بعد انتهاء الحراسة وحتى تسليم الأموال لعلا لصاحبها . (الطن رقم ٧٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٢)
٥٨٥	٢٤٢٩٥	١٥ — تصفية الحراسة بمقتضى القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . أثره . تنفيذ الدائن بدينه المحكوم به ضد إدارة الأموال التى آلت إلى الدولة . نقض هذا الحكم . أثره . تحقق صفة الإدارة المذكورة فى طلب استرداد المبالغ المحصلة تنفيذاً له . (الطن رقم ٢٩٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٧)
٢٥٧	٢٤٣٨٦	١٦ — مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه . تحديد المتبوع . العبرة فيه بوقت وقوع الخطأ من التابع . لا يفسر من ذلك إنتقاله إلى رقابة وتوجيه متبوع آخر بعد ذلك . (الطن رقم ١٥١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣)

الصفحة	اللائحة والعدد	
		١٧ - توجيه دهوى التعويض في سنة ١٩٦٩ إلى وزير الرى بصفته متبوعا لمرتكب الحادث العامل بورش الرى وقت وقوعه . لا خطأ . لا يغير من ذلك إنشاء الهيئة العامة لورش الرى بالقرار الجمهورى ٨١٤ لسنة ١٩٧١ . علة ذلك . (الطن رقم ١٥١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٢)
٢٥٧	٣٤٣٨٦	٢٥٧
" المصلحة في الدعوى "		
		١ - المصلحة في الطعن . نطاقها . الحكم برفض دعوى المؤجر بطلب فروق الأجرة . المستأجرة مصلحة في الطعن عليه طالما أسس قضاءه على براءة ذمتها نتيجة إجراء المقاصة بين الطرفين بعد حساب أجرة إضافية على المستأجرة . (الطنان رقا ١١ ، ٢٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٧)
٢٤٧	١٤٥٧	٢٤٧
		٢ - دهوى بطلان العقد لصوريته . قبولها . مناهة . توافر مصلحة قائمة وحالة للدعى فيها . (الطن رقم ١٣٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٥)
٣٨١	١٤٧٤	٣٨١
		٣ - القضاء نهائيا بسقوط حق الشفع في الشقة لعدم اختصاصه المشتري المدعى بصورية عقده . رفع الشفع دعوى مبتدأة للحكم بصورية هذا العقد . القضاء بعدم قبولها لانتفاء المصلحة المحتملة للدعى فيها رغم الطعن بالنقض في الحكم بالسقوط . صحيح . (الطن رقم ١٣٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٥)
٣٨١	١٤٧٤	٣٨١

الصفحة	القائمة والعدد	
		٤ - المصالحة في الطعن . كفاية تحققها وقت صدور الحكم ولو زالت . بعد ذلك . استئناف . المحكوم عليه مقبول ولو انتقل الحق موضوع الدعوى إلى آخر . تدخل الأخير في الاستئناف . لا خطأ . لا يغير من ذلك حالته حقه للتدبير بعد التدخل .
٢٥٣	٢٤٢٣٢	(الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٢)
		«سماع الدعوى»
		١ - دعوى الشركاء قبل الحراسة العامة بتسليمهم أنصبتهم في الشركة بعد تصفيتها . لا تعد طعناً بطريق مباشر أو غير مباشر في تصرفات الحارس أثناء الحراسة . الدفع بعدم سماعها . لا محل له . ق ١١٧ لسنة ١٩٥٩ .
٣٢٣	١٤٦٦	(الطعن رقم ٦٠٢/٦٤٨ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٢)
		٢ - التصرفات والتدابير التي اتخذتها الجهات المنفذة للأمين ٥ وه ب لسنة ١٩٥٦ . عدم سماع الدعاوى المتضمنة طعناً فيها باعتبارها من أعمال السيادة . ق ١١٧ لسنة ١٩٥٩ . الدفع بعدم السماع . اعتباره دفعا بعدم اختصاص جهات القضاء عامة بنظرها .
٣٢٣	١٤٦٦	(الطعن رقم ٦٠٢/٦٤٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٢)
		٣ - قضاء محكمة أول درجة بعدم سماع الدعوى الموجهة ضد الحراسة العامة تطبيقاً للقانون ١١٧ لسنة ١٩٥٩ . قضاء المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الابتدائي وسماع الدعوى . أثره . وجوب إحادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للتصرف في موضوعها حلة ذلك . عدم استنفاد ولايتها فيها .
٣٢٣	١٤٦٦	(الطعن رقم ٦٠٢/٦٤٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٢)

الصفحة	القائمة العدد	
		٤ - الوصية . انعقادها بإرادة الموصى المنفردة دون اشتراط شكل خاص . ما أوجبه المادة ٢٢ ق ٧١ لسنة ١٩٤٦ من شكل خاص للوصايا الواقعة بعد سنة ١٩١١ . هو شرط لسماع الدعوى بها عند الإنكار .
٨٩٧	١٤١٦٦	(الطعن رقم ٧ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٩/٣/٢١) -
		٥ - دعوى الوصية . شرط سماعها . وجود أوراق رسمية تدل عليها . كفاية الإشارة إلى وجودها في تحقيق رسمي دون استلزام وجود ورقة الوصية ذاتها .
٨٩٧	١٤١٦٦	(الطعن رقم ٧ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٩/٣/٢١) -
		٦ - الشهادة الصادرة من واقع دفاتر الشهر العقاري . إيرادها لإقرار الموصى بالإيصاء وما لم تركه وتوقيعه بالدقة . صلاحيتها كسوغ لسماع دعوى الوصية . كفايتها في إثبات صحة صدور الوصية منه .
٨٩٧	١٤١٦٦	(الطعن رقم ٧ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٩/٣/٢١) -
		(رابعا) قيمة الدعوى :
		١ - المنازعة بشأن خضوع العمولات لضريبة الأرباح التجارية أم لضريبة كسب العمل . إعتبار الدعوى معلومة القيمة بمقدار الفرق بين الضريبتين . خضوعها للرسم النسبي على هذه الفروق . لا عمل لفرض الرسم على مقدار العمولات الخاضعة للضريبة .
٧٢٧	١٤١٣٣	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٥) - - - -

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢ — طلب الوارث تثبيت ملكيته لحصة في أطياف وحصته في منزل هما نصيبه في تركة مورثة . وجوب تقدير قيمة الدعوى بجملة الطلبات فيها . اعتبارها ناشئة عن سبب قانونى واحد هو الإرث .
٩٨٤	١٤١٨٢	(الطن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٢٩)
		٣ — عقود إيجار الأماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية . امتدادها لمدة غير محدودة بعد انتهاء مدتها الاتفاقية . الدعوى بطلب فسخ العقد . غير مقدرة القيمة . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها .
٥٥	٢٤١٩٥	(الطن رقم ٧٤٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٧)
		٤ — إيجار الأرض الفضاء . عدم خضوعها لقوانين الإيجار الاستثنائية . طلب نسخ العقد . خضوعه للقواعد العامة في تقدير قيمة الدعوى .
٥٥	٢٤١٩٥	(الطن رقم ٧٤٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٧)
		٥ — دعوى العامل أمام المحكمة الابتدائية بطلب الحكم بمبلغ جنية واحد شهريا علاوة اجتماعية . وما يترتب على ذلك من آثار . طلب غير قابل لتقدير قيمته . جواز استئناف الحكم الصادر فيها لا يغير من ذلك تعديل طلباته إلى الحكم له بمبلغ ٥٩ جنيه الذى أظهره الخبير . حلة ذلك .
١٣٦	٣٤٣٦٤	(الطن رقم ٨٤٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢)
		٦ — الاتفاق على أن عقد الإيجار معقود مشاهرة وأنه لا يجوز طرد المستأجر إلا للتأخر في مداد الأجرة . اعتبار مدة العقد غير معينة . الدعوى بطلب فسخه . اختصاص المحكمة الابتدائية

الصفحة	القاعدة والعدد	
		بنظرها بإعتبارها غير مقدرة القيمة . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .
٣٦٥	٣٤٤٠٥	(الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٢)
		٧ - عقد الإيجار الخاضع لقانون إيجار الأما كن . الدهوى بطلب فسخه أو امتداده بقوة القانون لمدة غير محددة . اعتبارها غير مقدرة القيمة . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها .
٣٧٩	٣٤٤٠٨	(الطن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦)
		٨ - المنازعات الناشئة من تطبيق أحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها . الطعن في أحكامها . خضوعه للقواعد العامة في قانون المرافعات .
٣٩١	٣٤٤١١	(الطن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦)
		٩ - المنازعة بشأن تحديد قيمة استهلاك المياه ومدى التزام المستأجر بسدادها في عقود إيجار الأما كن . غير قابلة لتقدير قيمتها . جواز استئناف الحكم الصادر فيها . علة ذلك .
٣٩١	٣٤٤١١	(الطن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦)
		(خامسا) سبب الدهوى .
		١ - دهوى التعويض عن المسؤولية التقصيرية . إقامتها على أساس خطأ معين نسبة المدعى إلى المدعى عليه . إقامة المحكمة قضاءها على خطأ واجب إثباته لم يدعه المدعى . خطأ .
٢٣٦	٢٤٢٢٩	(الطن رقم ١٢٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٣٠)

الصفحة	الرقم والعام	المقابلة
		٢ - رفض الدعوى بطلب إخلاء المستأجر لتأجير المكان المؤجر من الباطن . قضاء المحكمة الاستئنافية بالإخلاء استناداً إلى ترك المستأجر للمدين رغم عدم امتداد المؤجر لهذا السبب . خطأ في القانون .
٤٠٠	٣٤٤١٢	(الطن رقم ٩٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦)
		(سادساً) الخصوم في الدعوى :
		١ - إقامة الطعن بالنقض من أحد المدعى عليهم مع المطعون ضده . جائز طالما أنه كان خصماً في الدعوى . مثال بشأن ادعاء بالتزوير
٣٦٣	١٤٧١	(الطن رقم ٩٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٤)
		٢ - الخصومة لا تنعقد إلا بين أطراف أحياء وإلا كانت معدومة . دفع بعدم انعقد الخصومة بين الأطراف الواجب اختصاصهم بانونا . لا يسقط بعدم إبدائه بصحيفة الاستئناف .
٥٢٠	١٤١٠٠	(الطن رقم ١٠١٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٤)
		٣ - وفاء المدعى عليه قبل رفع الدعوى . علم الخصوم بذلك أثناء نظر الاستئناف . لكل ذي مصلحة منهم الدفع بانعدام الحكم الابتدائي .
٥٢٠	١٤١٠٠	(الطن رقم ١٠١٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٤)
		٤ - دعوى المؤجر إخلاء المستأجر والمتنازل له عن الإيجار . موضوع غير قابل للتجزئة . للتنازل له الدفع في الاستئناف بانعدام الحكم الابتدائي لوفاء المستأجر الأصلي قبل رفع الدعوى .
٥٢٠	١٤١٠٠	(الطن رقم ١٠١٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٤)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٥ - الإختصاص إلى القضاء . أمر متعلق بوظيفة السلطة القضائية . قبول الطلب بالنقض . شرطه . أن يكون بين خصوم حقيقة في النزاع .
١٥٧	ع ٢١٤	(الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢١)
		٦ - تعدد المدعين في الدعوى . غياب بعضهم . استمرار المحكمة في نظر الدعوى . لا خطأ . فلهذا ذلك
٣٧٣	ع ٢٥٤	(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٧)
		٧ - الأشخاص الواجب اختصاصهم في دعوى الشفعة . بطلان الطعن بالنقض بالنسبة لأحدهم . أثره . بطلانه بالنسبة الآخرين .
٤٩٣	ع ٢٧٦	(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٣١)
		٨ - كفاية اختصاص الشفيع للبائع والمشتري للاطيان المشفوع فيها . لا محل لاختصاص البائع الآخر في ذات العقد لعقار آخر منفصل عن الأول . العوار اللاحق بخصومة الأخير . لا يستفيد منه طرفا البيع الأول .
٥٧٨	ع ٢٩٤	(الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٧)
		٩ - بيع مشتري العقار المشفوع فيه إلى مشتركان قبل تسجيل الرغبة في الشفعة . اختصاص الشفيع له في الدعوى وإثبات صورية عقده . أثره . إعفاء الشفيع من توجيه طلب الشفعة إليه .
٧٢	ع ٣٥١	(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٧)

الصفحة	القائمة والعدد	
		١٠ - إقامة الدعوى في سنة ١٩٧١ ضد الإدارة العامة للاملاك رغم أن الهيئة العامة للاصلاح الزراعى هى التى تمثلها قانونا . اثره . عدم انعقاد الخصومة قبلها ولو حضر مندوب الإدارة أمام الحبير . اختصاص الهيئة لأول مرة في الاستئناف والحكم عليها . مخالفة لقواعد الاختصاص ومبدأ التقاضى على درجتين .
٣٢٨	٣٤٣٩٩	(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٩)
		التدخل في الدعوى .
		١ - الاختصاص في الطعن بالنقض . شرطه . تدخل الخصم منضما للدعى أمام أول درجة . استئناف المدعى لقضايتها برفض الدعوى عدم قبول اختصاصه أمام محكمة النقض طالما لم ينضم للاستئناف في طلباته .
٨٣٩	١٤١٥٤	(الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٧)
		٢ - التدخل الهجومي . اثره . صيرورة المتدخل طرفا في الخصومة . الحكم الصادر فيها حجة له وعليه ولو حسم النزاع صلحا بين الخصوم الاصيلين .
٧٥	٣٤٣٥٢	(الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٧)
		٣ - الخصم المتدخل انضماما للاستئناف في طلباته . صدور الحكم لغير مصلحته . اقامته طعنا بالنقض في هذا الحكم . جائز ولولم يطعن فيه المستأنف .
٢٥٢	٣٤٣٨٥	(الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٢)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		« ادخال خصم في الدعوى »
		طالب إلزام الخصم المدخل بتقديم محرراته . شرط قبوله . المواد ٢١ ، ٢٥ من قانون الاثبات .
٧١٣	١٤١٣٢	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٥)
		« تدخل النيابة في الدعوى »
		١ — إغفال كاتب المحكمة اخبار النيابة العامة بقضايا القصر أثره . بطلان الحكم . هذا البطلان نسبي مقرر لمصلحة القصر .
٧١٣	١٤١٣٢	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٥)
		٢ — دعوى تثبيت ملكية . فصل المحكمة في المنازعة بشأن صفة الخصوم كورثة وصحة الوصية الصادرة من المورثة . مسائل متعلقة بالأحوال الشخصية . عدم تدخل النيابة في الدعوى . أثره . بطلان الحكم .
٩٩	٣٥٧	(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١١/٢٨)
		٣ — البطلان الناشئ عن عدم إخبار النيابة العامة بالدعوى الخاصة بالقصر . نسبي . عدم جواز اتحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٧١	٣٧٢	(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٦)
		(سابقا) الطلبات في الدعوى .
		١ — تضمين صحيفة الدعوى طلبين مستقلين كل منهما عن الآخر موضوعا وسببا وخصوما . فصل الحكم في أحدهما وإحالة الدعوى للتحقيق بالنسبة للآخر . جواز الطعن على استقلال فيما فصل فيه .
٢٠٩	١٤٥٠	(الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٥)

الصفحة	القاعة والعدد	
		٢ - الدموى بطلب تسليم صورة تنفيذية ثانية من أسرار الأداء عدم اعتبارها مطالبة صريحة بالحق المثبت به . لا تعد إجراء قاطعا لمدة تقادم الحق (الطن رقم ٢١٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٣٠)
٢٢٢	٢٤٢٢٨	٣ - الطالب الذى تتعرض المحكمة للفصل فيه صراحة أو ضمنا . عدم جواز إعادة عرضه على ذات المحكمة . طريق الاعتراض عليه هو الطعن فى الحكم . (الطن رقم ١٢١٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/١٣)
٣٠	٣٤٣٤٣	الطلب الاحتياطى . ١ - رفض طلب المدعى بالحكم بصحة وثيقة بيع وتسليم المبيع . استئناف المدعى مع إضاوته طلبا احتياطيا بفتح العقد ورد ما دفع من عربون . طلب جديد يختلف موضوعا ومبدا عن الطلب الأصلى . عدم قبول إبدائه لأول مرة فى الاستئناف . (الطن رقم ٩٥٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٩)
٨٦٥	١٤١٥٩	٢ - القضاء برفض الطلب الأصلى للمدعى وإجاءته إلى طلبه الاحتياطى . لا يعد قضاء له بكل طلباته . طعنه على الحكم . جائز . (الطن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١)
١١٥	٣٤٣٦٠	”الطلب العارض“ ١ - تقديم المدعى طلب عارضا بطرد المدعى عليه من العين فصل المحكمة فيه . اعتباره قضاء بقبوله . المنازعة بشأن قبول هذا الطلب . عدم جواز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٧)
٤٩	١٤٦٩٦	

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢ - انقطاع التقادم بأى عمل يقدم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير فى إحدى الدعاوى . م ٣٨٣ مدنى . المقصود بهذه الأعمال .
٢٣٢	٢٤٢٢٨	(الظن رقم ٢١٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٠)
		”الطلبات فى الاستئناف“
		عدم جواز إبداء الطلبات الجديدة أمام محكمة الاستئناف .
		جواز تغيير سبب الدعوى أو الإضافة إليه شرطه أن يكون المقصد منه تأكيداً لأحققته فى ذات الطلب .
٣٦٥	٣٤٤٠٥	(الظن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٢)
		”الحكم بغير الطلبات“
		طلب تصفية الشركة . تضمنه بطريق الزوم طلب حلها .
		القضاء بحل الشركة وتصفيتها . لا يعد قضاء بما لم يطلبه الخصوم .
٧١٣	١٤١٣٢	(الظن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٥)
		”إغفال الفصل فى بعض الطلبات“
		١ - القضاء ضمناً برفض بعض الطلبات . لا يعد إغفالاً للفصل فيها .
		الجهة المختصة بالفصل فى معارضات نزاع الملكية للنفعة العامة . قضاؤها ضمناً برفض المنازعة بشأن مساحة العقار المتروكة ملكيته . فصل المحكمة الابتدائية فى هذه المنازعة .
		لا خطأ . الحكم الصادر فيها . غير جائز استئنافه م ١٤ ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .
٦٧٥	١٤١٣٦	(الظن رقم ٣٥٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢ — إفعال المحكمة الفصل في طلب موضوعي . جواز الرجوع إليها استدرك ما فاتها . ١٩٣٢ مرافعات . عدم جواز الطعن بالنقض لهذا السبب .
٣٣٣	٣٤٤٠٠	(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠)
		٣ — النص في منطوق الحكم ” ورفضت ما هذا ذلك من الطلبات “ لا يعد قضاء فيما أخفقت المحكمة الفصل فيه . إنصرافه فحسب إلى ما كان محلا للبحث من الطلبات .
٣٣٣	٣٤٤٠٠	(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠)
		٤ — طالب المدعى بالتعويض الموروث . إعتباره طلبا مستقلا عن طلب تعويضه من الأضرار الشخصية . خلو الحكم من الإشارة إلى التعويض الموروث . هو إفعال للفصل فيه .
٣٣٣	٣٤٤٠٠	(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠)
		(ثامنا) نظر الدعوى :
		” تكييف الدعوى ”
		١ — طلب المالك الحكم ببطلان بيع الغير لماله . التكييف الصحيح للدعوى . هو طلب الحكم بعدم صريان العقد في حق المالك .
٩٨٠	١٤١٨١	(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٢٩)
		٢ — تكييف المدعى لدعواه . لا يقيد قاضي الموضوع للمحكمة إعطاء الدعوى تكييفها القانوني الصحيح .
٣٤٩	٢٤٢٤٨	(الطعن رقم ٦١١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/١٤)

الصفحة	القائمة والعدد	
		٣ - إلزام محكمة الموضوع بتكليف الدعوى تكييفها القانوني الصحيح .
٨٠	٣٤٣٥٣	(الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٧) "ضم الدعاوى"
		الدعوى بطلب بطلان عقد بدل ومخالصتين . دعوى الخصم الأخر لصحة ونفاذ العقد المذكور . ضم المحكمة للدعويين . أثره . اندماجهما . قضاء الحكم المطعون فيه برفض صحة ونفاذ العقد وببطلان عقد البدل والمخالصتين مع نذب خير لتصفية الحساب . غير منه لخصومة . عدم جواز الطعن فيه بالتقضى استقلالاً .
٩٧٦	١٤١٨٠	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٩) "الدفاع في الدعوى"
		١ - دفاع الخصوم بمحضر أعمال الخير . اعتباره مطروحاً على المحكمة . إفعال الحكم الرد على دفاع المستأجر أمام الخير بقبول المؤجر لوجه استعماله للعين بسكوته عليه مدة طويلة . قصور .
١٧٠	٤٢	(الطعن رقم ٨٦٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٠) ٢ - حجز المحكمة الدعوى للحكم في الدفع بسقوط الاستئناف والدفع بعدم قبول التدخل أمامها . قضاؤها ببطلان الحكم الابتدائي لبطلان إعلان صحيفة إفتتاح الدعوى دون تمكين الخصم من إبداء دفاعه في موضوع الاستئناف . إخلال بحق الدفاع .
٩٤٨	١٤١٧٦	(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٧)

الصفحة	الترتيب العدد	
		٣ - أوجه الدفاع والدفع المبداء من المستأنف عليه أمام محكمة الدرجة الأولى . اعتبارها مطروحة على محكمة الاستئناف دون حاجة لاستئناف فرعى ولولم يتمك بها طالما لم يتنازل عنها .
١٠٢٤	١٨٨٢٤	(الظن رقم ٥٢٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٤)
		٤ - بطلان الحكم لإغفاله دفاع إبداء الخصم . شرطه . أن يكون الدفاع جوهريا ومؤثرا في نتيجة الحكم .
٣٧٣	٢٥٤٢٤	(الظن رقم ١٦١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٧)
		نطاق الاستئناف . جواز إبداء أوجه دفاع جديدة أمام محكمة الاستئناف .
٣٦٥	٤٠٥٣٤	(الظن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٢) [.. ..]
		” تقديم المستندات والمذكرات ”
		المستندات والمذكرات المقدمة من الخصم بالجلسة . عدم التزامه بإعلان خصمه بها . علة ذلك . وجوب شأمة الخصم لأجراءات الدعوى وجلساتها .
٨٥٩	١٥٨٣٤	(الظن رقم ٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٩)
		” توثيق الصلح ”
		الصلح المبرم بين الخصمين . عدم جواز توثيقه متى رجع أحدهما فيه . جواز إعتباره سندا في الدعوى والحكم بما تضمنته .
٢٨٧	٢٣٧٢٤	(الظن رقم ١٠٥٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٥)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		شطب الدعوى .
		١ - تجديد الدعوى بعد شطبها . عدم اشتراط أن يكون بيد المحامى توكيل من ذى الشأن عند تحرير صحيفة التجديد وإعلانها . وجوب إثبات الوكالة فى الحضور عن الموكل أمام المحكمة . م ٧٣ مرافعات .
٣٧٣	٢٤٢٥٤	(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٧)
		٢ - طلب المحامى تقدير أتعابه عن مباشرته دعوى انتهت بالشطب فى سنة ١٩٦٧ . خضوعه لأحكام قانون المحاماة السابق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . وضع حد أدنى وأقصى للاتعاب فى القانون الحالى ٦١ لسنة ١٩٦١ . عدم سرية عنه على الوقائع السابقة عليه .
٧٥١	٢٤٣٢٩	(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٥)
		٣ - إعلان الخصوم بتجبل السير فى الدعوى بعد شطبها وجوب إتمامه خلال الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٨٢ مرافعات . لا يغنى عن ذلك تقديم صحيفة التجديد إلى قلم الكتاب خلال هذا الأجل . علة ذلك .
٢١٥	٣٤٣٧٨	(الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١١)
		إعادة الدعوى للرافعة .
		رفض طلب إعادة الدعوى للرافعة و مما تستقل به محكمة الموضوع . شرطه . عدم الإخلال بحق الدفاع .
٢٩٣	٣٤٣٩٢	(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٥)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(تاسعا) مسائل تعترض سير الخصومة .
		(أ) انقطاع الخصومة
		١ - للدعوى المقامة ضد الحراسة من الشركاء المصريين بالمطالبة بحقوقهم بعد تصفية الشركة الأجنبية . صدور القرار الجمهورى ٣٣٧ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء جهاز التماون الاقتصادى والدولى أثناء سير الدعوى . لا محل لانقطاع سير الخصومة . حلة ذلك .
٣٢٣	١٤٦ ع ١	(الطعن رقم ٦٠٢ و ٦٤٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٢) ..
		٢ - استجواب الخصوم . ماهيته . عدم اعتباره وسيلة للتحقق من صحة الادعاء بوفاء أحد الخصوم .
٣٧٣	٣٤٣ ع ٣	(الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/١٥)
		(ب) وقف الخصومة :
		١ - القضاء باعتبار المستأنف تاركا استئنافه لتعجيله من الوقف بعد الميعاد القانونى . صحيح طالما تمسك الخصم بهذا الدفع قبل التعرض للموضوع . لا يغير من ذلك للوقف القانونى مرة أخرى - قبل القضاء فى الدفع - مدة ١٨ شهرا إعمالا للقانون ١٤ لسنة ١٩٦٢ .
٥٥٦	٢٨٩ ع ٢	(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٥)
		٢ - وقف الدعوى المدنية حتى يفصل فى الدعوى الجنائية . شرطه . عدم إترام المحكمة بوقف الدعوى متى استندت فى قضائها لأسباب لا تتعلق بالواقعة الجنائية .
٥٣٣	٣٤٨ ع ٣	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٤)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		وراجع : دعوى "أنواع من الدعاوى : دعوى الزوير الأصلية"
٢٩٣	٣٤٢٩٢	(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٥/١٢/١٩٧٩)
		(ج) ترك الخصومة :
		١ - ترك الخصومة . إبداء المدعى عليه طلبا بقصد منع المحكمة من سماع الدعوى . قرينة على إنتفاء مصلحته والاعتراض على الترك . إنتفاء هذه القرينة متى كان للمدعى عليه مصلحة مشروعة في الإبقاء على الخصومة أو إذا اتخذ الترك مديلا للاصرار به .
٧٤٧	١٤١٣٧	(الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٧/٣/١٩٧٩)
		٢ - ادعى باخلاء المستاجر والمستاجر من الباطن . ترك المؤجر الخصومة قبل الأخير الذى أبدى دفعا باعتبار الدعوى كأن لم تكن . إثبات المحكمة لهذا الترك دون تحقيق الدفع واستمرارها في نظر الخصومة قبل المستاجر الأصلي وحده وقضاؤها بالاخلاء . خطأ .
٧٤٧	١٤١٣٧	(الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٧/٣/١٩٧٩)
		٣ - ترك الطاعن للخصومة أمام محكمة النقض في عقد الصلح المقدم للمحكمة من المطعون ضده . ثبوت أن العقد أبرم بعد انقضاء ميّاد الطعن . وجوب القضاء بقبول الترك . لا يغير من ذلك إقامة التارك دعوى بطلب فسخ عقد الصلح . عليه ذلك .
٢٨٧	٢٤٢٣٧	(الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٥/٥/١٩٧٩)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٤ - نزول الطالب عن طالبه . أثره . زوال الحصومة واو كانت المحكمة غير مختصة بنظره . عدم الاعتداد برجوع الطالب عن التنازل بعد أن قبلته الحكومة . (الطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١١) ٧٩ ع ٢٦
		(د) سقوط الحصومة . ١ - الحصومة فيما يتعلق بسقوطها . قابليتها للتجزئة عند تعدد المدعى عليهم ما لم يكن موضوعها غير قابل للتجزئة . م ١٣٦ مرافعات . عدم إعلان أحد المستأنف عليهم إعلاناً صحياً خلال سنة من تاريخ إخراجهم صحيح في الدعوى . أثره . سقوط الحصومة بالنسبة له . (الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢١) ٨٨٤ ع ١٦٤
		٢ - القضاء بسقوط الحصومة قبل جميع المستأنف عليهم رغم قابلية موضوع الدعوى للتجزئة خطأ طالبا أن بعض الخصوم قد تم إعلانهم قبل انقضاء سنة من تاريخ إخراجهم صحيح في الدعوى . (الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢١) ٨٨٤ ع ١٦٤
		(هـ) اعتبار الحصومة كأن لم تكن . ١ - عدم إعلان المتظلم ضده بصحيفة المتظلم في أمر الأداء خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها إلى قلم الكتاب . أثره . اعتبار الدعوى كأن لم تكن م ٧٠ مرافعات قبل تعديلها بالتقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦ . (الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١) ١٠٥ ع ٣٢

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢ - تخلف الخصم من اتخاذ إجراء الإعلان في الميعاد الذى يحدده القانون . خضوعه للجزاء المنصوص عليه فيه متى كان الميعاد قد بدأ وانقضى في ظله . لا يغير من ذلك صدور قانون لاحق يلغى أو يعدل هذه الآثار . مثال بشأن اعتبار الدهوى كان لم تكن في المسادة ٧٠ مرافعات .
١٠٥	٣٢ ع ١	(الطن رقم ٣٢٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١)
		٣ - الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن . أثره . زوالها هي والآثار المترتبة عليها . بحث الحكم لموضوع الدعوى . لا محل له .
١٠٥	٣٢ ع ١	(الطن رقم ٣٢٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١)
		وراجع . استئناف . اعتبار الاستئناف كأن لم يكن .
		(عاشرا) أنواع من الدعاوى :
		(أ) دعوى البطلان الأصلية
		١ - الاصل عدم جواز رفع دعوى مبتدأة ببطلان الحكم أو الدفع بذلك في دعوى تالية . الاستثناء أن يكون الحكم معدوما بتحرره من أركانه الأساسية . صدوره على شخص توفي قبل رفع الدعوى وجوب اعتباره حكما معدوما .
٥٢٠	١٠٠ ع ١	(الطن رقم ١٠١٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٤)
		٢ - الملاحظات على شروط البيع وأوجه البطلان في الإجراءات وفي صحة التنفيذ . وجوب ابدانها بطرق الاعتراض على قائمة شروط البيع . عدم جواز رفع المدين دعوى أصلية ببطلان الإجراءات طالما كان طرفا فيها .
٣٤٩	٤٠٢ ع ٢	(الطن رقم ٢٠١ لسنة ٤٩ ق - ١٩٧٩/١٢/٢٠)

المنفعة	القاعدة والعدد	
٣٤٩	٣٤٤٠٢	٣ — منازعة المدين في صحة التنفيذ بمصاريف الدعوى لعدم تقديرها ونفا للقانون عدم جواز رفع دعوى مبتدأة ببطلان الاجراءات لهذا السبب . (الطن رقم ٢٠١ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠)
٣٤٩	٣٤٤٠٢	٤ — جواز إقامة دعوى أصلية ببطلان اجراءات التنفيذ متى كان الحكم مبنيًا على الغش . النعى ببطلان الاجراءات للغش . دفاع بخالطة واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٢٠١ لسنة ٤٩ القضائية جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠)
١٣١	٢٤٢٠٩	(ب) دعوى منع التعرض . ١ — توجيه دعوى منع التعرض لأحد الخصوم . توجيه المدعى طلبا آخر لخصوم آخرين . نعى الطعن بإفقال الحكم الفصل في هذا الطلب الأخير . أنه . تحقق مصلحة في اختصاصهم في الطعن بالنقض . (الطن رقم ١١٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/١٦)
١٣١	٢٤٢٠٩	٢ — التعرض الذي يبيح لحائز العقار رفع دعوى منع التعرض هو الإجراء المسائي أو القانوني الموجه للمأثر بما يتعارض مع حقه في الحياة . (الطن رقم ١١٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/١٦)
١٣١	٢٤٢٠٩	٣ — دعوى منع التعرض . وجوب رفعها خلال سنة من حصول التعرض . تتابع أعمال التعرض وترابطها الصادرة من شخص واحد . مريان مدة السنة من تاريخ أول اعتداء وانغ على الحياة . (الطن رقم ١١٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/١٦)

الصفحة	القائمة والعدد	
		٤ — تعدد أعمال التعرض مع تباعدها واستقلال كل منها عن الآخر أو صدورهما من أشخاص مختلفين . أثره . تعدد دعاوى منع التعرض للمأثر . مدة للسنة الواجب رفع الدعوى خلالها . وجوب احتسابها بالنسبة لكل دعوى من تاريخ التعرض الذى أنشأه .
١٣١	٢٤٠٩	(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/١٦)
		٥ — تنفيذ الحكم الصادر بتسليم العين . لا يعتبر تعرضا للحكوم عليه في جوازته . أثره . عدم قول دعوى منع التعرض المرفوعة منه .
٧٥	٢٤٣٠٢	(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٩/١١/٢٧)
		(٣) دعوى الضمان .
		١ — دعوى الضمان . استقلالها عن الدعوى الأصلية . عدم اعتبارها ديماء أو دفعا فيها . عدم وجوب اختصام الخصام في الطعن المرفوع عن الحكم في الدعوى الأصلية .
٨٥٩	١٤١٥٨	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/١٩)
		٢ — دعوى الضمان المقامة من هيئة عامة ضد إحدى شركات القطاع العام . اختصاص هيئات التحكيم بنظرها . ق ٦٠ لسنة ١٩٧١ . للحكمة المعروض عليها النزاع أن تقضى بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها في هذه الحالة .
٩٤١	١٤١٧٥	(الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٢٧)
		٣ — الطعن بالنقض من المدعى عليه في دعوى الضمان . عدم قبول طعنه بالنسبة للدعوى الأصلية طال أنه ليس محكوما له أو عليه فيها . حلة ذلك .
٤١٣	٢٤٢٦٠	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٢٢)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(٤) دهوى عدم نفاذ التصرف .
		١ — الدفع بسقوط دعوى عدم نفاذ التصرف بالتقادم الثلاثى . م ٢٤٣ مدنى . وجوب اثبات الدافع ولم الدائن بسبب عدم نفاذ التصرف وتاريخ علمه . لا يكفى إثبات علمه بحصول التصرف .
١٧١	٣٤٣٧	(الطعن رقم ٤١٣ سنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٦)
		٢ — للدفع بالتجريد . مقصور على العلاقة بين الدائن والكفيل غير المتضامن عند الشروع فى التنفيذ على أمواله . دهوى عدم نفاذ التصرف لا عمل فيها لأعمال أحكام هذا الدفع .
١٧١	٣٤٣٧٢	(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٦)
		(٥) دعوى تزوير الأصلية .
		١ — الاحتجاج بورقة فى نزاع مرفوع بشأنه دعوى . الادعاء بتزويرها . وجوب إبدائه بالطريق العائلى فى ذات الدعوى . عدم جواز رفع دعوى تزوير أصلية . تعلق ذلك بالنظر للعام . لمحكمة النقض أن تثيره من تلقاء نفسها .
٨٨١	١٤١٦٣	(الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢١)
		٢ — الاحتجاج بالمحرر فى دعوى . وجوب سلوك طريق الادعاء بالتزوير فيها . رفع دعوى التزوير الأصلية قبل الاحتجاج بالمحرر فى الدعوى . أثره . عدم التزام الطاعن بإعادة لادعاء بالتزوير فيها .
٢٩٣	٣٤٣١٢	(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/١٥)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٣ — إقامة دعوى تزوير أصلية وجمعية مباشرة بالتزوير قبل رفع الدعوى التي احتج فيها الخصم بالمحور المطعون فيه . أثره . وجوب وقف الدعوى الموضوعية لحين الفصل في أمر تزوير المحور .
٢٩٢	٣٤٣٩٢	(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٧٩)
		(٦) دعوى الفسخ :
		١ — دعوى فسخ عقد بيع العقار المسجل . عدم تسجيلها أو التأشير بها عن هامش العقد . أثره . لا حجية للحكم الصادر فيها بالفسخ قبل الغير حسن النية الذي اكتسب حقا عيذا على العقار . الغير مسمى النية . زوال حقه بالفسخ ولو كان قد سجل عقده قبل تسجيل دعوى الفسخ .
١٣٣	١٤٣٦	(الطعن رقم ٨٩٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٩/١/١٩٧٩)
		٢ — صحيفة الدعوى بفسخ عقد البيع لاخلان المشتري بالتزاماته . شرط اعتبارها إعادار له بالفسخ . أن تتضمن الصحيفة تكليفه بالوفاء بهذا الالتزام .
٣٨٥	١٤٧٥	(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٢٥/١/١٩٧٩)
		(٧) دعوى الحلول :
		رجوع المتبوع هل التابع بدعوى الحلول بما أوفاه من مريض للمضروب . ٧٩٩ م دني . للاخير التمسك بمقوط حق المضروب بالتقادم الثلاثي . دعوى المضروب قبل المتبوع . لا تقطع للتقادم بالنسبة للتابع .
٣٠٧	٢٤٢٤٠	(الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٧٩)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(٨) دعوى الضرائب :
		وجوب خصم أفساط التأمين على الحياة من وعاء الضريبة العامة على الإيراد . طلب خصمها . دخوله في اختصاص لجنة الطعن الضريبي .
٤٤١	٨٥ ع ١٤	(الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٣٠)
		(٩) دعاوى التأمين .
		الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين . سقوطها بالتقادم بمضي ثلاث سنوات بدء تقادمها في التأمين على الحياة . مريانه من تاريخ علم المستفيد لوفاة المؤمن له .
١١١	٢٠٦ ع ١١	(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/١٢)
		(١٠) بعض دعاوى الايجار
		أ — دعوى التحقيق .
		دعوى استأجر بتخفيض أجرة الأماكن المأذونة للتشبيعات الاستثنائية اتصاله بالنظام العام . لا يعمد سكوت المستأجر هنا نزولا عن الحق المطالب به صراحة أو ضمنا .
٤١٧	٢٦١ ع ٢	(الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٢٢)
		ب — دعوى استرداد فرق الأجرة
		دعوى لاسترداد ما دفع زائدا عن الأجرة القانونية للأماكن المؤجرة . عدم تعلقها بالنظام العام . سقوط الحق فيها بالتقادم الثلاثي من تاريخ علم المستأجر بحقه في الاسترداد أو بانقضاء خمس عشرة سنة من وقت دفع الأجرة .
٤١٧	٢٦١ ع ٢	(الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٢٢)

الصفحة	القائمة والأعداد	
		(ى) دعوى التعويض عن جريمة الاعتداء على الحرية الشخصية .
		١ - تقدير قيام المانع الذى يوقف سريان التقادم . من سلطة محكمة الموضوع . دعوى التعويض عن جريمة القبض على شخص وحيدته القضاء بوقف تقادمها من تاريخ الافراج عنه حتى ثورة التصحيح فى ١٥/٥/١٩٧١ . لا خطأ . ليس فى ذلك قضاء بعلم القاضى بالشخص .
٥٣٩	١٤١٠٣	(الظن رقم ١٠٩٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٧٩)
		٢ - جريمة الاعتداء على الحرية الشخصية . عدم سقوط الدعوى الجنائية والمدنية الناشئة عنها بالتقادم . م ٥٧ من الدستور . صلاحية النص بذاته للأعمال دون حاجة لصدور تشريع به .
٥٣٩	١٤١٠٣	(الظن رقم ١٠٩٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٧٩)
		٣ - دعوى التعويض عن جريمة القبض على شخص وحيدته القضاء بوقف تقادمها حتى تاريخ ثورة التصحيح فى ١٥/٥/١٩٧١ عدم اكمال مدة التقادم حتى تاريخ نفاذ الدستور فى ١١/٩/١٩٧١ أثره . عدم سقوط الدعوى بالتقادم .
٥٣٩	١٤١٠٣	(الظن رقم ١٠٩٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٧٩)
		(حادى عشر) مصروفات الدعوى .
		١ - مصروفات الدعوى وجوب أن تنصل فيها المحكمة من تلقاء نفسها عند اصدارها الحكم المنهى للتصوم .
١٧١	٣٤٢٧٢	(الظن رقم ٤١٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٧٩)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢ — اتفاق كل من طرفي الخصومة في بعض طلباته . جواز الحكم بالمصاريف جميعها على أيهما أو تقسيمها بينهما . م ١٨٦ مرافعات الزام الخصم بالمصاريف جميعها في هذه الحالة . استناد الحكم للسادة ١٨٤ مرافعات خطأ .
٣٠٤	٣٤٣٩٤	(الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/١٨) وراجع . دعوى " دعوى البطلان الأصلية " .
٣٤٩	٣٤٤٠٢	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠)
<hr/>		
دفع		
(أولا) الدفع بعدم الدستورية :		
الأحكام المنظمة للشفعة . ليس فيهما ما يخالف القانون أو الدستور . قضاء المحكمة العليا الصادر في ١٩٧١/٣/٦ .		
٧٠٨	١٤١٣١	(الطعن رقم ٦١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٥)
(ثانيا) ماهية الدفع الشكلي والموضوعي :		
الدفع الشكلي والدفع الموضوعي . ماهية كل منهما . الدفع ب سقوط المحرز في دعوى الحاجز بإلزام المحجوز لديه شخصيا بالدين . دفع موضوعي . جواز إبدائه في أية حالة كانت عليها الدعوى .		
٢٠٤	٣٤٣٧٦	(الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/١٠)
(ثالثا) الدفع الشكلية :		
(أ) الدفع بعدم الاختصاص :		
" الدفع بعدم الاختصاص الولائي "		
١ — المنازعة في الاختصاص الولائي لجهة القضاء العادي . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . حلة ذلك .		
١٢٧	٢٤٢٠٨	(الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/١٦)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢ - فصل المحكمة الاستئنافية في موضوع النزاع . قضاء ضمني برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي الذي سبق إثارته أمام محكمة أول درجة .
٢٦٣	٢٤٢٣٣	(الظن رقم ١١٢٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢)
		”الدفع بعدم الاختصاص القيمي“
		الدفع بعدم الاختصاص القيمي . يتعلق بالنظام العام . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض متى كان مختلطاً بواقع .
٥٥	٢٤١٩٥	(الظن رقم ٧٤٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٧)
		(ب) الدفع بالبطلان :
		” الدفع ببطلان صحيفة الدعوى “ .
		الدفع ببطلان الاجراءات المبني على انعدام صفة الخصوم . الدفع ببطلان صحيفة الدعوى لعدم اشتغالها على بيان أسماء موكل المدعى عدم جواز إثارة أيهما لأول مرة أمام محكمة النقض . هـ ذلك .
٤٧٧	٢٤٢٧٣	(الظن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٣٠)
		”الدفع ببطلان الإعلان“ .
		التمسك بإعلان إجراءات الإعلان إستناداً لسبب جديد لم يسبق إثارته أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٨	٢٤٣٥٠	(الظن رقم ٥٠٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٧)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(ج) الدفع بانعدام الاجراء :
		” الدفع بعدم انعقاد الخصومة “ .
		الخصومة لا تنعقد إلا بين أطراف أحياء وإلا كانت معدومة . الدفع بعدم انعقاد الخصومة بين الأطراف الواجب اختصاصهم قانونا . لا تسقط بعدم إبدائه بصحفية الاستئناف .
٥٢٠	١٤١٠٠	(الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٩)
		” الدفع بانعدام الحكم “ .
		١ — الأصل عدم جواز رفع دعوى مبتدأة ببطلان الحكم أو الدفع بذلك في دعوى تالية . الاستثناء . أن يكون الحكم معدوما بتجرده من أركانه الأساسية . صدوره على شخص توفي قبل رفع الدعوى . وجوب اعتباره حكما معدوما .
٥٢٠	١٤١٠٠	(الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٩)
		٢ — وفاة المدعى عليه قبل رفع الدعوى . علم الخصوم بذلك أثناء نظر الاستئناف . لكل ذي مصلحة منهم الدفع بانعدام الحكم الابتدائي .
٥٢٠	١٤١٠٠	(الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٩)
		٣ — دعوى المؤجر باخلاء المستأجر والمتنازل له عن الإيجار . موضوع غير قابل للتجزئة . للمتنازل له الدفع في الاستئناف بانعدام الحكم الابتدائي لوفاة المستأجر الأصلي قبل رفع الدعوى .
٥٢٠	١٤١٠٠	(الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٩)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(د) الدفع المقصود منها انقطاع سير الخصومة أو وقف سيرها .
		راجع . دعوى . " المسائل التي تعترض سير الخصومة . انقطاع الخصومة — وقف الخصومة " .
		(هـ) الدفع المقصود منها التخلص من الخصومة بسبب تركها أو سقوطها أو اعتبارها كأن لم تكن .
		راجع . دعوى " المسائل التي تعترض سير الخصومة . ترك الخصومة — سقوط الخصومة — اعتبار الخصومة كأن لم تكن " .
		(راجعا) الدفع الموضوعية :
		" الدفع بالتقادم "
		١ — رجوع المتبوع على التابع بدعوى الحلول بما أوفاه من تعويض الضرور . م ٧٩٩ مدني . للأخير التمسك بسقوط حق المضرور بالتقادم الثلاثي . دعوى المضرور قبل المبتدع . لا تقطع التقادم بالنسبة للتابع .
٢٠٧	٢٤٠	(الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/١٠)
		٢ — الدفع بسقوط دعوى عدم تقاذ التصرف بالتقادم الثلاثي م ٢٤٣ مدني . وجوب اثبات الدافع علم الدائن بسبب عدم تقاذ التصرف وتاريخ علمه . لا يكفي اثبات علمه بحصول التصرف .
٧١	٣٧٢	(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٦)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		« الدفع بالتجريد »
		٣ - الدفع بالتجريد . مقصور على العلاقة بين الدائن والكفيل غير المتضامن عند الشروع في التنفيذ على أمواله . دموى عدم تقاذ التصرف لا محل فيها لأعمال أحكام هذا الدفع .
١٧١	٣٤٣٧٢	(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٦)
		(خامسا) الدفع بعدم القبول
		١ - الدفع بعدم القبول . م ٣١٥ مرافعات . المقصود به .
٤٢٨	٢٤٢٦٣	(الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٣)
		٢ - الدفع بعدم قبول الطعن في قرار لجنة تحديد الأجرة لرفعه بعد الميعاد . دفع شكلى وليس دفعا بعدم القبول . عدم استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالحكم بقبوله . إلغاؤه استئنافيا . وجوب إعادة الدعوى للمحكمة الابتدائية للفصل فيه .
٤٢٨	٢٤٢٦٣	(الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٣)
		« إقامة الدعوى »
		١ - اختلاف عقد الإيجار المرفق بعريضة أمر الأداء عما هو مبين بها . القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير طريق أمر الأداء رغم تقديم المدعى للعقد الصحيح . خطأ .
٧٣٦	١٤١١٥	(الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٧)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢ - الغاء محكمة الاستئناف الحكم القاضي بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير طريق أمر الأداء . وجوب اعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة من تلقاء نفسها للفصل في موضوعها . علة ذلك .
٧٣٦	١٤١١٥	(الطن رقم ٦٢١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٧)
		٣ - طلب العامل استرداد ما أودعه من أموال لدى رب العمل تأميناً للضرر الذي قد يلحق به نتيجة صفقة عقدها العامل . القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان لعدم تحديد الضرر بعد . خطأ . علة ذلك .
٨٤٧	١٤١٥٥	(الطن رقم ١٠٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٨)
		٤ - دعوى المالك بالزام المستأجر بتمكينه من عملية العقار المؤجر شرط قبولها . حصوله على ترخيص بذلك من الجهة المختصة بشئون التنظيم .
٩٣٢	١٤١٧٣	(الطن رقم ٥٠١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٤)
		« الصفة » .
		١ - بطلان الاجراءات لانعدام صفة أحد الخصوم . عدم تعلقة بالنظام العام . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٣٨	١٤٦٨	(الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٤)
		٢ - دعوى المستأجر من الباطن بتحديد الأجرة القانونية . الحكم بعدم قبولها لإقامتها ضد المستأجر الأصلي دون المؤجر . خطأ .
٩٥٣	١٤١٧٧	(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٨)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٣ - قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة . إستنفاد ولايتها في نظر الموضوع . إلغاء محكمة الاستئناف للحكم الابتدائي . وجوب الفصل في الموضوع دون إعادتها لمحكمة أول درجة .
٢٩٧	٢٤٢٣٩	(الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٧)
		وراجع . دعوى "الصفة في الدعوى" .
		ودفع "الدفع الشككية . الدفع بطلان صحبة الدعوى" .
٤٧	٢٤٢٧٣	(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٧/٣٠)
		" المصلحة " .
		راجع . دعوى " المصلحة في الدعوى " .
		" سماع الدعوى " .
		راجع . دعوى " سماع الدعوى " .
		(سادسا) مسائل متنوعة :
		١ - أوجه الدفاع والدفع المبداء من المستأنف عليه أمام محكمة الدرجة الأولى . اعتبارها مطروحة على محكمة الاستئناف دون حاجة لاستئناف فرعي ولو لم يتمسك بها طالما لم يتنازل عنها .
١٠	٢٤١٨٨	(الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٤)
		٢ - الاستئناف . أثره . وجوب بحث المحكمة الاستئنافية لأوجه الدفاع والدفع التي أبداه المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة ، ولو تغيب أو حضر ولم يبد دفاعا إلا أن يكون قد تنازل عنها .
٣٢٨	٢٤٢٤٤	(الطعن رقم ٩٣٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/٥/١٢)

الصفحة
القائمة
والعدد

(ر)

رسوم . ريع

رسوم

(أولا) الرسوم القضائية :

١ - خلو أمر تقدير الرسوم مما يغيد صدوره باسم الأمة أو الشعب . لا بطلان . حلة ذلك .

(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٧) ١٤١١٩ ٦٣٦

٢ - المنازعة بشأن خضوع العمولات لضريبة الأرباح التجارية أم لضريبة كسب العمل . إعتبار الدعوى معلومة القيمة بمقدار الفرق بين الضريبتين . خضوعها للرسم النسبي على هذه الفروق . لا محل لفرض الرسم على مقدار العمولات الخاضعة للضريبة .

(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٥) ١٤١٣٣ ٧٢٧

(ثانيا) رسوم الشهر العقاري :

١ - أمر تقدير الرسوم التكيلية المستحقة للشهر العقاري . وجوب رفع النظم منه بتقرير في قلم كتاب المحكمة الابتدائية في كافة الأحوال . لا محل للتفرقة بين المنازعة في مقدار الرسوم أو في أساس الالتزام .

(الطعن رقم ٥٨٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٦) ١٤٣٧١ ١٦٦

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢ - الحكم الصادر في التظلم في أمر تقدير الرسوم التكميلية المستحقة للشهر العقاري . عدم قابليته للطعن متى فصل في المنازعة بشأن تقدير الرسم . فصله في منازعات أخرى . خضوعه للقواعد العامة في الطعن .
١٦٦	٣٤٣٧١	(الطعن رقم ٥٨٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٦)
		(ثالثا) رسوم جمركية : راجع : (ج • جمارك)
<hr/>		
		ربيع
		١ - طالب بإبطال بيع ملك الغير . جاز للشترى دون البائع . المالك الحقيقي يكفيه التمسك بعدم نفاذ هذا التصرف في حقه إن كان العقد قد سجل . حقه في حالة هدم تسجيله في طلب طرد المشتري من العقار مع إلزامه بالربيع .
٣٤٣	١٤٧١	(الطعن رقم ٩٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٤)
		٢ - القضاء للدعي بالربيع . نفى الحكم ملكية المدعي عليه فيها . لا يفيد ثبوتها للدعي . هذا القضاء لا يجوز حجية في النزاع حول ملكيته في الدعوى التي يفيمها بطرد المدعي عليه من الأرض محل النزاع .
٣١٥	٣٤٣٩٦	(الطعن رقم ١٣٥ سنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٨)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(م)
		معمرة
		١ - عمولة السمسار . عدم استحقاقه لها إلا عند نجاح وصاطته بإبرام الصفقة .
٤٧٦	١٤٩٢	(الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٥)
		٢ - إثبات السمسار أن عدم إتمام الصفقة راجع لحظا العميل . أثره . حقه في الرجوع عليه بالتمويض لإخلاله بالتزاماته التعاقدية في عقد المعمرة .
٤٧٦	١٤٩٢	(الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٥)
		(ش)
		شركات . شفعة . شهر عقارى . شيوخ
		شركات
		(أولا) الشخصية الاعتبارية للشركة .
		الشخصية المعنوية للشركة . قيامها بمجرد تكوينها . احتياج الشركة لشخصيتها المعنوية قبل الغير . شرطه . امتياز إجراءات نشرها . م ٥٠٦ مدنى .
٦٣٦	٢٤٣٠٤	(الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٦)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(ثانيا) الشركات المساهمة .
		الاندماج بعد التأميم .
		تأميم بعض الشركات والمنشآت بالقانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ ثم اندماجها في أخرى . أثره . القضاء بالزام المؤسسة العامة المشرفة على الشركة المؤتممة بالديون المستحقة عليها . خطأ في القانون .
٤١٣	٢٦٠	(الطعن رقم ٤٧ سنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٢٢)
		(ثالثا) شركات التضامن .
		” ائتمار الشركة ” .
		البطلان الذي يترتب على عدم استيفاء شركات التضامن أو التوصية لإجراءات الشهر والنشر المقررة قانونا لا يقع بقوة القانون . وجوب التمسك به من صاحب المصلحة . جواز تمسك الشركاء به قبل بعضهم دون الغير . للغير التمسك به في مواجهة الشركاء .
١٢٧	١٤٣٥	(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٨)
		البطلان المترتب على عدم استيفاء شركات التضامن أو التوصية إجراءات الشهر والنشر المقررة قانونا . وجوب تمسك صاحب المصلحة بالبطلان . للشركاء التمسك به قبل بعضهم .
٧١٣	١٤٣٢	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٥)
		” ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ” .
		الشريك المتضامن في شركة التضامن أو التوصية البسيطة .
		التزامه بالضريبة دون الشركة . لا يغير من ذلك عدم استيفائها إجراءات الشهر القانوني .
٣٠٤	٣٩٤	(الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/١٨)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(رابعاً) شركات القطاع العام
		(أ) التعيين بالشركات
		١ - العامل بشركات القطاع العام . عدم جواز تعيينه في وظيفة لم يستوف شروط شغلها المحددة بمجدول التوصيف . (الطن رقم ٩٠٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٩) ٢٩٩ ع ٢٠٩
		٢ - بداية علاقة العمل وترتيب آثارها هذا الأجر . العبرة فيها بالقرار الصادر بالتعيين . لا عبرة بتاريخ استلام العمل إلا بالنسبة لتحديد بدء استحقاق الأجر . (الطن رقم ٩٠٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٩) ٢٩٩ ع ٢٠٩
		(ب) تسوية حالة العاملين
		١ - تسوية العامل على فئة وظيفية لم يستوف شروط شغلها حسب قواعد التوصيف والتقييم المعتمدة . غير جائز . (الطن رقم ٦٧٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٤) ١٦٩ ع ٩١٤
		٢ - تعليمات الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في شأن جواز تسكين العامل بثلاثي مدة الخبرة اللازمة . عدم التزام رب العمل بها . استعماله هذه الرخصة . لا يترتب عليه إضافة إلى سنوات الخبرة الفعلية للعامل . (الطن رقم ٦٧٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٤) ١٦٩ ع ٩١٤
		٣ - تسوية حالة العاملين بشركات القطاع العام . اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ مرياتها على العاملين ذوى الوظائف الدائمة في ١٩٦٤/٦/٣٠ أصحاب الوظائف الموقوتة المعينون في تاريخ لاحق . عدم مريان هذه الأحكام عليهم . (الطن رقم ٣٠٤ سنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٧) ١٩٢ ع ٢٣

الصفحة	القائمة والعدد	
		(ج) ترقية العاملين .
		ترقية العامل للفئة السادسة وما فوقها . أساسها . الاختيار بحسب الكفاءة . الأفضلية للأقدم عند التساوي في الكفاءة . اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بشأن العاملين بالقطاع العام . (الطن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٢)
٥٠٩	٢٤٢٨٠	
		(د) أجور العاملين .
		تعيين العامل بعد العمل باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . أثره . تقاضيه الحد الأدنى لأجر الفئة المقررة له . لأجل بعد ذلك لأعمال القواعد الخاصة بمعادلة الوظائف وتسوية العاملين بالشركات وقت صدورهما . (الطن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/١٦)
٦٤٨	٢٤٣٠٦	
		(هـ) مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة .
		١ — شركات القطاع العام . تشكيل مجلس إدارة مؤقت لمباشرة أعمال معينة . أثره . استحقاق الأعضاء للمكافأة والبدل المقررين طول مدة العضوية دون الفترة التالية لزوال هذه الصفة . (الطن رقم ٣٠٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٧)
٣٣	٢٤١٩٢	
		٢ — بدل التمثيل المستحق لأعضاء مجلس إدارة شركات القطاع العام . عدم استحقاقهم له في فترة تجبتهم عن عملهم . لا بعد هذا البدل أجرا أو مكافأة مما نصت عليه المادة ٥٢ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ . (الطن رقم ١١٠٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/١٧)
٦٦٥	٢٤٣٠٩	

الصفحة	للقاعدة والعدد	
		(و) المنازعات المتعلقة بشركات القطاع العام . مجلس إدارة شركة القطاع العام . حقه في إنابة إدارة قضايا الحكومة في مباشرة قضية خاصة بها . ق ٤٧ لسنة ١٩٧٣ . (الطعن رقم ٦٣ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/١٥)
٧٠	٣٨٨ ع ٣	
		(خامسا) الشركات بين الأصول والفروع والأزواج . " ربط الضريبة " . الشركات التي تقوم بين الأصول والفروع والأزواج . وجوب ربط الضريبة باسم الأصل أو الزوج . م ٤١ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون ٧٨ لسنة ١٩٧٣ . مريان هذا النص على الشركات القائمة فعلا في تاريخ العمل بالقانون الأخير . (الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/١٠)
٩٧	٢٠٣ ع ٢	
		(سادسا) تمثيل الشركة أمام القضاء . نهي الشركة الطاعنة بأن مديرها هو الذي اختصم في الدعوى دون رئيس مجلس إدارتها . غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٠)
٥٢	٣٩٩ ع ١	
		(سابعا) تصفية الشركة : ١ — الدعوى المقامة ضد الحراسة من الشركاء المصريين بالمطالبة بحقوقهم بعد تصفية الشركة الأجنبية . صدور القرار الجمهوري ٣٣٧ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء جهاز التعاون الاقتصادي والدولي أثناء سير الدعوى . لا محل لانتقطاع سير الخصومة . هذه ذلك . (الطعن رقم ٦٠٢ و ٦٤٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٢)
٢٣	١٤٦ ع ١	

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢ - فرض الحراسة الإدارية . نطاقها . انتهاء الشركة بطريق التصفية أو غيرها . أثره . انحسار الحراسة عنها وأيلولة الأموال إلى الشركاء .
٣٢٣	١٤٦٦	(الطعن رقم ٦٠٢ و ٦٤٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٢) ..
		٣ - دعوى الشركاء قبل الحراسة العامة بتسليمهم انصبتهم في الشركة بمد تصفيتها . لا تعد طعنا بطريق مباشر أو غير مباشر في تصرفات الحارس أثناء الحراسة . الدفع بعدم سماعتها . لا محل له . ق ١١٧ لسنة ١٩٥٩ .
٣٢٣	١٤٦٦	(الطعن رقم ٦٠٢ و ٦٤٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٢) ..
		٤ - حل الشركة وتعيين مصنف لها . أثره . زوال صفة مديرها في تمثيلها صيرورة المصنف صاحب الصفة الوحيد في تمثيلها أمام القضاء .
٧١٢	١٤١٣٢	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٥)
		٥ - طلب تصفية الشركة . تضمنه بطريق اللزوم طلب حلها . القضاء بحل الشركة وتصفيتها . لا يعد قضاء بما لم يطلبه المحكوم .
٧١٣	١٤١٣٢	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٥)
		٦ - انقضاء الشركة بهلاك أموالها . أثره . دخولها في دور التصفية . بقاء شخصيتها المعنوية بالقدر اللازم للتصفية . العقود المتعلقة بإدارة الشركة ومنها عقود الإيجار بقاءها قائمة لحين إنهاء التصفية .
٩٩٧	١٤١٨٥	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢١)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٧ - تصفية الشركة للمصفي حق بيع موجوداتها وأموالها ومنها حق إيجار العين التي تشغلها .
٩٩٧	١٤١٨٥	(الطن رقم ٤١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٣١)
		٨ - تمثيل المصفي للشركة في فترة التصفية . نطاقه . الحكم بتصفية الشركة بتعيين أحد الشركاء مصفيا . المنازعة في تنفيذ هذا الحكم . إختصاص هذا الشريك فيها بصفته الشخصية وليس بصفته مصفيا . لا خطأ . حلة ذلك .
٢٩١	٢٤٢٣٨	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٧)
		٩ - القضاء بحل الشركة وتصفيتها مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل بشرط تقديم كفالة . تنفيذه دون إعمال شرط الكفالة . أثره . بطلان التنفيذ دون حاجة لإثبات وقوع ضرر .
٢٩٩	٢٤٢٣٨	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٧)
		(ثامنا) الضريبة على ما يتقاضاه الموظف وهو عضو مجلس الإدارة :
		راجع : ضرائب "ضريبة المرتبات وضريبة القيم المنقولة"
		(الطن رقم ٨٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١١)
شفعة		
(أولا الدفع بعدم دستورية الشفعة :		
الأحكام المنظمة للشفعة . ليس فيها ما يخالف القانون		
أو الدستور . قضاء المحكمة العليا الصادر في ١٩٧١/٣/٦ .		
٧٠٨	١٤١٣١	(الطن رقم ٦١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٥)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(ثانيا) العقار المشفوع به :
		للاشريك على الشيوع حق طلب الشفعة في العقار المجاور ولو لم يشترك معه في طلبها باقي الشركاء . لا يغير من ذلك أن تسفر القسمة فيما بعد عن حرمانه من الجزء المجاور للعقار المشفوع فيه .
٧٠٨	١٤١٣١	(الطن رقم ٦١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٥)
		(ثالثا) العقار المشفوع فيه :
		إقامة المشتري على العقار المشفوع بناء أو غرسه فيه أشجار سواء قبل أو بعد إعلان الرغبة من الشفيع . لا يحول دون الحكم له بالشفعة طالما توافرت لديه أسبابها واستوفى إجراءاتها .
٧٠٨	١٤١٣١	(الطن رقم ٦١ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٥)
		”عدم تبعض الصفقة“
		بيع ملك الغير . ثبوت الشفعة فيه . القضاء للشفيع بأحقية في أخذ بعض العقار المبيع بالشفعة واستبعاد ما هو مملوك للغير . تفريق للصفقة غير جائز .
١٧٣	١٤٤٣	(الطن رقم ٩٦١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٠)
		بيع جزء شائع في عقار لعدة مشترين على الشيوع . امتناع الأخذ بالشفعة بالنسبة لنصيب أحد المشترين . لا يمنع أخذ أنصبة المشترين الآخرين بالشفعة . لا يعد ذلك تجزئة للصفقة .
٦٧١	١٤١٢٥	(الطن رقم ١٨٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/١)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		شمول عقد البيع عقارات متعددة منفصلة من بعضها . جواز طلب الشفعة في العقار الذي توافرت فيه للشفيع أسبابها . لا يعد ذلك تجزئة للصفقة . الاستثناء . أن يكون الباقي من العقارات غير صالح لما أعد له من انتفاع دون العقار المشفوع فيه . عبء اثبات ذلك . على داتق مدعيه .
٥٧٨	٢٩٤ع ٢	(الطعن رقم ٣٤٧ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٧)
		(رابعا) البيوع التي تجوز فيها الشفعة : ” حق الانتفاع “
		١ - حق الانتفاع . جواز كسبه بالشفعة حال بيعه استقلالاً عن الرقبة . م ١/٩٨٥ مدني .
٢٦١	٣٨٧ع ٣	(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣)
		٢ - بيع حق الانتفاع . ثبوت حق الشفعة فيه للتجار المالك حلة ذلك .
٢٦١	٣٨٧ع ٣	(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣)
		(خامسا) دعوى الشفعة : ” الخصوم في الدعوى “
		١ - الأشخاص الواجب اختصاصهم في دعوى الشفعة . بطلان الطعن بالنقض بالنسبة لأحدهم . أثره . بطلانه بالنسبة للآخرين .
٤٩٣	٢٧٦ع ٢	(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٣١)
		٣ - كفاية اختصاص الشفيع للبائع والمشتري للطيان المشفوع فيها . لأجل اختصاص البائع الآخر في ذات العقد لعقار آخر منفصل من الأول . العوار اللاحق بخصومة الأخير . لا يستفيد من طرفا البيع الأول .
٥٧٨	٢٩٤ع ٢	(الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٧)

صفحة	القاعدة والعدد	
		٣ - بيع مشترى العقار المشفوع فيه إلى مشتر ثان قبل تسجيل الرغبة في الشفعة . اختصاص الشفيع له في الدعوى . وإثبات صورية عقده . أثره . إعفاء الشفيع من توجيه طالب الشفعة إليه .
٧٢٣	٣٥١ع	(الطن رقم ١٥٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٧)
		(سادسا) اعتبار الشفيع من الغير بالنسبة لطرف عقد البيع اعتبار الشفيع من الغير بالنسبة لطرف عقد بيع محل الشفعة . تمسكه بالعقد الطاهر . شرطه . ألا يكون عالما بصوريته وقت إبداء رغبته في الأخذ بالشفعة .
٢٦١	٣٨٧ع	(الطن رقم ١٠٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣)
		(سابعا) تملك البعثات الأجنبية بالشفعة
		١ - طالب لسفير أخذ الأرض المجاورة لدار السفارة بالشفعة تعبير عن رغبة حكومته في ذلك . لاجابة لصدور توكيل خاص منها إليه لإعلان تلك الارادة . توكيله محاميا لمطعن بالنقض . صحيح .
٢٣٧	١٤٥٦	(الطن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٧)
		٢ - حظر تملك الأجانب للعقارات المبنية والاراضي العقارية الاستثناء ملكية البعثات الدبلوماسية والقنصلية ومقر سكن رئيس البعثة بشرط المعاملة بالمثل . طلب الحكومة الأجنبية أخذ عقار بالشفعة لتوسيع مقر البعثة . جائز .
٢٣٧	١٤٥٦	(الطن رقم ٤٥٠ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٧)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(ثامنا) سقوط الحق في الشقة
		القضاء نهائيا بسقوط حق الشفيع في الشقة لعدم اختصاصه المشتري المدعى بصورية عقده . رفع الشفيع دعوى مبتدأة لحكم بصورية هذا العقد . القضاء بعدم قبولها لانتفاء المصلحة المحتملة للمدعى فيها رغم الطعن بالنقض في الحكم بالسقوط . صحيح .
٣٨١	١٤٧٤	(الطن رقم ١٣٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٥)
<hr/>		
		شهر عقارى
		١ - دعوى فسخ عقد بيع العقار المسجل . عدم تسجيلها أو التأشير بها على هامش العقد . أثره . لاجية للحكم الصادر فيها بالفسخ قبل الغير حسن النية الذي اكتسب حقا عينيا على العقار . الغير يبيء النية . زوال حقه بالفسخ ولو كان قد سجل عقده قبل تسجيل دعوى الفسخ .
١٣٣	١٤٣٦	(الطن رقم ٨٩٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٩)
		٢ - البطلان المترتب على عدم استيفاء شركات التضامن أو التوصية لإجراءات الشهر والنشر المقررة قانونا . وجوب تمسك صاحب المصلحة بالبطلان . للشركاء التمسك به قبل بعضهم
٧١٣	١٤١٣٢	(الطن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٥)
		٣ - الشخصية المعنوية للشركة . قيامها بمجرد تكوينها . إحتياج الشركة بشخصيتها المعنوية قبل الغير . شرطه . استيفاء إجراءات نشرها . م . ٥٠٦ مدني .
٣٠	٢٤٣٠٤	(الطن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٦)

الصفحة
والعدد

شروع

(أولا) نطاق حق الشريك المشتاع :

١ - حق الشريك المشتاع على حصته . نطاقه . القضاء بطرد الوارث من العين المملوكة للورث لثبوت وفاته وهي في حيازته وأن استقلال الوارث بحيازتها فيه إضرار بحقوق باقي الورثة .
لاخطأ .

(الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٧) ١٤٩٦ ٤٩٦

٢ - للشريك على الشيوع حق طاب الشفعة في العقار المجاور ولولم يشترك معه في طلبها باقي الشركاء . لا يغير من ذلك أن تسفر القسمة فيما بعد عن حرمانه من الجزء المجاور للعقار المشفوع فيه .

(الطعن رقم ٦١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٥) ١٤١٣١ ٧٠٨

(ثانيا) إدارة المال الشائع :

تعدد ملاك العين المؤجرة . حق من يملك أغلبية الأنصبة في طلب إنهاء الإيجار بوصفه من أعمال الإدارة .

(الطعن رقم ٩٣٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٢) ٢٤٥ ٣٣٢

(ثالثا) التصرف في المال الشائع :

بيع جزء شائع في عقار لعدة مشترين على الشيوع . إمتناع الأخذ بالشفعة بالنسبة لنصيب أحد المشترين . لا يمنع أخذ أنصبة المشترين الآخرين بالشفعة . لا يعد ذلك تجزئة للشفعة .

(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١) ١٤١٢٥ ٦٧١

الصفحة	الفاصلة والعدد	
		(رابعاً) إنقضاء الشروع بالقسمة :
		قسمة المال الشائع رضاء أو قضاء . أثرها . اعتبار المتقاسم مالها حصته المقررة دون غيرها - من بدء الشروع . ثبوت ملكية المتقاسمين فيما بينهم ولولم يكن العقد مسجلاً .
٢٢٠	٣٤٣٧٩	(الطن رقم ٦٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١١)
		(ص)
		صلح . مورية
		صلح
		١ - تصديق القاضي على الصلح . ماهيته . انحسام النزاع بالصلح أثره . عدم جواز تجديدية بين المتصلحين .
٢٧	٢٣٣	(الطن رقم ١١٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٥)
		٢ - الصلح المبرم بين الخصمين . عدم جواز توثيقه متى رجع أحدهما فيه . جواز إعتباره سنداً في الدعوى والحكم بما تضمنته .
٢٨٧	٢٤٢٣٧	(الطن رقم ١٠٥٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٥)
		٣ - ترك الطاعن عن الخصومة أمام محكمة النقض في عقد الصلح المقدم للحكمة من المظنون ضده ثبوت أن العقد أبرم بعد انقضاء ميعاد الطن . وجوب القضاء بقبول الترك . لا يغير من ذلك إقامة التارك دعوى بطلب فسخ عقد الصلح . هـ ذلك .
٢٨٧	٢٤٢٣٧	(الطن رقم ١٠٥٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٥)

الصفحة	الرقم والعدد	الرقم
		صورىة
		(أولا) دعوى الصورىة .
		١ — دعوى بطلان العقد للصورىة . قبولها . مناطة . توافر مصلحة قائمة وحالة للدعى فيها .
٣٨١	١٤٧٤	(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٥)
		٢ — القضاء نهائىا بسقوط حق الشفيع فى الشفعة لعدم اختصاصه المشتري المدعى بصورىة عقدة . رفع الشفيع دعوى مبتدأة للحكم بصورىة هذا العقد . القضاء بعدم قبولها لانتفاء المصلحة المحتملة للدعى فيها رغم الطعن بالنقض فى الحكم بالسقوط . صحيح .
٣٨١	١٤٧٤	(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٥)
		(ثانيا) الغير فى الصورىة .
		١ — بيع مشتري العقار المشفوع فيه إلى مشتري ثان قبل تسجيل الرغبة فى الشفعة . اختصاص الشفيع له فى الدعوى وإثبات صورىة عقده آثره . إعفاء الشفيع من توجية طلب الشفعة إليه .
٧٢	٣٤٣٥١	(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/١١/٢٧)
		٢ — إعتبار الشفيع من الغير بالنسبة لطرفى عقد البيع محل الشفعة تمسكه بالعقد الظاهر . شرطه . إلا يكون عالما بصورىة وقت إبداء رغبته فى الأخذ بالشفعة .
٢٦١	٣٤٣٨٧	(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣)

الصفحة	القاعدة والعدد	ضرائب
		(أولا) ضريبة الأرباح التجارية والصناعية :
		« وعاء الضريبة »
		١ - جميع الضرائب التي تدفعها المنشأة عن ضريبة الأرباح . اعتبارها من التكاليف الواجب خصمها من وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية .
٤٤٦	١٤٨٦	(الطن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٣٠)
		٢ - الربح الصافي للمول . فرض الضريبة عليه . لا يدخل فيه ما قام الممول بتوفيره من مصروفات لو أنفقها لوجب اعتبارها من التكاليف .
١٧١	٢٤٢١٦	(الطن رقم ٩١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٤)
		وراجع . ضرائب « الضريبة الإضافية »
٤٤٦	١٤٨٦	(الطن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٣٠)
		« الربط الحكى »
		قانون ٥٥ لسنة ١٩٦٧ . أعمال أحكامه حتى سنة ١٩٦٧ زيادة أرباح الممول في هذه السنة بنسبة ٢٥٪ عن أرباح سنة الأساس . وجوب إخطاره بكتاب موسى عليه بالمدول عن تطبيق قاعدة الربط الحكى . تخلف المأورية عن الأخطار آثره . ق ٧٧ لسنة ١٩٦٩ . وجوب تقدير أرباح ١٩٦٨ تقديرًا فعليًا .
٣٠٤	٢٤٤٦	(الطن رقم ٦٠١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٨)

الصفحة	اللائحة والعدد	
		<p>”شركات التضامن“</p> <p>الشريك المتضامن في شركات التضامن أو التوصية البسيطة . الالتزام بالضريبة دون الشركة . لا يغير من ذلك عدم امتثالها إجراءات الشهر القانوني .</p> <p>(الطن رقم ٦٠١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٨)</p>
٣٠٤	٣٤٣٩٤	<p>”شركات الأصول والفروع والأزواج“</p> <p>الشركات التي تقوم بين الأصول والفروع والأزواج . وجوب ربط الضريبة باسم الأصل أو الزوج . م ٤١ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون ٧٨ لسنة ١٩٧٣ : مريان هذا النص على الشركات القائمة فعلا في تاريخ العمل بالقانون الأخير .</p> <p>(الطن رقم ١١٢٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٠)</p>
٩٧	٢٤٢٠٣	<p>”تأجير أكثر من وحدة سكنية مفروشة“ .</p> <p>تأجير أكثر من وحدة سكنية مفروشة . اعتباره عملا تجاريا ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . الهدف منه . إخضاع النشاط للضريبة .</p> <p>(الطن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢)</p>
٢٤٥	٢٤٢٣١	<p>”الدورباك“ .</p> <p>الدورباك . ماهيته . خضوعه لضريبة الأرباح التجارية باعتباره رجحا . شرطه . أن تكون الرسوم الجمركية قد احتسبت ضمن المصروفات .</p> <p>(الطن رقم ٩١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٤)</p>
١٧١	٢٤٢١٦	<p>”توقف المنشأة“ .</p> <p>عدم التبليغ عن توقف المنشأة وعدم تقديم الوثائق والبيانات للتصفية الضريبة في الميعاد القانوني . أثره . التزام الممول بدفع</p>

الصفحة	القاعدة ورقمها	
		الضريبة عن سنة كاملة . لا هبرة بأسباب التوقف ودواميه . م ٥٨ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . مثال بشأن اشهار إفلاس التاجر .
١٥١	٣٤٣٦٧	(الطن رقم ١٤٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٤) "تصفية المنشأة" . فترة تصفية المنشأة . فترة عمل . خضوع النشاط فيها للضريبة المستحقة .
٥٦١	١٤١٠٦	(الطن رقم ٤٧٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٠) "التنازل عن المنشأة" . ١ - بيع الوارث منشأة المورث . خضوع الأرباح الناجمة عن البيع لضريبة الأرباح التجارية . شرطه . الاستمرار في استغلال المنشأة . عدم استغلاله لها بعد وفاة مورثة . أثره . عدم خذوع أرباح البيع للضريبة .
٥٦١	١٤١٠٦	(الطن رقم ٤٧٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٠) ٢ - إجراء مصلحة الضرائب المتنازل عن المنشأة من دين الضريبة مع عليها بأنه وحده صاحب المصلحة في الدين . أثره . عدم جواز مطالبة المتنازل له بهذا الدين . ملة ذلك .
١٤٣	٣٤٢١١	(الطنان رقم ١٠٢ لسنة ٤٣ ق و ٩٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٧) "تأميم المنشأة" . تأميم بعض المنشآت بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٤ بأثر رجعي من تاريخ العمل بالقانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ . أثره . عدم مسئولية صاحب المنشأة عن الضريبة المستحقة من تاريخ العمل بالقانون الأخير .
٩٢	٣٤٠٥٥	(الطن رقم ٩٢٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٧)

الصفحة	القائمة والعدد	
		«المأمورية المختصة» .
		١ - تعدد المنشآت التجارية للمول . وجوب ربط الضريبة على مجموع أرباحه منها . المأمورية المختصة . هي تلك الكائن بدائرتها مركز إدارة المنشآت أو المحل الرئيسي عند عدم إمكان تعيين هذا المركز .
٧٣٢	١٣٤ ع ٣	(الطن رقم ٧١٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٦)
		٢ - استثمار المول منشأة واحدة . المأمورية المختصة بربط الضريبة هي الواقع في دائرتها مركز إدارتها أو عملها الرئيسي . تقديم المول إقراراً دون أن يستند إلى حسابات . مساواته بالممول الذي لم يقدم إقراراً . المأمورية المختصة هي الواقع في دائرتها المحل الرئيسي للمنشأة .
٧٣٢	١٣٤ ع ١	(الطن رقم ٧١٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٦)
		(ثانياً) ضريبة المهن غير التجارية .
		١ - المهن غير التجارية . ماهيتها . مريان الضريبة المفروضة عليها على كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة نوعية أخرى . إخضاع الحازة التشجيعية للخروج النهائي لهذه الضريبة امتداداً إلى انصافها بنشاطه في الإخراج . لا خطأ .
٣٧	١٣٧ ع ١	(الطن رقم ١٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٩)
		٢ - القضاء نهائياً بخضوع نشاط الممول للضريبة مانع للخصوم من مناقشة هذه المسألة في أية دعوى أخرى عن سنوات قالية . لا تنافي في ذلك مع مبدأ استقلال السنوات الضريبية .
٤٦	١٣٤٦ ع ١	(الطن رقم ٤٥٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٠)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(ثالثا) ضريبة القيم المنقولة :
		١ - جمع الموظف بين وظيفته بالشركة وعضوية مجلس إدارتها . خضوع مرتبه من الوظيفة للضريبة على المرتبات . مقابل حضوره للجلسات أو المكافآت أو الأتعاب الأخرى . خضوعه لضريبة القيم المنقولة .
٢٣٦	٢٤٢٨٢	(الطن رقم ٨٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٧٩)
		٢ - جمع الموظف بين وظيفته بالشركة وعضوية مجلس إدارتها . ما يتقاضاه من الأرباح المخصصة للتوزيع على الموظفين والعمال . ق ٢٦ لسنة ١٩٥٤ . خضوعه لضريبة المرتبات دون ضريبة القيم المنقولة . م ١٠/٤ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . المفصود بصاحب النصيب .
٢٣٦	٢٤٢٨٢	(الطن رقم ٨٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٧٩)
		٣ - أعضاء مجلس إدارة الشركات . ما يتقاضونه من عمولات ومكافآت وبدل حضور جلسات . خضوعه لضريبة القيم المنقولة . لا محل للتفرقة بين الأعضاء من الموظفين والعمال وبين الأعضاء من غيرهم .
٢٣٦	٢٤٢٨٢	(الطن رقم ٨٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٧٩)
		(رابعا) ضريبة الأجور والمرتبات :
		راجع : ضرائب " ضريبة القيم المنقولة "
٢٢٦	٢٤٢٨٢	(الطن رقم ٨٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١١/٢/١٩٧٩)

الصفحة	المادة والعدد	
		(خامساً) ضريبة التركات ورسم الأيلولة : "تصرفات المورث"
		١ - التصرفات الصادرة من المورث لأحد ورثته خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة . خضوعها لرسم الأيلولة على التركات شمولها ما يخله العقار المتصرف فيه من ثمار أو ريع أو إيجار الزيادة . التي تطرأ على المال المتصرف فيه نتيجة نشاط الوارث المتصرف إليه . عدم دخولها في وعاء الضريبة . (الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٠) ١٤١٦ ع ٨٦٩
		٢ - تصرفات المورث إلى أحد ورثته خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة . عدم حاجة مصلحة الضرائب بها . للتصرف إليه لإثبات دفع المقابل بدعوى مستقلة . (الطن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/١٣) ٣٤٢ ع ٢٥٣
		٣ - تصرف المورث إلى أفراد أسرته في الأطياف الزراعية الزائدة على ٥٠ فدانا نفاذا للقانون ٥٠ لسنة ١٩٦٩ خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة . عدم دخوله في نطاق التصرفات التي لا تحتاج بها مصلحة الضرائب في المادة ٤ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . تصرف المورث في القدر غير الزائد . عدم حاجة مصلحة الضرائب به . (الطن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/١٢) ٣٤٢ ع ٢٥٣
		٤ - شراء عقار باسم الورثة وقيام المورث بدفع الثمن هبه غير مباشرة . حصولها خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة . أثره . خضوعها لرسم الأيلولة . م ٤ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل . لإثبات دفع العوض . وجوب رفع دعوى مستقلة به . (الطن رقم ٦٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٨) ٣١١ ع ٣٩٥

الصفحة	القاعدة والعدد	
		« وراجع : ضرائب "الطعن الضريبي : الطعن بالاستئناف" »
٥٦٧	١٤١٠٧ ع	(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٠)
		(سادسا) الضرائب العقارية :
		١ — الأماكن المؤجرة لغرض السكنى . عدم إعفائها من الضرائب على المقاربات الميمنة اعتبارا من ١٩٦٨/٧/١ . ق ٤٦ لسنة ١٩٦٨ . أثره . عدم جواز تخفيض أجرتها بمقدار الضريبة .
٤٨٦	١٤٩٤ ع	(لظعن رقم ٢٧٤ لسنة ٤٦ ق جلسة — ١٩٧٩/٢/٧)
		وراجع : ضرائب " الضريبة الإضافية " .
١٥٢	١٤٣٩ ع	(الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٠)
		(سابعاً) الضريبة الإضافية :
		« ضرائب الدفاع والأمن القومي والجهاد » .
		١ — الأماكن الخاضعة للقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ . تحيل المستأجر بالضرائب المقاربية الأصلية والإضافية . الضرائب الإضافية . وجوب التزام المستأجر بها كأي شيء ما التزم بها قانونا أو ما التزم بها المالك . لم يشملها الإعفاء بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ . لا يغير من ذلك صدور القانونين ١٠٨ لسنة ٦٢ أو ٢٣ لسنة ١٩٦٧ . علة ذلك .
١٥٢	١٤٣٩ ع	(الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٠)
		٢ — ضريبة الدفاع المفروضة بالقانون ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ ، وضريبة الأمن القومي المفروضة بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٦٧ . عدم اعتبارهما من التكاليف الواجب خصمها من وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . علة ذلك . النص في القانون ١١٣ لسنة ١٩٧٣ على عدم جواز خصمها . إعتباره نصا تفسيريا .
٤٤٦	١٤٨٦ ع	(الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٣٠)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٣ - القضاء النهائي في دعوى سابقة بنخص ضريبة الدفاع من وعاء ضريبة الأرباح التجارية عن سنوات معينة بالذهب لأحد الخصوم في الدعوى الحالية . إكتسابه قوة الأمر المقضي عدم جواز إعادة المنازعة في ذات المسألة عن سنوات لاحقة لانحالة في ذلك لمبدأ استغلال السنوات الضريبية .
٤٤٦	١٤٨٦	(الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٣٠)
		٤ - الضرائب المستحقة على الأطنان الزراعية من لديون الممتازة . ضريقتي الأمن القومي والدفاع تأخذان حكم ضريبة الأطنان .
٩١	١٤٢٠٢	(الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٩)
		(ثانيا) الضريبة العامة على الإراد .
		١ - التصرفات بين الأصول والفروع أو بين الزوجين خلال السنة الخاضع لإيرادها للضريبة العامة والسنوات الخمس السابقة عليها . عدم سريانها قبل مصلحة الضرائب . وجوب أن يكون عملها أموالا تغل إيرادا
		دفع الوالد ثمن العقار المشتري لابنائه من الغير . عدم دخول الثمن في نطاق هذه التصرفات .
٤٤١	١٤٨٥	(الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٣٠)
		٢ - وجوب خصم أقساط التأمين على الحياة من وراء الضريبة العامة على الإراد . طلب خصمها دخوله في اختصاص لجنة الطعن المصري .
٤٤١	١٤٨٥	(الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٣٠)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٣ - وعاء الضريبة العامة على الإيراد . شموله مجموع أوعية الضرائب . الإيراد الخاضع . ماهيته .
٦٣٠	١٤١١٨	(الطن رقم ٥٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٧)
		٤ - الشركات الأجنبية التي تعمل في البلاد أخرى غير مصر . عدم حصول الممول فعلا على إيراد ناتج من توزيعاتها المفترضة بالمادة ١١ من ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة . أثره . عدم خضوعه للضريبة العامة على الإيراد . حلة ذلك .
٦٣٠	١٤١١٨	(الطن رقم ٥٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٧)
		(تاسعا) الجمع بين ضريبتين : راجع : ضرائب "ضريبة القيمة المضافة" .
٢٣٦	٣٤٣٨٢	(الطن رقم ٨٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١١)
		(عاشرا) الطعن الضريبي : "لجنة الطعن"
		١ - لجنة الطعن الضريبي . وجوب ارتباطها بالمبادئ العامة للتقاضى .
١٣٩	٢٤٢١٠	(الطن رقم ٧٥٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٧)
		٢ - اختصاص لجنة الطعن الضريبي . مقصور على الفصل في أوجه الخلاف بين الممول والمصلحة . تقديم الممول مذكرة إلى اللجنة فحصر فيها اعتراضه على وجه خلاف معين . عدم جواز تصديق اللجنة لغير هذا الوجه .
١٣٩	٢٤٢١٠	(الطن رقم ٧٥٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٧)
		٣ - حضور المحاسبين والمراجعين المقيدين أسماءهم بالسجل أمام لجنة الطعن الضريبي . عدم وجوب تقديم توكيل موثق عمن وكلهم . ق ١٣٣ لسنة ١٩٥١ .
١٥٥	٣٤٣٦٨	(الطن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٤)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٤ — استخلاص قيام الوكالة بالخصومة أمام لجنة الطعن الضريبي من سلطة محكمة الموضوع .
١٥٥	٣٤٣٦٨	(الطن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٤)
		وراجع : ضرائب "الضريبة العامة على الإيراد" .
٤٤١	١٤٨٥	(الطن رقم ١٥٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٣٠)
		"الطن في قرار لجنة الطعن"
		ميعاد الطعن في قرار لجنة الطعن الضريبي . لا يفتح إلا بإعلانه بكتاب موصى عليه بهلم الوصول . التأشير على القرار بأنه أرسل للمأمورية في تاريخ معين . لا يبدأ به مريان الميعاد .
٨٧٧	١٤٦٢	(الطن رقم ١٠٩٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٢٠)
		"الطن بالاستئناف"
		١ — ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في المنازعات الخاصة برسم الأيلولة على التركات . خضوعه للقواعد العامة في قانون المرافعات .
٥٦٧	١٤١٠٧	(الطن رقم ٥٠ سنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٠)
		٢ — النزاع بشأن عناصر التركة ومقوماتها قبل أيلولتها للورثة . نزاع غير قابل للتجزئة . رفع بعض الورثة استئنافا فرعيا أثناء نظر الاستئناف الأصلي الذي أقامته مصلحة الضرائب . جائز ولولم يختصموا فيه .
٥٦٧	١٤١٠٧	(الطن رقم ٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٠)
		٣ — استئناف مصلحة الضرائب للحكم الصادر في موضوع النزاع . الاستئناف الفرعي من بعض الورثة بطلب إلغاء ما قضت به أول درجة في عدم قبول الطعن المقدم من مورثهم غير مقبول . علة ذلك .
٥٦٧	١٤١٠٧	(الطن رقم ٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		”وقف الدعوى“
		القضاء باعتبار المستأنف تاركاً استئنافه لتمجيده من الوقف بعد الميعاد القانوني . صحيح طالما تمسك الخصم بهذا الدفع قبل التمرض للموضوع . لا يغير من ذلك الوقف لقانوني مرة أخرى — قبل القضاء في الدفع — مدة ١٨ شهراً إعمالاً للقانون ١٤ لسنة ١٩٦٢ .
٥٥٦	٢٤٢٨٩	(الظن رقم ٤١١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٥)
		”رسوم الدعوى“ .
		المنازعة بشأن خضوع العمولات لضريبة الأرباح التجارية أم لضريبة كسب العمل . إعتبار الدعوى معلومة القيمة بمقدار الفارق بين الضريبتين . خضوعها للرسم النسبي على هذه الفروق . لا محل لفرض الرسم على مقدار العمولات الخاضعة للضريبة .
٧٢٧	١٤١٣٣	(الظن رقم ٢٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٥)
		”منازعات التنفيذ“ .
		طلب المدعي الحكم ببراءة ذمته من دين الضريبة المحجوز من أجله إدارياً . لاتعد منازعة موضوعية في التنفيذ طالما لم يطالب بإعلان الحجز الإداري .
٩١	٢٤٢٠٢	(الظن رقم ٨٦٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/١٠)
		(حادي عشر) امتياز دين الضريبة :
		راجع ”ضرائب“ الضريبة الإضافية .
٩١	٢٤٢٠٢	(الظن رقم ٨٦٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/١٠)

الصفحة	الفاصلة والعدد	
		(ثاني عشر) التقادم الضريبي :
		١ - الضرائب التي يلتزم بها مستأجر المكان المؤجر .
		خضوعها للتقادم الخمسي . طلة ذلك .
١٥٢	١٤٣٩	(الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٠)
		٢ - القضاء بسقوط دين للضريبة بالتقادم رغم عدم دفع
		الممول بذلك أمام المحكمة . خطأ في القانون . لا يغير من ذلك
		سبق التمسك بالتقادم أمام لجنة الطعن .
٦٧٧	٢٤٣١٢	(الطعن رقم ١٣٥٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٩)
		” قطع التقادم ”
		التقادم الضريبي . بدؤه من اليوم التالي لانقضاء المهلة
		المحددة لتقديم الاقرار . إخطار الممول بعناصر ربط الضريبة .
		آثره . انقطاع التقادم .
١٤٣	٢٤٣١١	(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٧)
		(ثالث عشر) استرداد الضرائب :
		القضاء نهائيا بسقوط دين الضريبة بالتقادم .. الحكم من
		بعد برفض استرداد الممول لما دفعه من ضريبة استنادا إلى
		أن الوفاء بها كان اختياريا رغم حصوله قبل الحكم بالتقادم .
		قضاء مخالف لحجية الحكم السابق .
٦٦٩	٢٤٣١٠	(الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٩)
		(رابع عشر) مسائل متنوعة :
		١ - اتفاق مصلحة الضرائب مع الممول على إعادة محاسبته
		عن أحد العناصر الخاضعة للضريبة . غير مخالف للنظام العام
		أو القانون .
١٣٧	١٤٣٧	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٩)

الصفحة	القائمة والعدد	
٦٤٧	١٤٢٢	٢ — حظر إنشاء سر المهنة في الأمور المتعلقة بربط الضريبة وتحصيلها . ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . قاصر على موظفي مصلحة الضرائب . إظهارها لبيع منشأة بالمزاد . اتسامه بالعلانية . تقديم الدليل عليه . جائز . (الطن رقم ٦٧٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٨)

(ع)

عرف . عقد . عمل

عرف

العرف التجاري :

اختلاف طبيعة الكيالة عن الشيك . جريان العرف على
اعتبار التوقيع على ظهر الشيك تظهيراً ناقلاً للملكية . عرف
واجب التطبيق ما لم يثبت أن التوقيع قصد به التظهير
التوكيلي .

(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٧) ٢٤٩٣ ٥٧٤

(أولا) أطراف العقد :

وصف المتعاقد . المقصود به . لا يصدق على من ورد
ذكره بالعقد كأحد أطرافه دون أن يكون له صلة بترتيب
الاثار القانونية محل النزاع الناشئة من العقد . لقاضي الموضوع
استخلاص صفة المتعاقد .

(الطن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/١٤) ١٤٤٤ ٧٨٦

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(ثانيا) أركان العقد : " الرضا "
		عقد الإيجار . عقد رضائي في حدود ما فرضته التشريعات من قيود . الأصل في الإرادة المشروعية . ما يلحقها من بطلان . مناطه .
٩٢٧	١٧٢ ع ١	(الطنن رقم ١٠٣٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٤) " سبب العقد "
		السبب غير المشروع المبطل للعقد . وجوب أن يكون معلوما للتعاقد الآخر أو في استطاعته أن يعلمه . م ١٣٦ مدني .
١٠٣	٣٥٨ ع ٣	(الطنن رقم ٦٢٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٩)
		(ثالثا) تكييف العقد :
		١ - القضاء باعتبار التصرف منجزا . لا يعارض مع تنجيذه عدم إمكان المتصرف إليه دفع الثمن . علة ذلك . التصرف الناجز صحيح باعتباره بيعا أو هبة مستترة .
٩٨٤	١٨٢ ع ١	(الطنن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٩)
		٢ - تكييف العقد . لمحكمة النقض مراقبة محكمة الموضوع في ذلك .
١٠٣	٣٥٨ ع ٣	(الطنن رقم ٦٢٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٩)
		٣ - تكييف العقد وإنزال حكم القانون عليه . خضوعه لرقابة محكمة النقض . استخلاص محكمة الموضوع لنية المتعاقدين . وجوب أن يكون سائغا .
١٩٧	٣٥٧ ع ٣	(الطنن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٥ ق - ١٠/١٢/١٩٧٩)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(رابعا) آثار العقد :
		١ - الايجار الصادر من غير المالك أو من له حق التعامل في منفعة . صحيح بين طرفيه . عدم نفاذه في حق صاحب الحق في التأجير . إلا بالإجازة .
١٦٦	١٤٤١	(الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٠)
		٢ - طلب التعويض عن اخلال التعاقد بالتزامه . لا يمنع من طلب الفوائد القانونية عن هذا التعويض للتأخر في الوفاء .
		علة ذلك . اختلاف الأساس في كل منهما .
١١٨	٢٤٢٠٧	(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٦)
		٣ - القضاء نهائيا بالزام المتعاقد بالتعويض مع الفوائد القانونية بواقع ٥٪ باعتبار أن المادة تجارية . اعدم جواز المنازعة في تجارية المعاملة أو سعر الفائدة عند نظر المطالبة بباقي التعويض .
١١٨	٢٤٢٠٧	(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٦)
		٤ - مريان الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية . شرطه . القضاء بالتعويض لإخلال المتعاقد بالتزامه مريان الفوائد القانونية عن التأخير في الوفاء من تاريخ صدور الحكم النهائي .
١١٨	٢٤٢٠٧	(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٦)
		احكام الفضالة . لاجال لإعمالها حيث تقوم بيد طرف الخصومة رابطة عقدية .
٤٢٦	٢٤٤١٩	(الطعن رقم ٩١١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢١)

الصفحة	القائمة والعدد	
		« النيابة في التعاقد » .
		١ - مجاوزة الوكيل حدود وكالته . للوكيل إجازة هذا التصرف . للوكيل أو للغير المتعامل مع الوكيل طلب إبطال التصرف .
٢٦٣	٢٤٢٣٣	(الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢)
		٢ - الوكيل الظاهر . إعتباره نائباً عن الموكل . شرطه .
٢٦٣	٢٤٢٣٣	(الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢)
		٣ - الأصل هو وجوب تته المتعامل مع الوكيل من قيام الوكالة وحدودها . مجاوزة الوكيل حدود وكالته . أثره . عدم انصراف أن التصرف للأصيل . لا يغير من ذلك أن يكون الوكيل حسن النية أو مسمى النية قصد الإضرار بالموكل . أو غيره .
٢٦٣	٢٤٢٣٣	(الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢)
		« إنتفاء المسؤولية العقدية » .
		١ - عقد نقل الأشخاص . إصابة الراكب بضرر أثناء تنفيذ العقد . تحقق مسؤولية الناقل دون حاجة لإثبات خطئه . إنتفاء مسؤوليته إذا كان الحادث نتيجة قوة قاهرة أو خطأ المضروب أو الغير وحده .
٧٤٢	١٤١٣٦	(الطعن رقم ٧٨٤ سنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٧)
		٢ - عقد نقل الأشخاص . خطأ الغير الذي يعفى الناقل من المسئلية قبل الراكب المضروب . شرطه . ألا يكون في مقدور الناقل توقعه أو تفاديه وأن يكون وحده هو سبب الضرر .
٧٤٢	١-١٣٦	(الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٧)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(خامسا) تنفيذ العقد :
		حق المتعاقد في الامتناع عن تنفيذ التزامه مالم يقيم المتعاقد الآخر بالتنفيذ . م ١٦١ مدني . حقه أيضا في توقيع الحجز التحفظي تحت يد نفسه على يكون مدينا به . تقدير توافر شروط الحجز من سلطة محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض .
٧٤٦	٢٤٣٢٧	(الطن رقم ٤٤٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٥)
		(سادسا) إبطال العقد :
		١ - إبطال عقد البيع لنقص الأهلية . أثره . التزام ناقصي الأهلية برد قدر النفع الحقيقي الذي عاد عليه . عدم التزامه برد ما أضعاه أو أنفق في غير مصلحته . الالتزام بالرد . أساسه . الإثراء بلا سبب .
٠٠٩	١٤١٤٨	(الطن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٥)
		٢ - إبطال العقد لنقص الأهلية . عبء . إثبات إثراء ناقص الأهلية ومداؤه . وقوعه على عاتق من يطلب إلزامه برد ما دفع .
٠٠٩	١٤١٤٨	(الطن رقم ٤٥٠ سنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٥)
		(سابعا) زوال العقد :
		”انقضاء العقد“
		١ - عقد الإيجار لا ينتهي كأصل بوفاء المستأجر . لورثته دون المؤجر حق إنهائه متى أبرم بسبب حرفة المستأجر . لهم والمؤجر هذا الحق إذا عقد لاعتبارات متعلقة بشخص المستأجر . المادتان ٦٠١ و ٦٠٢ مدني .
١٥١	٢٤١٩٥	(الطن رقم ٧٤٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٧)

الصفحة	القاعدة والعدد	
٥٥	٢٤١٩٥	٢ — النص في عقد الإيجار على حرفة المستأجر أو الغرض من الإيجار . لا يدل بذاته على أن العقد أبرم بسبب حرفة المستأجر أو لاعتبارات شخصية . (الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٧)
٥٥	٢٤١٩٥	٣ — طلب المؤجر إنهاء العقد لوفاة المستأجر . عبء إثبات أن العقد حرر لاعتبارات متعلقة بشخص المستأجر . وقوعه على عاتق المؤجر . لا يكفي في ذلك النص في العقد على الغرض من الإيجار . (الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٧)
٦٥٢	٢٤٣٠٧	٤ — عقد الإيجار لا ينتهي بوفاة أحد طرفيه . لإبرامه بسبب حرفة المستأجر . لورثته دون المؤجر حتى إنهمائه . انعقاده لاعتبارات شخصية في المستأجر . لورثته ولاؤجر الحق في إنهمائه . (الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/١٦)
٦٥٢	٢٤٣٠٧	٥ — وفاة مستأجر المكان بسبب حرفته . لورثته حق البقاء في العين . عدم اشتراط احتراف أيهم لذات حرفة مورثهم . هذه ذلك . (الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/١٦)
٧٦٦	٢٤٣٣٠	”إنهاء العقد بالإرادة المنفردة“ ١ — حق رب العمل في العدول عن عقد المقاولة . أثره . وجوب تعويض المقاول عما أنفق من مصروفات وما أنجزه من أعمال وما فاتته من كسب . م ١/٦٦٣ مدني . حقه في المطالبة أيضا بالتعويض عن الضرر الأدبي وفقا للقواعد العامة . (الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٢٥)

الصفحة	القاعدة ولمعد	
٧٦٦	٢٤٣٣٠	٢ - التعويض المستحق للمقاول نتيجة عدول رب العمل عن عقد المقاولة . وجوب إنتقاصه بقدر ما اقتصده المقاول وما كسبه باستخدام وقته في عمل آخر . م ٢/٦٦٣ مدني . (الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٥) "فسخ العقد وانفساخه" .
٣٨٥	١٤٧٥	١ - صحيفه الدعوى بفسخ عقد البيع لإخسالات المشتري بالتزاماته . شرط اعتبارها إعتذارا له بالفسخ . أن تتضمن للصحيفه تكليفه بالوفاء بهذا الإلتزام . (الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٥)
٣٨٥	١٤٧٥	٢ - رفض دعوى فسخ لبيع لقيام المشتري بمسداد باقي الثمن في الوقت المناسب . رفض طلب إلزام المشتري بالتعويض المتفق عليه في العقد لانتفاء الخطأ في جانبه . صحيح . (الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٥)
٤٩١	١٤٩٥	٣ - العقود المستمرة كالإيجار . القضاء بفسخها بعد البدء في تنفيذها . ليس له أثر رجعي . اعتبارها مفسوخة من وقت الحكم النهائي . الفسخ لا قبله . (الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٧)
٤٩١	١٤٩٥	٤ - حق المؤجر في طلب إخلاء المستأجر للتأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار . إزاله المستأجر بسبب المخالفة . لا أثر له . (الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٧)

الصفحة	القاعدة والعدد	
٤٩١	١٤٩٥	٥ - فسخ عقد الايجار لتأجير المستأجر العين من باطنه لغير . أثره . اقتضاء جميع تصرفات المستأجر الأصلي الناشئة عن العقد . بيعه المحل التجارى بالحدك لآخر لا أثر له . (الطن رقم ٥٠٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٧)
٢٧	١٤٩١	٦ - استخلاص الفسخ الضمنى للعقد . من مسائل الواقع . استقلال قاضى الموضوع به . (الطن رقم ١١٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٥)
٧٩٢	٢٤٣٣٥	٧ - الاتفاق على اعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه عند الإخلال بالإلتزامات الناشئة عنه . جائز فى العقود الملزمة للجانبين ومنها الايجار . إيراد المادة ٣٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قيودا على الأثر الفورى لهذا الشرط بالنسبة للتخلف فى سداد الأجرة . مؤداه . توفى الإخلاء بسداد الأجرة وفوائدها بالمصاريف بعد تكليف المستأجر بالوفاء بها . (الطن رقم ٧٠٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٣٠)
١٩٧	٣٤٣٧٥	٨ - عقد المقاولة . ماهيته . اتفاق الطرفين على فسخ العقد لإخلال المفاوض بتنفيذ إلتزامه . أثره . وجوب رد ما تسلمه من رب العمل بسبب عقد المقاولة . (الطن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٠)
١٩٧	٣٤٣٧٥	٩ - دعوى المشتري بطلب رد الثمن لإخلال البائع بالتزامه بنقل الملكية . أثره . إعتبار طلب فسخ العقد مطروحا ضمنا . (الطن رقم ١٠٠٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١١)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		١٠ - عقود بيع العروض وغيرها من المنقولات . جواز فسخها دون إخطار أو حكم من القاضي . شرطه . م ٤٦١ مدني .
٤٢٢	٣٤٤١٨	(الطن رقم ٤٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢١)
		١١ - طلب انقضاء عقدى بيع مختلفين لتحقيق الشرط الفاسخ الصريح بعدم الوفاء بباقي الثمن . وجوب تحقق المحكمة من المبالغ المسددة في كل عقد على حدة .
٣٦٥	٢٤٢٥٢	(الطن رقم ٧٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٧)
		١٢ - استئجار مكان ليكون مقرا لجمعية معينة . قيام الجمعية وتنفيذها للعقد . اعتباره عقدا يجاز جديد حل محل العقد الأول م ١٥٣ مدني . حل الجمعية . أثره . انقضاء العقد بقوة القانون لانعدام المستأجر . لا يغير من ذلك حلول جمعية أخرى محلها .
٣٧٩	٣٤٤٠٨	(الطن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦)
		”التفاسخ“ :
		١ - مشتري العقار بعقد غير مسجل يبعه لآخر دون الاقتصار على حواله حقوقه الشخصية إليه . جواز تقايل المشتري الأول مع البائع له بعد البيع الثاني .
١٦١	١٤٤٠	(الطن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٠)
		٢ - تقايل مشتري العقار بعقد غير مسجل مع البائع له . مريانه قبل المشتري الثاني بعقد غير مسجل من المشتري الأول . هدم مريانه قبل من اكتسب حقا عينيا على العقار قبل التقايل .
١٦١	١٤٤٠	(الطن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٠)

الصفحة	للقاعدة والعدد	
		(ثامنا) صورية العقد :
		البيع الصادر من الأب إلى أولاده للقصر . النصر في العقد على أن الثمن دفع تبرعا من الأم . اقرارها كتابة بانها لم تدفع ثمنا . القضاء بأن هذا الاقرار لا يعد دليلا كتابيا لإثبات صورية العقد بين طرفيه . لا خطأ .
٧٨٦	١٤٤٤ع	(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٤/٣/١٩٧٩)
		(تاسعا) العقود الإدارية :
		عقد البيع الصادر من الحراسة العامة عن العين محل الحراسة . لا يعتبر عقدا إداريا . تعرض الحكم لبحث قرار لجنة التقييم المشكلة باتفاق الطرفين . لا خطأ . اختصاص الحكم ولائيا بنظر الدعوى .
١٤٤	٣٦٦ع	(الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٣/١٢/١٩٧٩)
<hr/>		
عمل		
		(أولا) أجر العامل :
		١ — أعمال مبدأ المساواة بين العاملين . شرطه . لرب العمل حق التمييز في الأجر بين عماله لاعتبارات مبررة يراها .
٨٢٨	١٥٢ع	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٧٩)
		٢ — استحقاق العامل للأجر المقرر للوظيفة . مناطه . صدور قرار التعيين فيها مرتبطا باستلام العمل . عدم انسحاب هذا الاستحقاق إلى مدة العمل السابقة على صدور قرار التعيين .
٨٧٤	١٦١ع	(الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٠/٣/١٩٧٩)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٣ — بداية علاقة العمل وترتيب آثارها عدا الأجر . العبرة فيها بالقرار الصادر بالتعيين . لا عبرة بتاريخ احتلام العمل إلا بالنسبة لتحديد بدء استحقاق الأجر .
٦٠٩	٢٤٢٩٩	(الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٩)
		٤ — حقوق المفاوض من اللبائن والعمال قبل المفاوض الأصلي ورب العمل المقررة بالمادة ٦٦٢ مدني . أولويتها على حقوق المحال إليه بدين المفاوض الأصلي قبل رب العمل الناشئ عن عقد المقاوله . شرطه .
٨٧	٢٤٢٠١	(الطعن رقم ٨١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/١٠)
		الأجر الإضافي :
		١ — ملحقات الأجر غير الدائمة . ماهيتها . الأجر الإضافي مقابل الزيادة في ساعات العمل المقررة . أجر متغير مرتبط بالظروف الطارئة .
٩٧	٢٤١٩٧	(الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٨)
		٢ — الأجر الإضافي مقابل تشغيل العامل ساعات إضافية . عدم دخوله في حساب المعاش المستحق له . لا يغير من ذلك حصوله عليه طوال مدة عمله .
٩٧	٢٤١٩٧	(الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٨)
		الملاوات الدورية :
		١ — طلب العامل القضاء له بالملاوة الدورية المستحقة عن المدة من أول يناير سنة ١٩٦٦ . مؤداه . طلب الملاوة المستحقة من سنة ١٩٦٥ باعتبار أنها تصرف في أول يناير سنة ١٩٦٦ . م ٣١ من اللائحة ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦
٧٦٥	١٤١٣٩	(الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/١٠)

الصفحة	القائمة والعدد	
		٢ - العاملون بالقطعة أو بالإنتاج أو بالعمولة بشركات القطاع العام . استحقاقهم للملاوات الدورية متى قررت الشركة منحها وتوافرت فيهم شروط استحقاقها . اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ واللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ قبل تعديلها بالقرار الجمهوري ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧
٣٥٣	٢٤٢٤٩	(الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٧٩) العمولات المختلفة : ١ - القضاء نهائيا باستحقاق العامل لنسبة معينة من العمولة خلال مدة معينة . مطالبة العامل باستحقاقه لذات العمولة من فترة قالية إستنادا لذات السبب في الدعوى السابقة . وجوب التقيد بحجية لحكم السابق . هلة ذلك .
٦١٥	١٤١١٥	(الطعن رقم ٦٨٩ لسنة ٤٢ ق جلسة - ٢٥/٢/١٩٧٩) ٢ - عمولة التوزيع من ملاحقات الأجر غير الدائمة . عدم استحقاق العامل لها إلا إذا تحقق سببها بالتوزيع الفعلي . وقف العامل عن العمل . أثره . عدم استحقاقه للعمولة خلال فترة الوقف .
٧٦٥	١٤١٣٩	(الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٠/٣/١٩٧٩) ٣ - عمولة التوزيع من ملاحقات الأجر غير الدائمة . عدم استحقاق العامل لها إلا إذا تحقق سببها بقيامه بالتوزيع الفعلي .
٢٨٧	٣٤٣٩١	(الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٥/١٢/١٩٧٩) ٤ - حق صاحب العمل في تنظيم منشأته . جواز تكليف العامل بعمل غير المتفق عليه لا يختلف عنه اختلافا جوهريا ولو كان أقل ميزة من عمله السابق متى اقتضت مصلحة العمل ذلك .
٢٨٧	٣٤٣٩١	(الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٥/١٢/١٩٧٩)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٥ — نقل العامل إلى شركة لاتصرف أية عمولات أو بدلات للعاملين بها . أثره . عدم أحقيته في المطالبة بما كان يتقاضاه منها في عمله السابق .
٢٨٧	٣٤٣٩١	(الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٧٩)
		البدلات المختلفة :
		١ — انتقال ملكية المنشأة بإدماجها في أخرى . أثره . عدم أحقية العامل بالمنشأة المندمجة في المطالبة بالبدل المقرر لعمال منشأة أخرى مندمجة بدعوى المساواة بهم .
٣٠٦	١٤٦٣	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٥ ق — جلسة ٢٠/١/١٩٧٩)
		٢ — اتفاق رب العمل مع العمال على منحهم بدلا نقديا موضا عن الوجبة الغذائية . تعديل هيئة التحكيم هذا البديل بالزيادة دون موجب يقتضيه . خطأ .
٤٢٤	١٤٨٢	(الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٢٨/١/١٩٧٩)
		٣ — منح رب العمل أجرا إضافيا لعماله في منطقة معينة لا يستوجب مساواة عماله في منطقة أخرى بهم . فله ذلك . حق رب العمل في التمييز في الأجور بين عمال لاعتبارات يراها .
٤٧٣	١٤٩١	(الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٤/٢/١٩٧٩)
		٤ — شركات القطاع العام . تشكيل مجلس إدارة مؤقت لمباشرة أعمال معينة . أثره . استحقاق الأعضاء للمكافأة وللبدل المقررين طول مدة العضوية دون الفترة التالية لزوال هذه الصفة .
٣٣	٢٤١٩٢	(الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ٧/٤/١٩٧٩)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٥ - البديل . ماهيته . تقرير الشركة بدلا للعمال مقابل الزى الخاص . عدم اعتباره جزءا من أجورهم . نقل العامل إلى شركة أخرى لا يستلزم هذا الزى . أثره . عدم استحقاقه للبديل المذكور .
٢١٣	٢٤٢٢٤	(الطن رقم ٤٧٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٨)
		٦ - البديل المستحق للعامل . ماهيته . إعتباره جزءا من الأجر . شرطه .
٦٦٥	٢٤٣٠٩	(الطن رقم ١١٠٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٧)
٢٨٧	٢٤٣٩١	(والطن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٥)
		” بديل التمثيل “ .
		بديل التمثيل المستحق لأعضاء مجلس إدارة شركات القطاع العام . عدم استحقاقهم له في فترة تخوتهم من عملهم . لا يعد هذا البديل أجرا أو مكافأة مما نصت عليه المادة ٥٢ ق ٦٠ لسنة ١٩٧١ .
٦٦٥	٢٤٣٠٩	(الطن رقم ١١٠٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٧)
		” بديل السفر والانتقال “
		١ - انتقال الداملين بشركات القطاع العام بسيارات الركوب الخاصة بها إلى مقر أعمالهم إلزامهم بأجر الانتقال من منازلهم دون الانتقال من أما كن التجمع . قرار رئيس الوزراء ٢٦٤٢ لسنة ١٩٦٦ . الانتقال من أما كن التجمع لا يعد ميزة صيلية . جواز جدول رب العمل من تقديم هذه الخدمة . حلة ذلك .
٨٢٨	١٥	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٧)
		٢ - القضاء في المسألة الأساسية الواحدة بين ذات الخصوم
		اكتسابه قوة الأمر المقضى .
١٥٣	٢٤٢١٣	(الطن رقم ٥٦٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢١)

الصفحة	القاعدة والمدد	
١٥٣	٢١٣ع٢	٣ - القضاء نهائيا باستحقاق العامل لبذل انتقال ثابت عن مدة معينة باعتباره أجرا ثابتا زيد على مرتبه . وجوب التقيد بهذا القضاء عند المطالبة بذات البذل عن مدة لاحقة . (الطن رقم ٥٦٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢١)
١٦٦	٣٤٠ع٣	٤ - العاملون بالجهات النائية . استحقاقهم لميزة السفر على نفقة الشركة هم وعائلاتهم . مناطه . قيامهم بالسفر فعلا . القضاء بمقابل نقدي لتذاكر السفر كتعويض رغم عدم سفرهم . باعتبار هذا المقابل ميزة عينية تلحق بالأجر . خطأ . (الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/١)
المنحة :		
٨١٩	١٥٠ع١	١ - المنحة . ماهيتها . إعتبارها جزءا من الأجر متى كانت مقررة في عقد العمل أو لائحة المنشأة أو جرى العرف بمنحها . النصر في لائحة الشركة على عدم اعتبارها كذلك . أثره . وجوب اعتبارها نبرا وليس التراما . (الطن رقم ٣٩٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٧)
٨١٩	١٥٠ع١	٢ - تقدير توافر شروط الاستمرار في أداء المنحة حتى استقرت عرفا . من سلطة محكمة الموضوع . (الطن رقم ٣٩٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٧)
الوهبة :		
٨١٥	١٤٩ع١	إتفاق رب العمل مع عماله على إختصاصه بجزء من الوهبة مقابل أدواته الفاقد والتالفة . لاخطأ . (الطن رقم ٣٨٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٧)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		المكافأة التشجيعية :
		المكافأة التشجيعية التي تصرف للعامل جزاء أمانته وكفاءته . الأصل فيها أن تكون تبرعا من قبل رب العمل . إعتبارها جزءا من الأجر . شرطه .
٢٤٢٧٩	٠٠٠	(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٢)
		(ثانيا) العاملون بشركات القطاع العام :
		١ — علاقة شركات القطاع العام بالعاملين لديها . علاقة تعاقديه . توجيهات وزير الصناعة بالحاق عمال المنشأة التي أطلقت بخدمة إحدى الشركات . تعيين الشركة لأحدهم . إعتباره منهت الصلة بعقد عمله السابق . عدم أحقيته في المطالبة بأجره في المنشأة السابقة .
١٤٦٥	٣١٧	(الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٠)
		٢ — تعيين العامل بعد العمل باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦١ بمكافأة شهرية تحت التسوية . إعتداد تعيينه بعد ذلك في الفئة المالية السابعة . أثره . استحقاقه الحد الأدنى المقرر لهذه الوظيفة من تاريخ إعتداد التعيين دون المدة السابقة .
١٤١٥٦	٨٥٢	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/١٨)
		٣ — العاملون بشركات القطاع العام بالفئة الثانية عشرة في ظل اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . عدم جواز نقلهم إلى المستوى الثالث بالجدول المرافق للقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . إقتصار النقل على شاغلي الفئات من الثامنة إلى الحادية عشرة فحسب .
٢٤٢٦٧	٤٥١	(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٢٦)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		« تسكين العاملين وتسوية حالتهم »
		١ — تسوية حالات العاملين بشركات القطاع العام . كفيته اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . لاعبرة بحصول العامل على مؤهل أو توافر مدة خبرة له تميزان شغل وظيفة أعلى . لا محل للتحدى بقاعدة المساواة للخروج على النصوص القانونية الصريحة .
٤١٨	١٤٨١	(الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٨)
		٢ — تسكين العاملين بشركات القطاع العام . أساسه . مرتب العامل شاملا اعانة الغلاء ومتوسط المنحة في الثلاث السنوات السابقة . وجوب رفعه لأول مربوط الدرجة إن قل منها . زيادة الأجر على مرتب الوظيفة . وجوب استهلاك الزيادة مما يحصل عليه العامل في المستقبل من بدلات .
٧٠١	١٤١٣٠	(الطعن رقم ١١٣٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٤)
		٣ — تسوية العامل على فئة رظيفية لم يستوف شروط شغلها حسب قواعد التوصيف والتقييم المعتمد . غير جائز .
٩١٤	١٤١٦٩	(الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٢٤)
٦٠٩	٢٤٢٩٩	(الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٩)
		٤ — تعليمات الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بشأن جواز تسكين العامل بثلاثي مدة الخبرة اللازمة . عدم إلزام رب العمل بها . استعماله هذه الرخصة . لا يترتب عليه إضافة إلى سنوات الخبرة الفعلية للعامل .
٩١٤	١٤١٦٩	(الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٢٤)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٥ - تسوية حالة العاملين بشركات القطاع العام . اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . تسكين العامل على فئة معينة . أثره . استحقاقه لأول مربوط هذه الفئة طالما أن التسيكين لم يكن بصفة شخصية . أو قيد بطريق النذب . (الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١) ١٢٤١٨٦
		٦ - عمولة المبيعات . من ملحقات الأجر غير الأجر المتخذ أساسا عند تسوية حالة العامل طبقا لللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ عدم شموله للعمولة المذكورة . (الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١) ٢٤١٢٤٢٣٠
		٧ - تسكين العاملين بشركات القطاع العام . أساسه . مرتب العامل في ١٩٦٤/٦/٣٠ . وجوب اضافة العلاوات التي حصل عليها بعد هذا التاريخ إلى أجره . اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والقرار الجمهوري ٢٧٠٩ لسنة ١٩٩٦ . (الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٣) ٥٢٨٢٤٢٨٤
		” نطاق مريان قواعد التسيكين “
		١ - تسوية حالة العاملين بشركات القطاع العام . اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . مرياتها على العاملين ذوي الوظائف الدائمة في ١٩٦٤/٦/٣٠ . أصحاب الوظائف الوقتية المعينون في تاريخ لاحق . عدم مريان هذه الاحكام عليهم . (الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٧) ٣٣١٢٤١٩٢

الصفحة	القائمة والعدد	
		٢ - تعيين العامل بعد العمل باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ أثره . تقاضيه للحد الأدنى لأجر الفئة المقررة له . لا محل بعد ذلك لأعمال القواعد الخاصة بمعادلة الوظائف وتسمية العاملين بالشركات وقت صدورهما .
٦٤٨	٢٤٣٠٦	(الطن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٦)
		٣ - العاملون بشركة المجمعات الاستهلاكية . سريان قواعد التسكين عليهم الصادر باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . علة ذلك .
٧٢	٢٤١٩٨	(الطن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٨)
		« ترقية العاملين » .
		ترقية العامل للفئة السادسة وما فوقها أساسها . الاختبار بحسب الكفاءة . الأفضلية للأقدم عند التساوى في الكفاءة . اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بشأن العاملين بالقطاع العام .
٥٠٩	٢٤٢٨٠	(الطن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢)
		(ثالثا) وقف العامل :
		١ - وقف العامل إحتياطيا . أثره . وقف صرف نصف مرتبه . وجوب عرض الأمر على المحكمة التأديبية خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف . وإفقال ذلك . أثره عدم جواز حرمانه من كامل أجره حتى تفصل المحكمة التأديبية في هذا الشأن م ٦٨ من اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .
٧٦٥	١٤١٣٩	(الطن رقم ٣٥٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٠)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢ - مهولة البيع والإنتاج . من ملحقات الأجرة غير الدائمة . عدم استحقاق العامل لها خلال فترة إيقافه عن العمل .
٨٥٥	١٤١٥٧	(الطن رقم ١٤٥٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٨)
		(رابعاً) انقضاء عقد العمل :
		١ - إغلاق المنشأة إغلاقاً نهائياً . أثره . إنها عقود العاملين بها . النعاق أحدهم بـمنشأة أخرى . إعتباره تعاقدًا جديدًا .
٣١٧	١٤٦٥	(الطن رقم ٥١٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٠)
		٢ - منع العامل من معاودة عمله بسبب راجع إلى رب العمل . استحقاقه لأجر الفترة التي منع فيها من العمل . م ٦٩٢ مدنى . عدم سريان هذا النص في حالة فصل العامل .
٧٧٤	١٤١٤١	(الطن رقم ٥٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١١)
		٣ - فصل العامل . وجوب إخطاره بذلك بكتاب مسجل الكتابة هي وسيلة للإثبات . إقرار العامل بعلمه بواقعة الفصل كاف لترتيب آثارها .
٩١١	١٤١٦٨	(الطن رقم ٥١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٤)
		٤ - إصابة العامل بأحد الأمراض المنصوص عليها في المادة ٣/٥٨ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . أثره . استحقاقه للمعونة المالية الواردة بهذه المادة حتى تاريخ شفائه أو استقرار حالته بقدرته على العمل أو ثبوت للعجز الكامل لإنهاء رب العمل للعقد . لا أثر له .
٧٧٥	٢٤٣٣٢	(الطن رقم ٣٧٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(خامسا) دعوى العمل :
		١ — فصل جهة القضاء الإدارى بشأن تكييف العلاقة بين الحصم وجهة الإدارة بأنها علاقة تنظيمية وليست عقدية . عدم قبول المنازعة من بعد أمام جهة القضاء العادى فى شأن حقيقة هذه العلاقة .
٨٣٤	١٥٣ع	(الطعن رقم ٥٠٠ و ٥٠٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٧٩) ..
		٢ — طالب العامل استرداد ما أودعه من أموال لدى رب العمل تأمينا للضرر الذى قد يلحق به نتيجة صفقة عقدها العامل القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان لعدم تحديد الضرر بعد . خطأ . هلة ذلك .
٨٤٧	١٥٥ع	(الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧٩)
		٣ — طلب العامل إلزام رب العمل بالتعويض لاثامه له كيدا . سبب الدعوى . العمل غير المشروع وليس عقد العمل .
٦٢	٣٤٩ع	(الطعن رقم ٩١٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٥/١١/١٩٧٩)
		٤ — الأحكام الصادرة فى دعاوى التعويض المرفوعة بالأوضاع الواردة بالمادة ٧٥ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ ميعاد امتثالها . عشرة أيام .
٦٢	٣٤٩ع	(الطعن رقم ٩١٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٥/١١/١٩٧٩)
		« الطعن فى الحكم » .
		١ — قضاء محكمة أول درجة بأحقية العامل لفئة مالية معينة مع نذب خبير لتقدير فروق الأجر المستحقة له . عدم جواز الطعن فيه استقلالا . الطعن فى الحكم المنهى للتصومة بتقدير الفروق تأميسا على عدم استحقاق العامل للفئة التى سكن عليها .

الصفحة	القائمة والعدد	
		اعتبار الحكم الأول مستأنفا . ١/٢٢٩ مرافعات . لا يغير من ذلك سبق الطعن استقلالا في الحكم الأول فور صدوره .
٤١٨	١٤٨١	(الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٨)
		٢ - قضاء محكمة أول درجة بإجابة العامل إلى بعض طلباته مع النفاذ ورفض مقابل الأعمال الإضافية مع نذب خير له بحث طلباته الأخرى . تأييده استئنافيا . الطعن بالنقض المرفوع من العامل عن الشق الخاص بمقابل الأعمال الإضافية . فيرجأثر .
٦٠٣	٢٤٢٩٨	(الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٩)
		” التحكيم في منازعات العمل “ .
		١ - الأصل في الإجراءات أنها روعيت . صب إثباتات من يدعى خلاف ذلك . وقوعه على عاتق مدعيه . إثبات حلف هيئة التحكيم لليمين بمحضر الجلسة . إنكار ذلك . وسيلته . الطعن بالتزوير .
٥٠٥	٢٤٢٧٩	(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢)
		٢ - نظر هيئة التحكيم العالية للتزاع . جوازه في غيبة مندوبي أصحاب العمل والنقابة . م ١٩٨ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩
٥٠٥	٢٤٢٧٩	(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢)
		(سادسا) التقادم المسقط :
		١ - أجز المامل . حق دوري متجدد . خضوعه للتقادم الخمسى . عدم زوال هذه الصفة عنه بتجديد الأجر و صيرورته مبلغا ثابتا في الذمة .
٢٧٠	٢٤٢٣٤	(الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٥)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٣ - حق العامل في قيمة الزيادة من أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الادخار الأفضل قبل رب العمل هو حق ناشئ عن عقد العمل . سقوط الدعوى به بانقضاء سنة من وقت انتهاء العقد . م ٦٩٨ مدني .
٤١٨	٣٤١٧ ع	(الطن رقم ١٤١٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩)
		”وقف التقادم“
		اتهام العامل وتقديسه للمحاكمة الجنائية . لا يصلح سبباً لوقف تقادم دعواه بطلب الأجر والمكافأة .
٦٢	٣٤٩ ع	(الطن رقم ٩١٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٥)

(ف)

فضالة . فوائد

فضالة

أحكام الفضالة . لا عمل لإعمالها حيث تقوم بين طرفي الخصومة رابطة عقدية .

(الطن رقم ٩١١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣١) ٤٢٦ ٣٤١٩ ع

فوائد

فوائد التأخير القانونية :

”استحقاقها“

طلب التعويض عن إخلال المتعاقد بالتزامه . لا يمنع من طلب الفوائد القانونية عن هذا التعويض للتأخر في الوفاء به .
علة ذلك . إختلاف الأساس في كل منهما .

(الطن رقم ٣٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٦) ١١٨ ٢٤٢٠٧ ع

الصفحة	القاعدة والعدد	
		”سعر الفائدة“
		القضاء نهائيا بالزام المتعاقد بالتعويض مع الفوائد القانونية بواقع ٥ ٪ باعتبار أن المادة تجارية . عدم جواز المنازعة في تجارية المعاملة أو سعر الفائدة عند نظر المطالبة بيباق التعويض .
١١٨٢٤٢٠٧	(الطن رقم ٣٩ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٧٩)
		”بدء سريانها“
		سريان الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية . شرطه . القضاء بالتعويض لإخلال المتعاقد بالزامه . سريان الفوائد القانونية عن التأخير في الوفاء من تاريخ صدور الحكم النهائي .
١١٨٢٤٢٠٧	(الطن رقم ٣٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٦/٤/١٩٧٩)
(ق)		
قانون . قرار إداري . قسمة . قضاء مستعجل . قضاة . قوة الأمر المقضي . قوة قاهرة .		
قانون		
(أولا) دستورية القوانين :		
١ — الأحكام المنظمة للشفعة . ليس فيها ما يخالف القانون أو الدستور . قضاء المحكمة العليا الصادر في ١٩٧١/٣/٦ .		
٧٠٨١٤١٣١	(الطن رقم ٦١ لسنة ٤١ ق — جلسة ٥/٣/١٩٧٩)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢ - قضاء المحكمة التأديبية بالغاء قرار فصل أحد العاملين بالقطاع العام. معدوم الحجية أمام المحاكم العادية لصدوره خارج حدود ولايتها . علة ذلك . قضاء المحكمة العليا بعدم دستورية م ٦٠ من اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .
٧٧٤	١٤١٤ ع ١	(الطن رقم ٥٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١١/٢/١٩٧٩)
		(ثانيا) القانون الواجب التطبيق
		حالة القانون إلى بيان محدد في قانون آخر . أثره . اعتباره جزء من القانون الأول . الإحالة المطلقة . أثرها . وجوب التقيد بما يطرأ على القانون المحال اليه في هذه الحالة من تعديل أو تغيير .
٤٠٢	١٤١٤ ع ٣	(الطن رقم ١١٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٧/١٢/١٩٧٩)
		” في مسائل الإيجار “
		١ - وجوب تطبيق أحكام القانون المدني على عقود الإيجار المبرمة في ظله . الاستثناء . الأحكام الصادرة بشأنها تشريعات خاصة . مبرراتها . بأثر فوري دون توسع في التفسير .
٣٧٢	١٤٧٣ ع ١	(الطن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٤/١/١٩٧٩)
		٢ - الامتداد القانوني لعقود إيجار الأماكن المفروشة .
		ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . قاصر على الأماكن المؤجرة لغرض السكنى . الأماكن المؤجرة لغرض هذا الغرض . خضوعها للقانون المدني .
٣٧٣	١٤٧٣ ع ١	(الطن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٤/١/١٩٧٩)
		٣ - تأجير المحل التجاري مفروشا . انتهاء عقد الإيجار بانتهاء المدة المتفق عليها فيه . م ٥٩٨ مدني . عدم خضوعه للامتداد القانوني الوارد بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
٣٧٣	١٤٠٣ ع ١	(الطن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٤/١/١٩٧٩)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٤ - خلو التشريع الاستثنائي لإيجار الأماكن من تنظيم حالة معينة . وجوب الرجوع إلى القواعد العامة في القانون المدني ولو كان العقد ممتدا بقوة القانون .
١٦٢	٣٤٣٧٠	(الطن رقم ١٢٧٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٥)
		٥ - وفاة مستأجر العيادة الطبية في ظل القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . عدم جواز تطبيق حكم المادة ٢١ منه بشأن امتداد عقود المساكن لصالح المستفيدين منه . وجوب الرجوع للقواعد العامة في القانون المدني .
١٦٢	٣٤٣٧٠	(الطن رقم ١٢٧٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٥)
		” في مسائل الأحوال الشخصية “
		١ - منازعات الأحوال الشخصية بين غير المسلمين . وجوب تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية عند اختلاف طرفي النزاع في الملة أو الطائفة . المقصود بالمنازعة . هي العلاقة التي نشأت عنها وبسببها المنازعة . لا عبء باختلاف ملة أو طائفة طرفي الخصومة .
٢٧٢	١٤٦٠	(الطنان رقم ٢٦٤١ لسنة ٤٨ ق - ”أحوال شخصية“ جلسة ١٩٧٩/١/١٧) ..
		٣ - عقد الزواج بين زوجين متحدي الطائفة والملة . الدعوى من زوجة أخرى بطلب فسخ هذا العقد . وجوب تطبيق أحكام الشريعة الخاصة بالزوجين في العقد محل الدعوى . لا عبء باختلاف طائفة المدعية عن المدعى عليهما .
٢٧٢	١٤٦٠	(الطنان رقم ٢٦٤١ لسنة ٤٨ ق - ”أحوال شخصية“ جلسة ١٩٧٩/١/١٧) ..

الصفحة	القاعدة والعدد	
٩٦٨	١٤١٧٩	٣ — الشريعة الإسلامية وجوب تطبيقها في مسائل الأحوال الشخصية للمصريين المسلمين وغير المسلمين مختلفي الملة أو الطائفة إتحادهما في الملة والطائفة . وجوب تطبيق الشريعة الطائفية . (الطن رقم ٢٩ لسنة ٤٧ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٩/٣/٢٨) ...
		” في مسائل الوقف“
		خضوع نظام الوقف للشريعة الإسلامية تقنين الشارع بعض أحكامه . لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية ثم بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦
		العلاقات الحقوقية بين الوقف والغير خضوعها للقانون المدني إقامة الدعوى في ظل التشريعات المشار إليها . أثره . عدم جواز أعمال نصوص الإرادة الصادرة في ٢٣ شعبان ١٣٧٤ هـ
٣٣٨	١٤٦٨	(الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٤)
		” في إصابة المجند أثناء العمليات الحربية “ .
		إستشهاد العامل في العمليات الحربية أثناء فترة تجنيده لا تعد إصابة عمل وفقا لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية مريان أحكام القانون ١٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن معاشات القوات المسلحة دون ”قانون ٤٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن إصابة العمال المدنيين في العمليات الحربية .
٦٣	٢٤١٩٦	(الطن رقم ٦٨٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٧)
		(نلنا) لقواعد الآمرة :
		القاعدة القانونية . تعلقها بالنظام العام . مناطه .
٢٨٠	٢٤٢٣٦	(الطن رقم ٩٣١ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٥)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		”استبعاد القانون الأجنبي لمخالفته النظام العام“
		١ — مسائل المواريث والوصايا والتصرفات المضافة إلى ما بعد الموت . خضوعها لقانون المورث أو الموصى أو المتصرف وقت وفاته . شرطه . عدم تعارض أحكامه مع أحكام النظام العام أو الآداب في مصر .
٧٢٢	٢٤٢٢٢	(الطن رقم ١٠ لسنة ٤٨ ق — “أحوال شخصية” جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠) ..
		٢ — دخول غير المسلم في الاسلام بالتلفظ بالشهادتين . كاف لا اعتباره من المسلمين . عدم اعتداد القانون اللبناني باسلامه إلا إذا تم وفقا لأوضاع معينة . قاعدة يتعين عدم تطبيقها في مصر . هـ ذلك .
٧٢٢	٢٤٢٢٢	(الطن رقم ١٠ لسنة ٤٨ ق — “أحوال شخصية” جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠) ..
		٣ — قواعد المواريث . تعلقها بالنظام العام . ثبوت أن طالبة الوراثة مسيحية الديانة والمورث مسلم . أثره . انتفاء مصلحتها في طلب إلغاء اشهاد الوفاة والوراثة باعتبارها إبنته .
٧٢٢	٢٤٢٢٢	(الطن رقم ١٠ لسنة ٤٨ ق — “أحوال شخصية” جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠) ..
		(رابعاً) سر يان القانون من حيث الزمان :
		١ — تخلف الخصم عن اتخاذ إجراء الاعلان في الميعاد الذي يحدده القانون . خضوعه للجزاء المنصوص عليه فيه متى كان الميعاد قد بدأ وانقضى في ظله . لا يغير من ذلك صدور قانون لاحق يلغى أو يعدل هذه الآثار . مماز بشأن اعتبار الدعوى كأن لم تكن في المادة ٧٠ مرافعات .
١٠٥	١٤٣٢	(الطن رقم ٣٢٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢ — خروج المؤمن عليه نهائيا من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية ٦٣ لسنة ١٩٦٤ واشتغاله لحسابه . أثره . استحقاقه لتعويض الدفعة الواحدة . القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن حالات الخروج النهائي من نطاق قانون التأمينات . عدم مريانه إلا على ما يقع بعد صدور القرار المحدد لهذه الحالات في ١٩٦٩/٥/١٣ .
٥٥٦	١٤١٠٥	(الطن رقم ٣٦٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/١٨)
		٣ — قرارات مجلس المراجعة الصادرة في حدود ولايتها . اكتسابها قوة الأمر المقضى . صدور القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أثناء نظر تظلم أحد المستأجرين . وجوب إحالة التظلم إلى المحكمة الابتدائية . لا أثر لهذا التظلم على ما سبق أن فصل فيه مجلس المراجعة نهائيا بالنسبة لمستأجرين آخرين بذات العقار .
٧٩٢	١٤٤٥	(الطن رقم ٣٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/١٤)
		٤ — تظلم أحد المستأجرين من قرار لجنة تحديد الأجرة . أثره . إعادة تقدير أجرة المبنى وتوزيعها على وحداته جميعا . م ١٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . حكم مستحدث . عدم مريانه على تظلم أحد المستأجرين في ظل القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ولو بعد إحالته للمحكمة الابتدائية المختصة بعد ابقاء مجالس المراجعة .
٧٩٢	١٤٤٥	(الطن رقم ٣٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/١٤)
		٥ — وفاة العامل قبل العمل بأحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن رفع الحد الأدنى للأجور . وجوب تسوية معاش المستحقين منه وفق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية السابق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا محل للاعتماد بالحد الأدنى للعاش في القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٤ .
٩١٨	١٤٧٠	(الطن رقم ٩٥٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٢٤)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٦ — القانون ١١١ لسنة ١٩٧٤ بشأن تقرير بعض الاعفاءات الجمركية مجال تطبيقه . الحالات السابقة على صدوره التي كان ينظمها القانون ٧١ لسنة ١٩٧١ بشأن تقرير بعض الاعفاءات الجمركية . علة ذلك .
٧٦	٢٤١٩٩	(الطن رقم ٦٠٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٩)
		٧ — سرعان أحكام القانون الجديد . نطاقه . تعلقه بالنظام العام . أثره . سرعيانه بأثر فوري مباشر على ما ينشأ في ظله من أوضاع ولو كان تاريخ العقد الذي تستند إليه سابق على صدور القانون .
٢٨٠	٢٤٢٣٦	(الطن رقم ٩٣١ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٥)
		٨ — طلب المحامي تقدير أتعابه عن مباشرة دعوى انتهت بالشطب في سنة ١٩٦٧ . خضوعه لأحكام قانون المحاماة السابق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . وضع حد أدنى وأقصى للأتعاب في القانون الحالي ٦١ لسنة ١٩٦٨ . عدم سرعيانه على الوقائع السابقة عليه .
٧٥٩	٢٤٢٢٩	(الطن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٢٥)
		٩ — المطالبة بالتعويض عن تأخر هيئة التأمينات في صرف مستحقات العامل قبل صدور قانون التأمين الاجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . القضاء بالتعويض بمد العمل بهذا القانون من تاريخ صدور الحكم وحتى السداد . وجوب عدم تجاوز التعويض أصل المستحقات .
٣٠	٢٤٣٤٣	(الطن رقم ١٢١٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١١/٣)

الصفحة	للمادة والعدد	
		١٠ - تقديم العامل طالبا بتسوية مستحقاته قبل سريانه أحكام القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ عليه . أثره . لأجل لإعمال مواعيد السقوط الواردة بالمادة ١٠٠ منه . وجوب تطبيق أحكام القانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ .
٨٦٣	٣٥٤ ع	(الظن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٧) " بدء سريان القانون " .
		العاملون بالزراعة لدى من تزيد حيازته عن خمسة أفدنة في ١٩٧٣/٩/١ أو بعده ممن لا تقل مدة عملهم عن ستة أشهر متصلة . سريان أحكام تأمين إصابات العمل والشيخوخة والعجز والوفاة عليهم من ١٩٧٤/٧/٣ تاريخ العمل بالقرار الوزاري رقم ٥ لسنة ١٩٧٤ . لا حبرة بتاريخ سريان القرار الجمهوري الذي قضى بسريان التأمين عليهم .
٧٤٠	٢٣٢٦ ع	(الظن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٤) " الأثر الرجعي "
		تأمين بعض المنشآت بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٤ بأثر رجعي من تاريخ العمل بالقانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ . أثره . عدم مسئولية صاحب المنشأة عن الضريبة المستحقة من تاريخ العمل بالقانون الأخير .
٩٢٣	٣٥٥ ع	(الظن رقم ٩٢٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٧) (خامسا) للتفويض التشريعي :
		عمال المرافق العامة . إلزامهم بأداء أعمالهم في ظروف المجهود الحربي . عدم سريان أحكام القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ عليهم بشأن احتساب مدة الخدمة مضاعفة في المعاش . قرار وزير

الصفحة	القاعدة والعدد	
		التموين ٢٦ لسنة ١٩٧٦ . باحتساب المدة مضاعفة لهؤلاء العمال عدم الاعتماد به لصدوره بغير تفويض له في ذلك . (الطن رقم ٩٥١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/١٩) ٦٧٢ ٢٤٣١١
		(سادسا) التشريع التفسيري:
		ضريبة الدفاع المفروضة بالقانون ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ ، وضريبة الأمن القومي المفروضة بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٦٧ ، عدم اعتبارهما من التكاليف الواجب خصمها من وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . علة ذلك . النص في القانون ١١٣ لسنة ١٩٧٣ على عدم جواز خصمها . إعتباره نصا تفسيريا . (الطن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٣٠) ٤٤٦ ١٤٨٦
		القانون التفسيري . سريانه منذ تاريخ صدور التشريع الأصلي المفسر طالما لم يضاف جديدا . لا حاجة للنص فيه على أنه حكم مكمل للتشريع الأصلي . (الطن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٣٠) ٤٤٦ ١٤٨٦
		(سابعا) إلغاء القانون :
		القوانين واللوائح الصادرة قبل الدستور . بقاؤها صحيحة ونافذة . م ١٩١ من الدستور . عدم انصراف هذا النص إلى التشريع الذي اعتبر ملغيا أو معدلا بقوة نفاذ الدستور ذاته . (الطن رقم ١٠٩٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/١٥) ٥٣٩ ١٤١٠٣

الصفحة	القاعدة والعدد	قرار إداري
		١ - القرار الصادر باعتماد خطوط التنظيم . لا ينقل ملكية أجزاء المباني الخارجة منها إلى الدولة . استيلاء الإدارة عليها وهدمها . غير جائز إذا كانت قد أقيمت قبل صدور القرار . لئلا يحق المطالبة بالتعويض منها .
١١٠	١٤٣٣	(الطن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٤)
		٢ - زيادة رأس مال الجمعية التعاونية للبتروك بقيمة الديون المستحقة عليها للحكومة والهيئات والمؤسسات العامة . ق ١٦١ لسنة ١٩٦١ . اللجنة المختصة بتحديد هذه الديون . قرارها بإخضاع حقوق متعهد النقل قبل الجمعية للقانون المذكور . خارج عن حدود ولايتها . لا يحول دون رجوعه على الجمعية بما له من حقوق .
٥٩٣	١٤١١٢	(الطن رقم ٧٢١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٢)
		٣ - اختصاص لجان التقييم . ق ٣٨ لسنة ١٩٦٣ . عدم جواز تقييم ما لم يقصد المشرع إلى تأميمه أو استبعاد عناصر من الأموال المؤتممة . قراراتها في هذا الخصوص . لا حجية لها . المنازعات المتعلقة بما جاروت فيه اللجان اختصاصها . اختصاص المحاكم بالفصل فيها . لا يعد ذلك طعنا في تلك القرارات .
٦٨٢	١٤١٢٧	(الطن رقم ٦٤١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١)
		٤ - المنشأة المؤتممة . وضع يدها على العقارات المتنازع على دخولها ضمن أصول المشروع المؤتمم . لا يعد قرارا إداريا يتمتع بالحصانة أمام المحاكم .
٨٢	١٤١٢٧	(الطن رقم ٦٤١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٥ - قرارات لجان المنشأة الآيلة للسقوط . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . ميعاد الطعن فيها . مريانه من تاريخ إعلانها . لا يغنى عن ذلك العلم اليقيني بصحتها أو إقرار الطاعن بحصول الإعلان .
٢٠٧	٢٤٢٢٣	(الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٦)
		٦ - الطعن في قرارات لجنة المنشآت الآيلة للسقوط . عدم التزام محكمة الموضوع باتباع وسيلة معينة للتحقق من ميعاد حصوله .
٢٠٧	٢٤٢٢٣	(الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٦)
<hr/>		
قسمة		
أثر القسمة على الملكية .		
"الأثر الرجعى للقسمة" :		
		١ - الأثر الرجعى لقسمة المال الشائع . الغاية منه . حماية المتقاسم مما قد يرتبه غيره من الشركاء على حصته قبل القسمة . وجوب قصد إعمال هذا الأثر على ما يحقق هذه الغاية فحسب .
٤٦٨	٢٤٢٧١	(الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٩)
		٢ - قسمة المال الشائع رضاء أو قضاء . أثرها . إعتبار المتقاسم مالكا لحصته المفروزة دون غيرها منذ بدء الشيوع . ثبوت ملكية المتقاسمين فيما بينهم ولو لم يكن العقد مسجلا .
٢٢٠	٢٤٢٧٩	(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١١)

الصفحة	القاعدة والعدد
--------	-------------------

قضاء مستعجل

إختصاص قاضى الأمور المستعجلة :

١ - الحكم الصادر من القضاء المستعجل بعدم إختصاصه بنظر الدعوى لعدم توافر الاستعجال أو للسبب بأصل الحق .
حكم منه للنزاع . أثره . عدم جواز إحالة الدعوى لمحكمة الموضوع .
ثبوت أن المطلوب فى الدعوى هو فصل فى أصل الحق . وجوب القضاء بعدم الإختصاص والإحالة لمحكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٧٨٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠) ٦٨٩/٢٤٣١٥

٢ - دعوى المؤجر أمام القضاء المستعجل بطرد المستأجر لإساءة استعمال العين المؤجرة لا تعد طلبا بالفصل فى أصل الحق . وإنما تنطوى على مساس بأصل الحق . القضاء بعدم الإختصاص والإحالة لمحكمة الموضوع . خطأ .

(الطعن رقم ٧٨٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠) ٦٨٩/٢٤٣١٥

٣ - الحكم الصادر من القضاء المستعجل بعدم الإختصاص والإحالة لمحكمة الموضوع . مساس الطلب بأصل الحق . هو بمثابة رفض للدعوى . أثره . وجوب أن تقضى محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى .

(الطعن رقم ٧٨٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠) ٨٩/٢٤٣١٥

المنحة	القاعدة والعدد	قضاة
		عدم الصلاحية :
		(أولا) ما لا يمد سببا لعدم الصلاحية :
		١ - إصدار القاضى حكما بنسب خبير خلوا من رأيه فى موضوع النزاع . لا يفقده صلاحيته . نظر الاستئناف المرفوع عن الحكم القطعى الصادر فى ذات الدعوى بهيئة أخرى . (الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٦) ١٤٥٣ ع ٢٢٤
		٢ - عدم صلاحية القاضى م . ١٤٦/٥ مرافعات . ماهيته . قيام القاضى بعمل يجعل له رأيا مسبقا فى الدعوى . فصل القاضى فى دعوى طاعة لا يمنعه من نظردعوى تطليق بين ذات الزوجين . (الطعن رقم ٥ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٩/٣/١٤) .. ١٤٦ ع ٧٩٨
		(ثانيا) أسباب عدم الصلاحية :
		١ - إفتاء القاضى أو ترافعه أو سبق نظره الدعوى كقاض أو خبير أو محكم . أسباب لعدم صلاحيته لنظر الدعوى . إصداره حكما فيها . أثره . بطلان الحكم . (الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١١) ٢٠٤ ع ١٠١
		٢ - إبداء القاضى رأيا فى القضية المطروحة عليه . سبب لعدم صلاحيته لنظرها . وجوب تفسير القضية المطروحة بمعناها الواسع . شمولها كل خصومه سبق ترديدها بين الخصوم أنفسهم وأثيرت فيها ذات الحجج والأسانيد . شرطه . عدم اكتساب هذا الرأى قوة الأمر المقضى . (الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١١) ٢٠٤ ع ١٠١

الصفحة	القائمة والعدد	
٤٦٤	٢٧٠ ع ٢٧٠	٣ - إشتراك القاضى فى إصدار الحكم الابتدائى الذى قضى برفض الدفع بعدم جواز الطعن بالتزوير . أثره . عدم صلاحيته لنظر استئناف الحكم الصادر فى الموضوع . م ١٤٦ / ٥ مرافعات . (الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٨)
٧١٨	٢٢١ ع ٢٢١	٤ - أسباب عدم الصلاحية . تعلقها بالنظام العام . عدم اطمئنان القاضى لسلامة عقد بيع فى الحكم الصادر منه فى دعوى سابقة . أثره . عدم صلاحيته لنظر الدعوى بصحة وتقاذ ذلك العقد . (الطعن رقم ١٣٧١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠)

قوة الأمر المقضى

(أولاً) الأحكام الحائزة لقوة الأمر المقضى :

٤٤٦	١٤٨٦ ع ١٤٨٦	١ - القضاء النهائى فى دعوى ضابطة بمخصم ضريبة الدفاع من وعاء ضريبة الأرباح التجارية عن سنوات معينة بالنسبة لاحد المصوم فى الدعوى الحالية . اكتسابه قوة الأمر المقضى . عدم جواز إعادة المنازعة فى ذات المسألة عن سنوات لاحقة . لا مخالفة فى ذلك لمبدأ استقلال السنوات الضريبية . (الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٠)
٨٣٤	١٥٣ ع ١٥٣	٢ - فصل جهة القضاء الإدارى بشأن تكيف العلاقة بين المخصم وجهة الإدارة بأنها علاقة تنظيمية وليست عقدية . عدم قبول المنازعة من بعد أمام جهة القضاء العادى فى شأن حقيقة هذه العلاقة . (الطعن رقم ٥٠٠ / ٥٠٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٧)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٣ - الحكم الصادر ضد البائع متعلقا بالعقار المبيع حجة على المشتري الذى سجل عقده شرائه بعد صدوره .
٦٨١	٢٤٣١٣	(الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠)
		٤ - القضاء نهائيا بتخفيض أجرة العين المؤجرة . الحكم من بعد بالزام المستأجر بأن يؤدي لمشتري العقار خلف المؤجر الأجرة المستحقة دون تخفيضها . قضاء مخالف حجة الحكم السابق . جواز الطعن فيه بطريق النقض ولو كان صادرا من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .
٦٨١	٢٤٣١٣	(الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠)
		٥ - القضاء نهائيا بخضوع نشاط المحول للضريبة مانع لمقصوم من مناقشة هذه المسألة فى أية دعوى أخرى من سنوات تالية . لا تناقض فى ذلك مع مبدأ استقلال السنوات الضريبية .
٤٦١	٢٤٣٤٦	(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٠)
		٦ - نقض الحكم . أثره . إلزام محكمة الإحالة بالاعتداد بالنظر فيما لم تناوله أسباب النقض المقبولة . الطلبات السابق رفضها فى الاستئناف . صيرورة القضاء فيها حازما قوة الأمر المقتضى طالما لم يطعن عليها .
٢٢٤	٢٤٣٨٠	(الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١١)
		« أجزاء الحكم التى تحوز قوة الأمر المقتضى »
		أسباب الحكم المرتبطة بالمنطوق . اكتسابها حجة الشئ المحكوم فيه . وجوب تقييد المحكمة بالحجة من تلقاء نفسها .
		م ١٠١ من قانون الإثبات .
٣١٢	٢٤٤١	(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٠)

الصفحة	القائمة والعدد	
		(ثانيا) الأحكام غير الحائزة لقوة الأمر المقضى :
		« الأمر الذى لم تنظره المحكمة بالفعل »
		١ - المنع من إعادة نظر النزاع فى المسألة المقضى فيها . شرطه . ما لم تنظر المحكمة فيه بالفعل . لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم حائز لقوة الأمر المقضى . (الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٨)
٣١٥	٣٤٣٩٦	٢ - القضاء للمدعى بالبيع . نفى الحكم ملكية المدعى عليه فيها . لا يفيد ثبوتها للمدعى . هذا القضاء لا يحوز حجية فى النزاع حول ملكيته فى الدعوى التى يقيمها بطرد المدعى عليه من الأرض محل النزاع . (الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٨)
٣١٥	٣٤٣٩٦	(ثالثا) الاحكام الجنائية :
		الطعن بالنقض فى أحكام المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية . شرطه . التمسى بمخالفة الحكم المطعون فيه لحجية الحكم الجنائى للصادر ببراءة الطامن لإنتفاء علاقة العمل بينه وبين المطعون عليه . لا يمد مخالفة لحجية حكم سابق بين الخصوم أنفسهم مما يجيز الطعن بالنقض . (الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٠)
٧٧١	١٤٠٠	(رابعا) قرارات سلطة التحقيق :
		الأوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق . لا تكتسب أية حجية أمام القضاء المدنى للمحكمة أن تقضى بتوافر الدليل على وقوع الجريمة أو نسبتهما لفاعلها على خلاف القرارات المذكورة . (الطعن رقم ٧٤٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٦)
١٨١	٣٤٣٧٣	

الصفحة	القائمة والعدد	
		(خامسا) مسائل متنوعة :
		قرارات مجلس المراجعة الصادرة في حدود ولايتها . اكتسابها قوة الأمر المقتضى . صدور القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ أثناء نظر تظلم أحد المستأجرين . وجوب إحالة التظلم إلى المحكمة الابتدائية . لا أثر لهذا التظلم على ما سبق أن فصل فيه مجلس المراجعة نهائيا بالنسبة لمستأجرين آخرين بذات العقار .
٧٩٢	١٤٥ ع ١	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٤)

قوة قاهرة

		الحادث المفاجيء الذى ينقضى به الإلتزام . شرطه . عدم إمكان توقعه وإستحالة دفعه . تعتبر ذلك من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاها على أسباب ماثلة .
٨٥٩	١٥٨ ع ١	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٩)

(ك)

كفالة

		(أولا) الدفع بالتجريد :
		الدفع بالتجريد . مقصور على العلاقة بين الدائن والكفيل غير المتضامن من عند المشروع في التنفيذ على أمواله . دعوى عدم نفاذ التصرفات لأجل فيها لإعمال أحكام هذا الدفع .
١٧١	٣٧٢ ع ٢	(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٦)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(ثانيا) علاقة المتبوع بالتابع :
		١ - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة . ماهيتها . اعتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون لا العقد . للمتبوع حق الرجوع على التابع مما أوفاه من تعويض للضرور .
٣٠٧	٢٤٢٤٠	(الطن رقم ٨٧١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٠)
		٢ - رجوع المتبوع على التابع بدعوى الحلول بما أوفاه من تعويض للضرور . م ٧٩٩ مدني . للاخير التمسك بسقوط حق المضرور بالتقادم الثلاثي . دعوى المضرور قبل المتبوع . لا تقطع التقادم بالنسبة للتابع .
٣٠٧	٢٤٢٤٠	(الطن رقم ٨٧١ لسنة ٤٣ ق جلسة - ١٩٧٩/٥/١٠)
		٣ - رجوع المتبوع على التابع بالدعوى الشخصية بما أوفاه من تعويض للضرور . م ٣٢٤ مدني . شرطه . رجوع المتبوع على التابع بدعوى الكفيل قبل المدين . م ٨٠٠ مدني . غير جائز . علة ذلك .
٣٠٧	٢٤٢٤٠	(الطن رقم ٨٧١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٠)

الصفحة
القاعدة
والعدد

(م)

محاماة . محكمة الموضوع . مسئولية . معاهدات
مقارلة . ملكية . مؤسسات . مؤلف . موطن

محاماة

(أولا) القيد في جدول المحامين :

”القبول للرافعة أمام الاستئناف“

عدم ادعاء الخصم بأن التوقيع على صحيفة الاستئناف ليس
لمحام أو أنه غير مقبول للرافعة أمام الاستئناف . لا محل للنهي
على الحكم عدم تحققه من قيد المحامي بالجدول الاستئنافي .

(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٧) ١٤٩٧ ٠٠٠

(ثانيا) نيابة المحامي عن الخصم :

١ — حضور محام عن الخصم وإرشاده عن رقم توكيله .
عدم منازعة الخصم الآخر في ذلك أمام محكمة الموضوع . أثره .
عدم جواز إثارة هذه المنازعة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٤) ١٤٧٣ ٣٧٣

٢ — مباشرة المحامي للإجراء قبل صدور التوكيل ممن كلفه
به . عدم جواز اعتراض خصمه بأن الوكالة لم تكن ثابتة قبل
اتخاذ الإجراء . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/١٧) ٢٥٤/٢٤٣ ٣٧٣

الصفحة	القائمة والعدد	
		٣ — تجديد الدعوى بعد شطبها . عدم اشتراط أن يكون بيد المحامي توكيل من ذى الشأن عند تحرير صحيفة التجديد وإعلانها . وجوب إثبات الوكالة في الحضور عن الموكل أمام المحكمة . م ٧٣ مرافعات .
٣٧٢	٢٤٢٥٤	(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٧٩)
		مكتب المحامي والموطن :
		٤ — وجوب إعلان الطعن في موطن المطعون ضده . المقصود بالموطن . المادتان ٤٠ مدني، ٢١٤٤ مرافعات . مكتب المحامي لا يعد موطناً عاماً له .
٢٩٩	١٤٦٢	(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٠/١/١٩٧٩)
		٥ — جواز اعتبار مكتب المحامي موطن أعمال له . قصره على الأعمال المتعلقة بمهنته . لا يمد كذلك في غيرها من الأعمال أو لغيره من الأشخاص . مكتب المحامي . عدم اعتباره موطن أعمال لموكله .
٢٩٩	١٤٦٢	(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٠/١/١٩٧٩)
		” في الطعن بالنقض “
		١ — طلب الغير أخذ الأرض المجاورة لدار السفارة بالشفعة . تعبير عن رغبة حكومته في ذلك . لاجابة لصدور توكيل خاص منها إليه لإعلان تلك الارادة . توكيله محامياً للطعن بالنقض . صحيح .
٢٢٧	١٤٥٦	(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٧/١/١٩٧٩)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢ - عدم تقديم المحامي الذي رفع الطعن سند وكالته من الطامن حتى إتمام المرافعة . أثره . عدم قبول الطعن .
٣٣٨	١٤٦٨	(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٤)
		٣ - عدم تقديم المحامي الذي رفع الطعن بالنقض سند توكيله عند إيداع الصحيفة أو بعده . أثره . بطلان الطعن .
٥٦١	١٤١٠٦	(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٠)
		٤ - عدم تقديم سند التوكيل الصادر من الطامن او كيله الذي وكل المحامي في الطعن بالنقض . أثره . عدم قبول الطعن .
٥٦١	١٤١٠٦	(الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٠)
		٥ - المحامي الموقع على صحيفة الطعن بالنقض . عدم وجوب حصوله على توكيل سابق . عدم تقديم سند وكالته وقت إيداع الصحيفة أو بعده وحتى جلسة المرافعة . أثره . بطلان الطعن لرفعه من غير ذي صفة .
٥٣٩	٢٤٢٨٦	(الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٤)
		(ثلثا) التوقيع على صحة الدعوى :
		توقيع المحامي على أصل صحيفة الدعوى ، إغفال التوقيع على صورتها . لا بطلان .
٥٠٥	١٤٩٧	(الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٧)
		” التوقيع على صحيفة الطعن بالنقض “
		صورة صحيفة الطعن بالنقض المعلقة للطعون ضده . خلوها من توقيع المحامي أو بيان تاريخ إيداع الصحيفة قلم الكتاب . لا بطلان .
٤٦١	١٤٨٩	(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٣)

المنفعة	للقائمة والعدد	
		(رابعاً) محامو الهيئات والمؤسسات العامة والوحدة الاقتصادية التابعة لها :
		المحامى العامل بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها . ممارسته للمحاماه أصلاً من نفسه أم لحساب غيره . لا بطلان . حلة ذلك . م ٥٥ ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ .
٦١٣	٢٤٣٠٠	(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/١٢)
		(خامساً) أتعاب المحامى :
		١ — قرارات مجلس النقابة الفرعية للمحامين بتقدير الأتعاب . عدم جواز الطعن فيها بالمعارضة أو التظلم . ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ . الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في استئناف تلك القرارات . جائز .
٥١١	١٤٩٨	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٨)
		٢ — تقدير أتعاب المحامى . عدم بيان الحكم للأعمال التي قام بها المحامى وأهميتها وما بذله من جهد وحققه من نتيجة . قصور .
٥١١	١٤٩٨	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٨)
		٣ — تقدير أتعاب المحامى عن مهمة واحدة لموكلين متعددين . موضوع غير قابل للتجزئة . رفع أحد المحكوم عليهم استئناف في الميعاد . أثره . لباقي المحكوم عليهم رفع استئناف عن ذات الحكم بعد الميعاد منضمين للأول في طلباته . م ٢١٨ مرافعات .
٥١١	١٤٩٨	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٨)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٤ - طلب المحامي تقدير أتعابه عن مباشرة دعوى انتهت بالشطب في سنة ١٩٦٧ . خضوعة لأحكام قانون المحاماة السابق ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . وضع حد أدنى وأقصى للأتعاب في القانون الحالي ٦١ لسنة ١٩٦٨ . عدم مريانة على الوقائع السابقة عليه .
٧٥٩	٢٤٣٥٩	(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٥)
		(سادسا) معاش المحامي :
		١ - معاشات التقاعد للمحامين أمام المحاكم المختلطة والمستحقين منهم . وجوب التسوية بينها وبين معاشات المحامين أمام المحاكم الوطنية من كافة أوجه المعاش المستحق لورثة المحامي المختلط . توزيعه وفق أحكام قانون المحاماه ٦١ لسنة ١٩٦٨ . لا خطأ .
٣٤٠	٢٤٢٨٥	(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٣)
		٢ - حالات الخروج النهائي عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية . ورودها على سبيل الحصر في قرارات وزير العمل ٢٢ لسنة ١٩٦٩ و ٧ و ١١٧ لسنة ١٩٧٠ الاستقالة للعمل بالمحاماه . لا تعد من هذه الحالات .
٣٠٠	٢٤٣٩٣	(الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٦)
<hr/>		
<h2>محكمة الموضوع</h2>		
(أولا) التكيف :		
		١ - تكيف المحكمة الصحيح لاثتولية بأنها تعاقدية . عدم بحثها توافر المساواة التفضيرية . لا قصور .
٤٧٦	١٤٩٢	(الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٥)

الصفحة	القاعدة والعدد	
٢٣٦	٢٤٢٢٩	٢ — تكييف الفعل بأنه خطأ . موجب للاستوابة التقصيرية من المسائل القانونية التي تخضع لرقابة محكمة النقض . (الطعن رقم ١٢٣١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٣)
٣٤٩	٢٤٢٤٨	٣ — تكييف المدعى لدعواه . لا يقيد قاضي الموضوع . للمحكمة إعطاء الدعوى تكييفها القانون الصحيح . (الطعن رقم ٦١١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/١٤)
١٩٧	٣٤٣٧٥	٤ — تكييف العقد وإنزال حكم القانون عليه . خضوعه لرقابة محكمة النقض . إستخلاص محكمة الموضوع لنية المتعاقدين . وجوب أن يكون سائفا . (الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/١٠)
٣٣٧	٣٤٤٠١	٥ — تكييف محكمة الموضوع للفعل بأنه خطأ من عدمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض . إستخلاص الخطأ الموجب لlestوابة وعلاقة السببية . من سلطة محكمة الموضوع مادام إستخلاصها سائفا . (الطعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠)
		(ثانيا) مسائل الواقع . " في الأحوال الشخصية "
٤٣٥	٢٤٢٦٤	المعجز الجنسي المبطل لعقد الزواج في شريعة الأقباط الأرثوذكس . شرطه . شفاء الزوج منه وأوبعملية جراحية . لا بعد عجزا . تقدير ما إذا كان الزوج قد برئ منه . من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاها على أسباب سائفة . (الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٨ ق " أحوال شخصية " — جلسة ١٩٧٩/٥/٢٣)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		” في الافلاس “ .
		دموى الافلاس . تقدير مدى جدية المنازعة في الدين وحالة الوقوف عن الدفع . هو مما تستقل به محكمة الموضوع .
١٠٣٤٣٣٩	...	(الطن رقم ٧٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٩) ...
		” في الأهلية “
		إدعاء خصم بقيام عارض من عوارض الأهلية . استقلال محكمة الموضوع بتقدير دليله دون معقب متى كان استخلاصها سائغا .
٦٢٠٢٤٣٠٢	...	(الطن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/١٣) ...
		” حق البيع “
		حق المشتري في حبس الثمن . مناطه . وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده . تقدير جدية هذا السبب . استقلال قاضى الموضوع به متى أقام قضاؤه على أسباب سائغة .
٤٨٨٢٤٢٧٥	...	(الطن رقم ٦٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٣١) ...
		” في التأمين على الحياة “
		١ — التأمين على الحياة . تعيين اسم المستفيد وصفته في الوثيقة . وجوب استخلاص القاضى لنية المؤمن له بإثبات لذاتية المستفيد عن الخلاف بشأنها .
١١١٢٤٢٠٦	...	(الطن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/١٢) ...

الصفحة	القاعة والعدد	
		٢ — تعيين المستفيد في مشارطات التأمين . من مسائل الواقع . استقلال محكمة الموضوع باستظهارها متى فستملت إلى أسباب سائفة .
١١١	٢٤٢٠٦	(الطن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/١٢)
		” في التأمينات الاجتماعية “
		تقدير كفاية المستندات المطلوبة لهيئة التأمينات لتقديم المعاش أو التعويض من ساطة قاضى الموضوع .
١٣٦	٣٤٣٦٢	(الطن رقم ١١٧٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/١)
		” في التقادم “
		وضع اليد المكسب لللكية بمضى المدة الطويلة . استقلال قاضى الموضوع باستخلاصه طالما كان سائفا .
٥٣٩	٢٤٢٨٦	(الطن رقم ٨٢٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٤)
		” في العقود “
		١ — وصف المتعاقد . المقصود به . لا يصدق على من ورد ذكره بالعقد كأحد أطرافه دون أن يكون له صلة بترتيب الأثر القانونى محل النزاع الناشئ عن العقد . لقاضى الموضوع استخلاص صفة المتعاقد .
٧٨٦	١٤١٤٤	(الطن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/١٤)
		٢ — استخلاص الفسخ الضمنى للعقد . من مسائل الواقع . استقلال قاضى الموضوع فيه .
٢٧	٢٤١٩١	(الطن رقم ١١٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٥)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٣ - الغش يبطل التصرفات . قاعدة واجبة التطبيق ولو لم يجربها نص في القانون . استقلال قاضي الموضوع باستخلاص عناصر الغش .
٢٩٩	٢٤٢٥٨	(الطعن رقم ١٠٧٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢١)
		٤ - حق المتعاقد في الامتناع عن تنفيذ التزامه ما لم يقيم المتعاقد الآخر بالتنفيذ . م ١٦١ مدني . حتمه أيضا في توقيع الحجز التحفظي تحت يد نفسه على من يكون مدينا به . تقدير توافر شروط الحجز من سلطة محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض .
٧٤٦	٢٤٣٢٧	(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٥)
		” في العمل “
		تقدير توافر شروط الاستمرار في أداء المنفعة حتى استقرت عرفا . من سلطة محكمة الموضوع .
٨١٩	١٤١٥٠	(الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٧)
		” في المسؤولية “
		راجع : محكمة الموضوع ” التكييف “
٣٣٧	٣٤٤٠١	(الطعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠)
		” في الوكالة “
		استخلاص قيام الوكالة بالخصومة أمام لجنة الطعن الضريبي من سلطة محكمة الموضوع .
١٥٥	٣٤٣٦٨	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٤)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		” في إيجار الأما كن “ .
		١ — تكرار تأخير المستأجر في الوفاء بالأجرة . لمحكمة الموضوع سلطة تقدير مبررات التأخير .
٥٠٥	١٤٩٧	(الطن رقم ٥٨٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٧)
		٢ — تنازل المستأجر من الإيجار للغير دون إذن المؤجر . وجوب القضاء باخلائه من العين . ليس لمحكمة سلطة تقديرية في فسخ العقد .
٦٤٧	١٤١٢٢	(الطن رقم ٦٧٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٨)
		٣ — الأما كن المؤجرة مفروشة . لمحكمة الموضوع تقدير جدية الفرش أو صوريته . العبارة بحقيقة الواقع دون الوصف الوارد بالعقد جواز إثبات تعاميل بكافة طرق الإثبات .
٩٥٣	١٤١٧٧	(الطن رقم ١٣٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٨)
		٤ — تنبيه المؤجر على المستأجر بالاخلاء عند انتهاء مدة العقد . استمرار الأخير في الانتفاع بالعين . لا يعني تجديد الاجارة . م ٦٠٠ مدني . جواز إثبات العكس لمحكمة الموضوع تقدير قيام التجديد من عدمه .
٩٥٣	١٤١٧٧	(الطن رقم ١٣٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٨)
		٥ — تقييم ميزة التصريح بالتأجير من الباطن بواقع ٧٠ % استنادا إلى العرف . واقع . احتفال لمحكمة الموضوع بتجريبه والعنوت من قيامه . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة الانقض .
٤٨	١٩٤٢	(الطن رقم ٧٦٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٧)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٦ - الطعن في قرارات لجنة المذشآت الآيلة للسقوط . هدم لتزام محكمة الموضوع باتباع وسيلة معينة للتحقق من ميساد حصوله .
٢٠٧	٢٤٢٢٣	(الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٦)
		٧ - حق المؤجر في طلب إخلاء العين لاجداث المستأجر تغيرا فيها . شرطه . أن يلحق بالمؤجر ضرر . بقاء هذا الحق له ولو أزال المستأجر المخالفة . استخلاص ثبوت الضرر . من سلطة محكمة الموضوع .
٢١٧	٢٤٢٢٥	(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٨)
		٨ - واقعة ترك المستأجر للعين المؤجرة لآخر . من مسائل الواقع . استقلال محكمة الموضوع بتقديرها متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة .
٢٥٣	٢٤٢٣٢	(الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢)
		٩ - ملاحظات العين المؤجرة . ماهيتها . استقلال محكمة الموضوع بتحديددها . الحكم باعتبار الحديقة من ملاحظات العين وأن تخصيص أجرة لها لا يجعل لها كيانا مستقلا . سائغ .
٦٩٤	٢٤٣١٦	(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠)
		١٠ - تقديره إذا كانت الوقائع المسببة للمسئولية للمستأجر تشكل إساءة للاستعمال ضارة بالمؤجر من عدمه . استقلال محكمة الموضوع بها . الحكم بأن إلامة حظار للدواجن بجزء من الحديقة يؤثر استعمالا ضارا غير مألوف . سائغ .
٦٩٤	٢٤٣١٦	(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠)

الصفحة	القاعدة والعدد	
٦٩٩	٢٤٣١٧	١١ - عقد الايجار . انقاده لمدة طويلة تجوله في حكم المؤبد أو لمدة يتعذر تحديدها . للقاضي تحديد مدته تبعاً للظروف . الاتفاق على مريان العقد طوال حياة المستأجر وورثته . قصر للقاضي لمدته على حياة المستأجر . لا خطأ . (الطن رقم ٤٩٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠)
٣٩٥	٤١٢	١٢ - الحكم باخلاء المستأجر لاستعماله العين المؤجرة بطريقة تخالف شروط الايجار المعقولة . امتناعاً للحكم إلى اتفاق الطرفين أمام الخبير بما تضمنته من تعديل لشروط العقد . لا خطأ . (الطن رقم ١٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦)
٣٩٥	٤١٢	١٣ - تحديد ملحقات العين المؤجرة واستخلاص الضرر من استعمال المستأجر للعين بطريقة تخالف شروط العقد . استقلال محكمة الموضوع بتقديره . مثال بشأن إقامة حاضرة للدواجن . (الطن رقم ١٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦)
٨٩٧	١٤١٦٦	(ثالثاً) مسائل الإثبات "مبدأ الثبوت بالكتابة" مبدأ الثبوت بالكتابة . استقلال محكمة الموضوع بتقدير ما إذا كانت الورقة المراد اعتبارها كذلك من شأنها أن تجعل المراد إثباته قريب الاحتمال من عدمه . (الطن رقم ٧ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٩/٣/٢١)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		”شهادة للشهود“
		التزام محكمة الاستئناف بإعادة النظر في الحكم المستأنف . حقها في مراقبة تقدير محكمة أول درجة لأقوال الشهود . (الطعن رقم ١١١١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/١٤) ١٤١٠١ ٥٢٧
		”القرائن“
		١ — استنباط القرائن من إطلاقات محكمة الموضوع . شرطه أن يكون سائغا . (الطعن رقم ٨٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٤) ١٤٧٢ ٣٦٩
		٢ — لمحكمة الموضوع استنباط القرائن من أقوال وردت بشكوى إدارية . مثال . في إيجار من الباطن . (الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/١٣) ٢٤٣٠٢ ٦٢٠
		”استجواب“ .
		لمحكمة الموضوع استجواب المحصوم . م ١٠٦ إثبات . لا يتم ذلك عن إهدارها وسائل الإثبات الأخرى طالما لم تفصح عن ذلك صراحة . حقها في العدول عن الاستجواب لتمذر تنفيذه والحكم في الدعوى دون طالب المحصوم . (الطعن رقم ١١١١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/١٤) ١٤١٠١ ٥٢٧
		”خبرة“ .
		١ — نذب المحكمة خيرا الاستكمال عناصر النزاع دون استبعاد تقارير الخبراء السابق تقديمها . إقامة قضائها على أحد هذه التقارير دون تقرير الخبير الأخير . لا بطلان . (الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٢١) ٢٤٢١٤ ١٥٧

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢ — مباشرة الخبير الزراعى للأمورية . النعى بأنه لا دراية له بالمسائل الهندسية . لا محل له . علة ذلك . (الظن رقم ٨٢٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٤)
٥٣٩	٢٤٢٨٦	(رابعا) تقدير قيام الدليل . حجية الورقة الرسمية . نطاقها . ثبوت أن البيان الوارد بالورقة قد تم بناء على ١٠ أدلى به مقدمها تحت مسؤوليته . خضوعه لمسلطة قاضى الموضوع فى تقدير الدليل . (الظن رقم ٢٩٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٨/٧)
٤٩٦	١٤٩٦	(خامسا) الإعادة للمرافعة . رفض طلب إعادة الدوى للمرافعة هو ما تستقل به محكمة الموضوع . شرطه . عدم الإخلال بحق الدفاع . (الظن رقم ٣٥٠ سنة ٩ : ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/١٥)
٢٩٢	٢٤٣٩٢	(سادسا) مدى التزامها بالرد على دفاع الخصوم . ١ — الدفاع الجوهري الذى تلزم المحكمة بالرد عليه . ماهيته . الدفاع المنجرد عن الدليل . إلتفات المحكمة عنه . لا خطأ . (الظن رقم ١٢٧٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/١٧)
٨٣٩	١٤١٥٤	٢ — الدفاع الذى تلزم محكمة الموضوع بالرد عليه . هو الدفاع الجوهري الذى يقدم الخصم دليلا أو يطالب بتمكيه من إثباته . (الظن رقم ٧٠٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٣٠)
٧٩٢	٢٤٣٣٥	٣ — الدفاع الذى تلزم المحكمة بالرد عليه . وجوب أن يكون صريحا جازما كاشفا عن المقصود منه . (الظن رقم ٤٩٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/١٥)
٢٧٦	٢٤٣٨٩	

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(سابعاً) مسائل متنوعة
		١ — الورقة المطعون عليها بالزوير . ثبوت أنها كانت مودعة بالخزينة وأن المحكمة لم تطبع عليها . قضاؤها يرفض الادعاء بالتزوير . أثره . بطلان الحكم . (الطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/١) ٦٩١ ١٤١٢٨
		٢ — حق المحكمة في القضاء من تلقاء نفسها برد وبطلان أية ورقة في أية حالة كانت عليها الدعوى . لها هذا الحق سواء حصل ادعاء بالتزوير أو لم يحصل وسواء نجح هذا الادعاء أو فشل . عدم جواز المجادلة في استخلاص محكمة الموضوع للتزوير أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٢١) ٣٩٩ ٢٤٢٥٨

مسئولية

(أولاً) المسؤولية العقدية

		١ — رفض دعوى فسخ البيع لقيام المشتري بسداد باقي الثمن في الوقت المناسب . رفض طلب إلزام المشتري بالتعويض المتفق عليه في العقد لإنتفاء الخطأ في جانبه صحيح . (الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٥) ٣٨٥ ١٤٧٥
		٢ — تكييف المحكمة الصحيح للمسئولية بأنها تعاقدية . عدم بحثها توافر المسؤولية التقصيرية . لافصور . (الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٥) ٤٧٦ ١٤٩٢

الصفحة	القاعدة والعدد	
		«مسئولية المستأجر»
		١ - الحريق بالعين المؤجرة . اعتباره نوعاً من التلف . مسئولية المستأجر عن أفعال مستخدميه واولاد غير أوقات العمل وفعل زائريه ونزلاته . م ٣٧٨ من القانون المدني السابق . (الطن رقم ٥٤١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٣٦٠/١٢/١٧) ٣٨٨ ع ٤١٠
		٢ - حريق العين المؤجرة نتيجة القاء أحد رواد المقهى لبقايا النفاة تبغ . طلب المؤجر إخلاء مستأجر المقهى لمخالفته شروط الإيجار المعقولة . رفض الدعوى استناداً إلى مسؤولية المستأجر عن فعله وفعل تابعيه فحسب خطأ في القانون . (الطن رقم ٥٤١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٣٦٠/١٢/١٧) ٣٨٨ ع ٤١٠
		«مسئولية الناقل»
		١ - عقد نقل الأشخاص . إصابة الراكب بضرر أثناء تنفيذ العقد . تحقق مسؤولية الناقل دون حاجة لإثبات خطئه . انتفاء مسؤوليته إذا كان الحادث نتيجة قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو الغير وحده . (الطن رقم ٧٨٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٣٦٠/٣/٧) ٧٤٢ ع ١٣٦
		٢ - عقد نقل الأشخاص . خطأ الغير الذي يعفى الناقل من المسئولية قبل الراكب المضرور . شرطه . ألا يكون في مقدور الناقل توقعه أو تفاديه وأن يكون وحده هو سبب العذر . (الطن رقم ٧٨٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٣٦٠/٣/٧) ٧٤٢ ع ١٣٦

الصفحة	القائمة والامداد	
		٣ — مسؤولية أمين النقل . مسؤولية عقدية . تحققها بإثبات عدم تسليم البضائع للمرسل إليه دون حاجه لإثبات الخطأ في جانب الناقل . انتفاء مسؤوليته متى أثبت وجود قوة قاهرة أو عيب في البضاعة أو خطأ من المرسل . (الطعن رقم ٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/١٩) ٨٥٩ ١٤١٥٨
		”مسئولية الناقل البحري“
		١ — مسؤولية ربان السفينة عن العجز في البضاعة قبل مصلحة الجمارك . نفاذها حين حصول المطابقة بعد إتمام الفيد والمراجعة . إختلافها عن مسؤوليته أمام صاحب الرسالة . (الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٩) ٤٢٨ ١٤٨٣
		٢ — وجود عجز في البضاعة . أثره . التزام الربان بالفرامة والرسوم الجمركية المستحقة . جواز إثبات الربان بمستندات حقيقية أسباب هذا النقص بما ينفي مظنة التهريب . (الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٩) ٤٢٨ ١٤٨٣
		”مسئولية شركة التأمين“
		١ — دعوى المؤمن له قبل المؤمن . بدء مريان مدة التقادم من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض . إداء المضرور مدنيا بتحقيقات النيابة . وجوب احتساب مدة التقادم من تاريخ الإدعاء . احتسابها من تاريخ رفع دعوى التعويض . خطأ . (الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/١٥) ٣٥٧ ٢٤٢٥٠
		٢ — التأمين على سيارات النقل . مريانه لمصلحة الغير والركاب دون عمالها . م ٥٥ ق ٥٦ لسنة ١٩٥٥ . لا يفر من ذلك إلغاء القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ الذي أحالت إليه المادة صالفة الذكر . (الطعن رقم ١١٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٧) ٤٠٣ ٢٤١٤

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(ثانيا) المسؤولية التقصيرية .
		تنفيذ هيئة التأمينات الاجتماعية لا تترامها قبل العامل أو ورثته في تأمين إصابات العمل . لا ينحل بحقوقهم قبل الشخص المسئول .
٣٣٧	٣٤٤٠١	(الطعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٢/٢٠ ١٩٧٩)
		«الخطأ» .
		١ - إبلاغ الجهات المختصة بما يقع من الجرائم . حق مقرر لكل شخص . مساءلة المبلغ . شرطه . ثبوت كذب البلاغ وتوافر سوء القصد أو صدور التبليغ عن تسرع ورعونة .
٢٣٦	٢٤٢٢٩	(الطعن رقم ١٢٣١ سنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٣٠)
		٢ - تكييف الفعل بأنه خطأ موجب للمسئولية التقصيرية . من المسائل القانونية التي تخضع لرقابة محكمة النقض .
٢٣٦	٢٤٢٢٩	(الطعن رقم ١٢٣١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٣٠)
		٣ - دعوى التعويض عن المسؤولية التقصيرية . إقامتها على أساس خطأ معين نسبة المدعى إلى المدعى عليه . إقامة المحكمة قضاءها على خطأ واجبه إثباته لم يدعه المدعى . خطأ .
٢٣٦	٢٤٢٢٩	(الطعن رقم ١٢٣١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٣٠)
		٤ - تكييف محكمة الموضوع للفعل بأنه خطأ من عدمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض . استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية وعلاقة السببية . من ساطة محكمة الموضوع ، ا دام استخلاصها ماتغا .
٢٣٧	٣٤٤٠١	(الطعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		«الضرر وتقدير التعويض»
		١ — تعيين عناصر الضرر المطالب بالتعويض عنه . من مسائل القانون . خضوعها لرقابة محكمة النقض . (الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٤) ١٧٥ع ٩٤١
		٢ — التعويض عن الضرر المادي . شرطه . تحقيق الضرر بالفعل أو أن يكون وقوعه في المستقبل ضمناً . (الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٤) ١٧٥ع ٩٤١
		٣ — التعويض عن الضرر المادي الذي لحق بالمضروب نتيجة وفاة شخص آخر . شرطه . ثبوت أن المتوفى كان يمول المضروب فعلاً وقت وفاته على نحو مستمر وأن فرصة الاستمرار محققة . احتمال وقوع الضرر . لا يكفي للحكمة بالتعويض . (الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٤) ١٧٥ع ٩٤١
		٤ — القضاء ابتدئاً بالمضروب . بتعويض إجمالي عن الضررين المادي والأدبي قهر المحكمة الاستئنافية التعويض على أحد هذين العنصرين . مؤداه . وجوب خصم ما يقابل ذلك العنصر من التعويض . (الطعن رقم ٨٦١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/١٠) ٢٤٢ع ٣١٨
		٥ — الاستئناف . أثره . عدم جواز تسوئ مركز المستأنف مثال بشأن استئناف المحكوم عليه بالتعويض المحكوم به . (الطعن رقم ٨٦١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/١٠) ٢٤٢ع ٣١٨
		٦ — إنفاق الوالد على ولده . واجب مفروض عليه قانوناً . عدم جواز المطالبة بالتعويض عن هذا الاتفاق قبل من تسبب في وفاة الابن . (الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/١٦) ٢٥١ع ٣٦١

الصفحة	القاعدة والعدد	
٣٦١	٢٤٢٥١	٧ — الرعاية المرجوة من الابن لابويه . أمر احتمالي . تفويت الأمل في هذه الرعاية . أمر محقق . وجوب تعويضهما عن الكسب الفائت بفقد ابنيهما . (الطن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/١٦)
٣٣٧	٣٤٤٠١	٨ — حق العامل المصاب قبل هيئة التأمينات الاجتماعية . اختلافه عن حقه في التعويض قبل المسؤول عن الفعل الضار . جواز الجمع بين الحقين . (الطن رقم ١٥٢٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠)
« حجية الحكم الجنائي »		
٢٣٣	١٤٥٥	١ — الحكم نهائياً بإدانة التابع في جريمة قتل خطأ والتسبب في حصول حادث لقطار . وجوب نقيذ المحكمة المدنية بحجيته في إثبات الخطأ عند الفصل في دعوى التعويض عن اتلاف السيارة التي اضطرر بها لقطار . قضائها بأن خطأ قائد السيارة استغرق خطأ التابع . خطأ . (الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٧)
٣٩١	١٤٧٦	٢ — حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني . مناطه . مناقضة الحكم في الدعوى المدنية مبررات البراءة في الدعوى الجنائية . إيجابه توافر ركن الخطأ رغم نفي الحكم الجنائي له . مخالفة لحجية الحكم الأخير . (الطن رقم ١١١٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٥)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		”مسئولية المتبوع“
		١ — الحكم ابتدائيا بالزام التابع والمتبوع متضامنين بتعويض المضرور . استئناف المتبوع وحده . القضاء بالزامه بتعويض أقل مما قضى به ابتدائيا . لا يتضمن إساءة للتبوع باستئنافه . علة ذلك .
١٩٥	١٤٤٧	(الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١١)
		٢ — مسؤولية المتبوع عن اعمال تابعة غير المشروعة . ماهيتها . اعتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون لا العقد . للتبوع حق الرجوع على التابع بما أوفاه من تعويض للمضرور .
٣٠٧	٢٤٢٤٠	(الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/١٠)
		٣ — رجوع المتبوع على التابع بدعوى الحلول بما أوفاه من تعويض للمضرور . م ٧٩٩ مدني . للاخير التمسك بسقوط حق المضرور بالتقادم للثلاثي . دعوى المضرور قبل المتبوع . لا تقطع التقادم بالنسبة للتابع .
٣٠٧	٢٤٢٤٠	(الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/١٠)
		٤ — رجوع المتبوع على التابع بالدعوى الشخصية بما أوفاه من تعويض للمضرور . م ٣٢٤ مدني . شرطه . رجوع المتبوع على التابع بدعوى الكفيل قبل المدين . م ٨٠٠ مدني . غير جائز . علة ذلك .
٣٠٧	٢٤٢٤٠	(الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/١٠)

الصفحة	الاقاعدة والعدد	
٤٩٦	٢٤٢٧٧	٥ - تكليف الضابط بالقوات المصلحة أحد مرؤوسيه بإصلاح سيارته الخاصة أثناء وجوده بمقر العمل . قيادة الأخير السيارة بالطريق واصطدامه بسيارة أخرى . أثره . تحقق مسؤولية وزير الحربية عن الضرر باعتباره متبوعا . هــ ذلك . (الطن رقم ٨٠٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٣١)
٤٩٦	٢٤٢٧٧	٦ - علاقة التبعية . وجوب أن يكون للتبوع سلطة فعلية - طالبت مدتها أو قصرت - في إصدار الأوامر للتابع بأداء عمل معين لحساب التبوع . (الطن رقم ٨٠٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٣١)
١٨١	٣٤٣٧٣	٧ - مسؤولية المتبوع . تحققها . كلما كان فعل التابع قد وقع أثناء تادية وظيفته أو كلما استغل وظيفته أو مساعدته على ذلك وسواء كان الفعل لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي يعلم المتبوع أو بغير علمه . (الطن رقم ٧٤٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٦)
١٨١	٣٤٣٧٣	٨ - مسؤولية المتبوع عن خطأ تابعه . لا يمنع من تحققها تعذر تعيين التابع . (الطن رقم ٧٤٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٦)
٢٥٧	٣٤٣٨٦	٩ - مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه . تحديد المتبوع . العبرة فيه بوقت وقوع الخطأ من التابع . لا يغير من ذلك إنتقاله إلى رقابة وتوجيه متبوع آخر بعد ذلك . (الطن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		١٠ — توجيه دعوى التعويض في سنة ١٩٦٩ إلى وزير الري بصفتة متبوعا لمركب الحوادث العامل بورش الري وقت وقوعه . لاخطأ . لايفير من ذلك إنشاء الهيئة العامة لورش الري بالقرار الجمهوري ٨١٤ لسنة ١٩٧١ . هلة ذلك . (الطن رقم ١٥١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٧٩)
٢٥٧	٣٤٣٨٦	١١ — إصابه العامل نتيجة خطأ من تابع رب العمل . جواز رجوع العامل عليه إمتنادا إلى مسئوليته من أعمال تابعه . لاعمل لأعمال حكم المسادة ٤٢ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ إلا عند بحث المسئولية الذاتية لرب العمل . (الطن رقم ١٥٢٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٢٠/١٢/١٩٧٩)
٣٣٧	٣٤٤٠١	
<hr/>		
معاهدات		
		تقديم السفير أوراق اعتماده . إعتباره ممثلا لحكومته بقوة القانون . الإرادة المعلنة منه تعد مطابقة للإرادة الحقيقية للشخص الدولي الذي يمثله . اتفاقية فيينا سنة ١٩٦١ . (الطن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٧/١/١٩٧٩)
٢٣٧	١٤٥٦	
<hr/>		
مقالة		
		١ — حق رب العمل في العدول من عقد المقالة . أثره . وجوب تعويض المقاول عما أنفق من مصروفات وما أنجزه من أعمال ومافاته من كسب . م ١/٦٦٣ مدني . حقه في المطالبة أيضا بالتعويض عن الضرر الأدبي وفقا للقواعد العامة . (الطن رقم ٣٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٢٥/١/١٩٧٩)
٧٦٦	١٤٣٣٠	

الصفحة	القاعدة والعدد	
٧٦٦	٢٤٣٣٠	٢ — التعويض المستحق للمقاول نتيجة مدول رب العمل من عقد المقاول . وجوب استقصاءه بقدر ما تقتضيه المقاول وما كسبه باستخدام وقته في عمل آخر . م ٦٦٣ / ٢ مدني . عدم جواز التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٢٥)
٧٨١	٢٤٣٣٣	٣ — التزام المقاول وحده دون صاحب البناء بأداء الاشتراكات المستحقة عن العمال إلى هيئة التأمينات الاجتماعية . إعتداد الحكم في مجال الإثبات بعقد المقاول طالما لم تنف الهيئة ما ورد به . لا خطأ . (الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٢٦)
٤٩٣	٣٤٧	٤ — التزام المقاول وحده دون مالك البناء أداء الاشتراكات عن العمال إلى هيئة التأمينات الاجتماعية ولو لم يخطر من اسم المقاول وعنوانه . عدم الإخطار لا يسقط حق المالك في إثبات قيام مقاول بالعمل . (الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/١١/٢٤)
٤٩٣	٣٤٧	٥ — المنازعة بشأن حجية العقود التي قدمها مالك البناء لإثبات أنه عهد بإقامة البناء إلى مقاولين . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/١١/٢٤)
١٩٧	٣٣٧٥	٦ — عقد المقاول . ماهيته . اتفاق الطرفين على نسخ العقد لاخلال المقاول بتنفيذ التزامه . أثره . وجوب رد ما تسلمه من رب العمل بسبب عقد المقاول . (الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/١٠)

المنحة	الرقم والعدد	ملكية
		أسباب كسب الملكية :
		(أولا) العقد
		١ - بيع الوارث الظاهر . بيع لملك الغير . بدم سريانه في حق الوارث الحقيقي .
٩٨٠	١٤١٨١	(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٩)
		٢ - طلب المالك الحكم بإعلان بيع الغير ملكه . التكييف الصحيح للدعوى . هو طلب الحكم بدم سريانه المقسد في حق المالك .
٩٨٠	١٤١٨١	(الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٩)
		(ثانيا) الحياة
		١ - اعتماد المحكمة في قضائها على الإقرار بالملكية . لا تعارض بينه وبين نفي الحكم الواقعة وضع اليد بنية التملك . عامة ذلك .
١٨٣	١٤٤٥	(الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١)
		٢ - كسب الخلف الخاص الملكية بالتقادم بضم مدة حياة سلفه . شرطه . انتقال الحياة إلى الخلف على نحو يمكنه معه السيطرة الفعلية على الشيء ولو لم يتسلمه ماديا .
٢٠٢	٢٤٢٢٢	(الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٦)
		٣ - وضع اليد على أطياف زراعية تتضمن حصا شائعة اوقف خبري . لا أثر له في كسب ملكيتها بالتقادم . م . ٩٧٠ مدني معدلة بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ .
٤٦٨	٢٤٢٧١	(الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٩)

الصفحة	القائمة والعدد	
		(ثالثا) الالتصاق .
		المنشآت التي يقيمها مشتري الأرض بعقد غير مسجل .
		عدم انتقال ملكيتها إليه إلا بالتسجيل . بقاء ملكية المنشآت
		للبيع بمحكم الالتصاق . انتقال ملكيتها للمشتري الثاني من
		البائع متى سبق إلى شهر عقده . عدم جواز التنفيذ على البناء الذي
		أقامه المشتري الأول .
٣٥٧	١٤٧٠	(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٤)
		(رابعا) الميراث
		طلب الوارث تثبيت ملكيته لحصة في أطياف وحصة في منزل
		هما نصيبه في تركة مورثه . وجوب تقدير قيمة الدوى بحملة
		الطلبات فيها . اعتبارها ناشئة عن مذهب قانوني واحد
		هو الارث .
٨٤	١٤١٨٢	(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٩)
		الملكية الشائعة :
		”قسمة المال الشائع“ :
		قسمة المال الشائع رضاء أو قضاء . أثرها . إعتبار المتقاسم
		مالا لحصته المفرزة دون غيرها منذ بدء الشيوع . ثبوت ملكية
		المتقاسمين فيما بينهم ولو لم يكن العقد مسجلا .
٢٠	٢٤٣٧٩	(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/١١)
		الملكية الأدبية والفنية :
		التعديل أو التحوير في المصنف الفني . للمؤلف وحدة أوباذن
		كتابي منه . تحويل المصنف من لون إلى آخر بأذن المؤلف
		أو خلفه . جواز أجزاء المتعاقدين الآخر تحويرا فيه حسب مقتضيه
		أصول الفن في اللون الذي حول إليه .
٢٤	١٤٥٣	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٦)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		ملكية الأجانب للعقارات :
		حظر تملك الأجانب للعقارات المبنية والأراضي العقارية الاستثناء ملكية البعثات الدبلوماسية والقنصلية ومقر سكن رئيس البعثة بشرط المعاملة بالمثل . طلب الحكومة الأجنبية أخذ عقار بالشفعة لتوسيع مقر البعثة . جائز .
٢٣٧	١٤٥٦	(الطن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٧)
		انتقال الملكية :
		١ — التأشير بالحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش الصحيفة المسجلة قبل تسجيل تنبيه تزع ملكية العقار المبيع . أثره . انتقال الملكية للمشتري . عدم جواز اتخاذ الدائن العادى إجراءات التنفيذ العقارى ضد البائع .
٩٩٩	١٤٤٨	(الطن رقم ٧٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١١)
		٢ — دعوى المشتري بصحة ونفاذ عقد البيع . ماهيتها . إجابة المشتري إلى طلبه . شرطه . أن يكون انتقال الملكية إليه وتسجيل الحكم الذى يصدر فى الدعوى ممكنين .
٣٧٣	٣٤٤٤	(الطن رقم ٨٨٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١١/١٥)
		دعوى الملكية :
		١ — الحكم الصادر بتدب خير . فصله فى المنازعة بشأن ملكية العين المطالب بمقابل التحكير عنها . عدم جواز إعادة طرح هذه المنازعة لدى ذات المحكمة ولو قدمت لها أدلة جديدة . طلب وقف دعوى الحكم لهذا السبب . غير مقبول .
٣٣٨	١٤٦٨	(الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٤)

الصفحة	للقائمة والعدد	
٢٠٢	٢٤٢٢٢	٢ — الدعوى بطلب طرد المدعى عليه والتسليم استنادا إلى ملكية المدعى للعقار . تكييفها . دعوى ملكية وليست دعوى حيازة . لا يغير من ذلك عدم طلب الحكم بالملكية . (الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٢٦)
٢٠٢	٢٤٢٢٢	٣ — دعوى الملكية ودعوى الحيازة . ماهية كل منهما . (الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٢٦)
٩٩	٣٤٣٥٧	٤ — دعوى تثبيت ملكية . فعمل المحكمة في المنازعة بشأن صفة الخصوم كورثة وصحة الوصية الصادرة من المورثة . مسائل متعلقة بالأحوال الشخصية . عدم تدخل النيابة في الدعوى . أثره . بطلان الحكم . (الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١١/٢٨)
		مسائل متنوعة :
١٨٣	١٤٦٥١	التصرفات المقررة للحقوق العينية على العقار . جواز الاحتجاج بها بين المتعاقدين وأولم تسجل . الافراد بالملكية من التصرفات المقررة . عدم جواز الاحتجاج به على الغير قبل تسجيله . (الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١١)
مؤسسات		
		١ — حلول مؤسسة المضارب حلولا قانونيا محل المؤسسة السابقة عليها . وجوب اختصام المؤسسة الجديدة في هذا الشأن . (الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٣)
٥	٢٤١٨٧	

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢ - الشخصية الاعتبارية اشركات القطاع العام . استقلالها عن المؤسسات التي تتبعها . القضاء بمسئولية المؤسسة من التعويض المقض به ضد الشركة دون بيان ماهية العلاقة بينهما . قصور .
٢٢٤	١٤٥٣	(الطن رقم ٦٠٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٣)
		مؤلف
		التعديل أو التحوير في المصنف الفني . للؤلف وحده أو باذن كتابي منه . تحويل المصنف من لون إلى آخر باذن المؤلف أو خلفه . جواز اجراء المتعاقد الآخر تحويلا فيه حسبما يقتضيه اصول الفن في اللون الذي حول اليه .
٢٢٤	١٤٥٣	(الطن رقم ٤٣٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٦)
		موطن
		(أولا) الموطن الأصلي :
		١ - وجوب اعلان الطعن في موطن المطعون ضده . المقصود بالموطن . المادتان ٤٠ مدني ، ٢١٤ مرافعات . مكتب المحامي لا يعد موطنا عاما له .
٢٩٩	١٤٦٢	(الطن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٠)
		٢ - اعتداد المحكمة الاستئنافية بالموطن الذي تم فيه اعلان الحكم الابتدائي . استناد المحكمة في ذلك إلى شهادة صادرة من مصلحة الهجرة والجالية إن المحكوم عليها وزوجها مهاجرين لخارج منذ آخر سنة ١٩٧٠ ولم تحضر إلى مصر علوان سنة ١٩٧٣ التي تم خلالها الإعلان . لاخطأ .
٩٤٨	١٤٧٦	(الطن رقم ١٧٣ لسنة ٤٧ ق - ١٩٧٩/٣/٢٧)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٣ - الموطن . ماهيته . تقدير عنصر الاستقرار فيه ونية الاحتيطان . هو مما يستقل به قاضي الموضوع . (الطن رقم ١٠٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣) ٣٨٧ ع ٣ ٢٦١
		(ثانيا) الموطن المختار :
		(أ) إعلان موطن . إعلان الحسم في الموطن المختار لتنفيذ عمل قانوني معين . شرطه . أن يكون الاتفاق على ذلك ثابتا بالكتابة والإعلان متعلقا بذلك العمل . (الطن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٨) ١٤٦١ ع ١ ٢٩٣
		(ثالثا) موطن الأعمال :
		جواز اعتبار مكتب المحامي موطن أعمال له . قصره على الأعمال المتعلقة بمهنته . لا يعد كذلك في غيرها من الأعمال أو لغيره من الأشخاص . مكتب المحامي . عدم اعتباره موطن أعمال لموكله . (الطن رقم ٥٤٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٠) ١٤٦٢ ع ١ ٢٩٩

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(ن)
		نزع الملكية للنفعة العامة . نظام عام . نقض . نقل . نيابة عامة
		نزع الملكية للنفعة العامة لجنة الفصل في المعارضات : " اختصاصها "
		١ — المنازعات الخاصة بتقدير التعويض عن نزع الملكية للنفعة العامة . وجوب إحالتها إلى لجنة الفصل في المعارضات . مساحة العقار المنزوعة ملكيته . من عناصر تحديد التعويض . المنازعات المتعلقة بمساحة العقار . اختصاص اللجنة بالفصل فيها . (الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/١) ١٢٦ع ٦٧٥
		٢ — لجنة الفصل في المعارضات الخاصة بنزع الملكية للنفعة العامة . فصلها في النزاع بشأن تقدير التعويض . فصل في خصومة . (الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/١) ١٢٦ع ٦٧٥
		" قضاؤها الضمني : الطعن فيه "
		القضاء ضمنا برفض بعض الطلبات . لا يعد إغفالا للفصل فيها . اللجنة المختصة بالفصل في معارضات نزع الملكية للنفعة العامة . قضاؤها ضمنا برفض المنازعة بشأن مساحة العقار المنزوعة ملكيته . فصل المحكمة الابتدائية في هذه المنازعة . لا خطأ . الحكم الصادر فيها . غير جائز استئنافه . (الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/١) ١٢٦ع ٦٧٥

الصفحة	القاعدة والعدد	نظام عام
		(أولا) المسائل المتعلقة بالنظام العام :
		(١) القواعد الآمرة :
		١ — القاعدة القانونية . تتعلقها بالنظام العام . مناطه .
٢٨٠	٢٤٢٣٦	(الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٥)
		٢ — سر بيان أحكام القانون الجديد . نطاقه . تعلقه بالنظام العام . أثره . سر يانه بأثر فوري مباشر على ما ينشأ في ظله من أوضاع ولو كان تاريخ العقد الذي تستند إليه سابق على صدور القانون .
٢٨٠	٢٤٢٣٦	(الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٥)
		(ب) أمام محكمة النقض :
		١ — الأسباب المتعلقة بالنظام العام . لمحكمة النقض التصدي لها من تلقاء نفسها .
٤٠٩	١٤٧٩	(الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٧)
		٢ — إثارة السبب المتعلق بالنظام العام من المطعون عليه أو النيابة العامة أمام محكمة النقض . شرطه . أن يكون واردا على الجزء المطعون عليه من الحكم . مثال بشأن الاختصاص .
٦٣٦	١٤١١٩	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٧)
		٣ — تمسك الطاعن بأسباب جديدة لم يوردها بصحيفة الطعن بالنقض . شرطه . أن تكون متعلقة بالنظام العام ولا يخالفها واقع .
٥٢	٢٤٣٤٨	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١١/٢٤)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٤ - الأسباب المتعلقة بالنظام العام، جواز إثارته من النيابة أو المحكمة من تلقاء نفسها، شرطه، أن تكون واردة على الجزء المطعون عليه من الحكم.
٣٣٧	٤٠١ ع ٣	(الطعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠)
		(ج) في الاختصاص :
		”الاختصاص الولائي“ .
		١ - دعوى الضمان المقامة من هيئة عامة ضد إحدى شركات القطاع العام . اختصاص هيئات التحكيم بنظرها . ق ٦٠ لسنة ١٩٧١ . للمحكمة المعروض عليها النزاع أن تقضى بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها في هذه الحالة .
٩٤١	١٧٥ ع ١	(الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٧)
		٢ - المنازعة في الاختصاص الولائي لجهة القضاء العادي . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . حلة ذلك .
١٢٧	٢٠٨ ع ٢	(الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٦)
		”الاختصاص القيمي“ .
		الدفع بعدم الاختصاص القيمي . متعلق بالنظام العام . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض متى كان مختلطاً بواقع .
٥٥	١٩٥ ع ٢	(الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٧)
		(د) في الاثبات :
		الاحتجاج بورقة في نزاع مرفوع بشأنه دعوى . الادعاء بتزويرها . وجوب إبدائه بالطريق القانوني في ذات الدعوى . عدم جواز رفع دعوى تزوير أصلية . تعلق ذلك بالنظام العام . لمحكمة النقض أن تشير من تلقاء نفسها .
٨٨١	١٦٣ ع ١	(الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢١)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(هـ) في الأحوال الشخصية :
		”قواعد الميراث“ .
		١ - مسائل المواريث والوصايا والتصرفات المضافة إلى ما بعد الموت . خضوعها لقانون المورث أو الموصى أو المتصرف وقت وفاته . شرطه . عدم تعارض أحكامه مع أحكام النظام أو الآداب في مصر .
٧٢٢	٢٤٢٢٢	(الظن رقم ١٠ لسنة ٤٨ ق ”أحوال شخصية“ - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠)
		٢ - قواعد المواريث . تعلقها بالنظام العام . ثبوت أن طالبة الوراثة مسيحية الديانة والمورث مسلم . أثره . إنتفاء مصلحتها في طلب إلغاء إثمهااد الوفاة والوراثة باعتبارها إبنته .
٧٢٢	٢٤٢٢٢	(الظن رقم ١٠ لسنة ٤٨ ق ”أحوال شخصية“ - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠)
		٣ - تحديد أنصبة الورثة . من الأمور المتعلقة بالنظام العام . الحكم بتوزيع التعويض الموروث بالسوية بين الورثة وهم الأم والأخوة . خطأ في القانون .
٣٣٧	٣٤٠١	(الظن رقم ١٥٢٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠)
		”دخول غير المسلم في الاسلام بالتلفظ بالشهادتين“ .
		دخول غير المسلم في الاسلام بالتلفظ بالشهادتين . كاف لاعتباره من المسلمين . عدم اعتداد القانون الالبثاني باسلامه إلا إذا تم وفقا لأوضاع معينة . قاعدة يتعين عدم تطبيقها في مصر . حلة ذلك .
٧٢٢	٢٤٢٢٢	(الظن رقم ١٠ لسنة ٤٨ ق ”أحوال شخصية“ - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠)

الصفحة	القاعدة والعدد	(و) إيجار الأماكن :
		١ - دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر للتأخير في سداد الأجرة . شرط قبولها . تكليف المستأجر بالوفاء . بطلان التكليف . تعلقه بالنظام العام . جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٥٦	١٤١٢٣	(الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٨)
		٢ - التنظيم الخاص بتأجير الأماكن المفروشة . م ٢٦ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ القرار المنفذ لها . تعلقه بالنظام العام . عدم جواز الاتفاق على مخالفته .
٢٨٠	٢٤٢٣٦	(الطعن رقم ٩٣٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٥)
		٣ - دعوى المستأجر بتحقيق أجره الأماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية . إتصالها بالنظام العام . لا يعد سكوت المستأجر عنها نزولا عن الحق المطالب به صراحة أو ضمنا .
٤١٧	٢٤٢٦١	(الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٣)
		(ز) في الهبة :
		الهبة الصادرة من والد لولده . تضمناها تعاملنا مسبقا في تركته . أثره . بطلان التصرف بطلانا متعلقا بالنظام العام . اعتباره صليا غير مشروع هو الباعث الدافع إلى التبرع في العقد .
١٠٣	٢٤٣٥٨	(الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٩)
		(ح) أسباب عدم الصلاحية :
		أسباب عدم الصلاحية . تعلقها بالنظام العام . عدم اطمئنان القاضي لسلامة عقد بيع في الحكم الصادر منه في دعوى سابقة . أثره عدم صلاحيته لنظر الدعوى بصحة وتفاذ ذلك العقد .
٧١٨	٢٤٣٢١	(الطعن رقم ١٣٧١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠)

الصفحة	القاعدة والامد	
		(ثانيا) المسائل غير المتعلقة بالنظام العام :
		(ا) الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن :
		الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف تأسيسا على بطلان إعلانها .
		عدم التمسك باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . رفض المحكمة
		للدفع ببطلان الصحيفة . لا خطأ . طة ذلك . بطلان الاعلان
		أمر خارج عن الصحيفة ذاتها . الدفع باعتبار الاستئناف
		كأن لم يكن . لا يتعلق بالنظام العام .
١٦٣	٤٠٣٤٣٤٠	(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١١/٦/١٩٧٩)
		(ب) النزاع حول الصفة :
		١ — نعى الشركة الطاعنة بأن مديرها هو الذى اختصم فى
		الدعوى دون رئيس مجلس إدارتها . غير متعلق بالنظام العام .
		عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٥٢	١٤٣٩	(الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٠/١/١٩٧٩)
		٢ — بطلان الإجراءات لانعدام صفة أحد الخصوم . عدم
		تعلقه بالنظام العام . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة
		النقض .
٣٣٨	١٤٦٨	(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٤/١/١٩٧٩)
		(ج) فى الأحوال الشخصية :
		” تعدد الزوجات لدى المسيحيين “
		تعلق القواعد بالنظام العام . مناطه . وجوب إنصراف
		هذه القواعد إلى المواطنين جميعا دون تبغيز بين مسلمين وغير
		مسلمين . مبدأ تعدد الزوجات لدى المسيحيين . لا يعد من النظام
		العام .
		(للطعن رقم ١٦ و ٢٦ لسنة ٤٨ ق ” أحوال شخصية “ — جلسة
٢٧٦	١٤٦٠	(١٩٧٩/١/١٧)

المادة	القاعدة والعدد	
		(د) في إيجار الأماكن :
		١ - دعوى استرداد ما دفع زائدا من الأجرة القانونية للأماكن المؤجرة . عدم تعلقها بالنظام العام . سقوط الحق فيها بالتقادم الثلاثي من تاريخ علم المستاجر بحقه في الاسترداد أو بانقضاء خمس عشرة سنة من وقت دفع الأجرة .
٤١٧	٢٤٢٦١	(الطن رقم ١٨٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٣)
		٢ - الاتفاق على أجرة الأماكن بأقل من الأجرة القانونية . جائز ولا مخالفة فيه للنظام العام . وجوب إعماله طوال المدة الاتفاقية .
٦٩٩	٢٤٣١٧	(الطن رقم ٤٩٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠)
		(هـ) في الضرائب :
		اتفاق مصالحة الضرائب مع الممول على إعادة محاسبته عن أحد العناصر الخاضعة للضريبة ، غير مخالف للنظام العام أو القانون .
١٣٧	١٤٣٧	(الطن رقم ١٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٩)
		(و) التنفيذ على العقار:
		« قائمة شروط البيع »
		١ - تحديد الثمن الأمامي للعقار بقائمة شروط البيع . غير متعلق بالنظام العام . اعتراض المدين على صحة تحديد الثمن . عدم جواز رفع دعوى مبتدأة به .
٣٤٩	٤٠٢ خ ٣	(الطن رقم ٢٠١ سنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠)

المنفعة	القائمة والعدد	
		٢ — إقتال إخبار الدائنين المشار إليهم في المادة ٤١٧ مرافعات بإيداع قائمة شروط البيع . لا بطلان . عدم جواز الاحتجاج عليهم بإجراءات التنفيذ .
٣٤٩	٣٤٤٠٢	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠)
		(ز) في الحجز الإداري :
		اعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إعلان المحجوز عليه بحضور الحجز . عدم تعلقه بالنظام العام . لا يجوز للحكمة أن تفضي به من تلقاء نفسها .
٣٢٠	٣٤٣٩٧	(الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/١٨)
نقض		
إجراءات الطعن :		
(أولا) ميعاد الطعن :		
		١ — للطاعن أن يرفع طعنا آخر بالنقض من ذات الحكم ليستدرك ما فات في الطعن الأول . شرطه . أن يكون ميعاد الطعن لازال ممتدا وألا يكون قد سبق الفصل في الطعن الأول .
		(الطعن رقم ١٦ و ٢٦ لسنة ٤٨ ق " أحوال شخصية " — جلسة ١٩٧٩/١/١٧)
٢٧٦	١٤٦٠	٢ — إيداع صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض . وجوب إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الطعن بين موطن للطاعن ومقر محكمة النقض .
١٨٧	٢٤٢١٩	(الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٢٥)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٣ — ميعاد الطعن بالنقض . جواز اضافة ميعاد مسافة بين موطن الطاعن وبين المحكمة التي اودع فيها صحيفة الطعن . المقصود بالموطن . هو الذي اتخذ الطاعن في مراحل التقاضي السابقة . وجود موطن آخر له بمقر المحكمة . لا يحول دون احتساب ميعاد مسافة .
٧٩٢	٢٤٣٣٥	(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٣٠)
		٤ — الأحكام الصادرة في موضوع غير قابل للتجزئة . لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع من أحدهم في الميعاد . ٢١٨ م مرافعات .
٧٩٢	٢٤٣٣٥	(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٣٠)
		٥ — ميعاد الطعن في الحكم . الأصل فيه أن يبدأ من تاريخ صدوره . الاستثناء بدايته من تاريخ إعلانه . ٢١٣ م مرافعات . عدم تقديم الطاعن بالنقض ما يفيد توافر إحدى الحالات المستثناة . أثره . وجوب حساب الميعاد من تاريخ صدور الحكم .
٩٦	٣٥٦	(الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١١/٢٧)
		٦ — بدء ميعاد الطعن كأصل . من تاريخ صدور الحكم . الاستثناء . ٢١٣ م مرافعات . عدم حضور المحكوم عليه أي جلسة تالية لانقطاع تسلسل الجلسات . أثره . بدء ميعاد الطعن من تاريخ إعلانه بالحكم .
٢٢٤	٣٤٣٨٠	(الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/١١)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٧ - نقض الحكم . أثره . عدم حضور الخصم أية جلسة تأبى لتعجيل الدعوى بعد نقض الحكم والإحالة وعدم تقديم مذكرة بدفائه . أثره . به معيار الطعن بالنقض من تاريخ إعلانه بالحكم .
٢٢٤	٣٤٣٨٠	(الطعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١١)
		(ثانيا) صحيفة الطعن :
		١ - صورة صحيفة الطعن بالنقض المعلقة للطعون ضده . خلوها من توقيع المحامي أو بيان تاريخ إيداع الصحيفة فلم الكتاب . لا بطلان .
٤٦١	١٤٨٩	(الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢)
		٢ - صورة صحيفة الطعن بالنقض المعلقة للطعون عليه . خلوها من بيان تاريخ إيداع الصحيفة فلم الكتاب . لا بطلان .
٩٤١	١٤١٧٥	(الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٧)
		٣ - رفع الطعن بالنقض بتقرير على خلاف ما تقضى به المادة ٢٥٣ مرافعات من رفعه بصحيفة . لا بطلان . علة ذلك .
٦٨	٣٤٣٥٠	(الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٧)
		٤ - أصل صحيفة الطعن بالنقض . تحديدها نطاق الطعن من حيث موضوعه والخصوم فيه . اختلاف الصورة المعلقة من ذلك الأصل . موارد لا تمتد إلى أصل الصحيفة .
٣٣٧	٣٤٤٠١	(الطعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(ثالثاً) ايداع المذكرات والأوراق :
		١ - التقرير بالطعن في مسائل الأحوال الشخصية . ضم حلف المدعين الابتدائية والإستئنافية بأمر من نائب رئيس محكمة النقض في يوم التقرير . النص بعدم ايداع الطاعن لمستنداته عند التقرير بالطعن . لا عمل له .
٢٧٦	١٤٦٠	(الطعن رقم ١٦٥١٦ لسنة ٤٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٩/١/١٧)
		٢ - الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية وجوب ايداع الصورة الرسمية أو المأونة من الحكم المطعون فيه خلال ميراد الطعن . اغفال ذلك . أثره . بطلان الطعن . لا يغني عن ذلك تقديم صورة رسمية من محضر الجلسة المتضمنة منطوق الحكم .
٤٥٨	١٤٨٨	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٩/١/٣١) ..
		٣ - الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . وجوب ايداع صورة رسمية من الحكم الابتدائي متى أحال اليه الحكم المطعون فيه . اغفال ذلك . أثره . بطلان الطعن . لا محل لإعمال هذا الجزاء متى استحال الحصول على هذه الصورة . مثال بشأن فقد الملف الابتدائي .
٧٥٢	١٤٣٨	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٦ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٩/٢/٧) ..
		٤ - قلم كتاب محكمة النقض . وجوب قيامه بإثبات ما يتلقاه من ذرى الشأن طالما لأحكام قانون المرافعات . خلو ملف الطعن من محضر محرر من الموظف المختص لإثبات تقديم صورة المذكرة السابق تقديمها لمحكمة الإستئناف . أثره . وجوب الاتفات عنها .
٥١٧	٢٨٢٢	(الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٥ - الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . وجوب ايداع صورة رسمية من الحكم الابتدائي . شرطه . أن يكون الطعن قد انصب على ما أحال اليه الحكم المطعون فيه في أسبابه .
٦٣٠	٢٤٣٠٣	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٣/٦/١٩٧٩) ..
		٦ - وجوب ايداع الطاعن صورة مطابقة للاصل من الحكم المطعون فيه وقت تقديم صحيفة الطعن م ٢٥٥ مرافعات . لا يفنى عن ذلك تقديم الطاعن هذه الصورة في طعن آخر طلب ضمه للطعن المعروض .
١٣٤	٢٣٦	(الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٦/١٠/١٩٧٩)
		(رابعاً) اعلان الطعن :
		١ - الميعاد المحدد لإعلان صحيفة الطعن بالنقض . ميعاد تنظيمي . لا يترتب على تجاوزه البطلان . م ٢٥٦ مرافعات .
٤٦١	١٤٨٩	(الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٣/٢/١٩٧٩)
		٢ - عدم إعلان المطعون ضده بصحيفة الطعن بالنقض خلال ثلاثة أشهر من تاريخ ايداعها قلم الكتاب . لا محل لأعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة ٧٠ مرافعات . باعتبار الدعوى كأن لم تكن . حلة ذلك .
٤٦١	١٤٨٩	(الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٣/٢/١٩٧٩)
		٣ - اعلان صحيفة الطعن بالنقض للمطعون ضدهم في المحل المختار . الدفع ببطلان الطعن . لا محل له طالما علموا بالطعن وقدموا مذكراتهم بالرد على أسبابه في الميعاد القانوني . م ٢٠ مرافعات .
٣٢٨	٢٤٣٩٩	(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩/١٢/١٩٧٩)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(خامسا) الوكالة في الطعن .
		١ — طالب السفير أخذ الأرض المجاورة لدار السفارة بالشفعة تعبير عن رغبة حكومته في ذلك . لاحاجة لصدور توكيل خاص منها إليه لاعلان تلك الارادة . توكيله محاميا للطعن بالنقض صحیح .
٢٢٧	١٤٥٦	(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٧)
		٢ — الطعن بالنقض من السفير بصفته ممثلا لحكومته . لاهمية بتغير شخص السفير الذي كان ممثلا في الحصومة من قبل كفاية ذكر وظيفته في الصحيفة .
٢٢٧	١٤٥٦	(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٧)
		٣ — عدم تقديم المحامي الذي رفع الطعن سند وكالته عن الطاعن إلى تمام المرافعة . أثره . عدم قبول الطعن .
٢٢٨	١٤٦٨	(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٤)
		٤ — عدم تقديم المحامي الذي رفع الطعن بالنقض سند توكيله سند ايداع الصحيفة أو بعده . أثره . بطلان الطعن .
٥٦١	١٤١٠٦	(الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٠)
		• — عدم تقديم سند التوكيل الصادر من الطاعن لوكيله الذي وكل المحامي في الطعن بالنقض . أثره . عدم قبول الطعن .
٥٦١	١٤١٠٦	(الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٠)

الصفحة	الفاصلة والامد	
		٦ - المحامي الموقع على صحيفة الطعن بالنقض . عدم وجوب حصوله على توكيل سابق . عدم تقديم سند وكأنته وقت ايداع الصحيفة أو بعده وحتى جلسة المرافعة . أنزه . بطلان الطعن لرفعه من غير ذي صفة .
٢٣٩	٢٤٢٨٠	(الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٤)
		شروط قبول الطعن :
		(أولا) الصفة :
		١ - بنك ناصر الاجتماعي . هو الممثل القانوني لبيت المال . اختصام وزير المالية في الطعن بالنقض باعتباره ممثلاً له . غير مقبول .
٢٢٠	١٤١٠٠	(الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٤)
		٢ - وجوب رفع الطعن بذات الصفة التي كان الطاعن متصرفاً فيها في الخصومة . انقضاء الطاعن بيان صفة في صدر الصحيفة . لا خطأ طالما أن هذه الصفة مبينة في مواضع أخرى من الصحيفة .
٢٨٩	٢٤٢٥٦	(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٩)
		٣ - الطعن بطريق النقض لمصلحة القانون . م ٢٥٠ مرافعات . حق مقرر للنائب العام . وجوب توقيمه على صحيفة الطعن . ايداعها قلم كتاب المحكمة . جواز توكيله غيره فيه باعتباره عملاً مادياً .
٤٨٢	٢٤٢٧٤	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٣٠)
		٤ - حلول ائامى العام الأول الذى يلي النائب العام مباشرة عمله في مباشرة اختصاصاته . شرطه . المحامون العامون . عدم جواز ممارستهم الاختصاصات الاستثنائية للنائب العام . ق ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . من قبيل ذلك الطعن بالنقض لمصلحة القانون .
٤٨٣	٢٤٢٧٤	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٣٠)

الصفحة	المقابلة والعدد	
		٥ - الطعن بالنقض لمصلحة القانون . م ٢٥٠ ملاحظات . رفعه من أحد رؤساء النيابة الذي وقع على تقرير الطعن بتوكيل خاص من النيابة العام الأول لنيابة الأحوال الشخصية . أثره . عدم قبول الطعن .
٤٨٣	٢٧٤ ع ٢	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٣٠) (ثانيا) المصلحة في الطعن :
		توجيه دعوى منع التعرض لأحد الخصوم . توجيه المدعى طلبا آخر لخصوم آخرين . نفي الطعن بإغفال الحكم الفصل في في هذا الطلب الأخير . أثره . تحقق مصلحة في اختصاصهم في الطعن بالنقض .
١٢١	٢٠٩ ع ٢	(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٦) الخصم في الطعن :
		١ - دعوى الإخلال بالتأجير من الباطن . اختصاص المؤجر بالتأجير من الباطن للحكم في مواجهته . عدم قبول اختصاص المؤجر به أمام محكمة النقض طالما أنه لم يبتازعه في طلباته .
١٤٢	١٤٣٨ ع ١	(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٠)
		٢ - الاختصاص في الطعن بالنقض . شرهه .
٢٠٩	١٤٥٠ ع ١	(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٥)
		٣ - توجيه الطاعن طعنه إلى خصومه المحكوم لهم وإلى المحكوم عليهم مثله . عدم قبول بالنسبة الآخرين .
٢٣٨	١٤١٨ ع ١	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٤)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٤ — عدم القضاء للمطعون ضده بشئ قبل الطعن . أثره . عدم قبول الطعن الموجه إليه .
٣٥٧	١٤٦٨	(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٤)
		٥ — إقامة الطعن بالنقض من أحد المدعى عليهم مع المطعون ضده . جائز طالما أنه كان خصما في الدعوى . مثال بشأن ادعاء بالتزوير .
٣٦٣	١٤٧١	(الطعن رقم ٩٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٤)
		٦ — الإختصاص في الطعن بالنقض . شرطه . مثال بشأن عدم اختصاص مصفى الشركة .
٧١٢	١٤١٣٢	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٥)
١٦٣	٢٤٢١٥	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٢١)
		٧ — الإختصاص في الطعن بالنقض . شرطه . تدخل الخصم منضما للدعى أمام أول درجة . استئناف المدعى لقضائيا برفض الدعوى . عدم قبول اختصاصه أمام محكمة النقض طالما لم ينظم للمستأنف في طلباته .
٨٢٩	١٤١٥٤	(الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/١٧)
		٨ — الإختصاص في الطعن بالنقض . شرطه . عدم اختصاص أحد المطعون عليهم أمام محكمة الاستئناف . أثره . عدم قبول اختصاصه أمام محكمة النقض .
٩٤٨	١٤١٧٦	(الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٢٧)
		٩ — إختصاص المؤجر للاستأجر والمستأجر من الباطن في دعواه بالإخلاء . تصدى المستأجر من الباطن للدعوى طالبا رفضها وطعنه بالاستئناف على الحكم الصادر بالإخلاء . إنفراده بالطعن بالتنقض . صحيح .
٤٠	٢٤١٩٣	(الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٧)

الصفحة	القائمة والعدد	
		١٠ - الاختصاص إلى القضاء . أمر متعلق بوظيفة السلطة القضائية . قبول الطعن بالنقض . شرطه . أن يكون بين خصوم حقيقيين في النزاع .
١٥٧	٢٤٢١٤	(الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢١)
		١ - الطعن بالنقض من المدعى عليه في دعوى الضمان . عدم قبول طعنه بالنسبة للدعوى الأصلية طالما أنه ليس محكوماً له أو عليه فيها . هالة ذلك .
٤١٣	٢٤٢٦٠	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٣)
		١٢ - تضمين الدعوى طلباً بشطب التأشير والتسجيلات الخاصة بالعلامة التجارية . اختصاص الممثل لمصلحة التسجيل التجاري . إعتباره خصماً حقيقياً فيها . اختصاصه في الطعن بالنقض . صحيح .
١٤٤	٢٤٢٦٦	(الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢)
		١٣ - الخصم المتدخل انضماماً للمستأنف في طلباته . صدور الحكم لغير مصلحته . إقامته طعناً بالنقض في هذا الحكم . جائز ولولم يطعن فيه المستأنف .
٢٥٢	٢٤٢٨٥	(الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٢)
		حالات الطعن .
		١ - الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه . سبيل الطعن عليه هو التماس إعادة النظر . الطعن فيه بطريق النقض . شرطه . صدوره من المحكمة وهي مدركة حقيقة الطلبات وأنها لم تقض بما يطلبه الخصوم .
٦٨٢	١٤٢٧	(الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢ - الطعن بالنقض في أحكام المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية . شرطه . النعي بخلاف الحكم المعلنون فيه لمحجية الحكم الجنائي الصادر ببراءة الطاعن لانتفاء علاقة العمل بينه وبين المطعون عليه . لا يعد مخالفة لمحجية حكم سابق بين الخصوم أنفسهم مما يجوز الطعن بالنقض .
٧٧١	١٤١٤	(الطعن رقم ١١٢٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٠)
		٣ - القضاء نهائيا يسقط دين الضريبة بالتقادم . الحكم من بعد برفض استرداد الممول لما دفعه من ضريبة استنادا إلى أن الرقابة بها كان اختياريا رغم حصوله قبل الحكم بالتقادم قضاء مخالف لمحجية الحكم السابق .
٦٦٩	٢٤٣١	(الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٩)
		وراجع نقض "مياد الطعن" .
٢٧٦	١٤٦٠	(الطعن رقم ٢٦٤١ لسنة ٤٨ ق - "أحوال شخصية" جلسة ١٩٧٩/١/١٧)
		وراجع نقض "الصفة" .
٤٨٢	٢٤٢٧٤	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٠)
		الأحكام الحائز الطعن فيها .
		١ - قرارات مجلس النقابة الفرعية للمحامين بتقدير الاتعاب عدم جواز الطعن فيها بالاعراض أو التظلم . ق ٦١ لسنة ١٩٦٨
		الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في استئناف تلك القرارات جائز .
٥١١	١٤٩٨	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٨)

المنحة	القائمة والعدد	
		٢ - القضاء بحل الشركة وتعيين مصف لها . قضاء منه للتصومة . جواز الطعن فيه بالنقض . طالما لم يطالب المدعى أعتاد نتيجة التصفية أو الحكم له بنصيبه في تاريخ التصفية . (الطن رقم ١٠٧٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٢)
٢٩٩	٢٤٢٥٨	الأحكام غير الجائز الطعن فيها .
		١ - الحكم الصادر من محكمة أول درجة في سنة ١٩٦٧ بندب خير . فصله في أسبابه بمسئولية أصحاب المنشأة المؤمنة عن ديونها فيما زاد على أصولها . تأييد هذا الحكم امتناعا في سنة ١٩٧١ . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلا . هذه ذلك . م ٢١٢ سرافعات .
٤٢٣	١٤٨٤	(الطن رقم ١٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٩)
		٢ - منازعة الطاعنين في أسباب الطعن بالنقض في مسئوليتهم عن ديون الشركة المؤمنة التي فصل فيها الحكم للصادر بندب خير . الطعن في الحكم المنهى للتصومة كلها . إعتبار الحكم السابق مطعوننا فيه أيضا .
٤٢٣	١٤٨٤	(الطن رقم ١٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٩)
		٣ - الأحكام غير المنهية للتصومة كلها . عدم جواز الطعن فيها إلا مع الحكم المنهى للتصومة . الاستثناء . م ٢١٢ سرافعات . الأحكام المقابلة للتنفيذ الجبرى . المقصود منها .
٥٩٧	١٤١٦٦	(الطن رقم ٧ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٩ ٣/٢١)

الصفحة	القاعدة والعدد	
٨٩٧	١٤١٦٦	<p>٤ — الحكم بصحة وتنفيذ الوصية ونذب خبير لتحديد الأعيان التي تنفذ فيها . حكم غير منه للخصومة كلها أوقابلا لتنفيذ الجبرى . عدم جواز الطعن فيه إلا مع الحكم المنهى للخصومة .</p> <p>(الطن رقم ٧ لسنة ٤٧ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٩/٣/٢١) ...</p>
٩٧٦	١٤١٨٠	<p>٥ — الدعوى بطالب بطلان عقد بدل ومخالصتين . دعوى الخصم الآخر بصحة وتنفيذ العقد المذكور . ضم المحكمة للدعوى . أثره . اندماجهما . قضاء الحكم المطعون فيه برفض صحة وتنفيذ العقد وببطلان عقد البدل والمخالصتين مع نذب خبير لتصفية الحساب . غير منه للخصومة . عدم جواز الطعن فيه بالنقض استقلا .</p> <p>(الطن رقم ٤٠ لسنة ٤٠ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٢٩)</p>
٢٩٧	٢٤٢٣٩	<p>٦ — عدم جواز الطعن استقلا في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها . الاستثناء . ٢١٢م مرافعات .</p> <p>(الطن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٧)</p>
٢٩٧	٢٤٢٣٩	<p>٧ — القضاء . بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة . إلغؤه استئنافيا مع إعادة الدعوى لمحكمة أول درجة للفصل في موضوعها . قضاء غير منه للخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلا .</p> <p>(الطن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٧)</p>

الصفحة	القائمة والعدد	
		٨ - قضاء محكمة أول درجة باجابة العامل إلى بعض طلباته مع النفاذ ورفض مقابل الأعمال الإضافية مع تدب خير ابحت طلباته الأخرى . تأييده استئنافيا . الطعن بالنقض المرفوع من العامل من الشق الخاص بمقابل الأعمال الإضافية . غير جائز . هلة ذلك .
٦٠٣	٢٤٢٩٨	(الطن رقم ٢٧٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٩) أسباب الطعن :
		(أولا) الأسباب المتعلقة بالنظام العام :
		١ - الأسباب المتعلقة بالنظام العام . لمحكمة النقض التصدي لها من تلقاء نفسها .
٤٠٩	١٤٧٩	(الطن رقم ٤١٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٧)
		٢ - إثارة السبب المتعلق بالنظام العام من المطعون عليه أو النيابة العامة أمام محكمة النقض . شرطه . أن يكون واردا على الجزء المطعون عليه من الحكم . مثال بشأن الاختصاص .
٦٣٦	١٤١١٩	(الطن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٧)
		٣ - دعوى المؤجر باخلاء المستأجر في سداد الأجرة . شرط قبولها . تكليف المستأجر بالوفاء . بطلان التكليف . تعلقه بالنظام العام . جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٥٦	١٤١٢٣	(الطن رقم ٩٩١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٨)
		٤ - الاحتجاج بورقة في نزاع مرفوع بشأنه دعوى . الادعاء بتزويرها . وجوب إبدائه بالطريق القانوني في ذات الدعوى . عدم جواز رفع دعوى تزوير أصلية . تعلق ذلك بالنظام العام . لمحكمة النقض أن تثيره من تلقاء نفسها .
٨٨١	١٤١٦٣	(الطن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢١)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٥ - تمسك الطاعن بأسباب جديدة لم يوردها بصحيفة الطعن بالنقض . شرطه . أن تكون متعلقة بالنظام العام ولا يخالطها واقع . (الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٤)
٥٣	٣٤٣٤٨	٦ - الأسباب المتعلقة بالنظام العام . جواز إثارتها من النيابة أو المحكمة من تلقاء نفعها . شرطه . أن تكون واردة على الجزء المطعون عليه من الحكم . (الطعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠)
٣٣٧	٣٤٤٠١	(ثانياً) السبب الجديد . ١ - الذمى بأن المستاجر لم يقيم بأوفاء بقوائد الأجرة المتأخرة عليه لتوقى طلب إخلائه من الدين المؤجرة . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٦)
١٢١	١٤٣٤	٢ - نعى الشركة الطاعنة بأن مديرها هو الذى اختصم فى الدعوى دون رئيس مجلس إدارتها . غير متعلق بالنظام العام عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٠)
١٥٢	١٤٣٩	٣ - المنازعة فى تجارية الدين المطلوب شهر الإفلاس من أجله . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض (الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٢)
٣٣٣	١٤٦٧	٤ - حضور مدعى عن الخصم وإرشاده عن رقم توكيله . عدم منازعة الخصم الآخر فى ذلك أمام محكمة الموضوع . أثره عدم جواز إثارة هذه المنازعة لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٤)
٣٧٣	١٤٧٣	

الصفحة	القاعدة والعدد	
٤٩٦	١٤٩٦	٥ - تقديم المدعى طلبا عارضا بطرد المدعى عليه من العين فصل المحكمة فيه . إعتباره قضاء يقبوله . المنازعة بشأن قبول هذا الطلب . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٢٩٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٧)
٤٩٦	١٤٩٦	٦ - حق الوارث في الاستثناء بالمستغل التجاري للورث باعتباره أقدر من باقي الورثة على الاضطلاع به . م ٩٠٦ مدني . عدم جواز التمسك بهذا الحق لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٢٩٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٧)
٧١٣	١٤١٣٢	٧ - الدفع ببطلان عقد الشركة لعدم شهره ونشره . جواز إبدائه ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٥)
٧٨٦	١٤١٤٤	٨ - المانع الأدبي الذي يحول دون الحصول على دليل كتابي . عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٤)
٩٩٣	١٤١٨٤	٩ - ادعاء المستأجر بتجديد عقد الايجار ضمنا بقبض المؤجر للاجرة بعد تحقق سبب الفسخ . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٦٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٣١)
٤٨٣	١٤١٩٤	١٠ - تقييم ميزة التصريح بالتأجير من الباطن بواقع ٧٠٪ استنادا إلى العرف . واقع . استغلال محكمة الموضوع بتجريد والثبوت من قيامه . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٧٦٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٣)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		١١ — الدفع بعدم الاختصاص القيمي يتعلق بالنظام العام عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض متى كان مختلطاً بواقع .
٥٥	٢٤١٩٥	(الطن رقم ٧٤٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٧)
		١٢ — النعي بأن ضياع الصورة التنفيذية الأولى لأمر الأداء مانع يوقف سريان تقادم الحق الثابت به . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٣٢	٢٤٢٢٨	(الطن رقم ٥١٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٣٠)
		١٣ — النعي بانتفاء صفة الطاعن في الدعوى . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٩٧	٢٤٢٣٩	(والطن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٧)
		١٤ — الدفع ببطلان الاجراءات المبني على انعدام صفة المعوم .
		الدفع ببطلان صحيفة الدعوى لعدم اشتغالها على بيان أسماء موكلى المدعى . عدم جواز إثارة أيهما لأول مرة أمام محكمة النقض . طلة ذلك .
٤٧٧	٢٤٢٧٣	(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٣٠)
		١٥ — التعويض المستحق للمقاول نتيجة عدول رب العمل عن عقد المقاولة . وجوب إنتقاصه بقدر ما اقتصده المقاول وما كسبه باستخدام وقته في عمل آخر . م ٢/٦٦٣ مدنى عدم جواز التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٦٦	٢٤٣٣٠	(الطن رقم ٢٤ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٢٥)

الصفحة	القائمة والعدد	
		١٦ — المنازعة بشأن حجية العقود التي قدمها مالك البناء لإثبات أنه عهد بإقامة البناء إلى مقاولين . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٩٣	ع ٣٤٧	(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/١١/٢٤)
		١٧ — الإدعاء أمام محكمة النقض لأول مرة بتزوير المقد السابق تقديمه لمحكمة الموضوع . غير مقبول . هــ ذلك .
٥٢٣	ع ٣٤٨	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١١/٢٤)
		١٨ — التمسك ببطلان إجراءات الاعلان استنادا لسبب جديد لم يسبق لإثارته أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٨٣	ع ٣٥٠	(الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٩/١١/٢٧)
		١٩ — جواز إقامة دعوى أصلية ببطلان إجراءات التنفيذ متى كان الحكم مبدئيا على الغش . النعى ببطلان الاجراءات للاغش . دفاع يخالطه واقع . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٤٩	ع ٤٠٢	(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠)
		٢٠ — المانع من المطالبة بالحق كسبب لوقف التقدم . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤١٨	ع ٤١٧	(الطعن رقم ١٤١٢ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩)
		(ثالثا) السبب الموضوعي . استخلاص توافر الصفة في الدعوى . هو مما يستقل به قاضى الموضوع . متى أقام قضاؤه على أسباب سائفة .
٢٩٧	ع ٢٣٩	(الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٧)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(رابعا) السبب المقتصر للدليل .
		الترام الطاعن بتقديم الدليل على ما يتمسك به من أوجه الطعن في المواعيد المحددة قانونا .
٣٤٨	٣٤٥٢	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١١/٢٤)
		(خامسا) ما لا يصلح سببا للطعن .
		١ — الخطأ المأدى في الحكم . سبيل تصحيحه . عدم صلاحيته سببا للطعن على الحكم بالنقض .
٢٤٧	١٤٥٧	(الطعن رقم ١١ و ٣٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٧)
		٢ — القضاء بتأييد الحكم الابتدائي . إقامته على أسباب خاصة دون الاحالة لأسباب الحكم الابتدائي . النعي على الأسباب الأخيرة . غير مقبول .
٧١٣	١٤١٣٢	(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٥)
		٣ — إغفال المحكمة الفصل في طلب موضوعي . جواز الرجوع إليها لتستدرك ما فاتها . م ١٩٣ مرافعات . عدم جواز الطعن بالنقض لهذا السبب .
٣٣٣	٣٤٤٠٠	(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠)
		نظر الطعن :
		(أولا) ملطة محكمة النقض :
		١ — قصور الحكم المطعون فيه في الرد على دفاع قانوني . لمحكمة النقض أن تستكمل أسبابه القانونية طالما أنه انتهى إلى النتيجة الصحيحة .
١٦١	١٤٤٠	(الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٠)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢ — انتهاء الحكم في قضائه إلى النتيجة الصحيحة . لا يبطله اشتتاله أسبابه على أخطاء قانونية . لمحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب . دون أن تنقضه .
٣٢٣	١٤٦٦	(الطعن رقم ٦٠٢ ، ٦٤٨ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٢) ...
		٣ — تعين عناصر الضرر المطالب بالتعويض منه . من مسائل القانون . خضوعها لرقابة محكمة النقض .
٩٤١	١٤١٧٥	(الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٢٤)
		٤ — تكييف محكمة الموضوع للفعل بأنه خطأ من عدمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض . استخلاص الخطأ الموجب للسؤولية وعلاقة السببية . من سلطة محكمة الموضوع مادام استخلاصها سائغا .
٣٣٧	١٤٤٠١	(الطعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠)
		(ثانيا) ترك الخصومة في الطعن :
		ترك الطامن للخصومة أمام محكمة النقض في عقد للصلح المقدم للمحكمة من المطعون ضده . ثبوت أن العقد أبرم بعد انقضاء ميعاد الطعن . وجوب القضاء بقبول الترك . لا يغير من ذلك إقامة التارك دهوى بطلب فسخ عقد الصلح . هـ ذلك .
٢٨٧	١٤٢٣٧	(الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٥)
		(ثالثا) وقف التنفيذ المؤقت :
		الحكم بإشهار إفلاس التاجر . الأمر الصادر من محكمة النقض بوقف تنفيذه . أثره . إعادة صلاحية المفلس وبصفة مؤقتة في إدارة أمواله والتقاضى بشأنها . حتى تفصل محكمة النقض في الطعن المطروح عليها .
٣٢٣	١٤٦٧	(الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٢)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		أثر نقض الحكم :
		١ - نقض الحكم . أثره . نقض جميع الأحكام والأعمال اللاحقة عليه متى كان ذلك الحكم أساساً لها .
٢٩٧	٢٤٢٣٩	(الطعن رقم ٧٥٨ سنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٧)
		٢ - نقض الحكم . أثره . إلغاء كافة الأحكام والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض .
٤٢٢	٢٤٢٦٤	(الطعن رقم ٣١ و ٣٩٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٣) ..
		٣ - تصفية الحراسة بمقتضى القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . أثره . تنفيذ الدائن بدينه المحكوم به ضد إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة . نقض هذا الحكم . أثره . تحقق صفة الإدارة المذكورة في طلب استرداد المبالغ المحصلة تنفيذاً له . إلتفاء هذه الصفة في من رفعت عنه الحراسة أو ورثته .
٥٨٥	٢٤٢٩٥	(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٧)
		٤ - نقض الحكم . أثره . إلزام محكمة الإحالة بالاعتذار النظري فيما لم تتناوله أسباب النقض المقبولة . الطلبات السابق رفضها في الاستئناف . صيرورة القضاء فيها حائزاً قوة الأمر المقضى طالما لم يطعن عليها .
٢٢٤	٢٤٣٨٠	(الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١١)
		٥ - الحكم الصادر برفض الاستئناف الأصلي والفرعى . الطعن فيه بالنقض في أحدهما . أثره . انصراف حكم النقض إلى موضوع الاستئناف المطعون فيه دون الآخر ما لم تكن المسألة محل النقض أساساً للاستئناف الآخر أو غير قابلة للتجزئة .
٢١٠	٢٤٣٣٧	(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١١)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٦ — ارتباط المركز القانوني لكل من الطاعن والمطعون ضدها الثانية بالنسبة للأول . وجوب تقضيه بالنسبة للثانية ولو لم تطعن فيه . (الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٤٠ القضائية جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩)
٤٠٧	٣٤١٥	

نقل

(أولاً) نقل بحرى •

« أعمال الشحن والتفريغ »

		١ — أعمال الشحن والتفريغ . حظر مزاولتها بطريق مباشر على غير المقيدين في السجل الخاص بذلك . جواز الاتفاق مع متههد التخليص على الإشراف على عملية التفريغ والالتزام بنفقاتها، فيعهد بهذه العملية إلى إحدى الشركات المقيمة في السجل الخاص . (الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٥)
٢١٤	١٤٥١	
		٢ — وصف البضاعة بأنها مما تشحن صبا أو فى طرود . أمر راجع إلى طريقة الشحن لا إلى نوع البضاعة مثال بشأن الرسوم الجمركية المستحقة على رسالة أخشاب . (الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٣)
١٤٠	٣٦٥	

(ثانياً) نقل برى •

« مسؤولية أمين النقل »

		١ — عقد نقل الأشخاص • إصابة الركاب بضرر أثناء تنفيذ • تحق مسؤولية الناقل بدون حاجة لإثبات خطئه • انتفاء مسؤوليته إذا كان الحادث نتيجة قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو الغير وحده . (الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٧)
٧٤٢	١٤٣٦	

الصفحة	القاعدة والمدد	
		٢ — مسئولية أمين النقل . مسئولية عقدية . تحققاتها بإثبات عدم تسليم البضائع للمرسل إليه دون حاجة لإثبات الخطأ في جانب الناقل . انتهاء مسئوليته متى أثبت وجود قوة قاهرة أو عيب في البضاعة أو خطأ من المرسل .
٨٥٩	١٥٨ع ١	(الطن رقم ٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/١٩)
<hr/>		
<h2>نيابة عامة</h2>		
(أولا) التدخل في دعاوى الأحوال الشخصية .		
		دعوى تثبيت ملكية . فصل المحكة في المنازعة بشأن صفة الخصوم كورثة وصحة الوصية الصادرة من المورثة . مسائل متعلقة بالأحوال الشخصية . عدم تدخل النيابة في الدعوى . أثره . بطلان الحكم .
٩٩	٣٥٧ع ٣	(الطن رقم ٢٩٦ سنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١١/٢٨)
(ثانيا) التدخل في دعاوى القصر .		
		١ — إغفال كاتب المحكة إخبار النيابة العامة بقضايا القصر أثره . بطلان الحكم . هذا البطلان نسبي مقرر لمصلحة القصر
٧١٣	١٣٢ع ١	(الطن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٥)
		٢ — البطلان الناشئ عن عدم إخبار النيابة العامة بالدعاوى الخاصة بالقصر . نسبي . عدم جواز التعدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٧١	٣٧٢ع ٣	(الطن رقم ١١٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٦)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(ثالثا) حجية قرارات الحفظ :
		قرارات الحفظ الصادرة من النيابة أيا كان سببها . لاحجية لها . رأى اللجنة الثلاثية . رأى اعتشارى . جواز استنباط القران من أقوال الشهود في تحقيقات النيابة ورأى اللجنة الثلاثية لإثبات مبرر فصل العامل .
٣٥٧	٢٤٤٠٣	(الطن رقم ٧٧٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٢)
		(رابعاً) الطعن بالنقض لمصلحة القانون .
		١ — الطعن بطريق النقض لمصلحة القانون . م ٢٥٠ مرافعات . حق مقرر للنائب العام . وجوب توقيعه على صحيفة الطعن . إيداعها قلم كتاب المحكمة . جواز توكيله فيه باعتباره عملاً مادياً .
٤٨٢	٢٤٢٧٤	(الطن رقم ٤٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٣٠)
		٢ — حلول المحامى العام الأول الذى يلى النائب العام مباشرة محلّه فى مباشرة اختصاصاته . شرطه . المحامون العامون . عدم جواز ممارستهم الاختصاصات الاستثنائية للنائب العام . ق ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . من قبيل ذلك الطعن بالنقض لمصلحة القانون .
٤٨٢	٢٤٢٧٤	(الطن رقم ٤٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٣٠)
		٣ — الطعن بالنقض لمصلحة القانون . م ٢٥٠ مرافعات . رفعه من أحد رؤساء النيابة الذى وقع على تقرير الطعن بتوكيل خاص من المحامى العام الأول لنيابة الأحوال الشخصية . اثره . عدم قبول الطعن .
٤٨٢	٢٤٢٧٤	(الطن رقم ٤٣ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٣٠)

الصفحة	القاعدة والعدد	هبة
		(٥)
		هبة
		(أولا) الهبة المستترة في صورة عقد بيع .
		١ - الهبة المستترة في صورة بيع . صحيحة متى توافرت فيها ظاهريا الأركان اللازمة لانعقاد البيع . لا يغير من ذلك ثبوت نية المتصرف بالتبرع في ورقة مستقلة .
٧٨٦	١٤٤٤ع	(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٧٩)
		٢ - لاولى الشرعى أن ينوب عنهم في ولايته في قبول الهبة ولو كان هو الواهب . لا يغير من ذلك صدور الهبة منه في صورة بيع متى اشتمل العقد على أركان البيع .
٧٨٦	١٤٤٤ع	(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٧٩)
		٣ - القضاء باعتبار التصرف منجزا . لا يتعارض مع تنجيذه عدم إمكان المتصرف إليه دفع الثمن . حلة ذلك . التصرف الناجز صحيح باعتباره بيعا أو هبة مستترة .
٩٨٤	١٤٨٢ع	(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٢٩/٣/١٩٧٩)
		(ثانيا) الرجوع في الهبة :
		١ - الحكم برجوع الوالد عن الهبة الصادرة لولده بمبلغ من النقود لشراء شهادات استثمار يقتضى الواهب فوائدها . استناد الحكم في قضائه إلى أن عدم أداء الموهوب له الفوائد إلى الواهب

الصفحة	القاعدة والعدد	
		يعتبر جحودا كبيرا منه . لا خطأ . لا عمل بعد ذلك لبحث إعسار الواهب .
٧٧٨	١٤٢ع ١	(الطن رقم ٤٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٧٩)
		٢ — دفع الموهوب له بهلاك المال الموهوب بما يتمتع معه رجوع الواهب عن الهبة . وفوق عبء إثباته على الموهوب له .
٧٧٨	١٤٢ع ١	(الطن رقم ٤٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٧٩)
		(ثالثا) بطلان الهبة :
		الهبة الصادرة من والد لولده . تضمنها . تعالما مسبقا في تركته . أثره . بطلان التصرف بطالما متعلقا بالنظام العام . اعتباره سلبا غير مشروع هو الإيصال الدافع الى التبرع في العقد .
١٠٣	٤٣٥ع ٣	(الطن رقم ٦٢٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ٢٩/١١/١٩٧٩)
(و)		
وصية • وقف • وكالة		
وصية		
		(أولا) انعقاد الوصية :
		للوصية . انعقادها بإرادة الموصي المفردة دون اشتراط شكل خاص . ما أوجبه المادة ٢ ق ٧١ لسنة ١٩٤٦ من شكل خاص للوصايا الواقعة من سنة ١٩١١ . هو شرط إسماع الدعوى بها عند الإنكار .
٨٩٧	١٤٦ع ١	(الطن رقم ٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٢١/٢/١٩٧٩)

الصفحة	المقابلة والعدد	
		(ثانيا) سماع دعوى الوصية :
		١ - دعوى الوصية . شرط سماعها . وجود أوراق رسمية تدل عليها . كفاية الإشارة إلى وجودها في تحقيق رسمي دون استلزام وجود ورقة الوصية ذاتها .
٨٩٧	١٤١٦٦	(الطعن رقم ٧ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٩/٣/٢١) ..
		٢ - الشهادة المصادرة من واقع دفاتر الشهر العقاري . إيرادها إقرار الموصى بالإيصاء بثلاث تركته وتوقيعه بالدفتر . صلاحيتها كسوغ سماع دعوى الوصية . كفايتها في إثبات صحة صدور الوصية منه .
٨٩٧	١٤١٦٦	(الطعن رقم ٧ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٩/٣/٢١) ..
		(ثالثا) تدخل النيابة في الدعوى :
		دعوى تثبيت ملكية فصل المحكمة في المنازعة بشأن صفة الخصوم كورثة وصحة الوصية الصادرة من المورثة . مسائل متعلقة بالأحوال الشخصية . عدم تدخل النيابة في الدعوى . آثره . بطلان الحكم .
٩٩	٣٥٧	(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٨) ..
		(رابعا) الحكم في دعوى الوصية :
		الحكم بصحة ونفاذ الوصية ونذب خير لتحديد الأعيان التي ينفذ فيها . حكم غير منه للتصومة كلها أو قابلا للتنفيذ الجبري . عدم جواز الطعن فيه إلا مع الحكم المنهي للتصومة .
٨٩٧	١٤١٦٦	(الطعن رقم ٧ لسنة ٤٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٩/٣/٢١) ..

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(خامسا) قرينة المادة ٩١٧ مدنى :
		القرينة المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدنى • شرط إعمالها • أن يكون المتصرف إليه وارثا للتصرف • عدم استفادة المورث من هذه القرينة •
٢٧	١٤١٩١	(الظن رقم ١١٣ سنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٥)
<hr/>		
		وقف
		(أولا) القانون الواجب التطبيق :
		خضوع نظام الوقف للشريعة الإسلامية • تقنين الشارع بعض أحكامه بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية ثم بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ • العلاقات المقررة بين الوقف والغير خضوعها للقانون المدنى • إقامة الدعوى في ظل التشريعات المشار إليها • أثره • عدم جواز إعمال نصوص الارادة السنية الصادرة في ٢٣ شعبان سنة ١٢٧٤ هجرية •
٣٣٨	١٤٦٨	(الظن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٤)
		(ثانيا) الوقف الخيرى :
		” عدم جواز كسب ملكية بالتقادم “ • وضع اليد على أطيان زراعية تتضمن حصة شائعة لوقف خيرى • لا أثر له في كسب ملكيتها بالتقادم م ٩٧٠ مدنى معدلة بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ •
٤٦٨	٢٤٢٧١	(الظن رقم ٧٠٦ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٢٩)

الصفحة	للقاعدة والعدد	
		(ثالثا) كتاب الوقف :
		« عبء الإثبات » .
		كتاب الوقف . وجوب تنفيذه وفق المقرر شرعا وعقلا المعارضة في نصوصه . عبء إثباتها على المعارض بتقديم حكم شرعى نهائى مؤيد لمعارضته .
٣٣٨	١٤٦٨	(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٤)
وكالة		
		(أولا) انعقاد الوكالة .
		عقد الوكالة . جواز تلاقى إرادة طرفيه على عناصر الوكالة وحدودها صراحة أو ضمنا . خضوع العلاقة بينهما لأحكام هذا الاتفاق .
٤١٢	٣٤٤١٦	(الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩)
		(ثانيا) لإثبات الوكالة :
		١ — رفض المحكمة طلب الإحالة للتحقيق لإثبات الوكالة في الايجار واجازة العقد من الحارس صاحب الحق في التأجير دون أن ترد بأسباب مبررة . فصور .
١٦٦	١٤٤١	(الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٠)
		٢ — إقرار الخصم بأن آخر كان بوكيلاهته . كاف لإثبات الوكالة لا محل للإلزام خصمة بتقديم صورة رسمية من عقد الوكالة .
٢٩٣	١٤٦١	(الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٥)

الصفحة	القائمة والعدد	
		٣ - مباشرة المحامي للإجراء قبل صدور التوكيل ممن كلفه به . عدم جواز أعتراض خصمه بأن الوكالة لم تكن ثابتة قبل اتخاذ الإجراء . حلة ذلك .
٣٧٣	٢٤٢٥٤	(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٧٩)
		٤ - تجديد الدعوى بعد شطبها . عدم اشتراط أن يكون بيد المحامي توكيل من ذي الشأن عن تحرير صحيفة التجديد وإعلانها . وجوب إثبات الوكالة في الحضور عن الموكل أمام المحكمة . م ٧٣ مرافعات .
٣٧٣	٢٤٢٥٤	(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٧٩)
		(ثالثا) صفة الوكالة :
		١ - فرض الحراسة الإدارية على أموال أحد الأشخاص . أثره . اعتبار الحارس العام نائبا قانونيا عنه في إدارة أمواله وتمثيله أمام القضاء . استمرار صفة هذه بعد إنتهاء الحراسة وحتى تسليم الأموال فعلا لصاحبها .
٥٢٣	٢٤٢٨٣	(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢/٦/١٩٧٩)
		٢ - حصول الإعلان في الوطن الأصلي للمعلن إليه مخاطبا مع وكيله . منازعة المعلن إليه في صحة هذه الوكالة . غير جائز حلة ذلك .
٤٣٤	٤١٣	(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٣/١٠/١٩٧٩)
		(رابعا) التوكيل في الخصومة .
		١ - حضور المحاسبين والمراجعين المفيدة أمماوهم بالسجل أمام لجنة الطعن الضريبي . عدم وجوب تقديم توكيل موثق عنهم وكلهم . ق ١٣٣ لسنة ١٩٥١ .
١٥٥	٣٤٣٦٨	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٤/١٢/١٩٧٩)

الصفحة	القاعدة والعدد	
		٢ — استخلاص قيام الوكالة بالحصومة أمام لجنة الطعن الضري من ساطة محكمة الموضوع . (الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٤) ٣٤٣٦٨ ١٥٥
		في الطعن بالنقض .
		١ — طالب السفير أخذ الأرض المجاورة لدار السفارة بالشفعة تعبير عن رغبة حكومته في ذلك . لا حاجة لصدور توكيل خاص منها إليه لإعلان تلك الإرادة . توكيله محاميا للطعن بالنقض . صحیح . (الطعن رقم ٤٥ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٧) ١٤٥٦ ٢٣٧
		٢ — الطعن بالنقض من السفير بصفته ممثلا لحكومته . لا ضرورة بتغير شخص السفير الذي كان ممثلا في الحصومة من قبل . كفاية ذكر وظيفته في الصحيفة . (الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٧) ١٤٥٦ ٢٣٧
		٣ — عدم تقديم المحامي الذي رفع الطعن سند وكالته عن الطاعن الى تمام المرافعة . أثره . عدم قبول الطعن . (الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٤) ١٤٦٨ ٢٣٨
		٤ — عدم تقديم المحامي الذي رفع الطعن بالنقض سند توكيله عند إيداع الصحيفة أو بعده . أثره . بطلان الطعن . (الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٠) ١٤١٠٦ ٥٦١
		٥ — عدم تقديم سند التوكيل الصادر من الطاعن لوكيله الذي وكل المحامي في الطعن بالنقض . أثره . عدم قبول الطعن . (الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٠) ١٤١٠٦ ٥٦١

الصفحة	الفاصلة والعدد	
		٦ - المحامي الموقع على صحيفة الطعن بالنقض . عدم وجوب حصوله على توكيل سابق . عدم تقديم سند وكالته وقت إيداع الصحيفة أو بعده وحتى جلسة المرافعة . أنه . بطلان الطعن لرفعه من غير ذي صفة . (الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٤) ٥٣٩ ٢٤٢٨٦
		(خامسا) تجاوز حدود الوكالة :
		١ - الأصل هو وجوب تثبت المتعامل مع الوكيل من قيام الوكالة وحدودها . مجاوزة الوكيل حدود وكالته . أثره . عدم انصراف أثر التصرف للأصيل . لا يغير من ذلك أن يكون الوكيل حسن النية أو سيء النية قصد الإضرار بالموكل أو بغيره . (الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢) ٢٦٣ ٢٤٢٣٣
		٢ - تجاوز الوكيل حدود الوكالة . الموكل هو الذي يملك التمسك بتجاوز الوكيل لحدود الوكالة - مثال بشأن النازل عن الإيجار . (الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٢) ٣٦١ ٣٤٤٠٤
		” إجازة عمل الوكيل “
		مجاوزة الوكيل حدود وكالته . للوكيل إجازة هذا التصرف . للموكل أو للغير المتعامل مع الوكيل طلب إبطال التصرف . (الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢) ٢٦٣ ٢٤٢٣٣
		(سادسا) تضامن الموكلين المتعديين :
		الموكلون في مصرف واحد . متضامنون قبل الوكيل في تنفيذ الوكالة . (الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٨) ٢٩٣ ١٤٦١

الصفحة	القاعدة والعدد	
		(سابعاً) الوكالة الظاهرة :
		١ - الوكيل الظاهر . إعتباره نائباً عن الموكل . شرطه .
٢٦٣	٢٣٣ ع ٢	(الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢)
		٢ - للوكالة الظاهرة . ماهيتها . تصرفات الوكيل الظاهر مع الغير حسن النية . نفاذها قبل الموكل . علة ذلك .
٤١٢	٤١٦ ع ٣	(الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩)
		٣ - قيام محام بتأجير جميع شقة العقار للواقع به شقة النزاع وتسليمها إلى المستأجرين وتحصيل الأجرة منهم إعتباره وكيلًا ظاهراً عن المؤجر . لاخطأ . جواز إثبات الوكالة الظاهرة بالقرائن .
٤١٢	٤١٦ ع ٣	(الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩)

موضوعات فهرس الأحكام
للسنة ٣٠

(١) موضوعات وصفحات فهرس الأحكام

الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

وطلبات رجال القضاء

السنة الثلاثون

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٢٤	إبراء بلا سبب		طلبات رجال القضاء
٢٥	أجانب		(١)
٢٥	أحوال شخصية	١	إجراءات
٣٧	إختصاص	٣	إعارة
٤٤	إرث	٤	أقدمية
٤٦	إسقياء		(ت)
٤٦	إستئناف		ترقية
٦٥	إصلاح زراعى	٧	(م)
٦٦	إعلان		مرتببات
٧١	أعمال تجارية	٨	معاشات
٧١	إفلاس	١١	المواد المدنية والتجارية
٧٣	إلتزام		والأحوال الشخصية
٨٠	إلتماس إعادة النظر		(١)
٨٠	أمر أداء		إثبات
٨١	أوراق تجارية		
٨٢	أهلية		
٨٣	إيجار	١٢	

(ب)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٩٩	جمعيات	(ب)	
	(ح)	١٢٩	بطلان
١٩٩	حجيز	١٤١	بنوك
٢٠٢	حراسة	١٤١	بيع
٢٠٤	حكر	(ت)	
٢٠٥	حكم		
٢٣١	حيازة	١٤٩	تأمين
	(خ)	١٥١	تأمين
		١٥٣	تأمينات اجتماعية ..
٢٣٤	خبرة	١٦٤	تأمينات هبلية
٢٣٦	خلف	١٦٥	تجزئة
	(د)	١٦٨	تحكيم
		١٦٩	توكدة
٢٣٦	دستور	١٧٠	تزوير
٢٣٨	دعوى	١٧٤	تسجيل
٢٧١	دفوع	١٧٥	تضامن
	(ر)	١٧٥	تعويض
		١٨٥	تقادم
٢٧٨	رسوم	١٩١	تنظيم
٢٧٩	ربح	١٩١	تنفيذ
	(س)	١٩٤	تنفيذ عقارى
		(ج)	
٢٨٠	تمسرة	١٩٧	جارك

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(ق)		(ش)
٣٢٩	قانون	٢٨٠	شركات
٣٢٨	قرار إداري	٢٨٦	شفعة
٣٣٩	قسمة	٢٩٠	شهر عقاري
٣٤٠	قضاء مستعجل	٢٩١	شيوخ
٣٤١	قضاة		(ص)
٣٤٢	قوة الأمر المفضي ..		
	(ك)	٢٩٢	صلح
		٢٩٣	إسورية
٣٤٥	كفالة		(ض)
	(م)		
٣٤٧	محاماه	٢٩٤	ضرائب
٣٥١	محكمة الموضوع		(ع)
٣٦١	مسئولية	٣٠٦	عرف
٣٦٩	معاهدات	٣٠٦	عقد
٣٦٩	مقاوله	٣١٥	عمل
٣٧١	ملكية		(ف)
٣٧٤	مؤسسات		
٣٧٥	مؤلف	٣٢٨	فضالة
٣٧٥	موطن	٣٢٨	فوائد

(د)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ن)		(هـ)	
نزع الملكية للمنفعة العامة	٣٧٧	هبة	٤٠٨
نظام عام	٣٧٨	(و)	
نقض	٣٨٤	وصية	٤٠٩
نقل	٤٠٥	وقف	٤١١
نيابة عامة	٤٠٦	وكالة	٤١٢

تصويبات

الأعداد الأول والثاني والثالث

(ب) تصويبات العدد المدنى السنة ٣٠

تصويبات العدد الأول

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
١٩٥	٦	رقم الطعن ٢٧٢	الطعن رقم ٧٢٧
٢٩٥	١٨	قلم الكتّاب	قلم كتاب المحكمة
٣٠٠	٢٤	سميح	مصحح
٣٥٣	٩	المادة ١٢٣	المادة ٢٣
٣٦١	١٠	سبيله	سمياه
٣٧٥	٢٠	رمم	أرشد
٣٨٣	٣	يتنص	لم يتنص
٤٠١	١٠	المادة ٢٦	المادة ٢٦
٤٠٦	١٢	إلى	إلا
٤٠٦	٢٤	ليس جديد	ميزة جديدة
٤١٥	١٢-٦	مكررة وزائدة	مكررة وزائدة
٤١٦	١٤	علم عدم	عدم علم
٤٢١	١٥	تنعى	تنص
٤٢٤	١٦	اعمالها	لعمالها
٤٢٣	١٩	أموم	أموم
٤٤٤	٢٠	ذنه	ذمة
٤٦٢	الآخر	المؤجرة	الأجرة
٤٩٠	٢٥	ق	فى
٤٩٦	٧	رقم الطعن ٢٢٩	رقم الطعن ٢٩٩
٥٠٠	٦	طلباً بامم	الطلبات

(ب)

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	العواب
٥١٤	٧	الاستئناف	الاستئناف
٥٢١	١٥	المشارية	المناصبة
٥٣١	١١	معتد	قصد
٧٣٧	•	١١٥	١٣٥
٧٦١	٧	والده	والده
٧٦٩	١٦	في	فهى
٧٧٢	٢٠	إستئنائية	إستئنائية
٧٨٧	٢٥	القض	القانون
٧٩٧	٥	السابق	الصادر
٨٠٢	١٣	حجم	حجم
٨٠٦	٢٣	لا يحذى	لا يفنى
٨٩٨	٥	بتعدد	بتقدير
٩٠٢	١٤	بينهم	بين
٩٣٣	٢١	قف	سالف

تصويبات العدد الثانى

٣١	٢٦	و يعدو	لا يعاو
٢١٠	٨	ينفسخ	ينفتح
٢١٧	٦	القاعدة ٢٥٥	٢٢٥
٢٧٢	٢٦	المادة ٢٥	المادة ٢٥٥
٢٧٥	١٥	بخالفه	بخالطه
٢٩٦	٢٣	صحيح	غير صحيح
٣١٤	٦	الرمز	الرمز

الصفحة	رقم	الخطأ	الصواب
٣٢٠	١٥	مضرة	من
٣٢٢	٢١	المبلى	المباني
٣٣٦	١٥	المحكمة	الحكم
٣٤٨	٤	أعماد	أعمال
٣٥١	١٤	أقدم	أقام
٣٧٢	١٢	حست	حسنت
٣٨٢	١٢	التقاضى	إلتفات
٣٨٤	١٨	دفعاً	لرفعها
٤٢٢	٢٢	إلغاء	إلغاء
٦١٤	١١	إلا	إلى
٦٢٦	٢٣	بالمادة ٨٢٥	بالمادة ٨٢
٦٥٠	١٨	الفقرة	الفترة
٦٧٤	١٢	المبينة	المبيعة
٦٨٩	٩	وجرب	وجوب
٦٩٠	٧	الاستعمال	الاستعمال
٦٩٦	٢٠	للانتاج	للانتفاع
٧٢٨	١٧	إلى	إلا
٧٣٠	١٧	لاوية	لا ولاية
٧٥٥	٩	عجلها	تسجيلها
٧٦٦	٧	رقم الطعن ٣٤	رقم الطعن ٩٧٧
٧٥	٦	عما	مما

(د)

تصويبات العدد الثالث

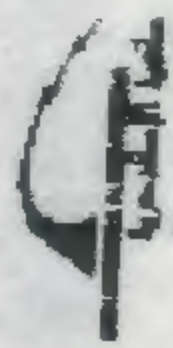
رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
١٧	١	٢٩ أكتوبر ١٩٧٩	٦ نوفمبر ١٩٧٩
١٨	١	٢٩ أكتوبر ١٩٧٩	٦ نوفمبر ١٩٧٩
١٩	١	٢٩ أكتوبر ١٩٧٩	٦ نوفمبر ١٩٧٩
٢١	٨	أن الحكم	أن تتفادى الحكم
١١٦	١١	على الطاعة	في المادة
١٢٤	٢٤	الحالي	المالي
١٥١	١١	١٩٧٤	١٩٤٤
٢٥٢	١٢	يحيز	يجوز
٢٥٨	٦	ضد المؤسسة أقام	أقام ضد المؤسسة
٢٦٦	١٢	يرفض	يرتضى

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة

رئيس مجلس الإدارة
رجاء الهادي عناره

” رقم الإيداع بدار الكتب ٤٧٦٢ سنة ١٩٧٩ “

هيئة المطابع الأميرية [دار القضاء] ٤٦٤٩/٨١/٢٢٦٣٢



Bibliotheca Alexandrina



0542360